تفسير
ابن كمال باشا

تأليف الإمام
شمس الدين أحمد بن سليمان بن كمال باشا الرومي الحنفي
المتوفى سنة ٩٤٠ هـ في القسطنطينية
رحمه الله تعالى

يطبع لأول مرة محققاً على ست نسخ خطية

تحقيق وتعليق
ماهر أديب حبوش

المجلد الأول

مكتبة الإرشاد

بسم الله الرحمن الرحيم

تفسير

ابن كمال باشا

(١)

حُقوق الطّبع مَحفُوظَة

الطبعَة الأولىٰ

١٤٣٩هـ-٢٠١٨م

9 786056 774829

الدراسات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الناشر

جميع الحقوق محفوظة ولا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال أو رفعه على شبكة الإنترنت دون إذن خطي مسبق من الناشر

حقوق الملكية الفكرية هي حقوق خاصة شرعاً وقانوناً، وطبقاً لقرار مجمع الفقه الإسلامي في دورته الخامسة فإن حقوق التأليف والاختراع مصونة شرعاً، ولأصحابها حق التصرف فيها فلا يجوز الاعتداء عليها.

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced or transmitted in any from or by any means without written permission from the publisher.

مكتبة الإرشاد

للطباعة والنشر والتوزيع - إسطنبول

لِصاحِبِها

مُحمَّد مَحفُوظ أُزدَمِير

İRŞAD KİTABEVİ

SADECE ARAPÇA

تركيا - إسطنبول

هاتف: 0850 480 47 73

İskenderpaşa Mah. Feyzullah Efendi Sok. No 8 Dük:1 Fatih/İSTANBUL

www.irsad.com.tr info@irsad.com.tr fb.com /irsadkitabevi @irsadkitabevi

+90 (0) 531 285 3525

قامت بعمليات التنضيد والإخراج الفني والتنفيذ الطباعي

دار اللُّباب

للدِّراسَاتِ وتَحقِيقِ التُّراثِ

تركيا - اسطنبول - الفاتح - اسكندر باشا - كرتاش - مفرق بنك الكويت

مقابل مستشفى الفاتح - بناء رقم ٧ - ط ٥

İskenderpaşa mh. Kıztaşı cd. No:7 D:5 Fatih (Özel Fatih Hastanesi Karşısı)

Lubab Yazma Eserleri İhya ve İlmi Araştırma Yayınları

Tel: 00902125255551 - Mob: 00905454729850

Www.allobab.com - Email: info@allobab.com

مقدمة التحقيق

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمدُ لله الذي أنزل كتاباً غيرَ ذي عِوَج، وأرسل رسولَه بالبيِّنات والحُجَج، والصلاةُ والسلامُ على المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آله وأصحابه ومَن والاه إلى يوم الدِّين.

وبعد:

فإنَّ القرآن كتابُ الله المنزل ومنهجُه القويم، وهو المعجزةُ العُظْمَى والآيةُ الكُبرى إلى يوم الدِّين، مستمرًّا في التحدِّي على مرِّ السنين، ومبكِّتا بالحجة كلَّ المعاندين، آتياً مِن أساليبِ البَلاغةِ بالعَجَبِ العُجَاب، راقياً مِن ذُرَى الفصاحةِ مَرْقًى لا يُجاب، تحدَّى العرب في أعظمِ شيءٍ بَرَعوا به، فإنَّ العربَ الذين بُعِثَ فيهمُ النَّبيُّ ﷺ كانوا قد بلَغوا مِن الفصاحةِ والبلاغةِ وأفانينِ الكلام الغايةَ التي ظنُّوا أنْ ليس بعدَها غاية، فتحدَّاهم أوَّلاً أنْ يأتوا بمثْلِهِ فقال: ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ﴾ [الطور: ٣٤]، فلمَّا عَجَزوا تحدَّاهم بعشرِ سورٍ فقال: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ﴾ [هود: ١٣]، ثُم لـمَّا ظَهرَ عَجزُهم تحدَّاهم بمقدارِ سورةٍ فقال: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣] حتى أَعْجَزَ عن الإتيان بأقصر سورةٍ منه العربَ الفُصَحاء، وأَفْحَمَ مَن رام معارضتَه من البلغاء، فأطبق المعاندون على أن طوقَ البشر قاصِرٌ عن الإتيان بمثله.

فلا عَجَبَ أنْ تسابَقَ العلماءُ وتسارَعَ الفضلاء منذ فجر الدعوة إلى خدمته، وبيانِ ما دقَّ من معانيه، وفتح ما اسْتَغْلَقَ من مَبَانيه، فأَبدعوا في تفسيره الكثيرَ من المصنفات، التي كان بعضُها مطوَّلاتٍ شِبْهَ الموسوعات، وبعضُها موغلاً في الاختصار، ومنها ما أجاد وأفاد لكنْ قد شابَهُ شيءٌ من دَرَن الإسرائيليات أو دخَن الأفكار.

أمَّا هذا التفسير الذي بين أيدينا فكان وسطاً بين التفاسير بالتوسُّطِ بين الطُّولِ والقِصَر، مع نفي دَخَنَ تلك الفِكَر، وهو مع ذلك جامعٌ للفوائد، مشتمِلٌ على النكت والعوائد، بما أبدعتْهُ قريحةُ مؤلِّفه من الزوائد، وأَوْراهُ زنادُ فكره من الفرائد، هذا مع وضوحِ العبارةِ، وقوَّةِ التَّحريرِ وحُسنِ الإشارة.

وإنَّ الباحث في سيرورةِ مؤلِّفه العلَّامةِ الجليل ابنِ كمال الوزير ليجدُ عنايته الفائقةَ بتفسير القرآن الكريم، واهتمامَه البالغَ ببيان معانيهِ، والدلالةِ على مواطن الإعجاز فيه، فرسائلُه الكثيرة قد خصَّ التفسيرَ بقسطٍ منها كبير، وحتى التي أَلَّفها في مسائل أخرى كالنحو مثلاً تجد جانباً كبيراً منها يتناول ما يتعلق بتلك المسألة في الآيات القرآنية.

والمؤلفُ ـ رحمه الله ـ يمكن اعتبارُه من أصحاب المدرسة الزمخشريَّة، التي كان أساسُها «الكشاف»، وكانت منطلَقاً لحركةٍ هائلةٍ في التأليف والتفسير، والتحشية والتعليق والتحرير، وليس تفسيرُ البيضاويِّ والنَّسفيّ، وأبي السُّعود والآلوسيّ، وغيرِها، ومعها مئاتُ الحواشي والتعليقات، سوى نتائج هذه المدرسة، عدا عن أن أكثر مَن جاء بعد الزمخشريِّ قد كان له تأثُّر بهذا التفسير وإن تفاوتت الدرجات، فالمتعمِّق في «بحر» أبي حيان مثلاً يجد تأثير «الكشاف»

فيه واضحاً، فلا تكاد تمر بصحيفةٍ إلا وتجد فيها ذكراً للزمخشري، إمَّا مُقِرًّا أو محسِّناً أو متعقِّباً، عدا عن كثير مما نقله عنه مختاراً لكن دون تصريحٍ به.

وقد بيَّن السيوطيُّ رحمه الله مكانة هذا الكتاب فقال: اشتَهر في الآفاق اشتهارَ الشمس، وجُهر به في محافل الفضلاء من غير همس، واعتنى الأئمةُ والمحقِّقون بالكتابة عليه، وتسارَع العلماء والفضلاء في المناقشة والمنافسة إليه، فمِن مميِّزٍ لاعتزالٍ حادَ فيه عن صَوْبِ الصَّواب، ومِن مناقشٍ له فيما أتى به من وجوه الإعراب، ومن مُحَشٍّ وضَّح ونقَّح، وتمَّم ويمَّم، وفسَّر وقرَّر، وحبَّر وحرَّر، وجال وجاب، واستشكل وأجاب، ومِن مخرِّج لأحاديثه عزا وأسند، وصحَّح وانتقد، ومن مختصِرٍ لخَّص وأوجز، وكمَّل ما أَعْوز(١).

قال: وسيِّد المختصرات منه كتاب «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» للقاضي ناصر الدِّين البيضاويّ، لخَّصه فأجاد، وأتى بكلِّ مستَجاد، وماز منه أماكن الاعتزال، وطرح مواضعَ الدسائس وأزال، وحرَّر مُهِمَّات، واستدرك تَتِمَّات، فبرز كأنه سبيكةُ نُضَار، واشْتَهَرَ اشتهارَ الشمس في وسط النهار، وعَكَفَ عليه العاكفون، ولَهِجَ بذكر محاسنه الواصفون، وذاق طعم دقائقه العارفون، فأكبَّ عليه العلماء والفضلاء تدريساً ومطالعةً، وبادروا إلى تلقِّيه بالقبول رغبةً فيه ومسارعةً، ومرُّوا عليه طبقةً بعد طبقة، ودرجوا عليه من زمن مصنفه إلى زمن شيوخنا متَّسِقة(٢).

---

(١) انظر: «نواهد الابكار» (١/ ٨ ـ ٩).

(٢) المصدر السابق (١/ ١٣).

فهذان التفسيران قد كانا أساساً لمدرسة في التفسير تعتمد الألفاظَ والتراكيب القرآنية أساساً، وتنطلق منها لبيانِ مواطنِ الإعجاز، واستنباطِ المعاني التي لا تظهر إلا لصاحب القريحة الوقَّادة، والعقل النيِّر، والعلم الغزير باللغة والنحو والمعاني وأساليب العرب في الكلام، وقد رسم معالم هذه المدرسة العلَّامة أبو السعود في خطبةِ «تفسيره»، حيث قسم التفاسير إلى قسمين:

الأول: منهج المتقدِّمين الذين اقتصروا على تمهيدِ المعاني، وتشييدِ المباني، وتبيينِ المرام، وترتيبِ الأحكام، حَسْبَما بلغهم من سيد الأنام.

والثاني: منهج المتأخِّرين المدقِّقين، الذين رامُوا مع ذلك إظهارَ مزاياه الرائقة، وإبداءَ خفاياه الفائقة؛ ليُعاين الناسُ دلائلَ إعجازه، ويشاهدوا شواهدَ فضله وامتيازه...، فدوَّنوا أسفاراً بارعة، جامعةً لفنون المحاسن الرائعة، يتضمَّن كلٌّ منها فوائدَ شريفةً تَقَرُّ بها عيون الأعيان، وعوائدَ لطيفةً يتشنَّف بها آذانُ الأذهان، لاسيما «الكشاف» و«أنوار التنزيل»، المتفرِّدان بالشأن الجليل والنعت الجميل، فإن كلًّا منهما قد أحرز قَصَبَ السَّبْق أيَّما إحراز، كأنه مرآةٌ لاجتلاءِ وجهِ الإعجاز[1].

وإذا عُرِفَ أنَّ للمؤلِّفِ رحمهُ اللهُ حاشيةً على كلِّ واحدٍ من التَّفسيرينِ المذكورَينِ، ثم توَّج ذلك بتفسيره المبارك هذا، مروراً بعشرات الرسائل التي تناولت المعاني القرآنية والملامح الإعجازية، والتي كان من أهم معالمها

---

(١) انظر: «تفسير أبي السعود» (١/ ٤).

تناوُلَ ما جاء في التفسيرين المذكورين، وما جادت به أكفُّ المحققين من أصحاب الحواشي عليهما؛ كالعلَّامةِ القزوينيِّ، والسعد التَّفتازانيِّ، والشَّريفِ الجُرْجانيِّ، وغيرِهم، ومناقشةُ ما حرَّروه، وتلوينُه بفكره الوقَّاد، مع زيادات كثيرةٍ وترجيحاتٍ وردود، فعند ذلك يتَبيَّن حقيقةُ هذا التفسير ومكانتُه التي يستحقُّها بين التفاسير.

لكن لا بدَّ هنا من التنبيه على حقيقةٍ مهمَّة، وهي أن هذه الطريقة في التفسير ليست بديلاً عن التفسير بالمأثور عن النبيِّ ﷺ وأصحابه والتابعين وتابعيهم، بل هي حاجةٌ لمحها المتأخِّرون للعودة بالمسلمين في تعاملهم مع الكتاب الكريم إلى العصر الأول، عصرِ البلاغة والفصاحة، والذين كانوا يفهمون القرآن بالفطرة، لكنْ لما توسَّعتْ رقعة الإسلام، ودانَ به كثيرٌ من غير العرب، واختَلَطَ الحابِلُ بالنَّابِل، وامتَزَجَ العربُ بالعجَم، وبَعُدَ بالناس العهد، وتغلغلت ألسنة العجم والكُرد، حتى صارَ كثيرٌ مما في الكتاب خارِجاً عن المألُوف، وأسلُوبهُ في البيانِ غيرَ مُستوعَبٍ ولا معروف، رام علماءُ البيان بيانَ إعجاز هذا القرآن، فاخترعوا علمَ البلاغة والمعاني، ليكون أَوْصَلَ إلى معرفة التراكيب والمباني، وأَيْسرَ لفهم مَن مِن أجل ذاك يعاني، وبها تدرَك وجوه الإعجاز، ويزول بفهمها كلُّ غموضٍ أو إلغاز.

ولله درُّ أبي السعود، فقد لخَّص كلَّ ما ذكرناه، بكلمة واحدة في قوله الذي نقلناه، حيث قال في وصف منهج المتأخرين: (الذين راموا مع ذلك إظهارَ مزاياه الرائقة..)، فانظر إلى قوله: (مع ذلك) وقارنه بقوله قبله في وصف المتقدِّمين: (الذين اقتصروا على تمهيدِ المعاني..)، يظهر لك حقيقة ما أوضحناه، وأن

المنهجين كلٌّ منهما مكمِّل للآخر وليس بديلاً عنه، وأن ما أبدعه الأواخرُ ليس إلا متابعةً لما أسَّسه الأوائل.

ولعل من غرائب التقادير أنَّ الذين انبرَوا للقيام بهذه المهمَّة، وانتدَبوا لتحقيق ذاك المرام، فألَّفوا في مباحث إعجاز القرآن المصنفات، وأبدَعوا في تقعيد علم البلاغة الأمَّهات، كان معظمهم أعجميَّ النسب، وليس من أبناء العرب.

فمؤسِّس علمِ البلاغة وهو أبو بكر عبد القاهر بنُ عبد الرحمن بنِ محمد، مصنِّف «دلائل الإعجاز» و«أسرار البلاغة»، فارسيُّ الأصل، جُرْجانيُّ الدار، وكانت قد تناثرت كتابات الناس في هذا الفن قبله؛ ولكنها على كثرتها لا تعدُّ شيئا بجانب ما صنف، فصار يُنسب إليه وحده تأسيسُ هذا العلم وإقامةُ بنيانه، لـمَّا كانت له اليد الطولى في ضبطه ونصبِ فسطاطه.

وأمَّا أبو القاسم محمود بنُ عمر بنِ أحمد الزمخشريُّ جارُ الله، صاحبُ «الكشاف» و«أساس البلاغة»، فهو قد ولد بزَمَخْشَرَ من ضواحي خُوارزم، وتوفِّي بقصبة خوارزم، وإن كان قد جاور بمكةَ زمانًا، حتى سمي: جار الله، وأصبح هذا الاسم علمًا عليه.

وكذا يوسف بن أبي بكرٍ محمدِ بن عليٍّ السكَّاكيُّ الخوارزميُّ الحنفيُّ أبو يعقوب، صاحب «مفتاح العلوم»، ولد وتوفِّي بخوارزم.

ومحمد بن عبد الرحمن القزوينيُّ الشافعيُّ صاحب: «الإيضاح في علوم البلاغة» والذي يعدُّ من أوفى الكتب في بحوث البلاغة وأوضحها نظامًا وأسلوبًا أصله من قزوين، وإن كان مولده بالموصل.

ولعل ما يفسر هذا الأمر هو أنهم عاينوا أكثر من غيرهم بعد الناس عن فهم كتاب الله والعيش في ظلاله كما كان عليه الأولون.

وثمة ملاحظة أخرى يجب التنبيه عليها قبل الدخول في الكتاب، وهي أن بيان النِّكات البلاغيَّة والإشارات الخفيَّة في القرآن لم يكن مقتصراً على الزمخشري والبيضاوي، بل إن كل واحد ممن صنف في هذا الفن قد كان له إضافات حسنة تستحق الوقوف عندها، ومنهم المؤلفُ رحمه الله، الذي أبدع الكثير من الاستنباطات التي لم ينتبه إليها الآخرون، كما سيظهر جليًّا لمن يُبحر في هذا السفر الكريم.

وهذا الذي ذكرناه هو تمهيدٌ لا بد منه للدخول في التعريف بهذا الكتاب المفيد والتفسير الفريد، الذي تعمَّق مؤلِّفه في كتب البلاغة، كما يشهدُ لذلك رسائلُه الكثيرة المؤلَّفة في هذا الشأن، كما درَس وتفهَّم كتب التفاسير وخصوصاً «الكشاف» و«البيضاوي» وحواشيهِما كما تقدم وسيأتي في هذه الدراسة، حتى جادت قريحتُه بهذا التصنيف الماتع، وخطَّت يراعُه هذا التفسيرَ الرائع، وسوف نقوم في هذه المقدِّمة بدراسة هذا التفسير من خلال الموضوعات التالية:

أولاً: تأكيد نسبة الكتاب لمؤلفه.

ثانياً: مصادر نقلت عن هذا التفسير.

ثالثاً: بيان خصائص هذا التفسير وميزاته التي تميز بها عن غيره من التفاسير.

رابعاً: بيان منهج المؤلف الذي سلكه في تأليف تفسيره.

وهذا هو البحث الأهم في هذه المقدمة، ونتناول فيه:

- مصادرُه التي اعتَمد عليها وكيفيَّةُ إفادته منها، وخصوصاً «الكشاف» و«تفسير البيضاوي»، ويتضمَّن بيانَ أسلوبه في الردود والتعقُّبات.

- تفسير القرآن بالقرآن في هذا الكتاب.

- التفسير بالمأثور فيه.

- عقيدته وردوده على المذاهب الفاسدة.

- موقفه من التأويل في المتشابهات.

- منهجه في النحو.

- منهجه في الفقه.

- منهجه في القراءات.

- تعامله مع الإسرائيليات.

- ما جاء فيه من لطائف الإشارات.

خامساً: المآخذ التي يمكن أن تذكر عليه.

سادساً: وصف النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق وما يتعلق بها.

سابعاً: عملنا في الكتاب.

ثم سأفرد في نهاية الدراسة ترجمةً للعلامة ابن كمال باشا رحمه الله تعالى.

ونسأل الله سبحانه أن يوفقنا في هذا إلى رسم الصورة الحقيقية لهذا التفسير، وبيان مكانته التي يستحقُّها بين التفاسير.

وأسأل الله أن يتقبل عملنا هذا، وأن ينفعنا به وأهل العلم أجمعين، ولا أنسى أن أقدم شكري الكبير إلى دار اللباب للدراساتِ وتحقيق التراث والتي ساهمَ فريقها العلمي في نشر هذا الكتاب نسخاً ومقابلةً وإخراجاً، وقامت الدارُ مشكورةً بتوفير النُّسخِ الخطيّة لهذا الكتابِ، فالله وحده يجزيهم ويثيبهم على حسنِ صنيعِهم، والحمدُ للهِ ربِّ العالمين.

* * *

أولاً: تأكيد نسبة الكتاب إلى المؤلف

لا شكَّ في نسبة هذا التفسير للعلَّامة ابنِ كمال باشا، حيث أشار لذلك ونبَّه عليه كثيرٌ ممن ترجمه أو نقل عنه:

ففي «الشَّقائق النعمانية»: وله من التصانيف تفسيرٌ لطيفٌ حسنٌ قريبٌ من التَّمام، وقد اخترمتْه المنيَّة ولم يُكمله[١].

وذكر العبارة نفسَها الغزِّي في «الكواكب السائرة»[٢].

وفي «كشف الظنون»: «تفسير ابن كمال باشا» أحمد بن سليمان بن كمال، بلغ فيه إلى سورة الصافات، وهو تفسيرٌ لطيف فيه تحقيقاتٌ شريفة، وتصرُّفات عجيبة[٣].

وفي «شَذَرات الذهب»: العلَّامة الأوحد، المحقِّق الفهَّامة، صاحبُ التفسير[٤].

* * *

---

(١) انظر: «الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية» لطاشكبري زاده (ص: ٢٢٧).

(٢) انظر: «الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة» لنجم الدين الغزي (٢/ ١٠٨).

(٣) انظر: «كشف الظنون» (١/ ٤٣٩).

(٤) انظر: «شذرات الذهب» لابن العماد (١٠/ ٣٣٥).

ثانياً: مصادر نقلت عن هذا التفسير

وقد نقل عنه جمع من كبار العلماء، وفي نقولهم زيادة تأكيد في نسبة الكتاب للمؤلف، فممن نقل عنه العلَّامة الآلوسيُّ في «روح المعاني» في كثير من المواضع، مع التصريح أحياناً بأن النقل من «تفسير ابن كمال باشا»، كقوله في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ﴾ [الأحزاب: ٥٠]: وذكر ابن كمال في «تفسيره» لبيان الموصول صفية وجُوَيْرِيَة[١].

وكذا نقل عنه الشهاب الخفاجي في حاشيته على البيضاوي المسماة: «عناية القاضي وكفاية الراضي»، لكن يلاحظ في نقله عدة أمور:

منها: أنه لم يعين المؤلف بالاسم ولا تفسيره لكن من الواضح أن النقل من التفسير، هذا مع العلم أنه قد نقل عنه من كتب أخرى وسماه.

ومنها: أن الغالب في نقله عنه أنه ينقلُه ليردَّه ويدافعَ عن البيضاوي فيما ذهب إليه، فمن الأمثلة على ما ذكرناه:

ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا﴾ [البقرة: ٢١٢] قال المؤلف: (وقراءةُ (زيَّن) على البناء للفاعل و(الحياةُ) بالنصب[٢] على الإسناد المجازيِّ، فإنه تعالى أمهَل المزيَّن له فجَعل إمهاله تزييناً، أو زيَّنها حتى استحسَنوها وأحبُّوها، ومَن قال: المزيِّن في الحقيقةِ هو الله تعالى إذ ما من شيءٍ إلا وهو فاعلُه، أخطأ في المدَّعى وما أصاب في الدليل...). ثم بيَّن كلَّ واحد منهما.

---

(١) انظر: «روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني» (٢١/ ٣٨٦).

(٢) وهي قراءة شاذة كما سيأتي في مكانه.

وهذا الكلام تعقَّب المؤلف فيه البيضاويَّ حيث قال في «تفسيره»: والمزيِّن في الحقيقة هو الله تعالى؛ إذ ما من شيء إلا وهو فاعله، ويَدلُّ عليه قراءة (زَيَّنَ) على البناء للفاعل.

وقد نقل الشهاب في الحاشية كلام المؤلف بحرفه تقريباً ثم رده بقوله: وهذا كله من عدم التأمل؛ لأن الله تعالى نسب التزيين إلى نفسه في مواضعَ؛ كقوله: ﴿زَيَّنَّا لَهُمْ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [النمل: ٤] وفي مواضعَ إلى الشيطان كقوله: ﴿زَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [الأنفال: ٤٨] وفي مواضع ذكَره غيرَ مسمًّى فاعله كما هنا، فالتزيين إن كان بمعنى إيجادها وإبداعها ذاتَ زينة كما في قوله تعالى: ﴿زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ﴾ [الصافات: ٦] فلا شك أنّ فاعله هو الله عند النحويين والمتكلمين، وإن كان بمعنى التحسين بالقول ونحوه من الوسوسة كقوله تعالى: ﴿لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ﴾ [الحجر: ٣٩] فلا شك أنَّ فاعله عندهما الشيطان...) إلى آخر ما قال[1].

ومن ذلك ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿قُل لَّن يَنفَعَكُمُ ٱلْفِرَارُ إِن فَرَرْتُم مِّنَ ٱلْمَوْتِ أَوِ ٱلْقَتْلِ وَإِذًا لَّا تُمَتَّعُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ فقد ذكر المؤلف في تفسيرها كلاماً نقله كلٌّ من الشهاب والآلوسي، وقد عزاه الآلوسي لبعض الأجلَّة، وبينما أطال الشهاب في تعقُّبه، اقتصر الآلوسي على القول: (وفيه ما فيه، فتأمل)[2].

وإياه أراد الآلوسي بقوله عند تفسير قوله تعالى: ﴿مَّن يُصْرَفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ

(١) انظر: «حاشية الشهاب» (٢/ ٢٩٨).

(٢) انظر: «حاشية الشهاب» (٧/ ١٦٤)، و«روح المعاني» (٢١/ ٢٢٤).

فَقَدْ رَحِمَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٦]: وقال بعض الكاملين: إن ما في النظم الجليل نظير قوله ﷺ: «لن يجزي ولد والده إلا أن يجده مملوكا فيشتريه فيعتقه» يعني: بالشراء المذكور، وإن اختلاف العنوان يكفي في صحة الترتيب والتعقيب[١].

فإن قائل ذلك هو المؤلف قاله عند تفسير الآية المذكورة.

***

(١) انظر: «روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني» (٣/ ٤٠٥).

ثالثاً: بيان خصائص هذا التفسير التي تَميَّز بها عن غيره من التفاسير

يعدُّ العلامة المؤلِّف لهذا التفسير من كبار علماء عصره، وقد ألَمَّ بجميع الفنون وصنَّف فيها، حتى قيل في وصفه: قلَّما يوجد فنٌّ من الفنون وليس لابن كمال باشا مصنَّفٌ فيه(١)، أضف إلى ذلك أنه من المتأخرين الذين قد اطَّلعوا على قسطٍ كبير من التراث الإسلامي العظيم، ودرسوا كلَّ ما وصل إليهم من تفاسير وأقوالٍ لمن سبقهم من العلماء، هذا مع ما ذكرنا عنه من العناية الفائقة بتفسير القرآن الكريم، فجاء هذا التفسير خلاصةً لما أنتجه فكر هذا العلامة، فإنه كان من أواخر مؤلفاته، حيث اخترمَتْه المنية قبل إتمامه كما تقدم، فلا شك أنه قد اجتمع فيه من الخصائص ما يَندر أن يجتمع في غيره، وقد أشار لهذا مَن ذكروا تفسيره ممن تقدَّم نقلُ كلامهم، وسنذكر بعض هذه الخصائص التي لمسناها من خلال تحقيق هذا السفر الكريم، فأول هذه الخصائص:

١ ـ المنهج الذي اعتمده المؤلف وسار عليه في الكتاب كلِّه:

وهو المنهجُ الذي يعتمد على استيعاب فكرِ أئمَّةِ النحوِ وأبحاثِ كتبِ المعاني والدراساتِ البلاغيَّةِ، ثُمَّ استعمالِ ذلك والإفادةِ منهُ لإبرازِ خصائصِ التَّعبيرِ القرآنيِّ المعجِزِ وبيانِ مَعانيهِ.

فهو إذاً تفسير يدلُّك على مواطن الإعجاز ومعالم البلاغة في كتاب الله، من خلال الغوصِ في أعماق المعاني، والبحثِ في مدلولات الألفاظ، وليس

---

(١) انظر: «الأعلام» (١/ ١٣٣).

مجرَّدَ تفسير يشرح المفردات والجمل، وينقل ما جاء فيها من المأثور والأقوال، بل يعلِّم القارئ لكتاب الله كيف يتفكَّر، ويقف عند كلِّ لفظ ويتدبَّر، ويستنبط من كلِّ عبارة، باحثاً فيها ومقارناً بين معانيها، ومنقِّراً ـ عند اتحاد الموضوع ـ عن سبب الاختلاف بين لفظٍ وآخَر، أو بين جملةٍ وقرينتها.

وبمعنًى آخَر هو تفسيرٌ يجعل القارئ لكتاب الله يقرأ بعيون الجيل الأول، ويفهم المعاني كما فهموها، ويتدبَّر الإشارات والدلالات كما تدبَّروها، ويتلمَّس عظمة هذا الكتاب كما تلمسوها، فيعيشُ في ظلاله كما عاشوا، ويغوصُ في أعماقه كما غاصوا، ويسترشد به كما استرشَدوا، فيزداد به إيماناً، وبدِينه يقيناً، بعد أن رأى وفهم، ولمس وعلم، أعظم معجزة أوتيها نبي هذه الأمة.

ومن الأساليب التي اتَّبعها المؤلف للوصول إلى هذا الغرض: التنبيهُ على الحكمة من استعمال لفظ دون آخر، أو تقديم لفظ على آخر، أو الاقتصار على لفظ دون غيره، وقد جمع كل ذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَن يُقَـٰتِلۡ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيُقۡتَلۡ أَوۡ يَغۡلِبۡ﴾ [النساء: ٧٤] فمَن منا لم يقرأ هذه الآية مئات المرات، ولم يَفهم ـ إن كان قد فهم ـ من قوله تعالى: ﴿فَيُقۡتَلۡ أَوۡ يَغۡلِبۡ﴾ أكثر من النصر أو الشهادة، لكن انظر ما ذكر المؤلف فيها، حيث قال: (لم يقل: فيُغلَبْ أو يَغلِبْ؛ إذ حينئذٍ يندرج في الأول الفارُّ من الزحف ولا أجر له، ولم يقل: فيُقتَلْ أو يَقتُلْ؛ للتنبيه على أنه يستحِقُّ الأجر بالغلبة قُتِلَ أو لم يُقتَلْ، وعلى أن حقَّه أن لا يَقصد بالذات إلى القتل، بل إلى إعلاء الحقِّ وإعزازِ الدِّين، وتقديمُ الأول للدلالة على أنه أولى وأحقُّ بالأجر، والاقتصارُ

عليهما للتنبيه على أن حقَّ المجاهد أن يَثبت في المعركة ولا يَفِرَّ حتى يُعِزَّ نفسه بالشَّهادة أو الدِّينَ بالظَّفَر والغلبة).

وقريبٌ من هذا تنبيهُه على استعمال لفظِ الربِّ دون غيره في قوله تعالى: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [البقرة: ٢٧٥] حيث قال: (وفي عبارة الربِّ إيماءٌ إلى أنه تعالى يُربِّي عبدَه بفضله بلا توقُّفٍ على كسبه، كيف وقد ربَّاه وهو جنين؟ فحقُّه أن لا يتجاوز في طلب المكسبِ عن حدِّ الرُّخصة).

وعكسه: ﴿فَقَالُواْ رَبُّنَا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ لَن نَّدۡعُوَاْ مِن دُونِهِۦٓ إِلَٰهٗا﴾ [الكهف: ١٤] قال: (لم يقل: (ربًا) لأنَّ جهة توحُّده تعالى ألوهيَّةٌ لا ربوبيَّة).

ومن محاسن تنبيهاته تنبيهُه على الحكمة من النداء بـ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ﴾ في قصة إبليس مع آدم، حيث قال: (لا يخفى على الفطِن ما في هذا التعبير من الإشارة إلى أنهم مَظِنَّة الافتتان لكونهم ذريةُ من افتتن).

ومن ذلك قوله: (قال في صفةِ الحور: ﴿كَأَنَّهُنَّ بَيۡضٞ مَّكۡنُونٞ﴾ [الصافات: ٤٩] وفي صفة الولدان: ﴿كَأَمۡثَٰلِ ٱللُّؤۡلُوِٕ ٱلۡمَكۡنُونِ﴾ [الواقعة: ٢٣]، وأشار بذلك إلى أن الحور للصحبة دون الولدان؛ لأنَّ اللؤلؤ للنَّظر لا للذَّوق، والبَيض لهما).

ومن أحسن الأمثلة على هذا المنهج قولُه في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡنَا بِعَزِيزٖ﴾: (وإيلاءُ الضمير حرفَ النفي لتقويةِ الحكم وتأكيدِه، كما في قولِه تعالى: ﴿وَمَا هُم بِمُؤۡمِنِينَ﴾ [البقرة ٨]، وتقديمُ: ﴿عَلَيۡنَا﴾ لمحافظةِ الفاصلةِ، وزيادةُ الباء في ﴿بِعَزِيزٖ﴾ لتأكيد النفيِ، وتنكيرُه للتقليلِ؛ أي: ليسَ لك علينا شيءٌ من جنس العزةِ).

فكيف استنبط من عبارة مؤلفة من أربع كلمات أربعَ حكمٍ وتعليلات، بكلام مقتضب واضح لا إخلال فيه ولا غموض، ولا شك أن ذلك نابع من اليقين بأن كتاب الله هو الكلام المعجز الذي ليس فيه حشوٌ ولا تطويل.

ومنه قوله: (﴿ٱلَّذِىٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ﴾ [الإسراء: ١] الإسراء: سير الليل خاصَّة، فقوله: ﴿لَيۡلًا﴾ لقَطْع مجاز السير خُفيةً، كما أنَّ قوله: ﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ﴾ بعدَ قوله: ﴿وَلَا طَٰٓئِرٍ﴾ [الأنعام: ٣٨] لقطع مجاز السَّير السَّريع).

ومن الاستنباطات من الألفاظ ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هُم بِٱلسَّاهِرَةِ﴾ [النازعات: ١٤] قال: (﴿فَإِذَا هُم﴾: فاجؤوا الحُصولَ ﴿بِٱلسَّاهِرَةِ﴾؛ أي: وَجهِ الأرْضِ، فالعَربُ تسمي وَجهَ الأرضِ مِن الفَلاة: سَاهرةً؛ أي: ذاتَ سَهرٍ؛ لأنَّه يُسهَر فيها خَوفاً؛ وفيهِ إشارةٌ إلى حصولهم فيها أحياءً).

وفي تفسير ﴿إِن تُطِيعُواْ فَرِيقًا﴾ [آل عمران: ١٠٠] قال: (والتعبيرُ عن شاسٍ ومَن أعانه فيهِ بالفريقِ يناسبُ قصدَهم إيقاعَ التفرقة بين جمعِ المؤمنين).

وقال في قوله: ﴿فَأَصۡبَحۡتُم بِنِعۡمَتِهِۦٓ إِخۡوَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]: (أصبح) أصلُه: دخلَ في الصباحِ، ثمَّ أُطلِقَ على الصيرورة أيَّ وقتٍ كان، ففيه باعتبارِ أصلهِ دلالةٌ على خروجهم مِن ظلماتِ الضلالة إلى نور الهداية).

ومنه: ﴿فَأَتَوۡاْ عَلَىٰ قَوۡمٖ يَعۡكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصۡنَامٖ لَّهُمۡ﴾ [الأعراف: ١٣٨] قال: (وإنما قال: ﴿لَّهُمۡ﴾ تنبيهاً على غاية حماقتهم، حيث عبدوا ما يملكونه).

وكذا: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا فِي قَرۡيَةٖ مِّن نَّبِيٍّ إِلَّآ أَخَذۡنَآ أَهۡلَهَا بِٱلۡبَأۡسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ لَعَلَّهُمۡ يَضَّرَّعُونَ

﴿٩٤﴾ ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ﴾ [الأعراف: ٩٤ ـ ٩٥] قال: (لفظة ﴿ثُمَّ﴾ للدلالة على امتداد تلك الحالة، ويؤيده ما في عبارة المكان من الإشعار بالتمكُّن).

ومنه: ﴿فَٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الأعراف: ١٣٦] قال: (في عبارة الانتقام دلالةٌ على أنَّهم أهلكوا بعذابٍ شديدٍ).

ومنها ﴿لَهُمْ فِيهَا فَٰكِهَةٌ﴾ [يس: ٥٧] قال: (عبَّر عن كلِّ ما يُرزقون فيها بالفاكهة؛ للتنبيه على أنَّهم مستغنُون عن حفظِ الصحةِ بالأقوات، بأنَّهم أجسامٌ محكمةٌ مخلوقةٌ للأبد، فكلُّ ما يأكلونه على سبيل التلذُّذ).

ومن ذلك: ﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُنذَرِينَ﴾ [يونس: ٧٣] قال: (والعدولُ عن مقتضَى ظاهرِ السياقِ ـ وهو: المكذِّبينَ ـ إلى ﴿ٱلْمُنذَرِينَ﴾ للتنبيهِ على أن التكذيبَ إنما يستوجِبُ نزولَ العذابِ إذا كان بعدَ الإنذارِ، فاعتبِر هذا اللطفَ، وذُق لطفَ هذا الاعتبارِ).

ومن استنباطاته الحسنة ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِيٓ أَنفُسِهِمْ قَالُوا۟ فِيمَ كُنتُمْ ۖ قَالُوا۟ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ قَالُوٓا۟ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا۟ فِيهَا﴾ قال: (هذا السؤال والذي سبق يدلَّان على أنهم ماتوا مسلمين ظالمين لأنفسهم في تركهم الهجرةَ، فإنهم لو ماتوا كافرين لكان التوبيخُ على كفرهم).

ونحو ذلك: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ [الشعراء: ١٩٣] قال: (أقحمَ القلبَ ـ والمعنى: عليكَ ـ لأنَّه محلُّ الوحيِ والتَّثبيت، وليُعْلَمَ أنَّ المنزَلَ محفوظٌ

عن المخالطة والمغالطة؛ لوصوله إلى القلب بالذَّات، لا بواسطة الصَّوت وآلة السَّمع، فافهم هذا السِّرَّ الدَّقيقَ).

والأمثلة على هذا كثيرة جدًّا، وسيرد الكثير منها في المواضع الأخرى من هذا البحث.

٢ ـ ومما تميز به هذا التفسير الاختصار والإيجاز اللذين اتسم بهما في جميع المسائل التي يتناولها:

فقد كان واضحاً أن المؤلف قد تعمَّد عدم الإطالة في تفسيره هذا، مع أنه رجلٌ طويل النفَس واسع المعرفة كما يظهر من كتبه ورسائله، لكنه أراد هنا التركيز على الموضوع الأساسي من هذا التفسير، وهو ما فصَّلناه في البند السابق، فإن التطويل قد يضيِّع الفائدة ويقلِّل الاهتمام.

فلا نجده في مسائل النحو مثلاً والإعراب يبالغ في سرد الوجوه أو الإطالة فيها، ولا يتصدَّى للردِّ على فلان، وتفنيدِ قولِ فلان، وتحسين قولِ آخَرَ، والرجوعِ إلى أصول المسائل النَّحوية وتفريعاتها، وعرضِ إشكالاتها، كما نجد ذلك في «البحر المحيط» مثلاً، لكنه مع ذلك لا يهمل ما فيها من أقوال وجيهة، فيعرضُها بدقَّة ووضوح مع الإيجاز غيرِ المخِلِّ.

وكذا في المسائل الفقهية قد يتعرَّض لبعض الآيات التي كانت مداراً لاستدلالات الأئمة المجتهدين، أو سبباً لاختلافهم حَسَب استنباطهم، ولعل من أسبابِ ذلك التنبيهَ على كون هذه الآية لها موقعٌ كبير في كتب الفقهاء، أو الرد على استدلال بالآية في غير مكانه، فيَعْرِض لِـمَا استنبطه كلُّ مجتهد منها

في قالب من الإيجاز وعدم التطويل، ولا يذهب مشرِّقاً ومغرِّباً في عرض كل ما يتعلق بها، بل وما له صلة بما يتعلق بها، وباحثاً في الأحكام الفقهية والاختلافات المذهبية البعيدة عنها والقريبة، لمجرَّد أنها ذكرت حكماً فقهيًّا معيَّناً، ولا ناقلاً ما جادت به كتب التفسير والفقه والأصول، لمجرَّد ذكر مسألة فقهيةٍ في الآية، كما يلاحظ في «تفسير القرطبي» مثلاً.

وكذا في المسائل العَقَدية والمذهبية لا يفعل كما فعل الفخر الرازي رحمه الله من عرض الشُّبه والردود مع الإطالة التي تضيِّع القارئ، فلا يدري هل يقرأ تفسيراً أم كتاباً في علم الكلام.

وحتى المواضيع التي تتعلق بالآية والأقوال التي قيلت فيها ليس مَعنيًّا ـ كما فَعل الآلوسيُّ مثلاً ـ بعرضها والاستفاضة فيها، وفتح حلقةِ نقاشٍ تذكر فيها الأقوال، ثم ما قيل عليها من تعقبات، ثم ما جاء في الإجابة على تلك التعقبات، ثم الردود على الإجابات، ثم الإيراد على الردود، إلى آخر تلك السلسلة، التي وإن كان فيها تفصيل للمسألة وإشباع البحث فيها لكنها ليست هي مراد المؤلف، بل مراده ما تقدم ذكره مما قد أوضحنا بيانه.

ومن مظاهر الاختصار في هذا الكتاب أنه لا يُكثر من ذكر الأعلام أو المراجع، مع احتوائه على نسبةٍ كبيرة من كلامِ مَن سبَقه من الأعلام، لكنْ لعله ـ والله أعلم ـ أراد المبالغة في العناية بغاية الكتاب التي قدَّمناها، فأهملَ كلَّ ما عدَاها؛ اختصاراً واقتصاراً على بيان الفائدة دون الحاجة إلى بيان القائل، وحتى الردودُ والتعقُّبات الكثيرة التي حفل بها الكتاب كغيره من مؤلفاته تجدُه لا يُعنى

فيها بالتفصيلات؛ من ذكر القائل، ثم نقلِ قوله، ثم ذكر الردِّ عليه، بل يتجه مباشرة صوبَ الردِّ بكلمات مقتضَبة لكنها كافيةٌ في أداء الغرض، والأمثلة على ما ذكرناه أكثر من تحصى، وسنسوق ـ إن شاء اللهُ ـ الكثير منها عند بيان طريقته في التعامل مع الزمخشري والبيضاوي.

٣ ـ ولعل من أهم ما تميز به هذا التفسير: أنه تنزه عن متابعة ما تناثر في «الكشاف» من دسائس الاعتزال، وبعض الإساءات الناشئة عن شدة الاعتداد والاختيال، ولم يقع فيها كما وقع غيره من كبار الأئمة كالبيضاوي رحمه الله.

فمن ذلك قول الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمۡ﴾ [التوبة: ٤٣]: كناية عن الجناية؛ لأن العفو رادف لها، ومعناها: أخطأت وبئس ما فعلت.

فتابعه البيضاوي قائلاً: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ﴾ كناية عن خطئه في الإذن، فإن العفو من روادفه.

في حين قال المؤلف في تفسيرها: (ولا يخفى ما في تقديم العفو على ذِكْرِ ما يُوْهِمُ العِتاب من تعظيم شأنه عليه السلام، والتنبيه على لطف مكانه، ومَن لم يتنبَّه لذلك قال: إنَّه كناية عن الجناية، ومعناه: أخطأْتَ وبئسَ ما فعلْتَ. ثم إنه لم يدرِ أنَّ الإذن المذكور مِن قَبِيل الخطأ في الاجتهاد، فهو مظنَّة الثَّواب لا العقاب، والله تعالى أعلم بالصواب).

ومعروف عن الزمخشري رده لبعض القراءات المتواترة كقراءة حمزة:

﴿والأرحامِ﴾ بالجر، فقال: (والجر على عطف الظاهر على المضمر، وليس بسديد لأن الضمير المتصل متصل كاسمه، والجار والمجرور كشيء واحد...).

وقال البيضاوي متابعاً: (وقرأ حمزة بالجر عطفاً على الضمير المجرور، وهو ضعيف لأنه كبعض الكلمة).

وقد شنع العلماء ومنهم أبو حيان في «البحر المحيط» على الزمخشري وغيرِه ممَّن ردَّ هذه القراءة، مع أنها متواترة، وصحيحة على قول الكوفيين، وهو الصحيح في هذه المسألة كما قال أبو حيان.

وكذا فعل المؤلف مثبتاً للقراءة، ومعرِّضا في آخر كلامه بالزمخشري، فقال: (وقرئ بالجر عطفاً على الضمير المجرور، وما ذهب إليه البصريون من امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجارِّ، والضعفِ في إضماره، يردُّه هذه القراءةُ الثابتة بالتواتر، فإنها مما يُحتج به لا مما يُحتج عليه، إلا عند مَن لا اعتماد له على القراءات الثابتة ولا اعتداد لزعمه الفاسد).

كما أنه نزَّه كتابه عمَّا وقع فيه البيضاويُّ من ذكر الأحاديث الموضوعة في فضل السُّوَر عند نهاية كلِّ سورة، مما نبَّه على وضعه العلماء.

وكان للزمخشريِّ بالمرصاد في تفسير قوله تعالى: ﴿أَم بِظَـٰهِرٍ مِّنَ ٱلْقَوْلِ﴾ [الرعد: ٣٣] فقال: (أي: بل أتسمُّونهم شركاءَ بمجرد ظاهر القول، وإطلاقِ لفظة الشركاء أو الآلهة من غير أن يكون لذلك معنًى وحقيقةٌ من الألوهية والمشارَكة؛ كقوله: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآءً سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم﴾ [يوسف: ٤٠]،

وهذا الاحتجاج وأساليبه العجيبة التي ورد عليها منادٍ على نفسه بلسانٍ طَلْقٍ ذَلِقٍ أنه ليس من كلام البشر لمن عرف وأَنصف مِن نفسه، ومَن زاد على هذا قولَه: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤] فقد أتى بكلمة حقٍّ أُريدَ بها باطل، يدندنُ بها مَن هو عن حِليَة الإنصاف عاطل).

معرِّضاً بالزمخشري القائل: وهذا الاحتجاجُ وأساليبه العجيبة التي ورد عليها منادٍ على نفسه بلسان طلقٍ ذلقٍ أنه ليس من كلام البشر لمن عَرف وأَنصف من نفسه، فتبارك الله أحسن الخالقين.

وقد تعقَّبه ابن المنير أيضاً بقوله: هذه الخاتمة كلمةُ حقٍّ أراد بها باطلاً، لأنه يُعرِّض فيها بخلق القرآن، فتَنَبَّهْ لها، وما أسرعَ المُطالعَ لهذا الفصل أن يمرَّ على لسانه وقلبه ويستحسنَه وهو غافلٌ عما تحته، لولا هذا التنبيه والإيقاظ، والله أعلم.

كما شنَّع على الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنِّىٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [آل عمران: ٣٦] فقال: (وأصلُ الرجمِ: الرميُ بالحجارة، وعنِ النبيِّ ﷺ: «ما من مولودٍ يولد إلا والشيطانُ يمسُّهُ حينَ يولدُ فيستهِلُّ مِن مسِّهِ، إلا مريمَ وابنَها».

والحديثُ مذكورٌ في الصحيحينِ، ولا صارفَ عن ظاهرِهِ، فمَن تردَّدَ في صحتِهِ ثم أوَّلَهُ فقد ضلَّ وأضلَّ).

وهذا تعريض بالزمخشري الذي تردَّد في صحته قائلاً: (اللهُ أعلم بصحَّته)، ثم قال في تأويله ما قال، مما هو جارٍ على طريقة أهل الاعتزال ـ كما قال أبو حيان ـ متَّهماً أهل السنَّة بأنهم أهلُ الحشو.

ومنه عدمُ إعجابه بما ذهب إليه الزمخشري من تعليق قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١] بقوله: ﴿الَّذِى خَلَقَكُمْ﴾ وهو الوجه الذي اقتصر عليه الزمخشري، وجعله أبو حيان من روائح الاعتزال.

وهذا غيضٌ من فيضٍ، وسيأتي له أمثلة كثيرةٌ أخرى إن شاء الله.

٤ ـ ومن ميزات هذا التفسير أيضاً كثرة الاستنباطات والاجتهادات مما لا يوجد في أي كتاب آخر:

وهذا كثيرٌ جدًّا في هذا الكتاب، وهو نابعٌ من شخصية مؤلفه الموسوعية، ومن قوَّة عقله وعُمق نظره، وسعة علمه وحسن تحريره:

فمن ذلك ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢] قال: أي: (ولا تكونُنَّ على حالٍ سوى الإسلامِ حينَ الموتِ، فالمنهيُّ كونهم على حالٍ غير الإسلام عندَ موتهم، لا موتُهم.

ثم قال: هذا ما عندَهم، والذي عندي: هو أنَّ النهيَ المذكورَ للتحذيرِ عن الموت على حالٍ سوى الإسلامِ، والحذرُ عنه إنما يكونُ بالاحترازِ عما يُفضي إليهِ، فهو حثٌّ على الثباتِ على الإسلام في جميعِ الأزمانِ على أبلغ وجهٍ، وعلى هذا لا عدولَ عن الظاهرِ، بخلافِ ما قالوه).

وعند تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن يَكْلَؤُكُم بِالَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِنَ الرَّحْمَٰنِ﴾ [الأنبياء: ٤٢] قال: (قيل: في ذكر اسم ﴿الرَّحْمَٰنِ﴾ تنبيهٌ على أنْ لا كالئ غيرُ رحمته العامة، وأنَّ اندفاع البأس عن النَّاس لا يكون إلَّا بها).

ثم تعقب ذلك بقوله: (وعندي أنَّ التَّنبيه فيه على أنَّ رحمته العامة لا تمنعه عن الغضب، فلا تغتروا بها، ولا يخفى أنَّ هذا هو الأنسب للمقام).

وكثيراً ما يستعمل في عرض رأيه بعد إيراده لقول غيره نحو عبارة: (هذا بحسب جليل النظر والذي بحسب دقيقه...)، كما جاء بعد ذكره لمسألةٍ في الرضاع حيث قال: (هذا بحسَبِ جليلِ النظر، والذي هو بحسَبِ دَقيقهِ: أنَّ الحرمة في الصورِ المذكورةِ بالمصاهرة دون النسب...).

ومنه ما جاء في تفسير آية المداينة، حيث قال: (وإنما قال: ﴿بِدَيْنٍ﴾ - مع أنه مستفادٌ من التدايُن - للتعميم؛ أي: أيِّ دَينٍ كان قليلاً أو كثيراً، أو لقطعِ احتمال معنًى آخر فإن المدايَنة قد يراد بها المجازاةُ، وأما تنوُّعه إلى المؤجَّل والحالِّ فيُعلم من قوله: ﴿إِلَىٰٓ أَجَلٍ﴾ ومرجعُ الضمير في ﴿فَٱكْتُبُوهُ﴾ لا يلزمُ أن يكون مذكوراً، بل يكفي أن يكون مفهوماً في ضمن الكلام السابق).

ثم قال: (هذا كلُّه بحسب جليلِ النظر، والذي بحسَب دقيقِه هو أنه لا بد مِن ذكر الدَّين ليتعلَّق الجارُّ به، فإنه لو لم يذكر لفُهم تعلُّقه بالتدايُن، ولا وجه له فإنَّ المبايعةَ إلى أَجَلٍ غيرُ مشروعة).

ومن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ﴾ [النساء: ١٥٧]: (شيءٍ من جنس العلم ﴿إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧] استثناء منقطع، والمعنى: أنهم مستمرُّون على الشك، لكنْ قد يَلوح لهم أمارةٌ فيحصل ظنٌّ، ثم يزول ويعود الشك، وهذا أدلُّ على شدة الحيرة من استمرار الشك بلا انقطاعٍ).

ثم قال: (هذا ما بحسب جليل النظر، والذي هو بحسَب دقيقه: أن المراد من الشك ما يلزمه من الحيرة التي لا محيص لهم عنها، وعبارةُ (في) الدالةُ على الثبوت والتقريرِ إنما تساعد هذا.

ومن أمثلة ذلك أيضا: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤] قال: (ولا فرقَ فيه بين المذكَّر والمؤنَّث، وتخصيصُ المحصنات لخصوص الواقعة، أو لأن قذفهنَّ كان أغلبَ.

هذا ما قالوا، وأنا أقول: أُريدَ الأنفسُ المحصنات، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ فلا تخصيص).

٥ ـ ومن ذلك كثرة التعقبات والردود على بعض الأئمة كالبيضاوي والزمخشري:

وله فيه أسلوب حسن، وهو أنه يَقتصر على ذكر الرد، دون ذكر القائل ودون نقل كلامه بالنص، بل بالاقتصار على ما يفيد الغرض ويوضح الرد، وسيأتي عليه الأمثلة إن شاء الله تعالى.

وهذا يدل على أنه لم تكن غاية المؤلف في ذلك التشهير أو التجريح، بل بيانُ الوجه الصحيح كما يراه هو، مع ما يستلزم ذلك من التعرُّض للوجه المخالف؛ ليتميز الأمر وتكتمِلَ الصورة، لكن دون أيِّ تجريح، بل ولا تصريحٍ بنسبة المردود لقائل، مما يدل على سلامة النية وطهارة الطوِيَّة، والحرصِ على الإخلاص في الأعمال لتكون مقبولةً عند الملك المتعال.

٦ ـ ومما تميز به هذا التفسير أيضاً أنه نقل لنا كثيراً مما أبدعه مَن تقدَّمه من العلماء الذين لم تصل إلينا كتبهم، أو لا تزال حبيسة المكتبات تنتظر من يمسح عنها الغبار وينقذها من التلف:

فمن ذلك أنه نقل الكثير عن أحد أهم الحواشي على «الكشاف»، وهو كتاب: «الكشف على الكشاف» لسراج الدين عمر بن عبد الرحمن القزويني، لكنه لم يصرِّح به في أيِّ موضع من مواضع نقله، علماً أنه قد صرَّح بالنقل عنه في «أربعينياته» وبعضِ رسائله كرسالته في وضع كاد، ورسالةِ السينات، ورسالةِ نسبةِ الجمع، وغيرها، لكنه هنا لم يصرح بذلك أبدا اتِّباعاً لمنهجه في هذا التفسير من الاقتصار على ذكر الأقوال دون عزوٍ ـ في الغالب ـ سواءٌ لهذا الكتاب أو لغيره.

ولرُبَّ سائل يسأل: إذا كان المؤلف لم ينسب الكلام، والمصدرُ غير موجود، فكيف عُرف أن النقل من هذا المصدر؟

فالجواب: أن هذا كان اعتماداً على «روح المعاني» حيث إن الآلوسي رحمه الله قد أكثر كالمؤلف من النقل عن المصدر المذكور، لكنه كان في الغالب يعيِّنه باسمه، وكثيراً ما يتطابق نقله مع نقل المؤلف، ويكون النصُّ منقولاً بالحرف عندهما، فبذلك استدللنا على نقل المؤلف عن ذلك المصدر، فمِن ذلك ما نقلَه عنه عند تفسير قوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١٠٧]، وقوله: ﴿وَيُسَبِّحُ ٱلرَّعْدُ بِحَمْدِهِۦ﴾ [الرعد: ١٣]، وقوله: ﴿وَهُمْ يُجَٰدِلُونَ فِى ٱللَّهِ﴾ [الرعد: ١٣]، وقوله: ﴿وَجَعَلُوا۟

﴿لِلَّهِ شُرَكَآءَ قُلْ سَمُّوهُمْ﴾ [الرعد: ٣٣]، وقوله: ﴿يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [إبراهيم: ١٠]، وقوله: ﴿تَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النحل: ٣]، وغيرها كثير، وقد بيَّنَّا النقل عند هذه الآيات وغيرها كلٌّ في مكانه، وهذا كله مما هو مشترَك بينه وبين الآلوسي، وهو - مع الأخذِ بعين الاعتبار ما قدَّمناه من منهجه في عدم نسبة الكلام لقائله - يدلُّ على نقله في غير هذه المواضع عن هذا المصدر، كما يدل على نقله عن غيره، والله أعلم.

فهذا ما ألهمَنا الله إياه وعرَّفَنا من ميزات هذا الكتاب، وليس هذا كلُّ ما حفل به هذا السفر الكريم، بل هناك الكثير الذي لا يظهر إلا بخوض غماره، والتأمل في معانيه وإبداعاته.

ولننتقل إلى بحث لا يقل أهمية عنه، بل هو من أهم أبحاث هذه المقدمة، وهو بيان منهج المؤلف في هذا التفسير، والأسسِ التي بني عليها.

* * *

رابعاً: بيان منهج المؤلف الذي سلكه في تأليف تفسيره

وسوف نتناول في هذا البحث عدة موضوعات لعلها ترسم الصورة الحقيقية له، وتكونُ كافيةً في بيان طريقة المؤلف التي سلكها في تفسيره هذا، فأول المواضيع التي نبحثها هو:

مصادره التي اعتمد عليها وكيفية إفادته منها

فقد نقل المؤلف عن الجم الغفير من أئمة التفسير واللغة والمعاني، فأولهم الزمخشري والبيضاوي، ثم عن كثير غيرهم كالزجاج والفراء والماتريدي، وأبي علي الفارسي، والراغب والقشيري، وابن عطية والقرطبي، والمرزوقي والجرجاني والواحدي، وأبي حيان والنسفي.

وكلُّهم ممن صرَّح بالنقل عنهم، إلا أنه كان يَنقل دون تصريحٍ في الغالب، لكن يمكن معرفة المصدر من خلال المقارنة والمقابلة.

وسيكون التفصيل الأكثر في علاقته بالزمخشري والبيضاوي من خلال تفسيريهما، وكيفية إفادته منهما، وطريقته في تعقبهما.

ويمكن تلخيص تأثُّر المؤلف بهذين التفسيرين بأمرين: اختيارات وتعقبات، فهو من جانب ينقل منهما وبلفظهما التفسير والقراءات والأخبار وأسباب النزول، ويتابعهما في كثير من الوجوه الإعرابية وتوجيه القراءات والمعاني القرآنية، ومن جانب آخر يُكثر من التعقُّب عليهما وتخطئتهما إلى درجةٍ أصبح معها ردودُه وتعقباته عليهما من أبرز سمات هذا الكتاب:

فمن الأمور التي تابعهما فيها دون النظر إلى ما قاله غيرهما: ما جاء عند

تفسير قوله تعالى: ﴿فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ﴾ [البقرة: ١٩]، قال في إعرابها: (صفةٌ أُخرى في محلِّ الجرِّ، و(ظلماتٌ) مرفوعٌ بفاعلية الظَّرفِ بالاتِّفاق؛ لاعتمادهِ على الموصوف).

كذا نقل هذا الاتفاق عن الزمخشري في «الكشاف»، وتابعه البيضاوي في «تفسيره»، لكن بالبحث فيما قاله العلماء نجد أن القول بالاتفاق هنا قد يكون مقتصراً على الزمخشري ومتابعيه، بينما أجاز الكثير من العلماء المعتبَرين فيهما الابتداء والخبر، منهم مكيٌّ بن أبي طالبٍ والعُكْبريُّ والقرطبيُّ وأبو حيان والآلوسيُّ. وإن كان أبو حيان قد استبعده بقوله: ولا حاجة إلى هذا؛ لأنه إذا دار الأمر بين أن تكون الصفة من قبيل المفرد، وبين أن تكون من قبيل الجمل، كان الأَولى جعْلَها من قبيل المفرد(١).

ومن الأمثلة أيضاً على متابعته لهما ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ١٠٣] حيث نقل بالحرف قول البيضاوي: (﴿خَيْرٌ﴾ جواب (لو)، وأصله: لأُثيبوا مثوبةً من عند الله خيراً مما شَرَوا به أنفسهم، فحُذف الفعل وركِّب الباقي جملةً اسمية ليدل على ثبات المثوبة والجزمِ بخيريتها، وحُذف المفضَّل عليه إجلالاً للمفضَّل من أن ينسب إليه).

وفي تفسير ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾ [البقرة: ١٦٨] نقل بالحرف قول

---

(١) انظر: «مشكل إعراب القرآن» لمكي بن أبي طالب (١/ ٨١)، و«الإملاء» للعكبري (١/ ٣٥)، و«تفسير القرطبي» (١/ ٣٢٧)، و«البحر المحيط» (١/ ٢٤١)، و«روح المعاني» (١/ ٤٨٠).

الزمخشري: (وقرئ: ﴿خُطُوَاتِ﴾ بضمتين، وضمةٍ وسكونِ الطاء، وبفتحتين، وفتحةٍ وسكونها. والخَطْوةُ بالفتح: المرةُ من الخَطْو، وهو نقلُ قدم الماشي، والخُطْوة بالضم: اسم ما بين قدمي الخاطي، وهما كالقَبْضة والقُبْضة).

ومثله في النقل عن الزمخشري قوله: (ثم إنه كنَى بمجموع قوله: ﴿الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] عن الجماع، وقد كُني عن الجماع في جميع القرآن بلفظٍ مستحسَنٍ لا يدلُّ على معنى القبحِ مراعاةً للأدب ـ ولا أدبَ كأدبِ التنزيل ـ كقوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾ [النساء: ٢١]، ﴿فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩]، ﴿بَٰشِرُوهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ﴿أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [النساء: ٤٣]، ﴿دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ [النساء: ٢٣]، ﴿فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، ﴿مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، ﴿فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ﴾ [النساء: ٢٤]، ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، إلا هاهنا فإنه كُني عنه بما دلَّ على معنى القبيح استهجاناً واستقباحاً لِـمَا ارتكبوه، ولذلك سمَّاه خيانةً).

والأمثلة على هذا كثيرة لا تحتاج إلى تدليل، ولكن أردنا أن لا نُخلي البحث من بعض الأمثلة على نقله عن كلٍّ منهما، وإنما الذي يُحتاج للوقوف عنده هو ما كان فيه مع النقل زيادةٌ أو تغييرٌ أو تعقُّب، فمن أمثلة الزيادة:

ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ قال: (مفعول ﴿يَوَدُّ﴾، و﴿مِّنْ﴾ الأولى مزيدة للاستغراق، والثانية للابتداء، وفسر الخير بالوحي، والمعنى:

أنهم يحسدونكم به وما يحبون أن ينزل عليكم شيء منه وبالعلم وبالنصرة).

وهذا منقول بالحرف من البيضاوي، ثم قال البيضاوي: ولعل المراد به ما يعم ذلك.

وقال المؤلف: (والوجهُ تعميمُه للكلِّ؛ لأنه نكرة في سياق النفي بالواسطة).

وقد تكون الزيادة خلال الكلام لا في آخره، ومن ذلك تفسير قوله تعالى: ﴿كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٣] قال: (من الأنبياء عليهم السَّلامُ، والأممِ من لدُنْ آدمَ عليه السلامُ، يعني: أنه عبادةٌ قديمة ما أَخْلَى الله تعالى أمَّةً من افتراضها عليهم، ففيه توكيدٌ للحكم، وترغيبٌ على الفعل، وتطييبٌ على النَّفْس).

وهو من البيضاوي دون قوله: (يعني: أنه عبادةٌ قديمة ما أَخْلَى الله تعالى أمَّةً من افتراضها عليهم).

ومن أمثلة التغيير: ما جاء في قوله تعالى: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٣٨] قال: (بالأداء لوقتها والمداوَمةِ عليها. والأمرُ بها في تضاعيف أحكام الأولاد والأزواج لئلا يُلهيهم الاشتغالُ بشأنهم عنها).

ومثله في البيضاوي الا أنه قال: (... ولعل الأمر بها...)، بزيادة كلمة: (لعل).

ومن أسلوب الزمخشري في «الكشاف» طريقة (فإنْ قيل...ـ أو قلتَ...ـ قلتُ..)، لكن المؤلف ـ ولعله من باب الاختصار ـ كثيراً ما يُجمل الكلام

ويجعله خلواً عن الأسلوب المذكور، فمن ذلك تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱبۡتَلُواْ ٱلۡيَتَٰمَىٰ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغُواْ ٱلنِّكَاحَ فَإِنۡ ءَانَسۡتُم مِّنۡهُمۡ رُشۡدٗا فَٱدۡفَعُوٓاْ إِلَيۡهِمۡ أَمۡوَٰلَهُمۡ﴾ قال: (وتنكيرُ الرشد معناه: نوعاً من الرشد، وهو الرشد في التصرف والتجارة، أو: طرفاً من الرشد حتى لا يُنتظرُ إلى تمامه، ونظم الآية: (إنْ) الشرطيةُ جواب ﴿إِذَا﴾ المتضمنةِ معنى الشرط، والجملة غايةُ الابتلاء، فكأنه قيل: وابتلوا اليتامى إلى وقت بلوغهم واستحقاقِهم دفعَ أموالهم إليهم بشرطِ إيناسِ الرُّشد منهم).

وقال الزمخشري: فإن قلتَ: ما معنى تنكير الرشد؟ قلتُ: معناه: نوعاً من الرشد، وهو الرشد في التصرف والتجارة، أو: طرفاً من الرشد ومخيلة من مخايله حتى لا ينتظر به تمام الرشد. فإن قلتَ: كيف نظم هذا الكلام؟ قلتُ: ما بعد (حَتَّى) إلى ﴿فَٱدۡفَعُوٓاْ إِلَيۡهِمۡ أَمۡوَٰلَهُمۡ﴾ جعل غاية للابتلاء، وهي (حتى) التي تقع بعدها الجمل... والجملة الواقعة بعدها جملة شرطية لأن ﴿إِذَا﴾ متضمنة معنى الشرط، وفعل الشرط ﴿بَلَغُواْ ٱلنِّكَاحَ﴾، وقوله: ﴿فَإِنۡ ءَانَسۡتُم مِّنۡهُمۡ رُشۡدٗا فَٱدۡفَعُوٓاْ إِلَيۡهِمۡ أَمۡوَٰلَهُمۡ﴾ جملة من شرط وجزاء واقعة جوابا للشرط الأول الذي هو ﴿إِذَا بَلَغُواْ ٱلنِّكَاحَ﴾، فكأنه قيل: وابتلوا اليتامى إلى وقت بلوغهم، فاستحقاقهم دفع أموالهم إليهم بشرط إيناس الرشد منهم.

فانظر كيف غيَّر المؤلف رحمه الله واختصر، لكن مع المحافظة على المعنى.

ومثله في تفسير قوله تعالى: ﴿فَسَالَتۡ أَوۡدِيَةُۢ﴾ قال: (وتنكيرها لأن المطر

يأتي على تناوُبٍ بين البقاع، فتسيل في بعض الأودية دون بعض، وكذا في الممثَّل له ليس كلُّ قلب قابلاً بل بعضٌ منها دون بعض، ﴿بِقَدَرِهَا﴾: بمقدارها الذي علم الله تعالى أنه نافع غير ضارٍّ، أو: بمقدارها في الصِّغر والكبر).

بينما قال الزمخشري: فإن قلتَ: لم نكرت الأودية؟ قلتُ: لأن المطر لا يأتي إلا على طريق المناوبة بين البقاع، فيسيل بعض أودية الأرض دون بعض. فإن قلتَ: فما معنى قوله: ﴿بِقَدَرِهَا﴾؟ قلت: بمقدارها الذي عرف الله أنه نافع للممطور عليهم غير ضارّ، ألا ترى إلى قوله: ﴿وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ﴾ لأنه ضرب المطر مثلاً للحق، فوجب أن يكون مطراً خالصاً للنفع خالياً من المضرة، ولا يكون كبعض الأمطار والسيول الجواحف.

فغيَّر المؤلف في الأسلوب، واختصر، وزاد قولاً في آخر كلامه.

لكنه في المقابل لا يقبل كلَّ ما يقوله الزمخشريُّ والبيضاوي، بل يردُّ عليهما في كثير جدًّا من المواضع، وهذا ينقلنا إلى عرضِ طريقته في التعقُّبات والردود، والتي تعدُّ من أبرز السمات في منهج المؤلف كما سيرد في الأمثلة الكثيرة التي سنسوقها:

فمن ذلك ردُّه على كلٍّ من الزمخشري والبيضاوي وشرَّاحهما تأويلاتهم في آية: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۧنَ﴾ [البقرة: ١٧٧]؛ فقال: (والمعنى والله أعلم: ولكنَّ البرَّ هذه العقائدُ الصحيحةُ والأعمالُ الصالحةُ، والوصفُ كما يُذكر في مَقام الموصوف بلا حذفٍ ولا

تجوُّزٍ بحسَب اللفظ كما في قولك: رجلٌ عَدْلٌ، فإن التجوُّز فيه في الإسناد دون المسنَد، كذلك يُذكر الموصوفُ في مَقام الوصف بلا حذفٍ ولا تجوُّزٍ بحسَب اللفظ كالذي نحن فيه تنزيلاً للموصوف مَنزلتَه...).

ثم قال: (وفي المصير إلى التقدير في مثلِ هذا المقامِ تنزيلٌ للكلام عن مَنزلته الرَّفيعة، وتغييرٌ لصورته البديعةِ، على أنه إذا قيل: ولكنَّ البرَّ برُّ من آمن.. إلخ، يُفهم منه عدمُ الاعتبارِ لبِرِّ مَن قصَّر في بعض تلك الأعمال، وإذا قيل: ولكنَّ ذا البرِّ مَن آمَن.. إلخ، يخرج الكلام عن سَنن الانتظام، وأيضاً لو قُصد هذا لكان المناسبُ أن يقال: ولكنَّ البَرَّ، بفتح الباء).

ففي هذا رد على الزمخشري في التقديرين المذكورين، وعلى مَن تابعه كالبيضاوي والنسفي وغيرهما، ولا ندري هل غفل هؤلاء الأئمة عن الوجه الذي نحاه المؤلف في تفسير الآية، أم عرفوه لكنهم ما اعتبروه؟

وعند تفسير قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [البقرة: ١٠٦] قال: (نزلت لـمَّا قال المشركون أو اليهود: ألَا ترون إلى محمدٍ ـ عليه السلام ـ يأمر أصحابه بأمرٍ، ثم ينهاهم عنه ويأمر بخلافه. ففي الآية دلالةٌ على جواز النسخ، بل على وقوعه.

قيل (والقائل البيضاوي): وذلك لأن الأحكام شُرعت والآياتِ نزلت لمصالح العباد وتكميلِ نفوسهم فضلاً من الله تعالى ورحمةً، وذلك يَختلِف باختلافِ الأعصار والأشخاص؛ كأسباب المعاش، فإنَّ النافع في عصرٍ قد يَضُرُّ في غيره).

ثم تعقب القيل المذكور بقوله: (وكأنَّ هذا القائلَ غافلٌ عن قوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٠]، أو عن دلالته على أنَّ النسخ قد يكون غضباً على قوم.

ثم إنَّ قوله: وذلك يختلف باختلاف الأعصار... إلخ، مَبناه الغفولُ عن أن النسخ قد يكون قبل العمل بالمنسوخ).

وانظر إلى قوله: (﴿الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [البقرة: ١٨٠]: ﴿الْوَصِيَّةُ﴾ فاعلُ ﴿كُتِبَ﴾، وتأنيثُها ليست بحقيقة فيجوز تذكيرها ـ ولا حاجة إلى ما قيل: وتذكير الفعل للفاصل، أو لأنها بمعنى: أن يوصيَ، ولهذا ذكّر ضميرها في قوله: ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ﴾ ـ والعامل في ﴿إِذَا﴾ مدلولُ ﴿كُتِبَ﴾ لا ﴿الْوَصِيَّةُ﴾؛ لتقدُّمه عليها).

فقوله: (ولا حاجة...) رد على البيضاوي، وقوله: (والعامل...) نقله منه بالحرف معتمداً إياه.

وعند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٨] قال: (تقبيحٌ بليغٌ لِـمَا كانوا يتعاطَونه من المنكرِ في ذلك مع اطِّلاع بعضِهم على حالِ بعضٍ، ﴿بِالْبَاطِلِ﴾: بالجهة التي ليست مشروعةً؛ كما في العقود الفاسدة، والأكسابِ الخبيثة، وأموالِ الغنيمة قبل القسمة، هذا هو الظاهر من قوله: ﴿أَمْوَالَكُمْ﴾.

قيل: أي: ولا تأكلوا بعضُكم مالَ بعضٍ. ولا يخفى ما فيه من الصَّرف عن الظاهر بلا داعٍ إليه).

وصاحب القيل المذكور هو الزمخشري، وتابعه فيه البيضاوي.

ومن تعقُّباته على البيضاوي قولُه في تفسير: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ وَلَهُۥٓ﴾ [النساء: ١٢]: (أي: ولواحد منهما، فلا ضرورة للحمل على الاقتصار كما ذهب إليه مَن قال: أي: وللرجل، واكتُفيَ بحُكمه عن حُكم المرأة لدلالةِ العطف على تشارُكهما فيه).

والقائل المذكور هو البيضاوي في «تفسيره».

ومن أجمل الأمثلة على تعقُّبه للبيضاوي كلامُه عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱلْكَٰظِمِينَ ٱلْغَيْظَ﴾ [آل عمران: ١٣٤] حيث قال: (ومَن قالَ في تفسيره [أي: تفسير الكظم، والقائل هو البيضاوي]: الممسِكينَ عليهِ، الكافِّينَ عن إمضائهِ معَ القدرةِ عليهِ، فلَم يُصِب في اعتبارِه القيدَ الأخيرَ؛ لأنهُ غيرُ لازمٍ في كظمِ الغيظِ، على ما يُفهَم من قولِهِ عليهِ السلامُ: مَن كظَم غيظاً وهو يقدِرُ على إنفاذِه ملأَ الله قلبَهُ أمناً وإيماناً).

قلتُ: ومراد المؤلف رحمه الله: أن الكف **عن إمضاء الغيظ مع القدرةِ عليه** ليس داخلاً في معنى الكظم، بدلالة تقييدِه به في الحديث، ولو كان منه لَـمَا قيِّد به، والبيضاوي جعله داخلاً في معنى الكظم.

ومن الأمثلة الحسنة أيضاً قولُه عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ إِذَا مَسَّهُمْ طَٰٓئِفٌ مِّنَ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾ [الأعراف: ٢٠١]: (إذا نالهم وسوستُه، قيل [والقائل البيضاوي]: كأنه: طافت بهم ودارت حولهم فلم تقدر أن تؤثر فيهم).

ثم تعقبه بقوله: (ومبناه الغفول عن دلالة المس).

فنسبه إلى الغفلة هنا، وأحياناً ينسبه الى الوهم كما في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا﴾ [التوبة: ٨٤] قال: (وقوله: ﴿أَبَدًا﴾ منصوب بـ﴿تُصَلِّ﴾، وبه صارت الآية محكَمة، لا بـ﴿مَّاتَ﴾ كما توهَّمه مَن قال: فإنَّ إحياء الكافر للتعذيب له دون التمتُّع، فكأنه لم يَحْيَ).

والقائل هو البيضاوي.

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٢٢] قال: (وهذا السؤال ظاهرٌ في غيبة الشركاء، وقوله تعالى: ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ﴾ إلى قوله: ﴿وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٩٤] نصٌّ فيها، فلا وجه لـمَا قيل: يجوز أن يَحضروا ويشاهِدوا ولكنْ لـمَّا لم ينتفعوا بهم ولم يكن فيهم ما رَجَوا من الشفاعة لهم جُعِلوا كأنهم غُيَّبٌ عنهم، وهو أبلغ في التوبيخ؛ إذ وجودهم أضرُّ من العدم.

وأما ما قيل: يجوز أن يُحال بينهم وبينها حينئذ ليتفقَّدوها في الساعة التي علَّقوا بها الرجاء فيها. فيَرِدُ عليه: أنه حينئذ ينكشف الحال عندهم، ويعلمون أنه لا منفعة لهم في آلهتهم، بل مضرَّة، فلا احتمال للتفقُّد).

وكلا القيلين ذكرهما الزمخشري وتابعه عليهما البيضاوي.

وردَّ عليهما في تفسير قوله تعالى: ﴿يَعْرِفُونَ كُلًّا بِسِيمَاهُمْ﴾ [الأعراف: ٤٦] قال: (بعلامتهم التي أعلمهم الله تعالى بها؛... وقد دل الباء السببية على أنهم

يعرفونهم بالأمارات الظاهرة، فلا وجه لِمَا قيل: وعرفانُهم ذلك يجوز أن يكون بالإلهام من الله تعالى، أو بتعريف الملائكة).

وعليهما في تفسير قوله تعالى: ﴿رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِي مِنَ ٱلْمُلْكِ﴾ [يوسف: ١٠١] قال: (بعضَ الملك، وهو مُلك مصر، ومَن قال: أو بعضَ ملك مصر، فكأنه غفل عن قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي ٱلْأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَآءُ﴾ [يوسف: ٥٦]).

ومثله: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥] قال: (لئلا يقولوا: لولا أَرسلت إلينا رسولاً فيوقظَنا من سِنَة الغفلة، وينبِّهَنا لِـمَا يجب الانتباه له. ومَن قال: وفيه تنبيه على أن بعثة الأنبياء عليهم السلام إلى الناس ضرورةٌ؛ لقصور الكل عن إدراك جزئيات المصالح، والأكثرِ عن إدراك كلياتها = فلم يتنبه لعدم مساعدة الاقتصار على التبشير والإنذار لذلك، فإن الأهم حينئذ ذكر بيان الأحكام كما لا يخفى على ذوي الإفهام.

وصاحب القول المذكور هو البيضاوي.

وأمَّا ما قيل: واسمع غيرَ مسمعٍ مكروهاً، من قولهم: أسمعه فلان، إذا سبَّه، فيأباه السياق، وكونه على قصد النفاق لا يتحمله السياق لأنهم بقولهم: ﴿وَعَصَيْنَا﴾ أظهروا الخلاف والشقاق).

وهذا المردود هو قول أجازه الزمخشري وتابعه عليه البيضاوي لكنه زاد عليه قصد النفاق.

ومثل ذلك ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ﴾ قال: (بكلِّ معبودٍ سوى الله، ولا يلزمُ إطلاق الطاغوت على عزيرٍ وعيسى والملائكة عليهم السلام؛ لأن عبَّادهم ما عبدوهم في الحقيقة، بل عبدوا الشيطان على ما يأتي تفصيله في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]).

ثم قال: (وبهذا التفصيل... تَبيَّن الخللُ فيما قيل: بالشيطان أو الأصنام، أو كلِّ ما عُبد من دون الله، أو صدَّ عن عبادة الله).

وفيه رد على الزمخشري والبيضاوي، حيث قال الزمخشري: (فمن اختار الكفر بالشيطان أو الأصنام)، وزاد عليها القاضي: (أو كل ما عبد من دون الله، أو صد عن عبادة الله تعالى)، وهي عينها عبارة المؤلف.

ومن ردوده عليهما ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُم بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [آل عمران: ٤٩] قال: (وجوِّزَ أن يكونَ التقديرُ: (ويقولُ: أرسلتُ رسولاً)، ولا يخفى ضعفُهُ؛ إذ فيه إضمارُ شيئينِ: القولُ ومعمولُهُ).

والمجوِّز الزمخشري وتابعه البيضاوي.

وفي تفسير: ﴿وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [يوسف: ١١١] قال: (عبارةُ ﴿كُلِّ﴾ للتكثير والتفخيم لا للإحاطة والتعميم؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٢٣]، وقوله: ﴿فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٤٤]، ومَن لم يتنبه لهذا احتاج إلى تخصيص الشيء بالذي يتعلَّق بالدِّين، ثم تكلَّف في بيانه

فقال: إذ ما من أمر دينيٍّ إلا وله سندٌ من القرآن بوسطٍ أو بغير وسطٍ، ولم يَدْرِ أن عبارة التفصيل لا تتحمَّل هذا التأويل.

وقوله: (ومَن لم يتنبه لهذا..) أراد به البيضاوي.

وهناك ردود خفيَّةٌ مَطْويَّة في ثنايا الكلام لا يُتنبَّه إليها إلا بالمقارنة والمقابلة، وهي أكثر من أن تُحصى، فمن ذلك:

ما جاء في تفسير: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا ضَرَبۡتُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُواْ﴾ [النساء: ٩٤] قال: (رُوي أنَّ سريَّةً لرسول الله ﷺ غزت أهل فدك، فهربوا وبقي مرداسٌ ثقةً بإسلامه، فلما رأى الخيلَ أَلجأ غنمه إلى عاقولٍ من الجبل وصعد، فلمَّا تلاحَقوا وكبَّروا كبَّر ونزل وقال: لا إلهَ إلا اللهُ محمدٌ رسول الله، السلامُ عليكم. فقتله أسامةُ رضي الله عنه واستاق غنمه، فنزلت).

ثم قال: (ولا دلالة فيه على صحة إيمان المكرَه، وإنَّ ما رُوي ليس من الاجتهاد المعهودِ في شيء).

ردَّ على البيضاوي في قوله: وفيه دليل على صحة إيمان المكره، وأن المجتهد قد يخطئ، وأن خطأه مغتفر.

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿أَن يَغُلَّ﴾ [آل عمران: ١٦١] ذكر سبب النزول، وهو أنه فقِدَت قَطيفةٌ حمراءُ من الغنائمِ يوم بدرٍ؛ فقالَ بعضُ مَن كان مع النبيِّ ﷺ: لعلَّ رسولَ الله ﷺ أخذَها، فنزَلَتْ.

ثم عقبه بقوله: (وقائلُ ذلكَ مؤمنٌ لم يظنَّ في ذلك حرجاً).

وهذا رد على الزمخشري والبيضاوي في جعل القائل منافقاً.

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ ﴾ [النساء: ٤٣] قال بعد أن ذكر تفسيرها: (ولا يجوز أن يكون معناه: إلا في السَّفر؛ لأن السفر ليس بمرخَّصٍ فيه، والمصيرُ إلى أن المعنى: إذا لم يَجد الماء وتَيمَّمَ، ارتكابٌ لتعسُّفٍ ظاهرٍ).

وفيه رد على البيضاوي القائل: أي: لا تقربوا الصلاة جنباً في عامة الأحوال إلا في السفر، وذلك إذا لم يجد الماء وتيمم.

ومثله في تفسير: ﴿وَٱسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ﴾ قال: (أي: مدعوًّا عليك بـ: لا سمعتَ؛ لصممٍ أو موت، أو: اسمع غيرَ مُجابٍ إلى ما تدعو إليه، أو: اسمع غير مسمَعٍ كلاماً ترضاه...

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ﴾ [البقرة: ١٩٨] قال في نهاية كلامه: (وليس هنا دليل على وجوب الوقوف فيه).

وفيه رد على البيضاوي حيث قال: وفيه دليل على وجوب الوقوف بها؛ لأن الإفاضة لا تكون إلا بعده وهي مأمور بها بقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَفِيضُواْ ﴾.

وكذا في تفسير قوله تعالى: ﴿قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَيِّ﴾ قال: (استئنافٌ تعليليٌّ، فلا وجه لتقدير: ولكن).

وفيه رد على البيضاوي في قوله: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ﴾ إذ الإكراه في

الحقيقة إلزامُ الغير فعلاً لا يرى فيه خيراً يحمله عليه، ولكن ﴿قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَيِّ﴾...

وكذا في تفسير ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٥٥] قال: (بيانٌ وتقريرٌ بنفي السِّنَة والنوم؛ لأن الذي يملكهما وما فيهما يحفظُهما وما فيهما بتدبيره، فلا يمكن أن ينام وإلا لزالَتَا عن النظام، ولهذا تَرتَّبَ على ما قبلَه من غير حرفِ عطفٍ، ولو كان تقريراً لقيوميته كما قيل لاتَّحد مع ما قبله في هذه الجهة، فكان حقَّه أن يُرتَّب عليه بحرفِ عطفٍ).

والكلام رد على ما قاله البيضاوي: ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ تقرير لقيوميتَّه، واحتجاج به على تفرده في الألوهية.

وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ﴾ [النساء: ١٥٣]: (بسبب ظلمهم، وهو تعنُّتهم في السؤال، فلا دلالة فيه على استحالة المسؤول).

رد للبيضاوي في قوله: ﴿بِظُلْمِهِمْ﴾: بسبب ظلمهم وهو تعنتهم وسؤالهم ما يستحيل في تلك الحال التي كانوا عليها، وذلك لا يقتضي امتناع الرؤية مطلقاً.

وكذا في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَهُۥٓ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ [النساء: ١٧٦] قال: (ارتفع ﴿ٱمْرُؤٌا۟﴾ بمضمر يفسره الظاهر، و﴿لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ صفة له، ولا يجوز أن يكون حالاً عن المستكنِّ في ﴿هَلَكَ﴾ لأنه تفسير غيرُ مقصود).

وهو رد على البيضاوي في قوله: ﴿لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ صفة له [يعني: لـ ﴿ٱمْرُؤٌا﴾] أو حال من المستكن في ﴿هَلَكَ﴾.

قلت: ومعنى كون ﴿هَلَكَ﴾ تفسيراً غير مقصود: أنه مفسر للرافع لـ ﴿ٱمْرُؤٌا﴾، ولذلك فهو غير مقصود.

وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ﴾ [هود: ٤٥]: (أُريدَ النداءُ في نفسِهِ، ولا دلالةَ في عطفِ قوله: ﴿فَقَالَ﴾ على تقديرِ الإرادةِ؛ فإنهُ من قَبيلِ عطفِ المفصَّلِ على المجمَلِ، بل نقولُ: لا وجه لتقديرِها؛ لأن الإخبارَ عنها خلوٌ عن فائدةِ الخبرِ ولازِمها).

رد على الزمخشري والبيضاوي؛ إذ الأول قال: فإن قلتَ: فإذا كان النداء هو قوله: ﴿رَبِّ﴾، فكيف عطف ﴿فَقَالَ رَبِّ﴾ على ﴿نَادَىٰ﴾ بالفاء؟ قلت: أريد بالنداء إرادةُ النداء، ولو أريد النداء نفسه لجاء كما جاء قوله: ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا﴾ [مريم: ٣] بغير فاء.

واختصر كلامه البيضاوي بقوله: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ﴾: وأراد نداءه، بدليل عطف قوله: ﴿فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى﴾ فإنه النداء.

وكثيراً ما كان يأتي التنبيه على الردود في حواشي النسخ الخطية:

فمن ذلك قوله: (﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ﴾ [آل عمران: ٧] الذي يجبُ أن يُحمَلَ عليهِ).

جاء في هامش بعض النسخ الخطية: (من قال: أي: لا يهتدي إلى تأويله، فقد ضل؛ لأن الاهتداء لا يجوز إسناده إليه تعالى. منه). وفيه رد بل تشنيع على الزمخشري القائل للعبارة المذكورة.

وكذا قوله: (﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ﴾ وما يصحُّ لنا ﴿أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ﴾ وقتَ ﴿أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا﴾ [الأعراف: ٨٩] عودَنا، هذا هو الذي يقتضيه المساق، وتقدير الخذلان من خذلان التقدير).

جاء في هامش إحدى النسخ: (دس الزمخشري هنا مذهبه الباطل ولم يتفطن البيضاوي. منه).

والمراد قول الزمخشري: فإن قلتَ: فما معنى قوله: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ والله تعالى متعال أن يشاء ردَّةَ المؤمنين وعودَهم في الكفر؟ قلت: معناه: إلا أن يشاء الله خذلاننا ومنعنا الألطاف، لعلمه أنها لا تنفع فينا وتكون عبثاً، والعبث قبيح لا يفعله الحكيم.

وتابعه البيضاوي مختصراً كلامه بقوله: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ﴾: وما يصح لنا ﴿أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا﴾ خذلانَنا وارتدادنا.

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَـٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ [البقرة: ١٢٤] قال البيضاوي: والإمام اسم لمن يُؤتَمُّ به، وإمامته عامةٌ مؤبدة، إذ لم يُبعث بعده نبيٌّ إلا كان من ذريته مأموراً باتباعه.

بينما قال المؤلف: (وإمامتُه عليه السلام مؤبَّدةٌ؛ إذ لم يُبعث بعده نبيٌّ إلا كان مأموراً باتِّباعه).

وجرى التنبيه في هوامش النسخ على الحذف الذي أحدثه المؤلف في عبارة البيضاوي بالقول: (لم يقل كما قال القاضي: إلا كان من ذريته.. إلخ؛ لأنه مع استدراكه في مقام التعليل محل مناقشة. منه).

ومـن ذلـك قولـه: (﴿فَإِن كَانَ﴾؛ أي: إنْ كان المقتـول ﴿مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ﴾ [النسـاء: ٩٢]).

جاء في هوامش بعض النسخ: (مَن زاد على هذا قوله: (المؤمن) فكأنه غافل عن قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾. منه).

وهو رد على قول البيضاوي في «تفسيره»: أي: فإن كان المؤمن المقتول.

ومما كثر فيه الردود وجرى التنبيه عليه في هوامش النسخ ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا۟ مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِۦ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [النساء: ٣٢] قال المؤلف: (نُهوا عن تَمنِّي ما فضَّل الله به بعضَ الناس على بعضٍ من الجاه والمال والعلم، مع قطع النظر عن كونه ذريعةً إلى التحاسد والتباعد؛ لأن ذلك التفضيلَ قسمةٌ من الله تعالى على ما اقتضتْه حكمتُه، فليَرْضَ كلُّ واحد بما قُسم له، علماً بأنه هو الذي فيه صلاحه.

ولا يَذهَبْ عليك أن موجَبَ هذا أن يكون التمنِّي المذكورُ منهيًّا سواءٌ كان مقارِناً للطلب أو لم يكن، فمَن وفِّق بالتعليل المذكور ثم قال: وأنه تَشَهٍّ لحصول الشيء له من غير طلب وهو مذموم؛ لأن تَمنِّيَ ما لم يقدَّرْ له معارضةٌ لحكم القدر، وتمنيَ ما قدِّر له بكسبٍ بطالةٌ وتضييعُ حظٍّ، وتمنيَ ما قدِّر له بغيرِ كسبٍ ضائعٌ وباطلٌ[1]= لم يكن على بصيرةٍ.

ثم إنَّ قوله: معارضةٌ لحكم القدر، مبناه الغفولُ عما بُيِّن في موضعه من أنه لا حكم للقدر، وإلا يلزمُ الجبرُ ويَبطل التكليف.

---

(١) انظر: «تفسير البيضاوي» (٢/ ٧١ ـ ٧٢).

ثم إن الشقَّ الأخير في معرض المنع؛ إذ يحتمل أن يكون ما قدِّر له بغير كسبٍ مشروطاً بالتمني فلا يلزم المحذور المذكور).

وقد جرى التنبيه في هامش إحدى النسخ أن الكلام رد على البيضاوي، وهو كما قال، وهذا نص كلامه: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ من الأمور الدنيوية كالجاه والمال، فلعل عدمه خير، والمقتضي للمنع كونه ذريعةً إلى التحاسد والتعادي، معربةً عن عدم الرضا بما قسم الله له، وأنه تشهٍّ... ـ إلى قوله ـ ضائعٌ وباطلٌ.

ونحوه: ﴿الَّذِينَ يَتَرَبَّصُونَ بِكُمْ﴾ [النساء: ١٤١] قال: (ينتظرون تجدد حال بكم).

جاء في هامش إحدى النسخ (نافعاً كان أو ضارًّا، ومن قال: وقوعَ أمر بكم، فقد خصه بالثاني لأن الوقوع إذا تعدَّى بالباء يختص به على ما ذكره الجوهري، ولا وجه لتخصيص المذكور. منه).

قلت: والقائل المشار إليه هو البيضاوي.

ومن الأمثلة الحسنة أيضاً قول المؤلف: (﴿وَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١] حينئذٍ، أو في الدنيا، والمراد بالسبيل: الحجة، ولا متمسَّك فيه لأصحاب الشافعي على فساد شراء الكافر المسلم، ولا للحنفية على حصول البينونة بنفس الارتداد).

جاء في هامش إحدى النسخ: (والمفهوم من كلام القاضي خلاف ذلك. منه).

قلت: فقد قال القاضي: واحتج به أصحابنا على فساد شراء الكافر المسلمَ، والحنفية على حصول البينونة بنفس الارتداد، وهو ضعيف لأنه لا ينفي أن يكون إذا عاد إلى الإِيمان قبل مضي العدة.

ومن ذلك قوله في شرح الكلالة: (وهو في الأصل مصدرٌ بمعنى الكَلَال، فاستُعيرت لقرابةٍ لا يقارنُها النسبة).

جاء في هامش بعض النسخ: (من قال: ليست بالبعضية، لم يُصب لأنه حينئذ تخرج الأم والجدة من الكفالة. منه).

والقائل المذكور هو البيضاوي، ولفظه:.. فاستعيرت لقرابة ليست بالبعضية، لأنها كالة بالإِضافة إليها...

فانظر إلى هذه الدقة العجيبة عند المؤلف في اختيار الألفاظ، وكيف ينقل العبارة بحرفها لكنه يدقق في كل لفظة فينتقي كلمة يراها هي الأنسب بدل أخرى رآها لا تناسب المقام.

وهذا منهج مطرد عند المؤلف، وقد ورد في هذا الكتاب الكثير من أمثاله، ففي تفسير قوله تعالى: ﴿إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾ قال: (وفيه دلالةٌ على أن إرادةَ اللهِ تعالى يصحُّ تعلُّقها بالإغواءِ، وأنَّ خلافَ مراده تعالى غيرُ واقعٍ).

فجاء في هامش إحدى النسخ: (عبارة القاضي: محال، ولا دلالة في الكلام المذكور على الاستحالة، منه).

وعبارة القاضي: (.. وأن خلاف مراده محال)، فوضع المؤلف كلمة (غير واقع) بدل كلمة: (محال) للتعليل المذكور في الهامش.

ومثله ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ فَأَنجَيْنَٰكُمْ وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾ قال: (رُوي أنه تعالى أمر موسى عليه السلام أن يسري ببني إسرائيل، فأَتْبعهم فرعون وجنوده مشرقين، فلما تراءى الجمعان وهم على شاطئ البحر أوحى الله تعالى: ﴿أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ﴾ [الشعراء: ٦٣]، فضرب فظهر فيه اثنا عشر طريقاً يابساً، فسلكوها حتى جاوَزوا البحر، ثم وصل إليه فرعونُ ورآه منفلِقاً اقتحم فيه هو وجنوده فالتطم عليهم وأغرقهم أجمعين).

فجاء في هامش إحدى النسخ: (فيه رد للقاضي في قوله: وصادفوهم في شاطئ البحر). وفي هامش أخرى: (فيه رد للقاضي في قوله: فصبحهم). وعبارة البيضاوي: (فصبحهم فرعون وجنوده، وصادفوهم على شاطئ البحر).

ومن أمثلة هذا النهج أيضاً ما جاء عند تفسير: ﴿ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨١] قال: (كانَ الظاهرُ أن يقالَ: ثم يوفَّى ما كسبَ؛ ليتَّصِلَ بقوله: ﴿يَأْتِ بِمَا غَلَّ﴾ لفظاً، وإنما عدَلَ عنهُ...)

فعند كلمة: (كان الظاهر) جاء في هامش بعض النسخ: (عبارة القاضي: وكان اللائق، ولا يخفى أنها ليست لائقة لمقامها. منه).

ومن ذلك قوله: (والواو في قوله: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٨٢] للحال، وغيرُ الله ينتظِمُ الجنَّ والملَك... ﴿لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ من جهة فصاحة اللفظ وبلاغةِ النَّظْم وصحةِ المعنى؛ لأن الخطيب الفصيح

البليغ إذا كثُر كلامه اختلَّ نظامه، واختلفت أقسامُه، خصوصاً إذا تطاولت في تفاريق كلامه أيامُه؛ لنقصان قُدرة غير خالق القُوى والقُدَر).

فجاء في هامش بعض النسخ: (من قال: لنقصان القوة البشرية، لم يدر أنه لا يكفي في تمام التقرير على ما نبهت عليه. منه).

والقائل المذكور هو البيضاوي.

وإن مَن يعرف أسلوب المؤلف وينقِّب في ثنايا كلامه يجد أن الكتاب قد امتلأ بالردود والتعقُّبات ـ كالتي مرت ونحوِها ـ كما هو شأن كتاباته كلها، فهو أبعد ما يكون عن التسليم لأحد مهما كانت مكانته العلمية، ولعله مِن هنا تستمِدُّ كتاباته تلك المكانة، وهو كونه ليس مجرد ناقل بل محقِّقٌ باحث دأبُه إعمالُ الفكر والعقل، والبحثُ عن مواضع النظر في كلام السابقين.

***

تفسير القرآن بالقرآن عند ابن كمال باشا

لقد عُني العلماء بتفسير القرآن بالقرآن عنايةً كبيرة، حتى عَدُّوه أصحَّ طرق التفسير، كما قال بعضهم: إن أصح الطرق في التفسير أن يفسر القرآن بالقرآن، فما أُجْمِلَ في مكان فإنه قد فُسِّرَ في موضع آخر، وما اخْتُصِر من مكان فقد بُسِطَ في موضع آخر.

لكن ينبغي التنبيه هنا على أن تفسير القرآن بالقرآن ـ فيما عدا ما فسره النبيُّ ﷺ من ذلك ـ هو نوعٌ من أنواع التفسير بالرأي، فإنَّ عملية التفسير المعتمِدةَ على الفهم والاجتهاد بين الآيتين، والحكمَ بأن إحداهما مبيِّنةٌ للأخرى، أو

مفصِّلةٌ لمجمَلها، أو مطلِقةٌ لمقيَّدها، أو ناسخةٌ لحكمها، إنما هو من قبيل التفسير بالرأي.

وثمة أمرٌ آخر لا بد من التنبيه عليه أيضاً، أن تفسير القرآن بالقرآن عن طريق الاجتهاد قد يدخله الاختلاف؛ لِـمَا جُبل عليه البشر من اختلاف العقول، فالآية التي يجتهد عالم في تفسيرها بآية أخرى قد يجتهد غيره فيفسرها بغيرها، كما أنه ليس كلُّ مَن حمل آيةً على أخرى يُقبل قوله بحجةِ أنه من تفسير القرآن بالقرآن، فإن هذا الأسلوب قد يستعمله أحيانا أهل البدع لتقرير بدعتهم، كما فسر بعض المعتزلة قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢ ـ ٢٣] بأنها تنتظِر ثواب ربها، وينفون رؤية الباري، ويستشهدون لذلك بقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، ولولا قولهم بعدم رؤية الباري لما حملوا هذه الآية على تلك.

وبالعودة إلى هذا التفسير الذي بين أيدينا نجد أن لتفسير القرآن بالقرآن عند هذا العلَّامة نكهةً خاصة، وأسلوباً متميزاً، فليس أسلوبه مقتصراً على تفسير الآية بآية أخرى أو آيات، ولا منحصراً في بيان الرابط بينهما، لكنه يذهب إلى أبعد من هذا، حيث يجعل الآيات مكمِّلة لبعضها، وكأنها بمجموعها موضوعٌ واحد، بحيث تؤدِّي كلُّ آيةٍ جزءاً من الغرض، ليتكامل باجتماعها الموضوع:

فمن ذلك قوله: (﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ﴾ [النور: ٢٤] هذا في حقِّ القَذَفة، وقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰ أَفْوَاهِهِمْ﴾ الآية [يس: ٦٥] في حقِّ المشركين،

فلا منافاة، ﴿وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ يعترفون بها بإنطاق الله تعالى، على ما نطق به قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَنطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنطَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [فصلت: ٢١] بغير اختيارهم على ما دلَّ عليه قولهم: ﴿لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا﴾ [فصلت: ٢١] وفي ذلك مزيد تهويلِ العذاب.

فانظر إلى هذا الجمع العجيب والدمج الغريب، والذي لا تجده عند غير هذا العلامة.

ومن ذلك قوله: (﴿فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجَرَةَ﴾ بالأكل من ثمرتها، دلَّ هذا على أن المراد من الأكل في قوله تعالى: ﴿فَأَكَلَا مِنْهَا﴾ [طه: ١٢١] بدايتُه، كما دلَّ هو على أن المراد من الذوق هنا نهايتُه، فالقرآن يفسِّر بعضه بعضاً).

ومن أمثلة عنايته بتفسير القرآن بالقرآن قوله: (﴿إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ﴾: إلا عبد أُرسلت بشيراً ونذيراً ﴿لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ٩٩] متعلِّق بالبشير، ومتعلَّق النذير محذوف للتعميم؛ لقوله تعالى: ﴿أَنْ أَنذِرِ النَّاسَ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [يونس: ٢]).

وبعدها: (﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ هو آدم ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩]: من جنسها؛ لقوله: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾ [النحل: ٧٢]).

ومنه قوله: (﴿وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ﴾: بشارةً ﴿لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩] متعلِّق بـ﴿وَبُشْرَىٰ﴾، ومن حيث المعنى متعلِّق بـ﴿وَهُدًى وَرَحْمَةً﴾ أيضًا؛ لقوله تعالى: ﴿هَٰذَا بَصَائِرُ مِن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٣]).

وتجده أحياناً يربط بين الآيتين من خلال اختيار وجه في الأولى

استدلالاً بما في الثانية، ومن أجمل الأمثلة عليه ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا﴾ [الفرقان: ٧٣] قال: (هذا ليس بنفي للخرور، بل هو إثباتٌ له ونفيٌ للصَّمم والعَمى.. يعني: أنَّهم إذا ذكِّروا بها خَرُّوا سُجَّداً وبُكيًّا، سامعينَ بآذانٍ واعيةٍ، مُبصرين بعيونٍ باصرةٍ لِمَا أُمروا به ونُهُوا عنه، لا كالمنافقين وأشباههم، دليله: ﴿وَمِمَّنْ هَدَيْنَا وَاجْتَبَيْنَا إِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَٰنِ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾ [مريم: ٥٨] فإن القرآن يُفسِّر بعضُه بعضاً).

فانظر إلى روعة الاستنباط، وجمال الاستدلال، وحسن الاختيار.

وأحياناً يكون الأمر على عكس الطريقة السابقة، يعني يردُّ على قولٍ في آية ويفنِّده بدلالةِ آيةٍ أخرى:

فمن ذلك ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ [آل عمران: ٥٤] حيث قال المؤلف: (قيل: وإسناد المكر إلى الله تعالى للمزاوجة والمشاكَلة، ولا يجوز إطلاقها عليه تعالى ابتداءً؛ لِمَا فيه من إيهام الذَّم، وكأن هذا القائل غافل عن قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ ۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٩]).

وأكثر ما يكون هذا في القصص القرآنية:

ومن أمثلة ذلك ما جاء في آخر تفسير قصة آدم في سورة البقرة، حيث قال: (وأمَّا ما قيل: إنه أخطأ في اجتهاده، حيث ظنَّ أن الإشارة إلى عينِ تلك الشجرةِ فأكل غيرها من ذلك النوع، وكان الإشارةُ إلى النوع، فمردودٌ بقوله: ﴿مَا نَهَاكُمَا

رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ ﴾ الآيَةَ [الأعراف: ٢٠]؛ لأنه صريح في أنه كان الإزلال في المنهيِّ عنه).

ومن الأمثلة الحسنة عليه ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ﴾ [البقرة: ٣٤] حيث قال: (وكونُ السجود لله تعالى على أن يكون آدمُ عليه السلام قِبلةً يَردُّه قوله تعالى نقلاً عن إبليس: ﴿قَالَ ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء: ٦١] لأن الاعتراض بكونه طيناً إنما يتَّجه أنْ لو كان مسجوداً حقيقةً لا قبلةً للسجدة كالكعبة شرَّفها الله تعالى).

وفي تفسير ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا﴾ [البقرة: ٣٦] أوردَ قيلاً وردَّه بالطريقة نفسِها فقال: (وقيل: قام عند الباب فناداهما. ويردُّه قوله تعالى: ﴿فَوَسْوَسَ لَهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [الأعراف: ٢٠] لأن الوسوسة لا تُجامِع النداء).

ثم قيلاً ثانيا فقال: (وقيل: أَرسل بعضَ أتباعه فأزلَّهما. ورجِّح هذا الوجهُ بأنهما يَعْرفانه، ويَعْرفان ما عنده من العداوة والحسد، فيستحيل في العادة أنْ يقبَلا قوله).

قال: (ويردُّه قولُه تعالى: ﴿أَلَمْ أَنْهَكُمَا﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ [الأعراف: ٢٢] لأنه صريحٌ في مباشَرة الشيطان للإزلال، والله أعلمُ بحقيقة الحال).

وعند تفسير: ﴿وَٱضْمُمْ يَدَكَ إِلَىٰ جَنَاحِكَ﴾ [طه: ٢٢] قال: (قيل: والمراد: إلى جنبك تحت العَضُد، دل على ذلك قوله: ﴿تَخْرُجْ﴾. ويردُّه قوله تعالى: ﴿وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِى جَيْبِكَ تَخْرُجْ﴾ [النمل: ١٢] لأنَّه صريحٌ في أنَّ المراد الدُّخول في الجيب والخروج منه).

وقال في تفسير قوله تعالى: (﴿وَمَآ أَكۡرَهۡتَنَا عَلَيۡهِ مِنَ ٱلسِّحۡرِ﴾ [طه: ٧٣]: مِن تعلُّمه.. وقيل: من العمل به في معارضة المعجزة؛ لِمَا روي أَنَّهم قالوا لفرعون: أرنا موسى نائمًا، ففعلَ، فوجدوه تحرسه عصاه، فقالوا: ما هذا بسحر؛ لأنَّ السَّاحر إذا نام بطل سحرُه، فأبى إلَّا أن يعارضوه.

ويردُّه قوله تعالى: ﴿أَئِنَّ لَنَا لَأَجۡرًا إِن كُنَّا نَحۡنُ ٱلۡغَٰلِبِينَ﴾ [الشعراء: ٤١]، فإنَّه ظاهر في الرِّضا، وقوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ بِعِزَّةِ فِرۡعَوۡنَ إِنَّا لَنَحۡنُ ٱلۡغَٰلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٤٤]، فإنَّ الظَّاهر منه عدمُ علمهم بشأن موسى عليه السلام).

ومثلُه في رد بعض الأخبار الواردة في تفسير آيةٍ بدلالةِ آيةٍ أخرى ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ ١١ إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾ [طه: ١١ - ١٢] قال: (قيل: لَمَّا نُودِيَ: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ﴾، قال: مَن المتكلِّم؟ فقال اللهُ تعالى جلَّتْ عظمتُه: ﴿أَنَا۠ رَبُّكَ﴾، فوسوس إليه الشَّيطان: لعلَّك تسمع كلام الشَّيطان، فقال: أنا عرفْتُ أنَّه كلام الله تعالى بأني أسمعه من جميع الجهات، وأسمعه بجميع أعضائي).

ثم تعقبه بقوله: (قوله: أسمعه من جميع الجهات، يردُّه قوله تعالى: ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنِ﴾ [مريم: ٥٢]؛ فإنَّه صريح في سماعه النِّداء من جهةٍ واحدةٍ، لا مِن جميع الجهات).

والخبر المذكور أورده البيضاوي وغمز فيه الآلوسي بقوله: في صحة الخبر خفاء، ولم أر له سنداً يعوَّل عليه.

ومن ذلك ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ بِجُنُودِهِۦ﴾ قال: (وأمَّا ما قيل: الباء مزيدة، والمعنى: فأتبعهم فرعون جنودَه. فمبناه الغفول عن قوله تعالى: ﴿فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُۥ﴾ [يونس: ٩٠]، ثمَّ إنَّ فيه إيهامَ عدم اتِّباع فرعون بنفسه).

ومِن ردِّ الأقوال بالآيات أيضاً: ﴿وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً﴾ قال: (قيلَ: (أوجسَ) بمعنى: أضمَرَ. ويردُّه قولُه تعالى في سورة الحجر: ﴿قَالَ إِنَّا مِنكُمْ وَجِلُونَ﴾ [الحجر: ٥٢].

وأحيانا يستعمل الأسلوبين، أعني إثبات قول وإبطال آخر بدلالة آياتٍ أُخَر:

ومن أمثلته قوله: (﴿فَأَنزَلْنَا بِهِ ٱلْمَآءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ﴾؛ أي: بالماء لأنه أقرب لفظاً ومعنًى، لا إلى البلد على أن الباء للظرفية؛ لقوله: ﴿مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ فإن جميع أنواعها لا يخرج في البلد، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ٩٩] صريح في المعنى الأول، والقرآن يفسِّر بعضه بعضاً).

وفيه ردٌّ خفي على البيضاوي في تجويزه عود الضمير إلى البلد، حيث قال: ﴿فَأَنزَلْنَا بِهِ ٱلْمَآءَ﴾ بالبلد أو بالسحاب أو بالسَّوق أو بالريح، وكذلك: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ﴾ ويحتمل فيه عود الضمير إلى الماء...).

وفي تفسير: ﴿قَالَا رَبَّنَآ إِنَّنَا نَخَافُ أَن يَفْرُطَ عَلَيْنَآ﴾ قال: (أي: نخاف أن يَعْجَل علينا بما يَحول بيننا وبين إتمام الدَّعوة وإظهار المعجزة...).

ثم قال: (وإنَّما قلنا: (بما يحول)، ولم نقل: (بالعقوبة) كما قيل؛ لأنَّه مردود بقوله: ﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَٰنًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا﴾ [القصص: ٣٥]، فإنَّه مذكور قبل قولهما هذا، بدلالة قوله: ﴿سَنَشُدُّ﴾، وقد دلَّ على أنهما محفوظان من عقوبته).

والأمثلة على هذا كثيرة لا تنتهي، ولكن ما ذكرناه كافٍ في بيان المراد، والتعريفِ بسعةِ علم المؤلف، وقوةِ عقله، وأسلوبه الفريد في جمع الآيات والربط فيما بينها.

***

التفسير بالمأثور عند ابن كمال باشا

ونعني به: كلَّ ما جاء عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين من تفسير للقرآن. وقد رسم ابن تيمية معالم التفسير بالمأثور فقال بعد أن ذكر أن أصح الطرق في التفسير أن يفسر القرآن بالقرآن: فإن أعياك ذلك فعليك بالسنَّة، فإنها شارحة للقرآن وموضحة له، بل قد قال الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي: كلُّ ما حكم به رسول الله ﷺ فهو مما فَهِمَه من القرآن، قال الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا﴾ [النساء: ١٠٥]، وقال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [النحل: ٦٤]،

ولهذا قال رسول الله ﷺ: «ألا إنِّي أوتيت القرآن ومثله معه»[1] يعني السنة.

والسنة أيضا تنزل عليه بالوحي كما ينزل القرآن، لا أنها تتلى كما يتلى...

والغرض أنك تطلب تفسير القرآن منه، فإن لم تجده فمن السنة... وحينئذ، إذا لم نجد التفسير في القرآن ولا في السنة رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة، فإنهم أدرى بذلك؛ لِـمَا شاهدوه من القرآن، والأحوالِ التي اختصُّوا بها، ولِـمَا لهم من الفهم التامِّ، والعلم الصحيح، والعمل الصالح، لا سيما علماؤهم وكبراؤهم، كالأئمة الأربعة الخلفاء الراشدين، والأئمة المهديين؛ مثل عبد الله بن مسعود...

إذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة، ولا وجدته عن الصحابة، فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين، كمجاهد بن جبر؛ فإنه كان آية في التفسير...[2].

ولكن لا بد هنا من التنويه على أمر هام، وهو: أن السنة بالنسبة إلى القرآن لها تعلقان: خاصٌّ وعام:

فالأول: هو ما روي عن النبي ﷺ من تفسير لبعض الآيات بعينها، كقوله: «إنَّ في الجنَّةِ لشجرةً يسيرُ الرَّاكبُ في ظِلِّها مئةَ سنةٍ، واقرءوا إنْ شِئْتُم ﴿وَظِلٍّ

---

(١) رواه أبو داود (٤٦٠٤) من حديث المقدام بن معدي كرب رضي الله عنه.

(٢) انظر: «مقدمة في أصول التفسير» (ص: ٣٩ ـ ٤٤).

﴿مَّمۡدُودٖ﴾ [الواقعة: ٣٠]»(١)، وكحديث أنس أن النبي ﷺ قرأ: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنۡحَرۡ ٢ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلۡأَبۡتَرُ﴾ [الكوثر: ٢] ثُم قال: «أتدْرُون ما الكوثرُ؟» فقُلنا اللهُ ورسولُه أعلمُ، قال: « فإنَّه نهرٌ وعَدنيهِ ربِّي عزَّ وجل، عليه خَيرٌ كثيرٌ...»(٢).

فهـذا وأمثالـه ممـا صـح عن النبـيِّ ﷺ لا يقـدم عليـه شـيء ـ والله أعلم ـ ولـو كان من تفسـير القـرآن بالقرآن؛ لأن هـذا نقليٌّ وذاك يدخلـه الاجتهاد كما قدمنا.

وأما الثاني: فهو السنن القولية والفعلية الواردة عن النبي ﷺ، والتي هي بمجملها تفسير للقرآن وتبيين له، لكن تعلُّقها بالآيات عامٌّ غيرُ مباشر، وربطُها بها يكون عن طريق الاجتهاد، مثال ذلك: قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَقَدۡ فَتَنَّا سُلَيۡمَٰنَ وَأَلۡقَيۡنَا عَلَىٰ كُرۡسِيِّهِۦ جَسَدٗا ثُمَّ أَنَابَ﴾ [ص: ٣٤] بعض المفسرين المتأخرين حملوا هذه الآية على حديث سليمان أنه قال: «والله لأطوفنَّ الليلة على مئة امرأةٍ، تلد كلُّ امرأةٍ منهن غلاماً يقاتل في سبيل الله، فقال له الملك: قل إن شاء الله، فنسي فطاف بهن، فلم تأت امرأة منهن بولد إلا واحدة بشق غلام»، فقالوا: إن هذا هو الجسد الذي أخبر الله سبحانه وتعالى عنه، والرسول ﷺ لم يربط هذا الحديث بالآية، وإنما أخبر بخبرٍ عن سليمان عليه السلام، فحَمْلُ الحديثِ على الآية ليس من فعل الرسول ﷺ، وإنما من عمل المجتهد، فهذا النوع يدخله الاجتهاد،

---

(١) رواه البخاري (٣٢٥٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) رواه مسلم (٤٠٠).

فالمفسِّر هو الذي اجتهد في بيان أن هذا الحديث ـ الذي لم يرد من الرسول ﷺ على سبيل التفسير؛ لأنه لم يذكر آيةً يفسرها ـ مفسِّر وموضِّح لمعنىً في هذه الآية.

ومما ورد في هذا الكتاب من التفسير بالمأثور ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة: ٧٩] قال: (أي: تحسُّرٌ أو هُلْكٌ، روى عثمان عن النبي ﷺ: «الويل جبل في النار»، وفي رواية أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: «واد في جهنم»).

وكلاهما ضعيف كما بيِّن في محله، ولعل هذا هو السبب في أن المؤلف أخرهما.

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ قال: (وهي صلاةُ العصر؛ لـمَا روي أنه عليه السلام قال يوم الأحزاب: «شَغَلونا عن الصلاة الوسطى صلاةِ العصر ملأ الله بيوتَهم ناراً»).

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَفْتِنِّي﴾: ذكر من معانيه: لا تفتنِّي ببناتِ الأصفر؛ قال: لِـمَا رويَ: أنَّ جدَّ بنَ قيسٍ قال: قد علمَتِ الأنصارُ أني مستَهْتَرٌ ببنات الأصفر ـ يعني: نساء الرُّوم ـ فلا تفتنِّي بهنَّ، ولكن أُعِيْنُك بمالٍ فاتركني).

كما أنه قد حوى قَدْراً لا بأس به مما نقل عن الصحابة وخصوصاً ابن عباس رضي الله عنهما، وفيه أيضاً آثار عن بعض التابعين كمجاهد وعكرمة والحسن البصري وغيرهم.

لكننا إذا ما قارنَّا هذا التفسير بالتفاسير التي تصنَّف ضمن التفسير بالمأثور كـ«تفسير الطبري» و«تفسير ابن كثير» و«الدر المنثور» فسوف نجد أنه ليس من التفاسير التي يمكن أن تصنف في هذا الباب، ولعل السبب في ذلك هو ما قدَّمناه من منهج المؤلف المعتمِد على إبراز النواحي البلاغية والجمالية واستنباط المعاني الكثيرة من الألفاظ والعبارات، وهذا الأسلوب كما بينَّا فيما سبق ليس بديلاً عن التفسير بالمأثور ولكنه رديفٌ له ومُعينٌ على فهم القرآن كما فهمه الأوائل من الصحابة والتابعين وتابعيهم.

***

عقيدة المؤلف والرد على الشبه والأباطيل والمذاهب المنحرفة

من المعروف عن المؤلف رحمه الله التزامُه بعقيدة أهل السنة والجماعة ودفاعُه عنها، وإبطالُ المذاهب الفاسدة، والأقاويل الباطلة، وتفنيدُها لكن بالحجة والبرهان لا بسلاطة اللسان.

وقد أكَّد انتماءه لأهل السنة عند تفسير قوله تعالى: ﴿لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام: ١٥٨] فقال: (ونحن معاشرَ أهل السُّنَّة نقول بما هو مُوجَب النَّص: مِن أنَّ الإيمان النَّافع مجموعُ الأمرين، فلا حجَّة فيه للمخالف...).

وهو في تفسيره هذا لم يَدَعْ آية فيها ردٌّ على أهل الباطل، أو إبطالٌ لتأويلهم الفاسد، إلا بيَّنها وبيَّن مذهب أهل الحق فيها، فهو يردُّ على الحشوية والجبرية والكرَّامية والمعتزلة وغيرهم، وللأخيرينَ عنده موقع

خـاص فـي إبطـال تأويلاتهـم الفاسـدة، وسـنؤخر إيـراد الأمثلـة عليهـم حتى آخـر هـذه الفقـرة لكثرتها:

فمِن رده على الحشوية قولُه في آخر تفسير قصة آدم في سورة البقرة: (ولا متمسَّك للحشويَّة في هذه القصَّة على عدم عصمةِ الأنبياء عليهم السلام؛ لأن مبناه على أن يكون آدم عليه السلام حينئذ نبيّاً، وأن يكون النهي تكليفاً، وأن لا تكون التوبة إلا عن معصيةٍ، وواحدٌ منها غيرُ مسلَّم).

وبين ضلال المعطِّلة والدهرية في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَـٰرَىٰ عَلَىٰ شَىْءٍ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَىٰ لَيْسَتِ ٱلْيَهُودُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ ٱلْكِتَـٰبَ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١١٣] قال: (أي: الجهَّال من المعطِّلة والدَّهريَّة، والمشركين الذين لا كتاب لهم).

كما رد على الدهرية في تفسير قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣] فقال: (ففيه إشارةٌ إلى قوَّة تصديقهم برسول الله ﷺ، ووفورِ اعتقادِهم بنبوَّته، حيثُ صدَّقوه في أخبارٍ لا طريق إلى العلم بصِدْقها لا بالحسِّ ولا بالعقل، لا بالبديهة ولا بالكسب. وعدمُ التعرُّض للتَّصديق بالمبدأ للتنبيه على أنَّ شأنه تعالى أظهرُ الأمور، بحيثُ كان التصديقُ به تصديقاً بأجلى المعلومات، فلا يناسب ذكره في مقام المدح بالتَّصديق بأخفى المجهولات. وفيه نعيٌ على الدَّهْرية على أبلغ وجهٍ).

وعلى الجبرية فقال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَـٰلَةُ﴾

[الأعراف: ٣٠]: (بإبطالهم الاستعدادَ الأصلي والقابليةَ الفِطْريةَ لا باقتضاءِ القضاءِ الأزلي كما زعمت الجبريةُ؛ لأن القضاء تابعٌ للمقضيِّ لا متبوعٌ له).

وفنَّد إحدى شُبَه الزمخشريِّ بأنها على طريقة الجبرية المنافية لمذهب الحق مشنِّعاً عليه فيما ذهب إليه، وذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوٓاْ أَنفُسَكُم﴾ [إبراهيم: ٢٢] فقال: (ولا دلالة فيه على استقلال العبد في أفعاله؛ إذ يكفي في استحقاقه الملامةَ أن يكون لقدرته الكاسبة مدخلًا فيه [أي: في فعله]، ومَن قال [هو الزمخشري]: وهذا دليل على أنَّ الإنسان هو الذي يختار الشَّقاوة والسَّعادة ويحصِّلهما لنفسه، وليس من الله إلَّا التَّمكين، ولا من الشَّيطان إلَّا التَّزيين، ولو كان الأمر كما تزعم المجبِرة[1] لقال: فلا تلوموني ولا أنفسَكم فإنَّ الله قضى عليكم الكفر وأجبركم عليه = فقد خلَّط في كلامه، وخَبط في تمشية مرامه؛ فإنَّ ما ذكره أوَّلًا يساعده فيه أهل الحقِّ، وما ذكره ثانيًا ـ وهو مذهب الباطل ـ لا يساعده الشَّيطان أيضًا، وقد نبَّهْت فيما سبق على أنَّه لا دلالة في كلامه عليه، وما ذكره أخيرًا إنَّما يتَّجه على الجبريَّة، لا على أهل الحقِّ القائلين: لا جبرَ ولا تفويضَ، بل أمرٌ بين ذلك).

وفي تفسير: ﴿وَمَكْرُ أُوْلَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾ قال: (وكون الأمور مقدَّرةً لا تتغير، لا يصلحُ علَّةً لفساد مكرهم؛ لِمَا قرَّرناه في مواضعَ مِن أنَّه لا تأثيرَ في التَّقدير كما زعمتْه الجبريَّة).

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِۗ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ

---

(١) يعني: أهل السنة الملقبين عند الزمخشري بالمجبرة، وقد بيناه في موضعه.

﴿أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] قال: (وفي الآية دلالةٌ على وقوع الحساب، فيكون حجةً على مَن أنكره من المعتزلة والروافض).

وأما الردود على المعتزلة فقد حفل بها هذا التفسير؛ ولعل ذلك لكثرة تأويلهم للقرآن لإثبات مذهبهم، وخفاءِ دسائسهم في كثير من الأحيان، وقد يكون من أسباب ذلك أيضاً شدة التصاقه بـ«كشاف» الزمخشري الذي دسَّ فيه كثيراً من التأويلات الموافقة لمذهبه، فكان لزاماً على المؤلف الوقوفُ عند كلِّ شبهة، وردُّ كل تأويل يخالف مذهب أهل السنة والجماعة، فلم يترك آيةً فيها ردٌّ على المعتزلة إلَّا وَقَفَ عندها واسْتَنْبَطَ منها ما يفنِّد مذهَبَهم، أو أبرز ما ينفي فاسدَ تأويلهم، وأظهر الحجة لأهل السنَّة عليهم، وهذه الردود منها ما كان من خلال الردِّ على الزمخشري، ومنها ما هو ردٌّ مباشر عليهم:

فمن ذلك ما جاء في تفسير: ﴿لِتَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [الإسراء: ١٢] قال: (وفي عبارة الفضل إشارة إلى أنَّه لا يجبُ على الله تعالى أن يرزقَ عبادَه، وإنَّما ذلك تفضُّلًا، ففيه رَدٌّ على المعتزلة).

ومنه ردُّه عليهم معرِّضاً بالزمخشري في قوله تعالى: ﴿أَنْ ءَاتَىٰهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾ [البقرة: ٢٥٨] حيث قال: (وهو حجَّةٌ على مَن منع إيتاءَ اللهِ الملكَ الكافرَ من المعتزلة. والجواب بأن المراد إيتاءُ الأسباب لا يَشْفي كما لا يَخْفَى على ذوي الألباب، وكذا ما قيل: ملَّكه امتحاناً إذ ما من قبيحٍ إلا ويمكن أن يكون فيه غرضٌ صحيح مثل الامتحان).

فقوله: (والجواب بأن...) تعريض بالزمخشري حيث ذكر في «الكشاف»

هذين الجوابين في صرف الآية عن ظاهرها دفاعاً عن مذهبه في الاعتزال القائم على وجوب رعاية الأصلح.

ونحوه قوله في تفسير: ﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]: (أي: بواحدة، هذا بحكم الوعد، لا باقتضاء العدل كما توهَّمه المعتزلة؛ إذ لا حقَّ للخلق على الخالق).

يردُّ بذلك على الزمخشري في قوله: ومضاعفة الحسنات فضل، ومكافأة السيئات عدل.

ومن بيان دسائسهم قوله: (﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ﴾؛ أي: ظهر له ظهورَ المرئيِّ للرائي بأنْ خلق الله تعالى فيه حياةً وحسًّا، وهذا المعنى هو المرويُّ عن ابن عباس رضي الله عنهما، وهو الموافق لمساق الكلام، المطابقُ لأصل أهل السنَّة والجماعة، ومَن صرَفه عن الظاهر فقد دسَّ فيه مذهب الاعتزال).

ومثله في تفسير: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًۢا﴾ [التوبة: ١١٥] قال: (ليَخْلقَ فيهم الضَّلالة، ومَن قال: يسمِّيهم ضلَّالًا؛ فقد دسَّ فيه مذهب الاعتزال).

وكثيراً ما يشنِّع عليهم واصفاً إياهم بالزَّيغ والضلال كما في تفسير قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا۟ بَأْسَنَا ۗ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ ۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾؛ أي: الذي لا يغني من الحقِّ شيئًا ﴿وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾: وما أنتم إلا تخمِّنون وتقدِّرون أنَّ الأمرَ كما زعموا، وليس كذلك؛ لِمَا مَرَّ مِن بطلان مبنَى ذلك الظنِّ، فلا متمسَّك فيما ذكر لأهل

الزَّيغ والضَّلال من أصحاب الاعتزال، ولا حاجة إلى التَّوجيه والتَّأويل بتقييد المشيئة أوَّلًا؛ أي: فيما مرّ، وإجرائها على إطلاقها آخرًا؛ أي: فيما يستمرّ).

ولعل من أشد ما رد به على الزمخشري ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦] حيث قال: (ومن غلاةِ أصحابِ الضلالِ مَن قال: زعمَت المشبِّهةُ والمجبِرةُ أن الزيادةَ النظرُ إلى وجه اللهِ تعالى، وجاءت بحديثٍ مرقوع: «إذا دخلَ أهلُ الجنةِ الجنةَ نودوا: أن يا أهلَ الجنةِ! فيُكشفُ الحجابُ فينظُرون إليهِ...»).

ثم قال: (قوله: مرقوعٌ، صحَّ بالقاف عندَهُ، ومعناهُ: مرقوعٌ مُفترًى، وأما عند أهل الحقِّ فقد صحَّ بالفاءِ، رواهُ أبو بكر الصدِّيقُ، وأبو موسى الأشعريُّ، وحذيفةُ، وابن عباسٍ، وعكرمةُ، وقتادَةُ والضحَّاكُ، وابن أبي ليلى، ومقاتل. أورده مسلمٌ في «صحيحه» عن صهيبٍ رضيَ الله عنه عنِ النبي ﷺ، وأوردَه البخاري في «صحيحه» بلا إسنادٍ، وصححهُ أحمد بن حنبلٍ، والترمذِيُّ، وابن ماجَه. فالحديثُ متفقٌ على صحتِهِ، وذلك المتعصِّبُ طعن في الحديثِ الصحيحِ، والخبرِ الحقِّ الصريح، ترويجاً لاعتقادِه الفاسد، وتصحيحاً لمذهبه الباطلِ، وصحَّفَ المرفوعَ فجعله مرقوعاً ليرقِّعَ به مذهبَهُ المخروقَ، هيهاتَ، اتَّسع الخرقُ على الراقع، والحقُّ الواقعُ ﴿مَّا لَهُۥ مِن دَافِعٍ﴾ [الطور ٨].

وهذا ردٌّ صريح على الزمخشري بأقسى العبارات.

وقول الزمخشري: (المشبِّهة والمجبِرة) يريد أهل السنة القائلين بجواز

رؤيته تعالى ووقوعها في الآخرة، خلاف المعتزلة القائلين بامتناع ذلك.

وقد شنَّع غير المؤلف أيضاً على الزمخشري في ذلك، ومنهم الآلوسي الذي قال: وقول الزمخشري عامله الله تعالى بعدله: (إن الحديث مرقوع) بالقاف؛ أي: مفترى، لا يصدر إلا عن رقيع، فإنه متفق على صحته، وقد أخرجه حفاظ ليس فيهم ما يقال. نعم جاء في تفسير ذلك غير ما ذكر لكن ليس في هذه الدرجة من الصحة ولا رفع فيه صريحا).

وأخيراً فمن أجمل ما رأيت من تحريراتِ المؤلف أنه ردَّ على اليهود والنصارى والثنوية والمجوس والمعتزلة في آية واحدة، حيث قال في تفسير الآية (١١١) من سورة الإسراء: ﴿ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ على الخلوص ﴿وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾ كما زعم اليهودُ والنصارى ومشركو العرب في العُزَيْر والمسيح ـ عليه السلام ـ والملائكةِ ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ﴾ كما زَعمت الثَّنويَّة ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ لا كما قالت المجوس: إنَّه تعالى لم يَخلُق الظُّلمة، ولا كما قالت المعتزلة: إنَّه تعالى غيرُ خالقٍ لأفعال العباد.

***

موقف المؤلف من التأويل في آيات الصفات

اتَّفَقَ السَّلَفُ والخلَفُ على تنزيهِ الله تعالى عن ظواهرِ المتشابهاتِ المستحيلةِ على الله تعالى، ثُم اختلفوا بَعْدُ؛ فأَمْسَكَ أكثرُ السَّلَفِ عن الخوضِ في تعيينِ المُرادِ مِن ذلك المُتشَابِه، وفوَّضوا عِلْمَه إلى الله تعالى، وهذا أَسْلَمُ لأنَّ مَن أَوَّلَ لم يَأمَنْ مِن أنْ يَذكُرَ معنًى غيرَ مُرادٍ له تعالى فيقعَ

فـي ورطـةِ التَّعيين وخَطَـرِه، وخـاضَ أكثـرُ الخَلَـفِ في التأويـلِ، ولكـنْ غيرَ جازِمِيـنَ بـأنَّ هـذا مـرادُ الله تعالى مِـن تلك النصـوصِ، وإنمـا قَصَـدُوا بذلك صَـرْفَ العامَّـةِ عن اعتقـادِ ظواهِرِ المتشـابه والردَّ علـى المُبْتَدِعةِ المتمسِّـكِين بأكثر تلـك الظَّواهـرِ المُوافِقـةِ لاعتقاداتهـم الباطلةِ(١).

والمؤلـف رحمـه الله علـى مذهـب الخلـف القائليـن بالتأويـل، وهـذا واضـح في تفسـيره، بل بيَّنه هو بقولـه: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ فيما أشـكل عليهـم بالتَّوفيـق للنَّظر الصَّحيـح، وللكشـف بنور هدايتـه ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ هـو طريـق التَّأويل لِمَا يتشـابه بالتطبيق علـى الأصول المحكمـة، فلا يلحقهم حيـرة ولا يعتريهم شـبهة.

ومن أوضح الأمثلة على مذهب المؤلف هذا ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] حيث قال: (بيانٌ لشمول علمه وإحاطتهِ وسعتهِ وبَسطته، وأنه لم يَضِقْ عن السماوات والأرض، على سبيل التمثيل والتخييل، وتصويرِ الأمر المعنويِّ بالصورة الحسِّيَّة، ولا كرسيَّ ثمةَ ولا قعودَ ولا قاعدَ؛ كقوله: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧] من غيرِ تصوُّر قبضةٍ وطيٍّ ويمينٍ).

قلت: كذا نقل المؤلف هذا القول عن الزمخشري، وظاهر سياقه اختياره، وكذا يظهر من صنيع البيضاوي حيث قدَّمه، وساق ما بعده بصيغة: (قيل)، على عادته في تضعيف الأقوال حيث يؤخرها ويقدم لها بـ (قيل).

---

(١) انظر: «مرقاة المفاتيح» (١/ ٣٥٤).

وهذا القول هو الذي عليه أكثر الخلف كما ذكر الآلوسي حيث قال: وهذا الذي اختاره الجمُّ الغفير من الخلف فراراً من توهُّم التجسيم، وحملوا الأحاديث التي ظاهرها حمل الكرسي على الجسم المحيط على مثل ذلك، لا سيما الأحاديث التي فيها ذكر القدم...

لكن الآلوسي رحمه الله تعقب ما ذهبوا إليه بقوله: وأنت تعلم أن ذلك وأمثاله ليس بالداعي القوي لنفي الكرسي بالكلية، فالحق أنه ثابت كما نطقت به الأخبار الصحيحة، وتوهُّم التجسيم لا يعبأ به، وإلا لَلَزم نفي الكثير من الصفات، وهو بمعزل عن اتباع الشارع والتسليم له، وأكثر السلف الصالح جعلوا ذلك من المتشابه الذي لا يحيطون به علماً، وفوَّضوا علمه إلى الله تعالى مع القول بغاية التنزيه والتقديس له تعالى شأنه(١).

***

منهج المؤلف في القراءات

أما عن أسلوبه في القراءات فنهجُه أقرب إلى نهج الزمخشري من عدم ذكر صاحب القراءة مع عدم العناية بالتمييز بين المتواتر والشاذ، فتجدُه يذكر ما يَرِدُ من القراءات المتواتر منها والشاذ متداخلةً مع بعضها، بينما نجد البيضاوي يُعنى كثيراً بنسبةِ كلِّ قراءة لأصحابها من السبعة أو العشرة.

ويظهر إصرار المؤلف على هذا النهج من خلال نقله كثيراً من قراءاتِ السبعة أو العشرة عن البيضاوي أو النسفي مع حذف القارئ:

---

(١) انظر: «روح المعاني» (٣/ ٣٩٧ ـ ٣٩٨).

ومثال ذلك عند البيضاوي: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَصَّالحَا بَيْنَهُمَا﴾ [النساء: ١٢٨] قال: (أن يتصالَحا بأنْ تحطَّ له بعضَ المهر أو القَسْم، أو تَهبَ له شيئاً تستميلُه، وقرئ: ﴿أَن يُصۡلِحَا﴾ مِن أَصلَحَ بين المتنازعَين...).

فهذا الكلام منقول بالحرف من البيضاوي، لكن البيضاوي رحمه الله قال: (وقرأ الكوفيون: ﴿أَن يُصۡلِحَا﴾) فجعلها المؤلف: (وقرئ...) وحذف الكوفيين، والكوفيون هم عاصم وحمزة والكسائي من السبعة.

وانظر هنا كيف تابع البيضاوي أيضاً بالتصدير بقراءة نافع وابن عامر وابن كثير وأبي عمرو من السبعة.

ومن ذلك قوله: (﴿حَتَّىٰ تَشۡهَدُونِ﴾ بكسر النون، والفتحُ لحنٌ؛ لأنَّ النُّون إنَّما تُفتَح في موضع الرَّفع، وهذا موضعُ النَّصب، وأصله: تَشهدونني، فحذفت النُّون الأولى للنَّصب، والياءُ لدلالة الكسرة عليها، وبالياء في الوصل والوقف).

والكلام منقول من «تفسير النسفي»، والقراءة بالياء عزاها النسفي ليعقوب، لكن المؤلف حذف كلمة يعقوب مع أنه نقل باقي الكلام بحرفه.

لكن الغالب في القراءات عنده النقل عن الزمخشري سواءٌ المتواترُ والشاذُّ، وكذا توجيهُها، فمن ذلك ما نقله عنه في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ﴾ نقل عنه نحو صحيفة كاملةٍ ما جاء في هذه الآية من قراءات مع توجيه كلِّ قراءة منها.

ولا ضرورة للإكثار منِ الأمثلة فأغلبُ القراءات فيه كذلك، لكن سنقف عند أمر آخر، وهو عدم سكوته على ما وقع من الزمخشري من ردٍّ لقراءاتٍ

ثابتة متواترةٍ لمجرد الرأي أو مخالفة قاعدة نحوية هي عنده مقدَّمة على القراءة المتواترة:

فمن أشد ما ردَّ به عليه عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ كلامَه في قراءة ابن عامر: ﴿زُيِّنَ﴾ على البناء للمفعول، وهو القتل، ونصبِ الأولاد، وجرِّ الشُّركاء على إضافة القتل إليه، والفصلِ بينهما بغير الظَّرف، حيث قال: (فقد رُدَّتْ بأن ذلك غير مقبولٍ في مقام الضَّرورة.. فكيف به في غيره؟).

وهذا الكلام هو بعض ما قاله الزمخشري في رد قراءة ابن عامر.

ثم تعقب كلام الزمخشري بقوله: (لكنَّه مردودٌ؛ لأنه مختلفٌ فيه بين النَّحويين على ما ذكره أبو حيَّان، ووقوعه في قراءة متواترة دلَّ على الصِّحة؛ لأنَّ العربيَّة تَثبت بالقرآن، وفَهمُ العكس مِن عكس الفهم... واعتقاد الضَّعف في مثل تلك القراءة مِن ضعف الاعتقاد، مبناه عدمُ الاعتماد على القراءة والطَّعنُ في الإسناد، ولا يخفى ما فيه من الفساد).

لكن تجدر الإشارة هنا إلى أن المؤلف رغم كلامه المذكور كان أكثر اعتدالاً ممن ردوا على الزمخشري، فقد شنع عليه العلماء رده لقراءةٍ متواترة، حتى قال أبو حيان: اعْجَبْ لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربيٍّ صريح محضٍ قراءةً متواترة... واعجب من سوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيَّرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً.. إلى آخر ما قال.

وكان الآلوسي رحمه الله أكثر شدة في الرد حيث قال: وقد ركب في هذا

الكلام عمياء وتاه في تيهاء، فقد تخيل أن القراء أئمةَ الوجوه السبعة اختار كلٌّ منهم حرفاً قرأ به اجتهاداً لا نقلاً وسماعاً كما ذهب إليه بعض الجهَلة، فلذلك غلَّط ابن عامر في قراءته هذه وأخذ يبيِّن منشأَ غلطه، وهذا غلط صريح يُخشى منه الكفر والعياذ بالله تعالى، فإن القراءات السبعةَ متواترةٌ جملةً وتفصيلاً عن أفصح مَن نطق بالضاد ﷺ، فتغليطُ شيء منها في معنى تغليط رسول الله ﷺ، بل تغليطِ الله عز وجل، نعوذ بالله سبحانه من ذلك.

قلت: والعجب من البيضاوي على إمامته تأثر بما ذهب إليه الزمخشري، فقال متابعاً له ـ كما ذكر الشهاب ـ في تضعيف هذه القراءة: وهو ضعيف في العربية معدود من ضرورات الشعر.

ومن تعقباته على الزمخشري ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضۡطَرُّهُۥٓ﴾ [البقرة: ١٢٦]، حيث قال: (وقرئ: (فأطَّرُّه) بإدغام الضاد في الطاء؛ كما قالوا: اطَّجَعَ، نقل سيبويه عن بعض العرب: مطَّجعاً، في مُضْطَجِعٍ، وقال: ومضطجعٌ أكثر. فدلَّ على أن (مطَّجعاً) كثير، فلا يكون لغةً مرذولةً).

وفيه رد على الزمخشري في قوله: هي لغة مرذولة.

كما رد عليه في طعنه بقراءة حمزة: ﴿والأرحامِ﴾ بالجر، فقال: (وقرئ بالجر عطفاً على الضمير المجرور، وما ذهب إليه البصريون من امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجارِّ، والضعفِ في إضماره، يردُّه هذه القراءةُ الثابتة بالتواتر، فإنها مما يُحتج به لا مما يُحتج عليه، إلا عند مَن لا اعتماد له على القراءات الثابتة ولا اعتداد لزعمه الفاسد).

وقد تقدم تفصيل الكلام فيها. وما ذكرناه كاف في بيان المراد، والله وليُّ السداد.

***

الإسرائيليات في تفسير ابن كمال باشا

الإسرائيليات: جمع إسرائيلية، نسبةً إلى بني إسرائيل، وهي معارف اليهود وثقافتهم المتمثلة بالتوراة وشروحها، والأسفارِ وما اشتملت عليه، والتلمودِ ـ وهي التوراة الشفهية، وهو مجموعةُ قواعدَ ووصايا وشرائع دينية وأدبية ومدنية، وشروح وتفاسير وتعاليم وروايات كانت تتناقل وتدرَّس شفهيًّا من حين إلى آخر ـ وشروحِه، والأساطيرِ والخرافات، والأباطيلِ التي افترَوها أو تناقلوها عن غيرهم، وهذه كلُّها كانت المنابعَ الأصلية للإسرائيليات التي زخرت بها بعض كتب التفسير والتاريخ والقصص والمواعظ، وهذه المنابع إن كان فيها حق ففيها باطل كثير، وإن كان فيها صدق ففيها كذب صُرَاح، وإن كان فيها سمين ففيها غثٌّ كثير، فمِن ثَم انجرَّ ذلك إلى الإسرائيليات، وقد يتوسع بعض الباحثين في الإسرائيليات، فيجعلها شاملة لما كان من معارف اليهود، وما كان من معارف النصارى التي تدور حول الأناجيل وشروحها، والرسل وسيَرهم، ونحو ذلك؛ وإنما سميت إسرائيليات لأن الغالب والكثير منها إنما هو من ثقافة بني إسرائيل، أو من كتبهم ومعارفهم، أو من أساطيرهم وأباطيلهم.

والحق: أن ما في كتب التفسير من المسيحيات أو من النصرانيات هو شيء

قليل بالنسبة إلى ما فيها من الإسرائيليات، ولا يكاد يذكر بجانبها، وليس لها من الآثار السيئة ما للإسرائيليات؛ إذ معظمها في الأخلاق، والمواعظ، وتهذيب النفوس، وترقيق القلوب[1].

وقد كثر في كتب التفسير إيراد الإسرائيليات وأكثرها كما تقدم طامات لم ينبِّه ناقلوه على أصله، ولم يوقف على قائله، فكانت مثاراً للشك والطعن والتقوُّل على الإسلام ونبيِّه ﷺ.

ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام لا حجةَ في ذكرِ أيٍّ منها:

فمنها: ما علِمنا صحته بشرعنا، فما جاء به شرعُنا أولى بالذكر.

ومنها: ما علمنا كذبه لكونه خالف ما عندنا، فلا يجوز ذكره.

ومنها: ما هو مسكوت عنه، فلا نكذبه ولا نصدقه، وتجوز حكايته، لكن لا فائدة فيه تعود على الدين، وإنما لجأ إليه كثير من المفسرين لملء الفراغات التي يتركها القرآن في القصص بأسلوبه المعجز المترفِّع عن إيراد التفصيلات التي لا لزوم لها، بل قد تشتِّت الذهن وتصرف عن العبرة التي سيقت القصة لأجلها.

ومن أهم ملامح هذا التفسير إعراضُه شِبْهُ التام عن الإسرائيليات وتجنُّبُه لذكرها مع ما تحويه من التفاصيل التي لا لزوم لها، وقد أوضح منهجه هذا بقوله عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [هود: ٤٠]: (اختلَفُوا في عدَدِه ولا فائدةَ في تعيينِه).

---

(١) انظر: «الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير» لمحمد أبو شهبة (ص: ١٢ ـ ١٤).

فأعرَضَ عما اختلفوا فيه عندما رأى أن لا فائدة فيه، بالإضافة إلى عدم ورود شيء يبيِّن ذلك في شرعنا.

وأشار أيضا إلى هذا المنهج في تفسير سورة الصافات فقال في تفسير قصة يونس عليه السلام: (واختُلفَ في مُدَّةِ لبثه في بطن الحوت، ولا طائلَ تحتَ ذِكْرِه).

فهذه الإسرائيليات بما تحويه من التفصيلات لا حاجة لها عند أمثال المؤلف ممن أوتي العلم الواسع والذهن الثاقب والنظر العميق، فهو قادر بما آتاه الله تعالى من النظر والاستنباط أن يستخرج التفاصيل من ثنايا الألفاظ وخفايا التراكيب.

فلذلك تجده يُهملها حتى في المواضع التي لم يَخْل منها كتاب من كتب التفسير المعروفة، معتمداً على الاستنباط من ثنايا الألفاظ، وما تُخفيه من دلالات لا تظهر إلا لمن آتاه الله الذوق في الفهم والقدرة على الاستنباط كما سنراه من خلال ذكر بعض الأمثلة عليه:

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿أَن جَآءَ بِعِجۡلٍ﴾ قال: (العجلُ: ولدُ البقرة، سمِّي بهِ لتعجيل أمرِه بقرب ميلادِه، ولا يخفى لطفُ موقعِه بعد ما فُهِمَ من قولِه: ﴿فَمَا لَبِثَ﴾ من معنى العجلةِ).

ومنه: ﴿وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ﴾ [آل عمران: ٤٦] قال: (وذكرَ الناسَ لبيان أن المرادَ التكلُّمُ المعتادُ، فإن الصبيَّ قد يقدر على التكلُّمِ مع أبويهِ وهو طفلٌ، فتكلُّمه مطلقاً في تلك الحالِ ليس بخارقٍ للعادة).

ومنه: ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ﴾ [البقرة: ٢٤٩] قال: (قيل: هنا جملٌ محذوفة؛ أي: فجاءهم التابوتُ، وأقرُّوا لطالوتَ بالملك، وتأهَّبوا للخروج، فالفاء فصيحةٌ).

وكذا ما جاء بعده في القصة نفسها: (﴿فَهَزَمُوهُم﴾ الفاء فصيحةٌ، وقبله مضمَرٌ؛ أي: فاستجاب الله دعاءهم ونصرهم).

ومثله قوله بعده: (﴿وَقَتَلَ دَاوُۥدُ جَالُوتَ﴾ لم يبيِّن الله تعالى كيفيةَ القتل، إلا أنه أشار في سياقه إلى أنه كان بسهولة).

ومن ذلك ربط القصص القرآنية بعضها ببعضٍ بالتنبيه على فصاحة الواو والفاء الواردة في إحدى القصص معبِّرة عن محذوفٍ يفهم من سياق القصة نفسها في موضع آخر:

فمن ذلك قوله في سورة النمل: (﴿وَأَلْقِ عَصَاكَ﴾ عطفٌ على محذوفٍ، تقديرُه يُفهَم مِن التَّفصيل المذكور في سورة طه، لا على ﴿بُورِكَ﴾؛ لأنَّ الفصل بينهما بتجديد النِّداء في قوله: ﴿يَٰمُوسَىٰ﴾ يأباه).

قلت: يريد قوله في سورة طه: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِي وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِيٓ ﴿١٤﴾ إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا تَسْعَىٰ ﴿١٥﴾ فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا مَن لَّا يُؤْمِنُ بِهَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ فَتَرْدَىٰ ﴿١٦﴾ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴿١٧﴾ قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُاْ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَـَٔارِبُ أُخْرَىٰ ﴿١٨﴾ قَالَ أَلْقِهَا يَٰمُوسَىٰ﴾.

وقريب منه ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ﴾ [البقرة: ٥٠] قال: (والباء في: ﴿بِكُمُ﴾ للسببية؛ أي: بسببكم وبسببِ إنجائكم، ولا

يجوز أن يكون للملابَسة؛ أي: مُلْتبِساً بكم، ولا للاستعانة؛ أي: تسلكونها وتتفرَّقُ بكم كما يتفرَّقُ الشيء بالسكِّين عند قطعه؛ لأن قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ ۖ فَٱنفَلَقَ﴾ [الشعراء: ٦٣] صريحٌ في أن انفصال البحر بعضِه عن بعضٍ وحصولَ المسالك كان بضربِ العصا قبل أخذِهم في السلوك، فإن في الفاء الفصيحة في قوله: ﴿فَٱنفَلَقَ﴾ دلالةً على عدم تراخي الانفلاقِ عن الضرب).

وليس ذلك فحسب بل يرد على الروايات والقصص الواردة في تفسير بعض الآيات بآيات القرآن الأخرى:

ومن أجمل الأمثلة وأبينها على ردها بما في القرآن وعدم اعتداده بها: كلامه على ما في سورة يوسف من قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَعْصَمَ﴾، قال: وفي الفاء التعقيبية دلالةٌ على أنه ما صدر عن يوسفَ عليه السلام بين المراودة والاستعصام فعلٌ يفصله عنها، فمِن هنا تَبيَّن أن الواقع من جانبه عليه السلام مجردُ همٍّ غيرِ اختياريٍّ، فما زيدَ على ذلك وذكر في كتب التفاسير والقصص مردود بنصِّ الكتاب فافهم، والله الهادي إلى الصواب).

ومن ذلك ما ذكره من أن قوله تعالى في سورة الحجر: ﴿قَالَ إِنَّا مِنكُمْ وَجِلُونَ﴾ [الحجر: ٥٢] يردُّ ما قيل: وإنما قالوا: ﴿لَا تَخَفْ﴾ لأنهم رأوا أثرَ الخوفِ والتغييرِ في وجهه، أو عرَفوه بتعريفِ اللهِ، أو علِموا لأنَّ علمَه بأنهم ملائكةٌ موجبٌ للخوفِ؛ لأنهم كانوا لا ينزلون إلا بعذابٍ، فقال: (فإن مبنى هذا الغفولُ عن أنه عليهِ السلامُ أفصَحَ عن خوفِه بأوضحِ عبارةٍ).

ومثله: ﴿قَالُوا۟ لَا تَخَفْ إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمِ لُوطٍ﴾ [هود: ٧٠] قال: (يعني: بالعذابِ، على ما أفصَحَ عنه في موضعٍ آخرَ بقولِه: ﴿لِنُرْسِلَ عَلَيْهِمْ حِجَارَةً﴾ [الذاريات: ٣٣].

قيلَ: وإنما يُقالُ هذا لمَن عرفَهم، ولم يعرِفهم فيمَ أُرسِلُوا. مبناهُ أيضاً الغفولُ عن التفصيلِ الواقعِ في سورة الحجرِ، فإن هذا القولَ منهم بعدَ البشارةِ له عليه السلامُ بالغلامِ، واستفسارِه بقولِه: ﴿فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [الذاريات ٣١].

وكذا مبنى ما قيلَ هنا: إنَّا ملائكة مرسلةٌ إليهم بالعذابِ، وإنما لم نَمدَّ إليه أيدينا لأنَّا لا نأكُلُ، مبناهُ الغفولُ عما ذكر.

﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٌ﴾ يعني: في الخدمةِ، وكانت بمسمَعٍ منهم لا على رؤوسِهم كما قيلَ؛ لأنه مردودٌ بقولِه في موضعٍ آخرَ: ﴿فَأَقْبَلَتِ ٱمْرَأَتُهُۥ فِى صَرَّةٍ﴾ [الذاريات ٢٩]).

***

الفقه في تفسير ابن كمال باشا

لم يَترك المؤلف رحمه الله الوقوف عند الآيات التي تتعلق بالأحكام، وبيانَ ما استنبطه منها الأئمةُ المجتهدون، وذكرَ اختلافهم فيها، مع التصريح بمذهبه في أكثر الأحيان، والترجيح له في بعض، سالكاً في ذلك سبيل الإنصاف دون تعصُّبٍ ولا اعتساف، بل قد يتعقَّب أحياناً أصحاب مذهبه حين يرى استدلالهم خلاف استدلاله.

فمن أمثلة العرض دون ترجيح وقوفُه عند آيات الحج في سورة البقرة، حيث أكثر من ذكر المذهبين الشافعي والحنفي دون ترجيح كما في تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦] حيث قال: (فعليه دمٌ بسبب التمتُّع هو هديُ المتعة، وهو نسكٌ عند أبي حنيفةَ لا يذبحُه إلا يومَ النحر ويأكلُ منه، وجُبرانٌ عند الشافعيِّ يجوز ذبحُه إذا أَحرم بحجَّته؛ لأن السبب هو التمتُّع، ولا يتحقَّق إلا به، ولا يأكل منه لأنه دمُ جنايةٍ.

﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ﴾؛ أي: الهدي ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ﴾: في أيام الاشتغالِ به بعد الإحرام عند الشافعيِّ، وعند أبي حنيفة: في وقت الحج؛ أي: في أشهُره ما بينَ الإحرامين، وأفضلُه اليومُ السابع ويومُ الترويةِ وعرفةَ، ولا يجوز في أيام النحر وأيامِ التشريق عند الأكثر.

﴿وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ إلى أهليكم، وهو أحدُ قولي الشافعيِّ، أو نفرتُم وفرغتُم من أفعال الحج، وهو قوله الثاني ومذهبُ أبي حنيفة).

ومثله (﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ﴾ [البقرة: ١٩٧]: أَلزمه نفسَه بالإحرام، ولا خلاف فيه، إنما الخلافُ بيننا وبين الشافعيِّ في أن الإحرام يَتمُّ بالنية، أو لا يَتمُّ بل لا بدَّ من التلبية معها أو من سَوقِ الهدي).

وفي تفسير ﴿لِمَنْ خَشِىَ ٱلْعَنَتَ﴾ [النساء: ٢٥] قال: (أخذ الشافعي بظاهر الآية وقال: لا يجوز نكاح الأمة إلا بثلاث شرائطَ؛ اثنان في الناكح: عدمُ طَول الحرة وخشيةُ العنت، والثالث في المنكوحة وهي أن تكون مؤمنةً، وهذه الأشياء عندنا للاختيار لا للاشتراط).

ولا يقتصر على المذهبين فقط، ففي تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١] قال: (ظاهرٌ في تحريم المتروك عليه اسمُ الله تعالى عمدًا أو نسيانًا، وعليه أحمدُ ومالكٌ وداودُ، خلافًا للشافعي؛ لقوله عليه السلام: «ذبيحةُ المسلمِ حلالٌ وإنْ لم يَذكر اسم الله عليه»(١)، وفرّق أبو حنيفة بين العمد والنِّسيان، وأوَّلَه بالميتة وما ذُكر اسمُ غير الله عليه، لقوله: ﴿أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٤٥]).

وقد يلمِّح أحياناً لترجيح مذهبه الحنفي كما في تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦] حيث قال: (والمعنى: إنْ أُحصِر المحرِمُ وأراد أن يتحلَّلَ تحلَّلَ بذبح هَدْيٍ يُسِّر عليه حيث حُصر عند الشافعي رضي الله عنه، فإن النبيَّ ﷺ أُحصر بالحديبيَة وذَبح هناك وتحلَّل، وعند أبي حنيفة: لا يَذبح إلا بالحرم، يبعثُه ولا يتحلَّلُ حتى يبلغَ مَحِلَّه، ويُعيِّن للمبعوث على يده يومَ أمارة، ويدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا۟ رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ مَحِلَّهُۥ﴾ فإن بلوغ المحلِّ يدلُّ على مسافة بين موضع الحصر وبين المحلِّ، وكذا قوله تعالى: ﴿وَٱلْهَدْىَ مَعْكُوفًا أَن يَبْلُغَ مَحِلَّهُۥ﴾ [الفتح: ٢٥]).

وعند تفسير: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾: قال: (﴿إِلَى﴾ للغاية، فينتهي عندها حكمُ الغَسل عند زفرَ والشافعيِّ ومالكٍ رحمهم الله تعالى، فلا يجب غسلُها لأن الحدَّ لا يدخل تحت المحدود، وعند أئمتِنا الثلاثةِ يجب غسلها؛ لأن ضرب الغاية لا بد له من فائدةٍ، وهي إما مدُّ الحكم عليها، أو إسقاطُ ما

---

(١) حديث مرسل معلول كما سيأتي في مكانه.

وراءها، والأول يحصل هاهنا بدونه لأن اليد اسمٌ لذلك العضو إلى الإبط، فتَعيَّن الثاني، ومُوْجَبُه دخول الغاية في حكم المغيَّا، وبهذا التقدير تبيَّن أنه لا حاجة إلى التقدير ولا إلى التغيير).

وجاء عند قوله: (لا حاجة إلى التقدير) في هامش إحدى النسخ: (فيه رد لمن قال: تقديره وأيديكم مضافة إلى المرافق...).

وعند قوله: (ولا إلى التغيير) في هامش النسخة المذكورة: (فيه رد لمن زعم أن إلى بمعنى في).

ومن الاستنباطات الحسنة للاستدلال على مذهبه قوله: (﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ﴾ من جماع ودواعيهِ، والخلوةُ الصحيحةُ أقيمت مقامه، ولفظة (ما) تدل على أنَّ يَسير التمتع يوجبُ إيتاء الأجرة).

ثم إنه إذا رأى الآيةَ لا تساعد قولَ إمامٍ نبَّه عليه، ومنه ما جاء في تفسير قوله تعالى من سورة النساء: ﴿مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ﴾ [النساء: ٩٢]، قال: (والشافعي حمله على مؤمنٍ اختلط بأهل الحرب، ويأباه قوله: ﴿مِن قَوْمٍ﴾؛ لأنه حينئذٍ لا يكون منهم).

وهذا ينسحب حتى على مذهبه حين يرى أنْ لم يساعد مذهبَه الدليل كما في قوله تعالى: ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥] حيث قال: (وقال أبو حنيفة: اللغو أن يحلفَ الرجل بناءً على ظنِّه الكاذب، والمعنى: لا يعاقبُكم بما أخطأتم فيه من الأيمان، ولكنْ يعاقبُكم بما تعمَّدْتم الكذب فيها).

ثم عقبه بقوله: (ولا يساعدُه ظاهر قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَٰنَ﴾).

ومما يدل على قوة عقله وتحرره من التقليد الأعمى قوله عند تفسير قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]: اختلف مشايخ أصحابنا في أنَّ العبرة لأوَّل طلوعه أم لاستطارَته وانتشارِه؛ قال شمسُ الأئمة الحَلْواني: الأولُ أحوطُ والثاني أوسعُ).

قال المؤلف: (ونحن نقول: إن التشبيه بالخيط للتنبيه على أن العبرة لأوَّلِ طلوعه فلا مساغ للاختلاف المذكور).

ومثله في الآية نفسها: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ﴾ قال: (تمسَّكَ أصحابنا بهذا في جواز النيَّة بالنهار في صوم رمضان، ولا وجهَ له، بل هو ظاهرٌ فيما ذكره المخالفُ، حيث قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ﴾ ولم يقل: ثم صُوموا، ولولا ما فيه من محذورِ الدلالة على تراخي الشروعِ في الصوم عن طلوع الفجر لَـمَا عُدِل عن الأَخْصَر الأظهَر).

لكن تبقى السِّمة العامة لمنهجه في الأحكام الفقهية الاختصارَ وعدمَ الخوض والتوسع في المسائل التي وقع فيها اختلاف بين العلماء وسُطرت في بيانها الصفحات في التفاسير الأخرى، فاكتفَى ـ مثلاً ـ في الخلاف الواقع في المؤلفة وإعطائهم من الصدقات بقوله: (واختُلف في انقطاع هذا الصِّنف بعزَّة الإسلام وظهوره).

وفي قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا۟ مِمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٤] قال: (إمساكُ الكلب

الصيدَ على صاحبه: أن لا يأكل منه؛ لقوله ﷺ لعدي بن حاتم: «وإنْ أَكَل منه فلا تأكُلْ، إنَّما أمسك على نفسه»[1]، هذا في صيد الكلب ونحوِه، فأما صيدُ البازي ونحوِه فأكلُه لا يحرِّمه عندنا، ويُعْرف هذا في الفقهيات).

***

النحو في تفسير ابن كمال باشا

من المعروف أنَّ النحو من أهمِّ عناصر تفسير القرآن الكريم، فهو المرقاةُ إلى فهم معاني التنزيل، وبه تظهر وجوه المعاني التي تحتمِلها الآيات، وقد تفاوتت العناية به بين التفاسير، فتلك التي تُعنَى بالمأثور يقلُّ فيها العناية بالإعراب، أما التي تعتمد الاستنباط والتأويل، فلا بد فيها من التوسع في الإعراب وتقليب الوجوه للتوصل بذلك إلى بيان المعاني المختلفة التي تحتملها الآيات.

وعلى كلِّ حالٍ فلا بد للمفسِّر من أن يكون عالماً بالنحو، متعمِّقاً في مسائله، مطَّلعاً على ما أُلِّف فيه، والمؤلِّف رحمه الله إلى جانب تعمُّقه في كتب التفسير، وإلمامه بعلوم القرآن، يُعدُّ من كبار علماء النحوِ المتأخرين كما يشهَد بذلك كتاباتُه ورسائله الكثيرة في مباحث النحو أصوله وفروعه، والتي تدلُّ على تمكنه منه، وجدارتِهِ بأن يكون من السابقين المقدَّمين في تفسير القرآن الكريم.

وهذا التفسير خير دليل على ما ذكرنا، فهو لا يُهمل فيه موضعاً يحتاج إلى

---

(١) متفق عليه كما سيأتي في مكانه.

الإعراب إلا أعربه، ولا آيةً يتطلب بيان معناها الإعرابَ حتى يُعربها إعراباً تامًّا ممهِّداً بذلك لتفسيرها على الوجه الأكمل، مستفيداً من ذاك الكم الهائل الذي خلَّفه العلماء الأوائل، وما أبدعوه من المسائل:

فمن ذلك قوله: (﴿وَعَلَىٰٓ أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَكَ﴾ [هود: ٤٨] (من) لابتداءِ الغاية؛ أي: أممٍ ناشئةٍ ممن معكَ في السفينةِ إلى آخر الدهرِ، ويجوزُ أن يكونَ للبيانِ، ويُرادَ الأممُ الذين كانوا معَهُ في السفينةِ؛ لأنهم كانوا جماعاتٍ، أو لأن الأممَ تتشعَّبُ منه ﴿وَأُمَمٌ﴾ مبتدأٌ ﴿سَنُمَتِّعُهُمْ﴾ صفةٌ لهُ، والخبر المحذوفُ دلَّ عليهِ ﴿مِّمَّن مَّعَكَ﴾؛ أي: وممَّن معكَ أممٌ سنمتِّعُهم).

ومنه: (﴿قُلْ إِنَّنِى هَدَىٰنِى رَبِّىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ دِينًا﴾ [الأنعام: ١٦١] بدلٌ من محل ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ﴾؛ لأن معناه: هداني صراطًا؛ لقوله: ﴿وَيَهْدِيَكُمْ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا﴾ [الفتح: ٢٠]، أو مفعولُ فعلٍ مضمَر دلَّ عليه الملفوظ، أو حالٌ من ﴿صِرَٰطٍ﴾؛ لاختصاصه بالصِّفة، أو نصبٌ على المدح؛ أي: أعني ـ أو: أخصُّ ـ دينًا... ﴿مِّلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ﴾ عطفُ بيان لـ ﴿دِينًا﴾، إنَّما ذكَرَ ذلك حثًّا لهم على اتِّباعه؛ لأنَّه دينُ أبيهم ﴿حَنِيفًا﴾ حال من ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾.

لكنه في إعرابه يُعنى بالاختصار وعدم التطويل مع عدم ترك شيء من الوجوه، ففي تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا ﴿٣٦﴾ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبُخْلِ وَيَكْتُمُونَ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [النساء: ٣٦ـ٣٧] قال في إعراب ﴿ٱلَّذِينَ﴾: بدلٌ من قوله: ﴿مَن كَانَ﴾، أو صفةٌ لـ ﴿مَن﴾، قال: ﴿مُخْتَالًا﴾ حملاً على لفظ ﴿مَن﴾، ثم قال: ﴿ٱلَّذِينَ﴾

حملاً على المعنى، أو نصبٌ على الذمِّ، أو رفعٌ عليه؛ أي: هم الذين، أو مبتدأٌ خبره محذوف، كأنه قيل: الذين يبخلون ويأمرون ويكتمون أحقَّاءُ بالمقت والتعذيب).

ويلاحظ أنه زيادة على الإعراب يُعنى ببيان بعض الفوائد النحوية والقواعد الضرورية، ومنها دقائقُ يصعب العثور عليها في كتب النحو:

فمن ذلك تناوله بعضَ القواعد التي تتعلق بـ (لو) في قوله: (والهمزة في: ﴿أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ﴾ للردِّ والتعجيب، والواوُ للحال؛ أي: أيتَّبعونهم ولو كان آباؤهم ﴿لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا﴾... (لو) في مثل هذا التركيبِ تجيءُ تنبيهاً على أنَّ ما بعدها غيرُ مناسبٍ لِمَا قبلها؛ كما في قوله: «أعطوا السائل ولو جاء على فرسٍ»[1]، والمعنى: على كلِّ حال، وذلك أنها تجيءُ لاستقصاءِ الأحوال التي يقع عليها الفعل، وتَدلُّ على أن المراد بذلك وجودُ الفعل في كلِّ حال حتى في هذه الحال التي لا تناسب الفعلَ، وإذا قُصد التوبيخ والتعجيب ـ كما في هذه الآية ـ لا يكون إيرادُها لاستقصاء الأحوال. ولما كانت الواوُ للحال لم تَحتجْ (لو) إلى جواب؛ لأن الشرط إنما يقع حالاً إذا انسلخ عنه معنى الشرط).

ومنه كلامه في بعض ما يتعلق بأفعل التفضيل في قوله: ﴿أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا﴾ [يوسف: ٨] قال: (إنما وحَّد ﴿أَحَبُّ﴾ مع كونهما اثنين؛ لأن (أفعلَ من كذا) لا

---

(١) رواه الإمام مالك في «الموطأ» (٢/ ٩٩٦) عن زيد بن أسلم عن النبي ﷺ مرسلاً. وانظر تتمة تخريجه في مكانه.

يغيَّر عن صيغة الواحد المذكَّر؛ لأن تمامه بـ (مِن)، ولا يثنَّى الاسم ولا يُجمع ولا يؤنث قبل تمامه، ولا بد في المعرف باللام من المطابقة، وفي المضاف جاز الأمران).

ومن إيراده للفوائد أيضاً قوله: (﴿فَلَا تَظۡلِمُواْ فِيهِنَّ﴾ [التوبة: ٣٦] لما كان جمعُ الحُرُم للقلَّة عاد الضميرُ عليها بالنون، تقول العرب: الجذوع انكسرت؛ لأنه جمع كثرة، والأجذاع انكسرْنَ؛ لأنه جمع قلَّةٍ.

وفي قوله: ﴿أَنُلۡزِمُكُمُوهَا﴾ [هود: ٢٨] قال: (وإذا اجتمعَ ضميران وليس أحدُهما مرفوعاً، وقدِّمَ الأعرفُ، جازَ في الثاني الاتصالُ كما وقع هاهنا، والانفصالُ كما لو قيلَ: أنلزِمُكم إياها).

ومن ذلك كلامه في ضمير الفصل في قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَرِثُ﴾ [مريم: ٤٠] حيث قال: (﴿نَحۡنُ نَرِثُ﴾ مبتدأ وخبر، والجملة في محلِّ الرفع خبرُ (إنَّ)، ولا يجوز أن يكون (نحن) فَصْلاً؛ لأنَّ (نرث) نكرةٌ، والفَصْل لا يقع إلا بين معرفتين، أو قريبين من المعرفة).

وكذا كلامه في علة العطف بالمضارع في قوله تعالى: ﴿فَتُثِيرُ سَحَابٗا﴾ بعد الماضي في قوله: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ ٱلرِّيَٰحَ﴾ [فاطر: ٩]، فقال: (على حكايةِ الحالِ الماضيةِ، وقد خُولِفَ به عمَّا قبلَه وما بعدَه إلى المضارع؛ استحضارًا لتلك الصُّورة البديعة الدَّالة على القدرة الباهرة من إثارة الرِّيح السَّحابَ، وما يقارنُه من إنزال المطر وغيره.

وهكذا يُغيَّر النَّظم في كلِّ أمرٍ عجيبٍ وفعلٍ يختصُّ بحالٍ يُستغرَبُ، أو يهمُّ المخاطِبَ أو المخاطَبَ، أو يتميَّز بنوعِ شرفٍ، وغير ذلك).

ومن الأمثلة الحسنة لوقفات المؤلف النحوية، ولعنايته بالناحية النحوية والإعرابية المتعلقة بالمعاني مع ردِّه لما ذهب إليه الزمخشري والبيضاوي: ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓا۟ أَنَّهُۥ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَـٰلِدًا فِيهَا﴾ [التوبة: ٦٣]، حيث قال: (﴿فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَـٰلِدًا فِيهَا﴾ [التوبة: ٦٣] على حذف الخبر؛ أي: فحقٌّ أنَّ له، أو على تكرير (أنَّ) للتَّأكيد.

قيل [القائل الزمخشري وتابعه البيضاوي]: يجوز أن يكون معطوفًا على ﴿أَنَّهُۥ﴾ ويكون الجوابُ محذوفًا، تقديره: مَن يحادِدِ اللهَ ورسولَه يهلك، فيكون ﴿فَأَنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ في موضع نصب.

وهذا الذي قرَّره لا يصح؛ لأنهم نصُّوا على أنَّه إذا حُذِفَ الجواب لدلالة الكلام عليه كان فعل الشَّرط ماضيًا في اللَّفظ، أو مضارعًا مجزومًا بـ(لم)، فمن كلامِهم: أنت ظالم إن فعلت، ولا يجوز: إن تفعل، وهنا حذف جواب الشَّرط، وفعلُ الشَّرط ليس ماضيَ اللَّفظ ولا مضارعًا مقرونًا بـ(لم)، وذلك إن جاء في كلامهم فمخصوصٌ بالضرورة، وأيضًا فتجدُ الكلامَ تامًّا دونَ تقدير هذا الجواب).

والكلام هنا منقول من «البحر المحيط»[1].

كما يلاحظ أن منهجه في إيراد الأقوال النحوية هو أنه يجزم بالأقوى والأولى عنده ولا يلتفت إلى غيره بل يهمله ولا يذكره أصلاً، كما في تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]

---

(١) انظر: «البحر» (١١/ ٣٣٩).

قال: (و(مِن) للتبعيض؛ فإن ما يَصلح رزقاً لنا بعضُ الثمرات المخرَجة، ولا يَصلح للتبيين إذ لم يتقدَّم ما يبيِّن).

هذا بينما أجاز الزمخشري: فإن قلت: فيم انتصب رِزْقاً؟ قلت: إن كانت «من» للتبعيض كان انتصابه بأنه مفعول له. وإن كانت مبنية، كان مفعولاً لأخرج.

وقال الطيبي معقبا مؤيدا لما ذهب إليه الزمخشري من احتمال (من) للوجهين وموجِّهاً له: قيل: إذا كانت «من» للتبعيض يكون محلها منصوبا على المفعول به، ورزقا على المفعول له، ومحل «لكم» منصوب على أنه مفعول به لـ «رزقا» لأنه مصدر، وإن كانت للتبين كانت حالا ورزقا مفعول به، و«لكم» صفة لـ «رزقا».

ومن ذلك جزمه بوجه مع إهمال غيره، ففي قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ﴾ [البقرة: ٩٦] بأن وجد بمعنى علم ولم يذكر غيره من قريب ولا بعيد، بينما أجاز غيره غير ذلك كما في «البحر»(١).

وكما في تفسير قوله تعالى: ﴿وَنَادَوْا أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ أَن سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ﴾ [الأعراف: ٤٦]، حيث قال: ﴿لَمْ يَدْخُلُوهَا﴾ استئنافٌ، أو صفةٌ لـ ﴿أَصْحَٰبَ﴾؛ أي: لم يَدْخلوها بعدُ.

كذا اقتصر على هذين الوجهين مع الاختصار في بيانهما، في حين أن

---

(١) انظر: «البحر» (٢/ ٣٣٤).

فيها وجوها وتفصيلات ذكرها صاحب «الدر المصون»[1].

وأكثر من ذلك جزمه بوجه مع نفي غيره، كما في ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ﴾ [البقرة: ٥٠]، حيث جزم بكون الباء في ﴿بِكُمُ﴾ للسببية، ونفى أن تكون للاستعانة أو الملابسة، وهو ما أجازه غيره، كما في «روح المعاني»[2].

ومثله ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠]، حيث قال: و﴿فِيهِ﴾ متعلق بمحذوف يبيِّنه ﴿الزَّاهِدِينَ﴾؛ لأن متعلَّق الصلة لا يتقدَّم على الموصول، وأنَّ ما بعد الجارِّ لا يعمل فيما قبله.

وهذا الذي جزم بنفيه قد أجازه غيره بلا توقف، قال ابن الحاجب: في «أماليه»: إنه متعلق بالصلة، والمعنى عليه بلا شبهة، وإنما فروا منه لِـمَا فهموا من أنّ صلة الموصول لا تعمل فيما قبل الموصول مطلقا، وبَيْنَ صلة (أل) وغيرها فرْق، فإنّ هذه على صورة الحرف المنزل منزلة جزء من الكلمة فلا يمتنع تقديم معمولها عليها[3].

***

---

(١) انظر: «الدر المصون» (٥/ ٣٣٠).

(٢) انظر: «روح المعاني» (٢/ ١٦٥).

(٣) انظر: «أمالي ابن الحاجب» (١/ ٢٨٣)، و«فتوح الغيب» (٣/ ١٢) (٨/ ٢٨٣)، و«حاشية الشهاب» (٥/ ٢٦٥)، و«روح المعاني» (١٢/ ٢٥٤).

العناية باللغة وشرح الألفاظ

إن من أبرز سمات هذا التفسير عنايته الفائقة بالمعاني اللغوية للألفاظ القرآنية، فلا يمر على لفظ يحتاج إلى شرح وبيان إلا بينه وشرحه شرحا وافيا، وساق تصريفاته إن تطلب الحال ذلك، ومثل هذا لا يحتاج لكثير استدلال لأنه سمة ملازمة له من أوله وحتى النهاية، لكن سنسوق بعض الأمثلة زيادة في التوثيق:

فمن ذلك قوله: ﴿وَكَانُواْ شِيَعًا﴾: فرقًا، جمعُ شيعة، وهي الفرقة الـمُتَّفقة على طريقٍ ومذهبٍ، مِنْ شاعه: إذا تبعَه، وأصله الشِّياع، وهو الحطب الصغار يوقَد به الكبار.

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿ٱشْتَرَوْاْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَصَدُّواْ﴾ قال: أي: أعرضوا، مِنْ صَدَّ عنه يَصُدُّ صُدودًا، أو: مَنعوا من صدَّه عنه يَصُدُّه صدًا.

وقد جاء فيه بعض المعاني الدقيقة التي لم أجد لها مصدراً فيما توفر من مصادر:

فمن ذلك: ما ذكره في قوله تعالى: ﴿أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ﴾ حيث شرح الفئة فقال: والفئة: الجماعة المنقطِعة عن غيرها، مِنَ الفأو، وهو قطعُ الرَّأس بالسَّيف.

وكذا قوله: ﴿وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ﴾ [الأنفال: ٦٠] الرِّباط: شدٌّ أيسر من العقد.

وكذا في تفسير سورة إبراهيم: ﴿ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ﴾ [إبراهيم: ١٨] قال:

الاشتدادُ: الإسراعُ بالحركة على عظم الحقوة، ومنه: اشتدَّ به الوجع؛ لأنَّه أسرع إليه على قوَّةِ ألمٍ.

فهذه المعاني لم أجد من ذكرها.

وأما قوله: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِيٓ﴾ [هود: ٣٤] النصحُ: إمحاضُ إرادة الخيرِ في الدلالةِ.

فقد جاء ما هو قريب منه كقول النسفي: وحقيقة النصح: إرادة الخير لغيرك مما تريده لنفسك، أو النهاية في صدق العناية[١].

والأمر فيها واسع حيث قال ابن الأثير: النَّصيحةُ: كلمةٌ يُعَبَّرُ بها عن جملةٍ، هي إرادةُ الخير للمنصوح له، وليس يمكنُ أنْ يُعبَّر هذا المعنى بكلمةٍ واحدةٍ تجمع معناه غيرِها[٢].

ويجزم أحياناً بمعنى مع وجود معان أخرى، ومن ذلك قوله: ﴿اذْكُرُواْ نِعْمَتِيَ﴾ أمرٌ من الذُّكر الذي هو مضموم الذال، وهو بالقلب خاصةً، فالمراد: الحفظُ الذي يضادُّ النسيان.

بينما قال أبو حيان: الذكر بكسر الذال وضمها بمعنى واحد ويكونان باللسان والجنان[٣].

***

(١) انظر: «تفسير النسفي» (١/ ٥٧٦).

(٢) انظر: «النهاية» (مادة: نصح).

(٣) انظر: «البحر» (١/ ٤٦٩) و«الدر المصون» (١/ ٣١١)، و«حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي» (٢/ ١٤٤) و«روح المعاني» (٢/ ١٣٨)

التفسير الإشاري عند ابن كمال باشا

ولـم يخـلُ هـذا التفسـير مـن بعـض العبـارات اللطيفـة التـي قـد تكـون أقـرب إلـى كلام أهـل الإشـارة، لكنها مع ذلـك لا تخـرج عما في القـرآن من العبـارة، كما وقـع عند بعض المنتمين إلـى الصوفية، من الخـروج بالكليَّة عن الألفـاظ القرآنيـة والمعانـي الربانية، وما ذكـره المؤلف بعضُه منقـول عن أهل هـذا الفـن، وبعضـه عن غيرهـم، ومنه مـا هو مـن إنشـاءاته الجميلـة وعباراته البديعة.

فمن عباراته الجميلة قولُه في أول الفاتحة ملخِّصاً ما قيل في اشتقاق الإله: فمجموع الأقاويل: هو المعبودُ للخواصِّ والعوامِّ، المفزوعُ إليه عند الأمور العِظامِ، المرتفِعُ عن الأوهامِ، المُحتجِبُ عن الأَفهامِ، الظاهرُ بالأَعلامِ، الذي تحيَّر في صفاته الأَحلامُ، وسَكنَتْ في عبادتِه الأَجسام، ووَلِعَتْ به نفوسُ الأنام، وطرِب إليه قلوبُ الكرام.

وقال أيضاً في تفسير سورة الفاتحة: وإنَّما خصَّ إضافةَ (مَلِك) إليه لأنَّ الأملاكَ يومئذٍ زائلةٌ، قال الله تعالى: ﴿وَٱلۡأَمۡرُ يَوۡمَئِذٖ لِّلَّهِ﴾ [الانفطار: ١٩]، فكأنَّه يقول: خلقتكَ أولاً فأنا إلهٌ، ثمَّ ربيتكَ بوجوه النِّعمة فأنا ربٌّ، ثمَّ عصيتَ فسترتُ عليكَ فأنا رحمن، ثم تُبتَ فغفرتُ لكَ فأنا رحيمٌ، ثمَّ لا بدَّ من إيصال الجزاءِ إليك فأنا مالكُ يوم الدِّينِ.

ومن ذلك قوله: ثمَّ إنَّ ربوبيَّته تعالى بمعنى الخالِقيَّة والمالِكيَّة والسَّيِّديّة والمَعبوديَّة عامَّةٌ، وبمعنى التَّربية والإصلاح خاصةٌ، بحسب أنواعِ الموجوداتِ

متفاوتةٌ، فهو مربِّي الأشباحِ بأنواع نِعَمه، ومربِّي الأرواحِ بأصناف كرمِه، ومربِّي نفوسِ العابدِينَ بأحكام الشَّريعة، ومربِّي قلوب العارفينَ بآداب الطَّريقةِ، ومربِّي أسرار الأبرارِ بأنواع الحقيقةِ، ولقد أحسنَ مَن قال: إنَّه تعالى يملِك عباداً غيرَك كما قال: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المدثر: ٣١] وأنتَ ليس لك ربٌّ سواه، ثمَّ إنكَ تتساهل في خدمته كأنَّ لكَ ربّاً غيرُه، وهو يعتَني في تربيتكَ كأنْ ليس له عبدٌ سِواكَ، يحفظكَ بالنَّهار عن الآفاتِ بلا عِوَضٍ، ويحرسُك باللَّيل عن المخافاتِ من غيرِ غرضٍ، فما أحسنَ هذه التربية!

ومنه قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ وَلَا هُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٦]: وزيادة ﴿هُمْ﴾ لأنَّ غيرهم يتَّعظون باختبارهم أنَّ سنَّة الله تعالى أنْ لا يُخْليَ أرباب التَّكليف من دلائل التَّعريف، والتَّحريكِ لهم في كلِّ وقتٍ بنوعٍ من البيان، والتَّعريكِ في كلِّ أوان بضربٍ من الامتحان، فمنهم مَن لا يزداد بإيضاح البرهان إلا زيادة الخذلان، والحجبةَ عن قرائر البيان.

ومنه عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا أُغْنِي عَنكُم مِّنَ اللَّهِ مِن شَيْءٍ﴾ [يوسف: ٦٧] قال: مما قضَى عليكم مما أشرْتُ به إليكم؛ أي: لا أنفعُ ولا أرفعُ إن أراد الله بكم شيئاً، ولم يُرِدْ به اتِّقاء الحذر عن إلقاء النفس إلى محلِّ الخطر، ببيانِ عدم التأثير للتدبير في تغيير ما في التقدير؛ لأنه لا يناسب شأن النبيِّ عليه السلام أن يوصيَ بشيء على وجه الاهتمام ببنيه الكرام ثم يبطلَه ويُظهِرَ أنه من خطَرات الأوهام، بل أراد دفع ما يخطر بالبال عند سماع مثل هذا المقال من معارضة التقدير بالتدبير بحسب الظاهر المتبادر إلى الأفهام، بما مرجعه إلى أن الحذر

لا يُغني من القدر، ومع هذا لا بد للعاقل من الحذر عن مظانِّ الضرر، ولذلك أُمرنا به في قوله تعالى: ﴿خُذُواْ حِذْرَكُمْ﴾ [النساء: ٧١] ونُهينا عن خلافه في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥].

وقال عند تفسير قوله تعالى: ﴿تَوَفَّنِي مُسْلِمًا﴾: قيل: لما رأى أمره إلى الكمال، علم أنه على الزوال، فسأل سعادة الانتقال، وليس فيه سؤالُ التوفِّي للحال، بل سؤالُ الختم على الإسلام متى كان، فتوفاه الله طيباً طاهراً.

ومن ذلك ما نقله عن القشيري في شرح قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [الكهف: ٢٦] قال: مَن تبرَّأ عن اختياره في احتياله، وصَدَق رجوعه إلى الله تعالى في أحواله، ولم يستعن بغير الله مِن أشكاله؛ آواه إلى كهف أفضاله، وكفاه جميع أشغاله، وهيَّأ له محلًّا يتفيَّأ فيه من برد ظلاله بكمال إقباله(١).

وقال في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ﴾: لا دنياهم بكرائمها، ولا عُقباهم بعظائمها... لـمَّا قصَّر لهم لسان المعارَضة سكتوا متضرِّعين بقلوبهم بين يدي الله تعالى، داعين له بحسن الابتهال، فتولَّى سبحانه وتعالى خصومَتهم فقال: ﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ﴾ إلخ: لا تنظر يا محمَّد إلى خِرقتهم على ظواهرهم، وانظر إلى حُرقتهم في سرائرهم، كانوا مستورين فشهَرهم الله تعالى(٢).

ومنه أيضاً في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ﴾ [الأنعام: ١١١]

---

(١) انظر: «لطائف الإشارات» (٢/ ٣٨٢).

(٢) المصدر السابق (١/ ٤٧٥).

قال: بيَّنَ أنَّ الآيات وإنْ توالَتْ، وشُموسَ البرهان وإنْ تعالَت، فمَنْ قصمَتْه العزَّة، ووكسته القسمة، لم يزدْه ذلك إلا ضلالًا، فلم يَستجدْ إلَّا للقسوة حالًا[1].

وقوله: ﴿بِوَادٍ غَيْرِ ذِى زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ﴾ بيان أنه رأى الرِّفقَ في الجوار لا في المبارِّ[2].

وصرح بالنقل منه عند تفسير: ﴿مِنْ ءَايَٰتِنَا عَجَبًا﴾؛ فقال: وقال القشيريُّ: أزال موضع الأعجوبة من أوصافهم حيث أضافه إلى نفسه بقوله: ﴿مِنْ ءَايَٰتِنَا﴾، فقلبُ العادة من الله ليس بمستبدَعٍ[3].

ومما نقل عن النسفي: ﴿وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ﴾ [الشعراء: ٧٩] قال: أضاف الإطعام إلى وليِّ الإنعام؛ لأنَّ الرُّكون إلى الأسباب عادةُ الأنعام.

وبعده: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ﴾ لم يقلْ: أَمرضني؛ لأنَّه قصدَ الذِّكْرَ بلسانِ الشُّكر، فلم يُضفْ إليه ما يقتضي الصَّبر، ولأنَّ ذلك لم يكون مقصودًا بذاته كسائر ما ذُكِرَ مِن أفعاله تعالى الكمالية، وإنَّما هو من روادف الطَّعام والشَّراب[4].

فهذا ما وفَّقَنا إليه سبحانه في بيان منهج المؤلف وتوضيحه، ولعله يكون

(١) المصدر السابق (١/ ٤٩٥)، ولفظه: «لأن الآيات وإن توالت، وشموس البرهان وإن تعالت، فمن قصمته العزّة وكبسته القسمة لم يزده ذلك إلا حيرة وضلالا، ولم يستنجز إلا للشقوة حالًا».

(٢) المصدر السابق (٢/ ٢٥٦).

(٣) المصدر السابق (٢/ ٣٧٨).

(٤) انظر: «تفسير النسفي» (٢/ ٥٦٨).

كافياً في إعطاء الوصف الصحيح له، ورسم الصورة التي يستحقُّها، والكلام في هذا طويل، لكن اقتصرنا منه على هذا النَّزْر اليسير، ظنًّا بأنه كافٍ في أداء الغَرض، والله وليُّ التوفيق.

لكن كل عمل مهما بلغ شأنه، وعلا مقدارُه، واتَّسعت فوائدُه، لا بد وأن يكون فيه بعض المآخذ، وأن يقع مؤلفه ببعض السقطات، لأن الكمال لم يجعل إلا لكتاب اللهِ وكلامِ رسوله، فرأينا لزاماً علينا التنبيهَ إلى بعض ما ورد فيه من التغريبات، وما وقع فيه مؤلفه من الأخطاء أو السقطات.

***

خامساً: المآخذ التي يمكن أن تذكر على هذا الكتاب الجليل

وهذه المآخذُ منها ما يتعلق بالاستدلال بالأحاديث الموضوعة أو التي لا تعرف، ومنها ما يتعلق ببعض الآراء التي خالف فيها المؤلف العلماء وردوا عليه فيها، ومنها ما تابع عليه غيرَه في سهو أو خطأ، ومنها غير ذلك.

فمن استدلاله بالأحاديث التي لا أصل لها: قوله في مستهلِّ سورة البقرة في تفسير ﴿الٓمٓ﴾ بعد أن ذكر الوجه الأوجه فيها: والمرويُّ عن الصَّدر الأوَّل في التهجِّي أنَّها أسرارٌ بينَ الله تعالى ونبيِّه، وقال بعضُ الكُمَّلِ: قد يجري بينَ المحرمينِ كلماتٌ مُعمَّاةٌ تُشير إلى سرٍّ بينَهما.

قال: والمقطَّعاتُ في أوائل السُّورِ من هذا القَبيلِ، فإنَّه تعالى قد وضَعَها مع نبيِّه عليه السلام في وقتٍ لا يسعُهُ فيه ملَكٌ مقرَّب ولا نبيٌّ مرسَل، ليَتكلَّم بها معه على لسان جِبْرائيلَ عليه السلام بأسرارٍ وحقائقَ لا يطَّلعُ عليْها جبرائيل عليه السلام، ويدلُّ على هذا ما رُوي في الأخبار أنَّ جبرائيل عليه السلام لمَّا نزَلَ بقوله تعالى: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾، فلما قال: كاف، قال النبيُّ ﷺ: «علمتُ»، فقال: ها، قال: «علمتُ»، فقال: يا، قال: «علمتُ»، فقال: عين قال: «علمتُ»، فقال: صاد، قال: «علمتُ»، فقال جبرائيلُ عليه السلام: كيفَ علمتَ ما لم أعلمْ؟

وهذا الخبر لم أجده في كتاب من كتب الحديث ولا غيره، فلا يصلح هذا حجة لما قاله المؤلف؛ لأن مثله يحتاج لدليل صحيح ثابت.

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡأَبۡصَٰرَ وَٱلۡأَفۡـِٔدَةَ لَعَلَّكُمۡ

﴿تَشۡكُرُونَ﴾ [النحل: ٧٨] قال: وإنَّما ذكر آلة العلم في مقام الامتنان والحثِّ على الشكر دون آلة القدرة تعظيمًا للعلم، وتنبيهًا على أنَّ المقصود من خلق ابن آدم - بل من إيجاد العالم - هو العلمُ، على ما عُلم من قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]؛ أي: ليَعْرِفون، ومن قوله عليه السلام: «كنت كنزًا مخفيًّا فأحببْتُ أنْ أُعْرَفَ...» الحديث.

وهذا الحديث قال عنه الزركشي في «اللآلئ المنثورة»: قال بعض الحفاظ: ليس هذا من كلام النبي ﷺ ولا يعرف له إسناد صحيح ولا ضعيف[1].

ومن ذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ﴾ [العنكبوت: ٤٨] استَدل بحديث نسبه إلى النَّبيِّ عليه الصلاة السلام أنه قال: «اليمين للوضوء واليسار للاستنجاء».

والحديث بهذا اللفظ لم أقف عليه، وإن كانت قد وردت أحاديث كثيرة لاستحباب استخدام اليمين في الوضوء وما يستحسن، والنهي عن استخدامها في الاستنجاء.

وفي الكلام عن صلاة الخوف في سورة النساء ذكر مذهب أبي حنيفة: أنه يُتمُّ صلاتَه إن كانت ركعتين، ثم تقف هذه بإزاء العدوِّ وتأتي الأخرى فتؤدي الركعةَ بغير قراءةٍ لأنهم لاحقون، ويُتمُّون الصلاة ثم يَحرسون، وتأتي الأخرى فتؤدي الركعة بقراءةٍ لأنهم مسبوقون ويُتمون الصلاة.

ثم ختم ذلك بقوله: كذلك رواه ابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهم.

(١) انظر: «اللآلئ المنثورة» (ص: ١٣٦).

وفي نسبة ما ذكر لحديث ابن مسعود وابن عمر نظر، فليس في حديثهما هذه الهيئة من التنصيص على أن الأولى قضت بلا قراءة والأخرى بقراءة، وإنما هو شيء عزاه الميرغيناني لخبر ابن مسعود، والصواب أنه من كلام أبي حنيفة كما في «أحكام القرآن» للجصاص و«المحلى» لابن حزم وقال ابن حزم: وهي زيادة لم تعرف عن أحد من الأمة قبله[1].

قلت: وحديث ابن عمر رواه البخاري ومسلم وأبو داود، وحديث ابن مسعود رواه أبو داود[2].

ومما يؤخذ عليه أيضاً عدمُ تمكنه من معرفة الحديث، فيجعل كلام التابعي حديثاً كما في تفسير قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ الآية [البقرة: ١٧٧]، حيث قال في آخرها: فالآيةُ جامعةٌ للكمالات الإنسانيَّة بأسرها، وإليه أشار النبيُّ عليه السلام في قوله: «مَن عَمِلَ بهذه الآيةِ فقد استكْمَلَ الإيمان».

ولم نجده حديثاً بل رواه ابن أبي شيبة عن أبي ميسرةَ قوله[3].

وأحيانا يقع في عكس هذا حيث ينسب الحديث المتفق عليه لكلام صحابي، كما في تفسير قوله تعالى: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [البقرة: ١٧٧] قال:

---

(١) انظر: «أحكام القرآن» للجصاص (٢/ ٢٥٧)، و«المحلى» لابن حزم (٥/ ٣٩)، و«الهداية» مع «فتح القدير» (٢/ ٩٧)، و«نصب الراية» (٢/ ٢٤٣).

(٢) انظر تخريجه في موضعه من التفسير.

(٣) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٤٩٠).

أي: حبِّ المال والشُّحِّ به كما قال عليٌّ رضي الله عنه لمَّا سُئل: أيُّ الصدقة أفضلُ؟: أن تؤتيه وأنت صحيحٌ شحيحٌ تأمُلُ العيش وتخشَى الفقر.

وهذا الحديث مخرج في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه[1].

وقد ينسب الصحة إلى الحديث الضعيف كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلظَّٰلِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمۡ سُرَادِقُهَا﴾ قال: وما في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه على ما خرَّجه الترمذي ـ وقال فيه: حسن صحيح ـ من قوله عليه السلام: «لِسُرادق النَّار أربع جُدُرٍ...» يعضدُ ما ذكرنا.

والحديث المذكور قد رواه الترمذي كما قال، لكنه ما صححه ولا حسنه، بل أشار لضعفه بقوله: هذا حديث إنما نعرفه من حديث رشدين بن سعد، وفي رشدين مقال، وقد تُكُلِّم فيه من قِبَل حفظه[2].

والمؤلف في نقل التصحيح عن الترمذي تابع في ذلك القرطبي[3].

ومما يمكن أن يؤخذ عليه في هذا الباب أيضاً: هو رد الحديث الصحيح بعقله، كما في قوله تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحۡمَٰنِ عَهۡدًا﴾ [مريم: ٧٨] قال: مَوثقاً أن يؤتيه ذلك، روي أن خبَّاب بن الأرتِّ صَاغَ للعاصِ بنِ وائل حَلْياً، فاقتضاهُ الأجرَ، فقال: إنَّكم تزعمون أنَّكم تُبعَثون وأنَّ في الجنة ذهباً

---

(١) رواه البخاري (١٤١٩)، ومسلم (١٠٣٢)، وفيهما: «تخشى الفقر وتأمل الغنى»، وفي رواية لمسلم: «وتأمل البقاء».

(٢) «سنن الترمذي» (٢٥٨٤).

(٣) انظر: «تفسير القرطبي» (١٣/ ٢٦٢).

وفضَّـة فأنـا أَقضيكَ ثَـمَّ؛ فإنـي أُوتى مـالاً وولـداً حينئذٍ.

ثـم تعقبـه بقولـه: وفيه أن قولـه: وولداً، لا يناسـب المقامَ ومسـاقَ الكلام حينئذ.

وهذا الكلام مردود لأن الحديث متفق عليه[1]، ولعله ظنه من الأخبار التي يذكرها الزمخشري ولا يعرف لها إسنادٌ، حيث إنه نقله عن الزمخشري.

ومن هذا الباب ما قاله عند تفسير قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [المؤمنون: ١١]: أَنَّثَ الضَّمير على تأويل الجنَّة أو الطَّبقة، فإنَّه أوسط الجنان وأعلاها طبقةً، ومن هنا تبيَّن أنَّ ما قيل: إنَّهم يرثون من الكفَّار منازلهم فيها حيث فوَّتوها على أنفسهم لأنَّه تعالى خلق لكلِّ إنسان منزلًا في الجنَّةِ ومنزلًا في النَّار= لا يُناسِبُ المقامَ.

كذا قال، وفي كلامه نظر، فقد رد به تفسيراً مرفوعاً للنبي ﷺ، رواه ابن ماجه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما منكم من أحد إلا وله منزلان: منزل في الجنة، ومنزل في النار، فإذا مات فدخل النار ورث أهلُ الجنة منزله، فذلك قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْوَٰرِثُونَ﴾»[2]. وصحح إسناده القرطبي وابن حجر، ولذلك فقد قال الآلوسي بعد ما أتبع الحديث بما اختاره المؤلف ورجحه من أن الإرث مستعار للاستحقاق لأنه أقوى أسباب

---

(١) رواه البخاري (٢٠٩١)، ومسلم (٢٧٩٥)، والترمذي (٣١٦٢)، من حديث خباب رضي الله عنه.

(٢) رواه ابن ماجه (٤٣٤١).

الملك: واختير الأول لأنه تفسير رسول الله عليه الصلاة والسلام على ما صححه القرطبي.

قلت: ولعل المؤلف اغترَّ بصنيع البيضاوي حيث قدم ما اختاره المؤلف، وأخر القول بالحديث المرفوع مقدِّما له بـ (قيل) على عادته في تضعيف ما لا يرتضيه من أقوال.

ومما تابع عليه البيضاوي أيضاً قوله في سورة الحجر: ﴿مَا يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ﴾ بالياء مسندًا إلى ضمير اسم الله تعالى.

فتابع المؤلف البيضاوي في قوله: «بالياء مسنداً...»، وأُورد عليه: أنَّ قراءة الياء لم يقرأ بها أحد من العشرة، ولم توجد في الشواذ أيضاً، بينما بنى البيضاوي تفسيره عليها، وحكى قراءة السبعة بصيغة التمريض. قال الآلوسي: وهو خلاف ما سلكه في تفسيره، ولعله رحمه الله قد سها[1].

وتابع الزمخشريَّ عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِن قَبْلُ لَا يُوَلُّونَ الْأَدْبَارَ﴾ [الأحزاب: ١٥] فذكر عن ابن عباس رضي الله عنهما قوله: عاهدوا رسولَ اللهِ عليه السلام ليلةَ العقبةِ أن يمنعوه ممَّا يمنعون منه أنفسهم.

فقول ابن عباس هذا قد نقله من «الكشاف»، وفيه نظر من جهتين:

الأولى: في نسبته، فقد ذكره السمعاني والثعلبي والبغوي في تفاسيرهم

---

(١) انظر: «حاشية الشهاب على البيضاوي» (٥/ ٢٨٤)، و«حاشية القونوي على البيضاوي» (١١/ ١٢٢)، و«روح المعاني» (١٣/ ٤٠٣)

عن مقاتل والكلبي لا عن ابن عباس، فنسبته لابن عباس لا تصح؛ وحتى لو كان من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس فلا يصح.

وأما الثانية: ففي معناه، فقد قال السمعاني والبغوي: وهذ القول ليس بمرضيٍّ؛ لأن الذين بايعوا النبي ﷺ ليلة العقبة لم يكن فيهم شاك ولا من يقول هذا القول.

ومن ذلك متابعة الزمخشري والبيضاوي في التصدير بالقراءة الشاذة في قوله: ﴿إِنَّ اللهَ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [آل عمران: ١٢٠] بالتاء. ثم قال: (وقرئ بالياء...)، ففي هذا تأكيد على أن المصدَّر بها هي القراءة بالتاء، وهي قراءة شاذة تنسب للحسن بن أبي الحسن، أما المتواتر فهو القراءة بالياء، وكان الأولى بالمؤلف رحمه الله تقديم القراءة المتواترة، لكنه تابع الزمخشري والبيضاوي في التصدير بقراءة الحسن، على عكس أبي حيان والآلوسي اللذين سلكا الجادة في تقديم المتواتر ثم الإشارة إلى الشاذ.

ولا يخلو الأمر من بعض أوهام وقعت له هو نفسه، فمن ذلك: قوله عند تفسير قوله تعالى: ﴿بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف: ١٨]: أُعمل اسم الفاعل وهو بمعنى المضيِّ؛ لأنَّها حكايةُ حالٍ ماضيةٍ، ولم يُقصد الإخبار عن فعل الكلب، وعند الكسائي وهشامٍ، وأبي جعفرٍ من البصريين: كونُه بمعنى المضيِّ غيرُ مانعٍ من العمل.

فقوله: (من البصريين) لعله وهم منه رحمه الله، فالذي في «البحر المحيط» والكلام منه: (ذهب الكسائي وهشام ومن أصحابنا أبو جعفر بن مضاء)، فلعل

المؤلف استبدل (من أصحابنا) بـ (من البصريين)، والصواب والله أعلم أن مراد أبي حيان بأصحابه هو: الأندلسيون، فأبو جعفر المذكور هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي، وهو قرطبي جَيَّانيٌّ الأصل توفي بإشبيلية سنة (٥٩٢هـ)، وكان محدثاً مقرئاً مجتهداً في العربية.

ومما يمكن أن يعدَّ من الأوهام وأن يعدَّ من تحريف النساخ ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٣] حيث قال: ﴿يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ صفة لـ ﴿خَالِقٍ﴾، أو تفسير لعامله إنْ جعلتَه مرفوع المحلِّ بإضمار فعلٍ لا بالابتداءِ؛ أي: هل يرزقُكُم مِن خالقٍ، أو استئنافٌ دلَّ على أنْ لا خالقَ غير الله، وعلى وجوب شكر نعمتِه، فهو أحسنُ الوجوه، وعلى الوجهَيْن الأخيرَيْن لا محلَّ له من الإعراب ﴿لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ جملة منصوبة مثل ﴿يَرْزُقُكُم﴾ في الوجه الثَّالثِ..

قوله: (منصوبة) كذا جاء في أكثر النسخ، وفي إحداها: (منصوب)، وكلاهما تحريف، مع وقوع سقط بعدها يجعل الكلام غير مستقيم، وصواب العبارة كما في «الكشاف» والكلام منه: ﴿لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ جملة مفصولة لا محل لها، مثل: يرزقكم في الوجه الثالث. اهـ. فتأمل.

ومن أكثر الأمور التي تعقبوه فيها وعدُّوها من غرائبه كلامه عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ﴾ [فاطر: ١١] فإنه بعد أن ذكر أنه مِن بابِ تسميةِ الشَّيءِ بما يَؤُولُ إليه؛ أي: وما يعمَّرُ مِن أحدٍ، لرجوع الضَّمير في قوله: ﴿وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِ﴾ إليه، والنُّقصانُ مِن عُمرِ المعمَّرِ مُحالٌ، فهو مِن التَّسامحِ في العبارة ثقةً بفهم السَّامع.

عقبه بقوله: هذا بحسب الجليل مِن النَّظر، وأمَّا النَّظرُ الدَّقيقُ فيَحكم بصحَّة أنَّ المعمَّر ـ أي: الذي قُدِّرَ له عمرٌ طويلٌ ـ يجوز أنْ يبلغَ حَدَّ ذلك العمرِ وأنْ لا يبلغَ عمرَه، فيزيدُ عمرُه على الأوَّل وينقص على الثَّاني، ومع ذلك لا يلزمُ التَّغييرُ في التَّقدير، وذلك لأنَّ المقدَّرَ لكلِّ شخصٍ إنَّما هو الأنفاس المعدودة، لا الأيَّام المحدودة والأعوام الممدودة، ولا خفاء في أنَّ الأيَّام قَدْرٌ مِن الأنفاسِ يزيدُ وينقصُ بالصِّحة والحضور والمرض والتَّعب. ثم ختم كلامه هذا بقوله: فافهم هذا السِّرَّ العجيبَ.

ويضاف إلى هذا ما كتب بهامش أكثر النسخ الخطية: (حتى ينكشف لكَ سِرُّ اختيار حبس النفس، ويتضح وجه صحة قوله عليه السلام: الصَّدقة والصِّلة تعمران الدِّيار وتزيدان في الأعمار. منه).

وقول المؤلف قد نقله الشهاب في «الحاشية على البيضاوي» مشنعاً عليه فيما ذهب إليه، لكنه لم يسمه، بل قال: ومن العجيب ما قيل هنا: إنَّ المعمر المقدَّر له عمر طويل، وهو يجوز فيه أن يبلغ فيه حدّ ذلك العمر وأن لا يبلغه... ـ إلى آخر كلام المؤلف ـ وعدَّه سرًّا دقيقاً، وهو مما لا يعوِّل عليه عاقل، ولم يقل به أحد غير بعض جهلة الهنود، مع أنه مخالف لما ورد في الحديث الصحيح من قول النبي ﷺ لأم حبيبة رضي الله عنها وقد دعت بطول عمر: «سألت الله لآجال مضروبة وأيام معدودة»، وقد أطال المحشي فيه وفي رده وهو غنيٌّ عنه. اهـ.

أما الآلوسي فقد نقل كلامه أيضا معيِّنا إياه باسمه، ونقل كذلك ما ذكر في

حواشي النسخ الخطية، مصدِّراً كلَّ ذلك بالتعجُّب منه، ومتعقِّبا إياه بما أوردناه من ردِّ الشهاب، وهو ـ والله أعلم ـ الموافق للصواب.

ومما قد يؤخذ عليه أيضاً المبالغةُ في الاختصار بحيث يَغمض المعنى ولا يظهر عود الضمائر، فنضرب عليه مثالاً ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنعام: ٩١]، قال: ﴿يَلْعَبُونَ﴾: حالٌ من ﴿ذَرْهُمْ﴾، و﴿فِي خَوْضِهِمْ﴾ صلةٌ له، أو لـ ﴿يَلْعَبُونَ﴾، أو حال منه، أو من ﴿خَوْضِهِمْ﴾ وهو صلة لـ ﴿ذَرْهُمْ﴾.

فقوله: (حالٌ من ﴿ذَرْهُمْ﴾) الأَولى أن يقول: (حال من مفعول ﴿ذَرْهُمْ﴾) كما هي عبارة «البحر».

وقوله: (و﴿فِي خَوْضِهِمْ﴾ صلةٌ له)؛ أي: صلة لـ ﴿ذَرْهُمْ﴾.

وقوله: (أو حال منه)؛ أي: ﴿فِي خَوْضِهِمْ﴾ حال من الضمير في ﴿يَلْعَبُونَ﴾.

وقوله: (أو من ﴿خَوْضِهِمْ﴾)؛ أي: ﴿يَلْعَبُونَ﴾ حال من ضمير ﴿خَوْضِهِمْ﴾.

كل هذا واضح في عبارات «الكشاف» و«البحر المحيط».

ومن الأمثلة على ذلك أيضاً ما جاء عند تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ اخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا﴾ [الأعراف: ١٨] **قال:** ﴿مَذْءُومًا﴾ مِن ذَأَمه: إذا ذمَّه، وقُرئ: (مَذُوماً) كمَسُولٍ في مسؤولٍ، أو مَكُولٍ في مكيلٍ مِن ذامه يَذيمه ذَيْماً.

ومعنى الكلام: أن فيه على هذه القراءة وجهين كما قال الآلوسي، ولفظه: فيه احتمالان: الأول أن يكون مخففاً من المهموز بنقل حركة الهمزة إلى الساكن

ثم حذفها، والثاني أن يكون من ذام بالألف كباع، وكان قياسه على هذا: مذيم كمبيع، إلا أنه أبدلت الواو من الياء على حد قولهم: مكول، في مكيل، مع أنه من الكيل(١).

ومما قد يؤخذ عليه أيضاً قلة التحري في اللغة أحياناً كما في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة: ١٨٦] قال: وقرئ بفتح الشين وضمِّها؛ أمَّا الأولُ: فمِن الرَّشَد بالفتح، يقال: رَشِدَ يَرْشَدُ رَشَداً فهو رَشيدٌ، مِن حدِّ عَلِمَ، وأمَّا الثاني: فمِن الرُّشْد بالضم، يقال: رَشَدَ يَرشُدُ رُشْداً فهو راشدٌ، من حدِّ دَخَل.

فقوله: (من حد علم) يعني في الماضي والمضارع فقط، أما المصدر فمختلف كما هو ظاهر، وكان الأجدر أن يقول: من حد طَرِبَ ـ كما في «مختار الصحاح» ـ فهو المطابق له في كل التصريفات.

وقوله: (من حد دخل) يعني في الماضي والمضارع، أما المصدر فمختلف كما هو ظاهر، ولو قال: رَشَد يَرْشُدُ من حدِّ دَخَل رُشْداً ـ كما في «مختار الصحاح» لكنه مثَّل بقعد يقعد ـ لكان أدق وأولى.

فهذه أمثلة على بعض الملاحظات التي يمكن أن تؤخذ على هذا الكتاب، لكنها لا تَغضُّ من قيمته ولا تَحطُّ من مكانته، ولا تُذكر إلى جانب ما حواه من الفوائد، واشتمل عليه من النكت والعوائد.

***

(١) انظر: «روح المعاني» (٩/ ٥٥).

سادساً: وصف النسخ الخطية

تمَّ الاعتمادُ في تحقيق هذا السِّفر العظيم على عدد من النسخ الخطية النفيسة، علماً أن للكتاب نسخاً كثيرة تزيد عن الأربعين، بعضها يشمل كل ما وجد من التفسير وهو إلى سورة الصافات، وبعضها الآخر يحوي قطعة منه من أوله أو وسطه، وقد زيد في أواخر بعضها تفسير السور التالية: الملك والنبأ والنازعات والطارق جميعها أو بعضها، وكل ما ذكرناه سيظهر من خلال الوصف الآتي للنسخ، ونبدأ بنسختي مكتبة فيض الله:

١ ـ النسخة الأولى من مكتبة فيض الله في اسطنبول، ورمز لها بالحرف (م)، وتتألف من قطعتين:

القطعة الأولى: وهي قسم من التفسير؛ تحت رقم (٥١)، تبتدئ بأول تفسير سورة الفاتحة، وتنتهي بنهاية تفسير سورة يوسف. وجاء على غلافها: «الجلد الأول من تفسير ابن الكمال»، وعليها تملكات، ووقف ونصُّه: «وقف شيخ الإسلام السيد فيض الله أفندي، غفر الله له ولوالديه، بشرط ألا يخرج من المدرسة التي أنشأها بقسطنطينية سنة ١١١٢هـ»، وفيها تفردات صحيحة، وزيادات كأنَّها شرح، وهي بخطٍّ نسخٍ واضح، وعليها تعليقات وتعقبات نفيسة، عدد أوراقها (٤٠٠) ورقة، وفي كل ورقة لوحتان، وفي كل لوحة (٣٣) سطراً، وفي كل سطر (١٤) كلمة تقريباً.

القطعة الثانية: وهي قسم من التفسير؛ تحت رقم (٥٢)، تبتدئ بأول تفسير سورة الرعد، وتنتهي بنهاية تفسير سورة الصافات. وجاء على غلافها: «جلد أخير من تفسير كمال باشا زاده»، وعليها تملكات، ووقف ونصُّه: «وقف

شيخ الإسلام السيد فيض الله أفندي، غفر الله له ولوالديه، بشرط ألا يخرج من المدرسة التي أنشأها بقسطنطينية سنة ١١١٢هـ».

وهي بخطٍّ نسخٍ واضح، وعليها تعليقات وتعقبات نفيسة، عدد أوراقها (٣٢٣) ورقة، وفي كل ورقة لوحتان، وفي كل لوحة (٢٥) سطراً، وفي كل سطر (١٠) كلمات تقريباً.

ثم يأتي عند نهاية سورة الصافات تفسير كلٍّ من السور التالية: (الملك والنبأ والنازعات والطارق)، وجاء في خاتمة ذلك ما نصُّه: «انتهى ما وجد من تفسير المرحوم العلامة ابن كمال باشا رحمه الله تعالى، وكان الفراغ من كتابته في ليلةٍ يُسفر صبحُها عن يوم الثلاثاء، ثاني شهر رجب الفرد الحرام، من شهور سنة أربعين وألف من الهجرة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى السلام، والحمد لله أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، بلغ مقابلة حسب الطاقة على أصله المنقول منه، على ما في أصله من بعض التحريفات، مع إصلاح ما فيه من بعض الكلمات، والله الموفق للطاعات».

٢ ـ النسخة الثانية من مكتبة فيض الله في اسطنبول، ورمز لها بالحرف (ف):

وهي نسخة خطيَّة كاملة للقسم الموجود من التفسير؛ تحت رقم (٥٣)، وهي أيضاً نسخة نفيسة، لكنها حوت مِن التحريفات أكثر مِن باقي النسخ، رغم تفردها بالصواب أحياناً وكثرة الهوامش، وجاء على غلافها: «تفسير ابن كمال باشا هو الفاضل العلامة شمس الدين أحمد بن سنان، المتوفى سنة أربعين

وتسع مئة، بلغ فيه إلى سورة الصافات»، وعليها تملكات، ووقف ونصُّه: «وقف شيخ الإسلام السيد فيض الله أفندي، غفر الله له ولوالديه، بشرط ألا يخرج من المدرسة التي أنشأها بقسطنطينية سنة ١١١٢هـ».

وهي تبتدئ بأول تفسير سورة الفاتحة، وتنتهي بنهاية تفسير سورة الصافات، وهي بخطٍّ فارسيٍّ واضح، وعليها تعليقات وتعقبات نفيسة، عدد أوراقها (٤٧٠) ورقة، وفي كل ورقة لوحتان، وفي كل لوحة (٢٩) سطراً، وفي كل سطر (٢٠) كلمة تقريباً، وجاء في خاتمتها ما نصُّه: «تمَّ الكتاب بعون الملك الوهاب، في صبيحة الإثنين العاشر من شهر شوال من شهور سنة اثنين وتسعين وتسع مئة، أحسن الله ختامها بمحمد وآله وصحبه».

ثم يأتي بعدها بشكل مستقلٍّ تفسير سورتي الملك والنبأ، وجاء في خاتمة هاتين الرسالتين ما نصُّه: «تمَّ تنميق الرسالتين لأفضل المتأخرين أحمد بن سليمان بن كمال، عفا عنهم الملك المتعال، والحمد لله وحده».

٣ ـ نسخة كوبريلي في اسطنبول، ورمز لها بالحرف (ك):

وهي نسخة خطيَّة كاملة للقسم الموجود من التفسير؛ تحت رقم (٦٤)؛ تبتدئ من أول التفسير، وتنتهي بنهاية تفسير سورة الصافات، ثم يأتي بعدها بشكل مستقلٍّ تفسير سورة الملك كاملة، وهنا تنتهي هذه النسخة، حيث جاء في خاتمة سورة الملك ما نصُّه: «هذا ما وجد من هذا التفسير، وصلى الله على البشير النذير، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم:

رقـم المرجِّـي عفـوَ ذي الجلال   مـحـمـدُ بـنُ الصـالحي الهلالي

يرجو من المولَى بجاهِ المصطفى سحابَ أفضالٍ بعفوٍ وكفَى

وذلك في أواخر سنة (٩٩٠هـ)، والحمد لله وحده»، وهي بخطٍّ فارسيٍّ واضح، عدد أوراقها (٥٩٦) ورقة، وفي كل ورقة لوحتان، وفي كل لوحة (٢٥) سطراً، وفي كل سطر (١٨) كلمة تقريباً، وعليها وقف نصُّه: «هذا ما وقفه الوزير أبو العباس أحمد بن الوزير أبي عبد الله محمد عرف بكوبريلي، أقال الله عثاره».

وهي الوحيدة بين النسخ المعتمدة التي خلت هوامشها تقريباً من الحواشي أو التعليقات، ويكثر فيها السقوطات مقارنة مع باقي النسخ، وإن كانت قليلة من حيث الواقع.

٤ ـ نسخة الحرم المكي (ح):

وهي قطعة من التفسير؛ تحت رقم (٥٤٨عام)، وجاء على غلافها: «الجزء الأول من تفسير ابن كمال باشا رحمه الله ونفع به، آمين»، وعليها تملك ووقف، وبهامشها تعليقات نفيسة، وورد على الوجه الثاني من الورقة الأولى منها ـ وبخطٍّ مختلف عن خطِّ النسخة الخطية ـ ترجمة لمؤلِّف هذا التفسير ابن كمال باشا نقلاً عن كتاب «الشقائق النعمانية في الدولة العثمانية».

وهي تبتدئ بأول تفسير سورة الفاتحة، وتنتهي بنهاية تفسير سورة الأنعام، وهي بخطٍّ نسخٍ واضح، عدد أوراقها (٢٠٦) ورقات، وفي كل ورقة لوحتان، وفي كل لوحة (٣١) سطراً، وفي كل سطر (١٦) كلمة تقريباً، ولم يرد فيها خاتمة.

ويكثر في هوامشها التنبيه على الردود بلفظ: (رد) دون زيادة، كما أنها تشترك مع باقي النسخ عدا (ك) بكثرة التعليقات على الهوامش، وفي هامشها نقل عن «قطف الأزهار» انفردت به. وهو كتاب للسيوطي عنوانه الكامل: «قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة».

٥ ـ نسخة دوغملو باباس في المكتبة السليمانية باسطنبول ورمز لها بالحرف (د):

وهي قطعة من التفسير؛ تحت رقم (٥)، وجاء على غلافها: «كمال باشا زاده تفسير»، وعليها تملكات وأوقاف، وبهامشها بعض التعليقات المفيدة، خطها جيد واضح وهي من النسخ الجيدة على ما فيها من بعض التحريفات الواضحة، وجاء في خاتمتها ما نصُّه: «والحمد لله على التمام والصلاة على نبيِّه سيِّد الأنام وعلى آله وصحبه الكرام، ما تعاقب الليالي والأيام، تمَّ الكتاب بعون الله وحسن التوفيق، قد وقع الفراغ من تحرير هذه النسخة الشريفة المباركة على يد العبد الضعيف العبد الفقير الحقير المذنب المحتاج إلى رحمة الله تعالى، قليل الخير والإحسان، كثير الذنب والعصيان، أحمد بن حاجي الأكوز غفر الله له ولوالديه وأحسن إليهما وإليه، في أواسط ربيع الآخر، سنة ثلاث وستين وتسع مئة ولجميع المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات....».

وهي تبتدئ بأول تفسير سورة الفاتحة، وتنتهي بنهاية تفسير سورة آل عمران، وهي بخطٍّ نسخٍ واضح، عدد أوراقها (٣٤١) ورقة، وفي كل ورقة لوحتان، وفي كل لوحة (١٧) سطراً، وفي كل سطر (١٢) كلمة تقريباً.

حواشيها مليئة بالتعليقات الممهورة بكلمة: منه. وأكثر هذه التعليقات مشترك بين النسخ، وإن كانت هذه النسخة قد تفردت في بعضه، يضاف إلى ذلك كثير من التنبيهات على ما في كلام المؤلف من ردود على من سبق مختصرا ذلك بكلمة: رد. وقد يعيَّن المتعقَّب أحيانا مثل: (رد للتفتازاني) كما في تفسير ﴿فَإِذَآ أَفَضۡتُم﴾ الورقة (١٨٢)، وقد أثبتنا بعضها وأهملنا الكثير لكثرته. ومن الملاحظات عليها وقوع التحريف في كثير من المواضع لـ (أي) إلى: (إلى).

٦ ـ نسخة المكتبة السليمانية في اسطنبول ورمز لها بالحرف (س):

وهي قطعة من التفسير؛ تبتدئ من أول تفسير سورة مريم، وتنتهي بنهاية تفسير سورة الحج، وهي بخطٍّ فارسيٍّ واضح، وعليها تعليقات وتعقبات نفيسة، عدد أوراقها (١٤٧) ورقة، وفي كل ورقة لوحتان، وفي كل لوحة (١٩) سطراً، وفي كل سطر (١٦) كلمة تقريباً، وجاء في هامش خاتمتها ما نصُّه: «تاريخ الفراغ من تأليف هذه السورة: يوم (١٣) شهر الله المحرم، من شهور سنة (٩٣٣)، فهي نسخة نفيسة جدًّا لقدمها فهي منسوخةٌ في حياة المؤلف، وحسبتها أولاً بخط المؤلف لتشابه شكلِ الخطِّ، ثم تبيَّن لي أنها بخطٍّ آخر، لكنها لم تشتمل إلا على قدر يسير من التفسير، وهو الذي ذكرناه.

٧ ـ نسخة يني جامع في المكتبة السليمانية في اسطنبول ورمز لها بالحرف (ي):

وهي نسخة خطية كاملة للقسم الموجود من التفسير؛ تحت رقم (٢٠)، وبهامشها بعض التعليقات المفيدة.

كتب على وجه الورقة الأولى: وقف في (سنة ١١٣٧).

وهـي تبتـدئ بـأول تفسير سـورة الفاتحـة، وتنتهـي بنهاية تفسـير سـورة الصافـات، وفيهـا قطعـة مـن تفسـير سـورة المائـدة حتـى نهايـة تفسـير الآيـة (١٢) منهـا.

ثم يأتي بعد نهاية تفسيرِ سورةِ الصافات تفسيرُ كلٍّ من السور التالية: (الملك والنبأ والطارق والنازعات)، وهي بخطٍّ نسخٍ واضح، عدد أوراقها (٥٠٤) ورقات، وفي كل ورقة لوحتان، وفي كل لوحة (٢٩) سطراً، وفي كل سطر (٢٠) كلمة تقريباً.

وقد بدأنا الاستفادة منها في أول تفسير سورة المؤمنون.

وعلى هامشها كثير من التنبيهات على ردود بلفظ: رد.

وقد جاء خلالها بعض الإشارات إلى كونها منقولة عن نسخة المؤلف؛ بل ومع التنبيه على تصحيح هذا الذي وقع في نسخة المؤلف إن كان فيه خطأ أو تحريف:

ففي تفسير قوله تعالى: ﴿أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [المائدة: ٢] وقع في متنها: (يصدوكم)، وجاء في هامشها: (هكذا عن نسخة المؤلف، وصوابه: أن صدوكم).

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَن يُسْلِمْ وَجْهَهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٢] وقع بعدها في النسخ عدا (ي): «مِن سلم»، وأثبتنا ما جاء في (ي): (من أسلم)، وقد جاء في هامشها: «في نسخة المؤلف: من سلَّم، ولا وجه له».

وعند تفسير قوله تعالى: ﴿فَأُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُضۡعِفُونَ﴾ [الروم: ٣٩] جاء ضمن كلام المؤلف فيها: (فهو أمدحُ لهم مِن أنْ يقول: وأنتم المضعفون). جاء في هامش (ي): «وأنتم، كذا في نسخة المؤلف بالواو، وإن كان الفاء أظهرَ به».

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿ وَلَوۡ أَنَّمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ مِن شَجَرَةٍ أَقۡلَٰمٞ وَٱلۡبَحۡرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦ﴾ [لقمان: ٢٧] قال المؤلف: (﴿وَٱلۡبَحۡرُ﴾ بالرَّفع عطفًا على محلِّ (أنَّ)... وبالنَّصب عطفًا على اسم (أنَّ)، أو إضمارِ فعلٍ..). وقع في النسخ: «وإضمار»، وجاء في هامش (ي): «كذا في نسخة المؤلف، والموافق للقاضي ـ وهو الظاهر ـ أن يقال: أو إضمار». وهذا الذي في (ي) هو الصواب، والموافق لما في «تفسير البيضاوي»، فلذلك أثبتناه.

وعند تفسير الآية نفسها ذكر في هامش (ي) تنويهات كثيرة، وفي نهايتها قال: (وبالجملة: في هذا المحل غلط كثير إلا أنا اتبعنا أثر المؤلف).

وهذا وغيره مما ذكرناه يدل على نفاسة هذه النسخة، وأنها مصححة ومقروءة على علماء أعلام فضلاً عن كونها منقولة عن نسخة المؤلف.

٨ ـ نسخة عاطف أفندي في المكتبة السليمانية في اسطنبول ورمز لها بالحرف (ع):

وهي نسخة خطية كاملة للقسم الموجود من التفسير؛ تحت رقم (١٠)، وجاء على وجه الورقة الأولى من الغلاف قائمةٌ بأسماء السور المتضمنة في هذا التفسير، وجاء على وجه الورقة الثانية منها ما نصُّه: «من الكتب التي وقفها فيما

بنى وشاد، لمن طالعها واستفاد من العباد، سائلاً منه أن يذكره بالخير والرحمة، فرحم الله من كان من أهل الخير والرحمة، العبدُ الأقل مصطفى العاطف، كفاه الله تعالى يوم لا عاطف»، وبهامشها بعض التعليقات المفيدة.

وهي تبتدئ بأول تفسير سورة الفاتحة، وتنتهي بنهاية تفسير سورة الصافات، ثم يأتي بعد ذلك تفسيرُ سورة كلٍّ من الملك والنبأ والطارق والنازعات، وهي بخطٍّ نسخٍ واضح، عدد أوراقها (٤٩٦) ورقة، وفي كل ورقة لوحتان، وفي كل لوحة (٢٩) سطراً، وفي كل سطر (٢٠) كلمة تقريباً.

وهي نسخة نفيسة تفردت مع النسخة (ي) من بين النسخ باحتوائها على تفسير أول المائدة حتى الآية (١٢)، كما جاء فيها الكثير من الهوامش التي تتشارك فيها على الأغلب مع النسخ (ف) و(م) و(ي)، أو مع بعضها. وقد وقفنا على هاتين النسختين قُبيل الانتهاءِ من تحقيق الكتاب، وأفدنا منهما كثيراً ولله الحمد.

كما أننا اعتمدنا على النسخةِ الخطيَّةِ لمكتبة بغدادي وهبي في المكتبة السليمانية في اسطنبول تحت رقم (٢٠٤١)، وذلك في سور (الملك ـ النبأ ـ النازعات ـ الطارق)، ورمزنا لها بالحرف (ب).

*** ملاحظات على النسخ الخطية:**

لهذا التفسير الكثير من النسخ الخطية، وقد اطَّلعنا على ما يزيد على أربعين نسخة له بعضُها كامل وبعضها جزئي، ثم اجتهدنا في انتقاء الأحسن والأقرب إلى زمن المؤلف، لكن هناك بعض الملاحظات التي لا بد من بيانها:

فأول هذه الملاحظات: اتفاق هذه النسخ على أن سورة المائدة ليست موجودة في التفسير عدا عن القطعة التي وجدت في نسختي عاطف أفندي (ع) و يني جامع (ي)، وقد تم التأكيد على ذلك في النسخ الأخرى: فقد جاء في هامش (ح) عند تفسير ﴿وَلْيَأْخُذُواْ حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ﴾ [النساء: ١٠٢] من سورة النساء العبارة التالية: (لم يفسر ابن كمال هذا أواخر سورة النساء ولا جميع سورة المائدة بل هذا القدر هو الذي وجد في نسخ المصنف رحمه الله). لكنها استمرت بعد ذلك حتى سورة الأنعام، مع غياب سورة المائدة بكاملها.

وجاء في نهاية الآية (١٧٠) من النساء في هامش (م): «انتهى ما وجد من سورة النساء كما هو في أصله المنقول منه، ويتلوه سورة الأنعام كما هو في أصله أيضاً».

وفي نفس الموضع في هامش (ك): «آخر النساء وسورة المائدة ساقط من الأصل».

وأما الملاحظة الثانية: فهي اتفاق النسخ كذلك على انتهاء التفسير عند نهاية سورة الصافات، وقد جاء في هذا الموضع في خاتمة النسخة (ف): «تم الكتاب بعون الملك الوهاب في صبيحة الاثنين العاشر من شهر شوال من شهور سنة اثنين وتسعين وتسع مئة، أحسن الله ختامها بمحمد وآله وصحبه».

وجاء في خاتمة النسخة (ع): «والمشهور في تفسير المرحوم لابن كمال الوزير تحريره إلى هنا».

لكن جاء في النسخ في درج الكلام في هذا الكتاب ما يناقض

كِلَا الملاحظتين، ففي تفسير قوله تعالى: ﴿فَقَدْ كَذَّبُوكُم﴾ [الفرقان: ١٩] قال المؤلف: (المعنى فقد كذبكم المعبودون وهذه مفاجأة بالاحتجاج والإلزام حسنة رائعة، وخاصة إذا انضم إليها الالتفات وحذف القول، وقد سبق تحقيق هذا في قوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَآءَكُم بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ﴾ [المائدة: ١٩] من سورة المائدة).

وهذا الموضع لم يرد حتى في النسختين (ع) و(ي) حيث إن ما فيهما ينتهي خلال تفسير الآية (١٢) من سورة المائدة كما تقدم.

ومثله عند تفسير قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نَكَحْتُمُ ٱلْمُؤْمِنَـٰتِ﴾ [الأحزاب: ٤٩] قال: (النكاح: العقد، وتخصيص المؤمنات مع أن الحكم المذكور يستوي فيه المؤمنات والكتابيات تعليم لما هو الأَولى وتحريض عليه، فإن الأَولى بالمؤمن أن يتخيَّر لنطفته ولا يختار للنسل إلا الطيبة الظاهرة، وجاء في المائدة بيان الجواز).

والبيان المذكور لم يرد في القطعة الواردة من تفسير سورة المائدة.

وفي تفسير سورة النازعات قال: (﴿يَوْمَ يَتَذَكَّرُ ٱلْإِنسَـٰنُ مَا سَعَىٰ﴾ [النازعات: ٣٥] عندَ تَمثُّلِ الأعمالِ بصُورِها وهيئاتها على ما نَطقَ به الأحادِيثُ، وسيأتي تَفصيلهُ في سورةِ الزَّلزَلةِ).

وتفسير سورة الزلزلة ليس في هذا التفسير.

والذي يترجحُ لي: أن العلَّامة ابن كمال باشا كتب التفسير كاملاً دون تحرير، ثم حرَّره بخطه ووصل في تحريره وتبييضهِ إلى سورة الصافاتِ ووقف،

يدل لذلك اتفاق جميع النسخ التي وقفنا عليها والتي تزيد عن الأربعين وقوفها عند سورة الصافات، وما جاء في النسخة (ع) أنَّ المشهور في تحرير التفسير إلى هذا القدر. أما ما جاء من قطعٍ أخرى في آخر التفسير من سور (الملك والنبأ والنازعات والطارق) فقد يظهر للمتأمل بعض تفاوتٍ عن باقي التفسير الذي حرَّره، والأمر يحتاج إلى زيادة بحثٍ والله تعالى أعلم.

***

سابعاً: عملنا في الكتاب

أما عملنا في الكتاب فكما يلي:

١ ـ تم تحقيق الكتاب على عدد من النسخ الخطية النفيسة التي تقدم وصفها آنفاً، وقد حرصنا على إثبات الصواب أو الأنسب بسياق الكلام، مع الإشارة إلى الفروق إن كانت وجيهة في الحواشي، وإهمال الفروق التي التحريف فيها ظاهر ولا فائدة في إثباتها بل تثقل الحواشي بلا داع، مع إثبات أكثر ما جاء في حواشي النسخ الخطية من تعقيبات وتعقبات وإشارات لردود وغير ذلك، ولم نترك إلا القليل مما كثر فيه التحريف أو لم يظهر له ارتباط واضح بالنص.

٢ ـ ضبط النص وتفصيله وترقيمه بعلامات الترقيم المناسبة التي تساعد على فهمه، مع العناية بضبط المشكل.

٣ ـ الحرص على أن يكون النص صحيحاً سالماً من الأخطاء والتحريفات والسقوطات، ومن ذلك مقابلته على المراجع التي اعتاد المؤلف النقل منها، والاستفادة من ذلك في تصحيح التحريف، واستدراك الساقط بين معكوفتين، وشرح المبهم، والتنبيه على الخطأ، وغير ذلك.

٤ ـ تخريج جميع الأحاديث المرفوعة من مصادر التخريج مقتصرين على الصحيحين أو أحدهما إن وجد فيه الحديث، وإلا فمن باقي الكتب الستة و«مسند الإمام أحمد»، فإن لم يوجد الحديث فيها فمن باقي كتب التخريج، مع شرح ما فيها من غريب، وبيانِ علةٍ إن وجدت.

٥ ـ تخريج الأخبار والآثار وأسباب النزول الواردة فيه من كتب التخريج والتفسير وأسباب النزول.

٦ ـ تخريج الشواهد الشعرية وغيرها من كتب دواوين الشعر، فإن تعذَّر فمن باقي كتب الأدب المعتمدة.

٧ ـ توثيق ما ينقله المصنف من مصادره مع مقابلته على ما جاء في تلك المصادر لضمان صحة النص، وبيان الاختلاف إن وجد وكان وجيهاً.

٨ ـ تعقب المصنف إن وقع خطأ أو سهو أو سبق قلم، والتعليق في المواضع التي تحتاج إلى تعليق.

٩ ـ كتابة مقدمة للكتاب تتضمن بيان موقع هذا التفسير وأهم المراجع التي نهل منها، مع ترجمة المؤلف ودراسة وافية لخصائص هذا التفسير ولمنهج المؤلف فيه.

١٠ ـ تذييل الكتاب بالفهارس العلمية المناسبة.

والحمد لله ربِّ العالمين

ماهر حبوش

٢٠١٨/٢/١٩

دمشق الشام

حرسها الله من الشرور والآثام

***

ترجمةُ العلَّامةِ ابنِ كمال باشا
رحمهُ الله تعالى(١)

قلما اجتمع العلم عند أحد كما اجتمع عند هذا العلَّامة، فكيف إذا رافقَ العلمَ الفضلُ والزعامة؟ وتصديق هذا المقال ما سيأتي في هذه الترجمة من قرائن الأحوال، وسوف نتناول سيرته رحمه الله من خلال المباحث التالية:

أولاً: اسمُه ونسبُه ونشأتُه العلمية.

ثانياً: مناصبه في التدريس والقضاء.

ثالثاً: مشاهير شيوخه.

---

(١) ينظر: «مقدمة تحقيق مجموع رسائل العلامة ابن كمال باشا» الذي أصدرته دار اللباب للدراسات وتحقيق التراث بإسطنبول، وعليها جل الاعتماد في جمع هذه الترجمة. وانظر من مصادر ترجمته التي اعتمدنا عليها: «الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية» لطاشكبري زاده (ص: ٢٢٦)، و«كتائب أعلام الأخيار» للكفوي (٤/ ٣٨٣ ـ ٣٩٣)، و«سلم الوصول إلى طبقات الفحول» لحاجي خليفة، و«طبقات المفسرين» للأدنه وي (ص: ٣٧٣)، و«الطبقات السنية في تراجم الحنفية» للتميمي (١/ ٣٥٥)، و«الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة» للغزي (٢/ ١٠٨)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (١٠/ ٣٣٥)، و«الفوائد البهية» للكنوي (ص: ٤٢)، و«الأعلام» للزركلي (١/ ١٣٣)، و«معجم المؤلفين» لعمر رضا كحالة (١/ ٢٣٨)، و«معجم المفسرين» لعادل نويهض (١/ ٣٩).

رابعاً: مشاهير تلامذته.

خامساً: مكانتُه العلميَّةُ وثناءُ العلماءِ عليه.

سادساً: وفاته.

سابعاً: مؤلفاته.

***

أولاً: اسمُه ونسبُه ونشأتُه العلمية

هو العلَّامة المحقِّق المدقِّق، شمسُ الدِّين، أحمدُ بنُ سليمان بنِ كمال باشا، المولود بتوقات والمتوفى بقسطنطينيةَ سنةَ أربعين وتسعِ مئة، عن سبعٍ وستين سنةً، وكان والدُه من الأمراء وجدُّه من الوزراء.

كان إماماً بارعاً في التفسير والفقه، والنحو والتصريف، والمعاني والبيان، والكلام والمنطق والأصول، وغيرِ ذلك، بحيث إنه تفرَّد في إتقان كلِّ علم من هذه العلوم، وقلَّما يوجد فنٌّ من الفنون إلا وله فيه مصنَّفٌ أو مصنَّفات.

وقد نُسب إلى جدِّه كمال باشا، فعُرف بابن كمال باشا، أو كمال باشا زادَه[1]، أو ابن كمالِ الوزير، واشتهر أيضاً بـ (مفتي الثَّقلين)؛ لسعة اطلاعه على العلوم الشرعية في مختلف فنونها، وقوة محاكماته، وتميُّز تعقُّباته وتحريراته.

---

(١) كلمة فارسية معناها: ابن.

ولد سنةَ (٨٧٣هـ) بمدينة طُوقاتَ من نواحي سِيواسَ[1]، ونشأ في بيتِ عزٍّ وجاه، إذ كان والدُه سليمانُ بنُ كمال باشا من قادة الجنود الإسلاميَّة الخاقانيَّة زمنَ السلطانِ محمَّدٍ الفاتحِ، وكان في فتحِ القُسطنطينيَّة مع جنودِ سنجقِ أماسيَا عام (٨٥٧هـ)، وصار بعد الفتحِ وكيلاً لجند السُّلطان برتبةِ صُوباشي؛ أي: منصب مَن تتوفَّرُ فيه الكفايةُ لضبطِ البلدِ من جهةِ السلطانِ، ثُم تُوفِّي في إسطنبول، ودفنَ إلى جانبِ مدرسةِ أبيهِ كمال معه.

وكذلك كان جدُّه من أمراءِ الدَّولة العُثمانيَّة ومربِّياً لبايزيد الثاني، وكان ذا حَظوةٍ لدى سلاطينِها، حتى صار نِيْشانجِي[2] الدِّيوانِ السُّلطانيِّ.

وأما أمُّه فهي بنتُ المولى الفاضلِ مُحيي الدِّينِ محمَّد الشهير بابن كُوبَلو (ت ٨٧٤هـ)، وهو من العلماء المشهورين بالفضلِ في زمانهم، جعله السلطان محمد الفاتح قاضياً بالعسكر بعدما تولَّى بعضَ المناصب، ثم عزلَه في سنة (٨٧٢هـ)، وكان للمولى المذكور بنتانِ، تزوَّج إحداهما المولى سِنان باشا، وتزوَّج ثانيتَهما سليمانُ جلبي ابن كمال باشا، فولِد له منها العلَّامة المترجَم أحمد.

نشأ العلَّامة في صباه في هذا العزِّ والجاه، وغلبَ عليه حُبُّ الكمال، فاشتغل وهو شابٌّ بالعلم ليلاً ونهاراً، وأنفق ربيعَ عمره في تحصيل كلِّ فضيلة، وصرفَ حداثة سنِّه في إحراز كلِّ معرفة، ثُم لحقَ بزمرة أهل العسكر، وانقطع

---

(١) طوقات (أو: توقات) وسيواس: مدينتان تقعان شمال شرق تركيا.

(٢) أي: الذي يختم المراسم والمكاتيب بختم السلطان المعروف بطغراء السلطان.

بذلـك عن طلب العلم، وظلَّ يشـتغل ويترقَّى في رتَبِ الجيـش، وكان يُرتقبُ منه أن يغـدُوَ قائداً عسـكريًّا حازماً مثـل آبائِه وأجـداده، لكنَّ حادثة ـ سـيأتي ذكرُها ـ غيَّـرت مـا كان يُرتقـب منـه، فتـرك الجيـشَ، ولازمَ العلمـاء، وواظـبَ فـي نهلِه مـن عذبِ مَـوردِ أكابـرِ الفضلاء، حتى صـار من أكابر المدرسـين، ثـم نال أعلى المراتـب والدرجـات، كما سـيأتي تفصيله بـإذن رب العباد.

يحكي ابن كمالٍ عن نفسِه فيقول: إنَّه كان مع السلطانِ بايزيد خان في سفر، وكان الوزيرُ وقتئذٍ إبراهيمَ باشا بن خليل باشا، وكان وزيراً عظيمَ الشأن، وكان في ذلك الزمانِ أميرٌ يُقال له: أحمد بك بنُ أَوْرَنُوس، وكان عظيمَ الشأن جدًّا، لا يتصدَّرُ عليه أحدٌ من الأمراء.

قال العلامة رحمه اللهُ تعالى: وكنتُ واقفاً على قدميَّ قدَّام الوزيرِ المزبور، والأميرُ المذكورُ عندَه جالسٌ، إذ جاء رجل من العلماء، رثُّ الهيئة، دنيءُ اللِّباس، فجلس فوق الأمير المذكورِ (أي: متقدماً عليه في المجلس) ولم يمنعْه أحدٌ عن ذلك، فتحيَّرتُ في هذا، فقلتُ لبعض رفقائي: مَن هذا الذي جلسَ فوقَ هذا الأميرِ؟! فقال: هو رجلٌ عالمٌ مُدرِّسٌ بمدرسةِ فليبه يقال له: المولى لُطفي، قلتُ: كم وظيفتُه؟ قال: ثلاثونَ درهماً، قلتُ: فكيف يتصدَّرُ هذا الأميرَ ومنصبُه هذا المقدارُ؟! قال رفيقِي: إنَّ العُلماءَ معظَّمونَ لعلمِهم، ولو تأخَّرَ لم يرضَ بذلك الأميرُ ولا الوزير.

قال: فتفكَّرتُ في نفسي فقلتُ: إنِّي لا أبلغُ رتبةَ الأمير المذكور في الإمارة،

وإنِّي لو اشتغلتُ بالعلم يمكنُ أن أبلغَ رُتبةَ العالمِ المذكورِ، فنويتُ أن اشتغلَ بعد ذلك بالعلم الشَّريفِ.

قال: فلمَّا رجعنا من السَّفر وصلتُ إلى خدمةِ المولى المذكورِ، وقد أُعطيَ هو عندَ ذلك مدرسةَ دار الحديث بمدينة أدرنةَ، وعُيِّنَ له كلَّ يوم أربعون درهماً، قال: فقرأتُ عليه حواشِيَ «شرح المطالع».

قال الكَفَوي: أخذ العلَّامةُ العلمَ من أفواه الرجال النَّحارير، وقرأ الفنون على أفاضل الفضلاء المشاهير، منهم المولى لطفي المزبور، والمولى مصلح الدِّين القَسْطَلَّاني، والمولى خطيب زاده، والمولى معرِّف زاده؛ فأخذ علم الفروع والأصول عن المولى القسطلاني، عن المولى خضر بك، عن المولى يكان، عن المولى شمس الدِّين الفَنَاري، عن الشَّيخ أكمل الدِّين، عن الإمام قوام الدِّين الكاكي، عن الإمام حسام الدِّين السِّغْنَاقِي صاحب «النهاية» عن الشَّيخ الإمام حافظ الدِّين الكبير البُخاري، عن شمس الأئمَّة الكَرْدَري، عن شيخ الإسلام برهان الدِّين علي بن أبي بكر المَرْغِيْنَاني صاحب «الهداية»، عن نجم الدِّين النَّسَفِي، عن أبي اليسر البَزْدَوي، عن أبي يعقوب السَّيَّاري، عن أبي إسحاق النَّوْقَدي، عن أبي جعفر الهِنْدُواني، عن أبي القاسم الصفَّار، عن نصير بن يحيى، عن محمد بن سَماعة، عن أبي يوسف، عن أبي حنيفة رحمهم الله تعالى.

فهذه طريق العنعنات، بلَّغه الله تعالى أقصى درجات الكمال، ومتَّعه بما خوَّله في الحال والمآل.

ولما كان العلامة ابن كمال باشا في فتح مصر مع السلطان سليم خان، كان قاضيًا بالعسكر، فلما دخل القاهرة لقيه أكابر العلماء وأعظم الفضلاء، وناظروه وباحثوه وتكلموا بما عندهم، فامتحنوه فأعجبوا بفصاحة لسانه وحسن كلامه وبلاغة بيانه وبسط مَرامه، وأقروا له بالفضل والكمال، وكانوا يذكرونه بغاية التبجيل والإجلال، ويشهدون أن ليس له في العرب عديل ولا في أفاضل العجم والروم عوض ولا بديل.

لكن بعض الحساد سعوا به عند السلطان سليم فعزله، ثم عاد إليه بالإحسان مبتدرًا لمَّا فطن أنّ أمر الفتوى سيكون متعذرًا، فأعطاه مدرسة دار الحديث بمدينة أَدْرَنة، وعيَّن له كل يوم مئة درهم وعطايا سنية في السنة... إلى آخر ما سيأتي من تعيينه مدرساً بمدرسة السلطان بايزيد خان الثاني للمرة الثانية بمدينة أدرنةَ، انتهاء باستلامه إفتاء الدولة العثمانية.

***

ثانياً: مناصبه في التدريس والإفتاء والقضاء

ظل ابن كمال باشا رحمه الله ينهل من العلم، ويتقلب بين أفاضل العلماء في مصره، حتى اكتمل تكوينُه العلميُّ، وصار من أكابر علماءِ عصره، وبلغَ في العلم منزلةً يُشارُ إليه بالبنان، فكان مُتقناً للُّغةِ التُّركيةِ والعربيَّة والفارسيَّة، له في كلٍّ منها مصنفاتٌ تدلُّ على علوِّ كعبه وتقدُّمه في علوم كثيرة، ما جعله يتقلب في مناصب التدريس والقضاء والإفتاء حتى وصل إلى أرفع منصب علمي في السلطنة.

ففي سنةِ (٩١١هـ) صار مُدرِّساً بمدرسة علي بك الشهيرةِ بالمدرسة الحجريَّة بأدرنةَ، بثلاثين درهماً يوميًّا، وكُلِّفَ في الوقت نفسه من السلطانِ بايزيدَ الثاني أن يكتب تاريخ الدولة العثمانيَّة، بتوصيةٍ من عبد الرَّحمنِ بن عليِّ بن المُؤيَّدِ (٩٢٢هـ)، وكانَ قاضياً بالعسكرِ المنصور في ولايةِ أناطولي آنذاك، ولأجلِ ذلك أعطَى له السلطانُ ثلاثين ألفَ درهمٍ، وقد قام العلَّامةُ ابنُ كمال بهذه المُهمَّة خيرَ قيام، فكتب «تواريخَ آلِ عُثمانَ» باللُّغة التُّركيَّة، بدءاً من سنةِ (٦٩٩هـ) ـ وهي تاريخُ قيام الدولة العثمانيَّة، وانتهاءً إلى عامِ (٩٣٣هـ)؛ أي: قبلَ تاريخِ وفاتِه بسبعِ سنينَ.

وفي سنةِ (٩١٧هـ) وليَ التَّدريسَ بمدرسةِ إسحاق باشا بمدينة أسكوبَ في البلاد اليونانيَّة، بأربعين درهماً يوميًّا.

وفي سنة (٩١٨هـ) وليَ التَّدريسَ بالمدرسةِ الحلبيَّة بأدرنةَ، بستِّين درهماً يوميًّا.

ثُمَّ صار مُدرِّساً بإحدى المدرستين المُتجاورتينِ بأدرنةَ.

وبعدَها بإحدى المدارسِ الثَّمانِ بإستانبولَ.

إلى أن أصبحَ مُدرِّساً بمدرسةِ السلطان بايزيدَ الثاني بأدرنةَ، وهي من أكبرِ المدارسِ العثمانيَّة آنذاك.

وفي سنةِ (٩٢٢هـ)، بعدَ عودةِ السلطانِ سليمٍ الأوَّل من سفرِه إلى جالدِرانَ، صارَ قاضياً لأدرنةَ.

وفي السَّنةِ نفسِها جعلَه السلطانُ سليمٌ الأوَّلُ قاضياً بالعسكرِ المنصور في ولايةِ الأناضول، وذلك قبلَ (٤) جُمادَى الأولى من سنة (٩٢٢هـ)، وهو تاريخُ خروجِ السُّلطانِ سليمٍ الأوَّلِ إلى القاهرة، وكان هو مع السلطانِ في هذا السَّفر، وعلى ذلك المنصبِ.

وفي أثناءِ وجوده بمصر مع السُّلطانِ أُسندَ إليه الإشرافُ على تنظيمِ الأمورِ فيها.

وعند عودةِ السلطان من القاهرةِ سنةَ (٩٢٤هـ)أُسندَ إليه الإشرافُ على تنظيمِ الأمورِ المِلْكيَّةَ وتحريرِها بمدينةِ قونيَة.

ويرَى البعضُ ـ ومنهم الكفوي كما تقدم ـ أنَّه عُزلَ من القضاءِ بالعسكرِ المنصورِ في ولايةِ الأناضُول في سنةِ (٩٢٥هـ) بوشايةٍ من حُسَّادِه إلى السُّلطانِ، في حين يرَى آخرونَ أنَّه اعتزلَ من المنصب بطلبٍ منه.

وفي السَّنةِ نفسِها ـ أي: (٩٢٥هـ) ـ عُيِّن مدرِّساً في مدرسة دارِ الحديث بأدرنةَ، وعُيِّن له كلَّ يوم مئةُ درهم.

ثُم أعطاه السلطانُ سليمان القانونيُّ مدرسةَ جدِّه السلطان بايزيد خان الثاني للمرة الثانية بمدينة أدرنةَ، وذلك بعد سنةِ (٩٢٦هـ)، ومكَثَ فيها إلى أن صار مفتياً بالقُسطنطينيَّة؛ أي: مُفتي الخلافة العليَّة العثمانيَّة، فكان شيخَ الإسلامِ في الدولة العثمانيَّة، وذلك بعدَ وفاة المولَى علاءِ الدِّينِ عليٍّ الجماليِّ الشهيرِ بزنبيلي علي أفندِي في سنة (٩٣٢هـ).

ولم يزَل في منصبِ الإفتاءِ معزَّزًا مكرَّمًا محترمًا مقبولًا عند الخاص والعام، ونالت عقود الفضل في زمانه حسن النظام، إلى أن توفِّي ـ رحمه الله ـ في عهدِ السُّلطانِ سليمانَ القانونيِّ.

***

ثالثاً: مشاهير شيوخه

١ ـ المولى لُطفُ الله التُّوقاتيُّ، الشهيرُ بـ(مُلَّا لُطفي) (ت٩٠٠هـ):

قرأ العلومَ على المولى سِنان باشا، وتخرَّج به، وحصَّل العلوم الرياضيةَ على عليٍّ القوشجيِّ لمَّا دخل بلادَ الرُّوم، وحصَّلَها سنان باشا بواسطته، وربَّاه سنان باشا حالَ وزارتِه عند السلطان محمد خان الثاني أبي الفتح، فجعلَه أميناً على خزانةِ الكتب، فاطَّلعَ على غرائبَ منها، وأُعطِيَ في زمن السلطان بايزيد خان الثاني مدرسةً ببرُوسَة، ثم مدرسةَ دارِ الحديثِ بأدرنةَ، ثم إحدى المدارس الثَّمانِ، ثم مدرسةَ المُراديَّة ببروسة، وكان رحمه الله فاضلاً لا يُجارَى، وعالماً لا يُبارَى، وله عدَّةُ مصنَّفاتٍ منها: حواشٍ على «شرحِ المطالعِ»، وحواشٍ على «شرحِ المفتاحِ» للسَّيِّد الشريف، وغيرِ ذلك.[1]

٢ ـ المولى مُصلحُ الدِّينِ مصطفى القسطلانيُّ (٩٠١هـ):

قرأَ على علماء الرُّوم، ثم تتلمذَ على خَضِر بك، ودرَّس في عدَّة مدارسَ، ثم في إحدى المدارس الثَّمانِ، ثم صارَ قاضياً في كلٍّ من أدرنةَ وبرُوسةَ وقُسطنطينيَّةَ، ثم قاضياً بالعسكرِ المنصور، وكان عالماً مشتهِراً، ذا منزلةٍ خطيرةٍ

---

(١) انظر ترجمته في: «كتائب أعلام الأخيار» للكفوي (٤/ ٣٨٦)، و«الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية» لطاشكبري زاده (ص: ١٦٩ ـ ١٧١)، و«الفوائد البهية» للكنوي (ص: ٢١)، و«سلم الوصول إلى طبقات الفحول» لحاجي خليفة (٣/ ٤٠)، و«الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة» للغزي (١/ ٣٠٢)، و«الأعلام» للزركلي (٥/ ٢٤٢).

بينَ علماء عصره، وكانَ لا يُدارِي الناس، ويتكلَّمُ بالحقِّ على كلِّ حالٍ، شغلَه التَّدريسُ والقضاءُ عن التَّفرُّغ للتأليف، توفِّي سنةَ (٩٠١هـ)، ودُفن إلى جوارِ أبي أيوبَ الأنصاريِّ رضي الله عنه.

ومن مصنَّفاته: حواشٍ على «شرحِ العقائدِ» للسَّعد، وكتبَ رسالةً يذكرُ فيها سبعةَ إشكالاتٍ على «المواقف» و«شرحه»، وكتب حواشٍ على «المقدِّمات الأربع» لصدر الشريعة[1].

٣ـ المولى مُحيِي الدِّين محمدُ بنُ إبراهيمَ الشَّهيرُ بابن الخطيب، أو بخطيب زادَه (٩٠١هـ):

قرأ على والده العلومَ، وعلى العلَّامة عليٍّ الطُّوسيِّ، والمولى خَضِر بك، ثم صار مدرِّساً في مدارسَ عديدةٍ، وهو من أول المُدرِّسين بإحدى المدارسِ الثَّمانِ، وكان طليقَ اللِّسان، جريءَ الجَنان، قويًّا فصيحاً عند المحاورة، ولهذا قهرَ كثيراً من علماء زمانِه، توفِّي سنةَ (٩٠١هـ).

ومن مصنَّفاته: حواشٍ على «حاشيةِ شرحِ التَّجريدِ» للسَّيِّد الشريف، وحواشٍ على «حاشية الكشاف» للسَّيِّد الشريف، وغير ذلك[2].

---

(١) انظر ترجمته في: «الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية» لطاشكبري زاده (ص: ٨٧ـ٨٩)، و«الفوائد البهية» للكنوي (ص: ٢١)، و«سلم الوصول إلى طبقات الفحول» لحاجي خليفة (٣/ ٣٤٠).

(٢) انظر ترجمته في: «الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية» لطاشكبري زاده (ص: ٩٠ـ ٩٢)، و«الفوائد البهية» للكنوي (ص: ٢٠٤).

٤ ـ المولى سِنانُ الدِّينِ يوسفُ المعروفُ بابنِ المُعَرِّف، أو معرِّف زاده:

وهو من ولايةِ بالي كسر، حصَّلَ العلومَ على علماء عصره، ووصل إلى خدمة المولى خَضِر بك بنِ جلالِ الدِّين، ثم اشتغل مدرِّساً ببعض المدارس، ثم صار معلِّماً للسلطان بايزيد خان، ونال عنده القبولَ التَّامَّ، وأحبَّه محبَّةً عظيمةً، وقد عَمِيَ في آخرِ عُمره، وما ترك السلطانُ بايزيد خان صحبتَه إلى أن توفِّي، رحمه الله رحمةً واسعةً، ولم يذكُر المؤرِّخون تاريخَ وفاته(١).

***

---

(١) انظر ترجمته في: «الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية» لطاشكبري زاده (ص: ١١٩).

رابعاً: مشاهير تلامذته

١ ـ المولى مُحيي الدِّين محمدُ بنُ بيرِ محمد باشا الجمالِيُّ (٩٤١هـ):

حصَّل العلومَ على والده، ثم على المولى الفاضلِ أحمدَ بنِ كمال باشا، ثم على المولى علاءِ الدِّين عليٍّ الجماليِّ المُفتِي، ثم صار مدرِّساً في المدارس الثَّمانِ، ثم قاضياً بمدينة أدرنةَ، وتوفِّي وهو قاضٍ بِها، وكان عاليَ الهمَّةِ، رفيعَ القدرِ، عظيمَ النَّفسِ، صاحبَ وقارٍ وأدبٍ، وكان له حظٌّ من العلومِ المُتداولةِ والعلومِ الرياضيَّة(١).

٢ ـ المولى سعدُ الله بنُ عيسى، المعروفُ بسعدِي جَلبِي (٩٤٥هـ):

حصَّلَ العُلومَ على علماء عصرِه، ثم وصل إلى خدمة المولى محمدٍ السَّامسوني، ثم انتقلَ مدرِّساً في مدارسَ عدَّةٍ، ثم صار مُدرِّساً في إحدى المدارس الثَّمانِ، ثم قاضياً بمدينة قُسطنطينيَّةَ، وشيخَ الإسلامِ بعدَ وفاةِ شيخِه العلَّامةِ ابنِ كمال باشا، وكان مرضيَّ السِّيرةِ في قضائه، محمودَ الطَّريقة، طاهرَ اللِّسان، لا يذكرُ أحداً إلَّا بخيرٍ، وكان من جملة الذين صرفوا جميعَ أوقاتِهم في الاشتغالِ بالعِلمِ، له حواشٍ على «تفسيرِ البيضاويِّ»، و«شرحٍ مختصَرٍ للهدايةِ»، و«فتاوى»(٢).

---

(١) انظر ترجمته في: «الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية» لطاشكبري زاده (ص: ٢٧٣ ـ ٢٧٤)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (١٠/ ٣٤٦ـ٣٤٧).

(٢) انظر ترجمته في: «الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية» لطاشكبري زاده (ص: ٢٦٥)، و«الطبقات السنية» للتميمي (٤/ ٢٧ ـ ٣١)، و«الأعلام» للزركلي (٣/ ٨٨ ـ ٨٩).

٣ ـ المولى هدايةُ الله بنُ مولانا بار عليٍّ العجميِّ (٩٤٨ أو ٩٤٩هـ):

قرأ على علماء عصره، منهم: المولى بير أحمد جَلبي، والمولى مُصلحُ الدِّين مُصطفى بن خليلٍ، والدُ طاشكُبرِي زادَه، والمولى مُحيي الدِّين الفناريِّ، والعلامةُ ابن كمال باشا، ثم اشتغلَ بالتدريس في مدارسَ عديدةٍ، وبإحدى المدارسِ الثَّمانِ، ثُم صار قاضياً بمكةَ المُكرَّمَةَ، ثُم اختلَّت عيناه فتركَ القضاء وذهبَ إلى مصرَ وتوفِّي بها.

وكان عالماً مُشاركاً في العلوم، وله معرفةٌ بالأصولَين والفقه، أديباً، لبيباً، وقوراً، حليماً، مُتواضعاً، مُتخشِّعاً، كريمَ النَّفسِ، مرضيَّ السِّيرةِ، رحمَه الله تعالى رحمةً واسعةً(١).

٤ ـ المولى مُحيي الدِّينِ محمدُ بنُ عبد الله الشهيرُ بمحمد بك (٩٥٠هـ):

كان من عبيد السلطان بايزيد خان، وسلكَ طريقَ العِلم، وقرأ على علماء عصرِه، منهم المولى الشَّيخُ مُظفَّرُ الدِّين العجميُّ، والمولى مُحيي الدِّين الفناريُّ، والمولى بير أحمد جلبي، ثم وصل إلى خدمةِ العلامة الفاضلِ ابنِ كمال باشا، وصار مُعيداً لدرسِه، ثُم أصبح مدرِّساً في مدارسَ عديدةٍ، ثُم اختلَّ دماغُه، وتركَ التَّدريسَ، وسافرَ إلى مصرَ، وأُسرَ في أيدي النَّصارى، واستردَّه بعضُ أصدقائِه منهم، ورجع إلى قُسطنطينيَّةَ، واشتغلَ بالتَّدريسِ، حتى توفِّي

---

(١) انظر ترجمته في: «الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية» لطاشكبري زاده (ص: ٢٩٧)، «الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة» للغزي (٢/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (١٠/ ٣٩٩ ـ ٤٠٠).

ببلدةِ كُوتاهْيةَ في سنة (٩٥٠هـ)، وكان أديباً، محبًّا للعلمِ وأهله، وله مشاركةٌ في العلوم العقليَّة والرِّياضيَّة(١).

٥ ـ المولى محمدُ بنُ عبد الوهَّاب بنِ عبدِ الكريم (٩٥٥هـ):

كان جدُّه عبدُ الكريم قاضياً بعسكرِ دولةِ السُّلطان محمد خان أبي الفتح، ووليَ أبوه عبدُ الوهَّاب الدَّفترداريَّةَ في عهد السلطانِ سليم خان.

حصَّلَ العُلومَ على علماء عصرِه، منهم المولى إسرافيل زادَه، والمولى جِوِي زادَه، والمفتي أبي السُّعود، ثم وصل إلى محطِّ رحالِ الرِّجالِ، المخصوصِ في عهده بالإفادة، المولى الشَّهير بكمال باشا زاده، فتبحَّر في العلوم، وغلب على أقرانه، ثُم اشتغل بالتَّدريس والقضاء، ثُم توفِّي وهو في السِّتِّين من عُمره.

وكان رحمه اللهُ يَنظمُ الأبياتَ بعدَّةِ لغاتٍ، وكانت له عدَّةُ مؤلَّفاتٍ، ذكرها ابنُ بالِي(٢).

٦ ـ المولى عبدُ الكريمِ الوِيْزَويُّ (٩٦١هـ):

قرأَ على علماء عصره، ثُم وصل إلى خدمة المولى الفاضل ابن كمال

---

(١) انظر ترجمته في: «الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية» لطاشكبري زاده (ص: ٢٩٤ ـ ٢٩٥)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (١٠/ ٤٠٧ ـ ٤٠٨).

(٢) انظر ترجمته في: «الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية» لطاشكبري زاده (ص: ٣٨٤ ـ ٣٨٩)، و«الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة» للغزي (٣/ ٥٧ ـ ٥٨)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (١٠/ ٥٥٥)، و«الأعلام» للزركلي (٦/ ٢٥٦).

باشا المفتِي، ثُم اشتغلَ بالتَّدريسِ في المدارسِ المختلفةِ، ثُم صار مُدرِّساً ومُفتياً بسلطانيَّةِ مَغنيسَا، وتوفِّي وهو مُدرِّسٌ بها.

وكان رحمه الله عالماً فاضلاً، قويَّ الطَّبع، شديدَ الذَّكاء، لطيفَ المُحاورة، حسَنَ المُحاضرة، لذيذَ الصُّحبة، وكانت له مشاركةٌ في العُلوم كلِّها، رحمه الله رحمةً واسعة[1].

٧ـ المولى درويش محمدٌ (٩٦٢هـ):

كانت أمُّه بنتُ العالمِ الفاضلِ سِنان باشا، قرأ على عُلماءِ عصرِه، ثُم وصل إلى خدمةِ العلامة الفاضلِ ابنِ كمال باشا، ثُم اشتغلَ بالتَّدريسِ، وتوفِّي وهو مُدرِّسٌ بإحدَى المدرستينِ المُتجاورتينِ بأدرنةَ.

وكان رحمه اللهُ عالماً فاضلاً، سليمَ النَّفس، مُستقيمَ الطَّبيعة، مُحبّاً للخيرِ وأهله، مُلازماً لمُطالعة الكتب وتحصيل العُلوم[2].

٨ـ المولى مُحيِي الدِّين محمدُ بنُ عبدِ القادر، المُشتهِرُ بالمعلُول (٩٦٣هـ):

وهو والدُ الفاضلِ السَّيِّد محمدٍ جَلبِي النَّقيبِ في المماليك العثمانيَّةِ في زمنِ الكفويِّ (١٠٦٩هـ).

قيل عنه: إنَّه زبدةُ آلِ الرَّسول، وصفوةُ أولادِ العُقول، شريفُ الأصلِ، لطيفُ الشَّمائلِ.

---

(١) انظر ترجمته في: «الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية» لطاشكبري زاده (ص: ٣٠٢).

(٢) انظر ترجمته في: «الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية» لطاشكبري زاده (ص: ٣٠٧).

أخذَ العِلمَ عن علماءِ عصرِه، منهم المولى مُحيي الدِّين الفناريُّ، والعلامة ابنُ كمال باشا، ثُم اشتغل بالتَّدريس، ثُم صار قاضياً بمصرَ المحروسةِ، ثُم قاضياً بالعسكرِ المنصورِ في ولاية أناطولِي، ثُم توفِّي ودُفنَ عند دارِ القُرَّاء التي بناها بإسطنبول.

وكان عالماً، فاضلاً، صالحاً، مُحقِّقاً، مُدقِّقاً، عالماً بالعُلوم الشَّرعيَّة والعقليَّة(١).

٩ ـ المولى مُصلحُ الدِّينِ مُصطفى بنُ المولى سيدي المنتشويِّ (٩٦٤هـ):

قرأ على عُلماء عصرِه، ثُم وصل إلى خدمة العلامة الفاضلِ ابنِ كمال باشا، ثُمَّ اشتغلَ بالتَّدريسِ، وصارَ مُدرِّساً بإحدَى المدرستينِ المُتجاورتينِ بأدرنةَ، توفِّي وهو مُدرِّسٌ بها.

وكان رحمَه اللهُ جيِّدَ القريحةِ، مُستقيمَ الطَّبعِ، مُلازماً لمطالعةِ الكُتبِ والعُلومِ، وكانت له مُشاركةٌ في العُلومِ(٢).

١٠ ـ المولى يَحيى جَلبي بنُ أمينٍ نورِ الدِّينِ، الشَّهيرُ بأمين زادَه (٩٦٤هـ):

ولد بإسطنبول، وكان أبوه من أمراءِ الدَّولة العثمانيَّةِ، واشتَغل بالعلم،

---

(١) انظر ترجمته في: «الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية» لطاشكبري زاده (ص: ٢٨٩ ـ ٢٩٠).

(٢) انظر ترجمته في: «الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية» لطاشكبري زاده (ص: ٣٠٧ ـ ٣٠٨).

وحصَّل العلومَ على علماءِ عصره، منهم المولى ابنُ المؤيَّد، والعلامة ابنُ كمال باشا، ثُم وصلَ إلى خدمةِ المولى الفاضلِ علي جَلبِي الجماليِّ المُفتِي بإسطنبول قبل ابنِ كمال باشا، وصار مُعيداً لدرسِه، واشتغلَ بالتَّدريسِ والقضاء.

كان رحمه اللهُ تعالى عالماً، زاهداً، صاحبَ أدبٍ ووقارٍ، وكان أبعدَ النَّاسِ من ذكرِ مساوِئ النَّاس.

وكانت له معرفةٌ تامَّةٌ بالتَّفسير، وأصولِ الفقهِ، والعلومِ الأدبيَّة بأنواعها، وكتبَ رسائلَ على بعضِ المواضعِ من «تفسير البيضاويّ»، وعلى بعضِ المواضعِ من «وقاية الدِّراية»، وكان له إنشاءٌ بالعربيَّة والفارسيَّة في غايةِ الحُسنِ والقبول[1].

١١ ـ المولى مُحيي الدِّينِ محمَّدُ بنُ حسامِ الدِّينِ الشَّهيرُ بقُرَّه جَلبِي (٩٦٥هـ):

عالمٌ فاضل، له اطِّلاعٌ على عِلم الكلام، ومهارةٌ في الفقه، وكانت له ممارسةٌ في النَّظمِ، واطِّلاعٌ على علمِ التَّواريخ والمُحاضراتِ.

قرأ على والدِه حُسامِ الدِّينِ، والعلَّامة ابنِ كمال باشا، واشتغل بوظيفة التَّدريس والقضاء، وتوفِّي وهو قاضٍ بإسطنبول[2].

---

(١) انظر ترجمته في: «الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية» لطاشكبري زاده (ص: ٣١٣ ـ ٣١٤).

(٢) انظر ترجمته في: «الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية» لطاشكبري زاده =

١٢ ـ المولى مُحيِي الدِّينِ الشَّهيرُ بابنِ الإمامِ (٩٧٣هـ):

كان أبوه إماماً في جامعِ محمود باشا، قرأ على العلامة ابن كمال باشا وغيره من أربابِ الفضل والكمال، ثُم اشتغَلَ بالتَّدريس والقضاء والإفتاء في أماكنَ عديدةٍ.

وكان من العلماءِ العاملين والفضلاء الكاملين، يُحقِّقُ كلامَ القُدماء، ويُدقِّقُ النَّظرَ في مقالات الفُضلاء، وقد علَّق على أكثرِ الكُتب المُتداولة حواشٍ، إلَّا أنَّه لم يتيسَّر له الجمعُ والتَّرتيب، والتَّبييضُ والتَّهذيب[١].

١٣ ـ المولى تاجُ الدِّينِ إبراهيمُ بنُ عبدِ الله (٩٧٣هـ):

حصَّل العلومَ على فُضلاءِ عصره، واتَّصل بنورِ الدِّين الشَّهيرِ بصارُو كُوزْ، وصار مُلازماً له، ثُم اشتغَلَ بالتَّدريسِ والإفتاء، وكتب حاشيةً على صدرِ الشَّريعة، ردَّ فيها على شيخِه ابنِ كمال باشا، وحاشيةً على بعضِ المواضع من «شرح المفتاح»، يردُّ فيها على ابن كمال باشا في المواضعِ التي يدَّعي التَّفرُّدَ فيها، وله عدَّةُ رسائلَ على مواضعَ من «حاشية التَّجريد» للسَّيِّد الشَّريفِ، وله شرحٌ لمتنِ «المراحِ» من علمِ التَّصريف[٢].

= (ص: ٢٩٧ ـ ٢٩٨).

(١) انظر ترجمته في: «الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية» لطاشكبري زاده (ص: ٣٧٠)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (١٠/ ٥٤٧).

(٢) انظر ترجمته في: «الطبقات السنية في تراجم الحنفية» للتميمي (١/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣)، و«سلم الوصول إلى طبقات الفحول» لحاجي خليفة (١/ ٣٣)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (١٠/ ٥٤٠)، و«هدية العارفين» للبغدادي (١/ ٢٧ ـ ٢٨).

١٤ ـ المولى مُصلحُ الدِّينِ المُشتهرُ ببستانِ (٩٧٧هـ):

ولدَ بقصبةِ تِيرَةَ، وأخذَ العلمَ عن المولى مُحيِي الدِّين الفناريِّ، والمولى شجاعٍ، ثُم عطفَ الزمامَ نحوَ الاشتغالِ على العلامة ابنِ كمال، ثُم صار مُلازماً من المولى خيرِ الدِّين معلِّمِ السُّلطانِ سُليمانَ، ثُم اشتغل بالتَّدريس والقضاء بمدينة بروسةَ، وأدرنةَ، وإسطنبول، ثُم ولي قضاءَ العسكرِ بولايةِ أناطولي، وبعدَ عشرةِ أيامٍ توفِّي المولى المُشتهرُ بِجِوِي زادَه وهو قاضٍ بالعسكرِ بولايةِ رُوم إيلِي، فنُقلَ مصلح الدين إلى مكانِه.

كان رحمَه اللهُ من أكابرِ العُلماء، والفُحولِ الفضلاء، يغبطُه النَّاسُ على نقاءِ قريحته، وسُرعةِ بديهته، فطناً ألمعيًّا، لبيباً لوذعيًّا، فذًّا أديباً، وكانت المشاهيرُ من كبارِ التَّفاسير مركوزةً في صحيفةِ خاطرِه، وأمَّا العلومُ العقليَّةُ فهو ابنُ بجدتِها، وآخذٌ بناصيتها.

كتبَ حاشيةً على «تفسيرِ البيضاويِّ» لسورةِ الأنعامِ، وعلَّقَ حواشٍ على مواضعَ أُخر. وكان يختمُ القرآنَ الكريم في صلواتِه في كلِّ أسبوعٍ مرَّةً، توفِّي في العشرِ الأخيرِ من رمضانَ سنةَ (٩٧٧هـ) رحمَه اللهُ رحمةً واسعةً(١).

---

(١) انظر ترجمته في: «الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية» لطاشكبري زاده (ص: ٣٩٥ ـ ٣٩٦)، و«سلم الوصول إلى طبقات الفحول» لحاجي خليفة (٣/ ٣٣٧)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (١٠/ ٥٦٣)، و«الأعلام» للزركلي (٧/ ٢٤٠)، و«هدية العارفين» للبابرتي (٢/ ٤٣٥)، و«معجم المؤلفين» لعمر بن رضا كحالة (١٢/ ٢٨٠ ـ ٢٨١).

١٥ ـ المولى أبو السُّعودِ بنُ محمَّد بنِ مُصطفى العماديُّ (٩٨٢هـ):

كان رحمَه اللهُ من تلاميذِ ابنِ كمال باشا الخواصِّ، وهو خاتمةُ العُلماءِ المُحقِّقينَ الذين شرَّفُوا القرنَ العاشرَ بالعِلمِ.

قرأ على ابنِ المؤيِّدِ، وابنِ كمال باشا، والمولى القَرمانِي، وأعطَى له شهادتَه العِلميَّةَ المُسمَّاةَ (بالإجازةِ) ابنُ كمال باشا، واشتغل مدَّةً بالتَّدريس، ثُم بالقضاءِ بَبرُوسَةَ وإسطنبول، ثُم صار قاضياً بالعسكرِ في رُوم إيلي، وقد نشأ في حلقاتِه العِلميَّة عُلماءُ وأدباءُ وشعراءُ أجلاءُ، مثلُ المولى سعدُ الدِّينِ، والشَّاعرُ المَشهورُ باقي، وابنُ الحِنَّائيِّ.

وله مؤلَّفاتٌ عديدةٌ، ورسائلُ مفيدةٌ، من أشهرِها: «إرشادُ العقلِ السَّليمِ إلى مَزايا القُرآنِ الكريمِ»، وهو تفسيرُه المطبوع[1].

١٦ ـ المولى تاجُ الدِّينِ إبراهيمُ (٩٩٤هـ):

قرأ على علماءِ زمانِه، ووصل إلى خدمةِ العلامة ابن كمال باشا زادَه، فعكفَ على التَّحصيلِ والاستفادةِ، وسعَى في تكميلِ ذاتِه، وبقي مُلازماً له إلى وفاتِه.

واشتغلَ بالتَّدريسِ في أماكنَ مُختلفةٍ، ثُم عُيِّنَ مُدرِّساً للمدرسة التي بناها السلطانُ سليمانُ بمدينةِ دمشقَ، وفوَّضَ إليه الفتوى في هذه الدِّيارِ، فدامَ عليها حتى توفِّي.

---

(١) انظر ترجمته في: «سلم الوصول إلى طبقات الفحول» لحاجي خليفة (١/ ٩٤)، «وشذرات الذهب» لابن العماد (١٠/ ٥٨٤ ـ ٥٨٦)، و«معجم المفسرين» لعادل نويهض (٢/ ٦٢٥ ـ ٦٢٦)، و«الأعلام» للزركلي (٧/ ٥٩ ـ ٦٠).

وكان رحمَه اللهُ عارفاً بالعلومِ الدِّينيَّة والمسائلِ اليقينيَّة، خُصوصاً الفقه، فإنَّه كان معروفاً بين أصحابِه، ومعدوداً في عدادِ أربابِه، وكان رحمَه اللهُ ليِّنَ الجانب، صحيحَ العقيدة، صاحبَ الأخلاقِ الحميدة[1].

١٧ ـ المولى بالِي بنُ محمد:

والدُ صاحبِ «العقد المنظوم في ذكرِ أفاضل الرُّوم» عليّ بنِ بالِي (٩٩٢هـ)، ولدَ رحمَه اللهُ تعالى سنةَ (٩٠١هـ)، ولم يذكُر ابنُه في ترجمتِه سنةَ وفاتِه، غيرَ أنَّه ذكرَ أنَّه توفِّي في شهرِ رجبٍ في قصبةِ جُوْرلِي.

وكان رحمَه اللهُ حادَّ الذِّهنِ، ذكيَّ القريحة، صحيحَ العقيدة، بحَّاثاً بالعِلم، معروفاً به بينَ الأهالِي.

وقد كتبَ تفسيراً من المُعتبراتِ بخطِّه، وصبَّ اهتمامَه خصوصاً لمؤلَّفاتِ أستاذِه العلامة ابنِ كمال باشا، حيثُ كتبَ جميعَ كُتُبِه ورسائله، وعلَّقَ حواشٍ على بعضِ المواضعِ من شرحِه الفرائضَ، وعلى بعضِ المواضعِ من «الإصلاحِ والإيضاحِ»، وكان له اليدُ الطُّولَى في الكلام والهيئة والحساب، وكتبَ على بعضِ المواضعِ منها كلماتٍ لطيفةً، وكان رحمَه اللهُ محمودَ السِّيرةِ في قضائه، عاملَه اللهُ بلطفِه يومَ جزائه[2].

* * *

(١) انظر ترجمته في: «الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية» لطاشكبري زاده (ص: ٣٨٣)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (١٠/ ٥٤٩).

(٢) انظر: «ابن كمال باشا وآراؤه الاعتقادية» (١/ ٩٠).

خامساً: مكانتُه العلميَّةُ وثناءُ العلماءِ عليه

يكفي العلامةَ ابنَ كمال باشا أنه لما دخل القاهرة منبع العلماء وملتقى الأدباء ومنتهى الفضلاء، أُعجب علماؤها بفصاحةِ لسانه، وحُسنِ كلامِه، وبلاغةِ بيانِه، وأقرُّوا له بالفضلِ والكمالِ، وأجازَ له بعضُ علماءِ الحديثِ بها، وأفادَ واستفادَ، وحصَّلَ بها علوَّ الإسنادِ، وشُهدَ له بالفضائلِ الجمَّة، والإتقانِ في سائرِ العلوم المُهمَّة، وكانوا يذكرونه بغايةِ التَّبجيل والإجلال[1].

وقد صارَ للعلَّامةِ ابنِ كمال اليدُ الطولى في علوم العربيَّة والتفسير والكلام، وما مؤلفاته إلا شواهد ناطقةٌ بتقدمهِ فيها وعلوِّ كعبه بين من يعانيها، وإجالةُ نظرٍ عَجْلى على بعض ما فيها توقِفُ المرءَ على مكانتهِ العلميَّة الرفيعة، ومِن هنا فإنَّنا لا نرى داعيةً إلى الموازنة بين العلامةِ ابنِ كمال باشا وغيرهِ من العلماء؛ كالسُّيوطي وأبي السُّعود وطاشكُبري زاده وغيرهم ممن كان في عصره أو يقرُب منه؛ فلكلٍّ واحدٍ من العلماء فنٌّ أتقنهُ وعُرف به، وشاركَ في غيره من الفنونِ وكتبَ فيها وإنْ لم يكن ممن برز فيها.

فالعلامةُ ابنُ كمال رحمه الله أراد أن يبرزَ في العلوم النقلية كما السُّيوطي لكنه وقف دون غايته، والسُّيوطي أرادَ أن يبرز في العلوم العقليَّة فما وصل إلى مَرامه، ونرى أنَّ الموازنة بينهما ـ إنْ تمت ـ تكون في كثرةِ التَّأليف وقوةِ التَّحرير بوجهٍ عام، وفي ترجيحِ كفة أحدِهما على الآخَر هاهنا تختلفُ الأنظار[2].

---

(١) انظر: «كتائب أعلام الأخيار» للكفوي (٤/ ٣٩٠).

(٢) انظر: «مقدمة مجموع رسائل العلامة ابن كمال باشا». ط دار اللباب.

فقد ذهبَ التَّميميُّ إلى أنَّ ابنَ كمال قد حازَ السَّبقَ على السُّيوطيِّ فقال: وعندي أنَّ ابنَ كمال باشا أدقُّ نظراً من السُّيوطيِّ، وأحسنُ فهماً، وأكثرُ تصرُّفاً، على أنَّهما كانا جمالَ ذلك العصرِ، وفخرَ ذلك الدَّهرِ، ولم يخلُف أحداً منهما بعدَه مثلُه، رحمَهما اللهُ تعالى(١).

أما العلَّامةُ أبو الحسناتِ عبدُ الحيِّ اللَّكنويُّ (١٣٠٤هـ) فقد رجَّح كفَّةَ الإمام السُّيوطيِّ، فقال عقبَ كلامِ التَّميميِّ: أقولُ: هو إن كان مساوياً للسُّيوطيِّ في سعة الاطِّلاعِ في الأدبِ والأصولِ، لكن لا يُساوِيه في فنونِ الحديثِ، فالسُّيوطيُّ أوسعُ نظراً، وأدقُّ فكراً في هذه الفنون منه، بل من جميعِ مُعاصرِيه، وأظنُّ أنَّه لم يُوجد مثلُه بعدَه، وأمَّا صاحبُ التَّرجمةِ فبضاعتُه في الحديثِ مُزجاةٌ، كما لا يخفَى على من طالعَ تصانيفَهما، فشتَّانَ ما بينهما كتفاوتِ السَّماءِ والأرضِ وما بينهُما(٢).

قلت: وما قاله هذا العلامة في حقِّ ابن كمال باشا يمكن تلمُّسه في جميع مؤلفاته، حيث يظهر منها ضعفُ الصنعة الحديثية عنده، لكنه في المقابل إمام المباحث العقلية، فكم تعقب من عالم، وكم رد على إمام، وكم أبدع من مسألة، وبحث في موضوع، فأفاد فيما أبدع وأفاض فيما بحث.

وحام حول ما ذكرناه الدكتورُ حسَن عِتر رحمه الله، فقال بعدَ إيرادِ أقوالِ العُلماءِ في مُوازنتِهما: قلتُ: اتَّفقوا على تفضيلهما على جميع علماءِ ذلك العصر، واختلفوا في ترجيح فضلِ أحدهما على الآخر، فإمَّا أن يكون

(١) انظر: «الطبقات السنية في تراجم الحنفية» للتميمي (١/ ٣٥٧).

(٢) انظر: «الفوائد البهية» للكنوي (ص: ٢٢).

أحمدُ بنُ سليمانَ كالسيوطيِّ تماماً، أو أنَّه يليه مباشرةً، فلا يتوسَّطُ بينَهما أحدٌ في العلمِ والفضل، والحقُّ أنَّ لكلٍّ منهما مزيَّتَه ورجحانَه في جانبٍ من العلوم، ولا ريبَ أنَّ السُّيوطيَّ أطولُ باعاً وأعظمُ تضلُّعاً من علوم الحديثِ، وفي كلٍّ منهُما خيرٌ عظيم، وعلمٌ غزير، رحمهما الله وجزاهما خيراً عن الإسلام والمسلمين(١).

هذا وذهبَ كثيرٌ من المؤلِّفينَ إلى تفضيل العلَّامة ابن كمال باشا ـ لانتشارِ شهرتِه العلميَّةِ في عصرِه ـ على أكابرِ علماءِ الشَّرقِ، أمثالِ العلَّامةِ التَّفتازانيِّ، والفاضلِ السَّيِّدِ الشَّريفِ الجُرجانيِّ، وفي هذا من المبالغةِ ما لا يخفى على باحثٍ مدقِّق، فقد أمضى العلامةُ ابنُ كمال عمرَه في العيشِ تحتَ كَنَفِ عِلمَي هذين العلَمَين وأبحاثِهما، ناقلاً مُسلِّماً، أو مُناقشاً مُتعقباً.

كما يرَونَ تفوُّقَ العلَّامةِ أبي السُّعودِ في الأدبِ، وعظمةِ الأسلوبِ، وتناسبِ البيانِ، والأشعارِ العربيَّةِ.

وهنا لا بدَّ من الإشارةِ أيضاً أنَّ العلامةَ طاشكبري زاده قد مَضى على سَنَنِ العلامةِ ابن كمال باشا، من حيثُ كثرةُ التأليفِ والإفادةِ من كتب ابن كمال ورسائلِه، حتى إنَّ كثيراً من أسماء كتبه ورسائله شابَهتْ رسائلَ ابنِ كمال وكتبَه، تماماً كما ابن طولونَ مع السُّيوطي، رَحمَ اللهُ الجميع.

وبعد، فقد كثُر الثناءُ على العلامةِ ابن كمال باشا قديماً وحديثاً، ومن

---

(١) مقدمة «تفسير سورة الملك» لابن كمال باشا، تحقيق: د. حسن عتر (ص: ٢٣ ـ ٢٤).

أجمل ما قيل فيه قولُ العلامةِ الكَفويّ (٩٩٠هـ) في كتابه: «كتائب أعلام الأخيار»:

من لطائف صنع الله وألطافه التي جلَّت أن تُعد، وكبرت لعظم شأنها عن أن تُحد: أنه لم يُخلِ في عصر من الأعصار المدائنَ والأمصار عن ذي ذهن وقَّاد، وصاحب طبع نقَّاد، يبذُل جهده في ارتفاع ما يَرفع في الدارين قدرَه، ويطلع من أُفق النَّباهة بدرُه، فتصدَّى لاقتباس العلم ودراسته، واجتهد في صَونه عن الضياع وحراسته، وصرف همَّته إلى تجديد مراسم الشرع، وأجرى سواد الحبر في بياض الورق، ووقفَ نهمتَه على تمهيد قواعد الأصل والفرع، وسوَّد وجهَ الباطل وبيَّض مُحيَّا الحق، به كلُّ من يقتدي يسترشد ويهتدي، وما هو في عهده إلا هذا المولى، سجيَّتُه التأليف والدرس والفتوى، ولا يفتر لمحةَ ناظرٍ عن التأليف والتدريس والإفادة، يقرِّر غاية مَرامه غير مُتلعثم في كلامه:

فسَلْ عن جلايا مجدِه كلَّ شارقٍ ... وطارِحْ خفايا فضله كلَّ غاسق
أضاءت سماءُ الفضل منه بثاقبٍ ... تُفدِّيه سيَّاراتُ ذات الطرائق
وليس له ثانٍ من النَّاس كلَّما ... علا درجاتٍ في بيان الدَّقائق
يذلُّ مصاعيبَ العلوم فتنثني ... إليه هوادسُها طرو الوسائق
ويسحر في علم البيان محافظًا ... على نسبٍ يزهى بها وعلائق
ومَنْ لكلام الله يُبدي كنوزَه ... سواه بكشفٍ للغوامض رائق
وأنفاسُه في روض نعمان عضَّه ... لواقح قد شقَّت حبوبَ الشَّقائق

تمر سِنُو الدُّنيا فتُخْلِد ذِكْرَه تصانيفُ قد زانت بطون المهارق[1]

وكذلك وصفَه العلَّامةُ الكَفويُّ بأنَّه: أستاذُ الفضلاءِ المشاهيرِ، إسنادُ العُلماءِ النَّحاريرِ، إمامُ الفروعِ والأصولِ، علَّامةُ المعقولِ والمنقولِ، كشَّافُ مُشكلاتِ الكلامِ القديمِ، حلَّالُ معضلاتِ الكتابِ الكريمِ، فارسُ ميدانِ البلاغةِ والأدبِ، ومؤسِّس طريقةِ الخلافِ والمذهب، مُفتِي الثَّقلينِ، لسانُ الفريقينِ، السائرُ تصانيفُه مسيرَ الخافقينِ، شيخُ الإسلامِ والمسلمينَ، شمسُ الملَّةِ وضياءُ الدِّينِ.

ثم قال: وله تصنيفاتٌ كثيرةٌ معتبرةٌ متداولةٌ بينَ أيدِي العُلماءِ، ومقبولةٌ لدَى الفضلاءِ، كان يكتب ما سنح بباله الشريف بأداءٍ حسنٍ وتحريرٍ لطيف، وقد فتر الليلُ والنهارُ ولم يفتُر قلمُه، ولم يُذكَر في مجلسِه مسألةٌ من كلِّ الفنونِ إلَّا وهو كان يعلمُه.

قال: وكلُّ تصانيفِه مقبولةٌ بينَ الأعيانِ، مُتداولَةٌ بينَ أهالِي الزَّمانِ، وكان عددُ رسائلِه قريباً من مئةِ رسالةٍ، كلٌّ منها جامعةُ الفوائد، عامَّةُ العوائد.

وبالجملةِ أنسَى رحمَه اللهُ ذكرَ السَّلفِ بينَ النَّاسِ، وأحيا رباعَ العلمِ بعدَ الاندراسِ، وكان من مفرداتِ الدُّنيا، ومنبعاً للمعارفِ العُليا، شهرتُه تُغنِي عن التَّفصيلِ والإطنابِ، والحاصلُ ما من فنٍّ إلَّا وله فيه حكمةٌ وفصلُ خطابٍ[2].

---

(١) انظر: «كتائب أعلام الأخيار» للكفوي (٤/ ٣٨٩).

(٢) انظر: «كتائب أعلام الأخيار» للكفوي (٤/ ٣٨٣-٣٩٣).

وقال العلَّامةُ طاشكُبري زادَه (٩٦٨هـ): وكان رحمَه اللهُ تعالى من العلماءِ الذين صرفُوا جميعَ أوقاتِهم إلى العلم، وكان يشتغلُ بالعلمِ ليلاً ونهاراً، ولم يفتُر قلمُه، وصنَّفَ رسائلَ كثيرةً في المباحثِ المهمَّةِ الغامضةِ، وكان صاحبَ أخلاقٍ حميدةٍ حسنة، وأدبٍ تامٍّ، وعقلٍ وافر، وتقريرٍ حسنٍ ملخَّص، وله تحريرٌ مقبولٌ جدًّا؛ لإيجازِه مع وضوحِ دلالتِه على المرادِ.

وكان ابنُ الحنائِيِّ، علاءُ الدِّينِ عليُّ بنُ محمَّدٍ (٩٧٩هـ) اتَّخذَ من أسماءِ المشهورينَ طبقةً في كتابِه «طبقاتُ الحنفية»، وجعلَ العلَّامةَ ابنَ كمال باشا عنوانَ طبقتِه، وإن دلَّ صنيعُه هذا على شيءٍ، فإنَّه يدلُّ على علو كعبه في العلوم، فقال: ثُمَّ انتقلَ الفقهُ إلى طبقةِ المولَى الفاضل مفتي الثقلين أحمدَ بنِ سليمانَ الشهير بابنِ كمال باشا[١].

ووصفَه تلميذُه العلَّامةُ أبو السُّعودِ العماديُّ (٩٨٣هـ) بأنَّه: العالمُ الرَّبانيُّ، والعارفُ الخاقانيُّ، فاضلُ الرُّومِ، والفائقُ في جميعِ العلومِ، شيخُ الخافقينِ، ومُفتِي الثَّقلينِ، ابنُ كمالٍ باشا[٢].

وقال عنه تقيُّ الدِّينِ التَّميميُّ (١٠٠٥هـ): الإمامُ، العالمُ، العلَّامةُ، الرُّحلةُ، الفهَّامةُ، أوحدُ أهلِ عصرِه، وجمالُ أهلِ مصرِه، من لم يُخلَف بعدَه مثلُه، ولم ترَ العيونُ مَن جمعَ كمالَه وفضلَه، كان رحمَه اللهُ تعالى

---

(١) انظر: «طبقات الحنفية» لابن الحنائي، المنسوب خطأً لطاشكبري زاده (٣/ ٨٢).

(٢) انظر: «رسالة في معرفة لفظ: جلبي) لأبي السعود، تحقيق: صفاء صابر مجيد البياتي، مجلة آفاق الثقافة والتراث (ص: ١٦٣ ـ ١٦٤) بالعراق.

إماماً بارعاً في التَّفسيرِ والفقهِ والحديثِ، والنَّحوِ والتَّصريفِ، والمعاني والبيانِ، والكلامِ والمنطقِ والأصولِ، وغيرِ ذلك، حيثُ إنَّه تفرَّدَ في إتقانِ كلِّ علمٍ من هذه العلومِ، وقلَّما يُوجدُ فنٌّ من الفنونِ إلَّا وله مصنَّفٌ أو مصنَّفاتٌ، وصارَ إماماً في كلِّ فنٍّ، بارعاً في كلِّ علمٍ، تُشدُّ الرِّحالُ إليه، وتُعقدُ الخناصرُ عليه[١].

***

(١) انظر: «الطبقات السنية في تراجم الحنفية» للتميمي (١/ ٣٥٥ ـ ٣٥٦).

سادساً: وفاته

وافت العلامةَ ابنَ كمالٍ المنيةُ يومَ الخميسِ الثَّانِي من شهرِ شوالَ سنةَ (٩٤٠هـ)، بعدَ طلوعِ الشَّمسِ، في مدينةِ إسطنبولَ، وصُلِّي عليه بعدَ الظُّهرِ من ذلك اليومِ، في جامعِ السُّلطانِ محمَّد خان عليه الرَّحمةُ والرِّضوانُ.

وقد قيل في تاريخِ وفاتِه حسبَ حِسابِ الجُمَّل:

حَلَّ عليه رحمةُ الحقِّ.

وقيل: ماتَ النِّحريرُ.

وقيل: ارتحلَ العُلومُ بالكمالِ.

وكُتبَ على قبرِه: هذا مقامُ أحمدَ.

وعلى أكفانِه: هي آخرُ اللِّباسِ.

وكلُّها يتضمَّنُ تاريخَ وفاتِه.

وكان يقول رحمَه اللهُ تعالى وهو يُحتضرُ: يا أحدُ نَجِّنا ممَّا نخافُ، فحُسِبَت بعدَ موتِه، فكانت تاريخاً لوفاتِه أيضاً.

وحكى بعضُ المُترجمينَ له أنَّه لمَّا بلغَ خبرُ وفاتِه الدِّيارَ الشَّاميَّةَ، صلَّوا عليهِ غائبةً بجامعِ دمشقَ، وذلك ثانِي ذي القَعدةِ سنةَ (٩٤٠هـ)، وكذلك بالمسجدِ الحرامِ، رحمه الله تعالى وغفر له.

* * *

سابعاً: مؤلفاته

يعدُّ المؤلف رحمه الله من العلماء الموسوعيين، والمصنفين المكثرين، الذين لم يدعوا بابًا من أبواب العلم إلا ومدوا إليه يد التأليف، ويشهد لهذا كثرة كتبه ورسائله التي وصلت إلينا، ولكن لا بد هنا من التنبيه على ملاحظة مهمة، وهي أن هذا العلامة قد نسب إليه الكثير من المؤلفات والرسائل التي ليست له، حتى جعلها البعض ومنهم التميمي تزيد على ثلاث مئة، لكن الذي تبين بعد التمحيص والبحث الدقيق، أن ما كان له حقيقة هو أقل بكثير من تلك الأرقام المبالغ فيها، ويمكن أن نرجع هذا الأمر إلى الأسباب التالية:

١ ـ ما وقع فيه مُفهرِسو المخْطوطاتِ مثل بروكلمان وآدسز وغيرِهما، الذين نَسبوا إلى العلَّامةِ ابنِ كمالٍ ما ليس له، كما وقع في جملةٍ مِن رسائلِ التفسيرِ، كـ«تفسيرِ سُورةِ الفَجرِ» والتي هي في الحقيقة قطعةٌ من تفسيرِ الإمامِ البَيضاويِّ «أنوارِ التَّنزيل».

٢ ـ ما وقع فيه المفهرسون أيضاً من ذِكر عناوينَ كثيرةٍ للرسالةِ الواحدةِ، فيُظن أنها رسائل عديدة، في حين أن الأصل واحد.

٣ ـ ما فعله النُّسَّاخِ من نسبة رسائلَ كثيرةً إلى العلامة ليستْ له جَهلاً أو قَصداً؛ جَهلاً لأنَّ طائفةً منهم يُثبتونَ اسمَ علَمٍ مِن الأعلامِ بمجرَّدِ أنْ يرَوْا اسمَه في رسالةٍ مَذكوراً[1]، ....

(١) كما في الرسالة المتعلقة بمعنى لفظ (چلبي) لأبي السعود المفسر، حيث نسبت في كثير من =

وقَصداً بغاية الترويج؛ لِمَا كان للعلَّامةِ ابنِ كمال مِن مَكانةٍ رفيعةٍ في الدَّولةِ العُثمانيَّةِ.

٤ ـ أن هناك الكثير من الرسائل القصيرة المقتطعة من أخرى أكبر منها، أو من بعض الكتب الكبيرة للمؤلف، فجعلُوها رسائلَ مفردةً، كما جرى في أكثرِ مِن ثلاثينَ رسالةً أُفردتْ مِن هذا التفسير، ومن شرح المؤلف على كتابِ «الهدايةِ» للمرغِينانيِّ، وغيرِها.

وهكذا وبعدَ الوقوفِ على ما يُقارِبُ مِن أربعِ مِئةِ رسالةٍ مَنسوبةٍ إلى العلَّامةِ ابنِ كمال، ومن خلال النَّظرِ الدقيق فيها واحدةً واحدة، تبين أن ما يصح نسبته إليه هو ما يقارب من مئةٍ وأربع عشرة رسالة، وهو مجموع ما نشرته دار اللباب للدراسات وتحقيق التراث في اسطنبول تحت عنوان: «مجموع رسائل العلامة ابن كمال باشا» في ثماني مجلدات، فكان هذا العددِ مُقارِباً لما ذكره العلَّامةِ الكَفويِّ (ت ٩٩٠هـ) من أنَّ عددَ رسائلِ ابنِ كمالٍ قَريبٌ مِن مئةِ رسالةٍ[1].

وفنونُ تلك الرسائلِ التي تم نشرها تَندرِجُ تحتَ علوم ستَّةٍ هي: التفسيرُ وعلومُ القرآن، والحديثُ الشريفُ وعلومُه، والفقهُ، واللغةُ العربيةُ وعلومُها، والعقائدُ، وعلمُ الكلام. وسنذكرها إن شاء الله جميعاً ثم ننتقل إلى كتبه الأخرى التي لم تنشر ضمن المجموع المذكور:

= النسخ الخطية لابن كمال رحمه الله.

(١) انظر: «كتائب أعلام الأخيار» للكفوي (٤/ ٣٩٣).

أولاً: رسائل التفسير وعلوم القرآن:

١ ـ «تفسيرُ سورةِ المُلكِ».

٢ ـ «تفسيرُ سُورةِ النَّبأ».

٣ ـ «تفسيرُ سُورةِ النَّازعاتِ».

٤ ـ «تَفسيرُ سُورةِ الطَّارقِ».

وهذه السور الأربع وقعت مستقلة في بعض المخطوطات، وجاءت كلها أو بعضها ملحقة بكثير من النسخ الخطية المعتمدة في هذا التفسير، ولذلك ألحقناها به.

٥ ـ «تحقيقُ إعجازِ القُرآنِ».

٦ ـ «شَرحُ العَشرِ في مَعشرِ الحَشرِ».

٧ ـ «مقالةٌ في المُغيَّباتِ الخَمسِ».

٨ ـ «تَحقيقُ القولِ بأنَّ الشُّهداءَ أحياءُ في الدُّنيا».

٩ ـ «رسالةٌ في تَحقيقِ الغَيبِ».

١٠ ـ «تَعليمُ الأَمرِ في تَحريمِ الخَمرِ».

١١ ـ «مُختصرُ تَعليمِ الأَمرِ في تَحريمِ الخَمرِ».

ثانياً: الرسائل المتعلقة بالحديثِ النَّبويِّ الشَّريف:

١٢ ـ «مُصطلحاتُ أهلِ الحديثِ».

١٣ «الأَربعونَ حديثاً الأُولى».

١٤ ـ «الأربعونَ حديثاً الثَّانية».

١٥ ـ «الأربعونَ حديثاً الثَّالثة».

١٦ ـ «الأربعون حديثاً الرابعة».

١٧ ـ «حاشيةٌ على أوَّلِ صحيحِ البُخاريِّ».

١٨ ـ «رسالةٌ في شرح قوله ﷺ: اللَّهمَّ إنَّا نَستعِينُكَ ونَسْتَهْدِيك ونَسْتَغْفِرُكَ...».

١٩ ـ «رسالةٌ في بيانِ قولهِ عليهِ السَّلام: كانَ اللهُ ولمْ يكنْ شيءٌ معهُ».

٢٠ ـ «رسالةٌ في شرحِ قولهِ عليهِ السَّلامُ: سأُخبرُكم بأوَّلِ أَمري».

ثالثاً: الرسائل المتعلقة بالفقه:

٢١ ـ «رسالةٌ في مَنشأ الاختلافِ بينَ الأئمَّةِ».

٢٢ ـ «رسالةٌ في مِقْدارِ فَرْضِ مَسْحِ الرَّأسِ».

٢٣ ـ «رسالة في جَوازِ الجُمعةِ في مَوْضِعَينِ».

٢٤ ـ «الاستِخلافُ للخُطبةِ والصَّلاةِ للجُمُعة».

٢٥ ـ «رسالةٌ في جَوازِ الاسْتئجارِ على تَعليمِ القُرآنِ».

٢٦ ـ «رسالةٌ في الزَّكاة».

٢٧ ـ «رسالةٌ في طبقةِ السُّكْر».

٢٨ ـ «رسالةٌ في بيانِ حدِّ الخمرِ».

٢٩ ـ «رسالةٌ في بيانِ طبيعةِ الأَفْيُونِ».

٣٠ ـ «رسالةٌ في بيانِ حقيقةِ الرِّبا».

٣١ ـ «دُخولُ ولدِ البنتِ في الموقوفِ على الأولادِ».

٣٢ ـ «رسالةٌ في تحقيقِ الخِضَابِ».

٣٣ ـ «حاشيةٌ على كتابِ أدبِ القاضي مِن الهدايةِ».

٣٤ ـ «رسالةٌ في التَّعزيرِ».

٣٥ ـ «كشفُ الدَّسائسِ في الكَنائسِ».

٣٦ ـ «رسالةٌ في بيانِ الرَّقصِ والدَّورانِ».

٣٧ ـ «الفَرائدُ والفَوائدُ».

٣٨ ـ «رسالةٌ في تَحقيقِ الصَّبرِ».

٣٩ ـ «مَدحُ السَّعي وذَمُّ البَطَالةِ».

رابعاً: الرسائل المتعلقة باللُّغةِ العربيَّةِ وعلومها: وهي رسائل تتعلق بمواضيع البلاغة والنحو واللغة، فرسائل البلاغة:

٤٠ ـ «رسالةٌ في تَحقيقِ التَّغليبِ».

٤١ ـ «رسالةٌ في أقسامِ الاستِعارةِ».

٤٢ ـ «رسالةٌ في أنواعِ المجازِ».

٤٣ ـ «رسالةٌ في التَّضمينِ».

٤٤ ـ «رسالةٌ في اللفظِ المستعمَلِ بطريقِ المجازِ».

٤٥ ـ «رسالةٌ في بيانِ أُسلوبِ الحَكيمِ».

٤٦ ـ «رسالةٌ في تحقيقِ المُشاكَلة».

٤٧ ـ «رسالةٌ في بيانِ تَلوينِ الخِطابِ».

٤٨ ـ «رسالةٌ في تَحقيقِ التَّوسُّعاتِ».

٤٩ ـ «رسالةٌ في تَحقيقِ مَعنى النَّظْمِ والصِّياغةِ».

٥٠ ـ «رسالةٌ في تَحقيقِ الخَواصِّ والمَزايا».

٥١ ـ «رسالةٌ في علمِ البيانِ».

٥٢ ـ «رسالةٌ في الإيجازِ والإطنابِ».

٥٣ ـ «رِسالةٌ في تَوجيهِ التَّشبيهِ في: كما صلَّيتَ عَلى إبراهيمَ».

٥٤ ـ «تعليقاتٌ على مِفتاحِ العُلومِ».

٥٥ ـ «رسالةٌ في مُشاركةِ صاحبِ المَعاني اللُّغويِّ».

أما رسائل النحو واللغة فهي:

٥٦ ـ «شَرحُ خُطبةِ شرحِ الكَافيَةِ للمُلَّا الجامِي».

٥٧ ـ «شرحُ تعريفِ الكَلمةِ».

٥٨ ـ «رسالةٌ في الجَمعِ».

٥٩ ـ «رسالةٌ في نِسبةِ الجَمعِ».

٦٠ ـ «رسالةٌ في خِطابِ الواحدِ والمثنَّى».

٦١ ـ «رسالةٌ في تَحقيقِ الإضافةِ».

٦٢ ـ «رسالةٌ في تَحقيقِ وضعِ كادَ».

٦٣ ـ «رسالةٌ في دَفعِ ما يتعلَّقُ بالضَّمائرِ».

٦٤ ـ «رسالةٌ في (مِنْ) التبعيضيَّةِ».

٦٥ ـ «رسالةٌ في تَحقيقِ السِّيناتِ».

٦٦ ـ «رسالةٌ في بيانِ: أَكثَر مِنْ أَنْ».

٦٧ ـ «رسالةٌ في بيانِ السَّرابِ والآلِ».

٦٨ ـ «التَّنبيهُ على غَلطِ الجاهلِ والنَّبيهِ».

٦٩ ـ «رسالةٌ في بيانِ مَزيَّةِ لسانِ الفارِسيَّةِ».

٧٠ ـ «تَعليقةٌ على مَرثيَةِ آدمَ ابنَه هابيلَ».

٧١ ـ «إِظهارُ الأَزهارِ على أَشجارِ الأَشعارِ».

خامساً: الرسائل المتعلقة بأبحاث العَقائِدِ:

٧٢ ـ «مُنيرةٌ في المَواعِظِ والعَقائدِ».

٧٣ ـ «رسالةٌ في تَقْريرِ أنَّ القُرآنَ العظيم كلامُ اللهِ القَديم».

٧٤ ـ «رسالةٌ في بيانِ مَسألةِ خَلْقِ القُرآنِ».

٧٥ ـ «رسالةٌ في تَحقيقِ مَسألةِ الجَبرِ والقَدرِ».

٧٦ ـ «رسالةٌ في بيانِ الأَجل».

٧٧ ـ «رسالةٌ في تَحقيقِ المُعجزةِ».

٧٨ ـ «رسالةٌ في أَفضليَّةِ محمَّدٍ ﷺ».

٧٩ ـ «رسالةٌ في حقِّ أبوي النَّبيِّ ﷺ».

٨٠ ـ «تَفصِيلُ ما قيلَ في أَمرِ التَّفضيلِ».

٨١ ـ «رسالةٌ في بيانِ عدمِ نِسبةِ الشَّرِّ إلى اللهِ تعالى».

٨٢ ـ «رسالةٌ في بيانِ وزنِ الأَعمالِ».

٨٣ ـ «تَصحيحُ لَفظِ الزِّنديقِ وتَوضيحُ مَعناهُ الدَّقيقِ».

٨٤ ـ «رسالةٌ في حالِ شاهِ إسماعيلَ وأتباعِهِ».

٨٥ ـ «صورةُ فَتوى في الشَّيخِ ابنِ عربيٍّ».

٨٦ ـ «رسالةٌ في بيانِ أنَّ أسماءَ اللهِ تَوقيفيَّةٌ».

سادساً: الرسائل في علمِ الكَلامِ:

٨٧ ـ «رسالةٌ في زِيادةِ الوجودِ».

٨٨ ـ «رسالةٌ في تَحقيقِ الوجودِ الذِّهنيِّ».

٨٩ ـ «رسالةٌ في تَحقيقِ وجوبِ الواجبِ».

٩٠ ـ «رسالةٌ في ثُبوتِ الماهيَّاتِ».

٩١ ـ «رسالةٌ في تحقيقِ مَقالِ القائلينَ بالحالِ».

٩٢ ـ «رسالةٌ في بيانِ معنى الجَعْلِ وتَحقيقِ أنَّ الماهيةَ مَجعولةٌ».

٩٣ ـ «رسالةٌ في تَحقيقِ الأَيسِ واللَّيسِ».

٩٤ ـ «رسالةٌ في تَحقيقِ أنَّ الممكنَ لا يكونُ أحدُ طرفَيهِ أَولى بهِ لذاتِهِ».

٩٥ ـ «رسالةٌ في بيانِ قولِهِ عليهِ السَّلامُ: الفَقرُ فَخْرِي ـ تحقيقِ أنّ التَّعلُّقَ بالغيرِ فيمَ؟ وأنّ الحاجةَ إليه بمَ؟».

٩٦ ـ «رسالةٌ في تَحقيقِ لُزومِ الإِمكانِ للمُمكنِ».

٩٧ ـ «رسالةٌ في أنَّه هلْ يَستَنِدُ القديمُ المُمكِن إلى المُؤثِّر».

٩٨ ـ «رسالةٌ في تحقيق أنَّ الله تعالى قادرٌ مُختارٌ».

٩٩ ـ «رسالةٌ في تَحقيقِ مُرادِ القائلينَ بأنَّ الواجبَ تعالى مُوجِبٌ بالذات».

١٠٠ ـ «رسالةٌ في تَحقيقِ تَقدُّمِ العِلّةِ التامّةِ على المَعْلولِ».

١٠١ ـ «رسالةٌ في تَحقيقِ حَشْرِ الأَجسادِ».

١٠٢ ـ «إشاراتٌ لطيفةٌ في عِلم الكلامِ».

١٠٣ ـ «رسالةٌ في تَحقيقِ نَوْعَي الحصُولِ ما على سبيلِ التَّدْريجِ، وما لا على سبيلِ التَّدْريجِ».

١٠٤ ـ «رسالةٌ في تحقيقِ حقيقةِ الجِسْم».

١٠٥ ـ «رسالةُ الرُّوح ـ أو: رسالةٌ في بيانِ الهيكَلِ المَحْسُوس».

١٠٦ ـ «رسالةٌ في بيانِ حقيقةِ النَّفسِ والرُّوح».

١٠٧ ـ «رسالةٌ في بيانِ العَقْلِ الإنسانيِّ».

١٠٨ ـ «رسالةٌ في حقيقةِ الزَّمانِ».

١٠٩ ـ «شرح تجويد التجريد».

١١٠ ـ «حاشيةٌ على أَوائلِ الأُمورِ العامَّةِ مِن شرحِ المواقفِ».

١١١ ـ «حاشيةٌ على أوائلِ الإلهيّاتِ مِن شرحِ المَواقفِ».

١١٢ ـ «شرحُ تحسينِ تَـهْذيبِ الكلامِ».

١١٣ ـ «رسالةٌ في آدابِ البحثِ».

١١٤ ـ «رسالةٌ أُخرى في آدابِ البحثِ»[١].

ومن أهم كتبه الأخرى:

١١٥ ـ «حاشية على الكشاف».

١١٦ ـ «شرح الهداية» للمرغيناني[٢].

١١٧ ـ «الإصلاح والإيضاح» كتاب فِي الفِقه متن وشرح.

١١٨ ـ «تَغْيِير التَّنْقِيح» كتاب فِي الأصول متن وَشرح أيضاً.

١١٩ ـ كتاب في الْمعَاني متن وَشرح أيضاً.

١٢٠ ـ كتاب فِي الْفَرَائِض متن وَشرح أيضاً.

١٢١ ـ «حواش على شرح المِفْتَاح» للسَّيِّد الشريف.

١٢٢ ـ «حواش على التَّلْوِيح».

١٢٣ ـ «حواش على التهافت» للمولى خواجه زَاده.

١٢٤ ـ «حواش على أوائل تفسير البيضاوي».

ومن تصانيفه بالفارسية كتاب سماه:

١٢٥ ـ «نكارستان»، على منوال كتاب «الكلستان».

---

(١) كل ما تقدم منقول من مقدمة «مجموع رسائل العلامة ابن كمال باشا»، والتي أشرف عليها وقدم لها الأستاذ محمد خلوف العبد الله حفظه الله، وقد كان لي شرف تحقيق قسم منها بفضل الله تعالى.

(٢) تقوم دار اللباب على العمل عليه وتحقيقه ولعله يرى النور قريباً بإذن الله.

١٢٦ ـ «**دقائق الحقائق**»، أبدع فيه إلى الغاية، حتى قيل: لو لم يكن له في هذا اللسان إلا هذا الكتاب لكفاه.

١٢٧ ـ **وصنف كتاباً بالتركية في تواريخ آل عثمان**[١]. قال في «الشقائق»: أبدع في إنشائه وأجاد.

وقال أيضاً: هذا ما شاع بين النَّاس، وأمَّا ما بقي في المسودة فأكثرُ ممَّا ذكر، وله يدٌ طولَى في الإنشاء والنَّظم بالفارسيَّةِ والتركية... وكلُّ تصانيفه مقبولةٌ بين النَّاس، وكان صاحبَ أخلاقٍ حميدةٍ حَسَنةٍ وأدبٍ تامٍّ وعقلٍ وافرٍ وتقريرٍ حسنٍ ملخص، وله تحريرٌ مقبول جدًّا لإيجازه مع وضوح دلالته على المُراد.

***

---

(١) ذكرت هذه المصنفات في «الشقائق» و«الطبقات السنية».

صور المخطوطات

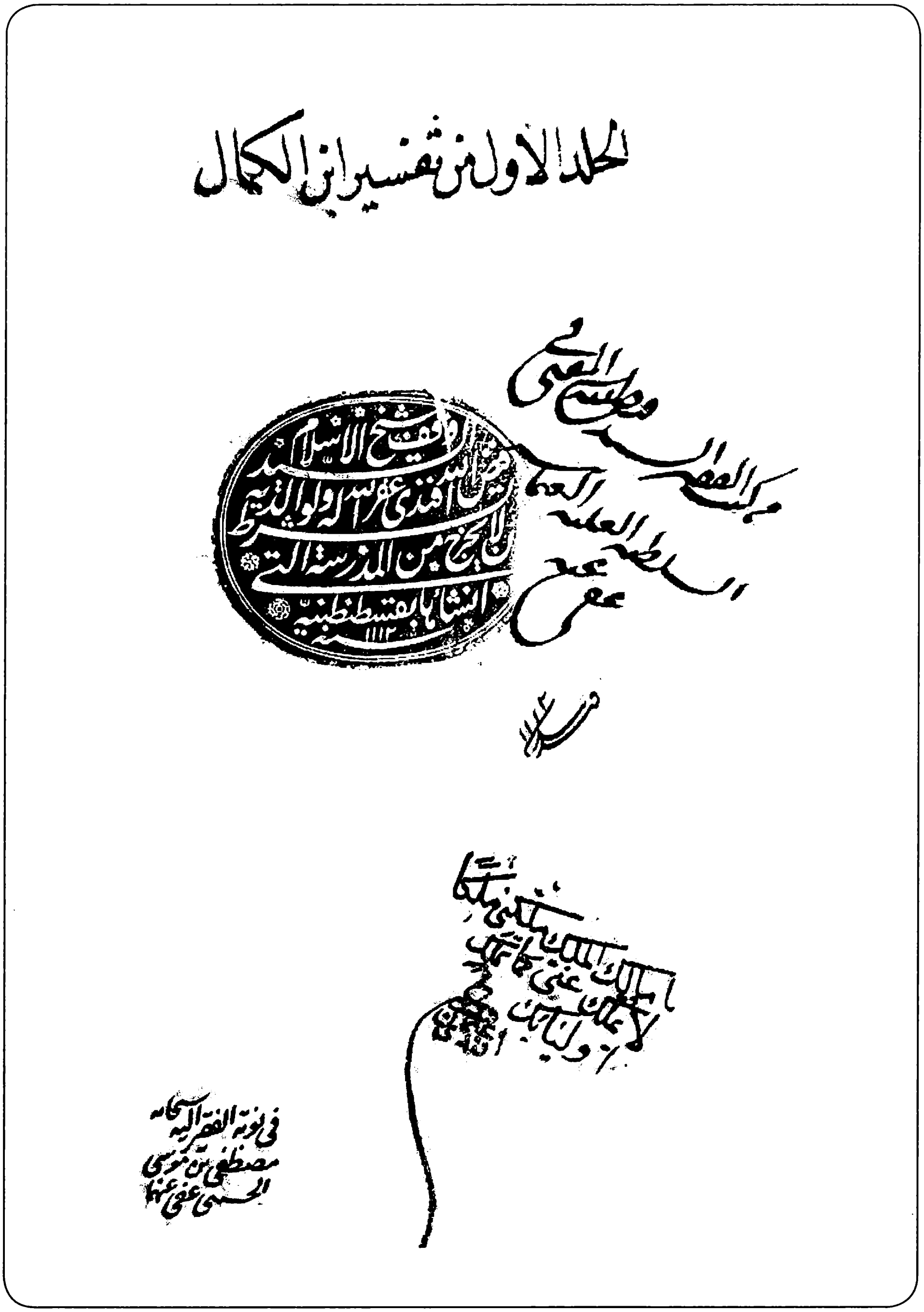

صورة غلاف النسخة الخطية من مكتبة فيض الله (الأولى)، والمرموز لها بـ(م)

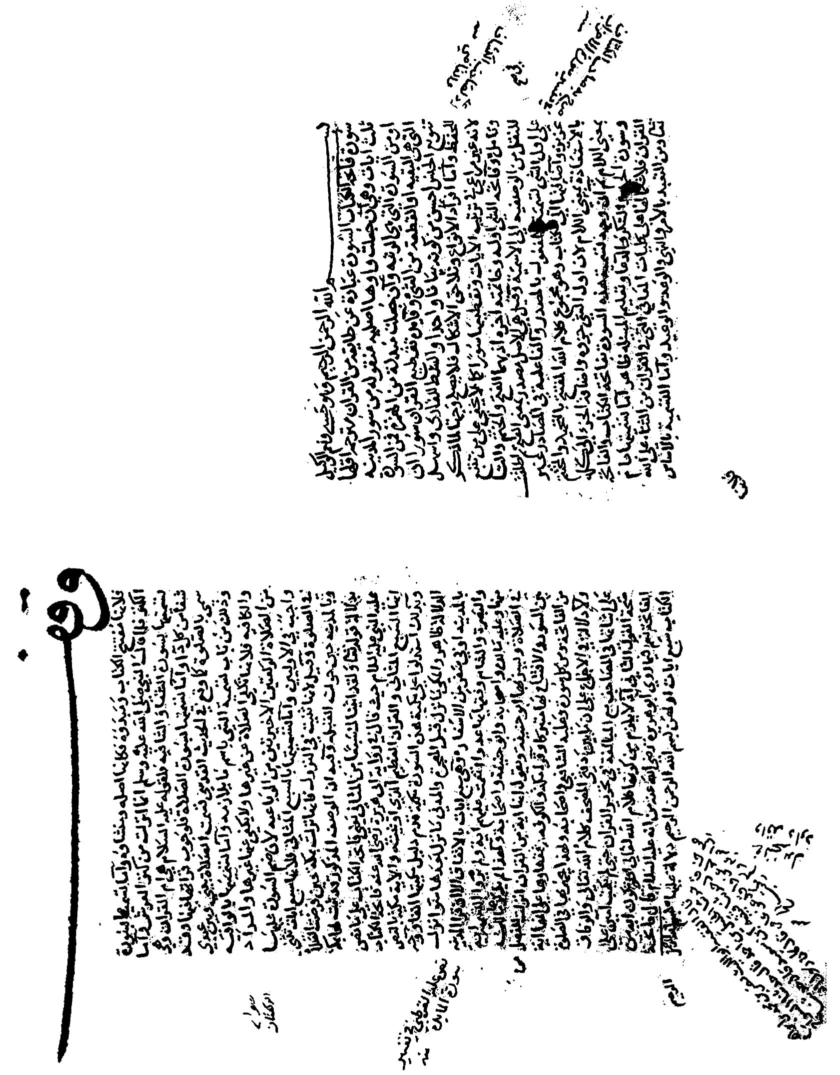

صورة اللوحة الأولى من نسخة فيض الله (الأولى)، والمرموز لها بـ(م)

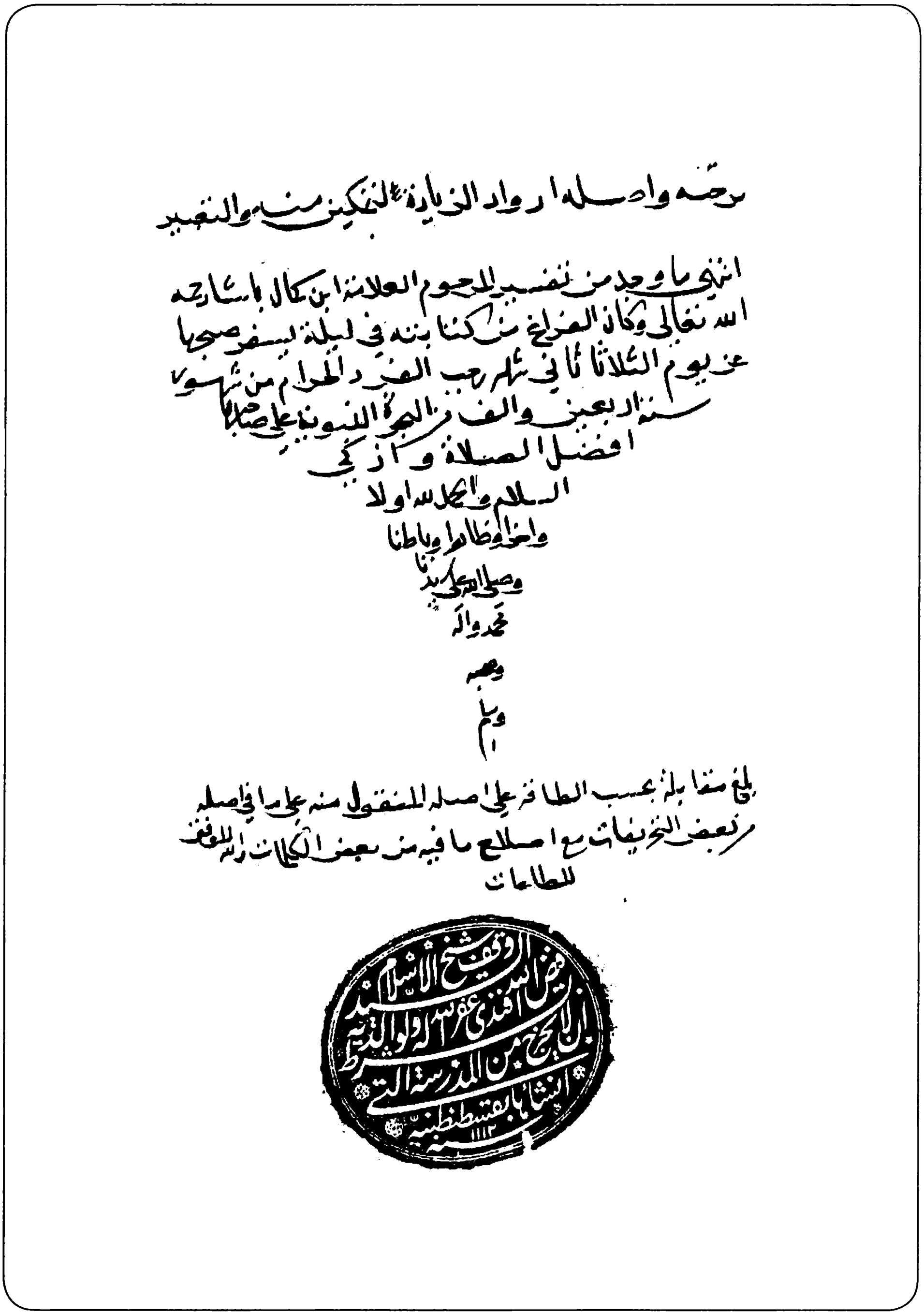
برحمته واصله الى دار الزيادة للتمكين منه والتعبير

انتهى ما وجد من تفسير المرحوم العلامة ابن كمال باشا رحمه
الله تعالى وكان الفراغ من كتابته في ليلة يسفر صبحها
عن يوم الثلاثاء ثاني شهر رجب الفرد الحرام من شهور
سنة اربعين والف من الهجرة النبوية على صاحبها
افضل الصلاة وازكى
السلام والحمد لله اولا
واخرا وظاهرا وباطنا
وصلى الله على سيدنا
محمد وآله
وصحبه
وسلم

بلغ مقابلة بحسب الطاقة على اصله المنقول منه على ما في اصله
من بعض التحريفات مع اصلاح ما فيه من بعض الكلمات والله الموفق
للطاعات

صورة اللوحة الأخيرة من نسخة فيض الله (الأولى)، والمرموز لها بـ(م)

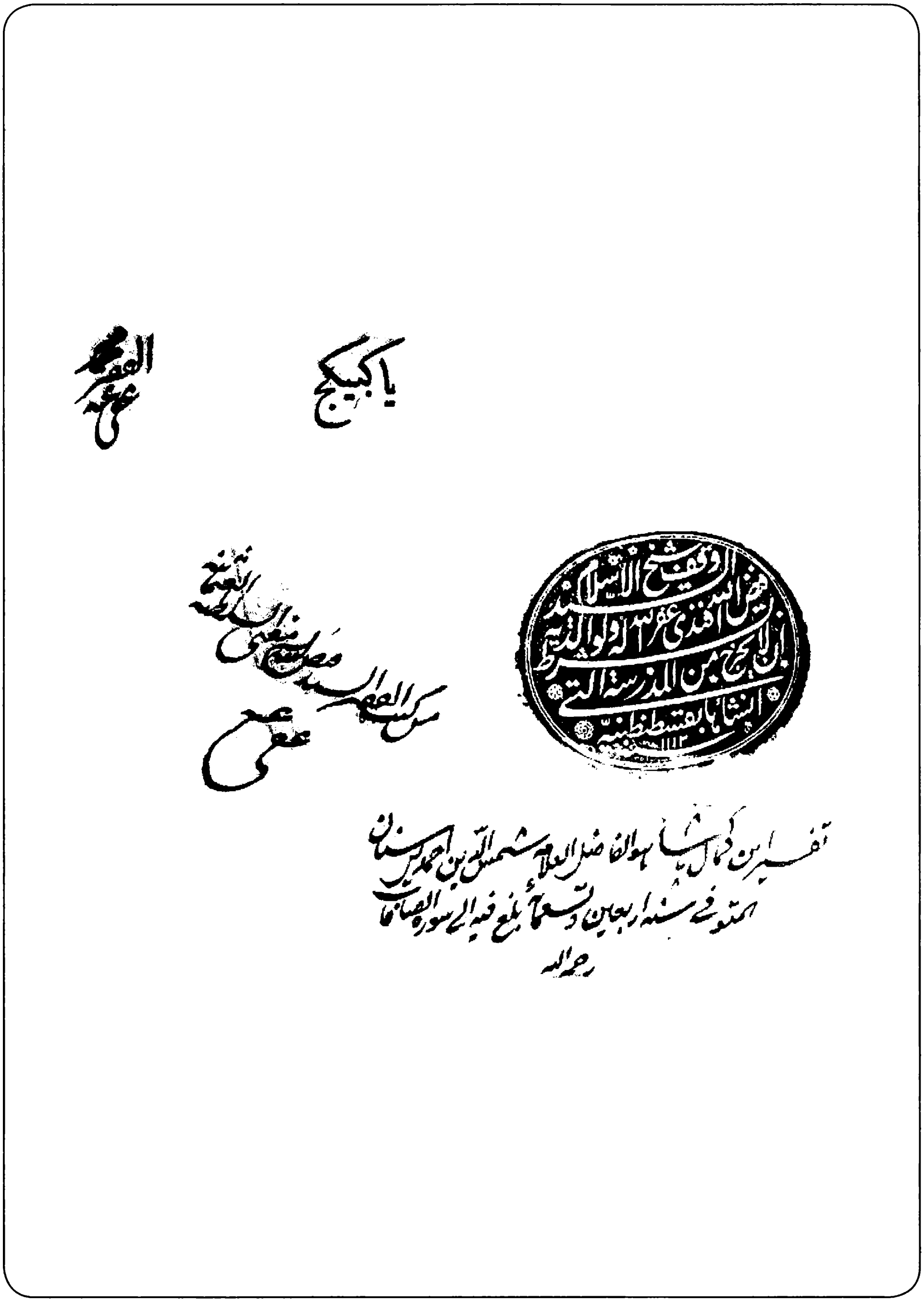

صورة غلاف النسخة الخطية لمكتبة فيض الله (الثانية)، والمرموز لها بـ(ف)

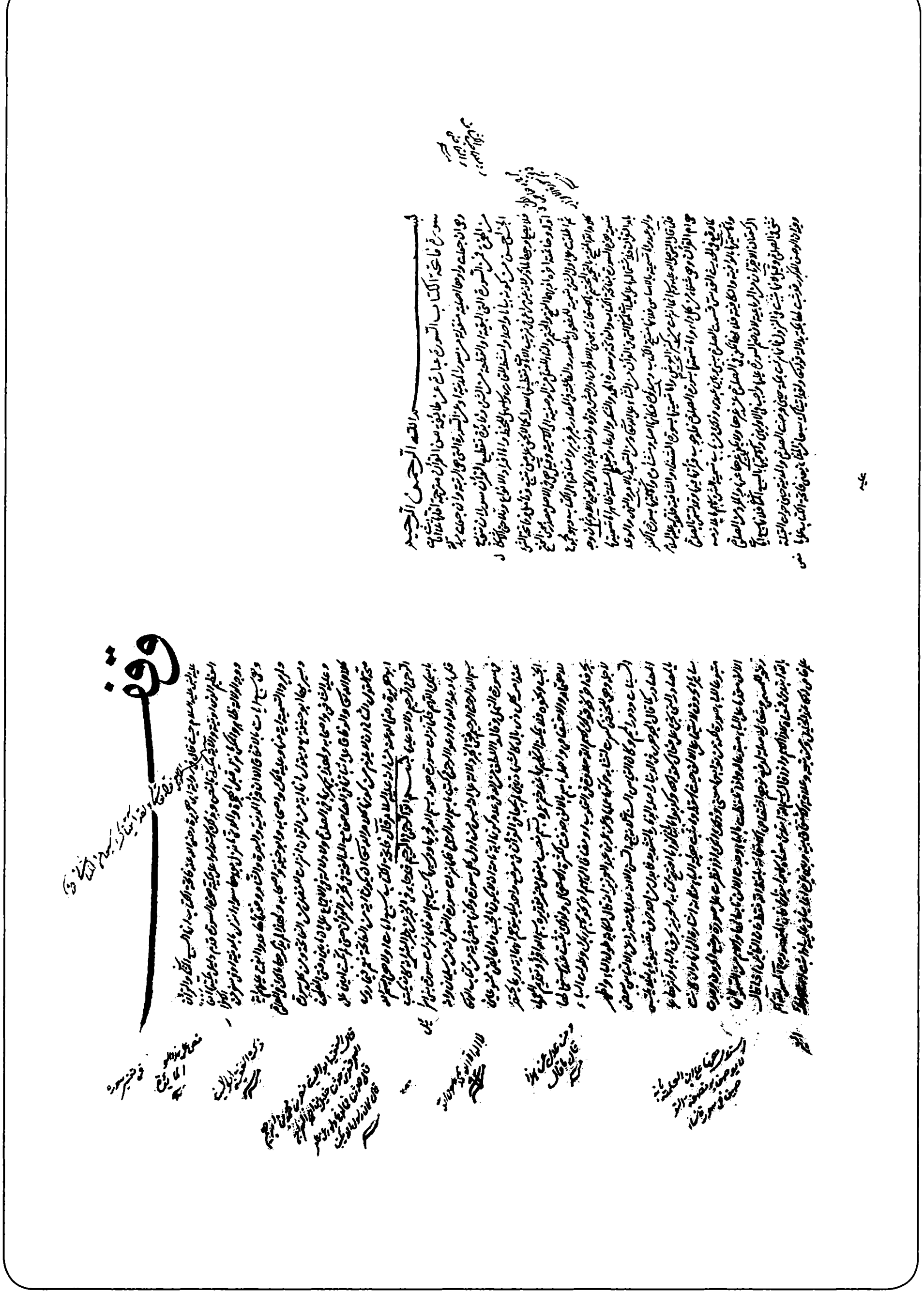

صورة اللوحة الأولى من نسخة فيض الله (الثانية)، والمرموز لها بـ(ف)

تنبيه على أنه كائن لا محالة قريب كأنه قد أمكن وفيه تسلية له عليه السلام وتنفيس عنه فسوف يبصرون يبصرونك
على ما سألك مما قضينا لك من النصرة والغلبة وسوف للتأكيد في الوعيد لا للتبعيد روي أنه لما نزل فسوف
يبصرون قالوا متى هذا فنزل أفبعذابنا يستعجلون فإذا نزل أي العذاب وقرئ على البناء للمفعول مسندا
إلى الجار والمجرور وكذلك ذهب بزيد وقرئ نزّل مشددا بساحتهم بفنائهم فساء وقرئ فبئس صباح
المنذرين المخصوص بالذم محذوف أي فساء صباح المنذرين صباحهم واللام للجنس لأن فعل
الذم كذلك والصباح الغارة ولما كان عادة مغاويرهم أن يغزوا صباحا سميت الغارة به وقعت
وقعت ولو عشاء وشبهه بجيش هجم فأناخ بفنائهم بغتة فهو من باب التمثيل وقيل هو نزول رسول الله
صلى الله عليه وسلم خيبر وكانوا خارجين إلى مزارعهم ومعهم المساحي قالوا محمد والخميس ورجعوا إلى حصنهم
فقال عليه السلام الله أكبر خربت خيبر إنا إذا نزلنا بقوم فساء صباح المنذرين وتول عنهم حتى حين و
أبصر فسوف يبصرون في تكريره تأكيد وتسلية وإطلاق الفعل في الثاني بعد تقييد الفعل بالمفعول لزيادة
المبالغة في عذابهم كما بولغ في نصرته أي أنه يبصر وهم يبصرون ما لا يحيط به الوصف من أنواع المسرة
وأصناف المساءة أو أريد بالأول عذاب الدنيا وبالثاني عذاب الآخرة سبحان ربك رب
العزة عما يصفون عما قاله المشركون فيه وأضافه إلى العزة لاختصاصها به إذ لا عزة إلا
له أو لمن أعزه وقد أدرج فيه جملة صفاته الثبوتية والسلبية مع الإشعار بالتوحيد وسلام على المرسلين
تعميم للرسل بالتسليم بعد تخصيص بعضهم به والحمد لله رب العالمين على ما أفاض عليهم
وعلى من تبعهم من النعم وحسن العاقبة ولذلك أخره عن التسليم لما كان
مدار الكلام في هذه السورة على مقالة المشركين في الله نسبة الولد
والشريك إليه تعالى ومقالة الرسل معهم ومقاساتهم منهم
وما منحوا من التأييد والنصرة عليهم ختمها
على وفق ما نطقت بالتنزيه عما
يصفونه والتسليم
على المرسلين تحميدا
تحميدا من أعطى الرسالة وأنزل الرسل إليهم والتحميد على ما أنعم به عليهم من النصرة في المواقف وإعزاز الدين وإعلاء كلمته

تم الكتاب بعون الملك الوهاب
في ضحى الاثنين العاشر من شهر شوال
من شهور سنة اثنين وتسعين وتسعمائة
أحسن الله ختامها
بمحمد وآله
وصحبه

صورة اللوحة الأخيرة من نسخة فيض الله (الثانية)، والمرموز لها بـ(ف)

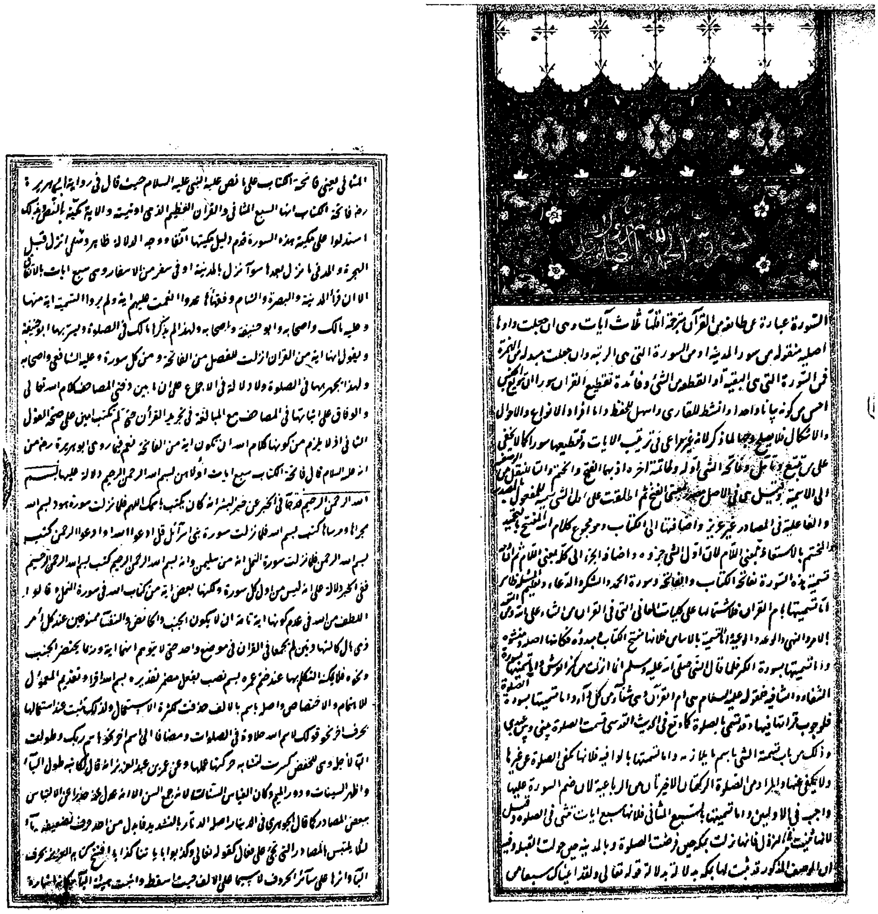

صورة اللوحة الأولى من نسخة كوبريلي، والمرموز لها بـ(ك)

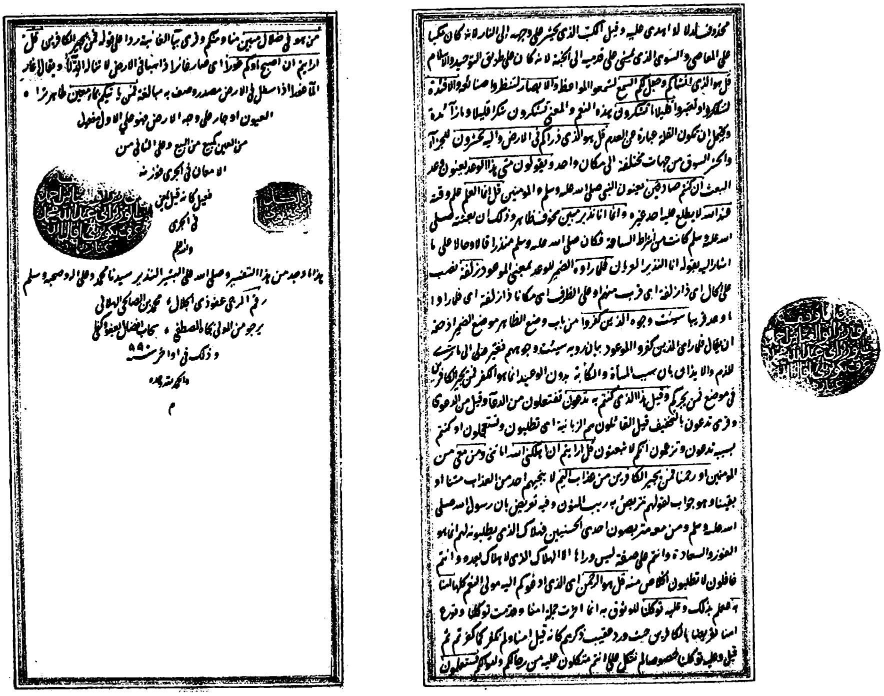

صورة اللوحة الأخيرة من نسخة كوبريلي، والمرموز لها بـ(ك)

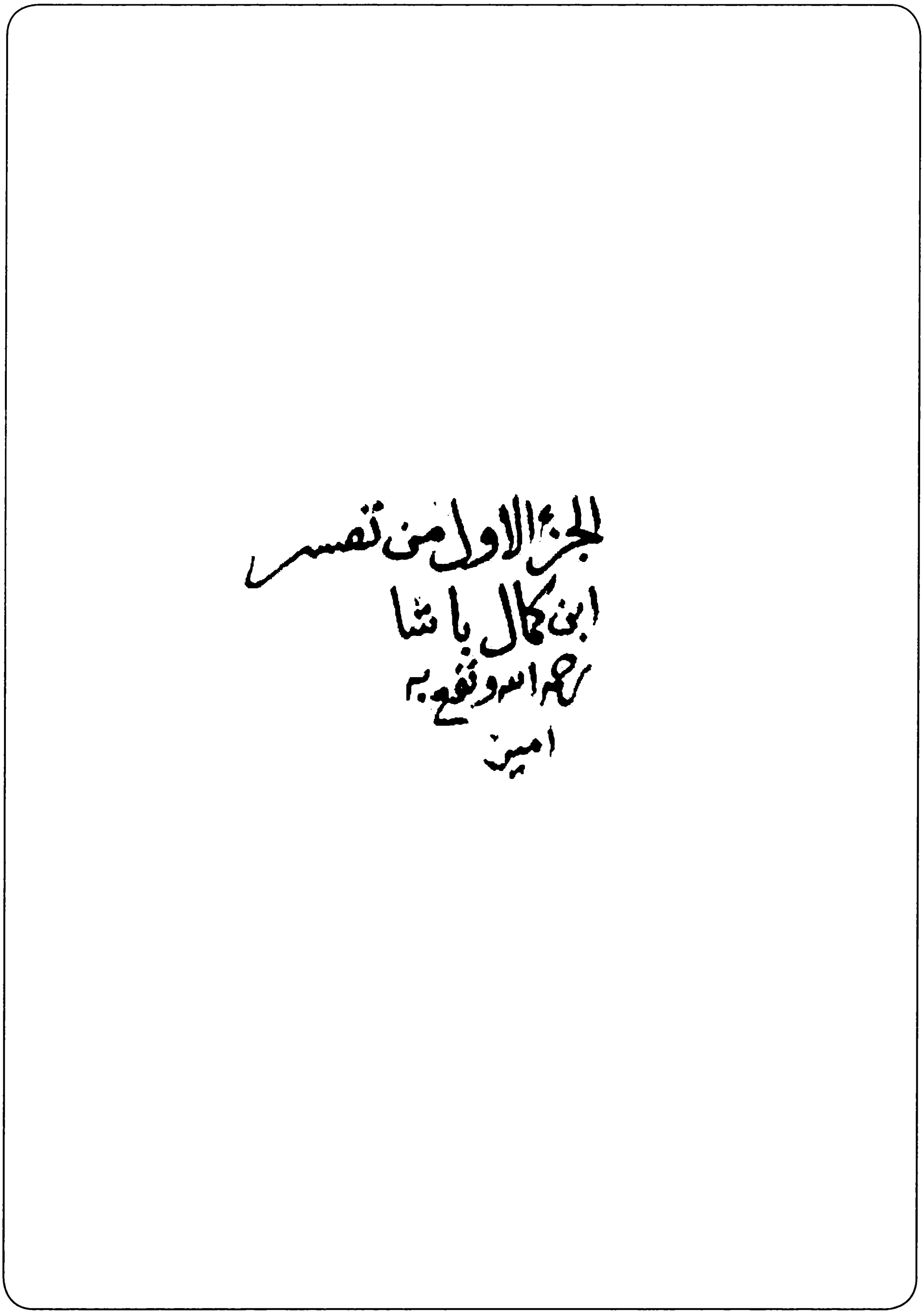

الجزء الاول من تفسير
ابن كمال باشا
رحمه الله ونفع به
امين

صورة غلاف النسخة الخطية لمكتبة الحرم المكي، والمرموز لها بـ(ح)

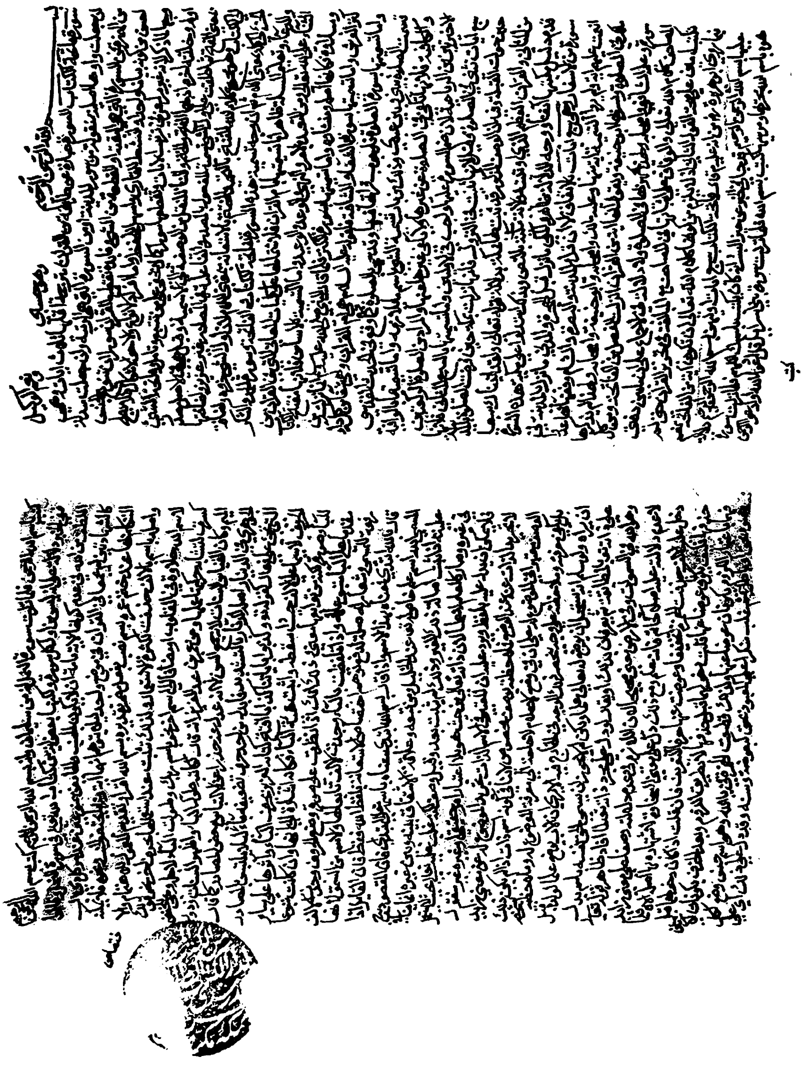

صورة اللوحة الأولى من نسخة الحرم المكي، والمرموز لها بـ(ح)

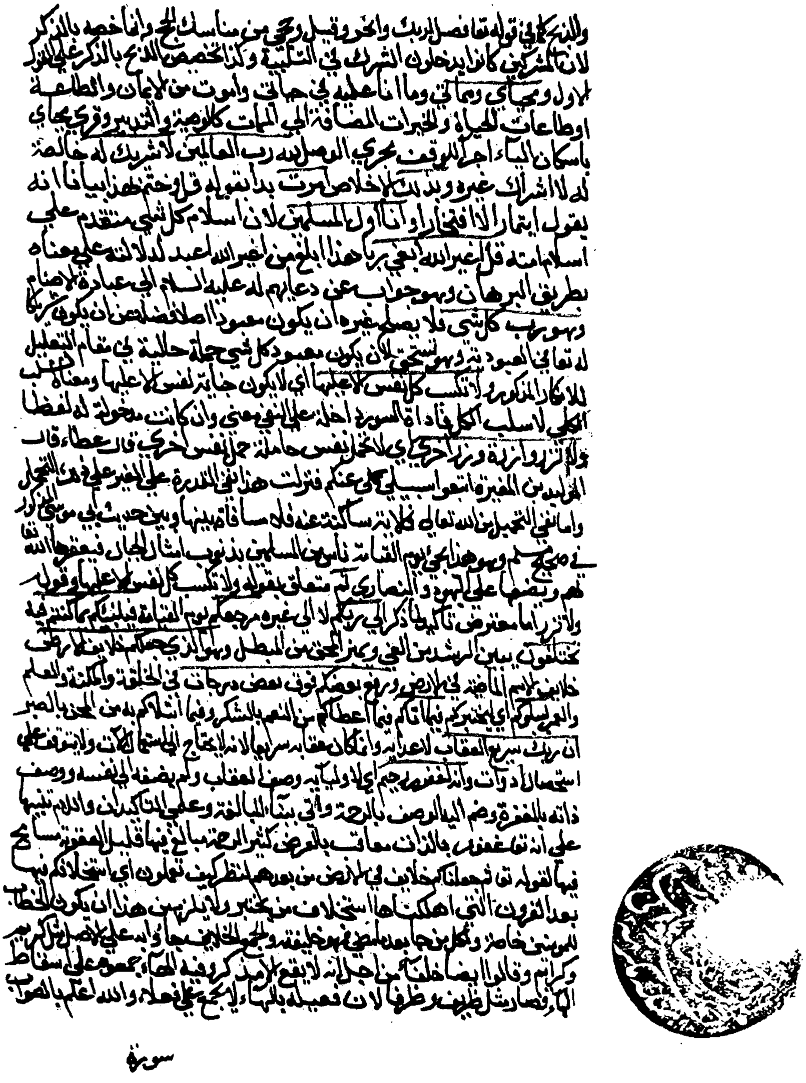

والذبح كما في قوله تعالى فصل لربك وانحر وقيل وحجي من مناسك الحج وانما خصه بالذكر
لان المشركين كانوا يدخلون الشرك في التلبية وكذا تخصيص الذبح بالذكر على القول
الاول ومحياي ومماتي وما انا عليه في حياتي واموت عليه من الايمان والطاعة
او طاعات الحياة والخيرات المضافة الى الممات كالوصية والتدبير وقرئ محياي
باسكان الياء اجراء للوقف مجرى الوصل لله رب العالمين لا شريك له خالصة
له لا اشراك غيره وبذلك الاخلاص امرت بدا بقوله قل وختم بهذا بيانا انه
يقول ايتمارا لا افتخارا وانا اول المسلمين لان اسلام كل نبي متقدم على
اسلام امته قل اغير الله ابغي ربا هذا ابلغ من اغير الله اعبد لدلالته على معناه
بطريق البرهان وهو جواب عن دعائهم له عليه السلام الى عبادة الاصنام
وهو رب كل شيء فلا يصلح غيره ان يكون معبودا اصلا فضلا عن ان يكون شريكا
له تعالى في المعبودية وهو مستحق لان يكون معبودا لكل شيء جملة حالية في مقام التعليل
للانكار المذكور ولا تكسب كل نفس الا عليها اي لا يكون جناية نفس الا عليها ومعناه نفي
الكلي لا سلب الكل فاداة السور داخلة على النفي معنى وان كانت مدخولة له لفظا
ولا تزر وازرة وزر اخرى اي لا تحمل نفس حاملة حمل نفس اخرى قال عطاء قال
الوليد بن المغيرة اتبعوا سبيلي احمل عنكم فنزلت هذه لنفي القدرة على الغير على هذا التحمل
واما نفي التحميل من الله تعالى فالاية ساكتة عنه فلا منافاة بينها وبين حديث ابي موسى المذكور
في صحيح مسلم وهو هذا يجيء يوم القيامة ناس من المسلمين بذنوب امثال الجبال فيغفرها الله
لهم ويضعها على اليهود والنصارى ثم متعلق بقوله ولا تكسب كل نفس الا عليها وقوله
ولا تزر اما معترض تاكيدا ذكر الى ربكم لا الى غيره مرجعكم يوم القيامة فينبئكم بما كنتم فيه
تختلفون يبين الرشد من الغي ويميز المحق من المبطل وهو الذي جعلكم خلائف الارض
خلائف الامم الماضية في الارض ورفع بعضكم فوق بعض درجات في الخلقة والمكنة والعلم
والغنى ليبلوكم اي ليختبركم فيما اتاكم فيما اعطاكم من النعم بالشكر وفيما ابتلاكم به من المحن بالصبر
ان ربك سريع العقاب لاعدائه وانما كان عقابه سريعا لانه لا يحتاج الى استعمال الالات ولا يتوقف على
استعمال الادوات وانه لغفور رحيم اي لاوليائه وصف العقاب ولم يضفه الى نفسه ووصف
ذاته بالمغفرة وضم اليه الوصف بالرحمة واتى ببناء المبالغة وعلى التاكيد بان واللام تنبيها
على انه تعالى غفور بالذات معاقب بالعرض كثير الرحمة مبالغ فيها قليل العقوبة مسامح
فيها لقوله تعالى ثم جعلناكم خلائف في الارض من بعدهم لننظر كيف تعملون اي استخلافكم فيها
بعد القرون التي اهلكناها استخلاف من يختبر ولا يلزم من هذا ان يكون الخطاب
لمن هو خاصة وتمكين من جاء بعد [illegible] خليفته والجمع الخلائف [illegible] على الاصل [illegible] كريم
وكرائم وقالوا ايضا خلفاء من اجل انه لا يقع الا مذكر وفيه الهاء جمعوه على اسقاط
الهاء فصار مثل ظريف وظرفاء لان فعيلة بالهاء لا يجمع على فعلاء والله اعلم بالصواب

سورة

صورة اللوحة الأخيرة من نسخة الحرم المكي، والمرموز لها بـ(ح)

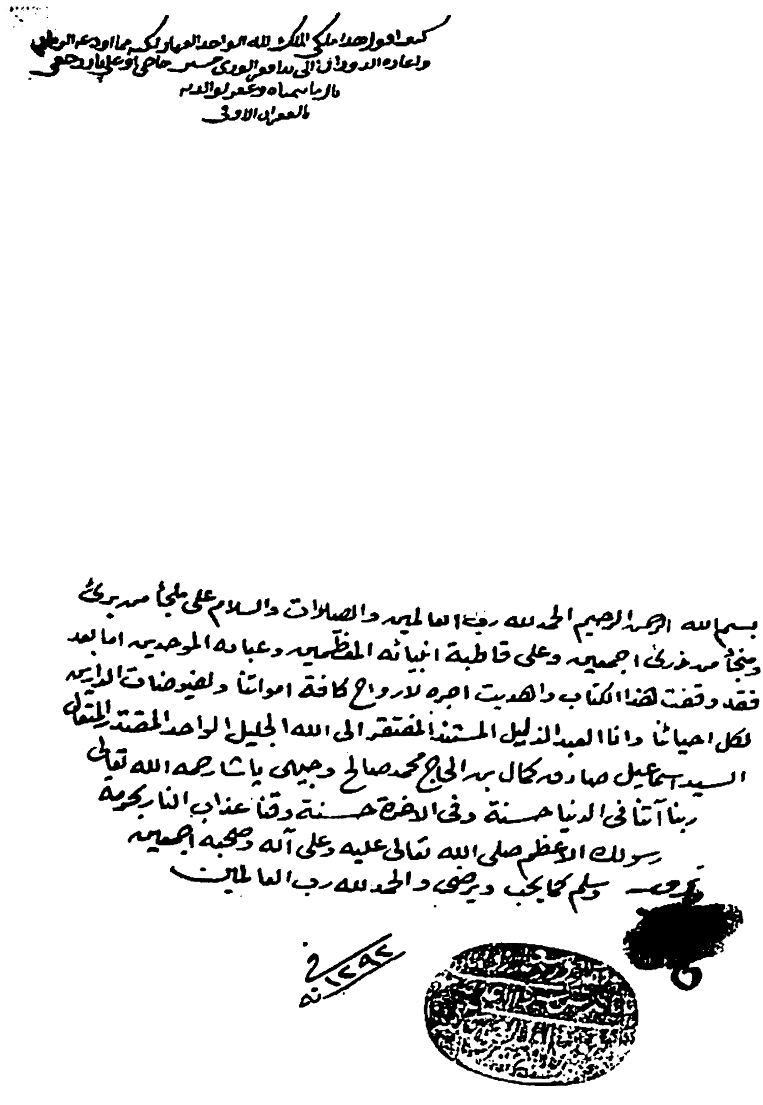
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على ملجأ مدبري
ومنجأ مذنبي أجمعين وعلى كافة أنبيائه المعظمين وعباده الموحدين أما بعد
فقد وقفت هذا الكتاب وأهديت أجره لأرواح كافة أمواتنا ولفيوضات الإلهية
لكل أحيائنا وأنا العبد الذليل المستند المفتقر إلى الله الجليل الواحد المقتدر المتعال
السيد إسماعيل صادق كمال بن الحاج محمد صالح وجيهي باشا رحمه الله تعالى
ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار بحرمة
رسولك الأعظم صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه أجمعين
وسلم كما يحب ويرضى والحمد لله رب العالمين

صورة غلاف النسخة الخطية لمكتبة دوغملوا باباس في السليمانية، والمرموز لها بـ(د)

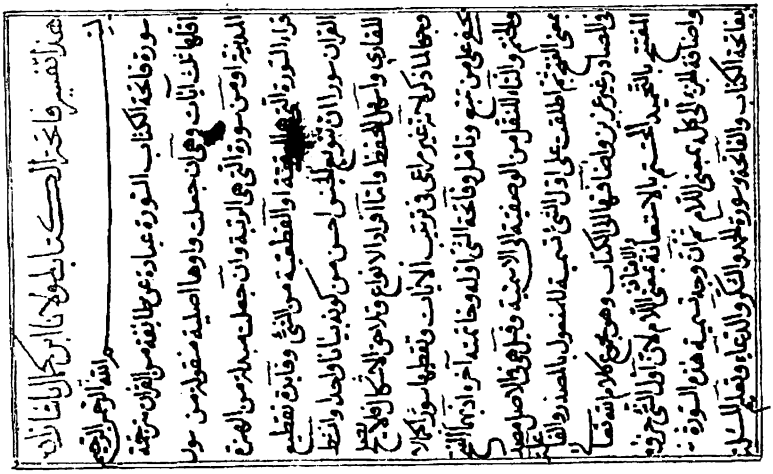

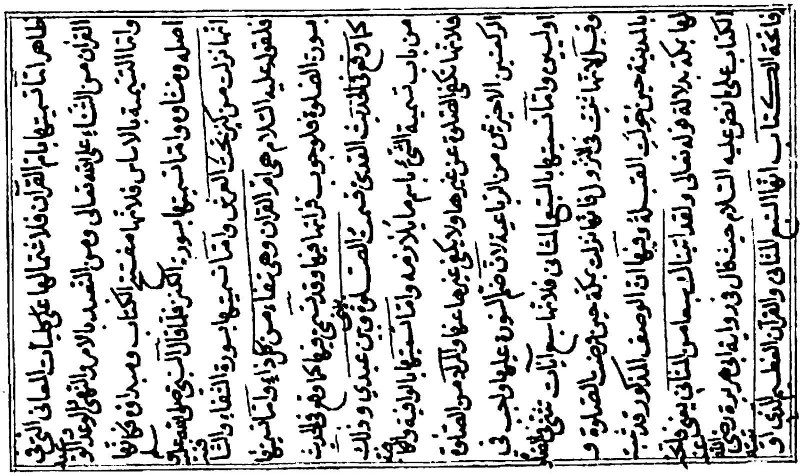

صورة اللوحة الأولى من نسخة دوغملو باباس، والمرموز لها بـ(د)

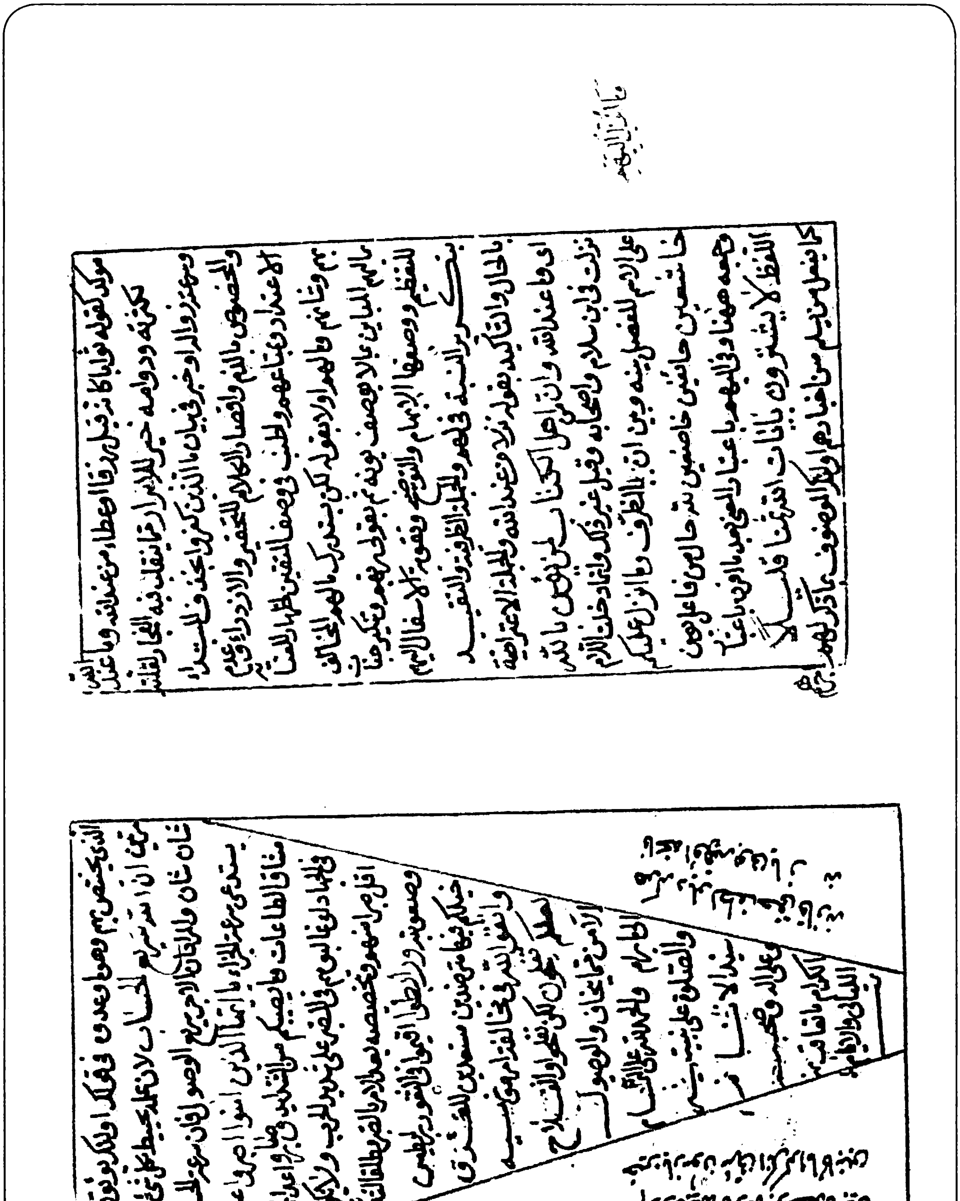

صورة اللوحة قبل الأخيرة من نسخة دوغملو باباس، والمرموز لها بـ(د)

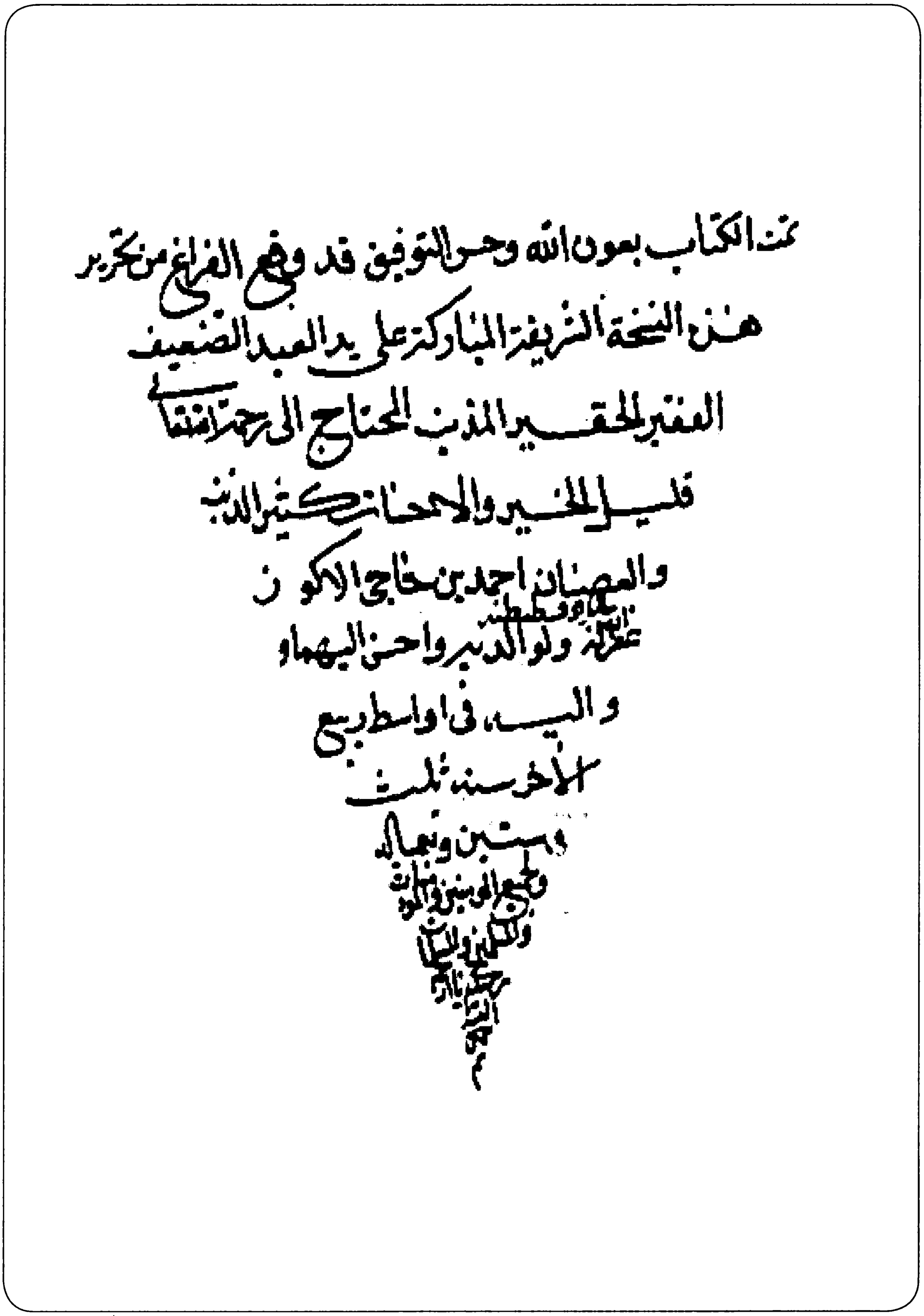

تمت الكتاب بعون الله وحسن التوفيق قد وقع الفراغ من تحرير
هذه النسخة الشريفة المباركة على يد العبد الضعيف
الفقير الحقير المذنب المحتاج الى رحمة الله تعالى
قليل الخير والاحسان كثير الذنب
والعصيان احمد بن حاجي الاكوز
عفا الله عنه ولوالديه واحسن اليهما و
اليه في اواسط ربيع
الاخر سنة ثلث
وستين وتسعمائة
ولجميع المؤمنين والمؤمنات
والمسلمين والمسلمات
برحمتك يا ارحم
الراحمين
م

صورة اللوحة الأخيرة من نسخة دوغملو باباس، والمرموز لها بـ(د)

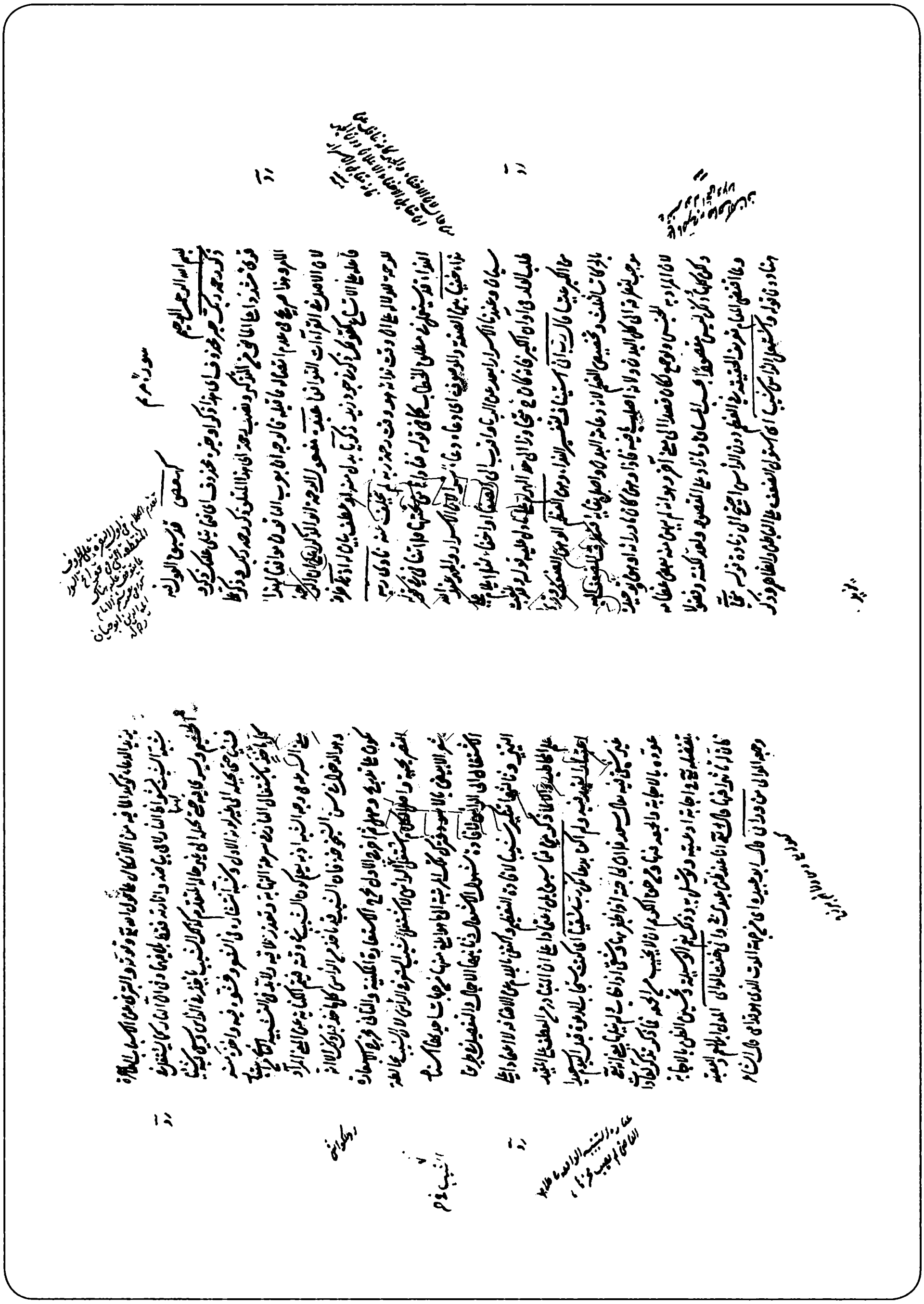

صورة اللوحة الأولى من نسخة مكتبة السليمانية، والمرموز لها بـ(س)

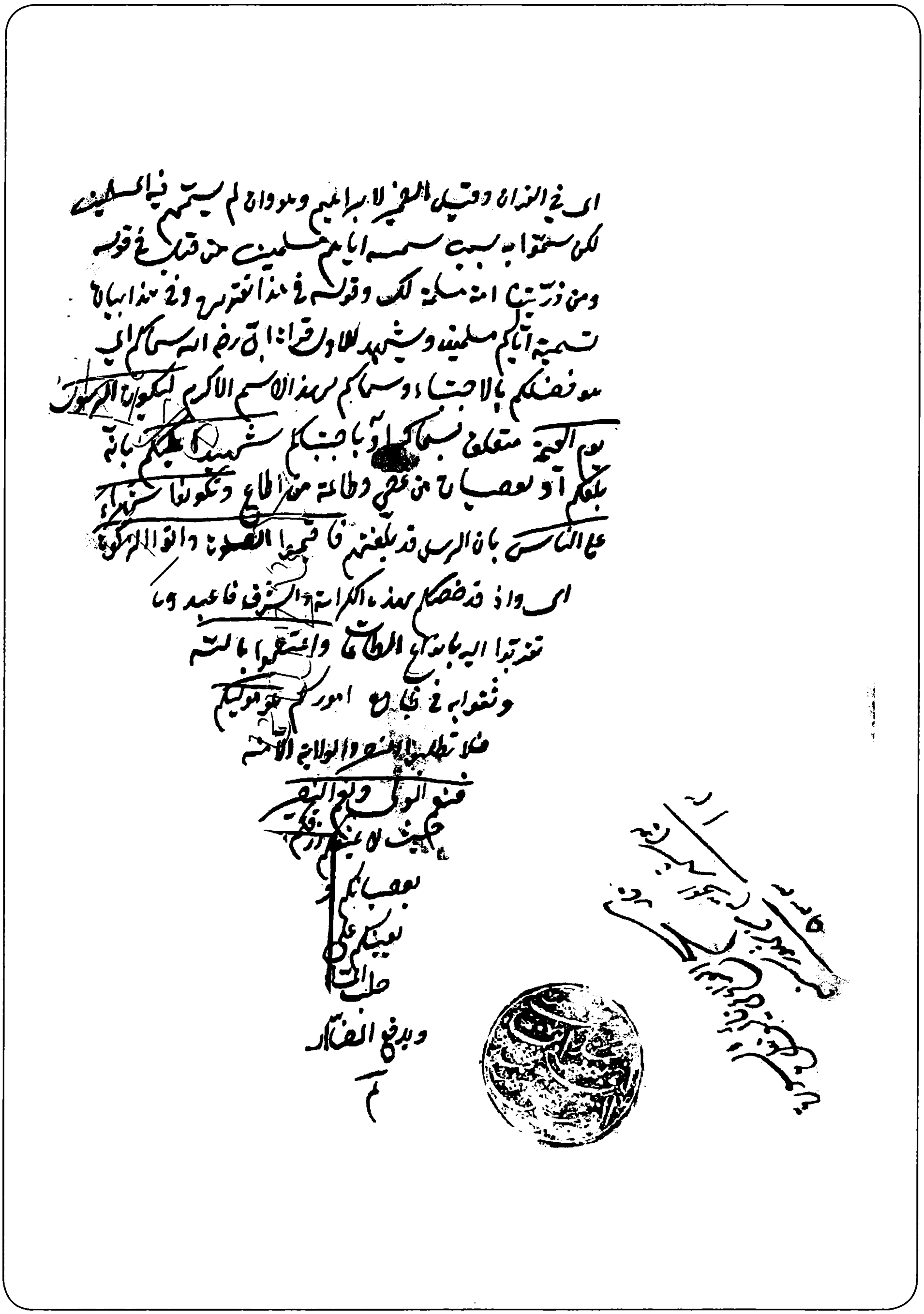

صورة اللوحة الأخيرة من نسخة مكتبة السليمانية، والمرموز لها بـ(س)

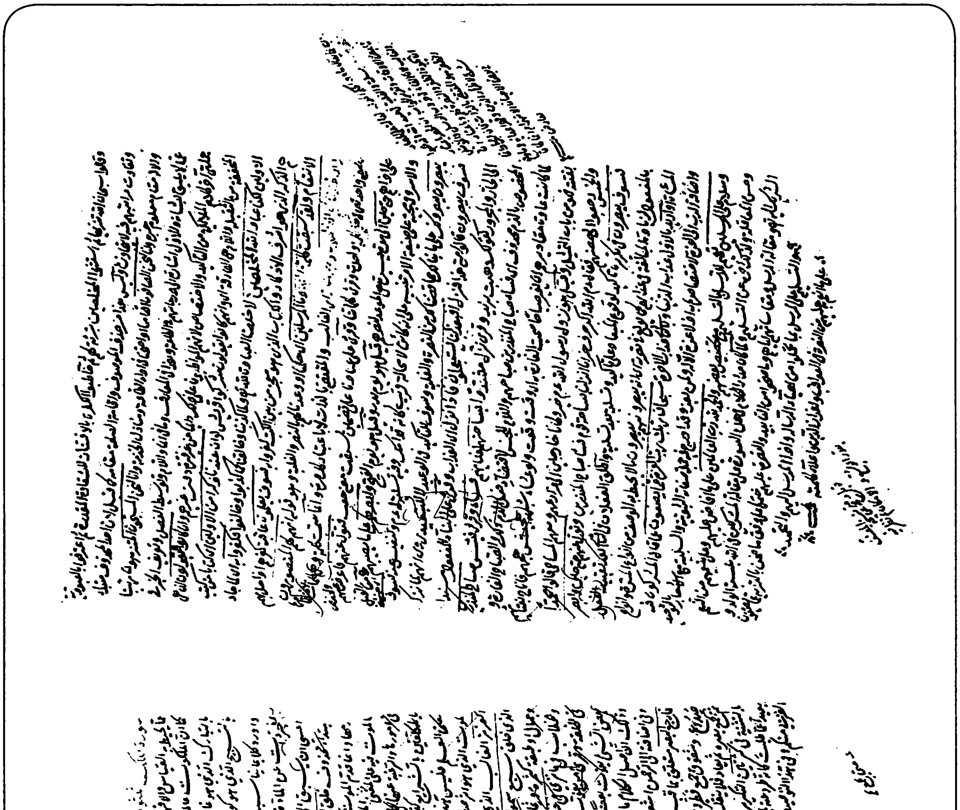

صورة اللوحة الأخيرة من نسخة يني جامع، والمرموز لها بـ(ي) ـ نهاية سورة الصافات.

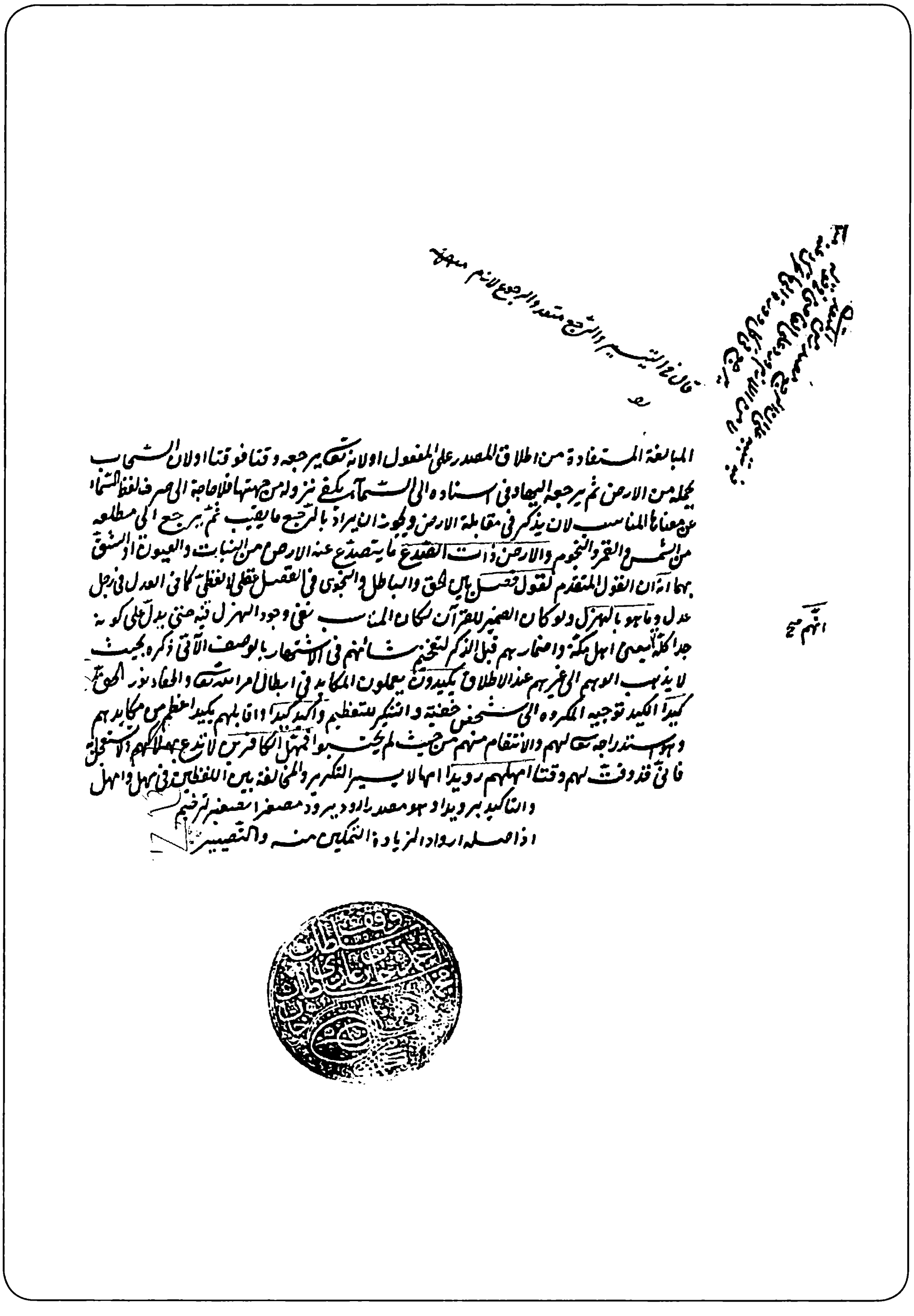

صورة اللوحة الأخيرة من نسخة يني جامع، والمرموز لها بـ(ي) ـ نهاية السور القصار.

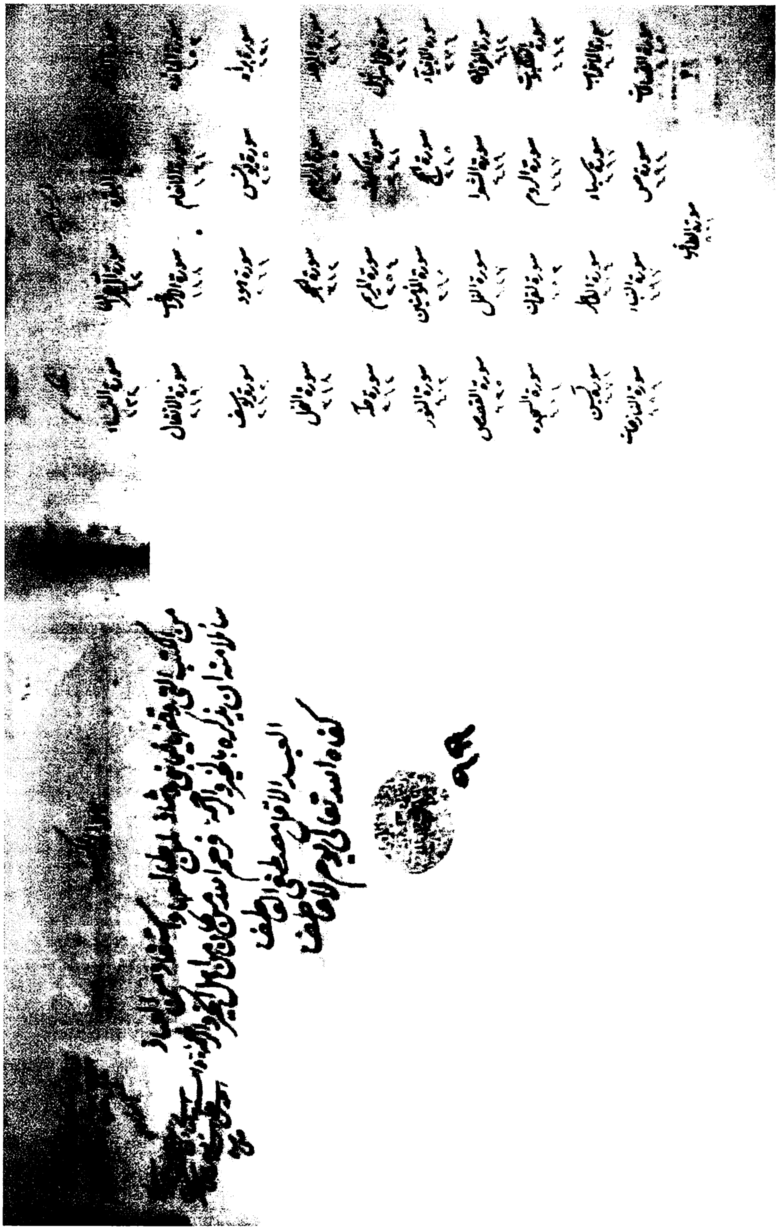

صورة غلاف النسخة الخطية لمكتبة عاطف أفندي، والمرموز لها بـ(ع)

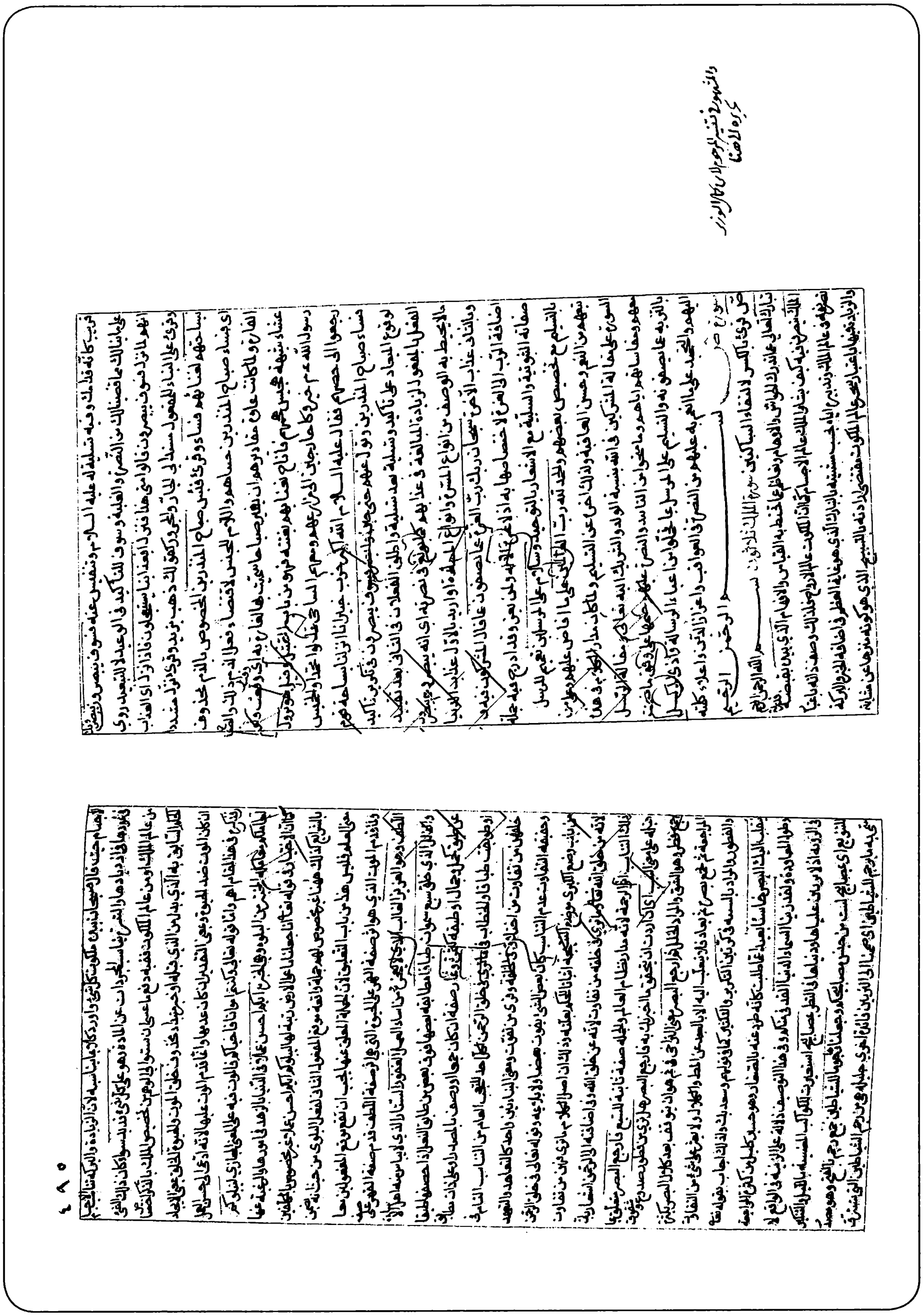

صورة اللوحة الأخيرة من نسخة عاطف أفندي، والمرموز لها بـ(ع) ـ نهاية سورة الصافات

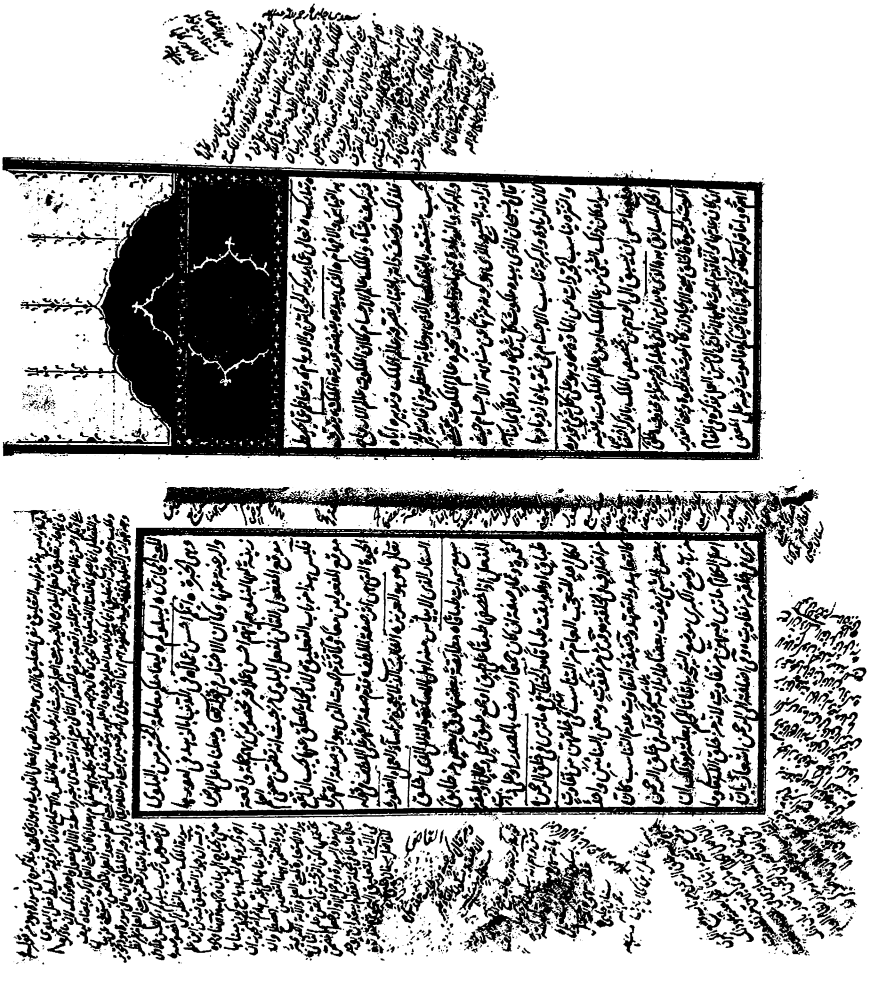

صورة اللوحة الأولى من نسخة بغدادي وهبي، والمرموز لها بـ(ب) ـ سورة تبارك.

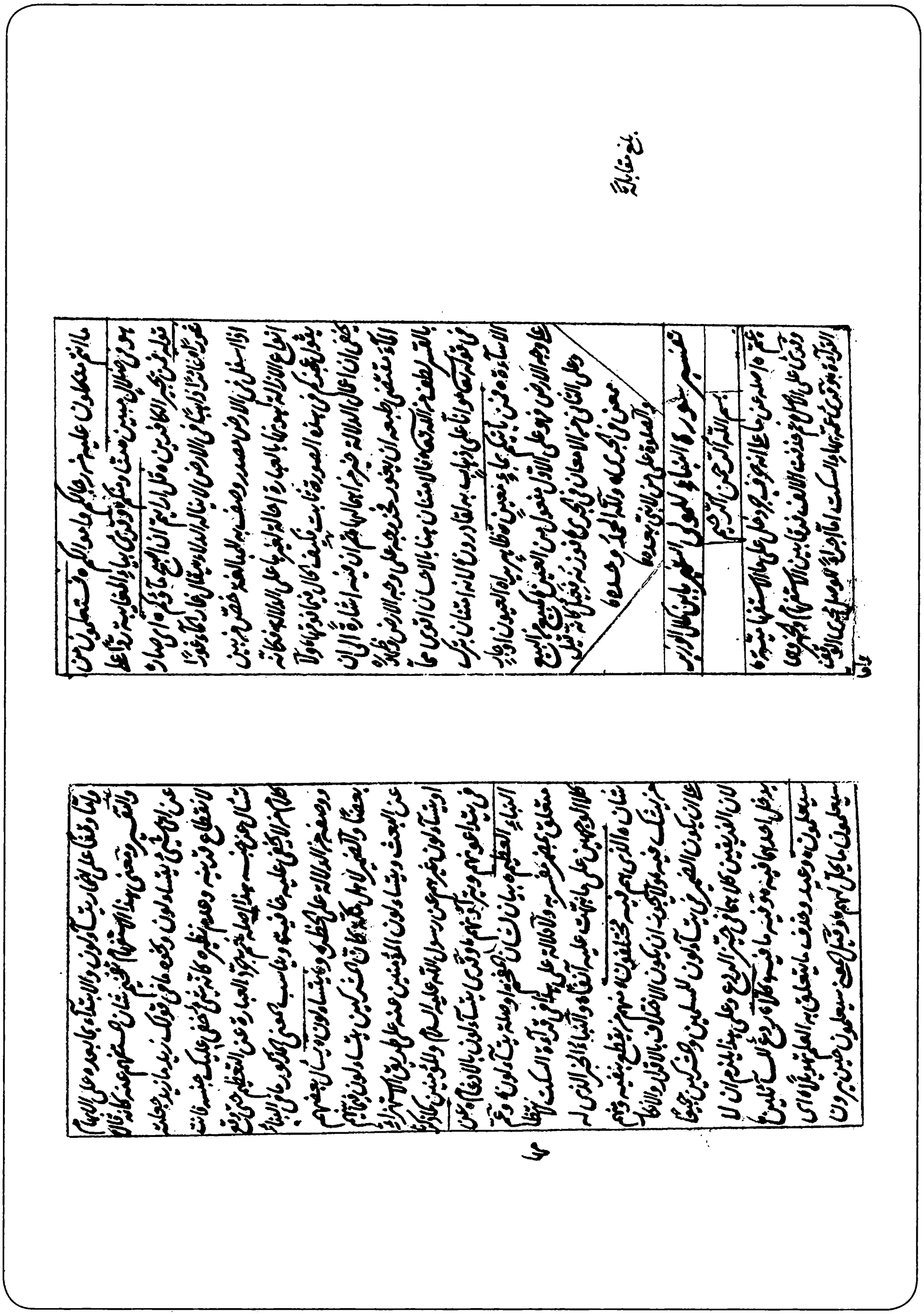

صورة اللوحة الأولى من نسخة بغدادي وهبي والمرموز لها بـ(ب) ـ سورة النبأ.

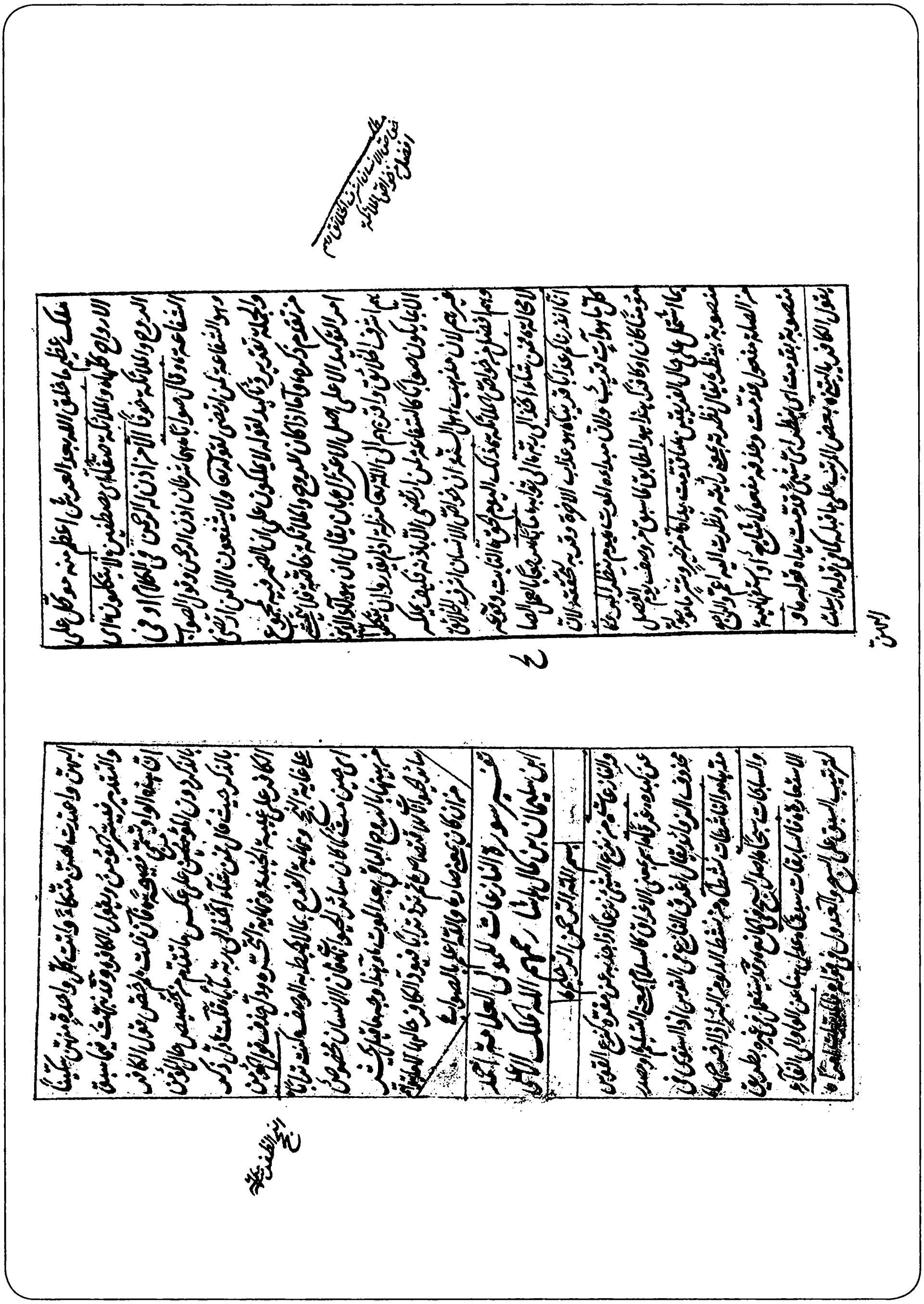

صورة اللوحة الأولى من نسخة بغدادي وهبي والمرموز لها بـ(ب) ـ سورة النازعات.

تفسير سورة الطارق للمولى شمس الدين أحمد بن سليمان الشهير بابن كمال الوزير

بسم الله الرحمن الرحيم

صورة اللوحة الأولى من نسخة بغدادي وهبي والمرموز لها بـ(ب) ـ سورة الطارق.

تفسير

ابن كمال باشا

سُورَةُ الفَاتِحَةِ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وهو حسبي ونعم الوكيل[1]

﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾.

سورة فاتحة الكتاب

السُّورةُ عبارةٌ عن طائفةٍ من القرآن مترجَمةٍ، أقلُّها ثلاثُ آياتٍ، وهي:

إنْ جُعلت واوُها أصليةً منقولةٌ من سُور المدينة، أو من[2] السُّورة التي هي الرُّتبةُ.

وإن جُعلت مُبدَلةً من الهمزة، فمِن السُّورة التي هي البقيَّةُ أو القطعةُ من الشيء.

وفائدةُ تقطيع القرآن سوراً: أنَّ تنويع الجنس أحسنُ من كونه بياناً واحداً، وأنشطُ للقارئ، وأسهلُ للحفظ.

وأمَّا إفرادُ الأنواع وتلاحُقُ الأشكال فلا يَصلحُ وجهاً لِمَا ذُكر؛ لأنه غيرُ مراعًى في ترتيب الآيات وتقطيعِها سوَراً كما لا يَخفى على من تتبَّع وتأمَّل[3].

---

(1) جملة: (وهو حسبي ونعم الوكيل) من «ح» و«م».

(2) في «ف»: (عن).

(3) في هامش «ف» و«م»: (رد لصاحب الكشاف والقاضي).

وفاتحةُ الشيء أوَّلُه وخاتمتُه آخرُه؛ إذ بهما الفتحُ والختْمُ، والتاءُ للنقل من الوصفيَّة إلى الاسميَّة(١).

وقيل: هي في الأصل مصدرٌ بمعنى الفتح، ثم أُطلقت على أوَّل الشَّيء تسميةً للمفعول بالمصدر، والفاعليَّةُ في المصادر غيرُ عزيز.

وإضافتُها إلى (الكتاب) ـ وهو مجموعُ كلام الله المُفْتَتَحِ بالتحميد والمُخْتَتَمِ بالاستعاذة ـ بمعنى اللَّام؛ لأنَّ أوَّل الشيء جزؤُه، وإضافةُ الجزء إلى كلِّه بمعنى اللَّام.

ثم إنَّ وجْهَ تسميةِ هذه السُّورةِ بـ(فاتحة الكتاب)، و(الفاتحةِ)، و(سورةِ الحمد)، و(الشُّكرِ)، و(الدُّعاءِ)، و(تعليمِ المسألة)، ظاهرٌ.

أمَّا تسميتُها بـ(أُمِّ القرآن): فلاشتِمالها على كُليَّات المعاني التي في القرآن: من الثناء على الله تعالى، ومن التعبُّد بالأمر والنَّهي والوعدِ والوعيد.

وأمَّا التَّسميةُ بـ(الأساسِ): فلأنَّها مفتتحُ الكتاب ومَبدؤه، فكأنها أصلُه ومَنشَؤه.

وأمَّا تسميتُها بـ(سورة الكنز): فلِمَا قال النبيُّ ﷺ: «إنما أُنْزلتْ مِن كنْزٍ تحتَ العرْشِ»(٢).

---

(١) في هامش «ف» و«م»: (صرح به صاحب الكشاف في تفسير سورة الأحزاب. منه).

(٢) رواه ابن الأعرابي في «معجمه» (١٨١٠) من حديث علي رضي الله عنه مرفوعاً. ورواه الثعلبي في «تفسيره» (١/ ٨٩)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ١٩)، عن علي رضي الله عنه موقوفاً. والموقوف والمرفوع كلاهما من طريق الفضيل بن عمرو عن علي رضي الله عنه، ولم يسمع منه فهو منقطع. ورواه أبو يعلى في «مسنده» كما في «المطالب العالية» (٣٤٧٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/ ٢٢٥)، من حديث معقل بن يسار رضي الله عنه، وفي إسناده عبيد الله بن أبي حميد الهذلي، وهو متروك كما في «التقريب».

وأما تسميتُها بـ (سورة الشِّفاء) و(الشَّافية): فلقولهِ عليه السَّلام: «هي أمُّ القرآنِ وهي شفاءٌ من كلِّ داءٍ»(١).

وأمَّا تسميتُها بـ (سورة الصَّلاة): فلِوجوبِ قراءتها فيها، وقد تُسمَّى بالصَّلاة كما وقع في الحديث القدسيِّ: «قَسمتُ الصَّلاة بيْني وبينَ عبْدِي» (٢)، وذلك من باب تسميةِ الشيء باسمِ ما يُلازمه.

وأمَّا تسميتُها بـ (الوافية) و(الكافية): فلأنَّها تكفي في الصَّلاة عن غيرها، ولا يكفي غيرُها عنها(٣)، والمرادُ من الصَّلاة: الرَّكعتانِ الأخيرتانِ من الرباعيَّة؛ لأنَّ ضمَّ السُّورة عليها واجبٌ في الأُوليَينِ.

وأمَّا تسميتُها بـ (السَّبع المثاني): فلأنَّها سبعُ آيات تُثنَّى في الصلاة.

وقيل: لأنَّها ثُنِّيتْ في النزولِ، فإنَّها نزلت بمكةَ حين فُرضت الصلاةُ، وبالمدينة(٤) حين حُوِّلت القِبلةُ.

وفيه: أنَّ الوصف المذكورَ قد ثَبَت لها بمكة بدلالةِ قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَكَ

---

(١) رواه بهذا اللفظ الثعلبي في «تفسيره» (١/ ١٢٩) بإسناد منقطع، وتسميتها بأم القرآن رواه البخاري (٤٧٠٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. أما باقي الحديث فرواه الدارمي (٣٣٧٠) عن عبد الملك بن عمير عن النبي صلى الله على وسلم مرسلاً. وروى سعيد بن منصور في «سننه» (١٧٨ ـ تفسير) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً: «فاتحة الكتاب شفاء من السم»، وإسناده ضعيف جدًّا. وانظر ما رواه البخاري (٥٠٠٧)، ومسلم (٢٢٠١)، من حديث أبي سعيد رضي الله عنه.

(٢) رواه مسلم (٣٩٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) في «م»: (عنها غيرها).

(٤) في «ف» و«ك»: (والمدينة).

﴿سَبۡعٗا مِّنَ ٱلۡمَثَانِي﴾ [الحجر: ٨٧] يعني: فاتحةَ الكتاب، على ما نصَّ عليه النبيُّ عليه السلامُ حيث قال في رواية أبي هريرةَ رضي الله عنه: «فاتحةُ الكتابِ إنَّها السَّبْعُ المَثاني والقرآنُ العظيمُ الذي أُوتيْتُه»[١]، والآيةُ مكيةٌ بالنصِّ، وبذلك استدلُّوا على مكِّية هذه السورة، قُدم[٢] دليل مكيَّتِها آنفاً، ووجهُ الدلالة ظاهرٌ، والمكيُّ ما نزل قبل الهجرة، والمدنيُّ ما نزل بعدها سواءٌ نزلَ[٣] بالمدينة أو في سفرٍ من الأسفارِ[٤].

وهي سبعُ آياتٍ بالاتِّفاق، إلا أن قُرَّاء المدينة والبَصْرة والشام وفقهاءَها عَدُّوا ﴿أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ آيةً، ولم يَروا التسميةَ آيةً منها[٥]، وعليه مالكٌ وأصحابه، وأبو حنيفةَ وأصحابه، ولهذا لم يذكُرها مالكٌ في الصَّلاة، ويُسِرُّ بها أبو حنيفةَ رحمه الله ويقول: إنَّها آيةٌ من القرآن أُنزلت للفصل بين السُّور والافتتاحِ بها تبرُّكاً، وقراءُ مكةَ والكوفةِ وفقهاؤها على أنها آية مِن الفاتحة ومِن كلِّ سُورةٍ، وعليه الشافعيُّ وأصحابه، ولهذا يُجهر بها في الصَّلاة، ولا دلالةَ في الإجماع على أنَّ ما بينَ دفَّتي المُصحفِ كلامُ الله تعالى، والوِفاقِ على إثْباتها في المصاحف مع المبالغة في تجريْد[٦] القرآن حتَّى لم تُكتب «آمين» = على صحَّة القول الثاني؛ إذ لا يلزم من كونها كلام الله تعالى أنْ تكونَ آيةً من الفاتحة.

---

(١) رواه البخاري (٤٧٠٤) بلفظ: «أُمُّ القُرْآنِ هي السَّبْعُ المَثَانِي والقُرْآنُ العَظِيمُ»، ورواه أبو داود (١٤٥٧) بلفظ: «الحَمْدُ لِلهِ رَبِّ العَالَمِينَ أُمُّ الْقُرْآنِ وأُمُّ الْكِتَابِ والسَّبْعُ المَثَانِي».

(٢) في «د»: (قد مر).

(٣) في «ف»: (أنزل).

(٤) في هامش «ف» و«م»: (نص على هذا القرطبي في تفسير سورة المائدة. منه).

(٥) في هامش «ف»: (ذكره الفقيه أبو الليث. منه).

(٦) في «ف» و«م»: (تحرير).

نعَم فيما روى أبو هريرةَ رضي الله عنه من أنَّه عليه السَّلام قال: «فاتحةُ الكتاب سبْعُ آياتٍ أُولاهُنَّ بسمِ الله الرَّحمن الرَّحيم»[(١)] دلالةٌ عليها.

(بسم الله الرحمن الرحيم) قد جاء في الخبر عن خَير البَشر أنَّه كان يكتب: باسمكَ اللهمَّ، فلمَّا نزلتْ سورة هودٍ: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرٜىٰهَا وَمُرۡسَىٰهَآ﴾ [هود: ١] كَتب بسم الله، فلمَّا نَزلتْ سورةُ بني إسرائيلَ: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَ﴾ [الإسراء: ١١٠] كَتب باسم الله الرحمن، فلما نزلتْ سورة النَّمل: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيۡمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [النمل: ٣٠] كَتب بسم الله الرحمن الرحيم[(٢)].

ففي الخبَر دلالةٌ على أنَّه ليس من أول كلِّ سورة، ولكنَّها بعضُ آيةٍ من كتاب الله تعالى في سورة النَّمل.

وقالوا: اللُّطف من الله في عَدمِ كونها آيةً تامَّةً: أنْ لا يكون الجُنُبُ والحائضُ والنُّفساءُ ممنوعِينَ عندَ كلِّ أمرٍ ذي بالٍ، كالشَّهادتينِ لم يجمعا[(٣)] في القرآن في موضعٍ واحد؛ لئلا[(٤)] يُتوهَّم أنَّهما آيةٌ، وربما يُحتضَرُ الجُنبُ ونحوُه فلا يُمكنه التكلُّمُ بها عند ختْمِ عُمُرِه.

(بسم) نَصبٌ بفعلٍ مضْمَرٍ تقديره: بسم الله أقرأُ، وتقديمُ المعمول للاهتمام

---

(١) روي مرفوعاً وموقوفاً، والموقوف أشبه بالصواب. انظر: «العلل» للدارقطني (٨/ ١٤٨).

(٢) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٢/ ٨١) عن عامر الشعبي مرسلًا. وجاء في هامش «ف» و«م»: (قال الفقيه أبو الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي: حدثنا خليل بن أحمد السراج قال: حدثنا قتيبة بن سعيد قال: حدثنا خالد، عن داود، عن عامر قال: كان رسول الله يكتب.. منه). وانظر: تفسير أبي الليث المسمى: «بحر العلوم» (١/ ١٣).

(٣) في «ف» و«م»: (يجيئا).

(٤) في «ك»: (حتى لا).

والاختصاصِ، وأصلُه: (باسم) بالألِف حُذفت لكثرة الاستعمالِ، ولذلكَ تُثبَتُ عند استعمالها بحرفٍ آخرَ؛ نحوَ قولكَ: لاسمِ اللهِ حلاوةٌ في القلوب، أو مضافاً إلى اسمٍ آخرَ نحو: (باسم ربِّك)[1]، وطُوِّلت الباءُ لأجلِه، وهي للخفض كُسرتْ لتُشابِهَ حركتُها عملَها.

وعن عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ أنَّه قال لكاتبِهِ: طَوِّلِ الباءَ، وأَظهِرِ السِّيناتِ، ودَوِّرِ الميمَ[2].

وكان القياسُ: السِّنَّات؛ لأنَّه جمعُ السنِّ، إلا أنه عَدَل عنه حذَراً عن الالتباسِ ببعض المصادر كما قال الجوهريُّ في (الدِّينار): أصله (الدِّنَّار) بالتشديد، فأُبدِل من أحد أحرفِ تضعيفهِ ياءٌ لئلا يلتبِسَ بالمصادر التي تجيءُ على (فِعَّال)؛ كقوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابًا﴾ [النبأ: ٢٨][3].

افْتتحَ كتابَه العزيزَ بحرف الباء، وآثَرها على سائرِ الحروف لا سيَّما على الألِف، حيثُ أَسقطه وأثبتَ هيئةَ الباءِ مكانَه؛ إشارةً إلى أنَّها وإنْ كانت متبوعاً للباء صورةً،

---

(١) في هامش «م»: (ومن غفل عن هذا قال ما قال. منه)، ومثله في هامش «ف» لكن بلفظ: (عدل) مكان (غفل).

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٥)، ووقع في مطبوعه: (السنات)، لكن بالرجوع إلى نسختين خطيتين نفيستين له وجدناه فيهما كما نقل المؤلف رحمه الله: (السينات)، وكذا جاءت عند الطيبي في حاشيته على «الكشاف» المسماة «فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب» (١/ ٦٩٨) حيث قال: قوله (يعني الزمخشري): (السينات)، ويروى: (السنات)، وهو أصح درايةً، والأولُ روايةً، جمع سنَّة وهي رأس القلم وسنَّة السين.

(٣) انظر: «الصحاح» (مادة: دنر). وللمؤلف رسالة في تحقيق معنى السنات في هذا الخبر، وهي مطبوعة ضمن «مجموع رسائل ابن كمال باشا».

لكنَّه من توابعها معنًى، وذلكَ أنَّكَ إذا نظرتَ إلى صورة وضعِ الحروف وجدتَ الألِفَ مقدَّماً على الباء متبوعاً له، وإذا تلفَّظْتَ بالباء وجدتَ الألِفَ تابعاً لها.

والاسمُ من السُّمُوِّ لأنها رِفعةٌ للمُسمَّى وشِعارٌ له، صِلةٌ(١) لدفعِ توهُّم اختصاصِ الاستعانةِ بلفظ (الله) فقط، فإنَّ القائل: إذا قال: (بالله أبتدِئ(٢)) فمعناه: بهذا الاسمِ، وإذا قال: (بسم اللهِ أبتدئ(٣) معناه: باسمه تعالى ابتِدائي، فإنَّ المقصود به حينئذٍ المُسمَّى.

(الله): اسمُ عَلمٍ خاصٌّ له تعالى عند الخليلِ ومَن تَبِعه، وعلاقةُ الاشتقاقِ بينهُ وبينَ غيره إنَّما يُنافي عَلَميَّتَهُ إذا ثبتَ أصالةُ ذلك الغير، وذلكَ لم يَثبتْ بعدُ(٤).

وقيل: وصفٌ لكنَّه غلَبَ(٥) عليه تعالى بحيثُ لا يُستعمَلُ في غيرِه، وصار كالعَلَم لا عَلَماً؛ لأنَّ ذاتَه تعالى من حيثُ هو بلا اعتبارِ أمرٍ حقيقيٍّ أو غيرِه غيرُ معقولٍ(٦) من البشَر(٧)، فلا يمكنُ أنْ يُدلَّ عليه بلفظِه.

ويَرِدُ عليه: أنَّ المعتبَرَ في اسمِ الذَّاتِ تجريدُ الموضوعِ له عن معنًى زائدٍ على الذات، لا تجريدُ الذات عنه عند الوضعِ، فملاحظتُه بوصفٍ مخصوصٍ لا ينافي

---

(١) في «د»: (وحله).

(٢) في «د» و«م»: (ابتداء)، وفي «ك»: (ابتدائي).

(٣) في «ك»: (ابتدائي).

(٤) في هامش «م»: (استدل هاهنا على العلمية بأنه لا يوصف به، وجوز التوصيف به في سورة سبأ عليه). ونحوه في هامش «ف» مع بعض التغيير، ولعله من التحريف في العبارة.

(٥) في «ف»: (غالب).

(٦) في «ح» و«ف»: (غير منقول).

(٧) قوله: «من البشر» من «م».

كونَه اسمَ ذاتٍ إذا لم يكنْ ذلك الوصفُ معتبَراً في الموضوع له، على أنَّ في وضعِ الأعلام لا حاجةَ إلى معرفة الموضوعِ له وملاحظتِه بشخصهِ[(١)]؛ بل يكفي معرفتُهُ وملاحظتُهُ على وجهٍ ينحصرُ ذلك الوجهُ في الخارج فيه، ألَا ترى أنَّ الأبَ يَضعُ عَلَماً لولده قبلَ أنْ يَراه؟

ولو سُلِّم أنَّه يستحيلُ أنْ يُوضَعَ لهُ تعالى عَلماً؛ ولكنْ لِمَ لا يجوزُ أن يُسمِّيَ الحقُّ نفسَه باسمٍ يدلُّ على ذاتِهِ تعالى بالمُطابقة ثمَّ يعرِّفَنا بذلك؟

أو يقال: لو دلَّ على مجرَّد ذاته تعالى لَـمَا أفاد ظاهرُ قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣]، معنًى صحيحاً؛ لأنَّ اللازم حينئذٍ عدمُ دلالته وضْعاً على معنًى زائدٍ، لا عدمُ دلالتِه عليه أصلاً؛ كـ: (حاتم)؛ فإنَّه عَلَمٌ، ومع ذلكَ دلَّ على معنى السَّخاوَة لاشتِهاره بها.

أصلُه: (إله)، فلمَّا دخلَ عليه الألِفُ واللامُ حُذفتِ الهمزةُ تخفيْفاً وعوِّضت عنْها حرْفا التعريفِ.

فإنْ قلتَ: إذا كان دخولُهما قبلَ حذفِها فكيفَ يكونُ عِوَضاً عنْها؟

قلتُ: دخولُهما قبلَ حذفها لا بطريقِ اللُّزوم، وبعدَ الحذفِ يكونانِ لازمينِ، فهُما باعتبارِ اللُّزوم يكونانِ عِوَضاً عنها، ولذلك قُطِعتِ الهمزةُ في: (يا الله).

وهو اسمُ جنْسٍ وُضِعَ لكلِّ معبودٍ بحقٍّ أو باطلٍ، ثمَّ غَلَبَ منكَّراً على المعبود بحقٍّ، كبعوضةٍ وسَنَةٍ، وقد دلَّ على ذلكَ ـ أيْ: على غَلَبته منكَّراً ـ كلمةُ التَّوحيدِ[(٢)]، ثم

---

(١) في هامش «ف» و«م»: (ولا حاجة هاهنا إلى الالتزام بالتوقف في الأسماء كلها. منه).

(٢) في هامش «ف» و«م»: (في الكشاف: كالنجم والبيت والكتاب، والغلبة فيها معنى التعريف فلا حاجة للتنظير بها).

اختَصَّ بذاته تعالى بعدَ حذْفِ الهمزةِ وتعويضِ التعريفِ عنْها، ويدلُّ على هذا أيضاً كلمةُ التَّوحيدِ، مشتقٌّ(١) من (أَلَهَ) كعَبَدَ وزْناً ومعنًى وتصرُّفاً، أو من (أَلِهَ) بمعنى فزِع، أو من (أَلِهَ) بمعنى وَلِعَ، أو من (أَلِهَ) بمعنَى تحيَّر، أو من (أَلِهَ) بمعنى سَكَنَ، أو من (وَلِهَ) كعَلِهَ ودَلِهَ وزناً ومعنىً وتصرفاً؛ أي: تحيَّر ودُهِش، أو من (وَلِهَ) بمعنى طَرِبَ، أو من (لاهَ) بمعنى: ارتفع، أو بمعنى: احتجَبَ، أو بمعنى: استَتَرَ.

فمجموع الأقاويل: هو المعبودُ للخواصِّ والعوامِّ، المفزوعُ إليه عند الأمور العِظامِ، المرتفِعُ عن الأوهامِ، المُحتجِبُ عن الأفهامِ، الظاهرُ بالأَعلامِ، الذي تَحيَّرَ في صفاته الأَحلامُ، وسَكنَتْ في عبادتِه الأَجسامُ، ووَلِعَتْ به نفوسُ الأنام، وطرِب إليه قلوبُ الكرامِ.

(الرحمن الرحيم): أصلُهما واحدٌ؛ لأَنَّهما من الرَّحمة، والأولُ أبلغُ من الثاني لأنَّ (فعيلاً) لمن كثُرَ منه الفِعْل، وفَعْلان لمن كَثر منه وتكرَّر، وحقُّ الأَبْلغِ التأخيرُ إلَّا أنَّه قُدِّم لأَنَّه لاختصاصِهِ به تعالى كالعَلَم.

ووصْفُهُ تعالى بالرَّحمة ـ ومعناها: العَطْفُ، ومنه: الرَّحِمُ ـ مِن قَبيْلِ إطلاقِ السَّببِ على المُسبَّب وهو الإنعامُ والإحسانُ، فإنَّ الملِك إذا عطَف على رعيَّته أنعم عليهم وأحسنَ في حقِّهم.

وما في معْنَى الرَّحمن من الزيادة كمًّا وكيفاً ـ حيثُ يقالُ تارةً: يا رحمنَ الدُّنيا ورحيمَ الآخرةِ(٢)، وأُخرى: يا رحمنَ الدُّنيا والآخرةِ ورحيمَ الدُّنيا(٣) ـ

---

(١) في «ح» و«ف» و«ك» و«م»: (مشتقا)، والمثبت من «د».

(٢) هذا باعتبار الكم، فإن (يا رحمن الدنيا) يعمُّ المؤمن والكافر.

(٣) هذا باعتبار الكيف، فإن النعم الأخروية كلها جسام، وأما النعم الدنيوية فجليلة وحقيرة. انظر: «روح المعاني» (١/ ٢٢٨) ط: الرسالة، بتحقيقنا.

فمرجِعُه إلى الصيغةِ، فإنَّ زيادة البِناء لزيادةِ المعْنى[١]، وهذا بعدَ الرجوع إلى أصلٍ واحد في الاشتِقاق بشْرطِ الاتِّحاد في النَّوع، فلا نقْضِي بنحو: حاذِر[٢] وحَذِر؛ لأنَّ أحدَهما اسمُ فاعل والآخرُ صفةٌ مشبَّهة، فالرَّحمنُ عامُّ المعنى خاصُّ اللَّفظ حيثُ لمْ يُستعملْ في غير اللهِ تعالى إلا تَعنُّتاً؛ كرحمنِ اليمامةِ، والرَّحيمُ على عكس ذلك.

﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾: الحمدُ هو المدْحُ والوصفُ بالجميل، ولا اختصاصَ له باللهِ تعالى، يُفصِح عن ذلك قولُ عائشةَ رضي الله عنها: نحمدُ اللهَ لا نَحمدُكَ[٣]. وقولُ عليٍّ رضي الله عنه:

لا تَحْمَدَنَّ امرءاً حتَّى تجرِّبَه[٤]

---

(١) في هامش «م»: (صرح بذلك العلامة السكاكي في تصريف المفتاح. منه). ومثله في هامش «ف» لكن فيه: (نص على ذلك...).

(٢) في «ك»: (فلا نقضي بحاذر).

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٤٠١٣)، والبخاري (٤٧٥٧)، من حديث عائشة رضي الله عنها، والبزار في «مسنده» (٨٠١١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، واللفظ له، ولفظ أحمد: (بحمد الله لا بحمدك)، ولفظ البخاري (فقُلْتُ: لا واللهِ لا أَقُومُ إليهِ، ولا أَحْمَدُهُ ولا أَحْمَدُكُمَا، ولكِنْ أَحْمَدُ اللهَ الذي أَنْزَلَ براءتي).

(٤) صدر بيت للنجاشي الحارثي كما في «عيون الأخبار» (٣/ ١٩٠)، و«الشعر والشعراء» (١/ ٣٢٠)، كلاهما لابن قتيبة، وعجزه:

ولا تَذُمَّنَّ مَن لم يَبْلُه الخُبْرُ

ونسب للنابغة الشيباني واسمه عبد الله بن المخارق كما في «المؤتلف والمختلف» للآمدي (ص: ٢٥٣)، وعجزه:

ولا تذمَّنَّه من غيرِ تجريبِ

بل لا اختصاصَ له بذي عِلْم وشعورٍ، يُرشدكَ إليه قولُه تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩](١)، وقولُ العرب في المَثَل السَّائر:

عنــدَ الصَّبــاحِ يَحمَــدُ القــومُ السُّــرَى(٢)

ومِن هاهنا تبيَّن أنَّ المحمودَ لا يَلزم أنْ يكون فاعلاً لِـمَا حُمد به، فضلاً عن أنْ يكونَ مختاراً فيه كما تُوهِّم.

ومَن وَهَمَ قيامَ الفَرقِ بينَ الحمدِ والمدح بصحَّةِ تعلُّقِ الثاني بالجماد دونَ الأوَّل فقد وَهِمَ(٣).

---

(١) في هامش «م»: (أقول: رُد عليه أنه قال في تفسير تلك الآية: ومعنى كونه محموداً أنه تعالى يقيمه عليه السلام فيه، فيشفع فيحمده الخلق، وهذا صريح في أن المحمود هناك وصف للنبي عليه السلام حقيقة، وإنما أطلق على مقامه بطريق التجوز فلا يثبت به ما ادعاه هنا. ويمكن أن يجاب أيضاً بأن الحمد في تلك الآية وأمثالها ليس بالمعنى الذي نحن بصدده، وهو الوصف بالجميل، بل هو بمعنى الرضاء فإنه يجيء في اللغة بذلك المعنى؛ قال الجوهري: أتيت موضع كذا فأحمدته؛ أي: صادفته محموداً موافقاً، وذلك إذا رضيت سكناه أو مَرعاه. ولا يتجه ما قيل من أن المعنى: محموداً فيه النبي، أو الله، ففيه حذف وإيصال، ولكن كلام المصنف في تفسيره بظاهره يدل على أن المقام نفسه محمود، انتهى. فإن كلام المصنف هناك إما مبني على كون الحمد بمعنى الرضاء، أو على التجوز الذي ذكرناه، ولا يخفى أن ذلك أقل مؤنة من الحذف والإيصال. غني زاده).

(٢) الرجز للجُمَيح كما في «مجمع الأمثال» للميداني (٢/ ٤٢)، و«المستقصى» للزمخشري (٢/ ١٦٨)، ونسب لخالد رضي الله عنه كما في «مجمع الأمثال» (٢/ ٣)، ولمحمد بن دكين كما في «معجم الشعراء» للمرزباني (ص: ٤٠٧)، وقال أبو عبيد في «الأمثال» (ص: ٢٣١): يقال: إنه للأغلب العجلي، ويقال: لغيره، وقال: معناه: أنهم يدأبون في ليلهم بالسهر، فإذا أصبحوا وقد طووا البعد حمدوا ذلك حينئذ.

(٣) وَهَمَ كوَعَدَ: ذهب وهمه إليه، ووَهِمَ كوَجِلَ: غَلِطَ. انظر: «القاموس» (مادة: وهم). فيكون معنى العبارة: ومن ذَهَبَ وهمُه إلى قيام الفرق... فقد غلط. وهذه العبارة كثيرة الدوران في مؤلفات المصنف.

واتَّضح أنه لا دخْلَ لمسألة خلْقِ العِباد أفعالَهم في هذا المقامِ؛ لأنَّ الكلامَ في الحمْد اللُّغوي، والمرجعُ فيه من وُثِق بعربيَّتِهم، وقد ثبتَ بالنَّقل الصريحِ والاستعمالِ الصحيح من قِبَلِهم عدمُ اختصاص الحمدِ به تعالى.

وأمَّا حمْلُ التَّعريفِ[١] على الجنْس دونَ الاستغراقِ فمنشَؤه أمرٌ آخرُ، وهو أنَّ مقتَضى مَقام الخطابةِ تخصيصُ[٢] حقيقةِ الحمد به تعالى تنزيلاً لأفْراد الحمدِ الثابتة لغيره بمَنزلة العدَم[٣]، والقصدُ إلى هذا المعنى ظاهرٌ عند كونِ التعريفِ للجنْس دونَ الاستغراقِ؛ لأنَّه قد يكونُ عُرفياً كما في: جمَعَ الأميرُ الصَّاغةَ، ويساعده مقامُ الخطابة، فلا يوجدُ استيعابُ جميعِ الأفرادِ، فلا يتحققُ مقتَضى المقام[٤].

والشُّكرُ: بمقابَلةِ النِّعمة بالقول أو العمل[٥]، ولكونه[٦] بالفعل كما يكون بالقول قيل: دابَّةٌ شَكورٌ، إذا ظهَر سِمَنُه بأدنى عَلْفٍ له، وقال الله تعالى: ﴿ٱعْمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًا﴾ [سبأ: ١٣]، فهو أخصُّ من الحمدِ متعلَّقاً، وأعمُّ منه مَورِداً، وهو اللِّسان والأركانُ.

ومُقابِل الشُّكرِ: الكُفرانُ، ومقابِلُ الحمدِ: الذمُّ الذي يُقابل المدحَ على ما نصَّ

---

(١) في «ف» و«م»: (التفريق)، وهو تحريف.

(٢) في «ف» و«م»: (بتخصيص).

(٣) في هامش «ف»: (أما كونه في مقابلة شيء واقترانه بقصد التعظيم فواحد منها غير معتبر في مفهومه اللغوي إنما اعتبار ذلك في معناه العرفي. منه).

(٤) في «ف»: (الكلام).

(٥) في «م»: (بالعمل).

(٦) في «ح» و«ف» و«ك» و«م»: (أو لكونه)، والمثبت من «د».

عليه الجوهريُّ[١]، ومِن هاهنا ظَهَر أنهما مترادفانِ لغةً، وأمَّا الجَنان فليسَ بمَوردٍ له؛ بل هو شرطٌ لكون القولِ شكراً، ولا دلالة في قول الشاعر:

أفــادتْكُــمُ النَّعـمــاءُ مـنِّــي ثلاثةً   يـدِي ولِسـاني والضميـرَ المُحجَّبـا[٢]

على استقلالِ كلٍّ منهما[٣] مَورداً.

ولـمَّا كان الحمدُ في مقابَلة النِّعمة من شُعَب الشُّكر أَشْيَعَ لها وأدلَّ على مكانها لِمَا في آداب الجوارح من الاحتمال، جُعِل رأسَ الشُّكر والعُمدة، وقال عليه السلام: «الحَمدُ رَأسُ الشُّكرِ، ما شَكرَ اللهَ مَن لم يَحْمَدْهُ»[٤].

ورُفِعَ (الحمْدُ) بالابْتداء، وخبرُه (لله)، وأصلُه النَّصبُ على المصدر بإضمار فعْله؛ لكونهِ من المصادر التي حقُّها أنْ تكون كذلكَ، ولا يُذكر الفعلُ معها البتَّةَ؛ كـ: شُكراً وعَجباً، وقد قرئ[٥] على الأصل[٦]، والعدولُ إلى الرفع على الأوَّلِ للثَّبات؛ لِمَا في الفعل من التجدُّد؛ لِدلالتِه على الأزمنة، ولذلك كانت تحيةُ إبراهيمَ عليه السلام أحسنَ في قوله تعالى: ﴿قَالُواْ سَلَٰمًاۖ قَالَ سَلَٰمٌ﴾ [هود: ٦٩].

---

(١) انظر: «الصحاح» (مادة: حمد وذمم).

(٢) البيت دون نسبة في «الكشاف» (١/ ٨).

(٣) في «ح» و«ف»: (منها).

(٤) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (١٩٥٧٤) ـ ومن طريقه الخطابي في «غريب الحديث» (١/ ٣٤٦)، والبيهقي في «الشعب» (٤٠٨٥) ـ من طريق معمر، عن قتادة، عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً، وإسناده ضعيف لانقطاعه، قتادة لم يسمع من عبد الله بن عمرو.

(٥) في «ح» و«ف» و«ك» و«م»: (ترك)، والمثبت من «د».

(٦) هي قراءة رؤبة بن العجاج كما في «المختصر في شواذ القراءات» لابن خالويه (ص: ١).

ولأنَّ معناه على الرَّفع: أنَّ الحمد حقٌّ لله يستحقُّه لذاته، وعلى النَّصب لا دلالةَ على ذلك.

ولأنَّ الغافلَ عن معناهُ، وكذا السَّاهي عن ملاحظته، إذا تكلَّم به على النَّصب يكونُ كاذباً؛ لإخباره عن نفسه بكونهِ حامداً مع أنَّه ليس كذلكَ، بخلافِ ما إذا تَكلَّم به على الرفع.

وإنما خُصَّ الاسمُ المذكور هاهنا لتكونَ المَحامِدُ كلُّها مقرونةً بمعانيها المستدعيةِ لها، فإنَّه اسمٌ يُنبِئ عن جميع صفات الكمال، لـمَّا أَخبر بأنَّه تعالى حقيقٌ بالحمْد باعتبار ذاتِه المستجمِعةِ لجميع صفاتِ الكمال، وعامَّةِ نُعوتِ الجلال، حُمِدَ أو لمْ يُحمدْ، نبَّه على استحقاقِه لهُ باعتبارِ أفعالِه العِظام وآثارِه الجِسام أيضاً، مِن رُبوبيَّته لِلكل، وشُمولِ رحمتِه الظاهرة للجميع، وخصوصِ رحمتِه الباطنة لِعباده المؤمنينَ، وذلك أنَّ ترتيب الحُكم على الوصف كما يُشعر بالعِلِّيةِ، كذلك تعقيبُ الحكم بالوصف يُشعر بها، كأنَّه قال: حقيقةُ الحمد مخصوصةٌ لذاته الواجبةِ الكاملة بذاتها، ولِكمالاتِها التي لا يَشتركُ فيها غيرُه.

﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾: الربُّ يُطلق على المُربِّي، والمُصلِح، والسَّيد، والمالِك، والخالق، والمعبودِ، وكلُّ ذلك يتحمَّله المقام، فيَصحُّ أنْ يُراد به هاهنا كلٌّ منها، وكفى ذلك وجْهاً لإيْثاره على المالِك ونحوِهِ.

ثمَّ إنَّ ربوبيَّته تعالى بمعنى الخالِقيَّة والمالِكيَّة والسَّيِّديّة والمَعبوديَّة عامَّةٌ، وبمعنى التَّربية والإصلاح خاصةٌ، بحسب أنواعِ الموجوداتِ متفاوتةٌ، فهو مربِّي الأشباحِ بأنواع نِعَمِهِ، ومربِّي الأرواحِ بأصناف كرمِهِ، ومربِّي نفوسِ العابِدِينَ بأحكام الشَّريعة، ومربِّي قلوب العارفينَ بآداب الطَّريقةِ، ومربِّي أسرار الأبرارِ بأنواع الحقيقةِ،

ولقد أحسنَ مَن قال: إنَّه تعالى يملِك عباداً غيرَك كما قال: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المدثر: ٣١] وأنتَ ليس لك ربٌّ سواه، ثمَّ إنكَ تتساهل في خدمته كأنَّ لكَ ربّاً غيرُه، وهو يعتَني في تربيتكَ كأنْ ليس له عبدٌ سِواكَ، يحفظكَ بالنَّهار عن الآفاتِ بلا عِوَضٍ، ويحرسُك باللَّيل عن المخافاتِ من غيرِ غرضٍ، فما أحسنَ هذه التربيةَ!

وإطلاقُ الربِّ على غيره تعالى لا يجوزُ شرعاً، لا مُطلقاً ولا مقيَّداً[1]؛ لِمَا رواه الشيخان عن أبي هريرةَ رضي الله عنه مرفوعاً: «لا يَقلْ أحدُكم: أطْعِمْ رَبَّكَ وضِّئْ ربَّكَ اسْقِ ربَّك، ولا يَقُلْ أحدُكم: ربِّي وليَقُلْ سيِّدِي»[2].

وأمَّا قولُ يوسفَ عليه السَّلام: ﴿ٱرْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾ [يوسف: ٥٠] و: ﴿إِنَّهُۥ رَبِّىٓ﴾ [يوسف: ٢٣] فمحمولٌ على الحكايةِ مِن الله تعالى؛ لأنَّه عليه السلام كان يتكلَّم بالعِبْرِيَّة، فلا حاجةَ إلى ما قيل: إنَّه ملحَقٌ بقوله تعالى: ﴿وَخَرُّوا۟ لَهُۥ سُجَّدًا﴾ [يوسف: ١٠٠] في الاختصاص بزمانِهِ؛ بل لا وجهَ له كما لا يخفَى.

ويجوزُ لغةً ولو مطلَقاً كما وقع في شِعر الحارث بنِ حِلِّزة ـ من شعراء الجاهليَّة ـ يَمدحُ مَلِكاً:

وهو الرَّبُّ والشهيدُ على يَو ... مِ الحِيَارَيْنِ والبَلاءُ بَلاءُ[3]

---

(١) في هامش «ف» و«م»: (فيه رد للزمخشري والبيضاوي. منه).

(٢) رواه البخاري (٢٥٥٢)، ومسلم (٢٢٤٩).

(٣) انظر: «شرح القصائد السبع» لابن الأنباري (ص: ٤٧٦)، و«شرح القصائد العشر» للتبريزي (ص: ٢٦٧)، و«الكشاف» (١/ ١٣٦). قال ابن الأنباري: والرب عني به المنذر بن ماء السماء، يخبر أنه قد شهدهم في هذين اليومين فعلم فيه صنيعهم وبلاءهم الذي أبلوا، وكان المنذر بن ماء السماء غزا أهل الحيارين ومعه بنو يشكر فأبلوا بلاء حسناً.

و﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾: جمْعُ عالَم، وهو في لسان العرب: اسمٌ لنوعٍ من المخلوقِين فيه علامةٌ يمتازُ بها عن خلافه من الأنواعِ كالمَلَك والإنْسِ والجِنِّ، فتقول العربُ: عالَم البَرِّ وعالَم البَحرِ وعالَم الأرضِ وعالَم السَّماء، على ما نقله أئمةُ اللِّسان، وهو جمعٌ لا واحدَ له من لفظه كالأنام والرَّهْطِ والجيش.

وهو مأخوذٌ من العَلَم والعَلامة، فجُعل اسماً لما يُعلَم به الصانعُ، فإنَّ فاعَلاً كثيراً ما يجيءُ في اسم الآلةِ التي يُفعل بها الشيءُ كالخاتَم والقالَب والطَّابَع، فجُعل بناؤه على هذه الصيغةِ لكونه كالآلة في الدَّلالة على صانعٍ.

وأمَّا جمْعهُ فلأنَّه لو أُفرِد لربَّما يَتبادر إلى الفهم أنَّه إشارةٌ إلى هذا العالَم المُشاهَد بشهادة العُرْف، أو إلى الجنْس والحقيقة على ما هو الظاهرُ عندَ عدم العَهْدِ، فجُمع ليشملَ كلَّ جنسٍ سُمِّي بالعالَم لعدم العَهدِ.

وفي الجَمع دلالةٌ على أنَّ القصدَ إلى الإفراد دونَ نفسِ الحقيقةِ والجنسِ، وإنَّما جُمِعَ جمعَ قِلَّةٍ والظاهرُ يستدعي الإتيانَ بجَمْع الكثْرةِ ـ قال وهبٌ: لله ثمانيةَ عشرَ ألفَ عالَمٍ، والدُّنيا عالَمٌ منها ـ تنْبيهاً على أنَّهم وإنْ كَثُروا قليلونَ في جَنْب عظَمتِهِ وكبريائهِ.

وأمَّا جمعُه بالياء والنُّون فلِتَغليبِ العُقَلاءِ منْهم.

﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ ذكرَهما عَقِيْبَ الحمْدِ لذاتِهِ على صفاتِهِ؛ كما قال عليه السَّلامُ فيما رُوي عنه: «يقول العبدُ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ يقولُ اللهُ: حَمِدَنِي عبْدِي، ويقولُ العبدُ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، يقولُ اللهُ: أَثْنَى عَلَيَّ عَبْدِي»[1]، فذكرَهما في البَسْملة لاستِمالة قلوبِ العِبادِ على العُبوديَّة بالرَّحمة والغُفران، وفي الفاتحة للثَّناء على الله تعالى بالجَمال والجَلال للقُربَة والرِّضوانِ.

---

(١) رواه مسلم (٣٩٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ الـمِلْك: تمامُ القُدرة.

وقُرِئ: ﴿مَلِكِ﴾(١) مِن المُلك: وهو التَّسلُّطُ العامُّ والاستعلاءُ التَّامُّ، وهو أشدُّ مناسَبةً للهِ تعالى، والإضافةِ إلى ﴿يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾؛ فإنَّ مَدار الجزاءِ على الأعمال ـ مِن الثَّواب والعِقاب، وأخْذِ حقِّ الضعيفِ من القويِّ ـ على الاستعلاء والسَّلطَنةِ.

وإضافةُ المُلك والسَّلطنةِ إلى الوقت شائعٌ دونَ إضافة الـمِلك.

وقيلَ في ترجيح قراءة (مالِك): إنَّ فيه زيادةَ حرفٍ، وبه زيادةُ ثوابٍ؛ لقوله عليه السلام: «مَن قرأَ القرآنَ كُتِبَتْ له بكلِّ حرفٍ عشرُ حسناتٍ، ومُحِيَت عنه عشرُ سيئاتٍ، ورُفعتْ له عشرُ درجاتٍ»(٢).

وإضافتُه إلى اليوم إضافةُ اسمِ الفاعلِ إلى الظَّرف المُجرى مُجرى المفعولِ اتِّساعاً، وإنَّما ساغَ وقوعُه صفةً للمعرفة لأنَّ إضافةَ اسم الفاعل إنَّما تكونُ غيرَ حقيقيَّةٍ إذا أُريدَ به الحالُ والاستقبال؛ لكونه في تقدير الانفِصال، والمرادُ هنا الزمانُ المستمرُّ أو الماضي؛ لقراءةِ (مَلَكَ) على الماضي(٣).

واليومُ: مدَّةُ كون الشَّمس فوقَ الأرض عُرفاً، وعبارتُه عن وقت استطارةِ الفجر الثَّاني إلى غروب الشَّمس شرْعاً، وهو الوقتُ المطلَقُ لغةً؛ ليلاً كان أو نهاراً، طويلاً كان أو قصيراً، وهو المراد في الآية لعدم الطُّلوع والغروبِ ثمَّة.

---

(١) قرأ عاصم والكسائي: ﴿مالك﴾، وباقي السبعة: ﴿ملك﴾. انظر: «التيسير في القراءات السبع» للداني (ص: ١٨).

(٢) رواه الطبراني في «الأوسط» (٤٩٢٠) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) نسبت لأنس بن مالك رضي الله عنه كما في «المختصر في شواذ القراءات» لابن خالويه (ص: ١)، ولغيره كما في «المحرر الوجيز» (١/ ٦٨).

و(الدِّين): الجزاءُ؛ خيراً كان المَجزيُّ به أو شراً؛ كما يقال: «كما تَدينُ تُدان»(١).

وإنَّما خصَّ إضافةَ (مَلِك) إليه لأنَّ الأملاكَ يومئذٍ زائلةٌ، قال الله تعالى: ﴿وَٱلْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ﴾ [الانفطار: ١٩]، فكأنَّه يقول: خلقتكَ أولاً فأنا إلهٌ، ثمَّ ربَّيتكَ بوجوه النِّعمة فأنا ربٌّ، ثمَّ عصيتَ فسترتُ عليكَ فأنا رحمن، ثم تُبتَ فغفرتُ لكَ فأنا رحيمٌ، ثمَّ لا بدَّ من إيصال الجزاءِ إليك فأنا مالكُ يوم الدِّينِ.

﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ لأنَّك مالكٌ ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ لأنَّ ما سِواك هالكٌ.

(إيَّا) ضميرٌ منفصل منصوب، وكافُه للخِطاب مثل كافِ (ذلكَ)، وهو: (أي يا) وهما حرفا التنبيه والنداء، فأُدغم الياء وكُسرت الألفُ لجِوار الياء.

والعبوديَّة: التذلُّل، والعبادة أبلغُ منها؛ لأنَّها غايةُ التَّذللِ، ولهذا اختَصَّتْ بالربِّ.

عدَلَ عن الغَيْبة إلى الخِطاب وهو صنعةُ(٢) الالتفاتِ، وقد اقتضاهُ المقام، وذلكَ من أوَّل السورة إلى هناك ثناءٌ، والثناءُ في الغَيبة أَولى، ومن هاهنا إلى آخره دعاءٌ، والدُّعاء في الحضور أَوْلى.

والمعنى: نخصُّكَ يا مَن لا تسوغُ العِبادةُ إلَّا لهُ؛ لاتِّصافه بما ذُكر من إضافة النِّعم الدُنيويَّة والأُخرويَّةِ، ولا تجوزُ الاستعانةُ إلَّا به؛ لكمال قُدرته، وإحاطةِ ملكوته بكلِّ شيءٍ، بغاية التَّذللِ في طلب المعونةِ، لا نعبدُ غيرك ولا نستعين بِسواكَ، قُدِّم الضميرُ

---

(١) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (٢٠٢٦٢) من طريق أبي قلابة عن النبي ﷺ مرسلًا. ومن طريق عبد الرزاق رواه الإمام أحمد في «الزهد» (ص: ١٤٢) لكن عن أبي قلابة عن أبي الدرداء قوله. وله شاهد موصول من حديث ابن عمر رضي الله عنه رواه ابن عدي في ترجمة محمد بن عبد الملك وضعفه. انظر: «تخريج أحاديث الكشاف» لابن حجر (ص: ٣).

(٢) في «ح» و«ك»: (صفة).

المنفصل للتخصيص والتَّوحيدِ، وقطْعاً لاحتمال تعلُّق العِبادة لغيرِهِ من أوَّل الأمر؛ لأنَّه كفرٌ لا بدَّ من الاحتياط عن ذَهاب الوهمِ إليهِ.

ولـمْ يُسـلكْ في (الحمـد لله) ذلكَ المَسـلكَ؛ إذ لا بأسَ في تعلُّـق الحمد بغيرِهِ تعالى.

وآثَرَ الضميرَ المستكنَّ الشامل للقارئ ولِسائر الموحِّدينَ للتَّعميم والتَّشريكِ، ودَرْجاً لعبادته في تضاعيفِ عبادتِهم وخلْطاً لحاجته بحاجتِهم، لعلَّها تُقبَلُ ببركتها ويُجاب إليْها، ولهذا شُرعت الجماعةُ وكان في ذلك إيفاءٌ لكلِّ مقام حقَّه؛ فكأنَّه يقول: أنتَ منفردٌ في المعبوديَّة ونحنُ شركاء في العُبوديَّة.

ولـكَ أنْ تقـول: إنَّ فـي (أعبـدُ) معنـى التَّوحيـدِ المُشـعرِ عـن التَّكبُّـر، وفـي (نعبـدُ) معنـى التَّواضعِ المناسـب لمقـام العبـادةِ والتَّذلـل، فكأنَّه يقول: إنـي واحدٌ من عبيـدِكَ.

وقدَّم العبادةَ على الاستعانة تعليماً للعِباد، وجَرياً على ما انطبعَ في الغرائزِ من تقديم الوسيلةِ على الحاجة؛ لأنَّه أنجحُ لحصول المَطلبِ، وأسرعُ لوقوع الإجابَةِ.

وأَطلقَ الاستعانة ليَعمَّ كلَّ مستعانٍ عليه، ثمَّ خصَّصَها بقوله: (اهدنا) ليتكرَّر إجمالاً وتفْصيلاً، فيدلَّ على أنَّ أهمَّ المهمات الاستعانةُ به وبتوفيقه في طلبِ الهدايةِ والسَّعادة الأُخرَويَّةِ الباقية.

وكرَّر الضَّمير المنفصلَ للتنصيص على التخصيص في كلٍّ من العبادة والاستعانةِ، ولولا ذلك لكان التَّخصيص في مجموعهما، ولا يلزمُ من ذلكَ التَّخصيصُ في كلٍّ منهما.

﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾: الدِّينَ القويمَ، وما يدلُّ عليه القرآنُ العظيم.

قال عليٌّ وأُبَيُّ بنُ كعبٍ رضي الله عنهما: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ﴾: ثبِّتنا عليه[١]، كما يقالُ للقائم: قُمْ حتى أعودَ[٢] إليك؛ أي: دُمْ على ما أنتَ عليه.

قيل: وقُرئ: (ثبِّتنا)[٣]، وفي التعبير عنه بـ(اهدنا) إشارةٌ إلى أنَّ المطلوبَ هو الثباتُ في ضِمن التَّجدُّد، يعني: ثبِّتنا على أصل الهِداية وزِدْنا فيها في كلِّ وقتٍ.

والهداية: دلالةٌ بلُطف، ومنه الهديَّةُ. وخُصَّ ما كان دلالةً بـ(فعلتُ) نحو: هديتُه الطَّريق، وما كان من الإعطاء بـ(أفعلتُ) نحو: أهديتُ الهديَّة، واستعمالُها في الشرِّ كما في قوله تعالى: ﴿فَٱهۡدُوهُمۡ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٢٣] فعلى طريق التَّهكُّم كالبِشارة في قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١].

والفعل منه (هَدَى) يتعدَّى إلى ثاني مَفْعولَيْهِ باللَّام تارةً وبـ(إلى) أُخرى، ففي حذفِ أداةِ التَّعدية على طريقة: ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٥٥] إخراجٌ له مُخرجَ المتعدِّي إلى المفعولين بالذَّات.

ولا بُعْدَ في أنْ يُقصد بذلكَ الإشارةُ إلى قوَّة الهِداية المطلوبةِ، فكأنَّه قيل: اهدِنا هدايةً كاملة لا نحتاجُ إلى الواسطة.

وإنَّما قال: (اهدِنا) دونَ: اهدِني[٤]؛ رعايةً للمناسَبة مع (نعبدُ) و(نستعين)، ولأنَّ الدُّعاء مهما كان أعمَّ كان إلى الإجابة أقربَ؛ كان بعضُ العلماء يقول لِتلامِذتِهِ: إذا

---

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ١٥).

(٢) في «ح» و«ف» و«ك» و«م»: (أدعو)، والمثبت من «د».

(٣) لم أجدها.

(٤) في «ح» و«ف» و«ك» و«م»: (اهد)، والمثبت من «د».

قرَأْتُم في خُطبة السبق[١]: (ورضي اللهُ عنْكم وعن جماعة المسلمينَ) إنْ ذكَرتني[٢] في قولك: (رضي الله..) فحَسَنٌ، وإلا فلا حرج، ولكنْ إياك وأنْ تنساني في قولك: (وعن جماعة المسلمين)؛ [لأنَّ قوله: (رضي الله عنك) تخصيصٌ بالدعاء فيجوز أن لا يُقبل، وأمَّا قولُه: (وعن جماعة المسلمين)] فلا بدَّ وأنْ يكونَ في المسلمينَ مَن يستحقُّ الإجابةَ، وإذا أجاب الله تعالى الدُّعاءَ في البعض فهو أكرمُ من أنْ يردَّه في الباقي، ولهذا السببِ قالوا: السُّنَّة إذا أراد أحدٌ أن يذكر دعاءً أنْ يُصلي أولاً على النَّبيِّ ﷺ، ثمَّ يَذكر ذلك الدعاءَ، ثم يصلي على النبيِّ ﷺ ثانياً؛ فإنه إذا أجيب في طرفي دعائه امتنَع أن يُردَّ في وسطه.

وقد قال ﷺ: «ادعُوا اللهَ بألسِنَةٍ ما عَصيْتُموهُ بها»، قالوا: يا رسولَ الله! فمِن أينَ لنا بتلك الألسِنةِ؟ قال: «يَدعو بعضُكم لبعضٍ؛ لأنَّك ما عصيتَ بلسانهِ، وهو ما عَصى بلسانِكَ»[٣].

و(الصراط) كالطريق في التَّذكير والتَّأنيثِ، أمَّا في المعنى فبينَهما فَرْقٌ لطيفٌ، وهو أنَّ الطريقَ: كلُّ ما يَطرقُه طارقٌ معتاداً كان أو غيرَ معتادٍ، والسبيلُ من الطُّرق: ما هو معتادُ السُّلوكِ، والصِّراطُ من السُّبُل: ما لا الْتِواءَ فيه ولا اعوِجاجَ، بل يكونُ على جهةِ القصد، فهو أخصُّ الثَّلاثةِ[٤].

وفائدةُ وصْفِه بالمستقيم: أنَّ الصِّراطَ يُطلق على ما فيه صُعودٌ أو هُبوطٌ،

---

(١) في «تفسير الرازي» (١/ ٢٠٧): (السابق)، والكلام وما بين معكوفتين منه.

(٢) في المصدر السابق: (نويتني)، ولعلها أنسب بالسياق.

(٣) ذكره الرازي في «تفسيره» ولم أجده عند غيره.

(٤) في «ف»: (الثلاث).

والمستَقيمُ: ما لا مَيلَ فيه إلى جهةٍ من الجهات الأربعة، وأصلُ الاستقامة في قِيام الشَّخصِ: أنْ لا يكون مُنحَنياً ولا مُنْثَنياً(١)، ولا مائلاً إلى يمينٍ أو يسارٍ.

﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ بدَلٌ من ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾، وفائدتهُ: التَّوكيدُ ـ للتَّكرير ـ والتَّفصيلُ بعدَ الإجمالِ.

وأُطلق الإنعامُ ليَنتظمَ كلَّ نِعَمٍ.

شُدِّدت اللامُ في (الَّذينَ) لأنَّها لامانِ، والأصلُ: (لَذٍ) مثلُ: (عَمٍ)(٢)، ثمَّ دخلت الألفُ واللَّام للتعريف، والتَّشديدُ من أجل ذلكَ.

والإنعامُ: نفْعُ العالي مَنْ دُونَه بأمرٍ عظيمٍ خالياً عن العِوَض والتَّبِعَة.

ولـمَّا كان الكفَّارُ من جُملة الذينَ أنعمَ اللهُ عليهم ـ على ما صرَّح بِهِ في(٣) قوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ﴾ [البقرة: ٤٠] ـ خصَّهم بقوله:

﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾ في دار الدُّنيا ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ في دار الآخرة، والمشهورُ أنَّ نِعمةَ اللهِ تعالى على نوعين:

دُنيويَّةٍ: وهي أوفَرُ في حقِّ الكافر؛ لقوله عليه السلام: «الدُّنيا سِجنُ المؤمنِ وجَنَّةُ الكافرِ»(٤).

---

(١) في «م»: (متعيباً). وفي «ف»: (متعنتاً)، وغير واضحة في «ح»، وسقطت من «د»، والمثبت من «ك».

(٢) يعني: (الذين) جمع، ومفرده: (لذٍ) اسم منقوص مثل: (عمٍ) و(شجٍ) المنقوصان، فلما دخلته الألف واللام ولزمتا عادت الياء كما تعود في قاض، فقلت: الذي، وأصله أن يكتب بلامين، إلا أنهم حذفوا إحدى اللامين لكثرة الاستعمال تخفيفاً، وجرى الجمع على الواحد إذ هو مبني مثله إذ هو أقرب إليه في الإعراب وكتبت التثنية بلامين على الأصل. انظر: «مشكل إعراب القرآن» لمكي بن أبي طالب (١/ ٧١).

(٣) كلمة: (في) ليست في «ك».

(٤) رواه مسلم (٢٩٥٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وأُخْرَوِيَّةٍ: وهي مختصَّةٌ بالمؤمن.

ونحن نقولُ: إنَّ النِّعمةَ الأُخرويَّة على قِسْمينِ: نعمةِ نفْعٍ وهي المختصَّةُ بالمؤمن، ونعمةِ دفْعٍ[1] ولا شُبْهةَ في عمومِها للكافر أيْضاً؛ لأنَّه تعالى لا يُعذِّب كافراً من الكفَّار بنوعٍ من العذاب إلَّا وهو قادرٌ على أنْ يُعذِّبه بأشدَّ منه، وترْكُ ذلك نعمةُ تخفيفٍ منه تعالى عليهِ.

﴿غَيْرِ﴾ صفةٌ مقيِّدة؛ أي: جَمعوا بينَ النِّعمة والسَّلامةِ منهما، وإنَّما وصَفَ المعرفةَ بـ (غير) تنزيلاً للموصول منْزلةَ النَّكرةِ إذْ[2] لم يقصدْ به مَعهوداً[3]، أو رفعاً لـ(غير) إلى درجة المعرفةِ؛ لِزوالِ إبهامهِ بالإضافة إلى ما لَهُ ضِدٌّ واحدٌ[4].

اعلَمْ[5] أنَّ (غيراً) لها ثلاثةُ مواضعَ:

أحدها: أنَّ تقعَ موقِعاً لا تكونُ فيه إلا نكِرةً، وذلكَ إذا أُريد بها النَّفيُ السَّاذجُ في نحو: مررتُ برجلٍ غيرِ زيدٍ.

الثاني: أنْ تقعَ موقعاً لا تكونُ فيه إلا معرفةً، وذلك إذا أُريد بها شيءٌ قد عُرِفَ بمضادَّة المضافِ إليه في معنًى لا يُضادُّه فيه إلَّا هو، كما إذا قلت: مررتُ بغيرِك؛

---

(١) في «ح» و«ف» و«ك» و«م»: (رفع)، والمثبت من «د».

(٢) في «د»: (إذا)، وفي «ف»: (إن).

(٣) في «ك»: (معهود).

(٤) قال العلماء: إذا أضيفت (غَيْر) إلى معرَّف له ضدٌّ واحد فقط تعرفت لانحصار الغيرية، وهنا المنعم عليهم ضد لما بعده. انظر: «الحجة للقراء السبعة» لأبي علي الفارسي (١/ ١٤٣)، و«المحرر الوجيز» لابن عطية (١/ ٧٧)، و«مغني اللبيب» (ص: ٢١٠)، و«روح المعاني» (١/ ٣٠٩).

(٥) في «ح» و«ف»: (واعلم).

أي: المعروفِ بمُضادَّتِك، إلَّا أنَّها في هذا لا تَجري صفةً، فتُذكَر غير جارية على الموصوف[١].

الثالث: أنْ تقعَ موقِعاً تكونُ فيه نكرةً تارةً ومعرفةً أُخرى؛ كما إذا قلتَ: مررتُ برجلٍ كريمٍ غيرِ لئيمٍ، وعاقلٍ غيرِ جاهلٍ، والرجلُ الكريمُ غيرُ اللئيم، كذا قال صدر الأفاضل[٢].

وقدْ تَبيَّنَ منه أنَّ مَن قال: إنَّ (غير) لا تتعرَّفُ أصلاً وإنْ أُضيفَ إلى المعارف لم يُصِبْ، وأنَّ مَن زعَم أنَّه بالإضافة إلى ما لَهُ ضدٌّ واحد تَعيَّنَ[٣] تعيُّنَ الحركةِ مِن غيرِ السُّكون فقدْ أخطَأَ من وجوهٍ:

أمَّا الأوَّل: فلِأنَّهُ وإنْ أُضيْفَ إلى ما لَه ضِدٌّ واحدٌ، لكنَّه لم يُعرف ما أُريد به بمضادَّة المضافِ إليه في معنىً لا يُضادُّه فيه إلّا هو، ولهذا لم يكنْ مِن قبيلِ الثاني، فلَمْ يتعيَّنْ تعيُّنَ الحركةِ من غيرِ السُّكونِ.

وأما ثانياً: فلأنَّه حيْنئذٍ[٤] يكونُ معرفةً بالحقيقة على ما مرَّ، لا بالتأويل كما ظنَّه ذلكَ الزاعمُ.

وأمَّا ثالثاً: فلأنَّه حينئذٍ لا يَجري صفةً، وإنما يُذْكر غيرَ جارٍ على الموصوف،

---

(١) في «ف»: (الموصول).

(٢) القاسم بن الحسين بن أحمد الخوارزمي، مجد الدين، الملقب بصدر الأفاضل، عالم بالعربية، من فقهاء الحنفية، من كتبه: «شرح المفصل» للزمخشري، و«ضرام السقط في شرح سقط الزند»، و«التوضيح» في شرح المقامات، و«الزوايا والخبايا» في النحو، وله نظم. قتله التتار سنة (٦١٧هـ). انظر: «معجم الأدباء» (٥/ ٢١٩١)، و«الأعلام» (٥/ ١٧٥).

(٣) في «م»: (تبين).

(٤) في هامش «ف»: (أي: على تقدير تعين الحركة من غير السكون. منه).

وهو في صدَدِ توجيهِ كونه صفةً لِـمَا قَبْله، وقيل: هو بدلٌ مِن (الذين)، ولا يُعجبني ذلكَ؛ لأنَّ (غيراً) أصلُ وضْعِه للوَصْف، والبدلُ بالوصفِ ضعيفٌ.

والغضبُ: تغيُّرٌ يحصلُ عندَ غليانِ دمِ القلبِ لإرادة الانتِقام، والقانونُ في أمثال هذا: أنَّ جميعَ الأعراض النَّفسانيَّةِ ـ مثل: الرَّحمةِ والفرَحِ والسُّرورِ والغضب والحياءِ والتَّكبُّر والاستِهزاء ـ لها أوائلُ ولها نهاياتٌ، ويتبيَّنُ ذلكَ في الغضب؛ فإنَّ له غليانَ الدَّمِ، وغايتُهُ إرادةُ إيصالِ الضَّررِ إلى المغضوب عليهِ، فلفظ (الغضب) في حقِّ الله تعالى لا يُحملُ على أوَّله الذي هو مِن خواصِّ الجسمِ، بل يُحمل على غايته، وهذه قاعدةٌ شريفةٌ.

بقي هاهنا نكتةٌ لطيفة، وهي: أنَّه صرَّحَ بالخِطاب لـمَّا ذَكَر النِّعمة، ثمَّ لوَّنه[1] حيث قال: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾، ولَمْ يقلْ: غيرِ الذينَ غَضِبتَ عليهم، عَطفاً على الأوَّل، فجاءَ باللَّفظ مُنْحرِفاً بِهِ عن ذِكْر الغاضبِ، فأَسنَد النِّعمةَ إليه لفْظاً، وزَوَى عنه لفظَ الغضبِ تحَسُّناً ولُطفاً.

قيل: يعني بالأوَّل: اليهودَ؛ لقوله تعالى في قِصَّتهم: ﴿فَبَآءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ﴾ [البقرة: ٩٠]، وبالثاني: النَّصارى؛ لقوله تعالى في حقِّهم: ﴿قَدْ ضَلُّواْ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيرًا﴾ [المائدة: ٧٧]. وهذا على وَفْقِ ما رُوِيَ عنه عليه السلام: من أنَّ رَجلاً سأله وهو بوادي القُرى: مَن المغضوب عليهم؟ فقال: «اليهودُ»، ومَنْ الضَّالين؟ فقال: «النَّصارى»[2].

---

(١) في «د»: (ثم وإنه)، وفي «ف»: (ثم لوى به)، وفي «ك»: (بل لوح به).

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٠٣٥١) من حديث رجل سمع النبي ﷺ، وإسناده صحيح، ولا تضر جهالة صحابيه.

فإن قلتَ: كيفَ فسَّر ذلك وكِلا الفريْقَينِ ضالٌّ ومغْضوبٌ عليهم[١]؟

قلتُ: خصَّ كلَّ فريقٍ منهم بصِفةٍ كانتْ أغلبَ عليهم، وإنْ شاركوا غيرَهم في صفات ذمٍّ.

و﴿عَلَيْهِمْ﴾ هاهنا في محلِّ الرفعِ، لأنَّه نائبُ منابَ الفاعل، بخلافهِ في ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ فإنَّه في محلِّ النَّصب على المفعوليَّة.

و(لا) مزيدةٌ لِتأكيد ما في (غيرِ) مِن معْنى النَّفي، فكأنَّه قيل: لا المغضوبِ عليهم ولا الضَّالين، وعَيَّن دخولَها العطفُ على قوله: (المغضوبِ عليهم)؛ لمُناسبة (غير)؛ لئلا يُتوهَّم في أوَّل الوهلةِ بتركها عطفَ (الضَّالِّين) على (الذينَ).

والضَّلال: فقدانُ الطريق السَّويِّ، سواءٌ سبقه وُجدانٌ أو لا؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ﴾ [الضحى: ٧].

وإنما عدَلْنا عن تفسيرهِ بـ: العُدول عن الطَّريق السَّويِّ عَمداً أو خطأً؛ لأنَّ مَن طلبَ الطريقَ السويَّ ولم يجدْه، أو قصَّر[٢] عن الطلب، ضالٌّ[٣]، ولا عدولَ ثمَّة لا عمداً[٤] ولا خطأً.

(آمين) مبنيٌّ على الفتحة[٥] كـ (أينَ) لالتقاءِ السَّاكنينِ، وجاء مَدُّ أَلِفه وقصرُها، والأصلُ فيه القصرُ، وإنَّما مُدَّ ليرتفع الصوتُ بالدُّعاء، كذا قال ابنُ خالوَيْه في «إعراب القرآن».

---

(١) في «م»: (عليه).

(٢) في «د» و«م»: (قعد).

(٣) في «م»: (الطلب يكون ضالًا).

(٤) في «ح» و«ف» و«ك»: (ثمة عمداً).

(٥) في «م»: (الفتح).

وذَكَر ابنُ دَرَسْتَوَيْه أنَّ القصْرَ ليسَ بمعروف، وإنَّما قصَرَه الشاعرُ في قوله:

أَمِيـنَ فَـزادَ اللهُ مـا بيْنَنـا بُعْـداً[١]

للضَّرورةِ، وذلكَ وهمٌ إذْ لا ضرورةَ، فإنَّه لو قدَّم الفاءَ فقال:

فَآميـنَ زادَ اللهُ مـا بيْنَنـا بُعـداً

انْدفعَ الضَّرورةُ[٢].

ولا يُشدَّد ميْمُه فإنَّه لحْنٌ، والعامَّة ربَّما فَعلوا ذلكَ، وأمَّا في قوله تعالى: ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٢] فالميمُ مشدَّدةٌ لأنَّه من أمَـمْتُ؛ أي: قَصَدْتُ.

معناه على قول ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما: كذلكَ يكونُ[٣].

وقيل: اسمُ فعلٍ؛ أي: استَجِبْ.

ورُوي عن كعبِ الأحبار أنَّه قال: آمين خاتَم ربِّ العالمينَ، يَختمُ دعاءَ عبدِهِ المؤمنِ[٤].

وليسَ من القرآن إجماعاً، وقراءتُه سُنَّةٌ في الصَّلاة وخارجَ الصَّلاة بعد الفاتحة مفصولةً عنها.

* * *

---

(١) عجز بيت ذكره ابن الأنباري في «الزاهر» (١/ ٦٦)، والجوهري في «الصحاح» (مادة: أمن)، وصدره:

تباعَـدَ منـي فُطْحُـلٌ إذ سـألتُه

(٢) انظر: «تصحيح الفصيح» لابن درستويه (ص: ٤٦٦).

(٣) انظر: «الزاهر» لابن الأنباري (١/ ٦٦)، و«تفسير السمرقندي» (١/ ٤٤)، و«تفسير الثعلبي» (١/ ١٢٥).

(٤) انظر: «تفسير السمرقندي» (١/ ٤٥).

سُورَةُ البَقَرَةِ

سُورَةُ البَقَرَةِ

عن سهْلِ بنِ سعدٍ رضي الله عنه، عن النبيِّ ﷺ: «إنَّ لكلِّ شيءٍ سَناماً، وسنامُ القرآنِ سورةُ البقرةِ»(١).

ولا حُجَّةَ فيه على مَن استكرَهَ أنْ يُقال: سورةُ البقرةِ، وقال: ينبغي أنْ يُقال: السُّورةُ التي يُذكر فيها البَّقرةُ، كما قال عليه السلام: «السُّورة التي يُذكر فيها البقرةُ فُسطاطُ القرآنِ»(٢)، لأنَّ ما يُكره من الأمة قد لا يُكره منه عليه السلام، ألَا ترى أنَّه قال: «لا يُؤمنُ أحدُكم حتَّى يكونَ اللهُ ورسولُه أحبَّ إليهِ ممَّا سِواهما»(٣)، وقد أَنْكرَ قولَ الأعرابيِّ: ومَن عصاهُما فقَدْ غوى، وقال: «بِئْسَ خطِيبُ القومِ أنتَ»(٤).

---

(١) رواه العقيلي في «الضعفاء» (٢/ ٦)، وابن حبان في «صحيحه» (٧٨)، والطبراني في «الكبير» (٥٨٦٤). وفي إسناده خالد بن سعيد المدني، قال العقيلي: لا يتابع على حديثه، قال: وفي فضل سورة البقرة رواية أحسن من هذا الإسناد وأصلح بخلاف هذا اللفظ وأما في تمثيل القرآن فليس فيه شيء يثبت.

(٢) رواه الديلمي في «الفردوس» (٣٥٥٩) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٣١٥١)، والبخاري (١٦)، ومسلم (٤٣)، من حديث أنس رضي الله عنه. ولفظ الصحيحين: «ثَلَاثٌ من كُنَّ فيه وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ: أَنْ يكُونَ الله وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إليه مِمَّا سِوَاهُمَا...».

(٤) رواه مسلم (٨٧٠) من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه. وكلام المؤلف هذا فيه نظر، فقد روى البخاري (١٧٥٠)، ومسلم (١٢٩٦)، عن الأَعْمَش، قَالَ: سَمِعْتُ الحَجَّاجَ، يَقُولُ عَلَى المِنْبَرِ: السُّورَةُ الَّتِي يُذْكَرُ فِيهَا البَقَرَةُ، وَالسُّورَةُ الَّتِي يُذْكَرُ فِيهَا آلُ عِمْرَانَ، وَالسُّورَةُ الَّتِي يُذْكَرُ فِيهَا =

(١ ـ ٢) ـ ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾.

﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾

﴿الٓمٓ﴾ في الفواتح المقطَّعة أوجُهٌ، والأوجَهُ أنَّها أسماءُ السُّورة، وعليه الأكثر، ومحلُّها رفعٌ على الابتداء، وقيل: نصبٌ أو جرٌّ على حذْف حرفِ الجرِّ وإضمارِه.

والمرويُّ عن الصَّدر الأوَّل في التهجِّي أنَّها أسرارٌ بينَ الله تعالى ونبيِّه.

وقال بعضُ الكُمَّلِ: قد يجري بينَ المحرمينِ كلماتٌ مُعمَّاةٌ تُشير إلى سرٍّ بينَهما[١].

والمقطَّعاتُ في أوائل السُّورِ من هذا القَبيلِ، فإنَّه تعالى قد وضَعَها مع نبيِّه عليه السلام في وقتٍ لا يسعُهُ فيه ملَكٌ مقرَّب ولا نبيٌّ مرسَل، ليَتكلَّم بها معه على لسان جِبْرائيلَ عليه السلام بأسرارٍ وحقائقَ لا يطَّلعُ عليْها جبرائيل عليه السلام.

ويدلُّ على هذا ما رُوي في الأخبار أنَّ جبرائيل عليه السلام لـمَّا نزَلَ بقوله تعالى: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾، فلما قال: كاف، قال النبيُّ ﷺ: «علمتُ»، فقال: ها، قال:

= النِّسَاءُ، قَالَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِإِبْرَاهِيمَ فَقَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ أَنَّهُ كَانَ مَعَ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ حِينَ رَمَى جَمْرَةَ العَقَبَةِ، فَاسْتَبْطَنَ الوَادِيَ حَتَّى إِذَا حَاذَى بِالشَّجَرَةِ اعْتَرَضَهَا، فَرَمَى بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ ثُمَّ قَالَ: «مِنْ هَا هُنَا وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ قَامَ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ البَقَرَةِ ﷺ». قال الآلوسي في «روح المعاني» (١/ ٣١٧): وهو معارِض لما روي من منع ذلك، وتعيُّنِ أن يقال: السورة التي يذكر فيها البقرة، وكذا في سور القرآن كله، ومن ثمة أجاز الجمهور ذلك من غير كراهة.

(١) هذا الكلام للسجاوندي كما في «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ٣٣)، و«نواهد الأبكار» للسيوطي (١/ ٢٦٩)، وزادا: وتفيد تحريض الحاضرين إلى استماع ما بعد ذلك، وهذا معنى قول السلف: حروف التهجي ابتلاء لتصديق المؤمن وتكذيب الكافر.

«علمتُ»، فقال: يا، قال: «علمتُ»، فقال: عين قال: «علمتُ»، فقال: صاد، قال: «علمتُ»، فقال جبرائيلُ عليه السلام: كيفَ علمتَ ما لم أعلمْ[١]؟

﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ أصلُ (ذلك): (ذا) اسمٌ مبهَم للإشارة، واللامُ عِوضٌ عن (ها) التي للتنْبيهِ، ولهذا لا يُجمع بينَهما، والكافُ للخطاب، فلا دلالةَ في أصل وضْعِه للبُعد[٢]، وإنَّما ذلكَ بحَسَبِ العُرفِ الطَّارئِ، فالإشارةُ به هاهنا إلى الحاضر: إمَّا على الوضْع اللُّغويِّ، أو لأنَّ ما لا يُحسُّ بالبصرِ فالإشارةُ إليه بلفظ (ذلك) و(هذا) سواءٌ؛ لأنَّه من حيثُ إنَّه لا يُحسُّ بالبَصر أشبهَ المحسوسَ الغائبَ، ومن حيثُ إنَّه مُدرَكٌ بالعقل أو السَّمعِ أشبهَ المحسوسَ الحاضرَ، فصحَّ فيه استعمال اللفظين، ولهذا قال جمعٌ من أئمة التَّفسيرِ والعربيَّة: إنَّ معنى قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾: هذا الكتابُ، وتذكيرُه لأنَّ المُشار إليه المسمَّى ـ وهو ذلكَ البعضُ من القرآن ـ ليسَ بمؤنَّثٍ، وكذا اسمُهُ المذكورُ وهو ﴿الٓمٓ﴾ ليس بمؤنَّث.

نَعَم له اسمٌ آخرُ مؤنَّثٌ وهو السُّورة، لكنَّ الإشارةَ ليستْ باعتبارها، فلا حاجةَ إلى التَّأويل في تذكيره.

وهو مبتدأٌ ثانٍ، و(الكتابُ) خبرُه، والجملةُ خبرُ المبتدأ الأوَّل، والمعنى: إنَّ ذلك هو الكتابُ الكامل.

أو خبرُ المبتدأ و(الكتابُ) صفتُه، ومعناه: هو[٣] ذلك الكتابُ الموعود، مصدرٌ بمعنى المفعول.

---

(١) لم أجده، ولا يصلح هذا حجة لما قاله المؤلف؛ فإن مثله يحتاج لدليل صحيح ثابت.

(٢) في «د» و«ك» و«م»: (إلى البعد).

(٣) في «م»: (ومعناه وهو)، وفي «ف»: (والمعنى هو).

قال الراغبُ: الكَتْبُ: ضمُّ أَديمٍ إلى أديْمٍ بالخياطة، وفي المُتعارف: ضمُّ الحروفِ بعضِها إلى بعض [بالخطِّ، وقد يقالُ ذلك للمضمومِ بعضِها إلى بعضٍ] في اللَّفظ، ولهذا سُمِّيَ كتابُ الله(١) ـ وإنْ لم يُكتَبْ ـ كتاباً(٢).

فمَن قال(٣): أُطلق على المنْظوم عبارةً(٤) قبلَ أنْ يُكتبَ؛ لأنَّه مما يُكتب(٥)، فكأنَّه لم يُفرِّقْ بين الخطِّ والكتابةِ.

﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ في محلِّ الحال، والعاملُ فيه معنى الإشارةِ، وفيه إشارةٌ إلى كماله في نفسه.

وقوله: ﴿هُدًى﴾ إشارةٌ إلى كونه مُكمِّلاً لغيره، فيكونُ وصفاً له بالتكمِيْل بعدَ وصْفِه بالكمال.

قال الراغبُ في الفرْق بينَ الشكِّ والمِريةِ والرَّيْب:

إنَّ الشكَّ: وقوفُ النَّفْس بينَ شيئينِ متقابلينِ بحيثُ لا يترجَّح أحدُهما على الآخر بأَمارة.

والمِريةُ: التردُّد في المتقابلَين، وطلبُ الأمارةِ، مأخوذٌ من مَرَى الضَّرع؛ أي: مسَحَه ليدُرَّ، فكأنَّه يحصلُ مع الشكِّ تردُّدٌ في طلب ما يَقتضي غلبةَ الظنِّ.

---

(١) في المصدر: (كلام الله).

(٢) انظر: «المفردات في غريب القرآن» للراغب (ص: ٦٩٩) (مادة: كتب)، وما بين معكوفتين منه.

(٣) في هامش «م»: (رد على البيضاوي)، وفي هامش «ف»: (البيضاوي. منه).

(٤) في «ح» و«ف» و«ك»: (عبارته)، والمثبت من «د» و«م»، وهو الموافق لما في المصدر.

(٥) انظر: «تفسير البيضاوي» (١/ ٣٦).

والرَّيبُ: أنْ يُتوهَّمَ في الشَّيء أمرٌ[١] ما، ثُمَّ يَنكشفَ عمَّا تُوهِّم[٢] فيه[٣].

ولمَّا كان الرَّيبُ أضعفَ كان نفيُه أبلغَ.

ثمَّ إنَّ المَنفيَّ عنه مَنشأُ الرَّيب لا نفسُه؛ لأنَّه حالةٌ قائمة بالمُرتاب لا يَحتمِلُ أنْ توجدَ في جنس الكلامِ، فلا حاجةَ إلى نفْيِها؛ بل لا وَجهَ لهُ في مقامِ المدحِ، فتأخيرُ الظَّرف لا[٤] لأنَّ الحصر المستفادَ من تقديمه باطلٌ؛ لأنَّ باقيَ الكتبِ السَّماوية ليسَ بمعجِز فلا قاطعَ لعِرْقِ الرَّيب فيه، بل لتجريدِ الكلام لـمَا سيْقَ له، فإنَّ المفهومَ من الحصر المذكورِ فضلةٌ في المقام[٥]، واختيارِ ما هو أحسنُ نظماً، وتوسيعِ دائرة القراءة[٦] على ما ستَقِفُ عليه بإذن الله تعالى.

وقُرِئ: (لا ريبٌ) بالتَّنوينِ والرَّفع[٧]، والفرْقُ بينَها وبين المشهورةِ: أنَّ المشهورةَ تُوجب الاستغراقَ وهذه تُجوِّزُه.

﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾؛ أي: المشارِفينَ للتَّقوى الصائِرينَ إليه، ففيه مجازٌ وإيجازٌ وهما من أقوى أسبابِ الإعجازِ، ونكتةُ المجازِ: التنْبيهُ على قوَّة ترتُّبِ اهتدائهم على هدايتِه بحيثُ لا يتخلَّلُ بينهما زمانٌ، فكأنَّ هدايتَه بالذينَ يهتدون به هدايةٌ بالمهتدِينَ.

وإنَّما لم يقل: هدًى للطالبينَ؛ لئلا يَندرجَ تحتَ عمومه المطبوعُ على قلوبهم.

---

(١) في «ف»: (أمراً). ومثله في «تفسير الراغب»، ولفظه: (أن تتوهم في الشيء أمراً)

(٢) في «ح» و«ف» و«ك»: (يتوهم)، وفي «تفسير الراغب»: (توهمت).

(٣) انظر: «تفسير الراغب» (١/ ١١٥).

(٤) كلمة: (لا) سقطت من «ح» و«ف» و«ك».

(٥) في «ح» و«ف» و«ك» و«م»: (في الكتاب المقام)، والمثبت من «د».

(٦) في «ح» و«ف» و«ك» و«م»: (القرآن)، والمثبت من «د».

(٧) عزاها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢) لزهير الفرقبي.

(هدى) مبتدأٌ خبرُه (فيه) قُدِّم عليه محققّاً على قراءةِ مَن وقفَ على: (لا ريب)، ومقدَّراً على قراءةِ مَن وَقفَ على (فيه)؛ للعناية والاهتمام، تنبيهاً على أنَّ المقصودَ بالإخبار كونُ الكتاب متضمِّناً لهدايتِهم لا كونُهم مُهتدينَ به، وللمُحافظة على الفاصلة. وإيثارُ الظَّرف على الضَّمير المُنفصِل للإشارة إلى أنَّ الهدايةَ من بعضِ الفوائد التي تضمَّنَها.

وتنكيرُه للتَّعظيم، والهدى في الأصل مصدرٌ على (فُعَل) كالسُّرَى، وقد مرَّ تفسير الهداية وما يَتعلَّقُ به.

والتَّقوى على ما قال عليٌّ رضي الله عنه: ترْكُ الإصرارِ على المعصية، والاغترارِ بالطَّاعةِ[1].

والمتَّقي: اسمُ فاعلٍ من قولهم: وَقَى فاتَّقى[2]، والوِقاية: فرْطُ العِنايةِ.

وقيل: التَّقيُّ[3] مَنْ سلَكَ سبيلَ المُصطفى، ونبذَ الدُّنيا[4] وراءَ القَفا، وكلَّفَ نفسَه الإخلاصَ والوفا، واجتنبَ الحرامَ والجَفا.

ولو لم يكنْ فضلٌ إلَّا ما فُهِم من هنا فكَفى، فإنَّه تعالى بيَّنَ في غيرِ موضعٍ أنَّ القرآنَ هدىً للنَّاس، وقال هنا: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ فكأنَّه يقول: إنَّ المتَّقينَ هم كلُّ النَّاسِ فمَنْ لا يكونُ متَّقِياً ليس منهم.

ولـمَّا كان معنى قولِه: ﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾: للَّذين يتقون[5]، صحَّ أنْ يكونَ قولُه:

***

---

(١) انظر: «تفسير الخازن» (١/ ٢٧).

(٢) في «م»: (وقاه فاتقاه).

(٣) في «ك»: (المتقي).

(٤) في «ك»: (الدينار).

(٥) في «ح» و«ف»: (الذين ينفقون)، وفي «ك» و«م»: (الذين يؤمنون)، والمثبت من «د».

(٣) ـ ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾.

﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ موصولةً بالمتَّقينَ[١] على أنَّه صفةٌ مجرورة، أو مدحٌ منصوبٌ بتقدير: أعني أو أمدحُ، أو مرفوعٌ بتقديرِ: هم.

وأمَّا فصْلُه عنه على أنَّه مرفوعٌ بالابتداء مخبَرٌ[٢] عنه بـ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى﴾ فضعيفٌ[٣]؛ لانفلاته ممَّا قبلَه، والذَّهابِ به مذهبَ الاستئنافِ، مع وضوح اتِّصاله بما قبلَه وتعلُّقِه به، ومبْنى الاستئنافِ على تقدير أن يُسألَ: ما بالُ المتَّقينِ مخْصوصينَ بذلكَ؟ فلا يتِمُّ الجواب إلَّا بمجموعِ القصَّتينِ، فيكونُ القطْعُ بينَهما لكمال الاتِّحاد، والظَّاهرُ أنَّه لكمال الانفصالِ في الغَرضِ والأسلوب، على ما شهِد لذلك تصديرُ القصَّة الثَّانية بـ (إنَّ) المشعرةِ بالأخذ في فنٍّ آخرَ.

والإيمان: إفْعالٌ من الأمْن، يقال: أمِنْتُه، وآمَنَنيه غيري، ثم نُقل إلى التصديق فقيل: آمَنَه [إذا صدَّقه، وحقيقتُه: آمَنه] [٤] التكذيبَ والمخالفة، ثم ضُمِّن معنى أقرَّ واعترفَ فعُدِّي بالباء.

﴿بِٱلْغَيْبِ﴾؛ أي: بما غاب عن الحسِّ والعقل غيبةً كاملة حيثُ لا يُدركه واحدٌ منهما لا بالبديْهة ولا بالاستدلال، يعني: أحوالَ البعثِ والجنَّة والنار؛ كما في قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلْمُصَلِّينَ ﴿٢٢﴾ ٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ دَآئِمُونَ ﴿٢٣﴾ وَٱلَّذِينَ فِىٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ﴿٢٤﴾ لِّلسَّآئِلِ وَٱلْمَحْرُومِ ﴿٢٥﴾ وَٱلَّذِينَ يُصَدِّقُونَ بِيَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [المعارج: ٢٢ ـ ٢٦].

---

(١) في «ح» و«ف» و«ك» و«م»: (للمتقين)، والمثبت من «د». وجاء في هامشها: (فيه رد للقاضي التفتازاني)، ومثله في هامش «م» لكن فيه: (للفاضل) بدل: (للقاضي).

(٢) في «م»: «مخبراً».

(٣) في «م»: (ضعيف)، وجاء في هامشها وهامش «ف»: (فيه رد للزمخشري والبيضاوي ومن تبعهما. منه).

(٤) ما بين معكوفتين من «الكشاف» (١/ ٣٨).

ولقوَّة غَيْبَتِه ـ حيثُ غاب عن مَظهَري الحسِّ والعقل ـ عبَّر عنه بالمصدر؛ كما يقال لمَن بلغ الغايةَ في العدالة: عَدْلٌ.

ولِكماله في معنى الغَيبة ـ حيثُ لم يُمكنِ استحضارُه لا بالبديهة ولا بالنظر ـ عُرِّفَ بتعريف الجنس، كأنَّ معنى الغَيبة إنما تمَّ فيه، وباقي الغائبينَ بمنزلة الشاهد نظراً إليه.

ففيه إشارةٌ إلى قوَّة تصديقهم برسول الله ﷺ، ووفورِ اعتقادِهم بنبوَّته، حيثُ صدَّقوه في أخبارٍ لا طريق إلى العلم بصِدْقها لا بالحسِّ ولا بالعقل، لا بالبديهة ولا بالكسب.

وعدمُ التعرُّض للتَّصديق بالمبدأ للتنبيه على أنَّ شأنَه تعالى أظهرُ الأمور، بحيثُ كان التصديقُ به تصديقاً بأجلى المعلومات، فلا يناسب ذكره في مقام المدح بالتَّصديق بأخفى المجهولات.

وفيه نعيٌ على الدَّهْرية على أبلغ وجهٍ.

﴿وَيُقِيمُونَ الصَّلَوٰةَ﴾: إقامةُ الشيء: جعْلُه قائماً، والقيامُ: انتصابُ القامة، ولـمَّا كانت هيئةُ الانتصاب أكملَ هيئاتِ مَن له القامةُ وأحسنَها استُعيرت الإقامةُ للتكميل والتَّحسين، ومنه: أقام الأمرَ: إذا أتمَّه، وجاء به معطًى حقوقَه.

وأيضاً لمَّا كان استعمالُ مَن له القامةُ بإقامتها، استُعيرت الإقامةُ للاستعمال أيضاً، ومنه: أقام القومُ سيوفَهم: إذا استعمَلوها ولم يُعطِّلوها.

فالمعنى على الأول: يُعدِّلون أركانها ويُكمِّلون حدودها.

وعلى الثاني: يحافظونَ عليها في مواقيتِها ولا يُعطِّلونها.

والصَّلاةُ: الأذكار المعروفةُ، والأفعالُ المشهورة، وأصلها: الدُّعاء، قال الله

تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]؛ أي: ادعُ لهم، وفيما نقلَها الشَّرع إليه اشتمالٌ على الدُّعاء.

وفائدةُ الإطنابِ بزيادة الإقامة: التنبيهُ على أنَّه لم يُرِدْ إيقاعَها فقط، ولهذا لم يأمرْ بالصَّلاة ولم يمدحْ بها إلَّا بلفظ الإقامة، نحو: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [الإسراء: ٧٨] و﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النساء: ١٦٢]، ولم يقلْ: والمصلين، إلا في المنافقين حينَ قال: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ۝٤ ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [الماعون: ٤ ـ ٥].

ومنْ ثمَّة قيل: المصلُّون كثيرٌ، والمقيمونَ لها قليلٌ، كما قال [ابن] عمر رضي الله عنه: الحاجُّ قليلٌ والرَّكبُ كثيرٌ(١).

وكثيرٌ من الأفعال التي حثَّ الله تعالى على توفية حقِّه ذكَره بلفظِ الإقامة؛ نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ﴾ [المائدة: ٦٦]. و﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ﴾ [الرحمن: ٩].

ولمَّا كان المعنى: يَعبدون الله تعالى بكلٍّ من نوعي العِبادة البَدنيَّة والماليَّة، عقَّبه بقوله: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ وقدَّم ما هو الأشقُّ، وبالتقديم أحقُّ؛ لأنَّه أمُّ العبادات وعِمادُ الدِّين.

ولم يقلْ: ويؤتون الزكاة؛ لئلا يختصَّ المدحُ بالأغنياء.

---

(١) في «د» و«ف» و«م»: (والراكب كثير). والمثبت موافق لما في المصادر. انظر: «قوت القلوب» لأبي طالب المكي (٢/ ١٩٢)، و«الإحياء» (١/ ٢٦٣)، وما بين معكوفتين منهما. وروى عبد الرزاق في «المصنف» (٨٨٣٦) عن مجاهد قال: قال رجل عند ابن عمر: ما أكثر الحاج! فقال ابن عمر: ما أقلهم! و(٨٨٣٧) عن سعيد بن جبير قال: سمعت شريحاً العراقي يقول: الحاج قليل والركبان كثيرة.

وأيضاً لمَّا ذكَر البدنيَّةَ مطلقةً شاملةً للواجبة منها وغيرِ الواجبة، ناسَبَ أنْ يَذكرَ الماليةَ أيضاً على وجهِ الإطلاق.

والرِّزقُ: اسمٌ لكلِّ ما يَنتفِعُ به الحيوانُ، وأصله: الحظُّ والنَّصيب مِن أَيِّ نوعٍ كانَ، ثمَّ شاع إطلاقُه[1] على ما أعطى اللهُ تعالى عبْدَه ومكَّنه من التَّصرُّف فيه حلالاً كان أو حراماً؛ لقوله عليه السلام: «لقد رَزَقكَ اللهُ طيِّباً، فاخترتَ ما حَرَّم اللهُ عليكَ مِن رِزقه مكانَ ما أحلَّ اللهُ لكَ مِن حلالِه»[2].

وأمَّا ما قيلَ: لو لمْ يكنْ الحرامُ[3] رِزقاً لم يكنْ المُغذَّى به طولَ عُمُره مَرزوقاً، وليسَ كذلكَ؛ لقولِهِ تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦].

فيَرِدُ عليهِ: أنَّ الملازمةَ مسلَّمةٌ، وكذلكَ بُطلانُ التَّالي مسلَّمٌ إنَّما الشَّأن في وقوع المقدَّم فافْهَم.

نَعمْ هو محمولٌ هاهنا على المُباح دونَ المحظورِ، بقرينة إضافتِهِ إلى الله تعالى، فإنَّ ما يُضاف إليهِ تعالى بخصوصه مُفصَّلاً حقُّه أنْ يكونَ خالياً عن الكراهة فضْلاً عن الحُرمةِ، وإنْ كان قد تُضاف إليه الأفعالُ كلُّها على سبيل العمومِ والإجمال.

---

(١) كلمة: (إطلاقه) من «د» و«م».

(٢) رواه ابن ماجه (٢٦١٣) من حديث صفوان بن أمية رضي الله عنه، وفيه قصة. وفي إسناده يحيى بن العلاء البجلي وبشر بن نمير، وهما متهمان متروكان. قال الذهبي في «الميزان» في ترجمة يحيى ابن العلاء: قال أبو حاتم: ليس بالقوي، وضعفه ابن معين وجماعة، وقال الدارقطني: متروك، وقال أحمد بن حنبل: كذاب يضع الحديث، وروى عباس عن يحيى: ليس بثقة. ثم ذكر هذا الحديث وقال: وبشر هالك، فلعل الحديث من وضعه.

(٣) في «ح» و«ف» و«م»: (الحلال). والصواب المثبت. انظر: «تفسير أبي السعود» (١/ ٣١).

وأمَّا الحثُّ على الإنْفاق والمدحُ للمُنفِق وكونُه من المتَّقينَ، فإنَّما يَصلُح قرينةً لكون المنفَقِ مُباحاً، ولا دلالةَ فيه على عدم كونِ الرِّزق الذي ذلك المنفقُ بعضٌ منه مشتمِلاً على الحرام.

وزيادةُ حرْف التبْعيض للحثِّ على الاقتصاد المحمود؛ لأنَّه الجودُ الذي هو وسطٌ بينَ الإسراف والإقتارِ، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ﴾ [الإسراء: ٢٩]، ففيه إخبارٌ صريحٌ في حقِّ الغابرينَ[١] ونهيٌ ضِمناً في حقِّ الحاضرِينَ.

وأمَّا التبذيرُ فلا حاجةَ للاحتراز عنهُ إلى أداة التَّبْعيض؛ لأنَّه بمعْزِلٍ عن مَظنَّة المدحِ به، كيفَ وهو حرامٌ منهيٌّ عنه بأبلغِ وجهٍ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُوٓاْ إِخْوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾ [الإسراء: ٢٧]؟

بخلافِ الإسرافِ، فإنَّه قد شاعَ أنَّه لا إسراف في الخير، فكانَ مظِنَّة أنْ يُمدحَ به.

ولمَّا كان المدحُ باعتبار تخصيصِهم الإنفاقَ بالبعض الحلالِ من رِزْقِهم لا بالإنفاق مُطلقاً، كان ذِكرُ المفعولِ وتعيينُه أهم[٢] من الإخبار عن نفْس الفعلِ، فقدَّمه عليه إظهاراً للاهتمام به والاعتناءِ بشأْنه، ومحافظةً على الفاصلة.

والإنْفاقُ: صرْفُ المالِ إلى ذي الحاجة، لا إنفاقهُ وإذهابه مطلقاً، فالإحراقُ مثلاً ليس بإنفاق.

***

(١) في «ك» و«م»: (الغائبين).

(٢) في «ك»: (أتم).

(٤) ـ ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْـَٔاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾.

﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ هم مؤمِنو أهلِ الكتابِ كعبدِ الله بن سَلامٍ وأضرابِه، معطوفون[1] على ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾، داخلونَ معهم في جُملة المتَّقينَ دخولَ أخصَّ[2] تحتَ أعمَّ؛ إذْ المرادُ بأولئك: الذينَ آمنوا وليْسوا بأهل الكتابِ، وبهؤلاء مُقابِلوهُم، فكانتْ الآيتانِ الكريمتان تفْصيلاً للمتَّقين.

وإنَّما قدَّم غيرَ الكتابيِّ لأنَّ تصديقَهم بتلك المغيَّباتِ أغربُ، إذْ هم لم يسمعوا شيئاً منها إلى أنْ أَخبر به النبيُّ ﷺ، فهُم بالمدح بذلك الوصفِ أحقُّ، ومِن ذلك تبيَّن وجهُ تخصيصِ التَّعبيرِ بالغيبِ عن المصدَّقِ به في حقِّهم، مع أنَّ مُتعلَّق التَّصديق لكلا الفريقينِ واحدٌ، وظهر أنَّ ما فُصِّل بقوله: ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ الآيةَ هو بعَيْنه ما عُبِّر عنه إجمالاً بقوله: ﴿بِٱلْغَيْبِ﴾.

﴿إِلَيْكَ﴾ أصله: إلَاكَ، قُلِبَ فرْقاً بينَ الإضافة إلى المُكنى وغيرِه.

والإنزال: نقْلُ الشَّيءِ من أعلى إلى أسفلَ، وهو إنَّما يَلحق المعانيَ بتوسُّطِ لُحوقه الذَّواتِ الحاملةَ لها؛ كما في إنزال القرآنِ، فإنَّه أُنزل جملةً من اللَّوح إلى سماء الدُّنيا، ثمَّ نُزِّل منها على لسان جبريلَ مُنجَّماً على الرَّسول عليه السّلام، أو للنُّقوش الدالةِ عليها؛ كما في إنزال التَّوراةِ، فإنَّها قد أُنزلت على موسى عليه السلام مكتوبةً على الألواح، فإنْ كان المرادُ جميعَ ما أُنزل عليه ـ عليهِ السّلام ـ إلى حينِ نُزول هذه الآية كما هو الظاهر، فالأمرُ هيِّنٌ، فإن الإيمان[3] بالمُترقَّب غيرُ واجبٍ وذلك بيِّنٌ،

---

(١) في «ف»: (عطف).

(٢) في «ح» و«د» و«ف»: (أخصين).

(٣) في «ح» و«ف»: (فالأمر حين الإيمان)، وفي «ك» و«م»: (فالأمر بين فإن الإيمان»، والمثبت من «د».

وإنْ كان المرادُ مجموعَ القرآن والشريعةِ فمَبْناه على تنزيلِ المترقَّبِ منزلةَ النّازلِ؛ لتحقُّق وقوعِهِ، أو لارتباطِ بعضهِ ببعضٍ كالشَّيء الواحد، ونظيرهُ قولكَ: كلُّ ما خطَب به فلانٌ فهو فصيحٌ، ولا تريدُ به الماضيَ فقطْ بل الآتي أيضاً، أو تغليبِ[1] النَّازلِ على ما لم ينزلْ.

وفي ﴿يُؤۡمِنُونَ﴾ إشارةٌ إلى أنَّ القرآنَ غيرُ متفاوتِ الأبعاضِ في البلوغِ إلى حدِّ الإعجازِ، فمَن آمنَ ببعضِه يؤمِنُ بكلِّه لا محالةَ.

والعدولُ عن صيغة الماضي إلى المستقبل لِـمَا فيهِ مِن الحدوث والتَّجدُّدِ المتضمِّنِ للإشارة إلى أنَّ إيمانَهم بما أُنزل إليه عليه السَّلام يَتجدَّدُ بحسب تجدُّدِ نزولِ الآيات والأحكامِ، وإلى أنَّ إيمانَهم بما أُنزل مِن قبلِه إيمانٌ حادثٌ لا إيمانٌ ثابتٌ؛ لأنَّ إيمانَهم السابقَ إنكارٌ له في الحقيقة لا تصديقٌ به.

وقدَّم الإيمان بما أُنزل إليه لأصالَتِهِ، حيثُ كان صحةُ إيمانهم بما أُنزل من قَبله في ضِمن الإيمان بما أُنزل إليه وسببِهِ، ولهذه النُّكتةِ لم يُكرَّر الباءُ في قوله:

﴿وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ﴾ كما كرِّر في: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾ [البقرة: ٨] والمراد بذلك: ما أنزل على الأنبياء الذينَ كانوا قبلَ محمَّدٍ عليه وعليهم السَّلام، والإيمانُ به واجبٌ إجمالاً؛ لأنَّ الله تعالى ما تعبَّدَنا الآنَ به حتى يُلزِمَنا معرفَته تفْصيلاً.

نَعم إنْ عرفنا شيئاً من تفاصيلِهِ فهناكَ يجب علينا الإيمانُ بتلك التفاصيلِ.

﴿وَبِٱلۡأٓخِرَةِ﴾ تأنيثُ الآخِرِ، صفةٌ للدَّارِ كما في قوله تعالى: ﴿تِلۡكَ ٱلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ﴾ [القصص: ٨٣]، أو النَّشأةِ كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشۡأَةَ ٱلۡأٓخِرَةَ﴾ [العنكبوت: ٢٠]، سمِّيت بذلك لأنَّها متأخِّرةٌ عن الدُّنيا أو النَّشأةِ الأُولى زماناً.

---

(١) عطف على (تنزيل) في قوله: (على تنزيل المترقب...).

وقيل: الدُّنيا دُنيا لأنَّها أَدنى من الآخرة رُتبةً.

﴿هُمْ يُوقِنُونَ﴾ تقديمُ الظَّرف للقَصر عليه؛ كما في قوله تعالى: ﴿لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨]. وتقديمُ المسندِ إليهِ وهو ضميرٌ مع بناء الفعلِ عليه أيضاً للقَصر عليه؛ كما في قولك: أنا سعيتُ في حاجتِكَ، والقَصران إضافيانِ كما هو الغالِبُ في استعمالاتِ البُلغاء.

والمعنى المستفادُ من القَصر الأوَّل: أنَّ(١) إيقانَهم مقصورٌ على حقيقة الآخرة لا يتعدَّاها إلى ما هو على خلافِ حقيقتِها، وتعريضٌ(٢) بسائر أهلِ الكتاب وبما هُم عليه من أمر الآخرةِ.

والمعنى المستفادُ من القَصر الثاني: أنَّ الإيقانَ المذكورَ لا يتعدَّاهُم إلى غيرِهم، وهذا تصريحٌ بأنَّهم على جهالةٍ في أمرِ الآخرةِ، والإيقانُ إيقانُ العِلم بإزالة الشكِّ والشُّبهة عنه، فاليقينُ: هو العِلم بالشَّيء بعدَ أنْ كان صاحبُه شاكّاً فيه، ولذلك لا يُطلق على عِلمه تعالى.

قال الإمام: ويقالُ ذلكَ في العِلم الحادث بالأمورِ، سواءٌ كان ذلكَ العِلم ضروريّاً أو استدلاليّاً، فيقولُ القائل: تيقَّنتُ ما أردتُه بهذا الكلامِ، وإنْ كان قد عَلِم مرادَه بالاضطرار، ويقول: تيقَّنتُ أنَّ الإلهَ واحدٌ، وإنْ كان قد عَلِمه اكتساباً(٣).

***

(١) كلمة: (أن) من «د» وليست في باقي النسخ.

(٢) في «م»: (أو تعريض).

(٣) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ٢٧٨).

(٥) ـ ﴿أُولَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْۖ وَأُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾.

﴿أُولَٰٓئِكَ﴾؛ أي: أهلُ هذه الصِّفاتِ، فيُبتنَى الحكمُ على الوصفِ فيَنتفي بانتفائِه، وهذا معنى الاختصاصِ.

و(أولاءِ): كلمةٌ معناها الكِنايةُ عن الجماعة نحو: (هم)؛ جمعٌ لا واحدَ له من لفظه، بُني على الكسر، والكافُ للخطاب، والجملةُ استئنافٌ لا محل لها، فكأنَّه نتيجةُ الأحكامِ والصفات المتقدِّمةِ.

﴿عَلَىٰ هُدًى﴾ مَثَلٌ لتَمَكُّنهم مِن الهدى، شُبِّهتْ حالُهم بحالِ مَن اعْتلى الشَّيءَ ورَكِبَه، ونكَّر (هدًى) ليُفيد ضرباً مُبْهماً لا يُبلَغُ كُنْهُه؛ نحوَ: لقد وقعتُ على لحمٍ.

ومعنى كونِهم على الهدى: تمسُّكُهم بمُوجَبِ الدَّلائل؛ لأنَّ الواجبَ على المتمسِّك بالدَّليل[1] أنْ يدومَ على ذلكَ، فكأنَّه تعالى لمَّا مدَحَهُم بالإيمان بما أنزل اللهُ عليه أولاً، مدَحَهم بالإقامة على ذلكَ ثانياً.

﴿مِّن رَّبِّهِمْ﴾ بنَفْي[2] الكسْبِ، وإثباتِ كونهِ لمحضِ العِناية والعطاءِ كالشَّيء الذَّاتيِّ المقارِنِ لوجودِهم في أوَّل الكونِ، وفيه زيادةُ تعظيمٍ لتلك الهدايةِ.

وإضافةُ الربِّ إليهم للتَّشريف، فكما تُفيد إضافةُ العبد إليهِ تعالى تشريفَه، فكذلك إضافتُه تعالى إليه تفيدُه، بلْ ذلك أقوى إفادةً له.

﴿وَأُولَٰٓئِكَ﴾ أعاد اسمَ الإشارةِ تنبيهاً على أنَّ المقتَضِيَ للفلاح أيضاً هو اتِّصافُهُم بتلكَ الصِّفاتِ، وأنَّ كلَّ واحدةٍ من الأثرتينِ لهم بالاستقلال والانفرادِ،

(١) في (م): «بالدلائل».

(٢) في «د»: (نفي)، وتحرفت في «ح» إلى: (مع).

لا بتَبَعيَّـةِ إحداهمـا للأُخـرى، ولـو انفـردتْ إحداهما لكفَـتْ في تفوُّقهـم بالكمال وإنافتِهـم علـى غيرهم.

وتوسيطُ العاطفِ لتناسُبِهما في الوجود حيثُ كان أحدُهما علةً للآخَرِ، وتغايُرِهما في المعنى المقصودِ، فإنَّ الهدى حاصلٌ في الدُّنيا والفلاحَ في الآخرة، فالجملتانِ متوسِّطتانِ بين كمال الاتِّصال وكمالِ الانقطاعِ، بخلافِ ﴿كَالْأَنْعَامِ﴾ و﴿الْغَافِلُونَ﴾ فإنَّهما شيءٌ واحدٌ بحسب المقصودِ والمآلِ، وإنْ تعدَّدا بحسب اللَّفظ والمفهومِ[1].

﴿هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (هم) فصلٌ يفصِلُ الخبرَ عن الصِّفة، ويُؤكِّد النِّسبة، ويُفيد اختصاصَ المسنَدِ بالمسنَدِ إليهِ، أو مبتدأٌ و(المفلِحون) خبرُهُ، والجملةُ خبرُ (أُولئك).

والمفلحُ: الظافرُ بمطلوبه، والفلاحُ: الخيرُ المقطوع، ومنه يقال: الفلَّاحُ، للمُكاري والأكَّارِ؛ لقَطْعِهما الأرضَ في الكِراءِ والكرابِ[2].

وفي المثَلِ: (الحديدُ بالحديد يُفْلَحُ)[3]؛ أي: يُقْطَعُ ويُصْلَحُ.

والتعريفُ للدَّلالة على أنَّ المتَّقينَ هم الناسُ الذين بلغكَ أنَّهم المفلِحونَ في الآخرة، أو الإشارةِ إلى ما يَعرفُه كلُّ أحدٍ من حقيقة المُفلِحينَ وخصوصيَّاتِهم.

---

(١) يعني أن ﴿كَالْأَنْعَامِ﴾ و﴿الْغَافِلُونَ﴾ في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾ وإن اختلفا مفهوماً فقد اتحدا مقصوداً، إذ لا معنى للتشبيه بالأنعام إلا المبالغة في الغفلة، فالجملة الثانية مع مشاركتها للأولى في المحكوم عليه مؤكدة لها فلا مجال للعطف. انظر: «حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي» (١/ ٢٤٩ ـ ٢٥٠)، و«روح المعاني» (١/ ٣٧٧).

(٢) الكراب: إثارة الأرض للزرع. انظر: «القاموس» (مادة: كرب).

(٣) انظر: «مجمع الأمثال» (١/ ١١)، و«المستقصى» (١/ ٤٠٣).

ولا دلالةَ في الآية على خلودِ الفُسَّاقِ من أهل القِبلةِ في العذاب؛ لأنَّ الفائزَ بمطلوبهِ في الآخرة مَن زُحْزِحَ عن النَّار وأُدْخِلَ الجنَّةَ، فالمعذَّبُ بالنَّار وإنْ لم يُخلَّدْ فيها غيرُ مفلحٍ.

نَعَم، لو قيل: إنَّ فيها دلالةً على أنَّ الفاسقَ ـ بل تاركُ الصَّلاة ـ وإنْ كان تائِباً لا بدَّ له مِن العذاب = لاحْتِيْجَ في جوابه إلى أنْ يقال: إنَّ المرادَ بالمُفْلحِينَ: الكاملون في الفَلاح.

***

(٦) ـ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ لمَّا أنجزَ الكلامَ في تقرير ما سِيْقَ له إلى ذِكْر خاصَّةِ عِباده وخُلاصةِ أوليائه بصفاتهم التي أهَّلتْهم للهُدى والفلاح، قفَّى على أثرِه بذِكْرِ أضدادِهم، وهُم العُتاةُ المَرَدَةُ من الكفَّار المطبوعِ على قُلوبهم، بحيثُ لا ينجعُ فيهِم الهُدى، ولا يَجري إليهم اللُّطفُ والدَّعوةُ والإنذارُ، وإنَّما فصَل بينهما لتَبايُنِهما في الغرض، فإنَّ الأُولى سِيْقَت لبيان شأنِ الكتابِ، والثانيةَ سوقُها لشرح تمرُّدِهم وانهماكِهم في الضَّلال.

والتأكيدُ بـ (إنَّ) لأنَّ الخبرَ قد بُولِغَ فيهِ، وعُلِّل بما عسى أنْ يُستنكَرَ ويُستَبْعَدَ.

والتعريفُ للإشارة إلى أُناس معهودِينَ؛ أَخرجَ ابنُ جريرٍ وغيرُه بسنَدٍ صحيح عن ابنِ عبَّاسٍ رضي اللهُ عنهما: أنَّ المرادَ به الكفارُ من اليهود خاصَّةً(١).

وهو الظاهرُ بقرينةِ إيلاءِ المؤمنينَ من أهل الكتابِ، ولأنَّ السُّورةَ مدنيَّةٌ وأكثرُ الخِطاب فيها لليهود.

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٢٥٨).

والكُفْر ـ بالضم والفتح[١] ـ في اللغة: السَّتْر، ومنه سمِّي الزَّارعُ كافراً، فإنَّه يسترُ البذرَ، ونُقلَ في الشَّرع إلى عدَم قَبُول ما عُلِم مجيءُ الرَّسولِ عليه السَّلام به عقْداً أو قَولاً؛ لِـمَا فيه مِن سَتْر نورِ الفِطرةِ الأصليَّةِ الذي هو بذْرُ الكمالِ، هذا هو الكفر المقابِلُ للإيمان المُنْجي.

وأمَّا الكفرُ المقابلُ للإيمان الشَّرعي الذي لا بُدَّ فيه من الاحتراز عن أمارات عدَمِ قَبول ما ذُكِر، فيَكفي في تحقُّقِهِ[٢] وجودُ إحدى تلك الأماراتِ.

والإخبارُ بلفظ الماضي نظراً إلى حال المخاطَبِ؛ لأنَّه مقصودٌ بالإفادة، والمتكلِّمُ[٣] ليس بزمانيٍّ، فلا يختلفُ الإخبارُ[٤] ـ بحسب دلالتِها على الأزمنة الثلاثةِ ـ نظراً إليه.

﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾؛ أي: مستوٍ، عُدِل عنه مبالغةً، وإيثارُ الاسم[٥] على الوصف؛ لتَجرُّده عن معنى الحدوثِ، وتمحُّضِهِ للدَّلالة على الثُبوت.

والسَّواءُ: الاعتِدالُ في الوسَط، والوسَط: الاعتدال في المقدار، ولكون ذلكَ الاستواءِ ضارّاً[٦] لهم غيرَ نافعٍ، قال: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ﴾ ولم يقلْ: سواءٌ لهم.

والفعلُ في تأويل المصدَرِ، وإنَّما عُدل عنه لِـما في الفِعل من إيهام التَّجدُّد،

---

(١) في هامش «د» و«ف» و«م»: (قال الراغب: يقال: كفر كفراً وكفوراً، نحو: شكر شكراً وشكوراً. منه).

(٢) في «ح» و«ف» و«ك»: (في الحقيقة)، وفي «د»: (في تحقيقه)، والمثبت من «م».

(٣) في «ف» و«ك»: (والتكلم).

(٤) في «ح» و«ف» و«ك»: (الإخبار بزيادة).

(٥) في «ح» و«د» و«ف» و«م»: (وإيثاراً للاسم)، والمثبت من «ك».

(٦) في «م»: (صار).

وحَسُنَ دخولُ الهمزة و(أَمْ) عليه لتقريرِ معنى الاستواءِ وتأكيدِه، فإنَّهما جُرِّدتا عن معنى الاستفهامِ لمجرَّد الاستواءِ.

والمعنى: سواءٌ عليهمُ الإنذارُ وعدمُه، فالإنذارُ وما عُطف عليه مبتدأٌ في المعنى، و(سواءٌ) الخبرُ، والجملة خبر (إنَّ).

وإنَّما قلنا: إنَّ (سواءٌ) هو الخبر؛ لأنَّ موضعَ الفائدة الخبرُ، والشكُّ إنَّما وقَع في استواء الإنذار وعدمِهِ لا في نفي الإنذارِ، ومِن هاهنا خرجَ وجْه العناية الدَّاعيةِ إلى تقديمه، ولفظُ الاستفهامِ لا يَمنعُ من ذلكَ، إذْ المعنى على اليَقِين[1] والتَّحقيقِ لا على الاستفهام؛ لِمَا عرفتَ من أنَّ الهمزةَ هنا مستعارةٌ للتَّسوية.

والإنذارُ: الإعلامُ بالتَخويفِ.

وقال ابنُ عطيَّةَ: ولا يكادُ يكونُ إلَّا في تخويفٍ يَسعُ زمانُه الاحترازَ، فإنْ لم يَسعْ زمانُه الاحترازَ كان إشعاراً[2].

والاقتصارُ عليه لأنَّ الكفارَ ليْسوا أهْلاً للبِشارة المُطلَقة[3]، والبِشارةُ المعلَّقة على الإيمان تنقلبُ في حقِّهم إنذاراً؛ لأنَّهم مُصِرُّون على الكفر مصمِّمونَ عليه، فيَنتظِم الإنذارُ هذا القسمَ من البِشارة في حقِّهم.

---

(١) في «ح» و«ف»: (التعيين).

(٢) لم أجده في «المحرر الوجيز»، لكن عزاه إليه أيضاً السيوطي في حاشيته على «تفسير البيضاوي» المسماة «نواهد الأبكار وشوارد الأفكار» (١/ ٣٤٢)، والشهاب الخفاجي في حاشيته على «تفسير البيضاوي» المسماة «عناية القاضي وكفاية الراضي» (١/ ٢٧٢)، وقاله القرطبي في «تفسيره» (١/ ٢٨١) دون عزو لقائل.

(٣) في هامش «م»: (فكأنه قيل: فما وجه الاقتصار على الإنذار؟ قال: لأن الكفار ليسوا أهلاً للبشارة المطلقة).

﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ مفسِّرةٌ لإجمال ما قبْلَها، فلا محلَّ لها من الإعراب، أو خبرُ (إنَّ)، وما قبلها اعتراضٌ.

ولا دلالةَ في الآية على وقوعِ التَّكليف بما لا يُطاق؛ لأنَّ الإخبارَ بوقوع الشَّيء أو عدمِهِ لا ينفي القدرةَ عليه، واستحالةُ الكذبِ على الله تعالى اللَّازمِ على تقدير وقوعِ ما أَخبر بعدم وقوعِه، إنَّما تدلُّ على عدم وقوعِ الملزومِ، لا على عدم كونِه مَقْدوراً، فإنَّ استحالةَ اللازمِ لا تستلزمُ استحالةَ الملزومِ.

وفائدةُ الإنذار بعدَ العِلم بأنَّه لا ينجَعُ: إلزامُ الحُجَّة، وحيازةُ[1] الرسولِ عليه السلامُ فضْلَ الإبلاغِ، ولذلكَ حَكَم بالتَّسوية نظراً إليهم دونَ إليه عليه السّلام.

***

(٧) ـ ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾.

ولـمَّا كان مظنَّةَ أن يُسألَ عن سبب الحُكم السَّابقِ لغَرابته استُؤنفُ الجوابُ عنه بقوله:

﴿خَتَمَ ٱللَّهُ﴾ الختْمُ والطَّبعُ: الأثرُ الحاصلُ عن نقشٍ، ويُتجوَّز بهِ عن الاستيثاق عن الشَّيء والمنعِ منه، نظراً إلى ما يَحصلُ بالختْم على الكُتب والأبواب بالمنْع، وقد يقالُ ذلك ويُعنى به بلوغُ آخرِ الشَّيء نظراً إلى أنَّه آخرُ فصلٍ في إحراز الشَّيء، ومنه: ختمتُ القرآن.

ولم يُرِدْ به هنا الختمَ في بَدْءِ الفِطرةِ ليكونَ التَّكليفُ ضائعاً، ويخالفَ ما رُوي عن النبيِّ عليه السلامُ شائعاً مِن أنَّ: «كلّ مولودٍ يُولدُ على الفِطرةِ»[2]؛ أي: على

---

(١) في «ح» و«ف» و«ك» و«م»: (وصيانة)، والمثبت من «د».

(٢) رواه البخاري (١٣٨٥)، ومسلم (٢٦٥٨)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الخِلقةِ القابلةِ للإسلامِ، ويُخرجَ النَّعيُ[1] عليهم شناعةَ صفتهم مُخرجَ التَّشنيعِ على فاقد البصرِ بعَدَم الإبصارِ؛ بل أرادَ الخَتْم بعدما أعرَضوا عن الحقِّ وأصرُّوا على ذلكَ على ما وردَ في قوله تعالى: ﴿بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ [النساء: ١٥٥].

وأفصَحَ عنه ما رَوى ابنُ عُمرَ رضي اللهُ عنه مرفوعاً قال: «الطَّابعُ[2] معلَّقٌ بقائمة العَرشِ، فإذا اشتكتِ الرَّحمُ، وعُملَ بالمعاصي، واجترُئَ على اللهِ تعالى، بعثَ اللهُ الطابعَ فطبَعَ على قلبهِ فلا يعقِلُ بعدَ ذلكَ شيئاً»[3].

فالإسناد إليه تعالى مجازيٌّ، لكنَّ المسنَدَ على حقيْقَتهِ[4].

﴿عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ أُرِيْد بالقلب محلُّ القوَّة العاقلةِ مِن الفؤاد.

﴿وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ﴾ السَّمع: محلُّ القوَّةِ السَّامعةِ مِن الأُذنِ، وكانَ في الأصلِ مصْدراً، ولذلكَ وُحِّدَ في مَواضع الأمنِ عن اللَّبسِ جَرْياً على مُقتضى الأصلِ.

وإعادةُ الجارِّ للدَّلالة على أنَّ الختْم على السَّمع بالاستقلال والأصالةِ لا تَبَعاً لختْم القلبِ؛ لأنَّ الختْمَ على السَّمع لا يتبعُ الختْمَ على القلب، بل الأمرُ على العكس، فإنَّ الختمَ على السَّمع يتبعُهُ الختْمُ على القلبِ في الجملة، ولذلكَ تركَ إعادةَ الجارِّ حيثُ قدَّمَ ختْمَ السَّمعِ على ختْم القلبِ في قوله تعالى: ﴿وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ﴾ [الجاثية: ٢٣].

---

(١) في «ح» و«ف»: (النفي)، وفي «م»: (للنعي)، والمثبت من «د» و«ك»، وهو الصواب.

(٢) في «ف» و«م»: (الطابع فطبع)، وفي «ح» و«ك»: (الطابع مطبع). والمثبت من «د» وهو الصواب.

(٣) رواه البزار في «مسنده» (٥٩٨١)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢/ ١٣٩)، وابن عدي في «الكامل» (٣/ ٢٨٦). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٦٩): فيه سليمان بن مسلم الخشاب، وهو ضعيف جدًّا.

(٤) في «ح» و«ف»: «المسند على رد حقيقة»، ومثله في «ك» لكن بلفظ: (حقيقته).

وأمَّا ذِكْره في قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ﴾ فليسَ بإعادة؛ لأنَّه متعلِّقٌ بما بعدَه، فإنَّ الأبصارَ داخلةٌ في حُكمِ التَّغشيةِ دونَ الختْم بخلافِ الأسماعِ؛ لقوله تعالى: ﴿وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمۡعِهِۦ وَقَلۡبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةٗ﴾ [الجاثية: ٢٣] وللوفاقِ على الوقف على ﴿سَمۡعِهِمۡ﴾ دونَ ﴿قُلُوبِهِمۡ﴾، ولأنَّ التَّغشيةَ ليستْ بمانعةٍ للسامعةِ عن الإدراك بخلاف الباصِرةِ.

﴿غِشَٰوَةٞ﴾ رفعٌ على الابتداء، وتقديمُ الخبرِ للاهتمامِ، فإنَّ المقصودَ بالإخبارِ كونُها على الأبصارِ، والعدولُ إلى الاسميَّةِ لإفادةِ الدَّوامِ والثبوتِ تقويةً لحُكم التَّغشيةِ، وجبْراً لِنُقصانهِ عن حُكم الختْمِ.

وقُرئ بالنَّصب[١] عَطفاً على المختوم من باب الاستغناءِ بأحدِ[٢] الفِعلينِ عن الآخرِ، فإنَّ العربَ إذا اجتمعَ فعلانِ متقاربانِ في المعنى، ولكلٍّ واحدٍ متعلَّقٌ على حِدَةٍ، جوَّزتْ ذِكْرَ أحدِهما وعطفَ متعلَّقِ الآخرِ المتروكِ على المذكور؛ كقوله:

متقلِّداً سيْفاً ورُمحاً[٣]

والمصيرُ إلى تقدير فعلٍ أو الحذفِ والإيصالِ في مثل هذا مِن ضِيْق العَطَن.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢).

(٢) في «ح» و«ف»: (استغناء أحد).

(٣) أي: وحاملا رمحاً. وهذا عجز بيت كثير الدوران في كتب التفسير والنحو للاستدلال على هذه المسألة، وقائله عبد الله بن الزبعرى، وهو في ديوانه (ص: ٣٢)، و«مجاز القرآن» لأبي عبيدة (٢/ ٦٨)، و«الخصائص» لابن جني (٢/ ٤٣١)، وغيرها، وصدره:

يا ليت زوجك قد غدا

ولولا الوفاقُ على الوقف على ﴿سَمْعِهِمْ﴾ لجازَ أنْ يكون (غشاوةً) اسماً وُضِعَ موضعَ مصدرٍ من معنى ﴿خَتَمَ﴾[1]؛ لأنَّ معنى (ختَم): غشَّى وسَتَر، كأنه قيل: تغشيَةً، على سبيل التأكيدِ، وتكونُ قلوبُهم وسمعُهم وأبصارُهم مختوماً عليها مغشَّاةً.

ولـمَّا كان الختْم والتّغشيةُ مسبَّباً ممَّا[2] اقترَفوه، ناسبَ تعقيبَهُ بوعيدٍ وبيانٍ لِـمَا يستحقُّونه، لا على وجْهِ التفْريعِ كيْلا يُتوهَّمَ أنَّ ما سبَق من الختْم والتَّغشيةِ سببٌ لذلكَ فقيلَ:

﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ اللَّامُ الجارَّةُ إذا اتَّصلتْ بالضمير غيرِ الياءِ بُنيتْ على النَّصب، والعذابُ: كلُّ ما يمنعُ من المطلوب، يُقال[3]: عَذِبَ الرجلُ وعَذَبَ: لم يأكل غيرَ صائمٍ.

والعِظَمُ: شِدَّةُ القوَّةِ، ومنه العَظْم، أو الزائدُ القَدْرِ، وذلك في الدنيا الإِسَار، وفي العُقبى النَّارُ.

والمعنى: أنَ تلكَ الطائفةَ مخصوصةٌ من بينِ الطَّوائف بنوعٍ من العذاب، على أنَّ التَّنوينَ للتنويع كما في (غِشاوة)؛ أي: نوعٌ من العذاب لا يتعارَفُه النَّاسُ، وفائدتُه التَّهويلُ، وتوصيفُه بالعظيم تأكيدٌ له، وترْكهُ في الغِشاوة تنبيهاً على الفرق بين مَقامي التَّهويل، فإنَّ الأوَّلَ في أحوال الدُّنيا، والثاني في أحوال الآخرة، وكم بيْنَ الحالين وما فيهما مِن الهَولَينِ.

***

(١) في «ك»: (الختم).

(٢) في «ح»: (سببا مما)، وفي «م»: (سببا فيما).

(٣) في «م» و«ك»: (ويقال).

(٨) ـ ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾.

ثُمَّ بعدَ ذِكْرِ المؤمنينَ وأحوالِهم، والكافرينَ وأفعالِهم، ذَكَر المنافقينَ وأقوالَهم وأعمالَهم وخصالَهم بقوله:

﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ (الناس) أصله: أُناسٌ جمعُ: إنسان، ولذلكَ لا يُستعمل إلَّا في معنى جماعةٍ؛ كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُواْ كُلَّ أُنَاسٍۭ بِإِمَٰمِهِمْ﴾ [الإسراء: ٧١]، وقوله تعالى: ﴿قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ﴾ [البقرة: ٦٠]، وقوله: ﴿إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٨٢]، فحُذفت الهمزةُ وعُوِّض عنها حرفُ التَّعريفِ، وهي هنا للعهد.

و(مَن) في قوله تعالى: ﴿مَن يَقُولُ﴾ موصولةٌ، والقولُ عبارةٌ عن جملةٍ ما يتكلَّم به المتكلِّمُ على وجه الحكايةِ، وَحَّدَ (يقول) نظراً إلى لفظ: (مَن)، وجَمعَ (مَن) نظراً إلى معناها؛ اعتُبرت جهةُ وحدتِه عند ذِكْر مقالِهم، وجهةُ تعدُّده عند بيانِ أحوالِهم، إشارةً إلى أنَّهم وإنْ كانوا متفرِّقينَ على عقائدَ شتَّى في الكُفر الباطنِ، لكنَّهم مجتمعون على كلمة واحدةٍ في إظهار النِّفاقِ.

خَصَّ هذا الصنفَ مِن بينِ الأصناف بمبالَغات وتشديداتٍ، وأبرزَ نظْمَ قصَّتِهم إبرازاً غريباً حيثُ قدَّم الخبرَ على المبتدأ، وأبهَمهُ غايةَ الإبهام، ووصفَه بصفاتٍ عجيبةٍ؛ ليتشوَّقَ السَّامعُ إلى ذِكْر ما بعدَه مِن قبائِحهم، ونكَّرهم نعْياً عليهم وتعجيباً من شأنهم، يعني: انظُروا إلى هؤلاء الخَبَثةِ وقبيحِ ما ارتكبوه، كيفَ اختصُّوا مِن بينِ سائرِ النَّاس بِما لم يرضَ العاقلُ أنْ يَنْتسبَ[1] إليه.

ولـمَّا كانت فائدةُ الإخبارِ بكونهِم مِن بعض النَّاسِ استعظامَ أنْ يكونَ من جنسهِ مَن اختصَّ بمثلِ هذه الصفاتِ، فإنَّها تُنافي الإنسانيةَ بحيثُ كان ينبغي أنْ لا

---

(١) في «ك» و«م»: (ينسب).

يُعدَّ المتَّصفُ بها من جنس الإنسِ، ناسَب تصديرَ الكلامِ به[١] وإنْ كان حقُّه التأخيرَ، وهذا النَّوعُ من الاعتبار اللطيف مدارهُ على دلالةٍ رائعةٍ خطابيةٍ لا يعتبرُها البليغُ إلا بمعونة المقامِ واقتضاءِ الحالِ، فلا يُطالَبُ بالاطِّراد.

وهذا الصنفُ أبغضُ الكفرةِ إلى الله تعالى، وأمقتُهم عنده؛ لاستعدادِهم الاهتداءَ وإمكانِ قَبولِهم لذلكَ لعدم انطفاءِ نور الفِطرةِ فيهم، مع بقائهم على الكفر، وخَلْطِهم بالكفر تمويهاً وتلبيساً واستهزاءً وخداعاً.

وقصَّتُهم عن آخرها معطوفةٌ على قصَّة المصرِّينَ، والاقتصارُ في وصفه الكفارَ الصِّرفَ المطبوعَ على قلوبهم على آيتين، والإطنابُ في وصْف المنافقين في ثلاثةَ عشرَ آيةً؛ للإضراب عن أولئكَ صفْحاً؛ إذ لا ينجعُ فيهم الكلامُ، ولا يُجدي لهم الخطابُ، وأمَّا المنافقونَ فقدْ يَنجعُ فيهم التَّوبيخُ والتَّعييرُ، وعسى أنْ يرتدِعوا بالتَّشنيع عليهم وتفظيعِ شأنِهم وسيرتِهم، وتهجينِ عادتِهم، وخُبْثِ نيَّتهم وسريرتِهم، وينتبهوا[٢] بتَقبيح صورةِ حالِهم، وتفضيحِهم بالتَّمثيل بهم وبطريقتِهم، فتلينُ قلوبُهم، وتنقادُ نفوسُهم، وتتزكَّى[٣] بواطنُهم، وتضمحلُّ رذائلُهم، فيرجعون عمَّا هم عليه، ويَصيرونَ من المستثنَينَ في قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصۡلَحُواْ وَٱعۡتَصَمُواْ بِٱللَّهِ وَأَخۡلَصُواْ دِينَهُمۡ لِلَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۖ﴾ [النساء: ١٤٦][٤].

---

(١) «به» ليست في «ك» و«ف».

(٢) في هامش «م»: (وتنبيههم).

(٣) في «ح» و«ك»: (بتزكي).

(٤) هذا التعليل للاقتصار والإطناب في وصف كل من الكافرين والمنافقين فيه نظر؛ فالمنافق كما يظهر من استقراء السيرة والواقع ليس أقل بعداً عن الإيمان من الكافر، وإنما كان الإطناب ـ والله أعلم ـ في وصف المنافقين للتعريف بهم وبخطرهم العظيم على المجتمع المسلم؛ لمحاولتهم إخفاء =

﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾؛ أي: يومِ البعثِ، وتوصيفُه بالآخِرِ لتأخُّره عن الدُّنيا، والمرادُ: صدَّقنا بالمبدأ والمعادِ، وفيه إحاطةُ الإيمان بقُطريه، وفي تكرير الجارِّ ادعاءُ التعريفِ بكلٍّ منهما على الأصالة.

وما قيلَ: فيه إيذانٌ بأنَّهم منافقون فيما يظنُّونَ أنَّهم مخلصونَ فيه، فكيفَ بما يقصدونَ به النفاقَ، فإنَّ القومَ كانوا يهوداً، وكانوا يؤمنون بالله واليوم الآخرِ إيماناً كلا إيمانٍ، لاعتقادِهم التَّشبيهَ واتخاذَ الولدِ، وأنَّ الجنَّة لا يدخلُها غيرُهم، وأنَّ النّارَ لم تمسَّهم إلّا أياماً معدودةً وغيرَها، ويرونَ المؤمنينَ أنَّهم آمنوا مثلَ إيمانِهم[1]= مبناهُ على أنْ يكونَ التصرُّفُ بتخصيصها بالذِّكر في الحكايةِ دونَ المحكيِّ، وذلك خلافُ الظَّاهرِ.

ثُمَّ إنَّ تَمْشيةَ ما ذُكَر على تقديرِ أنْ لا يكونَ مرادُهم من الإيمان بالله وباليوم الآخرِ التصديقَ بجميع ما لا بدَّ منه في دين الإسلامِ، والظاهرُ خلافه على ما مرَّ الإشارةُ إليه.

ثمَّ إنَّ بيانَه بقوله: فإنَّ القومَ كانوا..، إنَّما يُفيد أنَّهم مخطئونَ فيما يعتقدونَ أنَّهم مصيبون فيه، لا أنَّهم منافقونَ فيما يظنُّونَ أنَّهم مُخلِصونَ فيه؛ لأنَّ الخطأَ لا يستلزمُ النِّفاقَ، وذلك ظاهرٌ؛ بل نقولُ: شرْطُ النِّفاق الكتمُ، وهم لا يكتمونَ ذلكَ.

﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ (ما) نائبةٌ عن (ليس)، ولهذا أُعقبتْ بالباء، والضميرُ للمعهودِينَ، والمعنى: نفيُ ما انتَحلوا إثباتَه، ولأجل التَّأكيدِ والمبالغة في نفْي إيمانِهم

= حقيقتهم، وتسترهم بستار الدين، فكان لا بد من التوسع في التعريف بهم، بينما الكفار معروفون مكشوفون، بل كثيراً ما تجد الكافر بعيداً عن سمة النفاق، واضحاً في إظهار حقيقته، والله أعلم.

(١) القائل البيضاوي في «تفسيره» (١/ ٤٤).

جاءت الجملةُ المنفيَّةُ اسميةً مصدَّرة بـ(هم)، وسُلِّط[١] النَّفي على اسم الفاعلِ الذي ليس مُقيَّداً بزمانٍ ليشملَ[٢] النَّفيُ جميعَ الأزمان، ويُجرَّد الكلام للدَّلالة على ما سيقَ له، ولم يُؤت بشيءٍ زائدٍ عليه إلَّا ما يشدُّ من عضُدِه كحرف الباء لتأكيد النَّفي.

وإطلاقُ الإيمان في سياق النَّفي ـ وكان مقيَّداً في الإثبات ـ لأنَّه غيرُ منجَّزٍ، فمَن أخلَّ ببعضٍ ما لا بدَّ منه ليس بمؤمنٍ أصلاً، لا أنَّه مؤمنٌ ببعضٍ دونَ آخر.

والآيةُ الكريمةُ لا تنهضُ حُجَّة على الكرَّاميَّة، لا لأنَّهم[٣] يشترطونَ في كون الشَّهادتينِ إيماناً عدمَ مخالفة القلبِ اللسانَ، أعمَّ من أنْ يكونَ موافقاً له أو فارغاً عنهما؛ لأنَّ احتجاجَهم بأنَّه تواترَ أنَّ الرسول عليه السلام والصحابةَ والتَّابعين ـ رضوانُ الله تعالى عليهم أجمعينَ ـ كانوا يَقنَعون بالكلمتين ممَّن أتى بهما، ولا يَستَفسرونَ عن علمه وتصديقه القلبيِّ وعملِه، فيَحكمون بإيمانه بمجرَّد الكلِمتينِ، فعلمنا أنَّه الإيمان بلا عِلم وعملٍ، صريحٌ[٤] في عدم الاشتراط بالقيد المذكور، بل لأنَّ كلامَهم ـ على ما دلَّ سياقُ احتجاجِهم ـ في الإيمان الشَّرعيِّ المعتبرِ عندنا في إجراء أحكامِ الإسلام في الدُّنيا، لا الإيمانِ الحقيقي المعتبر عند الله تعالى المُنْجي عن[٥] الخلود في النَّار، فلا يندفعُ قولُهم بالإجماع على أنَّ المنافقَ كافرٌ، ولا بالإجماع على أنَّ مَن هَمَّ بالشَّهادتينِ فمنَع مانعٌ من خرَسٍ أو خوفٍ مؤمنٌ.

***

---

(١) في «ح» و«ف» و«ك» و«م»: (وسلطوا)، والمثبت من «د».

(٢) في «ح» و«ف» و«ك» و«م»: (يشمل)، والمثبت من «د». وكلمة (النفي) بعدها ليست في «ح».

(٣) في «ح» و«ف» و«ك» و«م»: (لأنهم) بإسقاط (لا)، والمثبت من «د»، وهو الصواب.

(٤) قوله: (صريح) خبر (أنَّ) في قوله: (لأنَّ احتجاجَهم...).

(٥) في «ف»: (من).

(٩) ـ ﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخۡدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ وَمَا يَشۡعُرُونَ ﴾.

﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ ﴾ يعني: رسولَه، فالتجوُّزُ في الإسناد تفخيماً لشأنه عليه السلام، وتنبيهاً على أنَّ المعاملةَ معه فيما يتعلَّق بالرِّسالة معامَلةٌ مع المرسِل في الحقيقة، وكونُهم من أهل الكتابِ العارفينَ بأنَّه تعالى لا ينخدعُ، فلا يُناسبهم قصدُ خداعِهِ، وإنَّما يُناسبهم قصدُ خداعِ الرَّسولِ؛ لأنَّهم يُنكرون نبوَّته، كفى قرينةً[1] للمجاز.

والمعنى: يعملون له عملَ المخادعِ.

والخِداعُ: إظهارُ ما يخالفُ[2] الإضمارَ، ويرادُ به التغريرُ، ومنه: الأَخْدَعانِ؛ لاستتارِهما تارةً وظهورِهما أُخرى، وأنَّه مفاعلةٌ من واحد نحو: طارقتُ النَّعلَ، وعاقبتُ اللِّصَّ، وما في الصِّيغة من المبالغة للإفصاح عن بلوغهم الغايةَ في وجهَي النِّفاقِ؛ لأنَّه بيانٌ لـ(يقولُ) تابعٌ لصلة (مَن).

أو لا محلَّ له من الإعراب في موضع الاستئنافِ بذِكْر ما هو الغرَضُ منه، كأنَّه سئلَ عن أصل دعواهُم، وعن كيفية مبالغتِهم فيه المُنْفهمةِ من ذِكر الإيمان بقُطْريه وتكرير الباءِ، فأُجيبَ عنهما معاً: عن الأَصْل بالأصلِ، وعن الوصْف بالوصف.

وعلى تقديرِ اعتبارِ الخداع من الجانبينِ يزيدُ البيانُ على قَدْر الحاجةِ، ويُفصَل الكلامُ عن مُقتضى المقامِ.

﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ يجوزُ أنْ يكونَ ذِكرُ اللهِ تعالى توطئةً، والمرادُ مخادعةُ المؤمنين، مِن قولهم: أعجبَني زيدٌ وكرمُه، وفائدةُ هذه الطريقةِ بيانُ قوة اختصاصِهم، وكونِهم من اللهِ تعالى بمكانٍ، ومنه قولُه تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ ﴾ [التوبة: ٦٢]. ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤۡذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ﴾ [الأحزاب: ٥٧].

---

(١) في «ح»: (يكفي قرينته)، وفي «ف» و«ك» و«م»: (كفى قرينته)، والمثبت من «د».

(٢) في «ح» و«ف» و«ك»: (يخاف).

﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ نفْسُ الشَّيءِ: ذاتُه، وهي من النَّفاسة.

يقال: خادَعَ إذا لم يبلغْ مرادَه، وخدَعَ: إذا بلَغ مرادَه، فلمَّا لم يَنفُذْ خداعُهم فيما قصدوا كان مخادعةً، ولمَّا وقعَ[١] ضررُ فعلِهم على أنفُسِهم كان في حقِّ أنفُسهم خَدْعاً[٢]؛ أي: لم يرجعْ وبالُ خداعِهم إلَّا إليهِم؛ لأنَّهم لمَّا سلكوا مسْلَكَ الخِداع نزلوا بقدَمِ النِّفاقِ الدَّرْكَ الأسفلَ مِن النَّار[٣]، فكانتْ مفسدةُ خداعِهم راجعةً إلى أنفُسِهم.

والواو عاطفةُ الجملةِ على الجملة، وفي ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ واوُ الحال، أو بالعكس.

والشُّعور: هو الإدراكُ الحِسِّيِّ، ومشاعرُ الإنسان: حواسُّه الظاهرةُ والباطنة؛ أي: ما يُحِسُّون أنَّ ضررَ الخِداع لا يلحقُ إلَّا بهِم؛ لِتمادِي غفلتِهم، فإنَّه منْ شِدَّة ظهورِه كالمحسوس المشاهَدِ، فكأنَّه لا حِسَّ لهم أصلاً.

وليس نفْيُ الشُّعورِ هنا كنَفيهِ في قوله تعالى: ﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [النمل: ١٨]؛ لأنَّه لبيانِ العُذر[٤] من جهتِهم، وهذا لتعظيم الأمرِ على المنافقينَ، وأنَّهم مع جهلِهم يجهلون جهلَهم؛ كما قال:

جهلتَ ولم تعلمْ بأنَّكَ جاهلٌ وذاكَ لَعَمري من تَمام الجهالةِ

***

(١) في «ك»: (كان).

(٢) في «م»: (خداعاً).

(٣) في هامش «م»: (أي: لما قصد المنافقون أن يخدعوا بالسلوك مسلك الخداع وإن لم يصل المطلوب لعدم نفود خدعهم إلى الله ورسوله، نزلوا بقدم النفاق الدرك الأسفل من النار).

(٤) في «ح» و«ك»: (بيان للعذر)، وفي «ف» و«م»: (بيان العذر).

(١٠) - ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾.

﴿فِي قُلُوبِهِم﴾ آثَـر حـرفَ الظَّـرفِ على أداة الملابَسـةِ؛ ليدلَّ على الاسـتقرار[١] والرُّسوخِ.

﴿مَّرَضٌ﴾؛ أي: تردُّدٌ واضطرابٌ، استُعيرَ المرضُ للعَرَض النَّفسانيِّ، وتنكيرُه للتنويع؛ أي: نوعُ مرضٍ ليس ما يتعارفُه النَّاسُ، شبَّههم بمرضَى لاضطرابهم في الدِّين؛ لأنَّهم كانوا يُظهرونَ الموافقةَ للمؤمنينَ بالقول، ويُضمِرونَ لهم الخلافَ بالقلب، فكان حالُهم كحالِ المريض إذ هو مشرِفٌ على الموت، ويُرجى الإقبالُ منه ثانياً.

وأمَّا سائرُ الكفَرةِ فإنَّهم لم يضطَرِبوا في الدِّين، بل أظهَروا بالقول ما أضمَروا بالقلب، فسمَّاهم اللهُ تعالى موتى، وسمَّى المؤمنينَ أحياءً؛ لأنَّهم اطمَأنوا على الإيمان قولاً وعقيدةً.

﴿فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ بتكرير الوحي وازديادِ التَّكاليف، ولا تجوُّزَ في الإسناد كما تَوهَّم مَن لا يرى صدورَ القبيحِ عنه تعالى، ولا يدري أنَّ القبيحَ بالنسبةِ إلى الكاسبِ لا بالنِّسبة إلى الفاعل، وأصلُ الكلامِ: فزاد اللهُ مرضَهم.

وإنَّما عدَل إلى ما في النَّظم لنُكتة سَريةٍّ، فلا دلالةَ في تنكير المرضِ الثاني على مغايرته للأوَّل حقيقةً، كيفَ وفي تصدير الكلامِ بالفاء دلالةٌ على تفريع الثاني على الأوَّل؟

﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾؛ أي: مؤلِـمٌ؛ نحـو: سـميعٍ وخَصيـبٍ، بمعنـى: مُسْـمِعٍ ومُخْصِـبٍ، ذَكَـره الرَّاغـب[٢]، وُصِـفَ[٣] بـه العـذابُ للمبالغـةِ.

---

(١) في «ح» و«ف» و«ك»: (الاستمرار).

(٢) انظر: «تفسير الراغب» (١/ ١٠٠).

(٣) في «م»: (ووصف).

وإنَّما وُصف عذابُ المختومِ على قلوبهم بالعِظَم؛ لأنَّهم حُرموا عن جدوى المشاعرِ، وحُجِبوا عن عالَم النُّور، وحُبِسوا في سجون الظُّلماتِ، فما أعظَم عذابَهم وإن لم يُحسُّوا بإيلامهم كعُضوِ الميِّت والمفلوجِ! وعذابُ المنافقينَ بشدَّة الإيلامِ؛ لأنَّ مشاعرَهم غيرُ مؤوفة[1]؛ لعدَم انطفاءِ نورِ فِطرتِهم، والألَمُ بقدْر إدراكِ المؤلِمِ، فلمنافاة نورِ استعدادِهم لِـمَا رسخَ فيهم من الرذائل والملَكات الرَّديَّة والصِّفاتِ الظُّلمانيَّة يتألَّمون، وكان إدراكُهم لذلك أشدَّ إيلاماً، وعذابُهم أقوى وأنكى، وإنْ كان عذابُ الأوَّلينَ ـ لشدَّة حِجابِهم وغايةِ بُعدِهم من النُّور ـ أعظمَ؛ لعدَم منافاةِ ذواتِهم لصفاتهم، وضعفِ إدراكِهم لذلكَ، فلم يُحسُّوا بالألَم بخلاف هؤلاء.

﴿بِمَا كَانُواْ يَكۡذِبُونَ﴾ بسبب ثباتِهم واستمرارِهم على الكذب، وزيادةُ (كان) للثَّبات، وصيغةُ الفعل للاستمرار التَّجَدُّدِي.

وفيه دلالةٌ على أنَّ العذابَ الأليمَ لاحقٌ بهم من أجْل كذبِهم الذي هو أدنى حالِهم في الكفر والنِّفاقِ، فكيفَ سائرُ الأحوال؟

ولا دلالةَ فيه على أنَّ الكذبَ ـ وهو الإخبار بالشَّيء على خلاف الواقعِ ـ يُستحَقُّ به العذابُ مطلقاً، كيفَ وقد صُرِّح في كتب الفقهِ أنَّ الكذبَ لإحياء الحقِّ مباحٌ؟

قال الإمامُ الغزاليُّ: إذا اختفى مسلمٌ من ظالم وسألَ عنه وجبَ الكذبُ بإخفائه[2].

***

(١) المؤوفة بزنة معونة ـ بفتح فضم يليه واو ونون وهاء ـ: هي التي أصابها ما أفسدها وأبطل إحساسها. انظر: «حاشية الشهاب على البيضاوي» (١/ ٢٨٢).

(٢) انظر: «إحياء علوم الدين» (٣/ ١٣٧)، و«الأذكار» (ص: ٣٠١)، وعنه نقل المؤلف.

(١١) ـ ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾.

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ عطفٌ على (يقولُ) فلا محلَّ له من الإعراب، ولا بأسَ بالتخلُّل بين أجزاء الصِّلة بالبيان والاستئنافِ؛ لأنَّه ليس بأجنبيٍّ، فالآياتُ على سَنن تعديد قبائحِهم وتوصيفِهم بالأوصاف المذكورة قصداً واستقلالاً.

ويحتملُ أنْ تكونَ مستأنفةً؛ إذ هذه الجملةُ والجملتانِ بعدَها من تفاصيل الكذبِ ونتائجِ النِّفاقِ.

ألَا ترى قولَهم: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١]، وقولَهم: ﴿أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ﴾ [البقرة: ١٣]، وقولَهم عند لقاءِ المؤمنينَ: ﴿آمَنَّا﴾ [البقرة: ٨] كذبٌ محضٌ، فناسَب جعْلُ ذلك جُملاً مستقلَّةً ذُكرتْ لإظهار كذبِهم ونفاقِهم.

والإفسادُ: جعْلُ الشَّيءِ فاسداً خارجاً عمَّا ينبغي أنْ يكونَ عليه، وعن كونِه منتفَعاً به، وكان[١] من إفسادِهم في الأرض[٢] هَيْجُهم الحروبَ والفِتنَ؛ لمُخادعة المسلِمينَ، وممالأةِ الكفَّارِ عليهم، بإفشاءِ الأسرارِ إليهم.

والظَّاهرُ أنَّ القائلَ مَن شافَهَهُم من الرَّسول والصَّحابة، والثاني أقرب.

﴿قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ لمَّا كان نهيُهم عن الإفساد مُشعِراً بأنَّ فيه إفساداً نَفَوا ذلك عن أنفسِهم بادِّعاءِ أنَّهم مقصورونَ على الاصلاحِ من غير شائبةِ إفسادٍ، وآثروا (إنَّما) دلالةً على أنَّ ذلكَ الدعوى ظاهرٌ بيِّنٌ لا ينبغي أنْ يُشكَّ فيه.

---

(١) في «ح» و«م»: (فكان).

(٢) (في الأرض) ليست في «ح» و«ف» و«ك».

وفيه تنبيهٌ على أنَّهم يتصورونَ إفسادَهم بصورة الإصلاحِ لِـمَا في قلوبِهم من المرض؛ كما قال اللهُ تعالى: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا﴾ [فاطر: ٨]. وقوله: ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾. فردَّ الله تعالى ذلكَ بقوله:

* * *

(١٢) ـ ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾.

﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ﴾ قصْرُ قلبٍ؛ أي: هم مقصورون على الإفساد لا ينتظِمونَ في جملة المصلِحينَ أصلاً، مع المبالغةِ على أبلغ الوجوهِ وآكدِها؛ من الاستئنافِ المقصودِ به تمكُّنُ الحكمِ في ذهن السَّامعِ فضْلَ تمكُّنٍ؛ لحصوله بعد التشويقِ الحاصلِ من ذِكْر ادِّعائِهم الإصلاحَ على وجهٍ أبلغَ مع توغُّلهم في الإفساد، فإنَّه يُشوِّق السامعَ أنْ يعرفَ[1] ما حَكَم اللهُ عليهم، والشَّيءُ إذا وُجِد بعد الطَّلبِ يكونُ أعزَّ ممَّا فوجِئَ[2] به من غيرِ النَّصَب.

وتصديرِ[3] الجملةِ بـ(ألَا) و(إنَّ) للتنبيهِ والتَّحقيقِ، وذلكَ أنَّ (ألَا) مركَّبةٌ مِن همزةِ الاستفهامِ وحرفِ النَّفي لإعطاء معْنَى التنْبيهِ على تحقُّقِ ما بعدها، والاستفهامُ إذا دخلَ النَّفيَ أفاد التَّقريرَ والتَّحقيقَ؛ كقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ﴾ [القيامة: ٤٠]، وتكونُ همزة الاستفهام بهذه المثابةِ من التَّحقيق تُتلقَّى بما يُتلقَّى به القسَمُ، وأختُها[4]

(١) في «ح» و«ك» و«م»: (يصدق)، وفي «ف»: (يقصد)، والمثبت من «د».

(٢) في «م»: (جيء).

(٣) قوله: (وتصديرِ...) معطوف على كلمة (الاستئناف) في قوله: (من الاستئناف المقصود به...). وانظر ما سيأتي بعد تعليق.

(٤) أي: أخت (ألا).

التي هي (أمَا) من مقدِّمات القسَم وطلائعه، وتوسيطِ (هم)، وتعريفِ الخبَرِ، والاستدراكِ[١] بقوله:

﴿وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ وهذا أَولى من نفي العِلم مُطْلقاً، المستلزمِ لنفْيِ العِلم الخاصِّ؛ لأنَّ مَن لا يشعرُ بالضَّروريات لا سيَّما المحسوساتُ منها أَولى أنْ لا يعلمَ غيرَها، وهذا من هذا الوجه؛ لأنَّه نفيٌ مع دليلٍ، ولأنَّه يُنادي عليهم بانحطاطِ رُتبتهم عن رُتبة البهائمِ، ويُؤذِن بأنَّ معلومَه من أجلِّ المعلوماتِ، ولا كذلك: لا يعلمون، وهذا الأخير هو الأصل والباقي مؤيِّد.

***

(١٣) ـ ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓا۟ أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ ۗ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾.

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟﴾ نُهوا عن الإفساد ثُمَّ أُمروا بالسُّلوك إلى[٢] سبيل الرَّشادِ، وبدأ بالمنهيِّ عنه لأنَّه الأهمُّ وهو ترْكٌ، والتركُ أسهلُ عن إتيان المأمورِ به، فكان في ذلكَ تدريجٌ لهم.

﴿كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ﴾ (كما آمن) في محلِّ النَّصبِ على المصدريَّةِ، وهو في الحقيقة

---

(١) قوله: (وتوسيط... وتعريف... والاستدراك) كلها مجرورة بالعطف على (الاستئناف)، كما تقدم في قوله: (وتصدير...)، ومعنى الكلام: أي: مع المبالغة على أبلغ الوجوه: بالاستئناف المقصود به تمكين الحكم في ذهن السامع، وبالتأكيد بحرفي التنبيه والتحقيق المقصود بهما تنبيه السامع للحكم، وتقرره عنده بحيث لا مجال فيه للريبة، وبتعريف الخبر المفيد للحصر، وبتوسط ضمير الفصل المؤكد لذلك، وبقوله (ولكن لا يشعرون) الدال على أن كونهم مفسدين مما ظهر ظهور المحسوس، لكن لا إحساس لهم ليدركوه.

(٢) في «م» و«ك»: (في).

صفةُ مصدرٍ محذوفٍ؛ أي: إيماناً مثلَ إيمانِ النَّاسِ، واللَّامُ في (النَّاس) للجنْس، إمَّا لأنَّهم الكاملون في الإنسانيَّةِ من بابِ ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾، وإمَّا لأنَّ غيرَهم ليس بناسٍ حقيقةً؛ لقُصُورهم وانحطاطِهم عن رُتبةِ الإنسانيَّةِ، بل رتبةِ البهيميَّةِ، وفي الأول نظرٌ إلى كمال المؤمنينَ، وفي الثاني إلى قُصور غيرِهم على نحو:

إِذِ النَّـــاسُ نـــاسٌ والزَّمـــانُ زمـــانُ[1]

وهذا أبلغُ في هذا المقامِ، ولا دلالةَ فيه على قَبول توبةِ الزِّنديقِ؛ لأنَّ النِّفاقَ غيرُ الزَّنْدقةِ، كيفَ ويُقتلُ الزِّنديقُ دونَ المنافقِ؟ ولم يقلْ أحدٌ: إنَّ في عدمِ قتْله عليه السلام المنافقَ[2] دلالةٌ على عدم قتْلِ الزِّنديق.

ثُمَّ إنَّ دلالةَ التقييدِ على أنَّ في أفراد الإيمانِ تفاوتاً بالكمال والنُّقصانِ، لا على أنَّ الإقرارَ باللِّسان وحدَه إيمانٌ.

﴿قَالُوٓاْ أَنُؤْمِنُ﴾ الاستفهامُ للإنكارِ.

﴿كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ لمَّا كان المأمورُ به مشبَّهاً أَتَوا بإنكارهم مشبَّهاً[3]، واللَّامُ للعهد والإشارةِ إلى الناس، والسَّفهُ: خِفَّةٌ في البَدَنِ أو في المقال يقْتَضِيْها نقصانُ العقلِ، والحِلْم: رَزانةٌ في البَدنِ يقتَضيْها وفورُ العقلِ.

نَصحُوهم بأمرين[4]: تقبيحِ ما هُم[5] فيه لأدائهِ إلى الفساد والفِتنةِ، وتبصيرِهِم

---

(١) عجز بيت كما في «يتيمة الدهر» للثعالبي (٤/ ٣١١)، وصدره:

بـــلاد بهـــا كنـــا وكنـــا نحبهـــا

(٢) في «ح» و«ك» و«م»: (عدم قتله دم المنافق)، وفي «ف»: (عدم قتل المنافق)، والمثبت من «د».

(٣) في «ح» و«ف» و«ك» و«م»: (شبيهاً أتوا بإنكارهم شبيهاً)، والمثبت من «د».

(٤) في «ح» و«ف» و«ك»: (يصحون بأمر من)، والمثبت من «د» و«م».

(٥) في «م» و«ك»: (حالهم).

طريقَ الهدى والصَّلاحِ، فما كان جوابُهم إلَّا أنْ سفَّهوهم وادَّعوا الصلاح فيما كانوا عليهِ بجهلِهم المركَّبِ، وتماديْهم في غيِّهم، وإفراطِهم في السَّفه، واعتقادِهم أنَّ ما هم عليه هو الحقُّ، وأنَّ ما عليه المؤمنون هو الباطلُ، فكانوا عندَهم سفهاءَ.

﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾ ردٌّ على وجه المبالغةِ في تجهيْلِهم، فإنَّ الجاهلَ الجازمَ على خلافِ ما هو الواقعُ أتمُّ جهالةً وأعظمُ ضلالةً من المتوقِّف المعترِفِ بجهلِه، فإنَّه ربَّما يُعذرُ[1] وتنفعُه الآياتُ والنُّذرُ.

والتفصيلُ بـ (لا يعلمون) [2]؛ لأنَّ تسفيْهَهم العلماءَ الأعلامَ لا يكونُ إلا لغاية السَّفهِ والجهلِ المركَّبِ، ومعرفةُ الحقِّ والإيمانُ به، وكونُ المؤمنينَ على الحقِّ، وكونُهم على الباطل، أمرٌ نظريٌّ لا يتعلق بالحسِّ، بخلافِ الفسادِ في الأرض، ولأنَّ ذِكْرَ العِلم مع السَّفهِ ـ وهو جهْلٌ ـ أحسنُ طباقاً.

***

(١٤) ـ ﴿وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾.

﴿وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ تقول: لَقيْتُه ولاقَيْتُه: إذا استقبلْتَه قريباً منه، بيانٌ لمعاملَتِهم مع المؤمنينَ والكفارِ، وما سبَقَ سيْقَ لبيانِ مذهبِهم وتمهيدِ نفاقِهم، فلا تكرير، على أنَّ المعنى: من النَّاس مَن يتفوَّه[3] بالإيمان نِفاقاً للخداع، وذلكَ

---

(١) في «ح» «ف» و«ك»: «يفيد»، وفي «م»: (يعتذر)، والمثبت من «د».

(٢) في هامش «م»: (أي: تفصيل هذه الآية بـ(لا يعلمون)، والآية السابقة بـ(لا يشعرون). منه.) وتحته: (التفصيل من الفاصلة كالتقفية من القافية. منه)

(٣) في «ح» و«ف» و«ك » و«م»: «ينفق»، وفي «د»: (يتفق). والمثبت من «حاشية الشهاب على البيضاوي» (١/ ٣٣٨)، و«روح المعاني» (١/ ٤٤٣).

عنـدَ لقـاءِ المؤمنيـنَ، وفيـهِ زيـادةُ بيـان أنَّهـم ضَمُّـوا إلـى الخـداع الاسـتهزاءَ، ولا يتفوَّهـون بالكلمـة إلَّا عنـد الحاجةِ.

﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوۡاْ﴾ تقول: خلَوْتُ به وإليه: إذا انفرَدْتُ معه.

﴿إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمۡ﴾ الشيطان: فيْعالٌ مِن شَطَنَ: إذا بَعُدَ؛ لِبُعدِه عن الحقِّ، أو فَعْلانُ من شاطَ: إذا بطَل، ومن أسمائه: الباطلُ.

وقال الرَّاغبُ: مِن شاطَ: إذا احترقَ غضباً[1].

والمراد: متَمرِّدوهُم وشُطَّارُهُم.

﴿قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمۡ﴾ خاطَبوا المؤمنينَ بالجملة الفعليَّةِ ادِّعاءً لإحداث الإيمانِ؛ إذ لا يَروجُ عنهم دعوى التَّحقيقِ[2]، أو[3] لا تساعدهم أنفسُهم على ذلك، إذْ ليسَ لهم صِدْقُ رغبةٍ ولا قوَّةُ داعٍ. وشياطينَهم بالاسميَّة مع التأكيدِ؛ لوجود الأمرينِ، ونفْيِ الشكِّ والتردُّدِ عنهم في كذب قولهم: (آمنَّا)، واستمرارِهم على دينهم وموافقتِهم.

ولكَ أنْ تقولَ: إنَّ مقتضَى المقامِ في الأوَّل تجريدُ الكلامِ عن جنْس المؤكِّد؛ لأنَّ التأكيدَ والتقويةَ فيه لا يخلو عن تذكيرٍ لنفاقهم، من حيثُ باعتبارِ أنَّ فيه دلالةً على إنكار المخاطَبِ وسوءِ ظنِّه، وهمْ في صدد التجنُّبِ فيه، والاحترازِ عن مظانِّه.

ومقتضَى المقامِ في الثاني تحليةٌ به؛ لأنَّ إظهارَهم الإيمانَ وموافقتَهم المسلمينَ في ظاهر الأحكامِ كان مظنَّةً لإنكارِ المخاطَبينَ ثباتَهم على اليهوديَّةِ[4].

---

(١) انظر: «تفسير الراغب» (١/ ١٠٣).

(٢) أي: لا يتوقعون رواج ادعاء الكمال في الإيمان على المؤمنين من المهاجرين والأنصار مع ما هم عليه من الرزانة والذكاء. انظر: «تفسير البيضاوي» (١/ ٤٧)، و«روح المعاني» (١/ ٤٤٦).

(٣) في «ف»: (إذ)، والمثبت من باقي النسخ وهو الصواب. انظر المصدرين السابقين.

(٤) (على اليهودية) ليست في «ح» و«ف» و«ك».

﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ الهُـزءُ: السُّـخرية مـن شـيء يحـقُّ عند صاحبـهِ ولا يحقُّ عنـدَ الهازئ.

استئنافٌ، كأنَّهم اعترَضوا عليهم حين قالوا: (إنَّا معكم)، فقالوا: فما بالُكُمْ توافقونَ؟ فقالوا: (إنَّما نحنُ مستَهزئونَ).

ويجوز أنْ يكونَ تأكيداً لقوله: (إنا معكم)؛ لأنه لـمَّا كان معنى قوله: (إنَّا معكم) هو: إنَّا معكم قُلوباً، وتوهَّم أصحابُ محمدٍ الإيمانَ، وقَع قولهُ: (إنما نحن مستهزئون) مقرِّراً له؛ لأنَّ الاستخفافَ بالشَّيء إنكارٌ له، ودفعٌ للاعتداد به، ودفعُ نقيضِ الشَّيء تأكيدٌ لثُبوته.

أو أنْ يكونَ بدلاً؛ لأنَّ مَن حقَّر الإسلامَ فقدْ عظَّم الكفرَ.

والأولُ أوجـهُ؛ لزيـادة الفائـدةِ، وكـونِ المحـرِّكِ للسـؤال ـ أعنـي قولـه: (إنـا معكـم) ـ فـي غايـة الظُّهـورِ.

***

(١٥) ـ ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾.

﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ﴾ يقال: هَزِئتُ واستَهْزَأتُ، نحو: أجَبْتُ واستَجَبْتُ، والصحيحُ أنَّ الاستهزاءَ: ارتيادُ الهُزءِ، وإنْ كان قد يُعبَّر به عنهُ، وكذا الاستجابةُ في الأصل معناها مخالفٌ للإجابةِ، وإنْ كان قدْ يجري مجراها، كذا قال الراغب(١).

لـمَّا ذَكرَ استِهزاءَهم بالمؤمنينَ استأنفَ الكلام إظهاراً للسُّخط، وإنَّما قال: ﴿يَسْتَهْزِئُ﴾ ليدلَّ على دوامِ تجدُّد الاستهزاءِ وقتاً فوَقتاً، وفي الجملة الاسميَّةِ والخبر

---

(١) انظر: «تفسير الراغب» (١/ ١٠٣).

الفعليِّ مع المعنى المذكورِ تقوِّي الإسنادِ؛ لتكرُّره والتخصيصِ؛ أي: هو الذي يتولَّى الاستهزاءَ بهم ـ خاصةً ـ الاستهزاءَ الأبلغَ الأقوى الذي يكونُ استهزاؤُهم بالنِّسبة إليه كلَا استهزاءٍ، ولا يُحْوجُ المؤمنينَ إلى معارضتهم.

﴿بِهِمْ﴾ ذُكِر هاهنا لعدم الدَّاعي إلى الحذف، بخلافِ ما تقدم، فإنَّ فيه باعثاً لَفظيّاً وهو المحافظةُ على الفاصلة، وداعياً مَعنويّاً وهو تحرُّجُهم من إبلاغ المؤمنينَ، وإبقاءُ اللفظِ محتمَلاً ليكونَ لهم مجالُ التَّوجيهِ عندَ الحاجةِ إليه، والمعنى: أنَّه تعالى عاملَهم في الدُّنيا على وَفقِ معامَلَتِهم، فإنَّهم أظهَروا الإيمانَ وفي باطنهم النِّفاقُ، واللهُ تعالى أظهرَ لهم في الحال الأمانَ، وعاقبتُهم الإحراقُ[1] بالنيران، وعلى هذا يكونُ الكلامُ المذكورُ من قَبيل الاستعارةِ التبعيَّةِ.

وقيل: إنَّ معناه: يُجازيهم في الآخرة جزاءَ استهزائهم، والعربُ تُسمِّي الجزاءَ باسم الابتداءِ، قال عمرو بن كلثومٍ:

أَلَا لا يَجْهلَنَّ أحدٌ علَيْنا ... فنَجْهَلَ فوقَ جهْلِ الجاهِليْنا[2]

وفي القرآن العظيمِ[3]: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]. وهذا توسُّعٌ مخصوصٌ غير المشاكلةِ.

وقيل: إنَّه تعالى يجعلُ المؤمنينَ يطَّلعونَ على المنافقينَ من الجَنَّة، فيقولون لهم: أتُحبُّون أنْ تخرجوا من النَّار وتدخلونَ الجنَّةَ، فيقولون: نعَم، فيُفتح لهم بابٌ من النَّار، فيَقصِدون إليه فيُغلَق عليهم، ثمَّ يُفتحُ بابٌ آخرَ فيَقصدُونه فيُغلَق،

---

(١) في «ف»: (وعاقبهم بالإحراق)، وفي «م»: (وعاقبهم الإحراق).

(٢) انظر: «شرح القصائد السبع» لابن الأنباري (ص: ٤٢٦).

(٣) (العظيم): ليست في «م» و«ك».

ولا يـزالُ يُفعَل بهم كذلـكَ والمؤمنونَ يضحكونَ منهم، قـال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُواْ كَانُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَضْحَكُونَ﴾ [المطففين: ٢٩]. إلى أنْ قـال الله تعالـى: ﴿فَٱلْيَوْمَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنَ ٱلْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ﴾ [المطففين: ٣٤][1]. وعلـى هـذا يكون التجوُّزُ في إسناد الاستهزاءِ إلى الله تعالى.

﴿وَيَمُدُّهُمْ﴾ مِن مَدَّ الجيشَ وأَمدَّهُ: إذا زادَه وأَلحقَ به ما يقوِّيهِ ويُكثِّرُه، لا مِن المدِّ في العُمُر فإنَّه يُعدَّى باللَّام كـ (أُمْلِي لهُم)، والحذفُ والإيصالُ خلافُ الأصلِ فلا يُصارُ إليه إلَّا بدليل، وهنا دليلٌ على خلافه، وهو قراءةٍ: (ويُمِدُّهم)[2].

﴿فِي طُغْيَـٰنِهِمْ﴾ الطُّغيـانُ بالضـمِّ والكسْرِ: تجـاوُزُ الشَّـيء عن مكانـه، والمرادُ: غلُوُّهـم فـي الكفـرِ وتجاوزُهـم الحدَّ فـي العتـوِّ، وإنَّمـا أُضيفَ إليهـم[3] لأنَّـه أُريد الطُّغيـانُ الـذي عُـرفَ لهـم، واشـتُهِر بصُـدوره عنهم، فـلا دلالةَ فـي إضافتـه إليهِم علـى أنَّـه فعلُهم.

﴿يَعْمَهُونَ﴾ في محلِّ النَّصبِ بالحال مِن مفعول (يَمُدُّهم) أو فاعلِ (طغيانِهم).

العَمَه في البَصيرة، والعَمى في البصر، وهو التحيُّر والتَّردُّد، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ زَيَّنَّا لَهُمْ أَعْمَـٰلَهُمْ فَهُمْ يَعْمَهُونَ﴾ [النمل: ٤].

***

---

(١) رواه بنحوه البيهقي في «الأسماء والصفات» (١٠١٨) من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس رضي الله عنهما. والكلبي متروك، وأبو صالح لم يسمع من ابن عباس.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢)، وعزاها لابن محيصن. ومحل الشاهد أن (يمدهم) بضم الياء من المزيد لم يسمع في مد العمر. انظر: «روح المعاني» (١/ ٤٥١).

(٣) في «ف»: (لهم).

(١٦) ـ ﴿أُولَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ وَمَا كَانُواْ مُهۡتَدِينَ﴾.

﴿أُولَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ﴾ استئنافٌ جارٍ مجرى التَّعليلِ لاستحقاقهم الاستهزاءَ الأبلغ، والمدِّ في الطُّغيان، ويحتملُ[1] أنْ تُجعلَ مقرِّرةً لقوله: ﴿وَيَمُدُّهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ﴾.

واستُعيرت[2] الضَّلالةُ ـ وهو الجورُ عن القصد ـ للذَّهاب عن الحقِّ والصوابِ في الدِّين، والهدى ـ وقد مرَّ بيانُ معناه ـ للنُّور الفِطريِّ والدِّينِ القيِّم الأصليِّ، والاشتراءُ ـ وهو إعطاءُ بدلٍ وأخذُ آخرَ ـ للاستبدال؛ أي: اختاروا الضَّلالةَ واستبْدَلوها بالهُدى.

﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ﴾ الرِّبحُ: الفَضلُ على رأس المالِ. والتِّجارةُ: تعاطي الأمتِعةِ بالبيْع والشِّراءِ للرِّبح، وعدمُ الرِّبحِ كِنايةٌ عن الخُسران، ونِسْبتُهُ إلى التِّجارة على التوسُّع الشائعِ.

قال الرَّاغبُ: والرِّبحُ والخُسرانُ يُنسبانِ مرَّةً إلى صاحب السِّلعةِ، ومرةً إلى السِّلعة، ومرةً إلى الصَّفقة[3]؛ إذْ لا اشتباهَ فيه[4].

وحُسْنُ تلكَ الكِنايةِ التي هي ترشيحٌ للاستعارةِ[5] المذكورةِ يظهرُ في وجه قوله: ﴿وَمَا كَانُواْ مُهۡتَدِينَ﴾؛ أي: لطريق التِّجارةِ؛ فإنَّه كنايةٌ عن إضاعة الطَّلَبةِ الأصليَّةِ وهي سلامةُ رأسِ المال؛ لأنَّ مَن لم يهتدِ لطريق التِّجارةِ تكثرُ الآفاتُ في أمواله، ويعمُّ الحِرمانُ أكثرَ أحوالِه.

---

(١) في «ف»: (ويجوز).

(٢) في «ف»: (استعيرت).

(٣) في «ح» و«م»: (الصفقة)، وفي «ف» و«ك»: (الصنعة)، والمثبت من «د».

(٤) انظر: «تفسير الراغب» (١/ ١٠٦).

(٥) في «ف» و«م»: (الاستعارة).

وقد استبانَ من هذا التَّوضيحِ أنَّه يَشدُّ من عَضُد التَّرشيحِ، وزيادةُ (كان) لاستمرار النَّفي، على أنَّ النَّفي اعتُبِرَ أوَّلاً ثمَّ قُيِّدَ، والتَّعويلُ في مثل هذا على القرائنِ.

* * *

(١٧) ـ ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾.

﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ لـمَّا بيَّنَ أوصافَهم عقَّبها بضرْب المَثَلِ زيادةً في الكشْفِ والتَّبيينِ، فإنَّه أوقعُ في القلب، وأقمعُ للخصْم الألدِّ، لأنَّه يُريكَ المتخيَّلَ محقَّقاً والمعقولَ[1] محسوساً.

ولِشأنِهِ العجيبِ في إبراز الحقائقِ المستورةِ، ورفعِ الأستار عن وجه الخفيَّاتِ، أكْثَرَ اللهُ تعالى في القرآن وسائرِ كُتبهِ الأمثالَ، وفَشَتْ في كلام رسولِ اللهِ ﷺ وسائرِ الأنْبياءِ.

والمثلُ في الأصل بمعنى: النَّظير، ثُمَّ نُقل في العُرف إلى القول السَّائرِ الممثَّل مَضْرِبُه بموردِهِ، ولم يُسيِّروه ولم يجعلوهُ مَثَلاً إلَّا إذا خُصَّ بنوع من الغَرابة، ولهذا لم يُغيِّروه عمَّا وردَ عليه، ثُمَّ استُعير للصِّفة والحالِ والقصَّةِ إذا كانت عجيْبةَ الشَّأنِ وفيها غرابةٌ.

فالمعنى: حالُهم العجيبُ الشَّأنِ كحال المُستوقِد، فلا حاجةَ إلى معنى الجمعِ كما في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ﴾ [الجمعة: ٥].

---

(١) في «ح» و«ك»: (المقول).

واستَوقدَ: من الوُقود، وهو سُطوع النَّار وارتفاعُ لهَبِها، وسينُ الاستفعالِ ليس للطَّلب والسؤال، بل للاهتمام والمبالغةِ في الإيْقاد.

والنَّارُ: جسمٌ لطيفٌ مُحرِقٌ، اشتقاقُها من نارَ ينورُ نَوْراً: إذا نفَر؛ لأنَّ فيها حركةً واضطراباً.

﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ﴾ الإضاءةُ: فرْطُ الإنارةِ، من الضوء الذي هو النُّور البالغُ القويُّ، ومصداقُه قوله تعالى: ﴿جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا﴾ [يونس: ٥]. وتأليفُ الحولِ: للدَّورانِ والإطافةِ، وقيل للعامِ: حَوْلٌ؛ لأنَّه يدورُ.

و(أضاءتْ) إمَّا متعدٍّ و(حولَه) مفعولٌ به، و(ما) زائدة. أو (ما) موصولةٌ مفعولٌ به، و(حوله) ظرفُ صِلتُه؛ أي: جعلتْهُ النَّارُ مُضيْئاً.

وإمَّا لازمٌ مستنِدٌ إلى (ما حوله)، و(ما) موصولةٌ؛ أي: أضاءت الأماكنُ التي حولَ المستوقِدِ. أو إلى النَّار، و(ما حولَه) ظرفٌ لغوٌ لـ(أضاءت)، و(ما) زائدة، أو (حول) ظرفٌ في موضع الصِّلةِ، و(ما) موصولةٌ عبارةٌ عن الأمكنة، والموصولُ مع الصِّلة مفعولٌ فيه.

وجوابُ (لـمَّا) إمَّا قولُه: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ والضميرُ لـ (الذي)، وجمعُه للحمل على المعنى، وإنَّما لم يقلْ: بنارهم؛ لأنَّ في النار شيئينِ: حرارةً ونوراً، والله تعالى أذهبَ النُّورَ، وبَقيَ عليهم الحرُّ المحذور.

وإمَّا محذوفٌ دلَّ عليه ما بعدَه كما حُذِف في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا۟ بِهِۦ﴾ [يوسف: ١٥]؛ لاستطالة الكلامِ مع الأمنِ مِن اللَّبْس(١)، وفي الحذف إيجازٌ مع

---

(١) ولا يخفى ما فيه على من له أدنى إنصاف، وإن ارتضاه الجم الغفير، ويُجل عن مثل هذه الألغاز كلام الله تعالى اللطيف الخبير. انظر: «روح المعاني» (١/ ٤٦٥).

الإفصاحِ[١] عن الصِّفة التي عليها المستوقِدُ بما هو أبلغُ في الدَّلالة على المعنى من اللَّفظ وهو العقلُ، كأنَّه قال: فلمَّا أضاءت ما حوله خمدتْ فبقُوا خابطينَ[٢] في ظلام، متحسِّرينَ على فوات الضَّوء، خائبينَ بعدَ الكدحِ في إحياء النَّارِ. وما ذُكِر استئنافٌ؛ أي: جوابٌ للسؤال عن وجه الشَّبهِ لعدم ظهورِه، أو بيانٌ لجملة المثَل[٣].

وإسنادُ الإذهابِ إلى الله تعالى لقصْد[٤] المبالَغةِ، ولذلكَ عُدِّي الفعلُ بالباء دونَ الهمزةِ؛ لِما فيها من معنى الاستِصْحابِ والاستمساكِ، يقال: ذهبَ السُّلطانُ بماله، إذا أخذَهُ، وما أخذَه اللهُ تعالى وما أمسكَه فلا مرسلَ لهُ.

وعدَلَ عن الضَّوء الذي هو مقتضَى الظَّاهرِ إلى النُّور، فإنَّه لو قيلَ: ذهبَ اللهُ بضوئهم، احْتَمَلَ أنْ يكونَ الذَّاهبُ ما في الضَّوء مِن الزِّيادة، والغرضُ إزالةُ النُّورِ عنهم رأساً، ألا ترى كيفَ قرَّر ذلك وأكَّد بقوله:

﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾ فذكرَ الظُّلمةَ التي هي عدمُ النُّورِ والطُّمأنينةِ بالكلِّيَّة، وجمَعَها ونكَّرها، ووصَفَها بالخلوص.

و(ترَكَ) بمعنى: طرَح وخلَّى، و(في ظلمات) متعلِّقٌ به، و(لا يُبصرونَ) في موضعِ الحالِ. أو (في ظلمات) في موضع الحال فيتعلَّق بمحذوفٍ، و(لا يبصرونَ) حالٌ أيضاً: إمَّا من الضمير في (تركَهم)، وإمَّا مِن الضمير المستكنِّ في المجرور.

---

(١) في «ح» و«ف» و«ك» و«م»: (الإيضاح)، والمثبت من «د».

(٢) في «ف» و«م»: (خائضين).

(٣) في «ف»: (لجملة المستوقد).

(٤) في «ك»: (بقصد).

وإنْ ضمِّنَ (تَرَكَ) معنى: صيَّر، يكونُ ثاني المفعولَينِ (في ظلمات)، و(لا يبصرون) حال، ولا يجوزُ العكسُ؛ لأنَّ الخبرَ لا يكونُ مؤكِّداً. وقولُ الشَّاعر:

فتَرَكْتُــه جَــزَرَ السِّــباعِ يَنُشْــنَهُ[1]

يَحتمِلُ الوجهينِ لأنَّ (جَزرَ السِّباع) وإنْ كانَ معرفةً يَحتمِلُ الحالَ، كما أنَّ (يسبُّني) في قوله:

ولقــدْ أَمُــرُّ عــلى اللَّئيــمِ يَسُــبُّني[2]

يحتملُ الصِّفةَ وإنْ كانَ (اللَّئيم) معرفةً.

والظُّلمة مأخوذة من ظلَمَه: إذا منعَ حقَّهُ؛ لأنَّها تَمنعُ البصرَ من النُّفوذِ وتسدُّه. وظلماتُهم: ظلمةُ الجهلِ، وظلمةُ الكفْرِ، وظلمةُ النِّفاقِ.

وقيل: يجوزُ أنْ يُرادَ بالنَّار: نارٌ مجازيَّةٌ كنارِ فتنةٍ أو حربٍ، وليس بقويٍّ؛ لأنَّ الغرضَ من التمثيل إبرازُ المعقولِ في صورة المحسوسِ ليكونَ مُشاهداً، وعلى هذا التقديرِ يفوتُ الغرضُ منه.

وفي الآيةِ دلالةٌ على أنَّ وجودَ النُّورِ شرْطٌ لرُؤية الألوانِ لا لوجودِها، إذ حينئذٍ يَمتنعُ الإبصارُ فلا يخرجُ قولُه: (لا يبصرون) مخرجَه.

***

(١) صدر بيت لعنترة من معلقته، وهو في «الكشاف» (١/ ٧٤)، وعجزه كما في «شرح القصائد السبع» لابن الأنباري (ص: ٣٤٧):

مــا بيــنَ قُلَّــةِ رأسِــه والمِعْصَــمِ

(٢) صدر بيت لشمر بن عمر الحنفي، وعجزه كما في «الأصمعيات» (ص: ١٢٦):

فمضيــتُ ثُمَّــتَ قلــتُ لا يعنينــي

(١٨) ـ ﴿صُمٌّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ فَهُمۡ لَا يَرۡجِعُونَ﴾.

﴿صُمٌّۢ﴾ جمعُ الأصمِّ(١)، النَّعتُ من الصَّمَم، وهو انسدادُ خرُوقِ الـمَسامعِ، ومنه: القناةُ الصَّماءُ التي ليستْ بمجوَّفة، وكذا كلُّ فعلٍ كان نعْتاً مما هو خلقةٌ فجمعه: الفُعْل، ومثلُه: البُكْم والعُمْيُ، وإنْ كان اسماً فعلى الأَفاعِل يُجمع؛ كالأرنب والأرانِبِ، والأعجم والأعاجِم، وإنْ كان نعْتاً لِـمَا هو آفَةٌ فعلى الفَعْلى؛ كالأعجَف والعَجْفى، والأحْمَق والحَمْقى.

﴿بُكۡمٌ﴾ من البَكَم: وهو الخرَسُ، وهو آفَةٌ في اللِّسان لا يَتمكَّنُ معها أنْ يعتمدَ مواضعَ الحروفِ.

﴿عُمۡيٞ﴾ من العَمَى، الأعمى في العيْن وجمعُه: العُمْيُ، ومِن القلب: العَمِي، وجمعُه: العَمُونَ، قال الله تعالى: ﴿بَلۡ هُم مِّنۡهَا عَمُونَ﴾ [النمل: ٦٦].

لـمَّا سَدُّوا مسامعَهم عن الإصاخَة إلى الحقِّ، وأبَوا أنْ يُنْطِقوا به ألسنتَهم، ويُبْصِروا الآياتِ بأبصارِهم، جُعلوا كأنَّما فُقِدت مشاعرُهم، ولم توجدْ قُواهم.

وإيرادُ هذه الصِّفاتِ مع سلامةِ حَواسِّهم تشبيهٌ بليغٌ؛ إذْ شرْطُ الاستعارةِ الإعراضُ عن المستعارِ له صَفْحاً ونسْيانُه مُطلَقاً، وهاهنا وإنْ حُذِفَ المبتدأُ الذي هو ضميرُ المنافقينَ لكنَّه في حُكمِ المقدَّر المنْويِّ؛ لاستنادِ الخبرِ إليه، ونظيرُه قولُه:

صُمٌّ إذا سمِعوا خيْراً ذُكِرْتُ بهِ ... وإنْ(٢) ذُكِرتُ بسُوءٍ عندَهم أَذِنوا(٣)

---

(١) في «م»: (لأصم).

(٢) (وإن) ليست في «ك» و«ف».

(٣) البيت لقعنب بن أم صاحب كما في «عيون الأخبار» لابن قتيبة (٣/ ٩٦)، و«الصحاح» (مادة: أذن)، ودون نسبة في «الكشاف» (١/ ٧٦).

وأمَّا قولُه:

أَســدٌ علــيَّ وفــي الحُــروبِ نَعامَــةٌ[1]

ففي كونِه من هذا البابِ نظرٌ.

﴿فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾؛ أي: جواباً؛ لأنَّ مَن اشتدَّتْ عليه تلكَ المشاعرُ لا يمكنُ أنْ يَرجعَ جواباً؛ بل يخاطبُه لا بالعبارة ولا بالإشارة، من الرَّجْع بمعنى الصَّرفِ، لا من الرجوعِ بمعنى الانصرافِ، فإنَّ (رجَعَ) لازمٌ ومتعدٍّ.

***

﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ۚ وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [البقرة: ١٩]

﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ ﴾ مجرورٌ بمضافٍ محذوفٍ؛ أي: كمَثَل ذَوي صيْبٍ.

﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ صفةٌ في محلِّ الجرِّ.

أمَّا تقديرُ الـمَثَل فلا بد منه للعطف على السَّابق، وأمَّا تقديرُ (ذَوِي) فلقوله: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ﴾، وإلَّا فنفْسُ التَّشبيهِ لا يقْتَضي تقديرَ شيءٍ، إذْ لا يلزمُ في التَّشبيه المركَّب أنْ يكونَ ما يلي الكافَ هو المشبَّهَ بهِ كما في قوله:

ومــا النَّــاسُ إلَّا كالدِّيــارِ وأَهْلُهــا[2]

---

(١) صدر بيت لعمران بن حطان السدوسي يؤنب الحجاج، كما في «تاريخ خليفة بن خياط» (ص: ٢٧٤)، و«الأغاني» (١٨/ ١٢٢)، وعجزه:

فتخاءُ تجفلُ من صفيرِ الصافرِ

(٢) صدر بيت للبيد، وعجزه كما في «الأغاني» (١٥/ ٣٦٢)، و«الكشاف» (١/ ٨١):

بها يومَ حلُّوها وغَدْواً بلاقعُ

و(أو) في الأصل للتَّساوي في الشكِّ، ثمَّ اتُّسع فيْها فأُطلق للتَّساوي من غيرِ شكٍّ؛ مثلَ: جالِسِ الحسنَ أو ابنَ سيرينَ، ومعناهُ: أنَّ قصَّة المنافقينَ مشبَّهةٌ بهاتينِ القصَّتينِ، وأنَّهما سواءٌ في صحَّة التَّشبيهِ بهما.

وتثْنيَةُ التَّمثيلِ كشفٌ بعدَ كشفٍ، وإيضاحٌ غِبَّ[1] إيضاحٍ، وكما يجبُ على البليغ في مظانِّ الإجماعِ والإيجازِ أنْ يُجملَ ويُوجزَ، فكذلكَ الواجبُ عليهِ في موارد التَّفصيلِ والإشباعِ أنْ يفصِّلَ ويُشبعَ، أنشدَ الجاحظُ:

يَرمُونَ بالخُطَبِ الطِّوالِ وتارةً وحْيَ المُلاحظِ خِيفةَ الرُّقَباءِ[2]

والصيِّبُ يقالُ للمَطَرِ والسَّحابِ، وفي الآية يحتملُهما، وتنكيرُه للتَّعظيم؛ كتَنْكير النَّارِ في المثَل الأوَّلِ.

والسماءُ: هذه المُظِلَّةُ، قد يُطلق على جهة الفَوقِ، وهو المراد هاهنا.

وتعريفُها للدَّلالة على إطباق ذلكَ الصَّيِّبِ[3] الآفاقَ كلَّها، فإنَّ كلَّ أُفُقٍ يُسمَّى سماءً، أمدَّ بهِ[4] ما في (صيِّبٍ) من المبالغة مِن جهة التَّركيبِ، فإنَّ الصَّادَ

= قال الطيبي في حاشيته على «الكشاف» المسماة «فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب» (٢/ ٢٦١): قوله: (بلاقع) خبر مبتدأ محذوف، و(غدواً) متعلق به، والجملة حال عطفًا على قوله: (وأهلُها بها)، و(يوم) ظرف للمقدَّر في (بها) الذي هو الخبر؛ أي: الناس كالديار مأهولة يوم حلوا فيها، وبلاقع يوم رحلوا عنها.

(١) في «م»: (بعد). والمعنى واحد.

(٢) انظر: «البيان والتبيين» (ص: ٣٨ و٩٦) وعزاه لأبي دؤاد بن جرير، و«الكشاف» (١/ ٧٩)، وعنه نقل المؤلف.

(٣) في «م» و«ف»: (الغيث).

(٤) قوله: (أمدَّ به...) خبرٌ آخر لقوله: (وتعريفها)، وأمدَّ بمعنى: قوَّى وأكَّد. انظر: «حاشية الشهاب على البيضاوي» (١/ ٣٩٤).

مـن المسـتَعليَة واليـاءَ مشـددةٌ والباءَ من الشَّـديدة، ومن جهـةِ المعنى فـإنَّ الصَّـوبَ: فـرطُ الانسـكابِ والوقـوعِ، ومـن جهـة البِنـاءِ فـإنَّ فَيْعـلاً صفـةٌ مشـبَّهةٌ دالَّـةٌ علـى الثُّبـوت، ومن جهـة العـارِضِ؛ لأنَّ التَّنكيـرَ للتَّعظيـم والتَّهويلِ.

﴿فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعۡدٌ وَبَرۡقٌ﴾ صفةٌ أُخرى في محلِّ الجرِّ، و(ظلماتٌ) مرفوعٌ بفاعلية الظَّرفِ بالاتِّفاق[1]؛ لاعتمادِهِ على الموصوف، والمعنى: في أثنائه وتضاعيفِه إنْ أُريدَ بالصَّيِّب المطرُ، وجَعلُه مكاناً للرَّعد والبرْقِ؛ لأنَّهما في أعلاه ومنْحَدَرِه جُعلا كأنَّهما فيه بطريقِ استعارةِ كلمةِ (في) للتَّلبُّس المخصوصِ الشبيهِ بتلبُّس الظَّرفيةِ الحقيقيَّةِ، والظُّلماتُ: تكاثفُ المطرِ بتَتابُعِ القَطْر والسَّحابِ وسُحْمتِه وتطبيقه معَ ظلمةِ اللَّيلِ.

وإنْ أُريدَ به السَّحابُ ففيهِ الرعدُ والبرْقُ، وأمَّا الظُّلمات فما ذُكِرَتْ بعَيْنِها إلَّا المطرَ، فإنَّه قد يكونُ وقد لا يكونُ[2].

والرَّعدُ: الصَّوتُ الذي يُسمَع من السَّحاب عندَ تمزيقِ الرِّيح إياه، وهو تحريق[3] الدُّخانِ البُخارَ عندَ احتِقانِه فيه بتكاثُفه.

والبرْقُ: ما يَلمَعُ مِن السَّحاب إذا تحاكَّتْ أجزاؤُه، مِن بَرَقَ الشَّيءُ بريْقاً: إذا لَمَعَ.

---

(١) قوله: (بالاتفاق)، كذا قال الزمخشري في «الكشاف» (١/ ٨٣)، وتابعه البيضاوي في «تفسيره» (١/ ٥١)، والمؤلف كما هنا، لكن أجاز غيره فيهما الابتداء والخبر. انظر: «مشكل إعراب القرآن» لمكي بن أبي طالب (١/ ٨١)، و«الإملاء» للعكبري (١/ ٣٥)، و«تفسير القرطبي» (١/ ٣٢٧)، و«روح المعاني» (١/ ٤٨٠). وذكره أيضاً أبو حيان لكنه استبعده بقوله: ولا حاجة إلى هذا؛ لأنه إذا دار الأمر بين أن تكون الصفة من قبيل المفرد، وبين أن تكون من قبيل الجمل، كان الأولى جعلها من قبيل المفرد. انظر: «البحر المحيط» (١/ ٢٤١) ط: الرسالة، بتحقيقنا.

(٢) وقعت العبارة في «د» هكذا: (وأما الظلمات فما ذكرت بعينها فما ذكرت فإنه قد لا يكون).

(٣) في «ح» و«ف» و«ك» و«م»: (تحريف)، والمثبت من «د».

ولم يُجمَع (رعدٌ وبرقٌ)، وإنْ كان الجمعُ أشدَّ مناسبةً لقوله تعالى: (ظُلماتٌ) وأكثرَ مبالغةً كما في قول البُحتريِّ:

يـا عارِضـاً مُتَلـفِّعـاً بِبُـرودِه يَخـتالُ بيْـنَ بُرُوقـهِ ورُعـودِهِ[1]

لكونِهما في الأصل مصدَرينِ، فإنْ أُريد العينانِ رُوعِي الأصلُ فلمْ يُجمَعا، وإنْ أُريد الحدَثانِ؛ أي: الإبراقُ والإرعادُ فحقُّهما الإفراد، وأيضاً قُصِدَ التَّهويلُ المناسب للمقامِ بغرابةِ[2] نوعهما المستفاد من التنكير، لا بتَعدُّدِ أفرادهما المسْتَفادِ مِن صيغةِ الجمْعِ.

﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم﴾ جملةٌ استِئْنافيّةٌ، وذلك أنَّه لـمَّا ذَكَر الظلماتِ والرَّعدَ والبَرْق على ما يُؤذِنُ بالهول والشدَّةِ، فكأنَّ قائلاً قال[3]: فكيفَ حالُهم مع ذلك الرعدِ؟ فقال: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم﴾، ثمَّ قال: فكيفَ حالُهم مِن ذلك البرقِ؟ فقيل: ﴿يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ﴾، ثم قال: فكيفَ حالُهم مع تلك الظلماتِ؟ فقيل: ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْاْ فِيهِ وَإِذَآ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُواْ﴾.

أو صفةٌ للمضاف المحذوفِ في محلِّ الجرِّ؛ أي: ذوِي صيِّبٍ يجعلونَ، وصحَّ رجوعُ الضَّمير إلى ذلك المضافِ لكونِهِ في الحكم المذكورِ.

وفي ذِكر الأصابعِ من المبالغة ما ليسَ في ذِكر الأناملِ، ومبناها على أنْ تكونَ الأصابعُ بمعناها لا بمعنى الأناملِ، وفي العُدول عنْ: (يُدخلون) ـ وهو الظاهرُ ـ إلى المذكور نوعُ تقويَةٍ لتلك المبالغةِ.

---

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ٨٣). العارض: السحاب. يقال: تلفعت، أي: تلحَّفْتُ كما تلحَّفَتِ المرأة بمرطها، والاختيال: التبختر. انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٢٦٩).

(٢) في «ف»: (بقرينة).

(٣) في «م»: (بالهول فقال: يجعلون أصابعهم في آذانهم ثم قال).

ثمّ إنَّه كنايةٌ عن كمال الحَيْرةِ وفرْطِ الدَّهشةِ، فيَستقيم المعنى بلا حاجةٍ إلى تنزيلِ الكلام عَن درجتِه البَليغةِ حذَراً عن عدم مطابقتِه للواقع(١).

﴿مِّنَ الصَّوَاعِقِ﴾ متعلِّق بـ (يجعلون)؛ أي: مِن أجلها يَجعلون، كقولك: سقاهُ من العَيمة(٢).

والصَّاعقةُ: قصفةُ رعدٍ تنقَضُّ معها شُقَّةٌ من نارٍ لطيفةٍ حديدةٍ لا تمرُّ بشيءٍ إلَّا أتتْ عليه، لكنَّها مع حدَّتِها سريعةُ الخُمودِ لِلَطافَتِها، وهي تنْقدحُ مِن السَّحاب إذا اصطَكَّتْ أجرامُه.

أو جِرْمٌ ثقيلٌ مُذابٌ مفرَغٌ من الأجزاء اللَّطيفةِ الأرضيَّة الصَّاعدةِ المُسمَّاةِ دخاناً، والمائيَّةِ المُسماة بخاراً، حارٌّ حادٌّ في غاية الحدَّةِ والحرارة لا يقعُ على شيءٍ إلا ثُقب وأُحرق(٣) ونفذَ في الأرض حتى بلغَ الماءَ فانطفى ووقفَ، ومنه الخارصينُ(٤).

من الصَّعق: وهو شدَّةُ الصَّوتِ، وقد يُطلق على كلِّ هائلٍ مسموعٍ أو مشاهَدٍ، ويقال: صعَقَتْهُ الصَّاعقةُ: إذا أهلَكَتْهُ بالإحراق أو شدَّةِ الصَّوتِ.

وقُرِئ: (من الصَّوَاقع) (٥) وهو ليس بقلبٍ لـ (الصواعق)؛ لاستواءِ البِناءينِ في

---

(١) في «م»: (مطابقة الواقع).

(٢) في «م»: (القيم)، وفي «ف»: (القيامة). والمثبت من باقي النسخ، وهو الصواب، والعيمة: شهوة اللبن، والعطش. انظر: «القاموس» (مادة: عيم).

(٣) في «م»: (أو أحرق).

(٤) هو التوتياء: معدن صلب أبيض ضارب إلى الزرقة يلين بالإحماء ويطرق، ويستعمل لتغطية سطوح البيوت القلية الانحدار، ويطلى به الحديد فيقيه الصدأ، وربما استعملوا بعض أملاحه سمادًا وسيطًا. انظر: «معجم متن اللغة» (مادة: خرص).

(٥) نسبت للحسن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣)، و«الكشاف» (١/ ٨٥).

التَّصرُّف، يقال: صَقعَ الدِّيكُ[1]، وخطِيبٌ مِصْقَعٌ، ونظيرُه (جبَذ) في (جذَب)، وهي في الأصل إمَّا صفةٌ لقَصْفة الرَّعدِ أو للرَّعد، والتاءُ للمبالغةِ كما في الرَّاوية، أو مصدرٌ كالعافية والكاذبةِ.

﴿حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ منصوبٌ على المفعول لهُ، والموتُ: زوالُ الحياةِ.

﴿وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾ جملةٌ اعتراضيّةٌ لا محلَّ لها، وإحاطةُ اللهِ بالكافرينَ مجازٌ، معناه: أنَّهم لا يَفوتونَهُ كما لا يفوتُ المُحاطُ به المحيطَ.

***

(٢٠) - ﴿يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ ۖ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْا۟ فِيهِ وَإِذَآ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا۟ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾.

﴿يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ﴾ (كادَ) من أفعال المقاربةِ، وُضِعتْ لمقاربةِ الخبرِ مِن الوجودِ لعُروض سببِه، لكنَّه لم يوجدْ: إمَّا لفَقْد شرْطِه، أو لعُروض مانعٍ.

والخطفُ: الأخذُ بسرعةٍ.

﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْا۟ فِيهِ﴾ المشيُ: السَّيرُ السَّهل، و(أضاءَ)؛ إنْ جُعل متعدِّياً؛ أي: أضاءَ لهم ممشًى، ورجَع الضَّميرُ في (فيه) إليه لكونِه مَنْوِيّاً، ويُؤيِّده قراءةُ: (كلَّما ضاء لهم)[2].

---

(١) أي: صاح. انظر: «القاموس» (مادة: صقع).

(٢) قوله: (ويؤيده قراءة: كلما ضاء لهم) كذا قال المؤلف، وفي الاستدلال بها على التعدي وهم، فهي دليل للُّزوم لا للتعدي. انظر: «الكشاف» (١/ ٨٦)، و«البحر المحيط» (١/ ٢٥٣)، و«روح المعاني» (١/ ٤٨٩).

وإنْ كان لازماً ـ وهو الظاهرُ ـ كأظْلَم، ومعناه: مشَوا في الضَّوء؛ أي[١]: في مَطْرَحه أو به، أو كلَّما نارَ البريق[٢] فأَنارَ الطريقَ مشَوا فيهِ.

﴿وَإِذَآ أَظۡلَمَ عَلَيۡهِمۡ قَامُواْ﴾ (أظلَمَ) غيرُ متعدٍّ على الظَّاهر، ويَحتملُ أنْ يكونَ متعدِّياً من: ظَلِمَ الليل، ويعضُدُه قراءةُ: (أُظلِم) على ما لم يُسمَّ فاعلُه[٣].

ومعنى (قاموا): وقَفُوا وثَبَتوا في مكانهم، ومنهُ قامتِ السُّوقُ: إذا ركَدتْ، وقامَ الماءُ: إذا جَمَدَ.

وإنَّما جاء مع (أضاء) بـ (كلَّما)، ومع (أظلم) بـ (إذا)؛ لقوَّة دواعيهِم إلى مكان المشْي، والخلاصِ عمَّا هم فيه من الشدَّة والحَيْرةِ، وحرصِهم على ما همُّهُم به معقودٌ من السَّعي والحركةِ، فلا يَسعُهم الإهمالُ[٤] وتركُ الفرصةِ، أمَّا الوقوفُ فليس كذلكَ لأنَّه يلزمُهم للعجز.

﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمۡعِهِمۡ وَأَبۡصَٰرِهِمۡ﴾؛ أي: ولو شاء اللهُ أنْ يَذهبَ بسمْعِهم وأبصارِهم، وقُرئ: (لأذْهبَ بأسماعِهم)[٥] بزيادة الباءِ؛ كقولِه: ﴿وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥].

---

(١) في «ك» و«م»: (أو).

(٢) في «ف»: (البرق).

(٣) انظر: «الكشاف» (١/ ٨٦)، و«المحرر الوجيز» (١/ ١٠٤).

(٤) في «م»: (الإمهال)، وفي «ك»: (الآمال).

(٥) في النسخ: (لأذهب الله بأسماعهم) بزيادة لفظ الجلالة، وزيد بعده في بعضها: (تعالى)، والصواب المثبت. انظر: «الكشاف» (١/ ٨٧)، و«تفسير البيضاوي» (١/ ٥٢)، و«البحر المحيط» (١/ ٢٥٧)، وقد نبهنا على مثل هذا الخطأ أيضاً في «روح المعاني» (١/ ٤٩٠).

شاعَ حذفُ مفعولِ (شاء) و(أراد) مع حرفِ الشَّرط لدلالة الجوابِ عليهِ، حتَّى لا يكادُ يُذْكَر إلَّا إذا كان مسْتَغرَباً؛ كقوله:

ولــو شِـئتُ أنْ أبْكــي دَمــاً لَبَكَيْتُــهُ(١)

أرادَ: ولو شاء اللهُ لزاد في قَصِيْف الرَّعد فأصمَّهم، وفي خُفوق البرقِ فأعْماهم.

وفائدةُ هذه الشَّرطيَّةِ: التنبيهُ على أنَّ كلَّ محنةٍ معها مِنْحةٌ، وأنَّ نعمةَ الدَّفع تفوقُ نعمةَ النَّفعِ.

ولا دلالةَ فيه على وجود ما يقتضي الجزاءَ المذكورَ، ولا على أنَّ تأثيرَ الأسبابِ شرْطٌ لمشيئة اللهِ تعالى، وأمَّا أنَّ الكلَّ واقعٌ بقدرتهِ تعالى فالتنبيهُ عليه بقوله تعالى:

﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ تقريرٌ لِـمَا تقدَّم، ولا اختصاصَ لـ(الشَّيء) بالموجود، كيفَ وهو أعمُّ العامِّ يقعُ على الواجب والمُمكن والممتنعِ؟ نصَّ على ذلك سيبَويْه حيثُ قال في «كتابه»: إنَّ (الشَّيء) يقعُ على [كلِّ] ما أُخبرَ عنه(٢).

وخُصَّ هاهنا بالممكنِ بدليل العقلِ وقرينةِ القدرةِ؛ إذ القدرةُ هي مبدأُ الأفعالِ المتضادَّةِ على نسبةٍ متساويةٍ، والواجبُ راجحُ الوجودِ، والممتنعُ راجحُ العدمِ، فلا يمكنُ تساوي الطَّرفينِ الذي هو شرطُ تعلُّقِ القدرةِ إلَّا في المُمكن، فكأنَّه قيل: على كلِّ شيءٍ ممكنٍ قديرٌ.

---

(١) انظر: «الكامل» للمبرد (٤/ ٣)، و«ذيل الأمالي» للقالي (ص: ٢٢١)، و«الكشاف» (١/ ٨٧). وهذا صدر بيت للخريمي كما ذكر البكري في «اللآلي» (٣/ ٥٧)، قال: والخريمي ـ وقد كثر التصحيف في اسمه ـ هو أبو يعقوب إسحاق بن حسان بن قُوهي من شعراء الدولة العباسية. وعجز البيت:

عليــه ولكــن ســاحة الصبــر أوســع

(٢) انظر: «الكتاب» (١/ ٢٢).

نعَم إنَّه في الأصل مصدرُ (شاء)، إلَّا أنَّ إطلاقَه بمعنى مشيءٍ[١] لا يَستلزِمُ الوجودَ في الجملة؛ لأنَّ متعلَّق المشيئةِ قد يكونُ زوالَ الوجودِ، وعدمَ الإيجادِ.

واشتقاقُ القُدرةِ من القَدْر؛ لأنَّ القادرَ يُوقعُ الفعلَ على مِقدار قوَّته[٢]، والقادرُ هو الذي يصحُّ منه الفعلُ والتَّركُ.

وأمَّا الذي إنْ شاءَ فعلَ وإنْ لم يشأْ لم يفعلْ فهو المختارُ، ولا يلزمه أنْ يكونَ قادراً؛ لجواز أنْ تكونَ مشيئة[٣] الفعلِ لازماً لذاته، وصحَّةُ الشَّرطيةِ لا تقتضي وجودَ المقدَّم.

واعلم أنَّ ما ذُكر تَتميمٌ لتمثيل شدَّة الأمرِ على المنافقينَ بشدَّته على أصحاب الصيِّب من الحَيرة والخوفِ والدَّهشةِ، بحيثُ إذا صادَفوا خفقةً من البرق انتهزُوها فرصةً، مع خوفِ أنْ يخطفَ أبصارَهم، فخَطَوا خُطواتٍ يسيرةً، وإذا انطوتْ وانطَفتْ حُبسوا عن الحركة وبَقوا متحيِّرينَ خائبينَ.

ثمَّ إنَّ التَّمثيلينِ المذكورينِ جازَ أنْ يكونا مُفرديْنِ، إلَّا أنَّ الأصحَّ الأفصحَ الذي عليه الفحولُ من علماء البيانِ أنْ يكونا من التمثيلات المركَّبةِ، لا يُتكلَّف لكلِّ جزءٍ جزءٍ من أجزاء الجملةِ الممثَّل لها فُرادى بشيءٍ مشبَّهٍ به من أجزاء الجملةِ الممثَّل بها مُفرَّقةً، كما في قول امرئ القَيس:

كأنَّ قلوبَ الطَّيرِ رَطْباً ويابِساً ... لَدَى وَكْرِها العُنَّابُ والحَشَفُ البالِي[٤]

---

(١) في «ح» و«ف» و«ك» و«م»: (شيء)، والمثبت من «د».

(٢) في «م»: (قدرته).

(٣) في «ك»: (نسبة).

(٤) انظر: «ديوان امرئ القيس» (ص: ٣٨)، و«الكشاف» (١/ ٨٠). العناب: ثمر، والحشف: اليابس الفاسد من التمر.

بل تشبَّهُ هيئةٌ حاصلةٌ من أشياءَ تضامَّتْ وتآلَفت[١] وصارت شيئاً واحداً بأخرى مثلِها مِن غيرِ مراعاةِ أفرادِهما، والنَّظرُ إلى تشبيه شيءٍ من هذه بشيءٍ من تلكَ، فإنَّ الغرضَ تشبيهُ حالِ المنافقينَ في حيرتِهم، وما خبَطوا فيه من الضَّلالة وشدَّةِ الأمرِ عليهم، وخِزيهم وافتضاحِهم، بحالِ مَن يُكابد شدَّةَ أمرِهِ عند انطفاءِ نارِه بعدَ إيقادها ورجاءِ الانتفاعِ بها والتَّهدِّي بإضاءتها، أو بحالِ مَن أخذتهُ السماءُ في ليلةٍ مظلمةٍ مع رعدٍ وبرقٍ وخوفٍ من الصواعق والموتِ.

***

(٢١) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ﴾.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ التفتَ من الغَيبة إلى الخطاب؛ لأنَّ الكلامَ السَّابق كان في تعداد فِرَقِ المكلَّفينَ، وحكاياتِ أحوالِهم وبيانِ مآلِهم، ويناسبُه أسلوبُ الغَيبةِ، وأمَّا هذه الآيةُ فمُصدَّرةٌ بأمرٍ وتكليفٍ، وحقُّ الأوامرِ والنَّواهي أن يُسلكَ فيها مَسْلكَ الخطاب، خصوصاً إنْ كان ما كُلِّف به مما فيه مشقَّةٌ، فإنَّ فيه جَبراً لتلك الكلفةِ بلذة المخاطبةِ.

والنِّداءُ: إحضار الغائب، وتنبيهُ الحاضر، وتوجيهُ المُعرِض، وتفريغُ المشغول، وتهييجُ الفارغ.

و(يا) حرْفٌ وُضِعَ في أصله[٢] لنداء البَعيدِ، واستعمالهُ هاهنا في نداء القريبِ لبُعدِهِ عمَّا خوطِبَ به معنًى، وقد يُستعمل لنداءِ القريبِ الفَطِنِ للدلالة على أنَّ الخِطابَ المذكورَ بعدَه معنيٌّ به جداً.

---

(١) في «م»: (وتلاقت).

(٢) في «ف»: (ويا حرف في أصله وضع).

وأمَّا نداءُ الدَّاعي المتضرِّعِ لربِّه بقوله: (يا ربِّ) مع علمهِ بأنَّه أقربُ إليه من حبل الوريدِ، فلِهَضم نفسهِ؛ استقصاراً لها، واستبعاداً من مظانِّ القُربة والزُّلفى.

و(أي): وصلةٌ إلى نداءِ ما فيه الألفُ واللَّام؛ لتعذُّر الجمعِ بينَ حرفي التَّعريف، وهو اسمٌ مبهَمٌ يَفتقر إلى ما يُزيل إبهامَه؛ من اسم جنسٍ، أو ما يجري مجراهُ صفةً له حتى يحصلَ المقصودُ بالنِّداء.

وكلمةُ التنْبيهِ لـمُعاضدة حرفِ النِّداءِ بتأكيد معناه، ووقوعِها عِوضاً عمَّا يستحقُّه (أي) من الإضافةِ.

و(النَّاسُ) صفةٌ لـ(أي) واجبٌ رفْعُها، خاطبَهم مُقبِلاً عليهم بالنِّداء لأنَّ فيه هزّاً لِـما يُلقيه إليهم من أمر العبادةِ لهُ.

﴿اعْبُدُوا﴾ قد مرَّ تفسيرُ العبادةِ، والأمرُ به يعمُّ أفرادَ المكلَّفين؛ لأنَّ اسمَ الجمع المحلَّى باللام للعموم حيثُ لا عهدَ، وما رُوي عن علقمةَ أنَّ كلَّ ما نزلَ فيه: ﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ﴾ فمَكِّيٌّ[1]، إنْ صحَّ[2] فلا يوجبُ تخصيصَه بالكفَّار، وليسَ المرادُ إحداثَ العِبادةِ خاصَّةً؛ بل ما يعمُّه والمواظبةَ عليها، فإنَّ هذا هو المناسبُ للمقام، وإنْ كان الأولُ هو المتبادرَ من الكلام، والعبرةُ في الكلام البليغِ لمقتضى المقامِ لا لِما[3] يتبادرُ إلى الأفهام.

---

(١) رواه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٣٦٧)، وصحح إسناده الزمخشري في «الكشاف» (١/ ٨٩).

(٢) في هامش «د» و«م»: (وإنما قال: إن صح، لأنه بعيد عن الصحة، كيف فإن سورة النساء مدنية وأولها: ﴿يَاأَيُّهَا النَّاسُ﴾. منه).

(٣) في «ف»: (بمقتضى الكلام لا لما)، وفي «ك» و«م»: (بمقتضى الكلام لا بما).

واعلمْ أنَّ النبيَّ عليه السَّلامُ بُعث بدعوة[١] الكفَّارِ إلى الإيمان، وورد في ذلك نصوصٌ، وأنَّهم أُخبِروا في بعض النُّصوصِ بأنَّ العبادةَ لا صحةَ لها بدونه، وبعدَ هذا أمَرَهُم بالعبادة في هذا النصِّ وغيرِه، وإنْ وردَ مطلقاً عن قيْد الإيمانِ لفظاً، لكنَّه مقيَّدٌ به معنىً بحكم النَّصِّ المخبِرِ عن اشتراط صحةِ العباداتِ بالإيمان، وليس في ذلك أمرٌ بالإيمان في ضِمن الأمر بالعبادة حتى يلزمَ إيجابُ الأصلِ تبعاً لإيجاب الفرعِ فيُنافيَ حكمَ الأصالةِ.

﴿رَبَّكُمُ﴾ عبارةُ الربِّ صادَفَ[٢] مَحزَّها؛ إذ هو السيِّد والمُصلِح، ومَن كان مالكاً أو مُصلِحاً أحوالَ العبدِ فجديرٌ أن يُعبدَ ولا يُشركَ به.

ولـمَّا أَمر بعبادته ـ وهي موقوفةٌ على معرفة وجودِه ـ ناسَب أنْ يَذكرَ من الأوصاف ما يتضمَّنُ الدَّليل على وجوده واستحقاقِه العبادةَ، فقال:

﴿ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ﴾ فالتوصيفُ المذكور للتَّعليل كما هو الأصلُ في ترتيب الأمر بالشيء على الموصوف والموصول، وفي التَّعليل المذكورِ باعتبار تضمُّنه الإشارةَ إلى أنَّ ما لا قدرةَ له على الخَلْق والإيجاد لا استحقاقَ له للعبادة تعريضٌ للمشركين حيث عَبدوا ما لا قدرةَ له على شيء.

وما قيل: على تقديرِ أنْ يكون الخطاب للمشركين يكونُ الوصف المذكور للتَّخصيص، وهمٌ منشؤه عدمُ فهم معنى (ربكم)، فإنَّ المعنى المتبادِرَ منه: الرَّبُّ المشترَكُ فيما بينَهم، وليس ذلك إلا اللهُ تعالى؛ لأنهم ما اتَّفقوا على واحدٍ من معبوداتهم الباطلةِ، فإذاً لا شركةَ في معنى (ربكم)، فلا حاجةَ إلى مخصِّصٍ.

---

(١) في «ح» و«ف»: (لدعوة).

(٢) في «ح» و«ك» و«م»: (صادق).

وأصلُ الخَلْق: التَّقديرُ، يقال: خَلَقَ النَّعْل: إذا قدَّرها وسوَّاها بالقياس، والمراد: إيجادُ الشيء على تقديرٍ واستواء.

﴿وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ ذكَر خلْقَ مَن قبلَهم؛ لأنهم أصولُهم، وخَلْقُ الأصول إنعامٌ على الفروع، وقدَّم خَلْق المخاطَبين وإنْ تقدَّم خَلْقُ مَن قبْلَهم زماناً؛ لأنَّ علمَ الإنسان بحالِ نَفْسه أظهرُ مِن عِلمِهِ بأحوالِ غيره، ولأنَّهم المواجَهون به بالعبادة، فتنبيهُهم أولاً على أحوال أنفسهم أهمُّ وآكَدُ.

وبدأ أوَّلاً بصفةِ الخلق إذ كانت العرب مُقرَّةً بأنَّ الله تعالى خالقُهم، وهم المخاطَبون.

ولك أن تقول: أخرجه[1] مُخرج المقرَّر المعلوم: إمَّا لاعترافهم به كما أَفصحَ عنه قولُه تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَٰوَٰتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [العنكبوت: ٦١]، أو مبالغةً في ظهوره حيث نُزِّل ـ لتمكُّنهم من العلم به بأدنى نَظَرٍ ـ منزلةَ المعلوم.

ودخلت (مِن) على الزمان، إذ التقديرُ: مِن زمنٍ قبلَ زمانِ خَلْقِكم.

وقُرئ: (مَن) بفتحِ الميم[2] على أنه خبرُ مبتدأ محذوفٍ هو صدرُ الصلة، تقديرُه: والذين هم أناسٌ قبلَكم، وحذفُ صدرِ الصِّلة كثيرُ الدَّور في الكلام، وفيه تأكيدُ إبهام[3] يتضمَّن التنبيهَ بما فيه مِن التفخيم على أنَّ خَلْقَ مَن قبلَهم أَدخلُ في القدرة، وعلى هذا تكون (مَن) موصوفةً و(قبلَكم) صفتَها، ويحتمِلُ أن تكون موصولاً مقحَماً كما أُقحم (تيم) في:

---

(١) في «ف»: (إخراجه).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ٩١).

(٣) في «ف» و«م»: (إيهام).

يـا تيـمُ تيـمَ عَـدِيٍّ[(١)]

﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾؛ أي: تجعلون العبادةَ وقايتكم[(٢)]، و(لعلَّ) فيها لغاتٌ، ولم يَجئْ في القرآن إلا أفصحُها، وهي للترجِّي والإطماع، وذلك بالنِّسبة إلى المخاطَبين، والمعنى: إذا عبدتُم ربَّكم رَجَوْتُم حصولَ التَّقوى، وهي التي تحصلُ بها الوقايةُ من النار والفوزُ بدار القَرار، فتعلَّقت جملةُ الرجاء بـ ﴿اُعْبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾.

وقيل: تعلُّقها بـ (خَلَقكم).

ولا يُعجبني ذلك؛ لأنَّ الذي سِيقَ الكلامُ لأجْله هو الأمرُ بالعبادة، وذُكر الموصولُ وصلتُه لِمَا قُصد بالتَّبَع، فلم يَجئ الموصولُ ليُحدَّث عنه، وكذا صلتُه، كيف وهي لتتميم ما قبلَها، فلا يناسبُ أن يتعلَّق بها ترَجٍّ، بخلافِ (اعبدوا)، فإنها الجملة المفتَتَحُ بها أوَّلاً، والمطلوبةُ من المخاطَبين، وإذا تعلَّقت بـ(اعبدوا) ناسَبَ خطابَ (لعلكم).

(٢٢) ـ ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

﴿ٱلَّذِى﴾ نصبٌ على أنَّه صفةٌ بعد صفةٍ، ولزومُ توسيطِ الأجنبيِّ بين الوصفين لا يُضعفُه؛ لأنه أولى من توسيطه بين الموصوف والصفة، الواقعِ في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ١٤]، أو على المدح، أو رفعٌ عليه على أنه خبرُ مبتدأ محذوف[(٣)]، ....

(١) قطعة من بيت لجرير، وهو في ديوانه (١/ ٢١٢)، وتمامه:

يـا تيـم تيـم عـدي لا أبـا لكـم ... لا يـوقعـنكم فـي سـوءة عمـر

(٢) في هامش «د» و«م»: (ضمن تقدير الكلام الرد لما سبق إلى بعض الأفهام. شراح الكشاف. منه).

(٣) في النسخ عدا «د»: (أو على أنه خبر مبتدأ محذوف) وسقطت العبارة كلها من «د»، والصواب المثبت، يعني: بحذف (أو) لأنها تفصح عن وجه جديد والصواب أنه وجه واحد، يعني: الرفع على المدح هو الرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف. انظر: حاشية الطيبي على «الكشاف» المسماة «فتوح =

أو بالابتـداءِ[١] وخبـرُه: ﴿فَلَا تَجْعَلُواْ﴾، وفيـه ضعفٌ لـمُضيِّ الصلة، فلا ينـاسـبُ دخـولَ الفاء فـي الخبـر، وللربط بالاسـم الظاهر.

﴿جَعَلَ﴾ الجعل هاهنا بمعنى التصيير، فيتعدَّى إلى مفعولين ثانيهما ﴿فِرَٰشٗا﴾.

﴿لَكُمُ﴾ فيه منَّةٌ على عباده، وفي تقديمِه[٢] إشارةٌ إلى عزَّة عبيدِه، وفضيلتِهم على[٣] باقي المخلوقات، حيث خَلَق السماوات والأرضَ لأجْلهم خاصَّةً.

﴿ٱلۡأَرۡضَ فِرَٰشٗا﴾ الفِراش والـمِهاد والبِساط متقارِبةُ المعاني، والمرادُ: ما يُفرش، وفيه إشارةٌ إلى أنَّ الأرض لم تُخلق مبسوطاً، بل خُلِقَت على وضعٍ آخر ثم بُسطت، على ما أَفصح عنه قوله تعالى: ﴿وَٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٣٠].

ومَن ظنَّ أن (فراشاً) حالٌ فقد اشتبه عليه حقيقةُ الحال.

﴿وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءٗ﴾ مصدرٌ سمِّي به المبنيُّ.

﴿وَأَنزَلَ﴾ عطف على (جعل).

﴿مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ متعلِّق بـ(أنزل)، أو في موضع الحال فيتعلقُ بمحذوف، والمعنى: من جهة السماء؛ لأن الأصل الذي لا يُعدل عنه إلا بصارفٍ: أنَّ المعرفة إذا أُعيدت تكون الثانيةُ عينَ الأولى، و(مِن) للابتداء.

﴿مَآءٗ﴾ هو جوهرٌ سيَّالٌ يضادُّ النارَ برطوبتهِ وبرودتهِ، وتنكيرُه للتنويع، يعني:

= الغيب في الكشف عن قناع الريب» (٢/ ٣٠٢).

(١) في هامش «د» و«م»: (فيه رد للكشاف ومن لم يفرق بين الرفع على الابتداء والرفع به في صدد توجيه كلامه. منه).

(٢) في «ف» و«ك»: (وتقديمُه).

(٣) في «م» و«ك»: (عند).

أَنزل من السماء نوعاً من الماء، ففيه إشارةٌ إلى أنَّ في ذلك الجنسَ ما لم يَنزل من السماء، وهو ما يَحدث في الأرض بطريق الانقلاب من الهواء وغيره.

﴿فَأَخْرَجَ بِهِۦ﴾ الخروج في الأصل: الانفصال من المحيط إلى الخارج[١]، ويلزمُه الظهور، وإنما عُطف على (أَنْزَلَ) بحرف التعقيب ـ وإنْ كان متراخياً عنه ـ لسرعةِ خروجِ النَّبات بالمطر، كأَنَّه[٢] لم يتخلَّلْ بينهما زمانٌ تصويراً لشدَّة قدرته تعالى، وفي توسيط الأسباب حِكَمٌ ليست في الإنشاء بغتةً.

ثم إنَّه تعالى جَعَل بلطفه منافعَ السماء متَّصلةً بمنافع الأرض، فإنَّ أكثرَ ما يخرجُ من الأرض بما ينزلُ من السماء، ليُعلم أنَّ منشأها واحدٌ؛ لأنه لو كان منشأُ هذا غيرَ الآخَر لم تتَّصل منافعُ هذا بمنافعِ الآخر[٣] على بُعد ما بينَهما، وتوهُّمِ خلافِ أحدِهما الآخَرَ، فلمَّا دلَّ هذا على أنَّ مُنشئها واحدٌ[٤] لا شريك له فلا تجعلوا له أنداداً.

﴿مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ الثمرةُ أصلُها: الزيادةُ والنَّماء، يقال: ثمَّر اللهُ مالَه؛ أي: زاده وكثَّره، وحَملُ الشجرة يسمَّى ثمرةً لهذا، ويُجمع على ثَمَرٍ بحذفِ الهاء التي هي للتَّوحيد، ثم على ثمارٍ؛ كالبلد يُجمع على البلاد، ثم الثمارُ يُجمع على الثُّمُرِ؛ كالحِمَار يُجمع على الحُمُر، وهذه جموعُ تكسير، وجمعُ السَّلامة هو الثَّمَرات.

والمراد منها هاهنا: المأكولاتُ كلُّها من الحبوب والفواكه وغيرِها ممَّا يَخرج من الأرض والشجر، وقد بسَط الله تعالى ما اختصَره في هذه الآية في آيةٍ أخرى فقال:

---

(١) في النسخ: (الانفصال من الحصن إلى العورة)، والمثبت من هامش «د»، وهو الموافق لما في «الكليات» لأبي البقاء (ص: ٤٤٩).

(٢) في «ك»: (فكأنه).

(٣) في «ح» و«ف» و«ك» و«م»: (بمنافع الأرض)، والمثبت من «د».

(٤) في «ح» و«ف» و«ك» و«م»: (على منشئ واحدٍ)، والمثبت من «د».

﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا ﴾ [الأنعام: ٩٩].

وقولُه تعالى: ﴿كُلُوا۟ مِن ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَءَاتُوا۟ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٤١] صريحٌ في عموم الثمرة؛ لأنَّ الحصاد إنَّما يكون للزَّرع.

واللامُ لتعريف الجنس، وإنَّما جُمع لاختلافِ أنواعه.

ثمَّ إنَّ جمع التصحيح إنما يكونُ للقِلَّة إذا لم يعرَّف باللام، فلا حاجةَ إلى أن يقال: إنَّ الجموع يَتعاوَرُ بعضُها في موضعِ بعضٍ.

و(مِن) للتبعيض؛ فإن ما يَصلح رزقاً لنا بعضُ الثمرات المخرَجة، ولا يَصلح للتبيين إذ لم يتقدَّم ما يبيَّن(١).

﴿رِزْقًا﴾ مصدر، فيكون مفعولاً له، ويَحتمِلُ أن يكون بمعنى: مرزوقاً، فينتصب على الحال، وعلى الأول تكون الكاف في: ﴿لَّكُمْ﴾ مفعولاً به، واللامُ مقوِّيةً لتعدِّي المصدر إليه، وعلى الثاني يكون في موضع الصِّفة، فتعلَّق اللام بمحذوف؛ أي: كائناً لكم، ولا يَمتنِعُ عكسُ ذلك، ويَجوزُ أن يتعلَّق بـ (أَخْرَج).

﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا﴾ نِدُّ الشيء: مُشارِكُه في الجوهر(٢)، وذلك ضربٌ من المماثلة، فإن الـمِثْلَ يقال في أيِّ مشاركةٍ كانت، فكلُّ ندٍّ مِثْلٌ ولا ينعكس.

---

(١) في هامش «د»: (لا لفظاً ولا تقديراً لأن مرزوقاً لا يصلح أن يكون مفعولاً به لأخرج كما ذكر سائر المفسرين. منه). وفيه أيضاً: (إذا قلت: أكلت من هذا الخبز، يكون للتبعيض لا غير، وإذا قلت: من هذا الخبزِ الجيدَ المطبوخَ، يكون هذا بيانا، وكان الجيدَ مفعولا. ط). قلت: يعني أن (الجيد) في هذه العبارة بالنصب كما صرح بذلك الطيبي في «فتوح الغيب» (٢/ ٣٠٥).

(٢) في «م» و«ك»: (مشاركته فيما يحويه).

ولمَّا كانوا اتخذوا أنداداً جاء النهيُ عن جَعْلِ الأنداد للهِ تعالى على حَسَب الواقع، وإلا فحقُّ النَّهي أن يتعلَّق بجَعْلِ ندٍّ له تعالى.

وهذه الجملة متعلِّقة بـ (الذي) على ما جعلناه خبرَ مبتدأ محذوف؛ أي: هو الذي منَّ عليكم بأنواع النِّعَم العِظام: مِن خَلْقِ السماء سقفاً مرفوعاً، وجَعْلِ الأرض فراشاً موضوعاً، وإخراجِ النبات بالمطر رزقاً مجموعاً، فلا تجعلوا لله أنداداً.

وإنَّما عدل إلى الظاهر نعياً عليهم بأنَّ جَعْلَهم له أنداداً جَعْلُ الأنداد لذات موصوفةٍ بصفةٍ لا شريكَ له فيه، فأنَّى الشركاء؟

ويجوز أن يكون متعلِّقاً بقوله: ﴿ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾ [البقرة: ٢١] والفاء للسبب؛ أي: تَسبَّبَ عن إيجاد هذه الآيات الباهرةِ النهيُ عن اتخاذكم الأندادَ، ولولا هذا الاعتبارُ لكان الأنسبَ عطفُه بالواو كما في قوله تعالى: ﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ﴾ [النساء: ٣٦].

ويجوزُ أن يكون نفياً منصوباً بإضمارِ (أنْ) على جواب الأمر كما في: زُرْني فأُكرمَكَ.

لا يقال: شرط انتصاب المضارع بإضمار (أنْ) في جواب الأمر ـ وهو كونُ الأول سبباً للثاني ـ مُنْتفٍ هاهنا. لأنه يجوز أنْ يُكتفَى بسببيةِ الأول للإخبار بمضمون الثاني؛ كما اكتُفي بسببية الشرط للإخبار بمضمون الجزاء في قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعۡمَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣](١).

﴿وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ أي: والحالُ أنتم من أهل العلم، على أنَّ (تعلمون) من الأفعال المنزَّلة مَنزلةَ اللازم فلا يقدَّرُ له مفعولٌ، ويجوزُ أن يقدَّر له المفعول على

---

(١) في هامش «د»: (رد للشريف).

أنَّ المعنى: وأنتم تعلمون امتناعَ الأنداد[١] وأنها لا تفعل مثلَ هذه الأفعال، وعلى هذا فالمقصودُ منه التوبيخُ والتنبيه[٢] على قبح فعلهم؛ لأنَّ مرتكبَ القبيح مع علمه بقُبحه أعظمُ جرماً، لا تقييدُ الحكم وتخصيصُه[٣] به، فإنَّ العالِـم والجاهل المتمكِّنَ من العلم سواءٌ في التكليف.

وإنَّما خَصَصْنا التوبيخَ بالوجه الأخير لأنَّ الظاهر أنَّ المراد على الأوَّل الهزُّ[٤] لترك الأنداد، ووجْهُ ذلك: أنَّ التلطيف بعد التَّغليظ أَدْخَلُ في الأسماع وأَعْوَنُ على الإصغاء من التَّغليظ بعد التَّغليظ؛ ألا تَرَى كيف وصَّى رسوله إذ أُرسل إلى عدوِّه وقال: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا﴾ [طه: ٤٤].

***

(٢٣) - ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾.

﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ لـمَّا قرَّر وحدانيته، وبيَّن الطريق الموصِلَ إلى العلم بها، عقَّبه بذِكر ما هو الحجَّةُ على نبوَّة محمدٍ عليه السلام، وهو القرآنُ المعجِز بفصاحته، وعرَّف ما يُتعرَّفُ به إعجازه، ويُتيقَّن أنه من عند الله.

ثمَّ إنَّه سلك مَسْلَكَ الإطناب حيث لم يَقُل: وإن ارتبتُم، سَوقاً للكلام على وَفْق

---

(١) في «د» و«م»: (النداء)، وفي «ح» و«ف»: (الند)، والمثبت من «ك».

(٢) في «ح» و«ك» و«ف»: (أو التنبيه).

(٣) في «ح» و«ف» و«ك» و«م»: (وتحقيقه)، والمثبت من «د».

(٤) في «ح» و«ف» و«ك» و«م»: (النهي)، والمثبت من «د».

حالهم، وتنبيهاً على توغُّلهم في الارتياب، واستمرارِهم على ذلك، واستقرارِهم فيه، وتضميناً للنَّعي عليهم حيث بلَغوا النهاية فيما لا يجوز لأُولي الألباب الوقوعُ في بدايته، وهل هذا إلا[1] غايةُ الغباوة والغواية؟

وأتى بكلمة الشك مع تحقُّق الريب على خلافِ الظاهر؛ تكميلاً للنَّعْي عليهم بتنزيلِ حالهم المحقَّقِ منزلةَ المقدَّر؛ للتنبيه على أنَّ مثلَ ذلك الحالِ حقيقٌ بأنْ يُعدَّ من قَبيل ما يُفرض كما يُفرض المحالُ.

والتنكيرُ في (ريبٍ) للتحقير، وفيه تنبيهٌ على أنَّ وضوح دلائل الإعجاز في المنزَّل المذكور بلغ إلى حدٍّ لا ينبغي أن يُفرض فيه ريبٌ إلا على وجه القِلَّة.

و(مِن) تحتمِلُ[2] ابتداءَ الغاية والسببيةَ، و(ما) موصولةٌ؛ أي: مِن الذي نزَّلنا، والعائدُ محذوفٌ؛ أي: نزَّلناه، وتضعيفُ (نزَّلنا) بمنزلةِ همزةِ النَّقل، ويؤيِّده قراءةُ: (أنزلنا)[3]، ولا دلالة فيه على نزوله منجَّماً في أوقاتٍ مختلفة؛ لأنَّ مَبناه على أن يكون التضعيفُ للتكثير، وذلك في المتعدِّي نحو: جرَّحتُ[4] وقطَّعتُ، ولا يكون في اللازم إلا نادراً نحو قولهم: مات المالُ وموَّت[5]، إذا كثُر ذلك فيه، وحينئذ لا يجعله متعدياً كيلا يلزمَ الجمع بين

(١) في «ح» و«ف» و«ك»: (إلا أنه)، وفي «د»: (إلا آية)، والمثبت من «م».

(٢) في «م» زيادة: (أن تكون).

(٣) هي قراءة يزيد بن قطيب. انظر: «المحرر الوجيز» (١/ ١٠٦)، و«البحر المحيط» (١/ ٢٨٦).

(٤) في «ح» «ف» و«ك»: (خرجت)، والمثبت من «د» و«م» وهو الصواب؛ لأن (خرج) قبل التضعيف لازم، والكلام في الأفعال التي تكون متعدية قبل التضعيف. انظر: «البحر المحيط» (١/ ٢٨٧)، و«روح المعاني» (٢/ ٢٩).

(٥) في «د»: (مات الإبل وموت الإنسان).

معنـى التضعيـف، وذلـك غيرُ جائـز، وفيمـا نحـن فيـه لا بـدَّ مـن معنـى التعديـة، فـلا مجـالَ لإرادةِ معنـى التكثيـر.

والتَّعبير بـ(ما نزلنا) دون: القرآن؛ للتنبيه على أن الريب فيه باعتبارِ ذلك الوصف.

والعبادةُ لـمَّا كانت أشرفَ الخصال، والتَّسمِّي به أنفسَ الحظظ، حتى قال الشاعر:

لا تَدعُنِـي إلا بيـا عـبـده ... فـإنه أشـرفُ أسـمائي (١)

سمَّى نبيَّه عبداً وأضافه إلى نفسه تنويهاً بذكره، وتنبيهاً على أنه مختصٌّ به ومنقادٌ لأمره لا يخالفُه(٢)، فكأنه يقول: على الرسولِ الذي كلُّ ما يبلِّغه من عندنا.

وقـد شـارَكَه عليـه السـلامُ في ذلـك التشـريفِ بعضُ الأنبيـاء عليهم السـلام، إنمـا اختصاصُه عليه السـلام بتسـميته بالعبـد المطلَق، فإنه لم يُسـمَّ غيـره إلا بالعبد المقيَّد باسـمه؛ كما قـال: ﴿وَٱذۡكُرۡ عَبۡدَنَا دَاوُۥدَ﴾ [ص: ١٧] ﴿وَٱذۡكُرۡ عَبۡدَنَآ أَيُّوبَ﴾ [ص: ٤١] وغيرهمـا، وذلـك لأنَّ كمـال العبوديـة مـا تهيَّأ لأحـدٍ مـن العالَميـن إلا لحبيبه عليه السـلام، وكمـالُ العبوديـة فـي الحرِّيـة عمَّـا سـوَى اللهِ تعالـى، وهـو مختـصٌّ بهذه الكرامـةِ كما أَثنـى الله تعالى عليه بذلـك فقـال: ﴿إِذۡ يَغۡشَى ٱلسِّدۡرَةَ مَا يَغۡشَىٰ ١٦ مَا زَاغَ ٱلۡبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ﴾ [النجم: ١٦].

---

(١) البيت لمحمد بن إسماعيل أبي عبد الله المغربي الزاهد، كما في «طبقات الصوفية» للأزدي (ص: ١٩٦)، وهو دون نسبة في «تفسير القرطبي» (١/ ٣٤٩)، و«البحر المحيط» (١/ ٢٨٨)، و«روح المعاني» (٢/ ٣٠). ووقع في النسخ: (عبده)، والمثبت من المصادر وهو الصواب؛ لقوله قبله:

يـا قوم قلبـي عنـد زهراءِ ... يعرفه السـامع والرائي

(٢) في «ح» و«ف»: (لا محالة). وفي «ك»: (لا مخالفة).

فلمَّا اختصَّ بهذه الحريَّة أُكرم باسم العبد المطلَق، كما قال: ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ﴾ [النجم: ١٠].

وقرئ: (على عبادنا)[١] يعني: النبيِّين الذين أُنزل عليهم الكتب، وفيه تنبيهٌ على أن مَن شكَّ في القرآن مع ظهورِ إعجازه فهو شاكٌّ في سائر الكتب الإلهية أيضاً حقيقةً أو حكماً.

ويجوزُ أن يراد: مَن أَخبر بنبوةِ محمدٍ عليه السلامُ وبشَّر بمجيئه من الأنبياء كموسى وعيسى عليهما السلام.

والأمرُ في ﴿فَأْتُوا۟﴾ للتعجيز؛ كما في قوله تعالى: ﴿فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، والفاءُ لأنه جوابُ الشرط، وبدونها يقال: (ايتوا) الألِفُ مجتلَبة والهمزةُ صارت ياءً لكسرةِ ما قبلَها، وسقطت همزتُها كراهةَ التقاء الهمزتين، وتثبت الياء كتابةً في قوله: ﴿ثُمَّ ٱئْتُوا۟﴾ [طه: ٦٤]، لأنه يُوْقَف على ﴿ثُمَّ﴾ ويبدأ: ﴿ٱئْتُوا۟﴾ ولا تثبت في قوله: ﴿فَأْتُوا۟﴾ وفي قوله: ﴿وَأْتُوا۟﴾ لتعذر الفصل بين الفاء والكلمة، وكذا بين الواو والكلمة.

والسورة مأخوذةٌ من قولهم: سَار يسُور: إذا ارتفع وعلا، وسمِّي الجدار المحيط بالمدينة سوراً لارتفاعه، فالسورةُ من القرآن: مجموعُ آياتٍ مفصَّلةٍ ارتَفَعتْ وعَلَتْ وظهرت وصارت كالعَلَم في مُغايَرتها لسائر السُّوَر.

وهي بإطلاقِها تتناولُ أقصرَ السُّوَر، وهي في القرآن سُورة الكوثر، وهي ثلاثُ آياتٍ قِصَارٍ، وهذا أبلغُ إلزامٍ وأتمُّ قطعٍ لأهل الخصَام، فقد كان التحدِّي أولاً بالإتيان

---

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ٩٧).

بمثلِ كلِّ القرآن لقوله تعالى: ﴿ فَلْيَأْتُوا۟ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ ﴾ [الطور: ٣٤]، ثم أَخبر[١] عن عجزهم عن ذلك بقوله: ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ ﴾ [الإسراء: ٨٨] ثم بعشرِ سورٍ مِثْلِه بقوله تعالى: ﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ ﴾ [هود: ١٣] ثم لمَّا ظهر عجزهم عنها أيضاً تحدَّاهم بسورةٍ بقوله تعالى: ﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ ﴾ وقد عجزوا عن ذلك كلِّه.

﴿مِّن مِّثْلِهِۦ ﴾ في محلِّ الجر صفةً لـ(سورةٍ)؛ أي: بسورةٍ كائنةٍ مِن مِثله، والضميرُ لـ(ما نزَّلنا)، والمعنى: إنْ كنتم في شكٍّ مما أنعمْنا على عبدنا لحُسنِ استعداده[٢] في كمالِ العبودية بإنعام الوحي، ومن[٣] نعمة القرآن في أنَّه من عندنا، زاعِمين أنَّ معارضته بإيرادِ المثلِ مقدورٌ للبشر ـ على ما أفصح عنه قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتُنَا قَالُوا۟ قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَآءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَـٰذَآ ﴾ [الأنفال: ٣١] ـ ﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ ﴾؛ أي: مثلِ المقدور للبشر في زَعْمِكم، وقد أَفصح عن هذا المعنى في التحدِّي بعشرِ سورٍ، ولولا القصدُ إلى هذا لكان الظاهرَ أنْ يقال: فأتوا بمِثْلِ سورةٍ منه.

ورجوعُ الضميرِ للمنزَّل عليه لا يساعدُه المقامُ ولا الكلام:

أمَّا الأولُ: فكما عرفتَ فيما تقدَّم أنَّ المقام مقامُ توسيعِ دائرة التحدِّي، حيث تنزَّل من التحدِّي بكلِّ القرآن إلى التحدِّي بعشرِ سورٍ، ثم إلى التحدِّي بسورةٍ، فلا يناسبه التضييقُ باشتراطِ أنْ يكون الآتي به أميًّا في هذه الصورة دون الصور السابقة.

---

(١) في «ح» و«م»: (أخبرهم).

(٢) في «ح» و«ف» و«ك»: (بحسن اعتقاده).

(٣) في النسخ عدا «م»: (ومنه)، والمثبت من «م».

وأمَّا الثَّاني: فلأنَّ قوله: ﴿وَٱدۡعُواْ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ في مَعْرِض ﴿وَٱدۡعُواْ مَنِ ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ من قوله: ﴿أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۖ قُلۡ فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّثۡلِهِۦ وَٱدۡعُواْ مَنِ ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾ [يونس: ٣٨] ـ في قولكم: إنه مفترًى، اخْتلَقه محمدٌ عليه السلام من عند نفسِه فأعانه عليه قومٌ آخرون[١] ـ فهو أمرٌ بأن يستعينوا بكلِّ مَن يُعينهم في ذلك[٢].

فعلى هذا لا وَجْهَ للاشتراط المذكور.

وأيضاً لا بُدَّ من اعتبارِ قيدِ المماثَلةِ بين المنزَّلِ والمأمورِ بإتيانه، وعلى تقديرِ عودِ الضمير المذكورِ إلى المنزَّل عليه يلزم أن يكون الكلام خلواً عن ذلك القيدِ المهم.

والشُّهداءُ: جمع شهيد، معناها على ما قال ابن عباس رضي الله عنهما: أعوانكم؛ لأنَّ الشاهد كالعون للمدَّعِي في استخراج حقِّه، والمراد من الدعاء: دعاءُ استصراخٍ.

وكلمة (دون) لها معانٍ، والمراد هاهنا معنَى (غير)، وهي في الأصل اسمٌ، ولهذا دخله الخافضُ وخَفَضَها، ولكنها تُستعمل استعمالَ الحروف مفردةً عن اللام الذي هو للتعريف والتنوينِ الذي هو للتنكير ـ وهما من خصائص الأسماءِ ـ لأنها تفيد المعنى في غيرها كالحروف، فأُجريت مُجراها لذلك.

﴿إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾ في زعمكم السابق ذكرُه، والصدق: الإخبارُ المطابِقُ للواقع، هذا إذا كان وصفاً للمتكلِّم، وأمَّا إذا كان وصفاً للكلام فهو الخبرُ المطابق للواقع.

---

(١) ما بين حاصرتين زيادة من «م».

(٢) في «م»: (يعينهم على ذلك في زعمهم).

ولمَّا كان الأمر المذكور أمرَ تهكُّم وتعجيزٍ أَخبر أنهم ليسوا قادرينَ على إتيان المأمور به بقوله:

***

(٢٤) ـ ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَـٰفِرِينَ﴾.

﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟﴾ لـمَّا أَرشدهم إلى الدليل الذي يتبيَّن به أمرُ النبيِّ عليه السلامُ وصِدقُه، وكونُ ما جاء به حقّاً، صرَّح بنتيجته لاستلزامِ نفي اللازم ـ وهو امتناعُ معارضته ـ نفيَ الملزوم الذي هو انتفاءُ الرَّيب فلزمَهُم تصديقُه والإيمانُ به، وإلا استوجَبوا أشدَّ العذاب.

وإنَّما أَوْردَ الفعلَ في موضع الإتيانِ لأنَّه ما من شيءٍ من الأحداث إلا ويصحُّ أن يعبَّر به عنه وذلك؛ لِمَا ذكره الرَّاغبُ: أنَّ معناه أعمُّ من معنى سائرِ أخواته نحوَ العمل والصُّنع والإحداث[١].

فالمعنى: فإنْ لم تأتوا بسورةٍ مِن مِثْله ولن تأتوا بسورةٍ مِن مِثْله، ولا يخفى ما فيه من حسن الإيجاز[٢].

وأَتَى بكلمة (إنْ) دون: إذا، مع تحقُّقِ الشرط: إمَّا تهكُّماً به، وإمَّا بناء على ظنِّهم قبل ظهور العجزِ عن المعارضة.

و(لم) كلمةُ نفي تدخلُ على المستقبل وتجعلُه بمعنى الماضي، ثم دخولُ (إنْ)

---

(١) انظر: «تفسير الراغب» (١/ ١١٩).

(٢) في هامش «د» و«م»: (فيه رد لمن زعم أنه من باب الكناية لأنه من قبيل ذكر العام في موضع الخاص، فإن أريد معنى الخاص بخصوصه فمجاز مرسل وإلا فحقيقة. منه).

وهو للشرط يجعلُه بمعنى المستقبل، فكأنه فيه إشارةٌ إلى انقلاب حال المخاطَبين.

ولا محلَّ لقوله: ﴿وَلَن تَفْعَلُواْ﴾؛ لأنه اعتراضٌ قبل تمام الـمَرام، وهو من محاسن الكلام، إثارةً لهمَمِهم؛ ليكون عجزُهم بعد ذلك أبلغَ، ومعناه: لستُم بفاعلين ذلك أبداً؛ لأنَّ (لن) لتأكيد النفي في المستقبل، فيشاركُ (لا) في نفيه ويُبايِنُه في التأكيد والتَّشديد.

واختُلف في أصله فقيل: (لا أنْ)، وقيل: (لا) أُبدلت ألفُه نوناً، والظاهرُ أنه حرفٌ مقتضَبٌ برأسه، كما هو قولُ سيبويه وإحدى الروايتين عن الخليل[1].

قيل: فيه دليلٌ على صحَّة نبوَّته عليه السلامُ حيث أَخبر عن الغيب على ما هو به.

وفيه: أنه من باب الكرامة، ولا اختصاصَ لها عند أهل الحقِّ بالأنبياء.

وأمَّا الاستدلالُ بعدم كونه عليه السلامُ شاكّاً في أمره فممَّا لا وجه له؛ لأن مَبْنَى دلالته على صحَّة دعواهُ على ثبوتِ عصمته عن الخطأ، وهو فرعُ ثبوتِ[2] نبوَّته، فإثباتُه به مصادَرةٌ.

﴿فَاتَّقُواْ النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ جوابُ الشرط، وكُنيَ به عن ترك العناد تقريراً للمكنيِّ عنه، وتهويلاً لشأن العناد، وتصريحاً بالوعيد مع الإيجاز، وذلك[3] أن مَن عانَدَ بعد وضوح الحقِّ له استَوْجَب العقاب بالنار، واتِّقاءُ النار من نتائج تركِ العناد.

و(النار): هي نار جهنم.

---

(١) انظر: «العين» (٨/ ٣٥٠)، و«الكتاب» (٣/ ٥).

(٢) كلمة: (ثبوت)، ليست في «م».

(٣) في «ف»: (في ذلك) بدل: (وذلك).

وقيل: النار مجازٌ عن العناد، وهذا[١] أشدُّ تهويلاً؛ لِـمَا فيه من إبراز العناد في صورة النار بخلافِ الأولِ، فإنَّ النار حينئذٍ على حقيقتِها، والتهويلُ إنما جاء من إنابةِ اتِّقاءِ النار مَنابَ ترك العناد.

ثم إنَّ الأمر بالاتِّقاء أبلغُ من الأمر بالترك في النَّهي عن ملابَسة العناد.

وتعريفُها بناء على أنَّ تلك النارَ كانت معلومةً للمخاطَبين بسماعهم من النبيِّ عليه السلام بالذات أو بواسطةِ المؤمنين، وأيضاً هذه الآيةُ مدنيَّةٌ، فنزولُها بعدَ نزولِ قوله تعالى: ﴿نَارًا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ﴾ [التحريم: ٦] لأنَّها مكيةٌ، فصحَّ تعريفها لكونها معروفةً قبل ذلك؛ ضرورةَ أن المكيَّات لنزولها[٢] قبل الهجرة متقدِّمةٌ على المدنيات النازلةِ بعدها.

ولتفظيعِ شأن العناد هوَّلَ[٣] وصفَ النار بقوله: ﴿ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ﴾، وكونُ الصلة معلومةً إنما اشتُرط في غير مقام التفخيم والتهويل، ألَا يُرى إلى قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ﴾ [النجم: ١٠]؟

والوَقود ـ بالفتح ـ ما يوقَدُ به النار، وبالضَّم: التهابُها، فهو مصدرٌ والأولُ اسمٌ، وقد جاء في المصدر بالفتح والاسمِ بالضمِّ، وقُرئ بهما[٤].

والظاهرُ المناسبُ لبلاغة القرآن: أن يكون المراد به المصدرَ على أنَّ المجازَ

---

(١) في «ف»: (وهو).

(٢) في هامش «م»: (فيه تنبيه أن المكي ما نزل قبل الهجرة لا ما نزل بمكة كما يفهم من كلام الكشاف وكلام القاضي).

(٣) في «ح» و«ف»: (بقول)، وفي «م»: (وهو)، وفي «ك»: (بهول)، والمثبت من «د».

(٤) هي بفتح الواو قراءة الجمهور، أما القراءة بالضم فتنسب لعيسى بن عمر وغيره. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» لابن خالويه (ص: ٤)، و«المحتسب» لابن جني (١/ ٦٣).

عقليٌّ؛ فإن الغرض ـ وهو المبالغةُ في التهويل ـ يَحصل حينئذٍ على وجهٍ أتمَّ وأكملَ، وفي المصير إلى حذفِ المضاف تنزيلٌ لشأن التنزيل.

و(الناس) هنا هم الكفار، و(الحجارة): جمع حَجر؛ كالجَمَل والجِمالة، وهذا جمعٌ على غير قياسٍ، والقياسُ فيه: الأحجار؛ كالشَّجر والأشجار.

وقد صحَّ عن ابن عباس رضي الله عنه على ما أخرجه ابن جريرٍ في «تفسيره»، وعن ابن مسعود رضي الله عنه على ما أخرجه البيهقيُّ في «البعث والنُّشور»: أنها حجارةُ الكبريت[1].

وإنَّما خُصَّت من بين أنواعِ الأحجار لأنها أسرعُ وُقوداً، وأبطأُ خموداً، وأنتنُ رائحةً، وأكثرُ دخاناً، وأشدُّ حرَاً، وألصقُ بالبدن.

والظاهرُ: أنَّ مرادَهما بيانُ الواقع لا تفسيرُ المراد هاهنا من لفظ الحجارة، فلا يتَّجهُ أنه تقييدٌ للمطلَق بغيرِ دليلٍ، فهي على إطلاقها، فلا يَفوت ما قُصد به من تهويلِ شأنِ تلك النارِ وتَفاقُمِ لهبها حيث تَتَّقد بما لا يَتَّقد به غيرُها.

وأمَّا احتمالُ أنْ يراد بها الأصنامُ فيأباه العموم المستفاد من قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨] فإن بعض ما عَبدوا ليس من جنس الحجر، ومعنى ﴿وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ﴾: أن تلك النارَ لا تَتَّقد إلا بها.

﴿أُعِدَّتْ﴾ إن[2] الإعداد ـ وهو التهيئةُ والإرصاد ـ أكثرُ استعماله في الموجود،

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٤٠٣ ـ ٤٠٤) عن ابن عباس وابن مسعود، والبيهقي في «البعث والنشور» (٥٠٣) عن ابن مسعود، ورواه عنه أيضا عبد الرزاق في «تفسيره» (١/ ٤٠).

(٢) كلمة: (إن) ليست في «ك».

وقد يُستعمل فيما هو في معنى الموجود؛ كما في قوله تعالى: ﴿أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٣٥] فدلالةُ الآية على أنَّ النار مخلوقةٌ الآن كما هو مذهبُ أهل الحق ليست بقويَّةٍ.

﴿لِلْكَٰفِرِينَ﴾ ختمٌ بما وقع به البدءُ؛ أي: اتَّقوا الكفر الموجِبَ للنار فإنها أُعدَّت للكفار، والجملةُ استئنافٌ يؤيِّدُه عطفُ (وبُشِّرَ) - على لفظِ المبنيِّ للمفعول(١) - عليه.

وقيل: صلةٌ بعد صلةٍ بلا عاطفٍ بينهما على قياسِ ما يقع في الأخبار والصفات، ويؤيدُه قولُه تعالى في سورة آل عمران: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِىٓ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٣١]، وأمَّا العطفُ بترك العاطف فتجويزُه يؤدِّي إلى الإلباس في مواضعِ الفصل والوصل.

ودلالةُ لام الاختصاص على أنَّ إعداد تلك النَّار للكفار، ولا يلزمُ من ذلك اختصاصُها بهم، كما لم يَلزم من اختصاص إعداد الجنة للمتَّقين أنْ لا يدخلها غيرُهم، فلا حاجة إلى أنْ يقال: إنَّ النار التي وقودُها الناسُ والحجارة هي للكفَّار خاصةً ولغيرهم نارٌ غيرها(٢).

***

(٢٥) - ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا ۙ قَالُوا۟ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا ۖ وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ ۖ وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾.

---

(١) هي قراءة زيد بن علي كما في «الكشاف» (١/ ١٠٤). وهي شاذة، وقراءة الجمهور بالمبني للمعلوم.

(٢) في هامش «د»: (رد).

﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ البشارة في اللغة اسمٌ لخبرٍ يغيِّر بَشَرةَ الوجهِ مطلَقاً سارًّا[١] كان أو محزناً، إلَّا أنَّه غَلب استعمالُها في الأول، وصار اللفظ حقيقةً له بحكم العُرف حتى لا يُفهمُ منه غيرُه، واعتُبر فيه الصدقُ على ما نُصَّ عليه في الكتب الفقهيَّة، فالمعنى العُرفيُّ للبشارة: الخبر الصادقُ السارُّ الذي ليس عند الـمُخبَر به علمُه.

والمأمورُ بالتبشير على قراءةِ: (بشِّر) على لفظ المبنيِّ للفاعل: الرسولُ عليه السلام.

ولا وجهَ للتعميم لكلِّ مَن يقدرُ على البشارةِ مِن غيرِ تعيينٍ؛ لِـمَا عَرَفْتَ أنَّ مدار البشارة على الصِّدق، فحقُّها أن يكون المبشِّرُ صادقاً ومُصدَّقاً، كأنه ما اتَّكل في أمرِ التبشير على كلِّ قادرٍ عليه، بل نصَّ على أعظمِهم وأصدقِهم؛ ليكون ذلك أوثقَ عند المبشَّرين، وأقطعَ في الإخبارِ بهذه البشارةِ الجليلة، وفيه من التعظيم لأمرِ البشارة والمؤمنين ما لا يَخْفَى.

والجملةُ معطوفةٌ على ما قبلَها عطفَ قصةٍ على قصةٍ بينهما جهةٌ جامعةٌ بحيث تقتضي أنْ يُقفَّى[٢] ذكرُ إحداهما بذكرِ الأخرى؛ توفيةً لحقِّ الكلام، ورعايةً لِـمَا يقتضيه المقام، وذلك أنَّ قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ﴾ خطابٌ عامٌّ يشمل الفريقين: الموافقَ والمخالفَ.

ثم إنَّ قوله: ﴿إِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ﴾ مختصٌّ بالفريق الأوَّل ومضمونُه الإنذارُ، وأنَّ قوله: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾[٣] مختصٌّ بالفريق الثاني ومضمونُه البشارةُ، كأنه أوحَى

---

(١) في «م»: (مُسراً).

(٢) في «ح» و«ف» و«ك» و«م»: (يقع)، والمثبت من «د».

(٣) في «د»: (وبشر الذين)، وفي «ك»: (وبشر المؤمنين).

إلى نبيِّه أن يدعوَ الناس قاطبةً إلى عبادته وتوحيده وتصديقِ رسوله، ثم أَمر أن يُنذِر مَن أبَى وعانَدَ، ويبشِّرَ من آمن وعَبد، وهذا هو المعتمَد.

وقيل: معطوفةٌ على مقدَّرٍ بعد ﴿أُعِدَّتْ﴾ أي: فأنذِر الذين كفروا بتلك النارِ وبشِّر الذين آمنوا، وعلى هذا تكون الواو فصيحةً كما في قوله تعالى: ﴿وَٱهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾ [مريم: ٤٦]؛ أي: فاحذَرْني [واهجُرني][1].

وقيل: معطوفةٌ على قولٍ مقدَّرٍ قبل ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾؛ أي: قل كذا وكذا وبشِّر المؤمنين، ولا يأبى عن ذلك قولُه: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾، فإنه قد جاء في كلام الله تعالى في غيرِ موضعٍ[2]، منها قولُه تعالى: ﴿قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ [البقرة: ٩٧]، قالوا: كان حقُّه: على قلبي، لكنه جاء على حكايةِ كلامِ الله تعالى؛ كأنه قال: قلْ ما تكلَّمتُ به.

وجوِّز أن تكون معطوفة على قوله: ﴿فَٱتَّقُوا۟﴾ على أنه ليس جواباً للشرط، بل هو محذوف، وهذا مرتَّب عليه، فعلى هذا يكون تقديرُ الكلام: إذا تَبيَّن عجزُكم عن المعارضة فقد صحَّ عند المعاند والموافق[3] صدقُه، وإذا كان كذلك فاحذَروا أيها المعانِدون العقابَ وبشِّر يا محمدُ المصدِّقين بالثواب، وعطفُ الأمر لمخاطَبٍ على الأمرِ لمخاطَبٍ آخَرَ مما أخطأ في منعه النُّحاة؛ لوقوعه قطعاً في قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ۚ وَٱسْتَغْفِرِى لِذَنۢبِكِ﴾ [يوسف: ٢٩]، وستقف على تتمة هذا الكلام في تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

---

(١) ما بين معكوفتين من «الكشاف» (٣/ ٢١).

(٢) في هامش «د»: (من وهم أن فيه تعسفاً فقد وهم. سعد الدين).

(٣) في «ك»: (والمنافق).

﴿وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ الصالحة نحوُ الحسنة في جَرْيها مَجرى الاسم، وهي ما ورد به الأمر إيجاباً أو ندباً من الأعمال، وتأنيثُها على تأويل الخصلة، والتَّعريفُ للجنس، لكن لم يُرَد بالصالحات جنسُ الجمع، بل جميعُ الجنس باعتبار التوزيع، واللازمُ منه أن يَعمل كلُّ مكلَّف ما يَختصُّ به من مَواجِب التكليف؛ كما في: لَبِس القوم ثيابهم، ودخلوا مساجدهم، لا أنْ يَعمل كلُّ واحد منهم عملاً واحداً منها كيف ما كان.

وفي مقارنةِ الإيمان والعمل الصالح في القرآن إيذانٌ بأنهما كالمتلازِمَين في توقُّف مجموع النَّجاة والثواب عليهما، وهذا لا ينافي لكون الإيمان المجرَّد عن العمل الصالح منجياً.

ثم إنَّ (بشَّر) يتعدَّى إلى مفعولٍ بنفسه وإلى آخَرَ بحرف الجر، وهو قوله: ﴿أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ﴾ وحُذف منه الحرفُ، وهو في موضع نصبٍ على مذهبِ الخليل[1]، لا في موضعِ جرٍّ، خلافاً لمن قال: مذهبُه أنه في موضع جرٍّ[2]، وهو ابنُ مالكٍ، قاله في «التسهيل»[3]، وهو قليلُ الإلمام بكتابِ سيبويه.

واللامُ للاختصاص، إلا أنَّ التَّخصيص بفضلِ الله تعالى لا بالاستحقاقِ الذَّاتيِّ، والمختصُّ بهم منازلُ عاليةٌ من دارِ الثَّواب لا الدارُ نفسُها حتى يُشْكِلَ بالنُّصوص الدالَّة على عدم اشتراطِ العملِ في الدخول بها، ولذلك قال: ﴿جَنَّٰتٍ﴾ دون: الجنة؛ فإنها عَلَمٌ لتلك الدَّارِ.

---

(١) ذكره عنه سيبويه في «الكتاب» (٣/ ١٢٧)، لكن سيبويه قوَّى القول بالجر أيضاً.

(٢) في هامش «د»: (كذا قال أبو حيان).

(٣) انظر: «شرح التسهيل» (٢/ ١٥٠)، وتابعه في نسبة القول بالجر للخليل أبو حيان في «البحر» (١/ ٣٠٨).

وحملُ الجنَّات على الجِنَانِ الثمانيةِ لا يلائمُه مقابلةُ الجمعِ بالجمع؛ لأنَّ مقتضاها الانقسامُ والتوزيع، وقد رُوعيَ[١] ذلك في قَرِينتها السَّابقة، ولا مجالَ لرعايتها هاهنا لعَدَم العهد في توزيعها.

ثـم إنَّ ذلك الاختصاصَ مشـروطٌ بسـلامةِ العاقبةِ؛ لأنَّ الاعتبـار للخاتمة على مـا أَفصح عنـه قولُـه تعالـى: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ﴾ [البقرة: ٢١٧]، وأمَّـا الاستمرار علـى الإيمـانِ المقـارنِ[٢] بالعمل الصالح فليس بشـرط.

والجَنَّة في الأصلِ: المرَّةُ من الجَنِّ، وهو مصدر جَنَّه: إذا ستره، ومدارُ التركيب على ذلك، سمِّي به الشجر المظلِّل لالتفاف أغصانه وسترِ ما تحته، ثم البُستانُ لِـمَا فيه من الأشجار المتكاثفةِ الـمُظلَّة، ثم دارُ الثواب لِـمَا فيها من الجِنَان.

والمراد هاهنا: الغرفُ، وهي المواضع العالية والمنازلُ الرَّفيعة من بساتين الجنة، على ما أَفصح عن ذلك في قولُه تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ غُرَفًا تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾ [العنكبوت: ٥٨] فإنَّ القرآن يفسِّر بعضُه بعضاً.

وتنكيرُ الجنات للتعظيم؛ أي: جنَّاتٍ أيَّ جنَّاتٍ[٣] لا يُكتَنه وصفُها، ثم أكَّده بالأوصاف الغريبة[٤].

---

(١) في النسخ عدا «د»: (روي)، والمثبت من «د».

(٢) في «د»: (القارن).

(٣) (أي جنات): من «م» و«ك».

(٤) في «ح» و«ف» و«م»: (القريبة).

ويجوز أن يكون المراد: جنَّات شتَّى مرتبة في مراتبَ بحسب طبقاتهم ودرجات أعمالهم وعلومهم وأخلاقهم.

﴿تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾ الضمير للجنات، يعني: من تحت تلك الغرف، وفيه تنبيهٌ على أنها منازلُ عالية، وقد جاء في الآثار: أن الجنة درجاتٌ والنارَ دركاتٌ[1].

والنَّهَر ـ بالفتحتين، وبسكونِ الثاني[2] ـ: المَجْرَى الواسع، والمراد: الأنهارُ المعهودة المذكورة في قوله تعالى: ﴿فِيهَآ أَنْهَـٰرٌ مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ﴾ [محمد: ١٥] فإنَّ الأصل في التعريف العهدُ، ولا يُعْدَل عنه إلا عند التعذُّر ولا تعذُّرَ هاهنا؛ إذ لا حاجةَ في ثبوت العهد إلى سبق نزول تلك الآية؛ فإن المخاطَب بتبليغ البشارة هو النبيُّ عليه السلام، فكفى عملُه بها بإعلامٍ من الله تعالى، وفي البيان بقوله: ﴿مِّن مَّآءٍ﴾ دلالةٌ قاطعة على أن المراد: ماءُ الأنهار، على التجوُّز فيها أو الإضمار.

﴿كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا﴾ صفةٌ ثانية لـ﴿جَنَّـٰتٍ﴾، أو خبرُ مبتدأ محذوف؛ أي: هي[3]، أو جملة مستأنفة على تقدير سؤال يَختلج في ذهن السامع: أَثِمارُها من جنسِ ثمار جنات الدنيا أم أجناسٌ أُخَر؟ فقيل: من جنسها.

و﴿مِن﴾ الأولى لابتداء الغاية، وكذا الثانيةُ، واقعتان موقع الحال، و﴿رِّزْقًا﴾

---

(١) انظر: «الكشاف» (٤/ ٣٠٤).

(٢) في هامش «د» و«م»: (من قال بالفتح والسكون فكأنه غافل عن قوله تعالى: ﴿خِلَـٰلَهُمَا نَهَرًا﴾).

(٣) في هامش «د»: (وهنا بحث، وهو أن الجملة المحذوفة المبتدأ إما أن تجعل صفة أو استئنافاً، فاعتبار الضمير لغو، وإما أم يكون كلاما مبتدأ غير صفة ولا استئناف، فليكن بدون اعتبار الحذف كذلك. سعد الدين).

مفعول ثان بمعنى: المرزوق، وأصل الكلام ومعناه: كلَّ حينٍ أو مرةٍ رزقوا مرزوقاً مبتدأً من الجنات مبتدأً من الثمرة، قيِّد الرزق المطلقُ بكونه من الجنات، ثم المقيَّدُ بكونه من الجنات قيِّد بكونه مبتدأً من أيِّ ثمرةٍ من ثمارها، فصاحب الحال الأولى ﴿رِّزۡقًا﴾ وصاحب الحال الثانية ضميرُه المستكِنُّ في الحال.

ويجوز أن تكون الثانيةُ للتبعيض؛ أي: كلَّما رزقوا من تلك الجنات بعضَ الثمرات، على أنه مفعول ثان، و﴿رِّزۡقًا﴾ حال أو نصبٌ على المصدر[1].

وليس المراد من الثمرة: الثمرةُ الواحدة بالشخص، وإنما المرادُ النوع الواحد من أنواع الثمار، يقال: فلانٌ أدركتْ ثمرةُ بستانه، والمراد الجنس.

ويجوز أن تكون بياناً؛ كما تقول: رأيت منك أسداً؛ أي: أنت أسدٌ، وعلى هذا الوجهِ يصحُّ أن يراد بالثمرة النوعُ، والجَناةُ الواحدةُ.

﴿قَالُواْ هَٰذَا ٱلَّذِي رُزِقۡنَا مِن قَبۡلُ﴾؛ أي: من قبلِ هذا في الدنيا، والمقول جملة تشبيهية لقوله: ﴿وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهٗا﴾؛ أي: هذا مثلُ الذي ـ أو: كالذي ـ رزقنا من قبلُ، حُذف حرف التشبيه لاستحكام الشَّبَه كأنَّ ذاتَه ذاتُه.

وإنما جُعل ثمارُ الجنة من جنس ثمار الدنيا لتميل النفس إليها أولَ ما رأت، فإنه لو لم يكن من جنسها لأَمْكَن أن تنفرَ منها طباعُهم وتعافَها نفوسُهم في أول الوهلة

---

(١) في «م»: (المصدرية). ولم يلتفت المحققون إلى جعل الثانية تبعيضية في موقع المفعول، ورِزْقاً مصدر مؤكد أو في موقع الحال من ﴿رِّزۡقًا﴾؛ لبُعده، مع أن الأصل التبيين والابتداء فلا يعدل عنهما إلا لداع، على أن مدلول التبعيضية أن يكون ما قبلها أو ما بعدها جزاء لمجرورها لا جزئيًّا، فتأتي الركاكة هاهنا. انظر: «روح المعاني» (٢/ ٥٢).

وبادئ النظر(١)، وهذا لا ينافي الْتذاذَه به فوقَ الْتذاذِه(٢) بمَأْلوفاتِه بعد الوقوف على طعمه، ولا يخالفُ ما اشتَهَر فيما بينهم من أنَّ لكلِّ جديد لذةً، ولأنهم إذا صادفوا ما الْتذُّوا به وأَلِفوه من جنسٍ ما(٣) كان معهوداً لهم، ورأوا بينه وبين ما عَهِدوه تفاضُلاً بيِّناً وتفاوتاً عظيماً، عرفوا قَدْر النعمة وحقَّها، وبلغ استلذاذُهم به واستحسانُهم له إلى ما لا يمكن وصْفُه؛ لكونه نعمةً غيرَ مترقَّبةٍ، ولو كان من جنسٍ آخر ـ وإنْ فاق وبلغ غايةَ الحُسن وراق ـ لحسبوا(٤) أن ذلك الجنسَ لا يكون إلا كذلك، ولم يقع في أنفسهم وَقْعَ تلك النعمةِ.

وتكرارُهم هذا القولَ واستئنافُهم له عند كلِّ ثمرةٍ يُرزقونها دليلٌ على تناهي الأمرِ في الفضيلة والمزيَّة، وأن ذلك الفرقَ البيِّنَ والتفاوتَ العظيم هو الذي يستدعي تلفُّظَهم بذلك ويَستنطقُهم ويَستَهِشُّهم فرحاً وحبوراً، ولا يدعُهم يَقَرُّوا ويسكتوا بل يستفزُّهم لذةً وسروراً.

وعن مسروقٍ: نخلُ الجنة نضيدٌ من أصلها إلى فرعها(٥)، كلما نُزعت

---

(١) في هامش «د»: (قوله ـ أي: قول صاحب «الكشاف» ـ: «لأنَّ الإنسان بالمألوف آنس» هذا جيد لو لم يضم إليه قوله: «وإذا رأى ما لم يألفه نفر عنه طبعه» فإنَّ بطلانه ظاهر، ولكل جديدة لذة، والحديث المعتاد مثلٌ في الكراهة. سعد الدين). ونقله الشهاب في «حاشيته على البيضاوي» (٢/ ٧٠) ثم تعقبه بقوله: وليس بشيء. وفيه: (... والحديث المعاد...).

(٢) في «د»: (فوق ما التذ).

(٣) في النسخ عدا «د»: (من جنسها)، والمثبت من «د».

(٤) في النسخ عدا «د»: (ظنوا)، والمثبت من «د».

(٥) في هامش «د»: (أي: نخل ثمارها [كذا، ولعل الصواب: ثمار نخلها] منضود من أولها إلى آخرها، يعني أن الثمر في كل جزء من أجزاء النخلة، لا في بعضها كما في الدنيا. قطب الدين).

منها ثمرةٌ عادت مكانها أخرى، وأنهارُها تجري في غيرِ أُخدود[١].

والضمير في ﴿بِهِۦ﴾ يرجع إلى المرزوق في الدنيا والآخرة؛ لاشتمال الكلام عليهما[٢]؛ كقوله تعالى: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء: ١٣٥]؛ أي: بجنسي الغنيِّ والفقير، ولو رجع إلى المذكور لقال[٣]: أولى به.

ويجوز أن يكون المعنى: مِن قَبْلِ هذا في الجنة؛ لأن طعامها متشابهُ الصورة، كما حكى الحسن: يؤتَى أحدُهم بالصَّحْفة[٤] فيأكل منها، ثم يؤتَى بالأخرى فيقول: هذا الذي أُتينا به من قبلُ، فيقول الملَك: كُلْ، فاللَّونُ واحدٌ والطَّعمُ مختلِفٌ[٥]. وعلى هذا يرجع الضمير إلى الرزق المطلَق كما أن ﴿هَٰذَا﴾ إشارةٌ إليه.

ولا يَخفَى أن الوجه هو الأولُ؛ لعدم المساعدة في نكتة ﴿كُلَّمَا﴾ للأخير. والجملة اعتراضيةٌ كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤][٦]، والواوُ في: ﴿وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾ عاطفةُ الجملة من تتمَّة وصفِ ثواب المؤمنين.

---

(١) رواه الثوري في «تفسيره» (ص: ٢٨٠)، ومن طريقه عبد الرزاق في «تفسيره» (٣/ ٢٦٧)، وهناد في «الزهد» (١٠٤).

(٢) في «ح» و«د» و«ك» و«م»: «عليها»، والمثبت من «ف».

(٣) في «د»: (لقيل)، وفي «ك»: (لكان).

(٤) في هامش «د»: (هي القصعة التي يأكل منها خمسة رجال).

(٥) انظر: «الكشاف» (١/ ١٠٩)، ورواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٤١٠) من قول يحيى بن أبي كثير.

(٦) في هامش «د»: (هذا على تجويز الاعتراض في آخر الكلام، والأكثرون يسمونه تذييلًا. سعد الدين).

و﴿مُّطَهَّرَةٌ﴾ بالتوحيد، و(مُطَهَّراتٌ) بالجمع[١]، لغتان فصيحتان في وصف ﴿أَزْوَٰجٌ﴾ لكونه جمعَ التكسير وإن كان جمعَ المؤنث الحقيقيِّ، بخلافِ ما لو قال: زوجاتٌ، لسلامة الواحد فيه فلم يجز إلا: مطهراتٌ، كأنه قال: جماعةُ[٢] أزواج مُطَهَّرةٌ.

وبناؤه للمفعول أفخمُ؛ إذ فُهِم أنَّ لها مطهِّراً، وليس إلا اللهُ تعالى، فتكون[٣] طهارتُهن أعظمَ من كلِّ طهارة.

فإن قيل: هذا معارَض بأن فيه إشعاراً بسابقةِ التلوُّث[٤] بما يُستقذَر، والكمالُ في كون الطهارة خَلْقيَّةً، بخلافِ بناء الفاعل فإن المتبادِر منه بمعونةِ المقام أن تكون طهارتُهن خَلْقيَّةً.

قلنا: نعم، هو[٥] كذلك، إلا أن الأول أرجحُ لكونه أدخَلَ في البلاغة؛ لِمَا فيه من تعظيم المؤمنين، وهو المناسبُ للمقام، ورعايةِ جانبِ مَن سيقَ له الكلامُ، وتطهيرُهنَّ من الأوصاف القبيحةِ في الخَلْق والخُلق.

لمَّا كانت مَجامعُ اللَّذةِ في المسكن الهنيِّ، والمشرَب الرَّوِيِّ، والمَطعَم الشهيِّ، والمنكَحِ الرَّضيِّ[٦]، ذكَرها تعالى فيما يبشِّر به المؤمنُ، وبدأ بالمسكنِ

---

(١) هي قراءة تنسب لزيد بن علي. انظر: «الكشاف» (١/ ١١٠).

(٢) في «ك»: (جمع).

(٣) في «ح» و«ف» و«م»: (لتكون).

(٤) في «ح» و«ف»: (التعويث)، وفي «ك»: (التغويث)، وفي «م»: (التلويث).

(٥) كلمة: (هو) من «م».

(٦) في «د»: (العرضي)، وفي «ح» و«ف» و«ك»: (الوحي)، والمثبت من «م».

لأنـه به الاسـتقرارُ، ثم بالمشـرب والمطعم لأن بهما قوامَ الجسـم، وقدَّم المشـرب لِمَـا فيـه من تشـريف المسـكن، ثم بـالأزواج لأنَّ بهـا تمامَ اللـذة والأُنس.

ولمَّا ذكر مجامعَ اللذةِ وذلك يَنقُصُ(١) بخوفِ الزوال، فنَفَاه بقوله:

﴿وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ الخلـد: البقـاء الدائم الـذي لا يَنقطِع؛ قـال الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤] وتقييدُه بالتأبيد بقولـه: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [النساء: ٥٧] يقطـعُ التجـوُّزَ، فـإنَّ اسـتعماله فـي الثبـات المديـدِ وإن لم يَـدُمْ متعارَفٌ شـائع(٢).

***

(٢٦) ـ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ لـمَّا بيَّن التَّوحيدَ، وأثبت صحَّة النبوَّة بالبرهان، وهداهم أساس الدِّين وأصلَ الإيمان، وأرشدهم إلى معرفة حقيقةِ القُرآن، وأفحمَهم بالتحدِّي، ورتَّب الوعيدَ على الكفر به والوعدَ على الإيمان، شَرَع في إبطال الاعتراضات والشُّبهات التي طَعن لها الجاحدون الجهَلةُ:

كقولهم: إن الله أجلُّ قَدْراً وأعظمُ شأناً من أن يمثِّل بهذه المحقَّرات كالذُّباب والعنكبوت.

وقولِهم: أمَا يستحي ربُّ محمد؟

---

(١) في «ف»: (ينتقص)، وفي «د»: (ينفضّ).

(٢) في هامش «د»: (رد للقاضي).

فأجابهم بما دلَّ على أن التمثيل أمرٌ يستدعيه حالُ الممثَّل له، فكلَّما كان أعظمَ كان الممثَّلُ به أعظمَ، وكلَّما كان أحقرَ كان الممثَّلُ به أحقرَ؛ كقوله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل: ٦٠] فيَلزم أن يكون لآلهتهم المثلُ الأدنى؛ لأنها جماداتٌ لا قوةَ لها ولا شعور؛ إذ الغرضُ من التمثيل تصويرُ المعقول بصورةِ المحسوس، وتقريرُ المعنى المرادِ في النفس، ولا يعارض العقلَ في المعاني المعقولةِ إلا الوهمُ؛ لميله إلى الحسِّ وامتناعِ إدراكه المعانيَ الكليَّةَ، فإذا تمثَّل المعنى العقليُّ[1] بصورةٍ محسوسةٍ أَذعن له وانقاد، وقَبِل المعنى المراد، ولهذا كثُر التمثيل في كلام البلغاء والحكماء والأنبياء، وفشا في الكتب الإلهية.

ولا يتعلَّق حالُ المثَل في الحُسْن والقبح بحالِ الممثِّلِ إلا فيما يُصار إليه من وجه الشَّبَه[2] بين الممثَّل به والممثَّل له، فإنْ لم يكن مطابقاً بأنْ لا يكون الوصف المشترَك المقصودُ إظهارُه في الممثَّل به أجلى وأقوى وأشهرَ كان الممثِّل قاصراً في البلاغة، منسوباً إلى الدناءة.

وإن كان مطابقاً بأنْ كان المعنى المرادُ إفهامُه في الممثَّل به أبلغَ وأتمَّ، وأكملَ وأعمَّ، كان الممثِّل أجلَّ قَدْراً وأعلى شأناً.

ولهذا كان تمثيلُ الله تعالى آلهتَهم بالبعوضة فما فوقها في المعنى الممثَّل له من الحقارة؛ أي[3]: ما هو أحقرُ منها كجناحها ومخِّها ـ وكما قيل: أقلُّ من لا شيء ـ في غايةِ الحُسن والجزالة، ونهايةِ الفصاحة والبلاغة؛ كما تقول: فلانٌ أقلُّ قَدْراً من الكلب، فيقول صاحبك: وفوق ذلك؛ أي: في قلَّة القَدْر.

---

(١) في «ح» و«ك»: (للعقل)، وفي «ف»: (العقل).

(٢) في «د»: (التشبيه)، وسقطت من (م).

(٣) في النسخ عدا «د»: (إلى)، والمثبت من «د».

وقد جاء في الإنجيل تمثيلُ غلِّ الصدر بالنخالة، ومعارضةِ السفهاء بإثارة الزنابير، وفي كلام العرب: أصردُ[١] من جرادٍ، وأسمعُ من قُرادٍ.

ويَحتمِل أن يكون المراد بقوله: ﴿فَمَا فَوْقَهَا﴾ العنكبوتَ والذُّباب، وما ورد في المثَل مما هو أعظمُ من البعوضة، ردٌّ لِـمَا استنكروه؛ كما قيل: فلانٌ بخيلٌ بدرهم، فتقول: إنه بخيل بدانق فما فوقه؛ أي: فضلاً عما فوقه في العِظَم من الدرهم.

والحياء: انقباضُ النفس بمخافةِ الذَّمِّ، وهي الوسطُ بين الوقاحةِ التي هي الجرأةُ على القبائح وعدمُ المبالاةِ بها، والخجالةِ التي هي انحصار النفس عن الفعل مطلقاً.

واستعمالُ الاستحياء لله تعالى مجازٌ على سبيل التمثيل؛ أي: لا يَترك ضربَ المثل بالمحقَّرات تَرْكَ مَن يَستحْيي بحقارتها، وقد جاء في الحديث: «إنَّ الله ليستحيي[٢] من ذي الشَّيبةِ المسلمِ أن يعذِّبه»[٣].

وفي التمثيلِ من المبالغةِ ما لا يَخْفَى على الفَطِن؛ للتَّخييل، وتصويرِ المعقول بصورة المحسوس أو الوجدانيِّ[٤] المدرَك بالضرورة.

---

(١) في النسخ: (أجرد)، وفي هامش «م»: (لعله: أبصر). والصواب المثبت، يقال: صَرِدَ الرجل يَصْرَد صَرَداً فهو صَرِدٌ ومِصْراد: للذي يجد البرد سريعاً، وذلك أن الجرادة لا تُرى في الشتاء أبداً لقلة صبرها على البرد. انظر: «الكشاف» (١/ ١١٢)، و«فتوح الغيب» (٢/ ٣٧٧).

(٢) في «م»: (يستحيي).

(٣) أخرجه البيهقي في «الزهد» من حديث أنس بنحوه، وابن أبي الدنيا في كتاب «العمر» من حديث سلمان بنحوه. انظر: «نواهد الأبكار» (٢/ ١٤٣). وروى ابن أبي عاصم في «السنة» (٢٣)، والطبراني في «الأوسط» (٥٢٨٦)، عن أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعاً: «إن الله عز وجل ليستحيي من ذي الشيبة المسلم إذا كان مسدَّداً لَزوماً للسنَّة أن يسأل الله فلا يعطيه». قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ١٤٩): وفيه صالح بن راشد وثقه ابن حبان وفيه ضعف وبقية رجاله ثقات.

(٤) في النسخ عدا «د»: (أو القصد إلى)، والمثبت من «د».

ويجوز أن يكون وقوعه على سبيل المقابلة وتطبيقِ الجواب والسؤال، فإنه لـمَّا جاء في كلام الكفَرة: أمَا يَستحيي ربُّ محمدٍ أن يضرب المثَل بالذباب والعنكبوت، قابلَه بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ﴾ وهو في كلامهم نوعٌ بديعٌ وفنٌّ عجيبٌ يستحبُّونه ويَرتضونه لمراعاةِ المشاكَلة.

وضربُ المثل: صُنْعُه واعتمالُه، من ضَرْبِ اللَّبِن وضربِ الخاتم، وأصله: وَقْعُ شيء على آخَرَ، والاستحياءُ يتعدَّى بنفسه وبـ(مِن)، فعَلى الأول يكون ﴿أَن يَضْرِبَ﴾ منصوبَ المحلِّ على المفعولية، وعلى الثاني يكون مجرورَ المحل بتقدير: (مِن)، أو منصوباً[1] بنزع الخافض حذفاً[2]، وتعديَةُ الفعل إليه بنفسه.

و(مثَلاً) مفعولٌ لـ(يضربَ)، و(ما) إبهاميةٌ منصوبةُ المحلِّ صفةُ ﴿مَثَلًا﴾ تزيدُه شياعاً وعموماً وإبهاماً وسدًّا لباب التقييد، أو مزيدةٌ للتأكيد كما في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ [آل عمران: ١٥٩]. أي: مَثَلاً حقًّا.

و(بعوضةً) منصوبٌ بدلٌ أو مفعولٌ به، وقيل: عطف بيان لـ(مثلاً)، وفيه: أنه لا يكونُ في النكرات عند الجمهور.

و(مثلاً) حالٌ متقدِّمةٌ عليها لتنكيرِها، أو مفعولٌ ثانٍ لـ(يضربَ) إجراءً لـ(ضَرَب) مُجرى جَعَل وصَيَّر.

وإنْ رفعتَ (بعوضةٌ)[3] فـ(ما) موصولةٌ حُذف صدرُ صِلَتها؛ كما في قوله

---

(١) في النسخ: (منصوب)، والمثبت هو الجادة.

(٢) في هامش «د» و«م»: (أي: حُذف نسياً منسياً لا مقدراً كالملفوظ. منه). وزاد في «م» قبل (كالملفوظ): (لأنه) أو: (بأنه).

(٣) وبها قرأ جماعة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» لابن خالويه (ص: ٤)، و«المحتسب» لابن جني (١/ ٦٤).

تعالى: (تماماً على الذي أحسنُ) بالرفع[١]، أو موصوفةٌ كذلك؛ أي: صفتُها جملةٌ محذوفةُ المبتدأ، ولـ (ما) الوجوهُ الأربعةُ المذكورةُ في (بعوضةً) بالنصب، ووجهٌ آخرُ أعربُ وأفصحُ، وهو أن تكون (ما) استفهاميةً مبتدأً خبرُه (بعوضةٌ)؛ أي: ما البعوضةُ فما فوقها؟ كما يقال: فلان لا يبالي ما دينارٌ وديناران؟

والبعوضُ من البَعْضِ؛ كالقَطوع والخَموش من القَطْع والخَمْش، ومعنى البَعْض: القَطْع كالبَضْع والعَضْب، ومنه: بعضُ الشيء؛ لأنه قطعةٌ منه، وهو في الأصل صفةٌ غلبت على هذا النوع.

﴿فَمَا فَوْقَهَا﴾ عطفٌ على (بعوضة)، أو على (ما) إنْ جُعل اسماً.

﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ﴾ (أمَّا) حرف التفصيل، وفيه معنى الشرطِ، ولذلك يجاب بالفاء، يفيد الكلامَ توكيداً؛ تقول: زيد ذاهب، فإذا أكَّدتَ قلتَ: أمَّا زيدٌ فذاهبٌ.

وما بعدَ (أمَّا) جملةٌ جزائية حقُّها أن تصدَّر بالفاء لولا دخولُ (أمَّا) عليها، فأخِّر إلى الخبر لوجودها، وجُعل المبتدأ سادّاً مسدَّ الشرط المحذوف لفظاً.

ومعنى التفصيل في (أمَّا) وتصديرِ الجملتين بها: أن بين الفريقين غايةَ البُعد والتضادِّ في فضل الفريق الأول وتحقيقِهم في علمِهم وإصابةِ نظرهم وهدايتهم وسدادهم، ونقصِ الفريق الثاني وتعمُّقِهم في جهلهم وإزاغة بصرهم وغوايتهم وزيغهم، أو عنادِهم ومكابرتهم؛ لأنهم بين أن لا يتفطَّنوا لوجهِ التمثيل وحسنه وحقيقته، وبين أن يُعانِدوا ويكابروا كِلَا الأمرين، وفيه بُعْدٌ عن مقتضى الفطرةِ،

---

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ١١٥).

وسقوطٌ عن درجة الإنسانية، وتجافٍ عن الصَّواب والسَّداد، وانهماكٌ في الغيِّ[١] والفساد.

والحقّ: هو الأمر الثابت الصحيح في نفس الأمر، الذي لا يَسوغُ عند العقل إنكارُه، يقال: حَقَّ الأمرُ: إذا ثبت.

﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ﴾ إنما قال في مقابلةِ قوله: ﴿يَعْلَمُونَ﴾: ﴿يَقُولُونَ﴾؛ لدلالته على عدم العلم بأبلغ الوجوه وآكَدِ البرهان، فإن صُدور القول المذكور منهم يدلُّ على فَرْط الغباوة من عدم التفطُّن، أو مخالفةِ العلم بالمكابرة، وإهمالُ العمل بمقتضى العلمِ جهلٌ أيضاً.

﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾ يحتمل أن تكون (ما) استفهاميةً، و(ذا) بمعنى الذي وما بعدَه صلتُه، والمجموعُ خبرُ (ما)، وأن يكون مع (ما) اسماً واحداً بمعنى: أيَّ شيء، منصوبَ المحل على المفعولية، مثلَ: ما أراد اللهُ؟ والأحسنُ في جوابه الرفعُ على الأول والنصبُ على الثاني؛ ليطابق الجوابُ السؤالَ.

والإرادة: نَزْعُ النفس وميلُها إلى الشيء، وهو نقيضُ الكراهة التي هي النُّفرة.

وإرادةُ الله تعالى ليست بصفةٍ زائدةٍ على ذاته كإرادتنا، بل هي عينُ حكمته التي تخصِّص وقوعَ الفعل على وجهٍ دون وجهٍ، وحكمتُه عينُ علمه المقتضي لنظام الأشياء على الوجه الأصلح والترتيبِ الأكمل، وانضمامها مع القدرة هو الاختيار.

وفي لفظةِ (هذا) استرذالٌ واستحقارٌ، كما في قول عائشة رضي الله عنها في عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما: يا عجباً لابن عمرٍو هذا[٢].

---

(١) في «ح» و«ف»: (وانهما كما في البغي)، وفي «م» و«ك»: (وانهما كما في النفي)، والمثبت من «د».

(٢) قطعة من حديث رواه مسلم (٣٣١).

و(مثلاً) نصب على الحال، كقوله: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمۡ ءَايَةً﴾ [هود: ٦٤]، أو على التمييز كما في قولك لمن أجاب بجواب ضعيف: ما أردتَ بهذا جواباً؟

﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرًا﴾ بيانٌ للجملتين المصدَّرتين بـ(أمَّا)، وتقريرٌ لأنَّ العلم بكونه حقّاً من بابِ الهدى الذي ازداد به المؤمنون نوراً إلى نورهم، والجهلَ به واستنكارَه من باب الضلال والفسق الذي ازداد به الجهلةُ ظلمةً إلى ظلمتهم، وفيه تسجيلٌ على الفريقين بهداية المحقِّقين[1] ورشدِهم وضلالةِ المنكِرين وفسقِهم، وكونِ كلٍّ منهما موصوفاً بالكثرة في أنفسهم لا بالقياس إلى الآخر، أو الضالين بالعدد والمهديِّين بالقَدْر والحقيقة؛ كما قال:

إنَّ الكرامَ كثيرٌ في البلاد وإنْ ... قَلُّوا كما غيرُهم قَلٌّ وإنْ كَثُروا[2]

فإنَّ المهديِّين أقلُّ من الضالين بالعدد، ولهذا قدم ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا﴾.

وأمَّا احتمالُ كونه جواباً لما في (ماذا)؛ أي: المراد إضلالُ كثيرٍ وهدايةُ كثيرٍ، أو: أراد إضلالَ كثيرٍ وهدايةَ كثيرٍ، فيأباه قوله: (مثلاً) فإن التمثيل لا يناسب أن يراد به الإضلال، قال الله تعالى: ﴿وَتِلۡكَ ٱلۡأَمۡثَٰلُ نَضۡرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الحشر: ٢١].

﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾ الفسق لغةً: هو الخروج عن القصد؛ قال رؤبةُ:

فَوَاسِقاً عن قَصْدِها جَوَائِرا[3]

---

(١) في «د» و«ك» و«م»: (المحقين).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ١١٨).

(٣) وقبله:

يَهوِين في نجد وغوراً غائرا

ويستعمل في مجرد الخروج، يقال: فسقتِ الرطبة عن قشرها.

وشرعاً: هو الخروج عن أمر الله تعالى بارتكاب الكبيرة.

والمراد بالفاسقين هاهنا: الخارجون عن الإيمان؛ لدلالة ما بعده عليه، وقَصْرِ الخسران عليهم، وترتيبُ الضلال على الفسق يدلُّ على كونه مسبَّباً عن الفسوق[1].

***

(٢٧) ـ ﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾.

﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ﴾ منصوبُ المحل صفة لـ (الفاسقين) للذمِّ، أو مبتدأٌ خبرُه ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ ويكون بياناً للفاسقين، وتسجيلاً عليهم بالخسران.

والنقض: الفسخُ وفكُّ التركيب[2]، وأصلُه في طاقات الحبل، واستعمالُه في العهد من باب الاستعارة بالكناية بإيرادِ صفة المستعارِ منه دون إيراده، لينبِّه[3] بالرمز

= وعزاه لرؤبة أبو عبيدة في «مجاز القرآن» (١/ ٤٠٦)، وابن الأنباري في «الزاهر» (١/ ١٢٠)، وهو في ملحق ديوانه (ص: ١٩٠)، وعزاه سيبويه في «الكتاب» (١/ ٩٤) للعجاج.

القصد: الطريق المستقيم، والنجد: ما ارتفع من الأرض، والغور: ما انخفض منها، و(غائراً) صفة له من لفظه مؤكِّدة كـ: ليل أليل، و(غوراً): عطفٌ على محل الجار والمجرور، يصف نوقاً يمشين في المفاوز يذهبن عن استقامة الطريق. انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٤٠١)، و«حاشية الشهاب على البيضاوي» (٢/ ١٠١).

(١) في «م» و«ك»: (سبباً على الفسق)، وفي «ح» و«ف»: (مسببا عن الفسق)، والمثبت من «د».

(٢) في «م»: (الترتيب).

(٣) في النسخ عدا «د»: (بعينه)، والمثبت من «د»، وهو الصواب. انظر: «الكشاف» (١/ ١٢٠)، و«نواهد الأبكار» (٢/ ١٦٨).

على أن العهد حبلٌ(١) في ثبات الوصلة بين المتعاهدين، وعلى هذا لا يَلزم أن يكون النقضُ مستعمَلاً في معنى الإبطالِ منقولاً عن معناه الأصلي(٢)، كما أن استعارة الأسد للشجاع واستعارةَ البحر للعالِـم بطريق الكناية(٣) لا يلزمها(٤) خروج الافتراس والاغتراف عن معناهما الأصليين، بل نقول: مقتضى تلك الاستعارةِ أن يكون ما به الكنايةُ قارّاً في معناه الأصلي حتى يكون من خواصِّ المستعارِ منه حقيقةً.

والعهد: الـمَوْثِق، ولهذا قال في الوصية: عهد الله في كذا، إذا وصَّاه به ووثَّقه عليه، ووضْعُه لِـمَا(٥) يُحفظ ويُراعى ويُتعهد كالوصية والشرط واليمين، ويقال للدار التي تراعَى والتاريخِ الذي يُحفظ: عهد.

وهذا العهدُ: إمَّا العهدُ المأخوذ بالفعل، وهو الحجَّة القائمة على عباده الدالَّةُ على جميع تصديقه في الإيمان، وعلى هذا أُوِّل قوله تعالى: ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢] أو المأخوذ بالرسل على الأمم بأنهم إذا بُعث إليهم رسول الله المصدَّق بالمعجزات صدَّقوه واتَّبعوه، ولا تكتموا أمره، ولم يخالفوا حُكمه، وإليه(٦) أشار بقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [آل عمران: ١٨٧].

---

(١) في «ح» و«ف» و«م»: (حبال)، والمثبت من «د» و«ك»، وهو الموافق لما في المصادر. انظر: «الكشاف» (١/ ١١٩)، و«تفسير البيضاوي» (١/ ٦٤)، و«روح المعاني» (٢/ ٧٠).

(٢) في هامش «د» و«م»: «فمن قال استعارة النقض للإبطال إنما جازت بعد استعارة الحبل للعهد لم يصب. منه». وكتب فوقها في «د»: (سعد الدين).

(٣) في نحو قولك: عالم يغترف منه الناس، وشجاع يفترس أقرانه. انظر: «روح المعاني» (٢/ ٧٠).

(٤) في النسخ عدا «د»: (يلزم)، والمثبت من «د».

(٥) في النسخ عدا «د»: (ووصفه بما)، والمثبت من «د».

(٦) في (م): «وإلى ذلك».

﴿مِنۢ بَعۡدِ مِيثَٰقِهِۦ﴾ الميثاقُ ما وثِّق به العهد من القبول الإلزام والحَلِف وأمثاله، مِفْعَالٌ من الوَثاقة، والأصل في مفعالٍ أن يكون صفةً كمعطارٍ، أو آلةً كمِحْراث.

وقال ابن عطيةَ: اسمٌ بمعنى المصدر[1]، ولا نعلم مفعالاً جاء مصدراً ولا عَدُّوه في أبنيته.

والضمير عائدٌ على العهد إنْ عُني به ما وثِّق به العهد، وعلى الله أو عليه إن عُنيَ به معنى[2] المصدر.

﴿وَيَقۡطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ﴾ يحتمل كلَّ قطيعة، لكن الظاهر أنه توصيفٌ للفاسقين بأنهم يضيعون حقَّ خَلْقِ الله تعالى بعد توصيفهم بأنهم يضيِّعون حقَّه تعالى، وتضييعُ حقِّه[3] تعالى بنقضِ عهده، وتضييعُ حقِّ خَلْقه بقطيعةِ أرحامهم.

والأمرُ: طلب الفعل ممن هو دونك، وبه سمِّي الأمر الذي هو واحدُ[4] الأمور تسميةً للمفعول به بالمصدر، كأنَّ الداعيَ الذي يدعو إليه ويبعث عليه آمرٌ يأمر به، فهو مأمور به، كما سمي شأناً، والشأن: الطلب والقصد، يقال: شَأَنْتُ شَأنه؛ أي: قَصَدْتُ قَصْدَه.

و(أنْ يوصل) مخفوضُ المحلِّ بدلٌ من الضمير في (به) للاشتمال، أو على تقدير اللام.

﴿وَيُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ بقطع الزرع والنسل، وهَيْجِ الحروب والفتن، وإحداثِ الهَرْج والمَرْج، ولذلك قصر في قوله:

---

(١) انظر: «المحرر الوجيز» (١/ ١١٣).

(٢) قوله: (معنى)، وقع في «ك» بدلاً منه: (غير)، وسقط من «ف» و«م».

(٣) في «ف»: (حقوقه).

(٤) في «ف»: (أحد).

﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ﴾ الخسارَ عليهم؛ لخروجهم عن مقتضى الفطرةِ، واستبدالِهم ظلمةَ الجهل بالنور الفِطري، والغوايةَ بالهداية الأصلية التي هي نور العقل، والنقضَ بالوفاء، والقطعَ بالوصل، والفسادَ بالصلاح، والعقابَ بالثواب.

***

(٢٨) ـ ﴿كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمۡ أَمۡوَٰتٗا فَأَحۡيَٰكُمۡۖ ثُمَّ يُمِيتُكُمۡ ثُمَّ يُحۡيِيكُمۡ ثُمَّ إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾.

﴿كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ﴾ (كيف) للاستفهام عن الحال، والمراد: الإنكار والاستبعاد والتعجُّب، وليس فيه معنى الإخبارِ وإلا يلزم الجمع بين المعنى الحقيقيِّ والمجازيِّ.

ولـمَّا عُلم امتناعُ وقوع الشيء على غير حالٍ من الأحوال، كان إنكار حالٍ مّا من[1] أحوال الكفر إنكارَ نفسِ الكفر على الطريق البرهاني، فيكونُ من باب الكناية بنَفْي اللازم عن نفي الملزوم، فيفيدُ كونَ الكفر بالله مع العلم بالحالةِ الآتي ذكرُها كالمستحيل في نفسه؛ لقوَّة الدليل الموجِبِ للإيمان؛ فإنها آياتٌ بيِّنات، ولهذا كان الاستفهام الإنكاري بـ(كيف) أبلغَ من الاستفهام الإنكاري بالهمزة.

وحملُ الكفر على معنى الكفران المقابلِ للشكر[2] تأباه الباء في قوله:

﴿بِٱللَّهِ﴾ لأنه لا يقال: كَفَر بالمنعِم وبالنعمة، بل يقال: كَفَر المنعِمَ والنعمةَ، ولأن بعضَ ما ذُكر ليس من النِّعم كما لا يخفى.

---

(١) في النسخ عدا «م»: (هي)، والمثبت من «م».

(٢) في هامش «د»: (رد للقاضي حيث جوز ذلك).

والخطاب مع الذين كفروا؛ لـمَّا وَصَفهم بالكفر، وسوءِ المقال، وخُبثِ الفعال، خاطَبهم على طريق الالتفات، ووبَّخهم على كفرهم مع علمه[1] بحالهم المقتضيةِ خلافَ ذلك.

﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا﴾؛ أي: أجساماً لا حياة لها عناصرَ وأغذيةً، ونطفاً ومضغاً.

والأموات: جمع الميْت؛ كالأقيال جمع القيْل[2]، وإطلاقُها على تلك الأجسام من قَبيل إطلاق المقيَّد على المطلَق مجازاً كإطلاق الـمَرْسن[3] على الأنف.

وقيل: بطريق الاستعارة؛ للاشتراك مع الأموات الحقيقية، وهي التي زال عنها الحياة في عدم الروح والإحساس، وفيه نظر[4].

والواو للحال، والمنصوبُ على الحال ليس فعلاً واحداً بل جملةُ قوله: ﴿وَكُنتُمْ﴾ إلى قوله: ﴿تُرْجَعُونَ﴾، وهي وإن كانت بعض أجزائها ماضياً وبعضُها مستقبلاً، ولا يصحُّ كونها حالاً حتى يكون فعلاً مقارناً لوجود ما هو حالٌ عنه، لكن معناها: وحالُكم المشهورةُ وفضلكم[5] المعلومةُ هذه، فيؤُول معناها إلى قوله: كيف تكفرون في حال علمكم بهذه القصة.

﴿فَأَحْيَٰكُمْ﴾ بنفخ الأرواح فيكم، وأمَّا خلقُ الأرواح فلا دليل على تأخُّره عما

(١) في «د»: (علمه)، والمثبت من باقي النسخ، وهو الموافق لما في «تفسير البيضاوي» (١/ ٦٥).

(٢) القيل: ملك من ملوك حمير دون الملك الأعظم، وأصله: قيِّل، بالتشديد، كأنه الذي له قول؛ أي: ينفذ قوله، ومن جمعه على أقيال لم يجعل الواحد منه مشدداً. انظر: «فتوح الغيب» (٢/ ٤١٥).

(٣) المرسن: أنف فيه رسن، ويستعار لمطلق الأنف. انظر: «فتوح الغيب» (١٢/ ١١٧).

(٤) في هامش «م»: «وجه النظر هو أن حق الاستعارة أن يكون المستعار منه أقوى من المستعار في وجه الشبه وهنا على عكس هذا. منه».

(٥) كذا في «ح» و«ف» و«ك» و«م»، وفي «د»: (وفضكم).

ذكر، بل الظاهرُ من بعض الأحاديث تقدُّمُه عليه، والعطفُ بأداةِ التعقيبِ لأنه متصلٌ بما عُطف عليه من[١] غيرِ تَرَاخٍ عنه بخلافِ البَوَاقي.

﴿ثُمَّ يُمِيتُكُمْ﴾ عند انقضاء آجالكم.

﴿ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ بالنشورِ، يومَ يُنفخ في الصور، لا للسؤال في القبور؛ إذ لا يناسبه التنزيلُ منزلةَ البديهيِّ في الظهور.

﴿ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ بعد الحشر ليجازيَكم بأعمالكم، أو: تُنشرون إليه من قبوركم للحساب.

وهذه الأمورُ بعضُها معلومٌ بالضرورة، وبعضُه ـ لوضوح أدلَّته النقليَّة ـ جُعل كالمعلوم بالبديهة لقوةِ التَّمكُّن من العلم به.

* * *

(٢٩) ـ ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ ۚ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾.

﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ﴾ لأَجْلكم، ولانتفاعكم به في دنياكم ودينكم: أمَّا الأولُ فظاهر، وأمَّا الثاني فبالنَّظرِ فيه وما فيه[٢] من عجائبِ الصنع الدالَّةِ على الصانع القادر الحكيم، يعني: إنَّ الحكمة والمصلحة في خَلْقه انتفاعُكم، وهذا لا يُنافي التوقُّفَ في الانتفاع به على الرخصة من جهةِ الشرع، حتى يكون فيه دلالةٌ على أن الأصل في الأشياء الإباحةُ، ولا الاختصاصَ في البعضِ ببعضِ الطارئ بسببِ

---

(١) «من»: ليس في (م) و(ك).

(٢) قوله: (وما فيه) من «م».

بعضِ العوارض، حتى يُحتاج إلى أن يقال: إن الكل للكلِّ على التوزيع، فإنَّ المعتبرَ صلاحيةُ الانتفاع بالفعل.

وإيرادُ الضمير مبتدأً، وبناءُ (الذي) عليه دونَ إيقاعه صفةً لله تعالى، يفيدُ التخصيصَ والتعظيم؛ أي: هو الخالقُ لِـمَا ذُكر دون غيرِه.

والمراد من (الأرض): الجهةُ السفلية، فـ(ما في الأرض) يتناولُ الأرضَ وما فيها.

﴿جَمِيعًا﴾ نصبٌ على الحال من (ما في الأرض)، وهو للمبالغة في التكثير لا[1] للاستغراق؛ كلفظ (كل) في قوله: ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٢٣] وقولِه: ﴿ثُمَّ كُلِي مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ [النحل: ٦٩]؛ لأن في الأرض ما لا صلاحيةَ فيه للانتفاع، ولا هو في مَعرِض الاعتبارِ لكونه مستوراً عن النظر.

﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾ الاستواء: الاعتدال والاستقامة، مِن استوى العُودُ: إذا قام واعتدل، واستوى إليه: قَصَده قَصْداً مستوياً لا اعوجاجَ فيه؛ كالسهم المرسَل من غيرِ ميلٍ إلى غيره، وسوَّاه: عَدَّله وقوَّمه.

والاستواءُ[2]: طلبُ السَّواء، وإطلاقُه على الاعتدال لِـمَا فيه من تسويةِ وضعِ الأجزاء، ولا يمكن حملُه عليه لأنه من خواصِّ الأجسام.

وقيل: استوى إليه، بمعنى: استوى عليه ومَلَك؛ قال:

قد استَوَى بِشرٌ على العِراق[3]

---

(١) كلمة: (لا) سقطت من النسخ عدا «د».

(٢) في هامش «ف» و«م»: (لم يقل: وأصل، كما قال القاضي، لما تقدم من الإشارة إلى دفعه. منه).

(٣) صدر بيت منسوب للأخطل كما في «المحرر الوجيز» (١/ ١١٥)، و«التاج» (مادة: سوى)، وعزاه =

والأولُ أوفق للأصل، والتسويةِ المرتَّبة عليه.

والمرادُ من السماء: هذه الأجرامُ العلويَّةُ، أو جهاتُ العلوِّ.

﴿فَسَوَّىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ﴾ (هن): ضميرٌ مبهَمٌ فسَّره (سبعَ سماوات) بياناً[1] له.

وقيل: راجع إلى (السماء) لأنه في معنى الجنس، و(سبعَ سماوات) حال، وقيل: جمع سماءةٍ، والوجهُ الأولُ.

وقوله: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ﴾ جملة اعتراضية.

و(ثمَّ) للتفاوت بين الخَلْقين، وبيانِ فضلِ خَلْقِ السماء على الأرض، استُعيرَ من معنى التَّراخي لبُعدِ خَلْقِ السماء مِن خَلْقِ الأرض في الرُّتبة، ولهذا عضَده ورشَّحه بالإبهام والتفسيرِ ليفيدَ عظمةً ورِفعةً في النَّفس، ثمَّ قوَّاه بالجملةِ الاعتراضيةِ؛ لإفادةِ أنَّ مثلَ ذلك الخَلْقِ لا يكونُ إلا عن علمٍ تامٍّ بالغٍ فوقَ كلِّ ذي علمٍ، فمعنى (ثمَّ): أنه مع خَلْق هذه الأشياءِ البديعة العجيبة أَقْدَم على خَلْق ما هو أبدعُ منها وأعجبُ، وأبعدُ من الوهم والقياس، من غيرِ ميلٍ إلى شيءٍ غيرِه، فلا يدلُّ على تأخُّر خلقِ السماء عن الأرض بالزمان، بل على شدة تبايُنهما وتفاضُلهما.

***

(٣٠) ـ ﴿وَإِذۡ قَالَ رَبُّكَ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ خَلِيفَةٗۖ قَالُوٓاْ أَتَجۡعَلُ فِيهَا مَن يُفۡسِدُ فِيهَا وَيَسۡفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحۡنُ نُسَبِّحُ بِحَمۡدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾.

= المرزوقي في «الأزمنة والأمكنة» (١/ ٣٨) للبعيث، وهو دون نسبة في «الصحاح» (مادة: سوى). وقال ابن القيم في «مختصر الصواعق المرسلة» (ص: ٣٥٩): وهو غير معروف في شيء من دواوين العرب وأشعارهم التي يرجع إليها.

(١) في النسخ عدا «د»: (بيان)، والمثبت من «د».

﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ (إذ) ظرفٌ ينتصِب بإضمارِ: اذكُرْ، فيكون عطفاً على قوله: ﴿وَبَشِّرِ﴾ على الوجه الذي جُعل[1] عطفَ قصةٍ على قصة، وما تخلَّل ليس بأجنبيٍّ بل مِن تمامِ القصة.

وأحسنُ منه لقرب مأخذه وصحتِه على الأوجهِ أن يقدَّر: (فتدبَّرْ) أو نحوُه، بعد قوله: ﴿وَهُوَ[2] بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾، ويكون (واذكر) عطفاً عليه، ولـمَّا كان هذا من أجلِّ النِّعم على نوع البشر، ومن أدلِّ الدليل على عناية الباري تعالى بشأن[3] هذا النوع، كان العطف عقيبَ تعداد النعم مناسباً؛ كأنه قيل: فتدبَّرْ ذلك واذكر هذه النعمةَ خاصةً فإن فيها بلاغاً لـمَن تَذكَّرَ.

ويجوز أن ينتصب بـ ﴿قَالُوٓا۟﴾، وحينئذٍ يتعيَّن أن يكون عطفَ قصةٍ على قصةٍ متقدِّمةٍ من قوله: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾، أو من قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ وقد سبق أنها قصةٌ واحدة في المساق والغرض[4]، وأنه لا يجبُ مراعاة الخبر والطلب في هذا الضرب.

والملائك: جمع ملأكٍ على الأصل؛ كالشمائل في جمع شمألٍ، وإلحاقُ التاء لتأنيث الجمع، كما في الصَّياقِلة في جمع صَيْقَلٍ.

والخليفة: فَعيلةٌ بمعنى الفاعل، مَن خَلَفَ غيرَه: إذا قام مَقامَه، والتاءُ فيه للمبالغة.

---

(١) في «ح» و«ف»: (على الوجه الأول جعل)، ومثله في «م» و«ك» لكن بإسقاط كلمة: (جعل)، والمثبت من «د»، وانظر ما تقدم من وجوه في إعراب ﴿وَبَشِّرِ﴾.

(٢) في النسخ عدا «م»: (والله)، والمثبت من «م».

(٣) في «ك»: (بنشأة).

(٤) في «ك»: (والعرض).

و﴿فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ كانا في الأصل مبتدأً وخبراً انتصَبا بمفعولي ﴿جَاعِلٌ﴾ من (جَعَل) المتعدِّي إلى مفعولين بمعنى (صيَّر)، والمعنى: إني جاعلٌ في الأرض خليفةً مني؛ أي: مَن يخلُفني ويقومُ بأمري في الأرض.

وقيل: منكم؛ أي: مَن يخلُفكم ويسكنُ مكانَكم؛ لأنهم كانوا قبل آدم سكانَ الأرض، فخلَفهم منها آدمُ وذريَّتُه، واستُغنيَ بذكر آدم عن ذكر ذريته كما يُستغنَى بذكر أبي القبيلة عنها في قولك: مُضَرُ وهاشمٌ.

أو أُريدَ به الجنس؛ أي: مَن يخلُفكم.

وإنما أخبرهم بذلك ليَعرفوا بسؤالهم وجوابه حكمةَ الله تعالى في قوله: ﴿إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾؛ إذ الملائكةُ تطَّلع على تفاصيل وجوده وخواصِّ قُواه؛ من الإفسادِ في الأرض وسفكِ الدماء المختصَّين بالقُوى الشَّهْوانية والغَضَبية، ولا تطَّلع على خواصِّ الهيئة الاجتماعية، وعلى خواصِّ ما فوق أطوارهم من المعارف والأسرار الإلهية، أو قاسُوا الإنسَ على الجنِّ حيث أُسكنوا الأرض قبل الملائكة فأفسدوا فيها، ولذلك استبعَدوه وتعجَّبوا منه.

وليس فيه تعليمُ المشاوَرة؛ لأنه ليس بطريقِ المشورة؛ قال الراغب: ليس قولُه: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ على [سبيل] الاستشارة، فإنَّ[1] الاستشارةَ استمدادٌ في العلم من المستشار، واللهُ منزَّهٌ عن ذلك، وإنَّما هو إعلامٌ كإعلامه إيانا كثيراً من الكائنات لمصلحةٍ مّا[2]. ولا البشارةُ بوجود المجعول؛ لأنها إنما تكون بالخبر السارِّ، والقيدُ المذكور مقصودٌ[3] هاهنا على ما يُفصح عنه قولُهم: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ﴾... إلخ.

---

(١) في «م» و«ك»: (لأن).

(٢) انظر: «تفسير الراغب» (١/ ١٤٠)، وما بين معكوفتين منه.

(٣) في «د»: لعلها (معقود) أو (مفقود).

﴿قَالُوٓاْ أَتَجۡعَلُ فِيهَا مَن يُفۡسِدُ فِيهَا وَيَسۡفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾ لـمَّا كان قول الملائكة مع عصمتهم ظاهرَ الاعتراض، تأوَّله العلماء على وجوهٍ، أحسنُها عندي: أنهم كانوا حين الخطاب لهم مجمَلين، وإبليسُ مندرِجٌ في جملتهم، فورد منهم الجوابُ مجمَلاً، فلمَّا انفصل إبليس عن جملتهم بإبائه واستكباره انفصَل الجواب إلى نوعين: فنوعُ الاعتراض كان عن إبليس، ونوعُ التقديس والتسبيح كان من الملائكة، فانقسم الجواب إلى قِسمَين كانقسام الجنس إليهما، وناسَبَ كلٌّ جوابٍ لمن ظَهر عنه.

وكان[1] الظاهر المطابق للخطاب السابق أن يقولوا: أتجعلُ فيها خليفةً مَن يُفسد؟ وإنما عدَلوا عنه إلى ما ذُكر صرفاً للتعجُّب إلى جعلِ المفسِد وخلْقهِ في الأرض مع قطع النظر عن معنى الخلافة، يعني: إن وجودهم فيها محلُّ استبعادٍ فأنَّى كونُهم خليفة.

ويَحتمِل أن يكون القصد تجريدَ التعجب عن شَوْب التعصب، فإن في ذكرهم بوَصْفِ الخلافة تعرُّضاً لِـمَا هو مطمحُ نظرهم.

وأمَّا قصدُ الاستكشاف عمَّا خَفي عليهم من الحكمة التي بهرت تلك المفاسدَ، والاستخبارِ عمَّا يرشدهم ويزيحُ شبهتهم كسؤالِ المتعلِّم معلِّمَه[2]، فيأباه ما في توصيفهم أنفسَهم بالتسبيح والتقديس من التَّعريض، وما في قوله: ﴿إِنِّيٓ أَعۡلَمُ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ من عدمِ البيان لِـمَا اشتَبَهَ عليهم لا يناسبه.

﴿مَن يُفۡسِدُ﴾ أحد مفعولي (تَجعلُ)، والثاني ﴿فِيهَا﴾ وإنما قدِّم للاهتمام، وفي تكرير ﴿فِيهَا﴾ تنبيهٌ على أنَّ ما كان محلّاً للعبادةِ لا يناسب أن يكون محلّاً للفساد.

---

(١) في النسخ عدا «م»: (كان) دون الواو، والمثبت من «م».

(٢) في هامش «د» و«م»: (عبارة القاضي: عن معلمه، ولا وجه لها؛ لأن سأل يتعدى إلى أول المفعولين بالذات وإلى ثانيهما بعن. منه).

والسَّفْكُ والسَّبْكُ والسَّفْحُ والسَّنُّ والشَّنُّ والصَّبُّ متقاربةٌ وبينها فروق: فالصبُّ أعمُّ من هذه الألفاظ والسَّفكُ يقال في الدم والدمع، والسبكُ في الجواهر المذابة، والسفحُ في الصبِّ من أعلى، والشَّنُّ والسَّنُّ للصبِّ عن القِربة ونحوِها.

﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ الواو في ﴿وَنَحْنُ﴾ للحال؛ كما تقول: أتُحْسِنُ إلى فلان وأنا أحقُّ منه بالإحسان؟!

وقوله: ﴿بِحَمْدِكَ﴾ في محل الحال؛ أي: ملْتبِسِينَ بحمدك، بمعنى: حامِدِينَ لك.

والتسبيح: تنزيهُ الله[1] تعالى من النقص والسوء قولاً واعتقاداً، أصله من السَّبْحِ وهو سرعةُ الذهاب في الماء، واستُعير لمرِّ النجوم في الفلك ولجَرْي الفَرَس، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ فِي ٱلنَّهَارِ سَبْحًا طَوِيلًا﴾ [المزمل: ٧]؛ أي: سعةَ ذهاب.

وسبَّحْتُه عن كذا؛ أي: نزَّهْتُه.

والتقديس: التطهير، من قَدَسَ في الأرض إذا ذهب فيها وأَبْعَدَ، ثم استُعمل في التطهير لأنَّ مطهِّر الشيء مبعدُه عن الأقذار.

ومعنى (نقدِّس لك): نقدِّسُك، واللامُ مزيدةٌ.

وقيل: نقدِّس نفوسَنا لأجلك، كأنهم قابَلوا الفسادَ بالتسبيح، وسفكَ الدماء بتطهير النفس، وليس ذلك إظهاراً للمنة، بل هو على حسَبِ ما يقول مجتهدٌ يجب أن يفوِّض صاحبه إليه خدمةً مّا، فيقول: تأمر الخدمة لغيري[2] وأنا مجدٌّ فيها، وعلى ذلك قولهم: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ ۝١٦٥ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلْمُسَبِّحُونَ﴾ [الصافات: ١٦٥-١٦٦].

---

(١) في «م»: (لله).

(٢) في «د» و«م»: (بغيري).

﴿قَالَ﴾ تعالى في جوابهم(١): ﴿إِنِّيٓ أَعۡلَمُ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ فعرَّض ولم يصرِّح هاهنا؛ ليُريَهم فضيلة الإنسان وما خُصوا به من العلم والعمل اللذَين يَقصُر الملَك عنهما عِياناً ومشاهَدةً، وإنما أَبْهم بيانَ استحقاقه فيه ليُقرُّوا بالعبودية، ويعرفوا أن له وراء علمهم علماً هم عنه محجوبون، وكفى العبادَ علمُهم بذلك ليزدادوا تعظيماً له، ويتبيَّنوا نقصَهم وكمالَه.

ثم بيَّن لهم بعضَه فيما بعدُ ليَعظُم عندهم وقعُه، فيرجعوا ويسلِّموا ويعترفوا بنقصهم، وتلينَ شكائمُهم.

هنا جملةٌ محذوفة يَتمُّ بها المعنى ويصحُّ(٢) العطف، وتقديرُها: فجعل في الأرض خليفةً، وسماه آدمَ، فالواوُ المذكورةُ فصيحةٌ.

* * *

(٣١) ـ ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمۡ عَلَى ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِي بِأَسۡمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾.

﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ كُلَّهَا﴾ التعليم حقيقةً: فعلٌ يترتَّب عليه العلم ولا يتخلف عنه، وقد يُطلق مجازاً على إلقاء مقدِّمات العلم، وهو الذي يترتب عليه العلم غالباً، وقد يتخلف عنه، وهو المراد في قولهم: علَّمتُه فلم يَتعلَّم.

ومعنى تعليمِ الأسماء: أنه أراه أجناس المخلوقات، وبيَّن أن هذا اسمُه فرس وأن هذا اسمُه بقر، على أن المراد من (الأسماء): الألفاظُ الموضوعة للمعاني مفردةً كانت أو مركَّبةً مخبَراً عنها أو خبراً، أو رابطةً بينهما.

---

(١) في «ك»: (في شأنهم).

(٢) في «ك»: (ويصلح).

أو بيَّن أن هذا للركوب وهذا للحرث، على أن المراد منها سماتُ[١] الأشياء وخصائصُها.

ولا علم لنا بطريق تعليمه تعالى آدم الأسماء[٢].

واعلم أنهم بعدما اتفقوا على أن دلالة الألفاظ وضعيَّةٌ اختلفوا في تعيين الواضع:

فذهب قوم إلى أنه هو الله تعالى، ويسمى هذا المذهب مذهبَ التوقيف.

وذهب قوم إلى أنه هو الناس، ويسمى هذا المذهب مذهبَ الاصطلاح.

وبعضُهم إلى التوزيع[٣]؛ أي: بعضُه توقيفيٌّ وبعضُه اصطلاحيٌّ.

وذهب بعضهم إلى التوقُّف[٤].

فإن كان النزاع في الظهور لا في القطع فالظاهرُ من الآية[٥] هو الأول المذكور، وعلى المذهب الثاني لا يلزم من الحاجة إلى سابقةِ اصطلاحٍ التسلسل؛ إذ يجوز أن يُعرف القَدْرُ المحتاجُ إليه في الاصطلاح بالترديد والقرائن كما يُعرف الأطفال، والله أعلم بحقيقة الحال.

وآدمُ وزنه فاعَل ـ كآزَرَ وعازَرَ وشالَخَ وفالَغَ ـ إن كان عجمياً[٦]، وأَفْعَلَ على أنه مشتقٌّ من أديم الأرض إنْ كان عربيّاً.

---

(١) في «ح»: (مسماة)، وفي «ف»: (مسمى)، وفي «م» و«ك»: «مسميات».

(٢) في «ك»: (الأشياء).

(٣) في «د»: (التوضيح).

(٤) وقع هنا في النسخ اضطراب كثير، وتقديم وتأخير، وتحريف أحياناً، والمثبت إن شاء الله هو الصواب. انظر لتوضيح ذلك: «المزهر» للسيوطي (١/ ١٨)، وقد جعل التوقُّف مذهب المحققين.

(٥) بعدها في «م»: (المذكورة).

(٦) في «ك»: (أعجمياً).

قال الجواليقي في «المعرَّب»: أسماء الأنبياء كلُّها أعجمية إلا أربعةَ أسماء، وهي: آدمُ وصالحٌ وشعيبٌ ومحمدٌ عليهم السلام[١].

وقد صحَّ عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: إنَّما سُمي آدمُ لأنه خُلق من أديم الأرض. أخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم والحاكم وصححه والبيهقي في «الأسماء والصفات»[٢].

وورد مثلُه عن عليٍّ وابن مسعود رضي الله عنهما أخرجه ابن جرير[٣].

وأديمُ الأرض: ظاهرُ وجهِها.

وقرئ: (عُلِّمَ) على البناء للمفعول ورفعِ (آدمُ)[٤].

ومُنِعَ الصَّرفَ للعَلَمية والعُجمة أو وزنِ الفعل.

﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ﴾ الضميرُ للمسمَّيات المدلولِ عليها ـ كما في قوله تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ﴾ [النساء: ١١] ـ إن كان الألف واللام في ﴿الْأَسْمَاءَ﴾ للجنس، أو المقدَّرةِ إن كان التعريف باللام عوضاً عن التعريف بالمضاف إليه على أن المراد: أسماء المسميات؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]، وإنما ذكَّر الضمير للتغليب فإن في المسمَّيات العقلاءَ.

ولفظة ﴿ثُمَّ﴾ للدلالة على تأخير الغرض عن التعليم وذلك ليتحقَّق[٥]

---

(١) انظر: «المعرب» (ص: ٦١).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٥١١)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣٧٠) و(٨٢٤٠)، والحاكم في «المستدرك» (٣٤٣٦)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٨١٦).

(٣) رواه عنهما الطبري في «تفسيره» (١/ ٥١٢).

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» لابن خالويه (ص: ٤).

(٥) في النسخ عدا «د»: (لتحققه)، والمثبت من «د».

ويظهـرَ فضـلُ آدم وجهـةُ أحقِّيَّتـه للخلافـة وقتَ قولـه تعالـى: ﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ فإنـه يَـدلُّ علـى أنهم غيرُ صادقين في زعمهـم أنهم أحقَّـاءُ للخلافـة، وذلك بثبوت فضـل آدم فـي ذلـك الوقت.

﴿فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِي بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ الإنباء: إخبارٌ فيه إعلامٌ، ولذلك أُجري مُجرى كل واحد منهما، فقيل: أنبأتُه بكذا، كقولك: أخبرتُه بكذا، وأنبأته كذا، كقولك: أَعلمتُه كذا. ولـمَّا كان المراد هاهنا معنى الإخبار قال: ﴿بِأَسْمَآءِ﴾.

ثـم إنـه لا يقال: (نبـأٌ) إلا لخبرٍ فيـه خطرٌ، ففي عبـارة الإنباء تعظيمٌ لشـأن علمِ الأسماء.

وإنما استنبأهم للتبكيت، والردِّ عليهم فيما أظهَروا من عدمِ استحقاقه للخلافة، وما أبطَنوا من أولويَّتهم بذلك، لا للتكليف، لا لأنه من باب التكليف بالـمُحال لأنه معلَّق، بل لأن التعليق المذكورَ لا يناسبُ التكليفَ.

وجواب الشرط في ﴿إِن كُنتُمْ﴾ محذوف دل عليه ﴿أَنۢبِـُٔونِي﴾.

فإن قيل: الصدق إنما يتعلق بالخبر، وهم استَخبَروا ولم يُخبِروا، فكيف يصدَّقون أو يكذَّبون؟

قلتُ: الصدق والكذب وإن كانا لا يتعلقان بالاستخبار بالقصد الأول ومن حيث المنطوقُ، فقد يتعلقان به بالقصد الثاني ومن حيث المفهومُ، وذلك إذا كان الاستخبار على وجهٍ يُفهم منه معنى الخبر، وقد نبَّهت فيما تقدَّم أن الأمر فيما نحن فيه كذلك، فإن مَساق كلامهم لـمَّا كان كاشفاً عن زعمهم أنَّهم أحِقَّاءُ للخلافة كان استخبارُهم متضمِّناً لمعنى الخبر.

فإن قيل: أليس زعمهم المذكورُ فاسداً متضمناً لتجويزهم صدورَ ما[1] يخالف الحكمة عن الله تعالى، وشأنُ الملائكة أعلى من ذلك؛ لأنهم عِبَاد مُكرمون لا يَسبقونه بالقول وهم بأمرِه يعملون.

قلت[2]: الآن قَوِيَ الإشكال، وقد مرَّ منَّا الإشارةُ إلى وجه الانحلال بإرجاع الزعم المذكور إلى إبليس، واللهُ أعلم.

***

(٣٢) ـ ﴿ قَالُوا۟ سُبۡحَـٰنَكَ لَا عِلۡمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمۡتَنَآۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡحَكِيمُ ﴾.

﴿ قَالُوا۟ سُبۡحَـٰنَكَ ﴾ تنزيه منهم له تعالى عن فعلِ ما لا مصلحةَ فيه ولا حكمةَ؛ أي: نُبعِّدك عن فعلِ ما يمكنُ أن يكون أصلحُ منه.

وأمَّا الإشعارُ بأن سؤالهم كان استفساراً محضاً فلا يناسب المقام؛ لِـمَا فيه من التَّلبيس، ولأنه مردودٌ بقوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمۡ صَـٰدِقِينَ﴾ على ما تقف عليه بإذن الله تعالى.

و(سبحان) من المصادر اللازمِ حذفُ فعلها سماعاً، وهو عَلَم التسبيح يجري ذِكْرُه مَجرى ذكر الفعل؛ أي: نسبِّحك تسبيحاً.

﴿لَا عِلۡمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمۡتَنَآ﴾ اعترافٌ منهم بالنَّقص ولزومِ الحدِّ؛ أي: لا يمكننا الاكتساب والتَّرقِّي.

ولـمَّا كان قولهم: ﴿لَا عِلۡمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمۡتَنَآ﴾ من باب الشكر، أفادت الآية أن العبد ما ينبغي له أن يغفل عن نقصانه، وعن فضل الله وإحسانه.

---

(١) في «ح» و«ف» و«ك»: (ما لا)، والمثبت من «د» و«م» وهو الصواب.

(٢) في «م»: (قلنا).

وفي وجه هذا الجوابِ من الحُسن ما يبهر الألباب، حيث قدَّموا بين يديه تنزيهَ الله تعالى، ثم اعترفوا بالجهل، ثم نَسبوا العلم لله تعالى، وأَردفوا صفةَ العلم صفةَ الحكمة، إذ بان لهم وصفُ الحكمة في قوله: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾، وقدَّموا وصف العلم لأن الذي ظهرت به المزيَّةُ لآدم هو العلم، ولأن الحكمة من آثاره.

﴿إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ سلبٌ للعلم والحكمة عن أنفسهم بقَصْرهما عليه، وإنَّما قصَروهما عليه بتوسيط الضمير، وإيرادِ اللام وصدَّروا الجملة بـ(إنَّ) التوكيديِّ الرافعِ للشكِّ والإنكار؛ لإيهام كلامهم بأن استخلافَ آدمَ على خلافِ مقتضى العلم والحكمة، ودعواهم العلمَ لأنفسهم، وشكِّهم في استحقاقه وإنكاره لمزيَّته[1] عليهم، فرجعوا عن ذلك وأقرُّوا بأنَّ ماهيةَ العلم والحكمة مخصوصةٌ به دون غيره، وأنه محقَّق عندهم.

و(الحكيم) فعيلٌ بمعنى مُفْعِلٍ؛ أي: محكِمٌ لمبدَعاته، وذلك لأنه لا يفعل إلا ما فيه حكمةٌ بالغة.

***

(٣٣) - ﴿قَالَ يَا آدَمُ أَنبِئْهُم بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنبَأَهُم بِأَسْمَائِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾.

﴿قَالَ يَا آدَمُ أَنبِئْهُم بِأَسْمَائِهِمْ﴾ ناداه باسمه العَلَمِ، وكذا سائرُ الأنبياء عليهم السلام، وهو خطابُ تعريفٍ، ونادى محمداً عليه السلام: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾ [الأنفال: ٦٤] و: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ﴾ [المائدة: ٤١] وهو خطاب تشريف، فانظر تفاوتَ ما بين النداءَين[2]،

---

(١) في النسخ عدا «د»: (بمزيته)، والمثبت من «د». ولعل الصواب: (وإنكارهم لمزيته).

(٢) في «ف»: «الخطابين».

وقال الله تعالى: ﴿أَنۢبِئۡهُم﴾ فجعل مَن اعترضوا به معلِّماً لهم، ومنبِّئَهم بما تقاصرت علومُهم عنه؛ ليظهر بذلك فضلُه عليهم.

﴿فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡ﴾ بَيْنَ هذه الجملة والتي قبلها جملةٌ محذوفة تقديرها: فأنبأهم، فالفاءُ المذكورة فصيحةٌ؛ أي: أخبَرهم بها وعَلِموا فضلَه وظهر عجزهم وقصورهم.

﴿قَالَ أَلَمۡ أَقُل لَّكُمۡ﴾ إنكارٌ داخلٌ على النفي فيفيدُ التقريرَ؛ لأن نَفْيَ النَّفي إثباتٌ.

﴿إِنِّيٓ أَعۡلَمُ غَيۡبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ استحضارٌ لقوله: ﴿إِنِّيٓ أَعۡلَمُ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ لكنه جاء به[1] على وجهِ البَسْطِ ليكونَ كالحجة عليه، وإضافةُ ﴿غَيۡبَ﴾ بمعنى (في) كـ: ضَرْبُ اليومِ؛ أي: ما غاب في السماوات والأرض.

والغيبُ هاهنا: ما خفي عنهم فيهما، وفي الأصل: ما غاب عن الحس؛ أي: الغائبُ المقابلُ للشهادة بمعنى الشاهد.

﴿وَأَعۡلَمُ مَا تُبۡدُونَ وَمَا كُنتُمۡ تَكۡتُمُونَ﴾ عطفٌ على ﴿أَلَمۡ أَقُل لَّكُمۡ﴾ لا على ﴿أَعۡلَمُ﴾؛ لأنه ما كان مقولاً لهم في قوله: ﴿إِنِّيٓ أَعۡلَمُ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ فهو مقولٌ لذاك[2].

ويجوز أن يكون واوَ الحال، والمراد بـ(ما تبدون): ما صدَر عنهم من التصريح والتلويح، فينتظمُ ما تعرَّضوا له بطريق التعريض، وبـ(ما تكتمون): ما أسرَّه إبليسُ من الكبر والعصيان، فهو من قبيل خطاب الجمع بفعلِ الواحد منهم كما في قوله تعالى: ﴿فَعَقَرُوهَا﴾ [هود: ٦٥].

---

(١) في «م»: (قد جاء به).

(٢) في «ح» و«ف»: (لذلك)، وفي (م): (فهو مقول لذلك القول لا لذاك).

واعلم أن في[١] هذه الآيات دلالةً على شرف الإنسان، ومزيَّةِ العلم وفضلِه على العبادة، وأنه شرطٌ في الخلافة، بل العمدةُ فيها، وأن التعليم يصحُّ إسناده إلى الله تعالى وإن لم يصحَّ إطلاقُ المعلِّم عليه؛ لاشتهاره فيمَن يَحترف بالتعليم وإن لم يكن مختصاً به، على ما يُفصِح عنه تلقيبُ الفارابيِّ بالمعلِّم الثاني.

***

(٣٤) ـ ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِـَٔادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾.

﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ نَظْمُه بما قبلَه من حيث إنَّ في أول هذه الآية كشفَ ما أُجمل في ضمِّ تلك الآية مما نُسب إليهم من كتمان إبليس من الكبرِ والعصيان.

و(إذ) هذه عطفٌ على التي قبلَها إنْ نصبْتَها بإضمارِ: اذْكُرْ، وإنْ نصبْتَها بـ﴿قَالُوٓا۟﴾ فهذه منصوبةٌ بـ(اذكُرْ) مقدَّرٍ، والواو حينئذٍ عاطفةُ الجملة على الجملة.

ولك أن تقول: إن العامل محذوف بتقدير[٢]: انقادوا فسجدوا؛ لأن السجود كان ناشئاً عن الانقياد.

وفي ﴿قُلْنَا﴾ خروجٌ عن ضميرِ المتكلِّم المفرَد إلى ضمير الجمع؛ لأن التعظيم[٣] من حيث إنه أَدْعى لامتثالِ الأمر من غير بُطءٍ يناسبُ المقام.

﴿ٱسْجُدُوا۟ لِـَٔادَمَ﴾ فيه إيجازٌ ونقلٌ للأمر التعليقيِّ إلى صورة التنجيز اعتباراً للحاصل، على ما دل عليه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى فَقَعُوا۟ لَهُۥ

---

(١) (في): ليست في «م».

(٢) في «م»: (تقديره).

(٣) في «ف»: (لأنه للتعظيم).

سَٰجِدِينَ ﴾ [الحجر: ٢٩] فإنـه صريـحٌ فـي أن الأمـر بالسـجود كان قبـلَ تسـوية خلـق آدم عليـه السـلام، فلمَّا لم يكـن أمرُهم بالسـجود[1] مرتَّباً على إنبائهم بالأسـماء بل علـى ظهـورِ شـأنِ نفخِ الـروح فـي قالـبِ آدمَ عليه السـلام، لـم يَصلُـح[2] أن يكون ذلـك اعترافـاً بفضلـه وأداءً لحقِّه واعتـذاراً عمَّا قالـوا فيه.

قال أبو عمرٍو: يقال: سجد: إذا طأطأ رأسَه وانحنى[3].

فالسجود: التطأطؤُ مع خفضِ الرأس، وبه يفارقُ الركوعَ.

وأمَّا التذلُّلُ فاعتبارُه في مفهومه العُرفيِّ دون اللغويِّ، وقد جاء في المثَل: (أَسْجَدُ مِن هُدْهُدٍ)[4] وليس في سجوده تذلُّلٌ.

وفي الشرع: وضعُ الجبهة على الأرض، ولا يَلزم أن يكون على قَصْدِ العبادة، فإنَّ صلاة المُرائي صلاةٌ حقيقةً وليست على قَصْدِ العبادة.

والسـجودُ المأمـورُ كان علـى سـبيل التَّكرمـة؛ كسـجودِ إخـوةِ يوسـفَ عليـه السـلام له.

وكونُ السجود لله تعالى على أن يكون آدمُ عليه السلام قِبلةً يَردُّه قوله تعالى نقلاً

---

(١) قوله: (بالسجود) ليس في «ك».

(٢) في «م»: (يصح).

(٣) انظر قول أبي عمرو في «الصاحبي في فقه اللغة» لابن فارس (ص: ٤٥)، و«تهذيب اللغة» للأزهري (١٠/ ٣٠٠)، و«الصحاح» (مادة: سجد)، و«المغرب» للمطرزي (مادة: سجد)، و«تفسير القرطبي» (١/ ٤٣٤)، و«المزهر» للسيوطي (١/ ٢٣٦)، وعندهم جميعاً: (أسجد)، مكان (سجد). وزاد الأزهري والمطرزي نقلاً عن أبي عمرو أيضاً: وسَجَدَ إذا وضعَ جبهتَه بالأرضِ.

(٤) انظر: «مجمع الأمثال» (١/ ٣٥٦).

عن إبليس: ﴿قَالَ ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء: ٦١] لأن الاعتراض بكونه طيناً إنما يتَّجه أنْ لو كان مسجوداً حقيقةً لا قبلةً للسجدة[1] كالكعبة شرَّفها الله تعالى.

قال الإمامُ أبو منصورٍ: فيه دليل على أن الكتاب نُسخ بالسنَّة، فإن جواز السجود لغير الله تعالى ثبت بقصةِ آدم عليه السلام، ثم نُسخ ذلك بالخبر[2].

وقيل: هو بيانُ استغنائه عن عبادتهم إياه، وإنكارِه عليهم قولَهم: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ فقال لهم: لا حاجة إلى عبادتكم وخدمتكم فاخدموا عبداً من عبادي لم يخدمني كثيرَ خدمةٍ.

﴿فَسَجَدُوٓا۟﴾ عن وهب قال: أولُ مَن سجد[3] جبريلُ عليه السلام، ثم ميكائيلُ، ثم إسرافيلُ، ثم عزرائيلُ، ثم سائرُ الملائكة، وكان ذلك كما نُفخ فيه الروحُ من غيرِ تأخيرٍ بقوله عز وجل: ﴿فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَـٰجِدِينَ﴾ [الحجر: ٢٩] فإن الفاء للتعقيب بلا تراخٍ.

﴿إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ﴾ استثناءٌ متَّصلٌ، لا لأنه من جنس الملائكة ولا ينافيه قولُه تعالى: ﴿كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ﴾ لأن صنفاً منهم يُطلق عليه الجنُّ على ما دلَّ عليه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ بَيْنَهُۥ وَبَيْنَ ٱلْجِنَّةِ نَسَبًا﴾ [الصافات: ١٥٨]، ولا لأنه كان جنيّاً واحداً بين أظهُر الألوف من الملائكة مغموراً بهم فغلِّبوا عليه في قوله: ﴿لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ﴾ ثم استُثنيَ منهم استثناءَ واحدٍ منهم؛ لِما في قوله تعالى: ﴿أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ﴾ [ص: ٧٥] دلالةٌ على أنَّ تناوُلَ الأمر إياه بطريق الدلالة؛ لأن المعنى: أمرُكَ دائرٌ بين أن تكونَ أدنى من المأمورين بالسجود فيتناولكَ الأمر دلالةً فيلزم الاستكبار،

---

(١) في «م» و«ك»: (للسجود).

(٢) انظر: «تأويلات أهل السنة» لأبي منصور الماتريدي (١/ ٤٢١).

(٣) في «ك»: (أولهم).

أو أعلى منهم فتكونَ من زمرة العالينَ الذين لم يتناولهم الأمر= بل لأنَّ تقدير الكلام: فسجد المأمورون[1] به تبعاً، إلا إبليسَ فإنه امتنع عن السجود، واستعظَمَ نفسَه، ورفَعها عن حيِّزِ المأمورين تبعاً.

وهذا ما قيل: إن الجن أيضاً كانوا مأمورين مع الملائكة، إلا أنه استُغنيَ بذكر الملائكة عن ذكرهم؛ لأنه إذا عُلم أن الأكابر مأمورون بالتذلُّل لأحد عُلم أن الأصاغر أيضاً مأمورون به، وليس مَبْنَى هذا على أنْ يرجعَ الضمير في ﴿فَسَجَدُوٓاْ﴾ إلى القبيلَين؛ لأن قوله: ﴿فَسَجَدُوٓاْ﴾ هنا في موضع: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [الحجر: ٣٠] في آيات أُخَر.

وامتَنع (إبليس) من الصرف للعَلَمية والعُجْمة، ومَن جعله مشتقّاً من الإبلاس بمعنى اليأس قال: وشِبْهِ العُجْمة؛ لكونه لم يُسمَّ به أحدٌ من العرب، فصار خاصاً بمَن أطلقه الله عليه، فكأنه دخيلٌ في لسانهم، وهو عَلَمٌ مُرْتجَل.

والإباء: امتناعٌ بالاختيار.

والتكبُّر: أن يرى الرجلُ نفسَه أكبرَ من شأنه، والاستكبارُ: طلبُ ذلك بالتشبُّع، فهو من أفعال القلوب، وإنما قُدِّم الإباءُ عليه وإن كان أدلَّ؛ لأن مفهوم الاستثناء ـ وهو عدمُ صدور السجود عنه ـ ناشٍ عن إبائه، وإباؤه ناشٍ عن استكباره، فرُوعيَ هذا الترتيبُ واستُؤنف في ﴿أَبَىٰ﴾ لأنه موضعُ سؤالٍ؛ لاحتمالِ أن يكون تركُ السجود لعذرٍ دون استكبارٍ[2]؛ لظهورِ أن الامتناع بالاختيار أمرٌ فيه تذلُّلٌ لا يكون إلا عن الاستكبار، وكان استكبارُه مسبَّباً[3] عن كفره الأصليِّ، ولهذا ذيَّله بالجملة الاعتراضيَّة للتعليل، وهو قوله:

---

(١) في «د»: (فسجدوا والمأمورون).

(٢) في النسخ عدا «م»: (استكبر)، والمثبت من «م».

(٣) في «د»: (سبباً).

﴿وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾؛ أي: كان أصله من كَفَرة الجنِّ، فلذلك ارتكبَ المعصية، على ما أَفصح عنه قولُه تعالى: ﴿كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ﴾ [الكهف: ٥٠].

قيل: أي: صار منهم باستقباحه أمرَ الله تعالى. ولو كان المعنى هذا لقيل: فكان من الكافرين.

***

(٣٥) ـ ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ﴾ عطف على (إذ قلنا) لا على (قلنا)، وفائدةُ النداء تنبيهُ المأمور لِمَا يُلقى إليه من الأمر.

﴿ٱسْكُنْ﴾ من السُّكنَى؛ أي: اتَّخِذْها مسكَناً، ولهذا ذُكر متعلَّقُه بدون (في)، لا من السكون بمعنى تركِ الحركة، وإن كان ذلك في الحقيقةِ راجعاً إلى السكونِ؛ لأنه نوعٌ من اللَّبْث والاستقرار.

﴿أَنتَ وَزَوْجُكَ﴾ معطوفٌ على الضميرِ المستكنِّ في ﴿ٱسْكُنْ﴾ المؤكَّدِ بـ ﴿أَنتَ﴾، والفصلُ بالتأكيدِ لتصحيحِ الوصلِ على سبيل التغليب؛ إشعاراً بدنوِّ رُتبتها وتبعيَّتِها، وكأنَّ فيه توطئةٌ للاكتفاء بذكره في قوله ﴿فَتَابَ عَلَيْهِ﴾.

﴿ٱلْجَنَّةَ﴾ اللام للعهد، والمعهودُ دار الثواب لا غير.

﴿وَكُلَا مِنْهَا﴾ عدل هاهنا عن أسلوب التغليب تنبيهاً على أن تبعيَّتها لزوجها في السُّكنَى دون الأكل.

﴿رَغَدًا﴾ وصفٌ للمصدر؛ أي: أكلاً رغداً، والرَّغَدُ: العيشُ الدارُّ الهنيُّ الذي لا عناءَ فيه كما ذكره القرطبيُّ[1].

وقال الليث[١]: الرَّغد أن يأكل ما شاء إذا شاء حيث شاء.

﴿حَيْثُ شِئْتُمَا﴾ (حيث) للمكان المبهَم، أي: أيَّ مكانٍ من الجنة شئتُما، ومحلُّ ﴿حَيْثُ﴾ مضافاً إلى الجملة النصبُ على الظرفيَّة علَّقه بالأكل مع ظهورِ تعلُّقه بالسُّكنى؛ لأن إباحة الأكل من أيِّ مكانٍ كان وفي أيِّ وقتٍ كان مستلزِمةٌ لإباحة السُّكنى فيه بحسَب العادة، بدون العكس.

وإنما أُطلق لهما الأكلُ من الجنة حيث شاءا ومتى أرادا مع سعتها وكثرةِ أشجارها، ولم يقيَّد بوقتٍ ولا موضعٍ ولا أكلٍ مخصوصٍ بشيءٍ دون شيءٍ؛ كي لا يبقى لهما عذرٌ في التناول من شجرةٍ واحدةٍ مَنْهيٍّ عنها بتلك المبالَغة.

﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ﴾ نهى عن الأكل منها بطريق الكناية مبالغةً، فلا نهي عن القرب منها، وقد أفصحَ عن هذا قوله: ﴿مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الأعراف: ٢٠] حيث أشار بما يشار به إلى القريب.

ثم إنه لم يقل: عن القُرْب من هذه الشجرة.

و﴿ٱلشَّجَرَةِ﴾ نعتٌ أو عطفُ بيانٍ، واختلفوا في تعيينها، وقال ابن جَريرٍ: والأَوْلى أنْ لا تُعيَّن؛ لأنَّ العلم بها علمٌ لا ينفعُ، والجهلَ بها جهلٌ لا يَضُرُّ[٢].

ولك أن تقول: في التَّعيين بأنها الكَرْمةُ ـ كما ذهب إليه بعضُهم ـ فائدةُ الإشارةِ إلى أنَّ الخمر أمُّ الخبائث؛ لأنَّ أصلها هو الذي كان السببَ في الخروج من الجنة أولاً، فيجب الاجتنابُ عنها لئلَّا يكونَ مانعاً من العَوْدِ إليها.

---

(١) في «م»: (أبو الليث)، والمثبت من باقي النسخ وهو الصواب. انظر: «الوسيط» للواحدي (١/ ١٢١).

(٢) انظر: «تفسير الطبري» (١/ ٥٥٦ ـ ٥٥٧).

﴿فَتَكُونَا﴾ مجزومٌ عطفٌ على ﴿تَقْرَبَا﴾، أو منصوبٌ بتقدير (أنْ) جواباً للنَّهي، والفاء تفيدُ السببيَّة سواءٌ جعلْتَه للعطف على النَّهي أو الجوابِ له.

وفي جَعْلِه سبباً للكون المذكورِ مبالغةٌ أخرى في تأكيدِ النهي.

﴿مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ أنفسَهم بنقصِ حقوقِها بالعصيانِ، وحطِّها عن درجةِ القُرْبِ والكرامات إلى مَهُول الحرمانِ والهوان، و(الظالم) أبلغُ من (الذي ظَلَم) ففيه أيضاً مبالغةٌ.

***

(٣٦) - ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ۖ وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾.

﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ﴾؛ أي: حملهما على الزَّلَّةِ.

والضمير في: ﴿عَنْهَا﴾ للشجرة؛ أي: بسببها، وتحقيقُه: أَصدر الشيطان زلَّتَهما عنها، و(عن) هذه مثلُها في قوله تعالى ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى﴾ [الكهف: ٨٢].

قيل: يجوز أن يكون الضمير للجنة؛ أي: أذهبهما عنها وأبعدهما، مِن زلَّ: إذا ذهب، يقال: زلَّت عن الشهر[1] كذا: إذا ذهبت، ويأباه قراءةُ حمزة: ﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾[2] إذ على هذه القراءةِ لا يكون إلا للجنة، والفرقُ بينهما: أنَّ (أزلَّ) من الزَّلَل وهو عثورُ القدم، و(أَزالَ) من الزَّوال وهو التنحية ويقوِّي هذه القراءةَ أنهما أُمرا بالثبات والاستقرارِ في الجنة، فناسب أن يقال بعد ذلك: فأزالهما

---

(١) قوله: (زلت عن الشهر) كذا في النسخ، وفي المصادر: (زل من الشهر). انظر: «الكشاف» (١/ ١٢٨)، و«البحر المحيط» (١/ ٤٣٩). قال أبو حيان: وزَلَّ مِن الشَّهْرِ كذا؛ أي: ذَهَبَ وسَقَطَ.

(٢) انظر: «السبعة» لابن مجاهد (ص: ١٥٣)، و«التيسير» للداني (ص: ٧٣).

الشيطان بالمعصية عن المكان الذي أُمرا بالثبات فيه على وجهِ الطاعة.

وإزْلالُه بقوله: ﴿هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ﴾ [طه: ١٢٠] وقوله: ﴿مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠] ومقاسمتِه إياهما بقوله: ﴿إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ﴾ [الأعراف: ٢١] وهذا صريحٌ في أن إلقاءَه إليهما كان مشافَهةً لا على طريق الوسوسة، وهو قولُ ابن عباس وابن مسعود[1] وجمهورِ العلماء.

واختُلف في كيفية توصُّله إلى إزْلالهما بعدما قيل له: ﴿فَاخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ﴾ [الحجر: ٣٤ وص: ٧٧].

فقيل: إنه مُنع من الدخول على جهةِ التقريب والتكرمة كدخول الملائكة، ولم يُمنع من الدخول على جهةِ الوسوسة ابتلاءً لآدمَ وحواءَ[2].

وقيل: قام عند الباب فناداهما.

ويردُّه قوله تعالى: ﴿فَوَسْوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ﴾ [الأعراف: ٢٠] لأن الوسوسة لا تُجامِع النداء.

وقيل: أَرسل بعضَ أتباعه فأزلَّهما.

ورجِّح هذا الوجهُ بأنهما يَعْرفانه، ويَعْرفان ما عنده من العداوة والحسد، فيستحيل في العادة أنْ يقبَلا قوله.

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٥٦٣).

(٢) في هامش «د» و«م»: (وأما ما قيل: دخل في فم الحية أو متمثلاً بصورة دابة، فلا يصلح جواباً للإشكال).

ويردُّه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ أَنْهَكُمَا﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ [الأعراف: ٢٢] لأنه صريحٌ في مباشَرة الشيطان للإزلال، والله أعلمُ بحقيقة الحال.

﴿فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ من النعيم والكرامة، والإبهامُ للتعظيم؛ أي: مما لا يدخل تحت الوصف، أو من الجنة إنْ خُصَّ الضمير في ﴿عَنْهَا﴾ بـ﴿الشَّجَرَةَ﴾.

والإسناد هنا وفيما تقدَّم مَجازيٌّ؛ لأن الفاعل في الحقيقة هو الله تعالى، والشيطانُ سببٌ عادي.

﴿وَقُلْنَا اهْبِطُوا﴾ هبط لازمٌ ومتعدٍّ، ومصدر المتعدي: الهَبْط، ومصدر اللازم: الهبوطُ، وهو النزولُ من عُلوٍ إلى سُفلٍ.

والخطابُ لآدم وحواء؛ لقوله تعالى في موضعٍ آخَرَ: ﴿قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا﴾ [طه: ١٢٣]، والخطابُ تلوينٌ على ما تقف عليه، فلا مجال للتعدُّد، فلا وجه لِـمَا قيل: المراد هما وإبليسُ، وكذا لِـمَا قيل: المراد هما وذريتُهما؛ لأن ما وُضع لخطابِ المشافَهة لا يَنتظِم المعدومَ حالَ الخطاب، لا عبارةً ولا دلالةً، خلافاً للحنابلة.

وإنما جُمع الضمير هنا رفعاً لشأنهما؛ كما جُمع الضمير[1] في قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٨].

﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ جملة في محلِّ النصب بالحال، استُغني بالضمير عن الواو؛ أي: مُتعَادِينَ، والمعاداةُ: فقدانُ الملاءَمةِ والموافَقة، ومنه قيل: مكان ذو عدوٍّ، و[2] قومٌ عِدًى، للأعداء والغرباء[3]؛ لِـمَا بينهم من فقدانِ الملائمة، وذلك بين الرجل

---

(١) قوله: (جمع الضمير)، من «م».

(٢) في «د»: (عدى أو) وفي «ح»: (عدم أو) وفي «م»: (عدوى أو).

(٣) في (م): «والغربى».

والمرأةِ كثيرٌ في الخَلْق والخُلُق، حتى إن عامَّة ما يُحمد من أخلاق الرجال يُذمُّ من المرأة، وليس الأمر تكليفياً حتى يَلزمَ الإذنُ في المعاداة بناءً على أن الحال قيدٌ والأمرُ بالمقيَّد يتناول القيدَ.

﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ﴾ إمَّا حالٌ برأسها بالواو، وإمَّا عطفٌ عليها.

والمستقَرُّ: إما موضعُ استقرارٍ أو استقرارٌ[1]، والقرارُ: هو السكونُ عن برودةٍ، ولـمَّا كان من شأنِ البرودة السكونُ ومن شأن الحرارةِ الحركةُ قيل في الساكن: بَرَد، وفي المتحرِّك: اشتَعَلَ والْتَهَبَ، حتى يشبَّهُ السريع بنارٍ متَّقدةٍ والساكنُ بماءٍ[2] جامد.

﴿وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ المتاع: انتفاعٌ ممتدُّ الوقت، ومنه قيل: متَّعه الله بكذا، والمراد بالحِين: وقتُ الحَين[3]، إذ لا انتفاعَ تمتُّعٍ بعده.

وجَعْلُ ابتداءِ يومِ القيامة من الموت تكلُّفٌ مستغنًى عنه، وكذا جَعْلُ السُّكنى في القبر تمتُّعاً في الأرض.

***

(٣٧) ـ ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾.

﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾ التَّلَقِّي كالتَّلَقُّنِ، إلا أن التَّلقِّيَ يقتضِي استقبالَ الكلام وتصوُّرَه، والتَّلَقُّنَ يقتضِي الحذقَ في تناوله، والتلقُّفُ يُقارِبُه لكنْ يقتضِي الاحتيالَ في التناول.

وصيغةُ التفعُّل للتكلُّف؛ أي: تكلَّف في لقائها بالجهد في التفصُّل والتوجُّه.

---

(١) أي: إما اسم مكان، أو مصدر ميمي. انظر: «روح المعاني» (٢/ ١٢٦).

(٢) في النسخ عدا «د»: (بما هو)، والمثبت من «د».

(٣) الحَين: الهلاك. انظر: «القاموس» (مادة: حين).

وعلى قراءة النصبِ في (آدمُ) والرفعِ في (كلماتٌ)(١): تكلَّفتِ الكلماتُ في الوصول إليه؛ ليكون تزكيةً وتصفِّي قلبه بالتوبة متدرِّجاً، وفي إسنادِ التلقِّي إلى الكلمات مجازٌ، شبَّه نزولُها على التدرُّج بالتكلُّف في النزول إليه.

وحاصل المعنى: استقبلَها بالقبول والعمل، أو استقبلتْه بالبلوغ والوصول إليه.

واختُلف في المراد بالكلمات، وأكثر المفسرين على أنها قوله: ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣] وقيل غيرُه.

وأصل الكلمة: الكَلْم، وهو التأثيرُ المدرَكُ بإحدى الحاسَّتين: السمعِ والبصرِ، والكلام [مُدرَكٌ بحاسَّة السَّمْع والكَلْم] بحاسَّة البصر، فكلَمْتُه: جَرَحْتُه جِراحةَ بانَ أثرُها، ذكره الراغب(٢).

ولتضمُّن البناء(٣) في قوله: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ﴾ معنى التوبة قال:

﴿فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ مضمِّناً إياه معنى العطف؛ أي: فرجع متعطِّفاً عليه بالقبول والرحمة بعد إعراضه، وأُخبر عنه وحده لأنه هو المواجَهُ بالأمر والنهي وهي تابعةٌ له، أو طُويَ ذكرُها كما طُويَ في قوله: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ [طه: ١٢١]، وطيُّ ذكرِ النساء في القرآن والحديثِ كثيرٌ.

﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ﴾ الرجَّاع على عباده بالمغفرة، وأصلُ التوبة: الرُّجوعُ، وتوبةُ العبد: رجوعُه إلى ربِّه من ذنبه، وتمامُها من العبد بالنَّدَم على ما كان، وتركِ الذنب الآنَ، والعزمِ على أن لا يعود إليه في مستأنَفِ الزمان، وفي المظالم لا بدَّ مع ذلك من إرضاءِ الخصم.

---

(١) هي قراءة ابن كثير من السبعة. انظر: «التيسير» للداني (ص: ٧٣).

(٢) انظر: «المفردات في غريب القرآن» للراغب (مادة: كلم)، وما بين معكوفتين منه.

(٣) في «ح» و«ف» و«ك»: (ويتضمن البناء)، وفي «م»: (ولتضمن الفاء)، والمثبت من «د».

﴿ٱلرَّحِيمُ﴾: المبالغُ في الرحمة، يَرحَمُ التائبَ فيغفرُ حَوبتَه ويقبلُ توبتَه.

* * *

(٣٨) ـ ﴿قُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ مِنْهَا جَمِيعًا ۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾.

﴿قُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ مِنْهَا جَمِيعًا﴾ كُرِّر هذا لا لأنَّ الأولَ من الجنة إلى سماءِ الدنيا والثاني منها إلى الأرض؛ لأنه مردودٌ بقوله: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ﴾، ولا لاختلاف المقصود حيث دلَّ الأولُ على أن هبوطهم إلى دارِ بليَّةٍ يتعادَون فيها ولا يخلدون، والثاني أشعَرَ بأنهم أُهبطوا للتكليف؛ لأن ما ذُكر لا يقتضي التكرار، فإن الدلالتين المذكورتين يمكنُ أن تُجمعا = بل لتعليق الزيادةِ به في قوله:

﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى﴾ ليدلَّ على أن هذا الغضب مسبوقٌ برحمةٍ إلى رحمةٍ، ولهذا أورد (ما) لتأكيد الملازمة، والتزموا لتقويتها زيادةَ النون في الشرط، وإنما أورد كلمة الشك ـ مع أنَّ إتيانَ الهدى محقَّق عنده ـ نظراً إلى أنه محتملٌ في نفسه غيرُ واجب عقلاً، وفي هذا النظر إظهارٌ لِمَا(١) فيه من جهة التفضل والإحسان، فلذلك حسن.

و﴿جَمِيعًا﴾ حال في اللفظ تأكيدٌ في المعنى، كأنه قال(٢): اهبطوا أنتم أجمعون، ولذلك لا يستدعي اجتماعهم على الهبوط في زمانٍ واحد كقولك: جاؤوا جميعاً.

﴿فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ﴾ (مَن) شرطيَّةٌ، ويجوز أن تكونَ موصولةً، ويعضدُه إتيان الموصول في قَسيمه، ودخولُ الفاء على الجملة الخبريَّةِ جائزٌ هنا، جُعل الهدى

---

(١) في النسخ عدا «د»: (بما)، والمثبت من «د».

(٢) في «ح» و«ف»: (قال).

بمنزلة الإمام المتَّبَع المقتدَى به، وفي إضافته إليه من التعظيم ما لا يكونُ لو أتى[1] معرَّفاً باللام وإن كان ذلك سبيلَ ما يكون نكرةً ثم يُعاد.

وجواب ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم﴾: ﴿فَمَن تَبِعَ﴾.

﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾؛ أي: فلا خوفٌ عليهم من الضلالة في الدنيا، ولا حزنِ الشقاوة في العُقبى؛ قال الله تعالى: ﴿فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾ [طه: ١٢٣].

وقدَّم انتفاءُ الخوف على انتفاءِ الحزن لأنَّ انتفاءَ الخوف فيما هو آتٍ أكثرُ من انتفاءِ الحزن على ما فات، ولذلك أُبرزت الجملة الأولى[2] مصدَّرةً بالنكرة التي هي أدخلُ في باب النفي، وأُبرزت الثانيةُ مصدَّرةً بالمعرفة، وفيها إشارةٌ إلى اختصاصهم بانتفاءِ الحزن وإلى غيرهم بالحزن[3].

***

(٣٩) - ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾.

﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ عطف على (من تبع هداي..) إلخ، قَسيمٌ له، وهو أبلغ من قوله: ومَن لم يَتْبع هُداي، وإن كان ظاهرُ التقسيم يقتضيهِ؛ لأنَّ نفي الشيء قد يكون لعدمِ القابليَّة في المحل، فأُبرز القَسيم في صورةٍ ثُبُوتيَّةٍ مُزيلةٍ لهذا الاحتمالِ.

---

(١) في «ك»: (لو أن كان)، وغير واضحة في «ح» و«ف»، والمثبت من «د» و«م».

(٢) في النسخ عدا «م»: (أبرزت جملة)، والمثبت من «م».

(٣) في «ح» و«د» و«ف» (وإلى غيرهم بحزن)، وعند غير المؤلف: (وأن غيرهم يحزن). انظر: «البحر المحيط» (١/ ٤٦٣)، و«حاشية الشهاب على البيضاوي» (٢/ ١٤٢)، و«روح المعاني» (٢/ ١٣٢).

وإنَّما ذكر الصلتين ومعناهما واحد تقريراً لقبائحهم، وتكريراً لفضائحهم، كما قال: ﴿ وَأَضَلَّ فِرْعَوْنُ قَوْمَهُۥ وَمَا هَدَىٰ ﴾ [طه: ٧٩].

والآيات: العلاماتُ الدالَّةُ على وحدانيَّةِ الله تعالى وصفاتِهِ؛ من الكتبِ المنزلةِ وغيرِ ذلك، وسمِّيت آيةُ القرآن بها لأنها علامةٌ لانقطاعِ كلامٍ عن كلامٍ وانفصالِه.

وقيل: سمِّيت آيةً لأنها جماعةُ حروفٍ من القرآن وطائفةٌ من الكَلِم؛ كما يقال: خرج القوم بآيتهم؛ أي: بجماعَتِهم.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ الاصطحاب: اجتماع مع طول لبثٍ.

و﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ مبتدأ، ويجوز أن يكون عطفَ بيان أو بدلاً فيكون ﴿أَصْحَٰبُ﴾ خبراً عن ﴿وَٱلَّذِينَ﴾، و﴿هُمْ فِيهَا﴾ خبرٌ ثانٍ أو تفسيرٌ.

ولا متمسَّك للحشويَّة في هذه القصَّة على عدم عصمةِ الأنبياء عليهم السلام؛ لأن مبناه على أن يكون آدم عليه السلام حينئذ نبيّاً، وأن يكون النهي تكليفاً، وأن لا تكون التوبة إلا عن معصيةٍ، وواحدٌ منها غيرُ مسلَّم.

وأمَّا ما قيل: إنه أخطأ في اجتهاده، حيث ظنَّ أن الإشارة إلى عينِ تلك الشجرةِ فأكل غيرها من ذلك النوع، وكان الإشارةُ إلى النوع، فمردودٌ بقوله: ﴿مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ﴾ الآيةَ [الأعراف: ٢٠]؛ لأنه صريحٌ في أنه كان الإزلال في المنهيِّ عنه.

* * *

(٤٠) ـ ﴿يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِىٓ أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾

﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ انتظامُه بخَتمِ قصةِ آدم عليه السلام: أنه وَعَد متَّبعَ الهدى بالجنة وأَوْعَد مخالِفَه بالنار، وحثَّهم في هذه الآية على الوفاء بعهده، وهو الإيمان به والطاعةُ، ليُوْفيَ بعهدهم وهو إدخالُ الجنة.

والخطابُ لأولاد يعقوب عليه السلام، فإنَّ إسرائيل لقبه معناه بالعبرانية: صفوةُ الله، وقيل: عبد الله، ولم يَنصرف للعُجمة والعلَمية.

وأصل (بني): بنين، وهو جمع ابنٍ سقطتْ نونُه للإضافة، والبَنونَ يطلق على الذكور والإناث من الأولاد إذا اجتمعوا.

والابن[1] من البناء، وهو وضع الشيء على الشيء[2]، شبِّه الأبَ بالأسِّ والابنُ بما بُني عليه.

﴿ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ﴾ أمرٌ من الذُّكر الذي هو مضموم الذال، وهو بالقلب خاصةً، فالمراد: الحفظُ الذي يضادُّ النسيان، أمرَ بذكر النِّعَم[3] ـ وكان المطلوبُ القيامَ بشكرها ـ إيماءً إلى أنها من النِّعم الجِسام التي لا مانعَ للعاقل من القيام بشكرها إلا الغفلةُ عنها.

واختيرَ تحريكُ الياء في ﴿نِعۡمَتِيَ﴾؛ لأنه لقيَها الألفُ واللامُ، فلم يكن بدٌّ من إسقاطها أو تحريكِها، وكان التحريكُ أولى لأنه أدلُّ على الأصل، وأَشكَلَ بما يَلزمُ اللامَ في الاستئناف من فتحِ ألِفِ الوصل، وإسكانُ الياء في قوله:

---

(١) في النسخ عدا «د»: (والأبناء)، والمثبت من «د».

(٢) قوله: (على الشيء) من «م».

(٣) في «م»: (النعمة).

﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ﴾ [الزمر: ٥٣] أجودُ؛ لأن مِن حقِّ ياء الإضافة أن لا تَثبت في النداء، وإذا لم تثبت(١) فلا طريق إلى تحريكها.

﴿ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ﴾ من السابقةِ واللاحقة، والظاهرةِ والباطنة.

والنعمة: اسمٌ للشيء المنعَمِ به، أضافها إلى ذاته أولاً، ثم أَسندها إليه تعظيماً لها، ثم قيَّدها بهم هزًّا لهم، وحثًّا لطباعهم المجبولةِ على حبِّها على القيام بشكرها.

وأمَّا ما قيل: لأن الإنسان غيورٌ حسودٌ بالطبع، فإذا نظر إلى ما أَنعم الله تعالى على غيره حملَه الغيرةُ والحسد على الكفران والسخط= فإنما يصلحُ وجهاً لعدم تقييدها بغيرهم، وهو بمعزلٍ عن هذا المقام؛ لِمَا عرفْتَ أن المطلوب القيامُ بالشكر لا مجردُ الذكر.

﴿وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ﴾ الوفاء: مراعاةُ العهد، والغدرُ: تضييعُه، كما أن الإنجاز: مراعاة الوعد، والخُلفَ: تضييعُه، فالوفاءُ والإنجازُ في الفعل كالصدق في القول، والغدرُ والخُلف كالكذب فيه.

وأَوْفَى أبلغُ من وَفَى كما أن أَسْقَى أبلغُ من سَقَى.

والعهد هو(٢) حفظُ الشيء ومراعاتُه حالاً فحالاً، قال الخليل: أصلُه الاحتفاظ بالشيء وإجدادُ العهد به، وسمِّي الموثقُ عهداً للُزوم مراعاته، يضاف إلى المعاهِد والمعاهَد وهاهنا أضيف إلى المفعول؛ أي: أوفوا بعهدي في أنْ لا تُؤثِروا عليَّ غيري ﴿أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ﴾ في أنْ لا أمنع منكم خيري.

---

(١) بعدها في «ف»: (في النداء).

(٢) في «د» و«م»: (وهو).

إيفاؤه تعالى بعهدهم: هو ترتيبُ إنجاز ما وعدهم على ذلك، وإنما سمَّاه عهداً على سبيل المقابَلة، أبرزه في صورة المشروط الملتزَمِ به.

وانجزامُ ﴿أُوفِ﴾ على جواب الأمر، وهل ضمِّن الأمرُ معنى الشرط فانجزم، أو نابت عن الشرط إذ حُذفت جملتُه؟ قولان.

ويجوز أن تكون إضافتُه في الأول إلى الفاعل؛ أي: أوفوا بعهدي الذي قبلتُم يومَ الميثاق أُوفِ بعهدكم الذي ضمِنْتُ لكم يومَ التَّلَاق.

وقيل: هو ما أُخذ عليهم من العهد في كتابهم بالإيمان برسولنا محمدٍ عليه السلام؛ قال الله تعالى ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٨٧].

﴿وَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾ من باب الإضمار على شريطة التفسير؛ كقولك: زيداً رهبتُه، والفاءُ بتقديرِ الشرط؛ أي: وإياي ارهبوا إنْ كنتُم رهبتُم شيئاً فارهبون، وهو أوكدُ في إفادةِ التخصيص من ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ لتكرار[1] الرهبة مضمَرةً ومظهَرةً، وإيقاعِها على المفعول مرَّتين مع التقدُّم في الأولى، وإخراجِ الكلام على الجملة الشرطية.

والرهبةُ: خوفٌ مع تحرُّز واضطرابٍ، ولتضمُّنه الاحترازَ اختيرت على الخوف؛ لأن المقام مقامُ الحثِّ على التحرُّز عن نقض العهد.

وحُذف الياء من ﴿فَٱرْهَبُونِ﴾ لدلالة الكسرة عليه، وكونِ الفواصل كالقوافي.

***

---

(١) في «م»: (لتكرر).

(٤١) - ﴿وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ وَلَا تَشْتَرُواْ بِـَٔايَٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيَّٰىَ فَٱتَّقُونِ﴾

﴿وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلْتُ﴾؛ أي: بالقرآن الذي أنزلتُه على محمدٍ عليه السلام.

﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ﴾ من الكتب الإلهية، حيث نزل حسب ما نُعت فيها، حالٌ وذو الحال الضميرُ في ﴿أَنزَلْتُ﴾، أو الموصولُ، ويحتمل أن تكون (ما) مصدريَّةً، والتقدير: آمنوا بإنزال[1] مصدِّقاً لِـمَا معكم.

وفيه تنبيهٌ على أنه لا منافاةَ بين ما أتى به الأنبياءُ عليهم السلام من أصول العبادات، وإنَّما الاختلافُ بينهم في جزئيَّات الكلام وفروعِها كفاءَ ما يقضيه مصلحةُ كلِّ قوم وزمانٍ، فكلٌّ مصدِّقٌ للآخر فيما أتى به، من حيث إنَّ كليات شرائعهم متساويةٌ وأن فروعَها حقٌّ بحسب الإضافة إلى زمانِ كلِّ واحد منهم وأمَّتِهِ، حتى لو كان أحدهم في زمنِ الآخرُ لم يَرَ المصلحةَ إلا فيما أتى به الآخرُ.

وأمَّا قوله عليه السلام: «لو كان موسى حيًّا لما وسعه إلا اتِّباعي»[2] فليس وجهه هذا، بل كونُه عليه السلام مبعوثاً لكافةِ الناس، فلا يَسَعُ مَن في زمنه كائناً مَن كان إلا اتِّباعُه، بخلاف سائر الأنبياء عليهم السلام.

﴿وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ﴾ لا مفهومَ هنا لقوله: ﴿أَوَّلَ﴾ فيكونَ قد أُبيح لهم ثانياً أو آخِراً، وإنما ذُكرت الأوَّلية[3] لأنها أفحشُ؛ لِـمَا فيها من الابتداء بالكفر، ولأنَّ المعنى: لا تكونوا أئمَّةً في الكفر، فيقتدي بكم أتباعُكم، فتكونوا حاملين لأوزارهم،

(١) في النسخ عدا «ك»: (بإنزال)، والمثبت من «ك».

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٥١٥٦) من حديث جابر رضي الله عنه.

(٣) في «م»: (الأولوية).

كما قال الله تعالى: ﴿لِيَحْمِلُوٓاْ أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [النحل: ٢٥] فلا بدَّ من القيد المذكور لإفادته[١].

وأُضيف إلى مفردٍ وإن كان قبلَه جمعٌ؛ لأن المفرد إذا كان صفةً جاز أن يطابقَ وأن يُفرَد، وقد جاء ذلك في قوله:

وإذا هم طَعِموا فألأَمُ طاعِمٍ وإذا هم جاعوا فشرُّ جِيَاعِ[٢]

أَفْرَدَ في (طاعِمٍ) وطابَقَ في (جِيَاعٍ)، وتأوَّله النحاةُ فقدَّره الفرَّاء: أَلْأمُ مَن طَعِمَ[٣]، وقدَّره غيرُه: أَلْأمُ فريقٍ طاعِمٍ.

والضمير في ﴿بِهِۦ﴾ للمنزَل أو المنزَلِ عليه، ويجوز أن يكون لِـمَا معهم، فإن فيه نعتَه، فالكفرُ به كفرٌ لِـمَا يصدِّقه، وعلى هذا أيضاً لا يكون القيدُ المذكور على ظاهره؛ لأنَّ مشركي العربِ سبقوهم إليه.

هذا بحَسَبِ جليلِ النظر، وأمَّا الذي بحَسَب دقيقِهِ: فهو أنَّه إنَّما وُجد الخبرُ عن ضمير الجمع؛ لأنَّ حكمهم[٤] ـ لتَساندُهم واتفاقِهم على ديدنٍ[٥] واحد، واتِّحادِهم لذلك والأُلفةِ[٦] فيما بينهم ـ كان حكماً واحداً فكأنهم شخصٌ واحد، وعلى هذا وردَ قوله تعالى: ﴿فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٦].

---

(١) في هامش «د» و«م»: (فلا اتجاه لما في تفسير القاضي من السؤال والجواب).

(٢) انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٣٣)، و«النوادر» لأبي زيد (ص: ١٥٢)، و«الاشتقاق» لابن دريد (ص: ٤١٧)، ونسبه أبو زيد لرجل جاهلي.

(٣) انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٣٢).

(٤) بعدها في «م» زيادة: (استبان).

(٥) في هامش «د»: (الديدن: الدأب والعادة).

(٦) في «م»: (وللإلف).

و(أَوَّلُ): أَفْعَلُ، ولا فعلَ له وزنُه أفعل[١]، وأصله: ووَّل، أو أَوْأَل، أو أَأْوَل[٢].

﴿وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ استُعير الاشتراءُ للاستبدال، والثمنُ القليل هو الرياسةُ التي كانت لهم في قومهم، فاستبدلوها[٣] بآياتِ الله لأنهم خافوا فواتَها لو آمنوا بمحمدٍ عليه السلام وصدَّقوا بكتابه، وما أقلَّها بالنسبة إلى الحقِّ الذي كلُّ كثيرٍ بالنسبة إليه قليلٌ، والهدى الذي كلُّ كبيرٍ بالنسبة إليه حقيرٌ، فكيف بالمتاعِ الدُّونِ اليسيرِ، فلا مفهومَ لقوله: ﴿قَلِيلًا﴾، بل فيه التنبيهُ على خساسةِ أنفسِهم إذ يبدِّلون الشيء العظيم في تحصيل الشيء الحقير.

وإنما أُوثر الثمنُ على الشيء ـ مع أنه أبلغُ في التحقير ـ للتنبيهِ على أن الحظوظَ الدنيويَّة وسائلُ لا مقاصدُ، والنَّعْيِ على تعاكُس أحوالهم وأفعالهم، حيث جعلوا المثمَّن ثمناً والثمن مثمَّناً، وفي كلمةِ الباء والاستعارةِ السابقِ ذكرُها وجهُ تقويَةٍ لهذا المعنى.

﴿وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ﴾ باتِّباعِ الحقِّ والإعراضِ عن الباطل، فُصلت الآية الأولى بالرهبة لأن التحذير فيها عن الكفران ونقضِ العهد وهما من المعاصي، وهذه الآيةُ بالاتِّقاء ـ وهو فرطُ الصيانة ـ لأنَّ التحذير هنا عن الكفر عَقْداً[٤] وعملاً.

---

(١) قوله: (أفعل) كذا في النسخ، ولعل الصواب: (فَعَلَ)، قال الآلوسي في «روح المعاني» (٢/ ١٤٣): ولا فِعْلَ له؛ لأن فاءه وعينه واو، وقد دل الاستقراء على انتفاء الفعل لما هو كذلك، وإن وجد فنادر، وما في الشافية من أنه من (وَوَلَ) بيان للفعل المقدر. وانظر: «شرح الشافية» للرضي (٢/ ٣٣٥ و٣٤٠).

(٢) اضطربت هذه الألفاظ في النسخ، والمثبت من المصادر. انظر: «تفسير القرطبي» (٢/ ١٠)، و«البحر المحيط» (١/ ٤٧٠)، و«روح المعاني» (٢/ ١٤٣).

(٣) في النسخ عدا «م»: (فاستبدلوا)، والمثبت من «م».

(٤) في (م): «عقلًا».

ولك أنْ تقول: إنَّ التقوى فوقَ الرَّهبةِ، فحيثُ ما خاطَبَ العامَّةَ عالِـمَهم ومقلِّدَهم، وحثَّهم على شكر النعمة التي يشتركون فيها، أمرهم بالرهبة التي هي من مبادئ التقوى، وحيث خاطَبَ العلماءَ منهم خاصةً وحثَّهم على مراعاة آياته والتنبيهِ على ما يأتي به أولو العزم من الرسل أمرهم بالتقوى التي هي منتهَى الطاعة.

***

(٤٢) ـ ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾.

﴿ وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ ﴾ عطف على ما قبله، واللَّبْس والسَّتر أخَوان، وضدُّ السَّتر: الكشف، وضدُّ اللَّبس: الإيضاح.

واللباسُ: ما وارَيْتَ به جسدَك، ومن جملة أسبابه الخلطُ.

وقد تقدَّم الكلام في الحق، وأمَّا الباطل فممَّا لا ثبات له عند الفحص عنه، والحقُّ يناقِضُه، وذلك عامٌّ في الاعتقاد والمقال والفعال.

والباء صلةٌ معناها الإلصاقُ؛ أي: لا تخلطوا الحقَّ بالباطل بأنْ تكتبوا في التوراة ما ليس منها. أو للاستعانة؛ أي: لا تجعلوه ملتبِساً بسببِ الباطل الذي تكتبونه، فلا نظر حينئذٍ إلى معنى الاختلاطِ كما لا نظر في الأوَّل إلى معنى الاشتباه.

﴿وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ ﴾ بأنْ تقولوا: ليس وصفُ محمدٍ عليه السلام أو هذا الحكمُ في التوراة، فليس المراد من الحقِّ في الموضعين شيئاً واحداً.

و(تكتموا) جزمٌ داخلٌ تحت حكم النهي، بمعنى: ولا تكتموا، أو منصوبٌ بإضمار (أنْ)، والواوُ بمعنى الجمع، وحقيقتُه: لا يكنْ منكم لبسُ الحق وكتمانُ الحق، والقصدُ إلى أن يَنعيَ عليهم سوءَ فعلهم الذي هو الجمعُ بين أمرين كلُّ واحدٍ منهما مستقِلٌّ بالقُبح ووجوبِ الانتهاء عنه.

ويجوز أن يكون المرادُ من (الحق) في الموضعين واحداً، ويكون إعادة صريحِ الحق دون ضميره لأنهم يكرِّرون أسماء الأجناس والأعلام كثيراً، ولا سيَّما إذا قصدوا التفخيم، صرَّح به الإمامُ المرزوقيُّ[١] والشيخُ عبدُ القاهر.

وعلى ذلك وردَ قوله تعالى: ﴿وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ﴾ [الإسراء: ١٠٥] وقوله: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١].

وحينئذٍ يجوز أن يكون النهيُ عن الجمع؛ لأنَّ الخلط بالباطل قد يكون لترويج الحق وإسماعه، فإنَّ أسماع العوامِّ يَمُجُّون عن الحق الصرف لأنه مرٌّ، فخلطُ الباطلِ الحلوِ به لئلا يَنفرَ[٢] عنه طبع السامع ليس مما يُنكَر كلَّ الإنكار، فإنَّ الضرر اليسيرَ قد يُتحمل للنفع الكثير، ومثلُ هذه الرخصة ترغيباً للمخاطَب إلى الاستماع من مقتضياتِ البلاغة ومُوجبات الخطابة[٣].

ألَا ترى قولَه تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [القلم: ٤] كيف سُرد فيه المقال على إبهام الحال، وإظهارِ التردُّد فيه توسعةً لدائرة الاحتمال.

وفي مصحف ابن مسعود رضي الله عنه: (وتكتمون)[٤]، وهو في موضع الرفع على حذف المبتدأ؛ أي: وأنتم تكتمون.

﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ في محل النصب بالحال؛ أي: في حال عِلمكم بذلك وبقبحه، وإنما قيِّد به لأن الجهل ربما يُغتفرُ ويُجعلُ عذراً، فعلى هذا يكون الحذفُ اختصاراً ورعايةً للفاصلة.

---

(١) انظر: «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (ص: ٢٩ و٨٨ و٧٨٤).

(٢) في «د»: (ينبو).

(٣) في النسخ عدا «د»: (الخطاب)، والمثبت من «د».

(٤) انظر: «الكشاف» (١/ ١٣٣).

ويجوز أن يكون اقتصاراً؛ أي: وأنتم من ذوي العلم، ولا يناسبُ مَن كان عالماً أنْ يكتم الحق ويَلْبِسه بالباطل، ففيه تعييرٌ لهم بأنهم يفعلون فعلَ الجهلاء، وتذكيرٌ لِـمَا فيهم من صفة العلم، وحثٌّ على العمل بمقتضاه، وذلك أَدْخلُ في قبول الحقِّ وإسماعِه من التَّقريعات الشديدة.

***

(٤٣) ـ ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرْكَعُوا۟ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾.

﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ التعريفُ فيهما للعهدِ والإشارةِ إلى الصلاة المعلومةِ والزكاةِ المعيَّنة، أو للجنس كقولهم: هو الرجل، كأنَّ ما عدا صلاةَ المسلمين ليس بصلاةٍ وكذا الزكاةُ؛ لكونهما منه[1] غيرَ مقبولَين.

والزكاةُ مِن زَكَى الزرعُ؛ أي: نمى، فإنها تُنمِّي المالَ باستجلابِ بركةِ الله تعالى.

أَمَرهم بفروع الإيمان بَعْدَما أمرهم بأصوله، فيَحْتمِلُ أن يكون الأمرُ الثاني مشروطاً بالامتثال بالأول، فلا تكون الآيةُ حجةً على المنكِرين؛ لكونِ الكفار مخاطَبين بالفروع.

﴿وَٱرْكَعُوا۟ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾؛ أي: في جماعتهم، فإن صلاة الجماعة تفضُل صلاةَ الفذِّ بسبعٍ وعشرين درجةً؛ لِمَا فيها من فضيلةِ المشقَّةِ وفضيلةِ الانتظار، وقد تَقرَّرَ في موضعه أنَّ مَن أدركَ الإمامَ في الركوع فقد أَدْركَ فضيلةَ[2] الجماعة، والإدراكُ فيما قبله ليس بشرطٍ، ولا عبرةَ للإدراك فيما بعده، وهذا هو السرُّ في تخصيص الركوع بالذكر وإيثارِ عبارة ﴿مَعَ﴾ على عبارة: في.

---

(١) كلمة: (منه) ليست في «د».

(٢) كلمة: (فضيلة) ليست في «ك».

وأمَّا الاحترازُ عن صلاة اليهود فلا حاجةَ إليه بعدما أُريد من الصلاة فيما تقدَّم صلاةُ المسلمين.

وأصل الركوع: الانحناءُ، قال صاحب «العين»: كلُّ شيءٍ يَنكبُّ لوجهه فتمسُّ ركبتُه الأرضَ أو لا تمسُّ بعد أن يطأطئ رأسه فهو راكعٌ[1].

***

(٤٤) ـ ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾.

﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ﴾ اعتراض، والبِرُّ: التوسُّعُ في أفعالِ الخير، واشتقاقُه من البَرِّ الذي هو الفضاءُ الواسع، ويتناولُ كلَّ معروف.

﴿وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾ وتتركونها من البِرِّ، والنسيانُ يجيء بمعنى التركِ، ومنه: النِّسيُ، وهو ما يسقط في منازل المرتحلينَ من رُذالِ أمتعتهم.

والهمزةُ للتقرير، معناه: أن الأمر الذي ورد عليه الاستفهام مكشوفٌ لا يمكن للمخاطَب إنكارُه فإنه[2] مُلجئٌ إلى الإقرار، والتعجيبِ[3] من حالهم، والتوبيخِ على الجمع بين الأمر بالبِرِ وتركه في حق أنفسهم؛ رُوي أنها نزلت في أحبارِ اليهود، كانوا يأمرون سرًّا مَن نصحوه [باتِّباع محمدٍ ﷺ] ولا يتَّبعونه[4].

﴿وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ يعني: التوراةَ، تبكيتٌ بالحجَّة كقوله ﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾،

---

(١) انظر: «العين» (١/ ٢٠٠).

(٢) في «ح» و«د» و«ف»: (فلأنه)، وفي «ك»: (ولأنه)، والمثبت من «م»، ولعل الأحسن: (فكأنه).

(٣) عطف على: (للتقرير).

(٤) يروى عن ابن عباس. انظر: «الكشاف» (١/ ١٣٣)، و«وتفسير البيضاوي» (١/ ٧٧)، وما بين معكوفتين منهما.

وفي عبارةِ التلاوةِ إشارةٌ إلى وضوح ما في التوراة من النهي عن هذا الوصفِ الذميم، بحيث يقف عليه كلُّ مَن يتلوه من أهل اللسان.

والتلاوة: إتْباعُ اللفظِ اللفظَ، سواءٌ تُدُبِّر المعنى أو لا.

وفي الآية التحريضُ على تقديم العمل على القول، والوعيدُ على مخالفةِ القول العملَ، والنَّعْيُ على مَن يَعِظُ الغيرَ ولا يَعِظُ نفسَه.

وكان المنكَرُ تركَهم أنفسَهم لا أمرَهم غيرَهم بالمعروف، إلا أنه بدأ بالتوبيخ به إيماءً إلى أن ذلك التركَ بلَغ في الشناعة غايةً خرج ما يقارنُه من الفعل المندوبِ إلى مَعرِض المستنكَر، وفيه من المبالغة في الإنكار على سوء صنيعهم ما لا يَخفى.

﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ توبيخٌ عظيمٌ بالهمزةِ وتوسيطِ الفاء؛ أي: أتفعلون ذلك فلا تعقلون، كأنكم مسلوبو العقولِ فلا تَفْطَنون لقبح ما ترتكبون فتنتهون.

والعقل أصله: المنع الشديد، ومنه: عقل البعير؛ لمنْعه إياه من الشرود، ومنه: العقل للدِّيَة لأنها تمنعُ وليَّ المقتول عن قتل الجاني.

وفي إيثار نفي العقل على نفي العلم نوعُ تأييدٍ لِـمَا قدَّمناه، يعني: أن المحتاج في إداركه عند التلاوة إنما هو العقلُ الجِبِلِّيُّ لا الإدراكُ المكتسَبُ، ولا دلالةَ فيه على أنَّ قُبح هذه الأشياءِ عقليٌّ، بل دلالةٌ على أنه شرعيٌّ، حيث رتَّب التوبيخَ على ما صدر عنهم بعد تلاوة الكتاب.

والفاءُ للعطف، كان الأصل تقديمَها، لكنَّ الهمزة لها صدرُ الكلام فتقدَّمت على الفاء، وحكم الواو و(ثمَّ) في نحو: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [الروم: ٩] و﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾ [يونس: ٥١] حكمُ الفاء.

***

(٤٥) ـ ﴿وَٱسۡتَعِينُواْ بِٱلصَّبۡرِ وَٱلصَّلَوٰةِۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلۡخَٰشِعِينَ﴾.

﴿وَٱسۡتَعِينُواْ﴾؛ أي: اطلبوا المعونة في دفع المكاره وجلبِ المنافع، فالاختصار للتعميم.

﴿بِٱلصَّبۡرِ﴾ وهو حبسُ النفس، وقدِّمت الاستعانةُ بالصبر لتقدُّم تكاليفَ عظيمةٍ يَشُقُّ التزامُها على مَن يألَفُها.

﴿وَٱلصَّلَوٰةِ﴾ كان رسول الله ﷺ إذا حزَبه[1] أمر فزع إلى الصلاة، وهي أرفعُ منزلةً من الصَّبر؛ لأنها تجمع ضُروباً من الصبر؛ إذ هي حبسُ الحواسِّ على العبادةِ، وحبسُ الخواطر والأفكار على الطاعة.

بل نقولُ: الأمر بالصبر تمهيدٌ للأمر بالصلاة؛ فإنَّ مرجع الجمعِ بينهما أن يصلُّوا صابرينَ على تكاليف الصلاة، محتمِلينَ لمشاقِّها وما يجبُ فيها من إخلاصِ القلب بدفعِ الوسواس ومُراعاةِ الآداب، ولهذا قال:

﴿وَإِنَّهَا﴾ وخصَّها بردِّ الضمير إليها دون (الصبر)، ولولا ذكرُ الصبرِ تمهيداً لكان حقَّ (الصلاةِ) أن يعادَ فيها حرفُ الباء الدالَّةِ إعادتُها على الأصالة، والجملةُ اعتراضيَّةٌ.

وقيل: الصبر: الصوم؛ لأنه حبسٌ عن المفطِّرات، ومنه قيل: شهرُ رمضان شهرُ الصبر، وعلى هذا ردُّ الضميرِ إلى (الصلاة) ليس بطريقِ التخصيص، بل بطريقِ الاكتفاء بالأعمِّ أو الأقدم؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا﴾ [التوبة: ٣٤] وقولِه تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوۡاْ تِجَٰرَةً أَوۡ لَهۡوًا ٱنفَضُّوٓاْ

(١) في «ح»: (أخبر به)، وفي «ف»: (أضر به)، وفي «م»: (أحزنه).

﴿إِلَيۡهَا﴾ [الجمعة: ١١] فإن الكناية في أحدهما[١] ردٌّ إلى الفضة لأنها الأغلبُ والأعمّ، وفي الآخرِ إلى التجارة لأنها أفضلُ وأهمّ.

﴿لَكَبِيرَةٌ﴾ من كبُر بمعنى عظُم، تمثيلٌ وتصوير لمعنى ثقلِها وكونِها شاقَّةً على غير الخاشعين، لا من كبُر بمعنى ثقُل وشَقَّ حقيقةً أو مجازاً.

﴿إِلَّا عَلَى ٱلۡخَٰشِعِينَ﴾ يعني: لا تهونُ على أحد إلا على الخاشعين؛ لأنه استثناءٌ مفرَّغٌ من كلامٍ موجَبٍ، فلا بد من تأويل النفي.

والخشوع هيئةٌ في النفس يظهرُ منها في الجوارح سكونٌ وتواضعٌ، وفيه إشارةٌ إلى أن الصلاة التي تَخِفُّ على غير الخاشع مسماةٌ باسمها وليست هي في حكمِها.

فإن قيل: هلَّا يلزمُ أن يكون ثوابُ غيرِ الخاشع أكثرَ؛ لِـمَا جاء في الخبر: أن أكثر الأعمال ثواباً أشقُّها[٢].

قلنا: لا يلزمُ ذلك؛ لأن مفهوم الخبر: أنَّ الأعمال المتساوية في اشتمالِ الأركان والشرائطِ وسائرِ ما يجبُ رعايتُه أو يستحبُّ أكثرُها[٣] أشقُّها.

* * *

(٤٦) ـ ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمۡ وَأَنَّهُمۡ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ﴾.

﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمۡ﴾ لـمَّا كانت الملاقاةُ متعذِّرةَ الحملِ على الحقيقة

---

(١) في (م): «إحداهما».

(٢) انظر حديث عائشة عند البخاري (١٧٨٧)، ومسلم (١٢١١/ ١٢٦).

(٣) بعدها في «د»: (ثواباً).

جُعلت كنايةً عن رؤيته تعالى، وهو الوجهُ فيما يُروى في الأخبار: «لقيَ اللهَ تعالى وهو عليه غضبانُ»[١].

والظنُّ بمعنى العلم، ويعضدُه أنَّ في مصحفِ ابن مسعود رضي الله عنه: (يعلمون)[٢]، ولا يُصار إلى التضمين إلا عند قيام القرينة اللفظية، وهي ذكر ما يتعلق بالمضمَّن، وهي مفقودةٌ هنا[٣].

وفي عبارة الظن إشارة إلى أنه يكفي في حصول الخشوع الذي يزول به ثقل الصلاة أدنى مراتب الاعتقاد بملاقاته تعالى.

وقيل: المراد: ملاقاةُ[٤] ثوابه، وحينئذ يكون الظنُّ بمعنى التوقُّع؛ لأنه وإنْ عَلِم أنه لا بد من ثوابٍ أو عقابٍ، لكنْ من أين يَعلم ما يُختم به عملُه، فلا بد مِن صرفِ الظن عن معنى العلم إلى معنى التوقُّع اللازم له.

ويأباه قولُه: ﴿وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ﴾؛ أي: إلى مشهدِ حكومتهِ يومَ العرض والسؤال ﴿رَٰجِعُونَ﴾ إذ لا يناسبه معنى التوقُّع، وتقديرُ عامل آخرَ له خلافُ الظاهر.

وإنما ثقُل على غيرهم لأنهم لم يعتقدوا بالجزاء[٥]، ولم يرجوا الثوابَ، فكانت في حقهم مشقةً خالصةً، ولم تثقل عليهم لأنهم اعتقدوا بلقاء[٦] الجزاء، وتوقَّعوا ما ادَّخر للصابرين على متاعها، فزاولوها برغبةٍ ونشاط وانشراح صدرٍ،

---

(١) قطعة من حديث رواه البخاري (٢٣٥٦)، ومسلم (١٣٨)، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ١٣٤).

(٣) في هامش «د»: (رد للقاضي).

(٤) في «ح» و«د» و«ف»: «وقيل الملاقاة»، وفي (ك): (وقيل لملاقاة)، والمثبت من «م».

(٥) في «ك»: (الجزاء).

(٦) في «ك»: (لقاء).

واستلذُّوا بها، ومن ثَمَّةَ قال رسول الله ﷺ: «وجُعلتْ قرَّةُ عيني في الصَّلاة»[1].

***

(٤٧) ـ ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَنِّي فَضَّلۡتُكُمۡ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾.

﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ﴾ تكريرٌ تمهيداً لتذكير نعمة التفضيل، وقد جاء تفصيلها في قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِۦ يَٰقَوۡمِ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ جَعَلَ فِيكُمۡ أَنۢبِيَآءَ وَجَعَلَكُم مُّلُوكٗا وَءَاتَىٰكُم مَّا لَمۡ يُؤۡتِ أَحَدٗا مِّنَ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [المائدة: ٢٠]، وذكرُ تلك النعمة على الآباء إلزامُ الشكر على الأبناء؛ لأنهم يَشْرُفون بشَرَفهم، ولذلك قال:

﴿وَأَنِّي فَضَّلۡتُكُمۡ﴾ ولم يقل: فضَّلت آباءكم.

والفضل: الزيادة في الخير، والجملة في محلِّ النصب معطوفةٌ على معنى ما تقدم؛ أي: أنِّي أنعمتُ عليكم وأنِّي فضَّلتكم.

﴿عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ الظاهرُ هو الاستغراق، وقد خرج إلى حيِّز النصِّ بقوله: ﴿وَءَاتَىٰكُم مَّا لَمۡ يُؤۡتِ أَحَدٗا مِّنَ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [المائدة: ٢٠] ولا حاجةَ إلى الصرف إلى الاستغراق العُرفيِّ بقرينةِ أن المتبادِر من الموجود المعتبر في مفهوم العالم الموجودُ[2] بالفعل؛ لعدم الدلالة فيه على التفضيل من كلِّ جهةٍ عموماً، ولا من جهة القُرْب والمكانة عند الله تعالى خصوصاً، ولذلك لم يكن فيه متمسكٌ لمن فضَّل البشر على الملك.

***

---

(١) رواه النسائي (٣٩٣٩) و(٣٩٤٠)، والإمام أحمد في «المسند» (١٢٢٩٣)، وأبو يعلى في «مسنده» (٣٤٨٢)، من حديث أنس. وإسناده حسن.

(٢) في «م» و«ك»: (الوجود).

(٤٨) ـ ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾.

﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا﴾ يريد يوم القيامة، وعظَّمه بالتنكير، ثم بالتوصيف، والمقصود: بيان كون ذلك معياراً للمخاوف بحيث لا يكون آنٌ من آنائه خالياً عن الخوف، وهذا يجعل نفسَ اليوم مَخوفاً لا ما[1] فيه.

﴿لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا﴾؛ أي: لا تقضي نفسٌ مّا من النفوس عن نفسٍ ـ أيِّ نفسٍ كانت ـ حقًّا من الحقوق، و﴿شَيْئًا﴾ مفعول به، ويجوز أن يكون في موضع المصدر؛ أي: قليلاً من الجزاء، وعلى قراءةِ: (لا تُجْزِئُ)[2] من أَجْزأَ عنه: إذا أَغْنَى عنه، لا يكون إلا بمعنى: شيئاً من الإجزاء.

والجملةُ في محل النصب صفة لـ﴿يَوْمًا﴾ والعائد محذوفٌ؛ أي: لا تجزي فيه، وهل الحذف بتدريج، أم حذفٌ برمَّته ابتداءً؟ قولان.

﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ﴾ أي[3]: أَيَّةُ شفاعة كانت، والضمير في ﴿مِنْهَا﴾ راجعٌ إلى النفس الثانية العاصية؛ أي: إن جاءت بشفاعةِ شفيعٍ لم يقبل منها، ويجوز أن يرجع إلى الأولى؛ أي: لا تجزي منها شيئاً وإن شفعت لها لا يقبل، وقِسْ على هذا قولَه:

﴿وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾ والعدل: الفديةُ؛ لأنها تعادل الـمَفديَّ، والشفاعةُ من الشَّفع، كأن الجانيَ كان فرداً فجعله الشفيعُ شفعاً بضم نفسه إليه.

---

(١) في «ح»: (لا يلو)، وفي «ك»: (لأمر)، وفي «م»: (لا أمن)، وغير واضحة في «ف»، والمثبت من «د».

(٢) تنسب لأبي السمال العدوي. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» لابن خالويه (ص: ٥)، و«المحرر الوجيز» لابن عطية (١/ ١٣٩).

(٣) كلمة: (أي) من «م» و«ك».

وضمير الجمع في ﴿وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ يرجع إلى ما دلَّت عليه النفسُ المنكَّرة في سياق النفي الدالَّةُ على العموم، والتذكيرُ بمعنى العِباد والأناس، والنصر أخصُّ من المعونة؛ لاختصاصه بدفع الضرر.

وإنما عَدَل عن الجملة الفعلية المعطوفةِ على أخواتها إلى الاسمية؛ للدلالة على الدوام الوضعي؛ أي: ولا هم ينصرون دائماً ما دامو هم هم، وفيه إيماءٌ إلى أنه يَنصرُ غيرَهم.

وإنما قنَّطهم الإقناطَ الكليَّ لأن اليهود كانوا يزعمون أن آباءهم الأنبياءَ يشفعون لهم.

ولـمَّا كان الخطاب لليهود كان تقديره: لا تجزي نفسٌ مّا منكم عن نفسٍ مّا منكم، فلا دلالة فيه على أن الشفاعة لا تُقبل للعصاة مطلقاً.

وكأنه أُريدَ بالآية نفيُ أن يَرفع[1] العذابَ أحدٌ عن أحدٍ من كلِّ وجهٍ محتمَلٍ، فإنه إمَّا أن يكون بإعطاء شيء أو مجاناً:

فإن كان الأولَ: فإما أن يكون بأداءِ ما كان عليه وهو الجزاءُ، أو غيره وهو الفدية.

وإن كان الثانيَ: فإما أن يكون على سبيل العطف وهو الشفاعةُ، أو على سبيل القهر وهو النصرةُ.

وإنما عدَل عن الترتيب الذي هو مقتضَى هذا التقسيمِ اختياراً لأسلوب التَّرقِّي، كأنه قيل: النفسُ الأولى غيرُ قادرة على استخلاصِ صاحبها بقضاء الواجب وتدارُكِ التَّبِعات[2] لأنها مشتغلةٌ عنها بشأنها؛ كما أفصَحَ عنه قولُه تعالى: ﴿لِكُلِّ ٱمْرِيٍٕ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ

---

(١) في «ك»: (يدفع).

(٢) في «ك»: (الفائت).

شَأْنٌ يُغْنِيهِ﴾ [عبس: ٣٧]، ثم إنْ قَدَرتْ على سعيٍ مّا مثلَ الشفاعة فلا يُقبل منها، وإن زادت عليها بأنْ يضمَّها الفداء فلا يؤخذُ منها، وإن حاولت الخلاصَ بالقهر والغلبةِ وأنَّى لها ذلك فلا تتمكن منه، فالترقِّي من السعي إلى السعي.

***

(٤٩) ـ ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ ۚ وَفِى ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾.

﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُم﴾ (إذ) نصبٌ بـ: اذكروا، والتنجيةُ: التَّخليصُ من مكروهٍ وشدَّةٍ، ومِثْلُه الإنجاءُ.

قيل: معنى ﴿نَجَّيْنَاكُم﴾: ألقيناكم على نَجْوةٍ من الأرض، وهي ما ارتفَع منه، هذا هو الأصل، ثم سمِّي كلُّ فائز ناجياً، فالناجي: مَن خرج من ضِيقٍ إلى سعةٍ، ومعناه: خلَّصنا آباءَكم، وجعل ذلك نعمةً عليهم لأنهم نَجَوا بنجاتهم، ومن عادة العرب هذا؛ يقولون: قتلناكم يوم عكاظٍ، أي: قتل آباؤنا آباءَكم.

وقرئ: (نجَّيتُكم)(١) فوافَقَ الضميرُ ضميرَ ﴿نِعْمَتِىَ﴾، وعطفُها عليها كعطف جبريل وميكائيل عليهما السلام على الملائكة، أو تفصيلٌ لِمَا أجمله في قوله: ﴿ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ والتفصيلُ لا يلزم أن يكون على وجه الاستيعاب، بل قد يكتفى فيه بذكر المعظَّمات.

﴿مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ أصل (آل): أهل؛ لأن تصغيره: أُهَيلٌ، فأُبدلت هاؤه ألفاً، وخُصَّ بالإضافة إلى أعلام الناطقين، دون النكرات والأمكنة والأزمنة والصناعات.

---

(١) تنسب للنخعي. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» لابن خالويه (ص: ٥).

و(فرعون) عَلَمُ شخصٍ سُمِّي[١] به كلُّ مَن يملك العمالقة ـ وهم جبابرةُ مصر ـ وضعاً ابتدائيًّا[٢]، دلَّ على ذلك منعُ صرفه، وجمعُه باعتبار الأفراد؛ كقيصر لملك الروم، وكسرى لملك فارس.

ولشهرةِ الفراعنة بالعتوِّ اشتُقَّ منه: تَفَرْعَنَ، إذا عتَا وتجبَّر[٣].

وآلُه: قومُه المناسبون له، وحقيقةُ الآل: هم الذين يَؤُولُ أمرُهم[٤] إليه في نسبةٍ أو صحبة.

﴿يَسُومُونَكُمْ﴾ حالٌ من ﴿ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾، أو استئناف[٥] حكاية حال، والسَّوم أصلُه: الذهاب في ابتغاء الشيء، فهو لفظٌ مفردٌ بمعنًى مركَّبٍ من الذهاب والابتغاء، فأُجري مُجرى الذهاب في قولهم: سامت الإبل فهي سائمةٌ، ومُجرى الابتغاء في قولهم: سمْتُه كذا، ومنه: السَّومُ في البيع.

﴿سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ﴾ نصب على المفعولية[٦] لـ ﴿يَسُومُونَكُمْ﴾، والسوء مصدرُ ساء؛ أي: قَبُحَ، ومعنى سوءِ العذاب ـ مع أن نفسه سيئٌ ـ: أقبحُه وأفظعُه.

﴿يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ﴾ استئنافٌ، أو حالٌ من ضمير الفاعل في ﴿يَسُومُونَكُمْ﴾، أو بدل منه، أو معطوفةٌ عليه حُذف منها حرفُ العطف، ويؤيِّدُه ثبوتُه في سورة إبراهيم عليه السلام.

---

(١) في «د» و«م»: (يسمى).

(٢) في هامش «د» و«م»: (وليس بلقب في أصل وضعه كما توهمه القاضي. منه).

(٣) في «ك»: (وفجر).

(٤) في «د»: (أمورهم).

(٥) في «د» و«م»: (واستئناف).

(٦) في «ك»: (المفعول).

﴿وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ﴾ الاستحياء: استفعالٌ من الحياة؛ أي: يبقون بناتكم للخدمة، سمِّينَ بما يَؤُول إليه أمرُهن. ولِمَا في صيغةِ الاستفعال من الدلالة على أنَّ إبقاءَهن كان لمصلحتهم، كان المذكور من جملةِ الشدائد.

﴿وَفِي ذَٰلِكُم بَلَآءٌ﴾ البلاء: هو الاختبار، ويكون بالشَّرِّ ليَصبروا فيكونُ محنةً، وبالخير ليشكروا فيكون مِنحةً، وكلاهما محتملٌ هاهنا بحسَب احتمالِ[1] المشارِ إليه أن يكون مصدراً لـ ﴿نَجَّيْنَٰكُم﴾، أو مصدر (يسومون) و(يذبِّحون) و(يستحيون).

والأولُ أَوْفقُ بقوله: ﴿مِّن رَّبِّكُمْ﴾ وأَلْيَقُ بأصل المقام، فإنه لتعديدِ النِّعم، والثاني أَلْصقُ[2] بمقامِ تفصيلِ المحن، وأنسبُ للتذييل بهذه الجملة الاعتراضية.

﴿عَظِيمٌ﴾ صفة ﴿بَلَآءٌ﴾.

وفيما ذُكر من المبالغة والتأكيد بالإجمال والتفصيل، والتسجيلِ بأن الذبح[3] أشدُّ العذاب وأفظعُه، ما لا يَخفى، ولهذا ذيَّله بالاعتراض تأكيداً وتقويةً له.

***

(٥٠) ـ ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ فَأَنجَيْنَٰكُمْ وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾.

﴿وَإِذْ فَرَقْنَا﴾ الفَرْق والفَلْق كالفَصْل، لكنَّ الفلْقَ لا يكون إلا بينَ جسمين، والفرقَ يكون فيهما وفي المعاني.

وقرئ: (فرَّقْنا)[4] على بناء التكثير؛ لأنَّ المسالِكَ كانت اثني عَشَرَ بعددِ الأسباط.

---

(١) كلمة: (احتمال) من «م».

(٢) في «م» و«ك»: (أليق).

(٣) في «م» زيادة: (المذكور).

(٤) تنسب للزهري. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥)، و«البحر المحيط» (٢/ ٣٣).

والباء في: ﴿بِكُمُ﴾ للسببية؛ أي: بسببكم وبسببِ إنجائكم، ولا يجوز أن يكون للملابَسة؛ أي: مُلْتبِساً بكم، ولا للاستعانة؛ أي: تسلكونها وتتفرَّقُ بكم كما يتفرَّقُ الشيء بالسكِّين عند قطعه؛ لأن قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ فَٱنفَلَقَ﴾ [الشعراء: ٦٣] صريحٌ في أن انفصال البحر بعضِه عن بعضٍ وحصولَ المسالك كان بضربِ العصا قبل أخذِهم في السلوك، فإن في الفاء الفصيحة في قوله: ﴿فانفلق﴾ دلالةً على عدم تراخي الانفلاقِ عن الضرب.

﴿ٱلْبَحْرَ﴾ هذا البحرُ كان قريباً من مصرِ فرعونِ موسى عليه السلام، يقال له أسافاً، ويسمى اليوم: بحرَ القلزم[1].

﴿فَأَنجَيْنَٰكُمْ﴾ من خطرِ عبورِ البحر، وأخرجناكم من ضِيقِ مسالكه إلى سَعةِ البرِّ، وهذه الفاءُ أيضاً فصيحةٌ.

﴿وَأَغْرَقْنَآ﴾ غَرِقَ في الماء من حدِّ عَلِمَ؛ أي: رسب فيه، فهو غَرِقٌ إذا كان لم يَمتْ بعدُ، فإذا مات فهو غريقٌ وجمعه: الغرقى.

﴿ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ أتباعَه، فهو أول الغرقى وأَوْلى[2] به، فكان غرقه معلوماً دلالةً، وفيما في العدول من الضمير إلى المظهَر من التنبيه على أنَّ السبب لذلك الحال كونُهم[3] أتباعَه نوعُ تأييد لتلك الدلالة.

﴿وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾ تقلِّبون أبصارَكم في الجهات نظرَ المبهوت إذا فاجأه خطبٌ[4]،

---

(١) وهو المعروف اليوم بخليج السويس من البحر الأحمر. انظر: «معجم متن اللغة» (مادة: قلزم).

(٢) في «د»: (وأدنى).

(٣) بعدها في «د»: (فيما)، ولا يظهر لها وجه ارتباط بالسياق.

(٤) في «ك»: (الخطب).

أو تنظرون ما يُفعل بأعدائكم، فعلى الأول يكون النظر بمعنى طلبِ[١] الإبصار، وعلى الثاني بمعنى الانتظار.

رُوي أنه تعالى أمر موسى عليه السلام أن يسري ببني إسرائيل، فأَتْبعهم فرعون وجنوده مشرقين، فلما تراءى الجمعان وهم على شاطئ البحر أوحى الله تعالى: ﴿أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ﴾ [الشعراء: ٦٣]، فضرب فظهر فيه اثنا عشر طريقاً يابساً، فسلكوها حتى جاوَزوا البحر، ثم وصل إليه فرعون ورآه منفلِقاً اقتحم فيه هو وجنوده فالتطم عليهم وأغرقهم أجمعين[٢].

***

(٥١) ـ ﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ﴾.

﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ الوعد هو التَّرجيَةُ بالخير، وَعَد الله تعالى موسى عليه السلام بعد هلاك فرعون أن يُنزل عليه كتاباً يَنتمون إليه ويتمسَّكون به، وعيَّن له ميقاتاً ذا القعدة وعشر ذي الحجة، وإنما عبَّر عنه بالليالي لأنها غُرر الشهور.

وانتصابُ ﴿أَرْبَعِينَ﴾ على المفعول به؛ إذ هي الموعودة[٣] على الاتِّساع المعهودِ بجَعْلِ الزمان[٤] ـ لكونه شرطَ الموعود ـ موعوداً، ولا يجوز نصبه على الظرفيَّة[٥]

---

(١) بعدها في «ح» و«ف»: (الفعل)، وفي «ك»: (فعل).

(٢) في هامش «د»: (فيه رد للقاضي في قوله: وصادفوهم في شاطئ البحر). وفي هامش «م»: (فيه رد للقاضي في قوله: فصبحهم. منه). وانظر: «تفسير البيضاوي» (١/ ٨٠)، وفيه: فصبحهم فرعون وجنوده، وصادفوهم على شاطئ البحر.

(٣) في «م»: (الموعدة).

(٤) في «م»: (على الاتساع والمفهوم الزمان). وسقطت العبارة من «ك».

(٥) في «د» و«م»: (الظرف).

لأنه معدودٌ، فيلزم أن يكون وقوعُ العامل في كلِّ فردٍ فردٍ منها، وليس كذلك.

وقرئ: ﴿وَعَدْنَا﴾[1] وقال الزجَّاج: هذا جيدٌ؛ لأنَّ الطاعة في القبول بمنزلةِ المطاوَعة[2]، فمِن الله تعالى وعدٌ ومِن موسى قبولٌ[3].

و(موسى) اسمٌ عجمي لا ينصرفُ للعُجمة والتعريف، رُوي أنَّ القِبْطَ يقولون للماء: مو، وللشجر: سا، فلما وُجد موسى عليه السلام في التابوت عند ماءٍ وشجرٍ سُمي موسى.

﴿لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ﴾؛ أي: اتَّخذْتُموه إلهاً، وحُذف المفعول الثاني للعلم به، ولسَمَاجةِ ذكرِه، وفيه تفظيعٌ لشأنه حيث ترك تطهيراً؛ أي: جعلتُموه لأنفسكم معبوداً.

ونُسب الاتِّخاذ إلى جميعهم وإن كان بعضُهم لم يتَّخذ ولم يرضَ به؛ لأن القبيلة قد تُذمُّ وتُمدح بما وقع من[4] بعضها، وفيه تنبيهٌ على زيادة القبح في ذلك الاتخاذ، حتى خرَّج البريء مخرج الذم لمقارنته[5] المباشِرَ له[6].

والتعريفُ في ﴿الْعِجْلَ﴾ للعهد، والمعهودُ ما ذكر في قوله تعالى: ﴿عِجْلًا جَسَدًا لَّهُ خُوَارٌ﴾ [الأعراف: ١٤٨].

---

(١) هي قراءة السبعة عدا أبي عمرو فإنه قرأ: (وعدْنا). انظر: «التيسير» للداني (ص: ٧٣).

(٢) قوله: (المطاوعة) كذا في النسخ، والذي عند الزجاج: (المواعدة).

(٣) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (١/ ١٣٣).

(٤) في «م» و«ك»: (في).

(٥) في «م» و«ك»: (بمقارنة).

(٦) في هامش «د» و«م»: (فيه رد للقاضي في قوله باشر كلهم. منه).

و﴿ثُمَّ﴾ للبعد بين مشاهَدة النعم المذكورة واتِّخاذِ العجلِ معبوداً؛ لأن معنى التراخي قد فُهم من قوله[١]:

﴿مِنۢ بَعۡدِهِۦ﴾ الضميرُ لموسى عليه السلام، والمعنى: بعد غيبته، وهي بالمضيِّ إلى الطور.

﴿وَأَنتُمۡ ظَٰلِمُونَ﴾ إخبارٌ بأن سجيَّتهم الظلم[٢]، يرشدك[٣] إلى هذا قولُه تعالى في موضعٍ آخَرَ: ﴿ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُواْ ظَٰلِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٨].

والاتخاذُ المذكورُ يدلُّ على أنهم مجسِّمةٌ أو حُلوليةٌ.

* * *

(٥٢) ـ ﴿ثُمَّ عَفَوۡنَا عَنكُم مِّنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ﴾.

﴿ثُمَّ عَفَوۡنَا﴾؛ أي: تجاوَزْنا ﴿عَنكُم﴾ حين تبتُم.

فإنْ قلتَ: أنهم عُوقبوا بالقتل ـ على ما يأتي عن قريبٍ ـ فما معنى العفو؟

قلتُ: العفو قد يكون قبل العقوبة وقد يكون بعدها، بخلافِ الغفران فإنه لا يكون معه عقوبةٌ البتة[٤]، على أن العقوبة كانت لبعضهم.

وأصلُ العفو: المحوُ، من عَفَتِ الريحُ الأثَرَ: إذا أَذْهَبتْه، لا من عفا المنزلُ: إذا دَرَس، فإنه يَتعدَّى ولا يَتعدَّى.

---

(١) في هامش «د» و«م»: (فيه رد للقاضي في قوله باشر الحكيم. منه).

(٢) في هامش «د» و«م»: (فيه رد للقاضي في قوله: بإشراككم. منه).

(٣) في «م»: (يرشد).

(٤) في هامش «د» و«م»: (نص على ذلك الإمام القرطبي. منه).

و﴿ثُمَّ﴾ للبُعد، فإنَّ العفو بعد ارتكابهم ما هو الموجِبُ لأشدِّ العذاب في غايةِ البعد.

و﴿ذَٰلِكَ﴾ في قوله تعالى: ﴿مِّنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ﴾ لتعظيم الشرك؛ أي: عفَوْنا من بعدِ ذلك الأمر العظيم البعيد عن العفو ﴿لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ﴾ نعمةَ العفو.

ومعنى الشكرِ في اللغة: عرفانُ الإحسانِ بالجَنان، ونشرُه باللسان.

وتفسير (لعل) بـ (كي) مردودٌ بأنَّ جمهور أئمَّة اللغة اقتصروا في بيان معناها الحقيقيِّ على الترجِّي والإشفاق، وعدمُ صُلوحها لمجرَّد معنى العلِّيَّة والغَرَضيَّة مما وقع عليه الاتِّفاق، ألَا ترى تقول: دخلت على المريض كي أعودَه، وأخذتُ الماء كي أشربَه، ولا يصحُّ: لعل.

وحملُها على الإرادة إنما يصحُّ على أصل الاعتزال، وأمَّا على أصلِ أهلِ الحق فلا صحةَ؛ لأن إرادته تعالى تستلزمُ الوقوعَ عندهم ولم يقع، فلا بد من الحمل على كونهم في صورةِ مَن يُرجَى منه الشكرُ وإنْ لم يتعلَّق به الإرادةُ.

***

(٥٣) ـ ﴿وَإِذۡ ءَاتَيۡنَا مُوسَى ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡفُرۡقَانَ لَعَلَّكُمۡ تَهۡتَدُونَ﴾.

﴿وَإِذۡ ءَاتَيۡنَا مُوسَى ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡفُرۡقَانَ﴾ الواو بينهما هو التي توسَّطُ[1] بين الصفات، والمفيدةُ كونَ الموصوف جامعاً لها؛ أي: الشيءُ الجامع بين كونه كتاباً منزلاً من عند الله وبين كونه فرقاناً يَفْرُق[2] بين الحقِّ والباطل، وهو التوراة.

---

(١) في النسخ عدا «م»: (تواسط)، والمثبت من «م».

(٢) (يفرق): ليست في «م».

وفي توصيفه[1] بالكتاب في مقام المدح إشارةٌ إلى نزوله من السماء مكتوباً.

وحمل (الفرقان) على النصر الذي فرَق بينه وبين عدوِّه ـ كما في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ الْفُرْقَانِ﴾ [الأنفال: ٤١] يعني: يومَ بدر ـ لا يناسبُه قولُه: ﴿لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ باتِّباع ذلك الكتاب المنزَل والعملِ بما فيه، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ﴾ [المائدة: ٤٤].

***

(٥٤) ـ ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾.

﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ﴾ القوم اسمُ جمع لا واحدَ له من لفظه، ويختصُّ بالرجال.

﴿يَا قَوْمِ﴾ المنادى إذا أضفتَه إلى نفسكَ جاز فيه حذفُ الياء وإثباتُها كما في قوله تعالى: ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾ [الزمر: ٥٣]، وفتحُها كما في قراءةِ مَن فتحَ الياء، والأجودُ الاكتفاء بالكسر.

﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ﴾؛ أي: ضَرَرْتُم أنفسكم بإيجاب العقوبة عليها، أو نَقَصْتُموها ثواب الإقامة على عهدي، فإن الظلم في اللغة: النَّقصُ، وفي العُرف: الضررُ الخالي عن نفعٍ يزيد عليه، ودفعِ مَضرَّةٍ أعظَمَ منه، وظلمُ الإنسان نفسَه أفحشُ من ظلم غيرها.

﴿فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ﴾ الفاء الأولى للسببية؛ لأن الظلم سبب التوبة، والثانيةُ للتعقيب، فإن كانت توبتُهم نفسَ القتل فقوله: ﴿فَاقْتُلُوا﴾ تفسيرٌ

(١) في «ك»: (وصفه).

وتفصيلٌ لقولـه: ﴿فَتُوبُوٓاْ﴾، ولا حاجة إلـى تقدير العزيمـة، وإن كانت تتمَّـةَ التوبة وسببَ قبولهـا فمعنـاه: توبـوا فأَتْبِعـوا توبتكم القتـلَ تماماً لهـا، والتعديةُ بـ (إلى) لمَـا فـي التوبة مـن معنـى الرجوع.

وخُصَّ البارئُ بالذكر من[1] سائر أسمائه؛ لأن البارئ هو الذي خلقهم أبرياءَ من التفاوُت في النوع والتشابُهِ في الشخص، وذلك من عجيبِ حكمته وبديعِ قدرته، فعيَّرهم على تركهم عبادةَ مَن هذا شأنُه إلى عبادةِ ما هو مَثَلٌ في الغباوة حتى عرَّضوا أنفسَهم لسخطه، فناسب خلقَهم وجَمْعَ بِنيتِهم باللُّطف قَتْلُهم وفكُّ تركيبهم بالقهر حيث تقابَلا.

والنفسُ هاهنا هي هذه البِنيةُ الإنسانيَّة، والقتلُ هو إزهاقُ الروح.

وحُمل قوله: ﴿فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾ على الظاهر وهو النَّجْع؛ أي: قتل أحدٍ نفسَه، ويجوز أن يكون على التجوُّز بجَعل المقتولِ نفسَ القاتل؛ لِـمَا[2] بينهما من التعلُّق والاتحاد في الاعتقاد، قيل: أُمروا أن يقتل بعضُهم بالسيف بعضاً، وقيل: مَن لم يعبدِ العجل أن يقتل العبَدَةَ.

﴿ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾؛ أي: ذلـك القتـلُ والرجـوعُ أنفـعُ لكـم مـن الحيـاة بالإصرار المـؤدِّي إلـى العـذاب المخلَّـد في النـار، ولمَّـا كان ظهور نفعِـه في الآخـرة بالحياة الأبديـة والبهجـةِ السَّـرْمديَّة نبَّه عليـه بقوله:

﴿عِندَ بَارِئِكُمْ﴾ وإعادة ﴿بَارِئِكُمْ﴾ كإعادة (الحق) في قوله تعالى: ﴿وَبِٱلْحَقِّ أَنزَلْنَٰهُ وَبِٱلْحَقِّ نَزَلَ﴾ [الإسراء: ١٠٥].

---

(١) في «ف»: (من بين).

(٢) في «ك» و«م»: (بما).

﴿فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾ إخبارٌ بالتوبة، وعطفٌ على محذوفٍ؛ أي: فامتثَلْتُم ذلك فتاب عليكم.

وهاتان الجملتان مندرِجتان تحت الإضافة إلى الظرف الذي تقدَّم، والْتِفاتٌ من الغيبة إلى الخطاب، حيث عبَّر عنهم بطريق الغيبة بلفظ (قومه)، وأمَّا اندارجُه تحت قول موسى عليه السلام على تقدير شرطٍ محذوف؛ أي: إنْ فعلتُم، ففيه أنَّ دخول الفاء الجزائية على الماضي المتصرِّف من غير (قد) غيرُ جائزٍ، وإضمارُها ضعيف، وحذفُ فعل الشرط وأداتِه معاً وإبقاءُ الجواب مما نُوزع في صحته.

﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ المبالغةُ في الوصف الأول لكثرة توفيقه تعالى في[1] التوبة وقبولها مرةً بعد أخرى، والمبالغةُ في الوصف الثاني لعدم الاستعجال في أمر العقوبة، والإهمالِ إلى زمان التوبة بدءاً وعوداً.

***

(٥٥) ـ ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾.

﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ﴾ يعدِّدُ عليهم ما صدر عنهم من سوء الاقتراح، وفي ندائهم موسى كليمِ الله باسمه دليلٌ على سوء أدبهم معه، وقد تكرَّر ذلك منهم.

﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ﴾ تعديَةُ الإيمان باللام باعتبارِ تَضْمينِهِ[2] معنى الوثوق.

وما قيل: أي: لأجل قولك، يأباه قوله: ﴿حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ لأنَّ عدم إيمانهم لأَجْل قوله لا ينتهي عند رؤيته تعالى بل يستمر.

(١) كلمة (في) ليست في «د» و«م» و«ك»، وكلمة (تعالى) ليست في «ح» و«ف».

(٢) في «ك»: (تضمنه).

والرؤية بصَريَّةٌ، وأكِّدت بقوله: ﴿جَهۡرَةٗ﴾ ـ أي: غيرَ مستترٍ عنا بشيءٍ ـ مبالغةً في الإبصار، وانتَصَب على المصدر[١] لأنها نوعٌ من الرؤية، أو على الحال بمعنى ذوي جهرةٍ.

وقرئ: (جهَرةً)[٢] بفتح الهاء، وهي إمَّا مصدرٌ كالغلبة، وإمَّا جمعُ جاهرٍ.

وأوجَهُ الأوجُهِ هو أن يكونَ بمعنى (جَهْرة) لأنَّ كلَّ اسم كان ثانيهِ من حروف الحلْق يجوز تحريكُه قياساً مطَّرداً كبَحْر وبَحَر، ونَهْر ونَهَر، والأصل في القراءتين التَّوافُقُ.

والجهرُ حقيقةٌ في ظهور الشيء بإفراطٍ صوتاً[٣] كان أو غيرَه.

والقائلون هم النُّقباءُ السبعون الذين خرج بهم موسى عليه السلام إلى الطُّور.

وقيل: قاله عشرةُ آلافٍ منهم.

والمؤمَنُ به: أنَّ هذا كتابُ الله تعالى، وأنك سمعتَ كلامه، وأنه أَمَرنا بقبوله والعملِ به.

﴿فَأَخَذَتۡكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ﴾ لا لاستحالة المسئول، بل لأنهم لم يَسألوا سؤالَ استرشادٍ[٤]، بل سألوا سؤالَ تعنُّتٍ، وأساؤوا الأدب في السؤال حيث قالوا: ﴿لَن نُّؤۡمِنَ لَكَ﴾.

والصاعقة: كلُّ أمرٍ هائلٍ مميتٍ، أو مزيلٍ للعقل والفهمِ غالباً، والمراد: الصيحةُ

---

(١) في «ك»: (المصدرية).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥).

(٣) في «ك»: (صورة).

(٤) في «م» و«ك»: (لم يسألوا الرسول استرشادا).

الهائلةُ الحاصلةُ بالرجفة؛ لقوله[1] تعالى في سورة الأعراف: ﴿ فَأَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ ﴾ [الأعراف: ٧٨] وأصلها: الاضطراب، فخرُّوا صَعِقينَ ميتين يوماً وليلة.

﴿وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾ دلَّ هذا على أنها جاءتهم مُعاينةً بالنهار وهم أيقاظٌ يُبصرونها، وذلك أقطعُ وأشدُّ وقعاً.

* * *

(٥٦) ـ ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَٰكُم مِّنۢ بَعْدِ مَوْتِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾.

﴿ ثُمَّ بَعَثْنَٰكُم ﴾ البعثُ: إثارةُ الباركِ والنائمِ عن مكانه، ونشرُ الميت كبعثِ النائمِ، فالتقييدُ بقوله: ﴿مِّنۢ بَعْدِ مَوْتِكُمْ ﴾ ـ أي: بسبب الصاعقة ـ لتعيينِ المراد ودَفعِ الاشتِباه.

﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ نعمةَ البعث، أو نعمةَ الهداية بعد الضلالة.

* * *

(٥٧) ـ ﴿ وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾.

﴿ وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْغَمَامَ ﴾؛ أي: وجَعلْنا الغمامَ يُظلُّكم، وذلك في التِّيه سخَّر الله تعالى لهم السحابَ يسيرُ بسَيرِهم يظلُّهم[2] من الشمسِ.

والظلُّ في اللُّغة: السَّترُ.

والغمامُ: جمع غمامةٍ، وهي ما ابيضَّ من السحاب، سمِّي بها لستره، فإن كلَّ ما يَستر شيئاً فهو غمَّةٌ.

---

(١) في «م» و«ك»: (بقوله).

(٢) في «ك»: (السحاب يسترهم ويظلهم).

﴿وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ﴾ هو التَّرنجبينُ، وكان ينزل كهيئةِ الثلج من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس.

﴿وَٱلسَّلْوَىٰ﴾ هو السُّمَانَى، وكانت ريحُ الجَنوب تحشرُه عليهم.

﴿كُلُوا۟﴾ على إرادة القول ﴿مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾ من المشتهَيات الخاليات عن الأدواء والـمَضرَّات، وعن الحُرمة والكراهة؛ لأن أمر الإباحة لا يتناولُهما.

﴿وَمَا ظَلَمُونَا﴾ عطفٌ على مقدَّرٍ؛ أي: فظلموا بكُفرانهم هذه النِّعم وما ظلَموننا، فالواوُ فصيحةٌ.

ولـمَّا أَخبر عن وقوع الظلم، ونَفَى أن يصل إليه، تشوَّقت(١) النفسُ إلى ذكرِ مَن وقع به الظلمُ، واتَّصل به ضررُه، فاستدرك بيانَه فقال:

﴿وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ فتقديمُ المفعول للتخصيص، والجمعُ بين (كان) وصيغةِ المضارع للدلالة على الاستمرار التجدُّديِّ.

* * *

(٥٨) ـ ﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُوا۟ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ فَكُلُوا۟ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ ۚ وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾.

﴿وَإِذْ قُلْنَا ٱدْخُلُوا۟﴾ الدخول: الانتقال من العورة إلى الحصن(٢).

﴿هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ هو كقولك: هذا المالُ، وذاك الرجلُ، تنبيهاً على كماله، فإن الشيء إذا عظُم أمرُه يُوصف باسمِ جنسه.

---

(١) في «ك»: (تشوفت)، والمعنى متقارب.

(٢) تقدم نحو هذا عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ الآية [البقرة: ٢٢] فانظره لزاما.

والقرية: الأبنيةُ التي هي مجتمَعُ الناس، من قولك: قريتُ الماءَ في الحوض؛ أي: جمعتُه.

والمراد بالقرية هنا: بيتُ المقدس.

وقيل: إيلياء، وهي البلدةُ التي فيها بيتُ المقدس.

وقيل: أريحا، وهي بقربِ بيت المقدس.

أُمروا به بعد التِّيهِ، وقد أُمروا بالدخول في الأرض المقدَّسة مرةً[1] أخرى، وذلك الأمرُ قبل التِّيه، دل على ذلك ما في سورة المائدة من ترتيبِ التِّيه على عدم امتثالهم بهذا الأمر.

﴿فَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ﴾ أي: أَبَحْنا لكم ووسَّعْنا عليكم، فتعيَّشوا فيها أين شئتُم بلا تضييقٍ ولا منعٍ، وذُكر الأكلُ لأنه معظَمُ المقصود.

والفاءُ أفادَ تَسبُّب[2] دخولهم للأكل منها؛ لأنه كنايةٌ عن استيلائهم عليهم، وهو سببُ الـمِلك المعبَّرِ عنه بالأكل.

﴿رَغَدًا﴾ واسعاً، نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ، ويجوز أن يكون في موضعِ الحال.

﴿وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ﴾ يعني: بابَ القرية؛ قال مجاهد والسدِّيُّ: هو البابُ الثامن من بيت المقدس، يُعرف اليوم بـ: باب حِطَّة.

والأمرُ على لسانِ يوشَعِ بن نونٍ عليه السلام، فلا ينافي عدمَ دخولهم بيتَ المقدس في حياة موسى عليه السلام.

﴿سُجَّدًا﴾ أُمروا بالسجود عند الانتهاءِ إلى الباب شكراً للهِ تعالى وتواضُعاً.

---

(١) بعدها في (م) زيادة: (بعد).

(٢) في «ك»: (سبب).

وقيل: أُمروا بالدخول بخشوعٍ وإخباتٍ.

﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ﴾ فِعْلَةٌ مِن الحَطِّ، وهو إنزالُ الشيء مِن عُلوٍ.

وحطُّ الذَّنبِ: إسقاطُه، وهو كإلقاءِ الحَملِ عن الظهر، وحَطَّ حَطًّا متعدٍّ، وحَطَّ حُطوطاً لازمٌ.

وهي خبرُ مبتدأ محذوفٍ؛ أي: مسألتُنا حِطَّةٌ، أو: أمرُكَ حِطَّةٌ، والأصلُ النَّصبُ بمعنى: حُطَّ عنَّا ذنوبَنا حِطَّةً، وإنما رُفعتْ لتعطيَ معنى الثَّباتِ.

وقُرئ بالنصب على الأصل[1] على أنه مفعولُ (قولوا).

وقيل: معناه: أمرُنا حطةٌ؛ أي: أن نَحُطَّ في هذه القريةِ ونُقيمَ بها.

﴿نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ جواب الأمر، مترتِّبٌ على دخول الباب بقيدِ السجود وقولِ: ﴿حِطَّةٌ﴾.

الغَفْرُ والغُفْرانُ والمغفرةُ: السترُ، ومنه الجمُّ الغَفيرُ: الجمعُ الكثيرُ الذي يَستر بعضُه بعضاً.

والخطايا: جمع خطيئةٍ بمعنى الإثم، يقال: خَطِئَ: إذا أَثِمَ متعمِّداً، وأخطأ: إذا لم يتعمَّدْ.

﴿وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ ثواباً، يعني: مَن كان خاطئاً غفرْنا له خطاياه، ومَن كان مُحسناً زِدْنا في عطاياه، ففي الكلام جمعٌ وتفريقٌ.

أمَّا عدمُ انْجِزامِ (سنزيدُ) مع عطفه على مجزومٍ فلِخروجه عن صورة الجواب بدخول السين المانعةِ عن[2] الانجزام.

---

(١) تنسب لابن أبي عبلة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥).

(٢) في «م» و«ك»: (من).

ونكتةُ الإخراج الدلالةُ على أنه يُفعل البتةَ؛ لأن تلك الزيادةَ إذا[1] كانت عن وعدِ الله تعالى كانت أقطعَ مما إذا كانت مسبَّبةً عن فِعْلِهم.

* * *

(٥٩) ـ ﴿ فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ فَأَنزَلْنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ ﴾.

﴿ فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ وُضع المظهَرُ موضعَ المضمَرِ ليدلَّ على أن التبديل ظلمٌ، أو مسبَّبٌ عن ظلمِهم وعادتِهم في وضع الأشياء غيرَ مواضعها، وأن المبدِّلين بعضُهم لا كلُّهم.

﴿قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ﴾؛ أي: أمروا بقولٍ معناه التوبةُ والاستغفارُ، فبدَّلوا به قولاً معناه غيرَ ذلك[2]، وليس الغرض أنهم أُمروا بلفظةٍ معيَّنةٍ فجاؤوا بغيرها؛ لأنهم لو قالوا مكان ﴿حِطَّةٌ﴾: نستغفرُك ونتوبُ إليك، وما أشبهَ ذلك ولم يؤاخَذوا به ولم يعذَّبوا.

وقيل: قالوا مكانَ ﴿حِطَّةٌ﴾: حنطةٌ، استهزاءً وإعراضاً عن طلبِ ما عند اللهِ تعالى إلى طلبِ ما اشتَهَتْ نفوسُهم.

﴿فَأَنزَلْنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ الإظهارُ في موضعِ الإضمار للتَّنصيص على عدمِ تَعَدِّي العذابِ عن الذين ظلموا إلى غيرهم، فإنَّ منه ما يتعدَّى إلى غير الظالم على ما دلَّ عليه قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً ﴾ [الأنفال: ٢٥]،

---

(١) في «م»: (إن).

(٢) في «م»: (غيره)، وسقطت كلمة (ذلك) من «ح» و«د» و«ف»، والمثبت من «ك».

وأما الإشعارُ بأن الإنزال عليهم بظلمهم المذكور فقد حصل من الفاء الدالة على التسبُّب فيما تقدم.

﴿رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ عذاباً في غايةِ الاشتدادِ، خارجاً عن حدِّ المعتاد، فإن النسبة إلى السماء للإشارةِ إلى هذا المعنى، رُوي أنه مات منهم بالطاعون في ساعةٍ واحدةٍ[١] أربعةٌ وعشرون ألفاً، وقيل: سبعون ألفاً.

وهاهنا وجهٌ آخرُ وهو أن العذاب ضربان: ضربٌ يحصل بالأسباب[٢] الظاهرة فيُظنُّ أنه يمكن دفاعه كالهدم والغرق، وضربٌ يحصل بأسبابٍ غير ظاهرةٍ فلا يُظن أنه يمكن دفاعه كالطاعون والصاعقة، وقد شاع في متعارَف الناس نسبةُ هذا الضرب إلى السماء.

والرِّجز إنما يطلق على العذاب الموجِب للاضطراب، يقال: ارتَجز، إذا ارتَعش.

﴿بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ﴾ بسبب اعتيادهم بالخروج عن الطاعة.

* * *

(٦٠) ـ ﴿وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ ۖ كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ مِن رِّزْقِ ٱللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾

﴿وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ﴾ الاستسقاء: طلبُ السَّقْي أو الإسقاء[٣]، والسَّقْيُ:

---

(١) في «م» و«ك»: (الساعة الواحدة).

(٢) في «م»: (بالأشياء).

(٣) في «ك»: (الاستقاء).

أن يجعل له ما يشربُه، والإسقاءُ: التعريضُ للماء وجعلُه له ليتناوله[١] متى أراد، فهو أخصُّ معنًى من السَّقْي.

وقد دلَّ ذلك على أنهم عطشوا واشتدَّ حاجتُهم إلى الماء، وكان العطش والتضليل[٢] في التِّيه، ودخولُ القرية بعدها، ولم يراعَ الترتيب في ذكرها لأن المقصود تعديدُ النعم[٣] والتقريعُ على كفرانها نعمةً نعمةً على التفصيل، والتفريقُ أدلُّ على ذلك؛ لأنها لو وردت مرتَّبةً كانت قصةً واحدةً، فيُظَنُّ أن المراد ذكرُ نعمةٍ واحدةٍ.

﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ﴾ كانت عصاه من آسِ الجنة وله شعبتان تتَّقدان في الظُّلمة، واللام في ﴿ٱلْحَجَرَ﴾ للعهد على ما رُوي أنه كان حجراً أَهبطه آدم عليه السلام من الجنة، فوقع[٤] إلى شعيبٍ عليه السلام، فأعطاه إليه مع العصا.

أو حجراً طُورياً حمله معه[٥].

أو الحجر الذي فرَّ بثوبه لـمَّا وضعه عليه ليغتسل وبرَّأه الله تعالى به عمَّا رمَوه [به] من الأُدْرة[٦]، فأشار إليه جبريل عليه السلام بحمله.

---

(١) في «م» و«ك»: (يتناوله).

(٢) قوله: (والتضليل) من «د».

(٣) في النسخ عدا «م»: (تقدير النعم)، والمثبت من «م»، وجاء في هامشها وهامش «د»: (مبنى هذا على أن الأبناء ممنونة بنعمة الآباء على ما تقدم بيانه. منه).

(٤) في «م»: (فرفع)، وفي «ك»: (فدفع).

(٥) في النسخ عدا «م»: (منه)، والمثبت من «م».

(٦) في «ك»: (لما رموه بالأدرة)، والمثبت من باقي النسخ، وهو الموافق لما في «تفسير البيضاوي»، وما بين معكوفتين منه.

أو للجنس على ما قيل: لم يأمره أن يضرب حجراً معيَّناً، ولكنْ لـمَّا قالوا: كيف بنا لو أَفضينا إلى أرضٍ لا حجر بها؟! حمل حجراً في مِـخْلاته، وهذا أظهرُ في الحجة، والأول أنسبُ لتعريف قَرينه.

قال ابن عطيةَ: لا خلاف أنه كان حجراً منفصِلاً مربَّعاً، تطَّردُ من كل جهةٍ ثلاثةُ عيون إذا ضربه موسى عليه السلام، وإذا استغنوا عن الماء ورحلوا جفَّت العيون(١).

وإياك أن تتوهَّم أن هذا من قبيل ما يستنِدُ إلى الطبائع من الخواص؛ كجذب بعض الأحجار الحديدَ، وحلقِ بعضِها الشعرَ؛ لأنه لا يتبع الإرادة والحاجة، والحقُّ أن فتح باب أمثالِ هذا التوجيه الباطل في خوارق العادات الصادرةِ عن الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم سعيٌ في سد طريق دلالة المعجزة على صدق النبوة.

﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ متعلِّق بمحذوف يُفصح عنه الفاءُ الفصيحة، تقديره: فضَرب فانفجرت، ونكتةُ الحذف: الدلالةُ على سرعة الامتثال، وظهورِ الأثر في الحال، وعلى أنَّ المقصود بالأمر أثرُ الضرب لا الضربُ نفسه، والإشارةُ إلى أن ترتُّب الانفجار وإن كان في الظاهر على ضرب موسى عليه السلام لكنه في الحقيقة على أمر الله تعالى به وبتعليقه عليه.

والفَجْرُ: الشَّقُّ، ومنه: الفاجر؛ لأنه فَسَقَ فشَقَّ عصا المسلمين بخروجه إلى الفِسق.

والعين: الينبوع، وهي مؤنَّثة سماعاً، ونُصب على التمييز.

وجاز اجتماعُ علامتي التأنيث في ﴿اثْنَتَا عَشْرَةَ﴾ لأنهما في شيئين.

---

(١) انظر: «المحرر الوجيز» (١/ ١٥٢).

﴿قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ﴾ الأناس: اسم جمع لا واحد له من لفظه، والمراد: كلُّ سبط من أسباط بني إسرائيل، وكانوا على عدد العيون.

﴿مَّشْرَبَهُمْ﴾ المشرب: موضع الشرب، والعلمُ بموضعِ الشرب كنايةٌ عن عدم التجاوز عنه؛ كما يقال: فلان يعرف حده؛ أي: لا يَتجاوز عنه، ففي الكلام إيجاز بليغ حيث دل على سَبْق التعيين[1] والتخصيص.

قيل: كانوا ستَّ مئةِ ألفٍ، وسعةُ العسكر اثني عشر ميلاً.

﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ على تقدير القول.

وقيل: الماء يَنبت منه الزرع والثمار، فهو رزق يؤكل منه ويشرب. ولا وجه له في هذا المقام؛ لأنهم في التِّيه ما كانوا يأكلون من زرع الماء وثمره.

(من رزق الله) من المنِّ والسلوى وماء العيون، (مِن) للابتداء أو للتبعيض، والرزق: المرزوق، والإسناد إلى الله تعالى لعدم التوقُّف على الكسب العادي، وإلا فالرزق كلُّه مستندٌ إليه تعالى خلقاً وإيجاداً.

﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ لـمَّا كان قد تهيَّأ لهم المأكولُ والمشروب من غيرِ تعبٍ نُهوا عن الفساد؛ إذ كان ذلك قد يدعو إليه؛ كما قال الشاعر:

إن الشـبابَ والـفـراغَ والـجِـدَةْ مَـفْسدةٌ للمـرءِ أيُّ مَفْسَـدةْ[2]

والعِثِيُّ على ما ذُكر في «العين»: أشدُّ الفساد[3]، والفسادُ: خروجُ الشيء عن أنْ يكونَ منتفَعاً به، وربما لا يكون منهيًّا بل يكون واجباً؛ كهدم دُور المشركين وحرق

(١) في «م» و«ك»: (اليقين).

(٢) البيت لأبي العتاهية، وهو في ديوانه (ص: ٤٤٨).

(٣) انظر: «العين» (٢/ ٢٣١)، ولفظه: عثِي يعثَى في الأرض عِثِيًّا وعَثَياناً: أفسد.

زروعهم، ولذلك قيِّد بقَصدِ[1] الإفسادِ المستفادِ من قوله: ﴿مُفْسِدِينَ﴾، فإنَّ المفسِدَ مَن باشَرَ الفسادَ عَمْداً، لا مَن صدر عنه الفسادُ مطلقاً ولو سهواً.

وفائدةُ ما في مفهوم العِثِيِّ من الشدة: الدلالةُ على أنَّ أشدَّ الفساد غيرُ منهيٍّ إذا كان لمصلحةٍ فكيف[2] الفسادُ في الجملة[3].

قال الراغب: والعَيْثُ العِثِيُّ يتقاربان؛ نحو: جَذَبَ وجَبَذَ، إلا أنَّ العيثَ أكثرُ ما يقال فيما يُدرَكُ حِسًّا، والعُثُوُّ[4] فيما يدرَك حكماً[5].

***

(٦١) - ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا ۖ قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ ۚ ٱهْبِطُوا۟ مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ ۗ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ۗ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ﴾.

﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ﴾ يعني: ما رزقوا به في التِّيه، قيل: كان

---

(١) في «م»: (بقيد).

(٢) في النسخ عدا «م»: (غير منتهي فكيف)، والمثبت من «م».

(٣) في هامش «ف» و«م»: (من لم يتنبه لهذا قال: ورد الكلام نهياً لهم عما كانوا عليه، وإلا فالفساد منكر منهي عنه كيف ما كان. منه). وفوقها في «ف»: (كشاف وسعد الدين).

(٤) قوله: (والعثو) كذا في النسخ، والذي في «المفردات»: (والعثي)، وهو الأنسب بالسياق وإن كان معناهما واحداً.

(٥) انظر: «مفردات الراغب» (مادة: عثا).

ينزل عليهم المنُّ وحده، ثم ملُّوه فأُرسلت عليهم السلوى، وكان هذا الكلام منهم قبل نزول السلوى.

وقيل: أريد بالواحد ما لا يختلف ولا يتبدل، فلا ينافي التعدُّدَ.

﴿فَٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ﴾ سَلْهُ لنا بدعائكَ إيَّاه وفي معنى التربية التي هي مأخَذُ الربِّ مناسَبةٌ للمقام.

﴿يُخۡرِجۡ لَنَا﴾ جزمٌ على أنه جوابُ ﴿فَٱدۡعُ﴾، كأنهم طلبوا حصول ما طلبوه على سبيل خرق العادةِ؛ كنزول المنِّ والسلوى، ولذلك قالوا: ﴿يُخۡرِجۡ﴾؛ أي: يُظهِرْ، ولم يقولوا: يُنبت.

وإنما كُرِّر (لنا) ـ مع أنَّ في الثاني منهما غنًى عن الأول ـ إظهاراً لصلة الدعاء النافع؛ اهتماماً في شأنه.

﴿مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلۡأَرۡضُ﴾ (مِن) للتبعيض، والإنبات: عمل طبيعةِ الأرض في تربية البذر ومادةُ النبات[1] بتسخيرِ الله تعالى إياها وتدبيرِه، وذلك أمرٌ آخَرُ وراء إيجاده وإيجادِ أسبابه، والعملُ إنما يُسند حقيقةً إلى مَن باشرَه لا إلى مَن خلقه وأوجَدَه، فالمنبتُ والمولِّد والمصوِّر ونحو ذلك حقيقةً المباشرُ لأسباب[2] هذه الأعمالِ لا الباري تعالى، وإنما نُسب إليه كنسبةِ القتل والقطع والكسر إليه؛ لكونه الممكِّنَ منها.

﴿ٱلۡأَرۡضُ مِنۢ بَقۡلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا﴾ تفسيرٌ وبيانٌ وقع موقعَ الحال من الضمير، تقديره: مما تنبتُ كائناً من بقلها، أو بدلٌ بإعادة الجارِّ.

والبقل: كلُّ ما يؤكل مع الطعام مِن الخُضَرِ.

---

(١) في «ف»: (الإنبات).

(٢) في «د» و«م»: (بأسباب).

والفُومُ: الحنطةُ عند الأكثر، وقال مجاهد: الفوم: الخبز[١]، يقال: فوِّموا لنا؛ أي: اختَبِزوا؛ قال الفرَّاء: هي لغةٌ قديمة[٢].

وقيل: الثوم، ولا دلالة في قراءة: (وثومِها) [٣] عليه؛ لأن الثاء تُبْدل من الفاء؛ كما قالوا: مغافيرُ ومغاثيرُ، وجَدَفٌ وجَدَثٌ، ولو كان المراد الثومَ لكان المناسبُ أن يُذكر بعد العدس[٤].

والقثَّاء: جمع قُـثَّاءةٍ وهو نوعٌ آخر من جنسِ الخيار، واختير صيغةُ الجمع هنا لفصاحتها، وأما معنى الجمعِ فقد بَطَل بالتعريف؛ لعدم مناسبة المقام.

قيل: كان القوم فلَّاحةً، فنزعوا إلى عَكَرهم واشتَهَوا ما أَلِفُوه.

﴿قَالَ﴾؛ أي: اللهُ، أو موسى عليه السلام؛ أي: دعا فأجابه الله تعالى لِمَا دعا، فقال الله تعالى - أو موسى عليه السلام بإذنه -:

﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ﴾؛ أي: أتطلبون تبديلَ الذي هو أدنى، والمنصوبُ هو الحاصل، والذي يَدخل عليه الباء هو الزائلُ، و(أدنى) أفعلُ

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٢/ ١٦).

(٢) انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٤١).

(٣) تنسب لابن مسعود رضي الله عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦).

(٤) قوله: (لكان المناسب أن يذكر بعد العدس) كذا قال، ولم يَذكر السبب، ولعله يريد أن المناسب ذكره مع البصل لاقترانهما في العادة والأخبار، ولم يشترط غيرُه هذا الشرط لترجيح وجه الثوم، قال الآلوسي في «روح المعاني» (٢/ ٢٠٦): هو بالعدس والبصل أوفق. وقال أبو حيان في «البحر» (٢/ ١٢٧): وهو المناسب للبقل والعدس والبصل. وقال القرطبي في «تفسيره» (٢/ ١٤٦): قيل: هو الثوم لأنه المشاكل للبصل.

تفضيلٍ من الدنوِّ المستعار من القرب المكانيِّ للخسَّة؛ كالقرب المستعارِ للشرف والرِّفعة[١]، أو من الدُّون وهو الرديءُ، فقُلب، أو أصله: أدنأ، فسُهِّلت همزتُه بإبدالها أَلِفاً من الدَّناءة، وقد قُرئ بالهمزة[٢].

﴿بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ﴾[٣] المنُّ والسلوى، وإنما كان خيراً لحصوله بلا تعبٍ، ووصوله من جهة الربِّ تشريفاً، وخلوصِه عن شبهة الخطر، وكونه ذا خطر بخلافِ البقول.

﴿ٱهْبِطُواْ مِصْرًا﴾ انحدِروا إليه، فإن القادم على خطرٍ كأنه منصبٌّ عليه، والمِصرُ: البلد العظيم؛ أي: انزلوا بعضَ الأمصار إن كنتم تريدون هذه الأشياء.

ويحتمل أن يريد العَلَم؛ أعني: مصرَ فرعون وصرفُه لعدم سببٍ آخر على إرادة البلد، أو لسكونِ وسطه، ويؤيده أنه غيرُ منوَّنٍ في مصحف أبيٍّ وقراءةِ ابن مسعود[٤].

وقيل: أصلُه: مصرائيم، فعرِّب، ولصرفه حينئذٍ وجهٌ آخر، وهو أنه لا اعتداد بالعُجمة؛ لوجود التعريب والتصرُّف.

﴿فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ﴾ لمَّا كان هذا في قوةِ قوله: فوجدوا ما سألوهم، عُطف

---

(١) قوله: (كالقرب...)، كذا قال، والصواب: (كالبعد)، فهو المستعار للشرف، فيقال: بعيد المحل بعيد الهمة، يريدون الرفعة والعلو. وأما القرب فهو كالدنو يعبر به عن قلة المقدار كما قال الزمخشري، لا عن الشرف كما ذكر المؤلف. انظر: «الكشاف» (١/ ١٤٥)، و«تفسير البيضاوي» (١/ ٨٤)، و«روح المعاني» (٢/ ٢٠٧).

(٢) تنسب لزهير الكسائي ـ ويعرف أيضاً بالفرقبي ـ كما في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦).

(٣) بعدها في «م»: (يريد)، وفي «ك»: (يريد به).

(٤) انظر: «تفسير الطبري» (٢/ ٢٥)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦)، و«الكشاف» (١/ ١٤٥)، و«المحرر الوجيز» (١/ ١٥٤)، و«البحر المحيط» (٢/ ١٣١).

عليه قولُه: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ﴾ وفي الجمع بينهما إشارةٌ إلى أن الذلَّةَ والمسكنةَ من روادفِ ما ابتغَوه من الزراعة والحراثة[١]، وقد جاء في الخبر: «والذلُّ في أذناب البقر»[٢].

والكلامُ كنايةٌ عن كونهم أذلَّاء متصاغرين، مبناها على الاستعارة: أمَّا في (الذلَّة) ـ تشبيهاً لها بالقبَّة ـ فهي مَكْنيَّةٌ، وإثبات الضرب تخييلي[٣]، وأمَّا في الفعل ـ أعني: (ضُربتْ) تشبيهاً لإلصاق الذلة ولزومِها بضرب الطين على الحائط ـ فتكون تصريحيةً تبَعيةً.

والذلَّة: فِعْلةٌ من الذُّلِّ، كأنها هيئةٌ وحالٌ.

والمسكنة: من المسكين، وقال الزَّجَّاج: هي مأخوذةٌ من السكون، وهي هنا ذلُّ الفقر وخضوعُه، وإن وجد يهوديٌّ غني[٤] فلا يخلو من زي[٥] الفقر ومهانته مخافةَ أن تضاعَفَ جزيتُهم.

﴿وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾: رجعوا به؛ أي: لزمَهم ذلك، ومنه قولُه عليه السلام في دعائه ومناجاته: «أبوء بنعمتك»[٦]؛ أي: أُقرُّ بها وأُلزمها نفسي، هذا على ما ذكره الفرَّاء أن (باء) بمعنى: رجع.

---

(١) في «م» و«ك»: (والحرث).

(٢) رواه ابن عدي في «الكامل» (٧/ ٢٨٤) من حديث أنس رضي الله عنه وقال: حديث منكر.

(٣) في «ك» و«م»: (تخييل).

(٤) في «ك»: (غنياً).

(٥) في «ك»: (يخلو من ذل)، وفي «م»: (يخلو منه).

(٦) قطعة من دعاء النبي ﷺ، رواه البخاري (٦٣٠٦) من حديث شداد بن أوس رضي الله عنه، وفيه: «أبوء لك بنعمتك...».

وقال(١) الكسائي: ولا يكون (باء) إلا بشيء، إما بخيرٍ وإما بشرٍّ، ولا يكون لمطلَق الانصراف.

أو: حَلُّوا مبوَّأهم ومعهم غضبُ الله تعالى؛ أي: عقوبتُه، وقوله: (بغضبٍ) في محلِّ الحال؛ نحو: خرج بسيفه، واستعمالُ (باءَ) للتنبيه على أنَّ مكانهم الموافقَ يلزمُهم فيه غضبُ الله فكيف غيره من الأمكنة؟ وهذا على ما ذكره الراغب من أنَّ أصل البَوَاء: مساواةُ الأجزاء في المكان، خلاف النَّبْو الذي هو منافاتُها(٢).

﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلى ما سبق من الضرب والبَوْء.

﴿بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ بسبب أنهم جمعوا بين الثبات على أصل الكفر والدوامِ عليه وبين تجدُّد أنواعه، والمراد من الآيات: المعجزات، أو الكتبُ المنزلة.

﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ﴾ أنهم قتلوا شعيباً وزكريا ويحيى وغيرَهم صلوات الله عليهم أجمعين.

﴿بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ ليس احترازاً إذ لا يقع قتلُ نبي إلَّا بغير الحق، فهو قيد لازم، نحو: دعوت الله سميعاً، وجاء تعظيماً للشُّنعة والذنبِ الذي أَتَوه.

وما قيل: معناه: أنهم قتلوهم بغير الحق عندهم، يردُّه أنهم كانوا يقولون: هؤلاء كاذبون، وما أتوا به تمويهاتٌ وليست من الله تعالى، ويقتلونهم بهذا الاعتقاد الباطل.

﴿ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا وَّكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ إشارةٌ إلى السبب المذكور، والباءُ في ﴿بِمَا﴾

---

(١) في «ك»: (قال) بلا واو.

(٢) انظر: «مفردات الراغب» (مادة: باء).

للسببية، فيكون بياناً لسببِ السبب مبالغةً في جوابِ اجتنابِ المعصية والاعتداء، بأنهما يُفضيان إلى الكفر بالآيات، وقتلِ الأنبياء، وهما من أشنع القبائح.

ويجوز أن يكون ذلك تكريراً للدلالة على أن ضرب الذلة والمسكنة، والبوءَ بالغضب، مسبَّبٌ عن أمورٍ كثيرةٍ كلٌّ واحدٍ منها يوجب ذلك.

والعصيان والاعتداء هنا من الأفعال التي جعلت لازمةً، وتركت مفاعيلُها نَسياً منسياً.

والاعتداءُ وإن كان في أصل وضعِه تجاوُزُ الحد في كلِّ شيء، لكنَّ عرفَه الظلمُ والمعاصي، والعدول عن قوله: واعتدوا، لمثلِ ما مر من النكتةِ في قوله: ﴿بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾.

وأما التأكيدُ ثمةَ دون هنا: فلأن الكفر بالمعجزات الباهرة، وقتلَ الأنبياء المبعوثين بالبينات الظاهرة، مظنةُ أن يُستبعد، بخلافِ مطلَق العصيان والاعتداء.

***

(٦٢) ـ ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾.

﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ بألسنتهم من غير مواطأةِ القلوب، لا بد من هذا القيد[1] ليدخلوا في عداد الكفرة وينتظموا معهم، فيصحَّ الإبدال والإخبار بأن مَن آمن منهم إيماناً خالصاً فله كذا.

﴿وَالَّذِينَ هَادُوا﴾ يقال: هاد يهودُ: إذا دخل في اليهودية، ويهود من هاد بمعنى تاب، سمُّوا بذلك لـمَّا تابوا من عبادة العجل.

---

(١) في «ح» و«ف»: (التقييد).

﴿وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ اختُلف في أصلها، والأقربُ ما قيل: إن المسيح عليه السلام كان من قريةٍ يقال لها: نصران، فإمَّا أن سُمُّوا بها ثم جمعته العربُ على نصارى؛ نحو: سكران وسكارى، أو جعلوا منسوبين إليها ثم جمعت(١)؛ نحو: مَهْريٍّ ومَهَارَى، كذا قال الراغب(٢)، فالياء في نصرانيٍّ للنسبة إلى تلك القرية، أو إلى ذلك الجيل، أو للفرق بين اسم الجمع والواحد كما في اليهوديِّ والمجوسيِّ.

﴿وَٱلصَّٰبِـِٔينَ﴾ الصابئ مِن صبأ: إذا خرج من الدِّين، وهم قومٌ خرجوا عن دين اليهودية والنصرانية وعبدوا الملائكة أو الكواكب(٣).

﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾ في محلِّ النصب بدلٌ من اسم (إنَّ) وما عُطف عليه، وخبر (إنَّ): ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ ودخولُ الفاء لتضمُّن الموصول معنى الشرط.

أو في محل الرفع بالابتداء وخبره: ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾، والجملة خبر (إنَّ).

والمعنى: مَن آمَنَ مِن هؤلاء الكفرة إيماناً صادقاً، مصدِّقاً بقلبه بجميع ما يجب تصديقُه(٤)، عاملاً بمقتضى شرع نبيٍّ أرسل إليه.

وما قيل في تفسيره(٥): مَن كان منهم في دينه قبل أن يُنسخ، لا يناسب المقام؛ لِـمَا عرفتَ أن المراد من ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾: المنافقون، والصابئون لم يَثبت لهم دينٌ سماويٌّ، ولذلك اختُلف في حلِّ نكاحهن.

---

(١) في «ك»: (جعلت).

(٢) انظر: «تفسير الراغب» (١/ ٢١٤).

(٣) في (م) و(ك): «أو الكواكب».

(٤) بعدها في «م»: (به).

(٥) (في تفسيره) من «م» و«ك».

﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾؛ أي: ثوابُ إيمانهم وعملِهم الصالح، سمَّاه أجراً لأنه جزاءُ عمله بوعده الصادق فضلاً منه.

وترتيبُ الحكم على الموصول دلَّ على أن الاستحقاق له مسبَّب عمَّا ذكر في الصلة من الإيمان العمل الصالح مقدَّر بحَسَبه، والجملة اعتراضٌ بين خطابي بني إسرائيل.

﴿عِندَ رَبِّهِمْ﴾ كنايةٌ عن كون ذلك الأجرِ مأموناً عن[1] الضياع لكونه عند أمينٍ حافظ.

﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾؛ أي: لا ينالُهم خوفٌ ولا يصيبهم حزنٌ في الآخرة؛ لأنهم يصيرون إلى النعيم المقيم والأمن الدائم.

والتنكير في الخوف للتقليل، وفي قوله: ﴿وَلَا هُمْ﴾ دلالةٌ على ثبوت الحزن لغيرهم.

* * *

(٦٣) - ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُم بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾.

﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ﴾ بالعمل على ما في التوراة، والدليل على اختصاصه قوله: ﴿وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ﴾؛ أي: حتى قبلتُم وأعطيتُم الميثاق.

والميثاق مِفْعالٌ من وَثِقَ يَثِقُ؛ مثل ميزانٍ من وَزَنَ يَزِنُ، وحِّد وإنْ أُضيف إلى الجمع

تنبيهاً على أن المأخوذ على الكلِّ ميثاقٌ واحد.

---

(١) في «م» و«ك»: (من).

قال الواحديُّ: (الطور): الجبل بالسُّريانيَّة، وقد تكلَّمت به العرب(١).

وقيل: عَلَمٌ للجبل الذي ناجى عليه الله تعالى موسى عليه السلام، وهو المراد هنا.

﴿خُذُواْ﴾ على إرادة القول.

﴿مَآ ءَاتَيْنَٰكُم﴾؛ أي: التوراةَ.

﴿بِقُوَّةٍ﴾؛ أي: بجِدٍّ واجتهاد، امتَنعوا من أخذ التوراة والتزامِ أحكامها الشاقة، فأُكرهوا على ذلك برفع الطور فوقهم.

﴿وَٱذْكُرُواْ مَا فِيهِ﴾ أمرٌ بحفظه وعدمِ تَناسِيه قولاً وعملاً.

﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ قد مر في تفسير ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ٥٢] ما يُغني عن بسط الكلام في هذا المقام، بتوضيح المرام وردِّ الأوهام.

***

(٦٤) - ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَكُنتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾.

﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ﴾؛ أي: أعرضْتُم عن الوفاء بالميثاق بعد أَخْذِه على الكيفية المذكورة، وفي كلمة ﴿ثُمَّ﴾ إشارةٌ إلى أن الإعراض بعد تأكيد الميثاق بما ذُكر أمر بعيد، ورشَّحه عبارة ﴿ذَٰلِكَ﴾.

﴿فَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ بقبول التوراة ﴿وَرَحْمَتُهُۥ﴾ بالعفو عن الزلَّة.

---

(١) انظر: «الوسيط» للواحدي (١/ ١٥٠).

وارتفاع ﴿فَضْلُ﴾ على الابتداء، و﴿عَلَيْكُمْ﴾ متعلقٌ بـ﴿فَضْلُ﴾ والخبر محذوف واجبُ الحذف على المختارِ لدلالةِ الجواب عليه.

﴿لَكُنتُم مِّنَ الْخَاسِرِينَ﴾؛ أي: من المغبونينَ بالوقوع في العذاب وحرمانِ الثواب، جوابُ (لولا)، وكثُر دخول اللام عليه إذا كان موجَباً.

و(لو) في الأصل لامتناع الشيء لامتناعِ غيره، فإذا دخل على (لا) أفاد إثباتاً، وهو امتناع الشيء لثبوت غيره، والتفريغ المستفاد من الفاء باعتبارِ أنَّ في مدخولها دلالةً على أنهم كانوا على شرف الخُسران لولا تدارُكُ فضل الله تعالى، وذلك مسبَّبٌ عما تقدَّم ذكره من أحوالهم القبيحة.

***

(٦٥) - ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾.

﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ﴾ اللامُ موطِّئةٌ للقسَم، مسهِّلةٌ لتفهيم[1] جوابه على السامع.

و(عَلِمَ) هنا تعدَّى إلى واحدٍ، يعني: قد عرفتُم أصحاب السبت وما أحلَلْنا بهم من النَّكال في الدنيا بالمسخ حين اعتدَوا بالاصطياد يوم السبت، فلم يكن تأخيرنا العقوبةَ عن أسلافكم الذين كانوا قبلكم على عصيانهم ونقضِهم ميثاقَهم للعجز عن تعجيل ذلك، بل فضلاً ورحمةً، ولو شئنا لعاجَلْنا لهم بما عاجلْنا به أصحاب السبت، فيكون هذا التذكيرُ لتقرير ما ذُكر من أنَّ نجاتهم عن الخسران بمَحْضِ فضلِ الله تعالى ورحمته.

﴿الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنكُمْ فِي السَّبْتِ﴾؛ أي: الذين جاوَزوا الحدَّ الذي حُدَّ لهم مِن ترك الصيد يوم السبت من أسلافكم، وهو يومٌ معروفٌ سمِّي به لأنه سُبِتَ فيه خَلْقُ

---

(١) في «ح» و«ك» و«ف»: (لتفهم).

كلِّ شيء؛ أي: قُطع وتُمم وأصل السبت: القطع، ومنه السُّبات لأنه يقطعُ الأفعال الاختيارية، واليهود يَسبِتون فيه؛ أي: يقطعون الأعمال.

وقيل: هو مأخوذ من السُّبوت الذي هو الراحةُ والدَّعَةُ، والسبتُ هنا مصدر سَبَتَت اليهود: إذا عظَّمت السبتَ، فمعنى ﴿فِي ٱلسَّبْتِ﴾: في تعظيم يوم السبت[1]، وتعظيمُه عبارةٌ عن ترك العادات، والاشتغالِ بالعبادات[2]، والإعراضُ عما يؤدِّي إلى ما يؤذي الحيوانات داخلٌ في حدِّه.

وذكرُ الموصول مع الصلة يفيدُ تعلُّق العلم بالوصف المذكور الموجبِ للمسخ المذكور لا بذواتهم، وتفصيلُ القصة يأتي في سورة الأعراف بإذن الله تعالى.

﴿فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا۟ قِرَدَةً﴾ مجازٌ لتعلُّق إرادة لله تعالى بمسخهم في آنٍ واحد.

والقِرَدةُ: جمع قردٍ؛ كالدِّيَكةِ جمع ديكٍ، والقياسُ في فِعْلِ الاسمِ: فُعولٌ؛ نحو: قرود، وجمعُه على فِعَلةٍ لا يَنْقاس.

﴿خَٰسِـِٔينَ﴾ خبرٌ آخر لـ﴿كُونُوا۟﴾، أو صفةٌ لـ ﴿قِرَدَةً﴾ باعتبارِ أنهم كانوا من العُقلاء؛ أي: جامعِينَ بين القِرْديَّة والخُسوءِ، وهو الصَّغارُ والطَّردُ، وفعله خسأ يجيء متعدياً ولازماً.

* * *

(٦٦) ـ ﴿فَجَعَلْنَٰهَا نَكَٰلًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾.

والضمير في ﴿فَجَعَلْنَٰهَا﴾ للمَسخة.

---

(١) في هامش «د» و«ف» و«م»: (كأن صاحب الكشاف غفل عن هذا، فلذلك تكلف في تصحيح معنى الظرفية. منه).

(٢) في «ف»: (والانتقال للعبادات)، وفي «ح» و«د» و«م»: (والاشتغال للعبادات)، والمثبت من «ك».

﴿نَكَالًا﴾ النَّكال: العقوبة الغليظةُ المنكِّلة للغير؛ أي: المانعة من الذنب، فإنَّ أصله المنع، ومنه النكلُ للقيد واللِّجام؟

﴿لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهَا﴾ مَن يأتي بعدها ﴿وَمَا خَلْفَهَا﴾ مَن تقدَّمَها وُجوداً، والتقدُّمُ بحَسَب الوجود لا ينافي حضورَ المتقدِّم عند المتأخِّر.

أو: ما بحضرتها وما بعدها فظرفا المكان مستعاران للزمان وأنَّ (ما) أُقيمت موقعَ (مَن) لا تحقيراً لشأنهم لأنه لا يناسب المقام، بل لاعتبارِ وصفِ المعتبَرِين.

﴿وَمَوْعِظَةً﴾ مَفْعِلةً من الاتِّعاظ والانْزِجار، والوعظُ: التَّخويفُ، والعِظَةُ: الاسم.

﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾ لكلِّ مَن اعتبَر بها[1] واتَّقى؛ أي: لم يفعل ذلك قصداً للتشفِّي كفعل الآدميينَ، بل لمصلحة العباد.

***

(٦٧) - ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ۖ قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾.

﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً﴾ أولُ هذه القصة قولُه تعالى: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا﴾ [البقرة: ٧٢] وإنما فُكَّ عنه أول القصة وأُخرج مخرج[2] الاستئناف كأنه قصةٌ مستقلةٌ، بالتقريع[3] على القتل والتدافُع، والتنبيهِ على القدرة

(١) في (م): «اعتبرها».

(٢) في «د»: (وإنما فكت عنه وأخرج إلى القصة مخرج).

(٣) في «ح» و«ف» و«م»: (بالتفريع).

في إحياء الميت والإعجاز، وقدَّم آخرُها لاستقلاله بنوعٍ آخر من مساويهم، وهو الاستهزاءُ بالأمر، والاستقصاءُ في السؤال، وتركُ المسارَعة إلى الامتثال، ولذلك لم يقل: قال موسى لقومه يا قوم، كما قال فيما تقدم، فإنه لـمَّا كان جوابَ سؤالٍ لا ابتداءَ خطابٍ لم يناسب التصديرَ بالنداء، ثم أضمر في الثانية ضمير البقرة ليدلَّ بهذا الربط أنها قصةٌ واحدةٌ، وفيما يراد منها من التقريع والتعيير قصتان، ولو أُوردت مسرودةً على الترتيب لأَمْكن أن يُغفل عن ذلك.

وقصتُه: أنه كان فيهم شيخٌ موسِر، فقتله بنو عمِّه طمعاً في ميراثه، وطرَحوه على باب المدينة، ثم جاؤوا يطالبون بدمِه، فأمرهم الله تعالى أن يذبحوا بقرةً ويَضربوه ببعضها ليَحْيَى فيُخبِرَ بقاتله.

والبقرُ اسمٌ للأنثى، واسم الذكر: الثور؛ مثل: ناقة وجمل.

وقيل: البقرة واحد البقر، الأنثى والذَّكر سواءٌ، وأصله من بَقَر؛ أي: شَقَّ، فالبقر يشقُّ الأرض بالحرث.

﴿قَالُوٓاْ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا﴾؛ أي: أتجعلُنا نَفْسَ الـهُزو؟! للمبالغةِ وفَرْطِ الاستهزاء، أو: أهلَ هُزء؟ أو: مكانَ هزء؟ أو: مهزوءاً بنا؟ للاختصار والإيجاز.

وأمَّا كونُ المفعول الأول جماعةً فلا دخل له في اقتضاءِ التأويلِ بالحذف، أو التجوُّزِ في المفرد أو الحكم؛ لأن ما أصلُه المصدرُ يجوز أن يكون خبراً عن الاثنين وعن الجماعة؛ كما في قوله تعالى: ﴿فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾(١)

(١) في هامش «د» و«م»: (قال صاحب الكشاف: جعل الرسول هنا بمعنى الرسالة، فجازت التسوية فيه ـ إذا وصف به ـ بين الواحد والتثنية والجمع. منه).

[الشعراء: ١٦] وقوله تعالى: ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ﴾ [الممتحنة: ١٠] فكيف بالمصدر[١]؟

ظنُّوا أن موسى عليه السلام يستهزئُ بهم ويداعبُهم[٢]، قالوا: نخبرُك أن رجلاً منا قُتل فتقول لنا: اذبحوا بقرة؟! فيحتمل أن موسى عليه السلام أمرهم بذبحها ولم يبيِّن المرادَ والثمرةَ بها في أول الأمر، فلذلك وقع هذا القولُ منهم موقعَ الهزءِ في بادئ نظرهم.

قيل: قُرئ: (أيتَّخذُنا) بالياء[٣]؛ أي: اللهُ تعالى، ولا يناسبه قولُه تعالى:

﴿قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ تبرَّأ عن الاستهزاء على وجهٍ أبلغَ، حيث عدَّه من الجهل واستعاذ منه استفظاعاً له، وذلك لكونه في مقام التبليغ والإرشاد، فلا يُنافي قصدَه في مقام الاحتقار والتهكُّم، بمثلِ: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١] فمرجعُ الجهل هنا إلى عدم العلم بمقتضى المقام، فلا حاجةَ إلى صَرْفه إلى معنى السَّفَه.

* * *

(٦٨) - ﴿قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ فَافْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ﴾.

﴿قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا﴾ قد مرَّ نظيرُه عن قريب.

﴿مَا هِيَ﴾ لمَّا رأوا ما أُمروا به على حالٍ ليست من أحوالِ جنس البقر اشْتَبه

---

(١) من قوله: (وأما كون المفعول..) إلى هنا وقع في «ك» و«م» بعد قوله الآتي: (غالباً عن الجنس).

(٢) في «ح» و«ف»: (ويراعيهم).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦).

عليهم وجهُ الامتثال، فلذلك قالوا(١): ﴿يُبَيِّن لَّنَا مَا هِىَ﴾ فإن الحاجة إلى البيان إنَّما تكون في موضع الاشتباه، والسؤالُ بـ(ما هي) يكون غالباً عن الجنس.

﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ﴾ إنما زِيدَ هذا كيلا يُتوهَّمَ أن ما ذُكر قولُ موسى عليه السلام، وقد رُوعِيَ هذه النكتةُ في مواضعَ من هذه القصة.

﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ﴾ تكرير الاسم(٢) لتقرير المعنى المراد؛ دفعاً لاحتمالِ أن يراد جنسٌ آخرُ لغرابةِ ما ذُكر من الأثر كما سبق إلى وهم السائلين.

﴿لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ﴾ صفةٌ للبقرة النكرة، وإذا وُصفت النكرة بما دخل عليه (لا) كُررت، وكذا الخبرُ والحالُ إلا ما نَدَر.

والفارض: المُسنَّة التي انقطَعَتْ ولادتُها من الكبر.

والبِكْر: الصغيرة التي لم تَلِدْ من الصغر.

﴿عَوَانٌ﴾: نَصَفٌ.

الفعل من الفارض: فَرَضَتْ تَفرِضُ فروضاً، ومن العوان عوَّنتْ تُعوِّن تعويناً، ولم يُسمع من البِكر فعلٌ إلا أنَّ في تركيبها الأوَّليَّةُ، ومنه: البُكرةُ والباكورة، وإنما لم تدخل الهاءُ في هذه الصفاتِ للتأنيث؛ لأنها من خصائصِ أوصافِ الإناث، فصارت كالحائض والطالق.

﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾؛ أي: بين البكر والفارض، ولم يقل: بين تينِكَ، ترجيحاً لِمَا في عبارة (ذلك) من الفخامة على ما في (تينك) من الجناس مع بين، وقد مرَّ وجه التعبيرِ عن الاثنين بـ(ذلك)(٣).

---

(١) في (م) و(ك): «قال».

(٢) (الاسم) من «م» و«ك».

(٣) في هامش «د» و«م»: (فيه رد لصاحب الكشاف حيث توهم أن في العدول إلى (ذلك) على تأويل ما =

﴿فَٱفۡعَلُواْ مَا تُؤۡمَرُونَ﴾ (ما) موصولةٌ، والعائد محذوفٌ، وأصله: ما تؤمرون به؛ لأن الأمر يتعدى إلى المأمور بنفسه وإلى الفعل المطلوب بالباء، يقال: أمرته بكذا، ثم حُذف الجارُّ وأُوصل بنفسه، ثم حُذف المفعول به.

لا مصدريةٌ؛ أي: أمرَكم، بمعنى: مأمورَكم؛ لأن المصدر بمعنى المفعولِ شائعٌ، وأمّا المصدر بمعنى المفعول به فقليلٌ جداً(١).

تجديدٌ للأمر، وتأكيدٌ وتنبيهٌ على ترك التعنُّت والمسارَعة إلى الامتثال، ولم يُجْدِ حيث أعادوا السؤال.

* * *

(٦٩) - ﴿قَالُواْ ٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوۡنُهَاۚ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٞ صَفۡرَآءُ فَاقِعٞ لَّوۡنُهَا تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ﴾.

﴿قَالُواْ ٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوۡنُهَاۚ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٞ صَفۡرَآءُ فَاقِعٞ لَّوۡنُهَا﴾ الفُقوع: أشدُّ ما يكون من الصُّفرة وأنصعُه، واستعماله للتأكيد، يقال: أصفرُ فاقعٌ، وأحمرُ قانئٌ، وأخضرُ ناضرٌ، وأسودُ حالكٌ، وأبيضُ يَقَقٌ. فهذه التوابعُ تدل على شدَّة الوصفِ وخُلوصه.

وفي ارتفاعِ اللونِ بـ ﴿فَاقِعٞ﴾ مزيدُ تأكيدٍ لذلك، كأنه صفراءُ شديدُ الصُّفرةِ صُفرتُها، وعلى هذا لا تقِفْ على ﴿صَفۡرَآءُ﴾ لئلا تفصلَ بين الصفة والموصوف.

= ذكر اختصاراً، فإن مبناه الغفول عن أن العدول في الحقيقة عن (تينك) لا عن الفارض والبكر. منه).

(١) انظر: «روح المعاني» (٢/ ٢٣٦)، وقد قال في تعليل استبعاد المصدرية: لأن ذلك في الحاصل بالسبك قليل وإنما كثر في صيغة المصدر. ولعله أوجه من تعليل المؤلف.

وإنْ جعلت ﴿صَفْرَآءُ﴾ بمعنى سوداءَ وقفْتَ عليها، ويكون الفُقوعُ بمعنى الخُلوصِ صفةُ اللون، كأنه قال: لونُها خالصٌ، على أنَّ ﴿فَاقِعٌ﴾ واقعٌ خبراً عن اللون، فلم يقع تأكيداً لـ ﴿صَفْرَآءُ﴾ حتى ينافيَ تفسيرَه بالسواد.

﴿تَسُرُّ ٱلنَّـٰظِرِينَ﴾: أي: تَروقُ هذه البقرةُ مَن نَظَر إليها وتُعْجبُه وتُفرحُ قلبَه؛ لتمام خَلْقها ولطافةِ شكلِها وحُسنِ لونها.

والسرور: لذَّةٌ في القلب عند حصولِ نَفْعٍ، أو توقُّعه، أو اندفاعِ ضرٍّ.

***

(٧٠) - ﴿قَالُوا۟ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِىَ إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَـٰبَهَ عَلَيْنَا وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾.

﴿قَالُوا۟ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِىَ﴾ طلبوا تمامَ[1] الكشف ببيانِ ما يرفعُ الاشتِباهَ ويدفعُ الصِّدقَ على متعدِّدٍ، ولمَّا أرادوا التَّعيين الزائد على التعيين بالعوارض المشتركة، سألوا بـ(ما هي)، فكأنهم طلبوا ما في منزلة الذاتي المميَّز من الأوصاف المخصوصة بشخصٍ معيَّن.

﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ﴾ وقُرئ: (إنَّ الباقِرَ)[2] وهو اسم لجماعةِ البقر[3]، قال القرطبيُّ: البقر والباقر والبَيقور والبَقير لغاتٌ بمعنًى، والعربُ تذكِّرُه وتؤنِّثُه وإلى ذلك ترجع [معاني] القراءاتِ في ﴿تَشَـٰبَهَ﴾[4].

---

(١) في «ك» و«م»: (إتمام).

(٢) عزاها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧) لمحمد ذي الشامة، وهو محمد المعيطي، وعزاها ابن عطية في «المحرر الوجيز» (١/ ١٦٣) ليحيى بن يعمر وعكرمة.

(٣) قوله: (وهو اسم لجماعة البقر) من «م» و«ك».

(٤) انظر: «تفسير القرطبي» (٢/ ١٨٨)، وما بين معكوفتين منه.

﴿تَشَٰبَهَ عَلَيۡنَا﴾ اعتذاراً عنه، ولم يقل: إنَّ البقرة تشابه علينا، إذ لم يُردْ تشابه المعهود، بل أُريدَ أن الأوصاف المذكورةَ صدَقت على جماعةٍ من الجنس المذكور، فأشكَلَ علينا الأمر فيها؛ للتشابُه والتشارُك في تلك الأوصاف.

وقرئ: (تشابَهَتْ) مخفَّفاً ومشدَّداً، قال القرطبيُّ وفي مصحفِ أبيٍّ: (تشَّابَهَتْ) بتشديد الشين، قال أبو حاتم: وهو غلط؛ لأن التاء في هذا الباب لا تُدغم إلا في المضارع[1].

وإنَّما ذكِّر الفعل لتذكير اللفظ؛ كقوله تعالى: ﴿نَخۡلٍ مُّنقَعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠]، وكلُّ جمعٍ حروفُه أقلُّ من حروفِ واحدِه جاز تذكيرُه، مثل: بقر ونخل وسحاب.

﴿وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهۡتَدُونَ﴾ إلى البقرة المرادِ ذبحُها؛ لِـمَا جاء في الحديث: «لو لم يَستثنوا لـمَا بُيِّنَتْ لهم آخِرَ الأبد»[2]؛ أي: لو لم يقولوا: ﴿إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾، وإنَّما سُمِّيت استثناءً لصَرْفها الكلامَ عن الجزمِ، وعن الثبوت في الحال من حيث التعليقُ

---

(١) انظر: «تفسير القرطبي» (٢/ ١٨٧). وذكر أبو حيان في «البحر» (٢/ ١٨٦) عن أبي أنه قرأ: (تشَابهت) بالتخفيف، أما قراءة التشديد فعزاها لابن أبي إسحاق، لكنه استبعد ذلك بقوله: وهذا لا يظن بابن أبي إسحاق، فإنه رأس في علم النحو، وممن أخذ النحو عن أصحاب أبي الأسود الدؤلي مستنبط علم النحو، وقد كان ابن أبي إسحاق يزري على العرب وعلى من يستشهد بكلامهم ـ كالفرزدق ـ إذا جاء في شعرهم ما ليس بالمشهور في كلام العرب، فكيف يقرأ قراءة لا وجه لها؟!

(٢) رواه سعيد بن منصور في «سننه» (١٩٣ ـ تفسير) عن عكرمة مرفوعاً مرسلاً، والطبري في «تفسيره» (٢/ ٩٩) عن ابن جريج مرفوعاً معضلاً، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ١٤١) عن أبي هريرة مرفوعاً متصلاً، لكنه ضعيف لضعف سرور بن المغيرة الواسطي وعباد بن منصور، وقال ابن كثير عند تفسير هذه الآية: غريب، وأحسن أحواله أن يكون من كلام أبي هريرة.

بما لا يعلمه المستثني، و(آخِرَ الأبد) كنايةٌ عن المبالغة في التأبيد، والمعنى: الأبد الذي هو آخِرُ الأوقات.

وتقدير الكلام: وإنا لمهتدون إن شاء الله، فقدِّم على ذكر الاهتداء اهتماماً به، وحفظاً لرؤوس الآي.

ولا متمسَّك فيه لأصحابنا على أن الحوادث بإرادة الله تعالى؛ لأن دلالته على أن مراده تعالى واقعٌ، وأمَّا أن الواقع ليس إلا مرادَه فلا تعرُّضَ له[1]، ولا على أن الأمر قد ينفكُّ عن الإرادة؛ لأن محل الخلاف الأمرُ التكليفيُّ، وهذا الأمر للإرشاد على ما يرشد إليه قولهم: ﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا﴾ ولا خلاف فيه.

* * *

(٧١) ـ ﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَّا شِيَةَ فِيهَا ۚ قَالُوا۟ ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ ۚ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾.

﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ﴾ صفة لـ﴿بَقَرَةٌ﴾؛ أي: لم تُذلَّل للكِرَاب، من الذلِّ بكسر الذال، وهو خلافُ الصعوبة؛ يقال: ذلَّت الدابَّةُ ذِلًّا فهي ذلولٌ، وذلَّ الرجل ذُلًّا ـ بضم الذال ـ فهو ذليل.

﴿تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ﴾ صفـةٌ لـ﴿ذَلُولٌ﴾ داخلـةٌ تحـت النَّفـي، والمقصود نفـيُ إثارتها

---

(١) أقول فيه بحث أما أولاً فلأن قائل هذا القول لو لم يعلم أن الحوادث بإرادة الله تعالى لم يصح تعليقه بقوله: ﴿إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾ بل يصير تعليقه عبثاً فدل هذا التعليق على طريق البرهان على أن الحوادث بإرادة الله تعالى.
وأما ثانياً فلأن هذا الأمر تكليفي وإلا لما قيل ﴿فَٱفْعَلُوا۟ مَا تُؤْمَرُونَ﴾ ولما قيل عقيبه ﴿قَالُوا۟ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ﴾ الآية ولما شددوا وشدد الله ولما امتثلوا حتماً، فإن الامتثال في الإرشادي غير واجب وامتثالهم إنما هو بعلمهم بأن الأمر تكليفي وقولهم ﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا﴾ لا يرشد على الإرشادي فإنه صادر منهم في بادئ نظرهم على ما صرح به. هداية الله. ويسمى مثل هذه الدلائل في عرف الأصول إشارة.

الأرضَ. ﴿وَلَا تَسۡقِي ٱلۡحَرۡثَ﴾ نفيٌ معادلٌ لقوله: ﴿لَّا ذَلُولٌ﴾، والمعنى: أنها لم تذلَّل بالعمل في حرثٍ ولا سقي.

وقيل: (لا) في قوله: ﴿وَلَا تَسۡقِي ٱلۡحَرۡثَ﴾ زائدةٌ للتوكيد، وأن المعنى: لا ذلولٌ تُثير الأرضَ وتَسقي الحرثَ، والفعلان صفتان لـ﴿ذَلُولٌ﴾ كأنه قيل: لا ذلولٌ مثيرةٌ وساقيةٌ، فيَلزم حينئذ الوصفُ بـ (لا) غيرِ مكرَّرةٍ، ولا مقابل منفي، وذلك لا يكون إلا في الشعر.

وقرئ: (لا ذلولَ) بالفتح على أنَّ (لا) لنفي الجنس، والخبرُ محذوف، والجملة صفةُ (ذلولَ) كناية عن نفي الذل عنه كما يقال: الذليل حيث هو كنايةٌ عن إثبات الذلِّ له.

والحرث: الأرضُ المهيَّأة للزرع، ومعنى الإثارةِ هنا: قلبُ الأرض للزراعة، يقال: أثَرْتُ الشيءَ واستثَرْتُه: إذا هيَّجْتَه.

﴿مُسَلَّمَةٌ﴾ من العيوب؛ أي: سلَّمها الله تعالى، أو: من العمل؛ أي: سلَّمها أهلها، وقيل: مخْلَصة اللونِ، من سَلِمَ له كذا: إذا خَلُص له؛ أي: لم يَشُبْ صُفرتَها شيءٌ من الألوان، ويَرِدُ عليه أنَّ حق هذا البيان حينئذ أنْ يعقب السؤال السابق ويُذكر في آخر جوابه.

﴿لَّا شِيَةَ فِيهَا﴾؛ أي: لا علامة فيها تَشينُها.

وقيل: لا لون فيها يخالفُ لونَ جلدها، مأخوذٌ من وَشْي الثوب: إذا نُسج على لونَينِ مختلفين، يقال: فرسٌ أبلقُ، وكبشٌ أخرجُ، وتيسٌ أمرقُ، وغرابٌ أبقعُ، وثورٌ أشيَهُ، كلُّ ذلك بمعنى البَلَقيَّة، ويَرِدُ على هذا ما وَرَدَ على المعنى الأخيرِ لـ﴿مُسَلَّمَةٌ﴾.

﴿قَالُواْ ٱلۡـَٰٔنَ﴾ هو حدُّ الزمانينِ: الماضي والمستقبل، مبنيٌّ لتضمُّنه معنى الإشارةِ، تقديرُه: هذا الوقتَ.

﴿جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾؛ أي: بما تحقَّقنا به، المراد: من البقرة، ففيه دلالةٌ على أنهم عرفوها بعينها، وروي أنَّه كان في بني إسرائيل شيخٌ صالح له عِجلةٌ، فأتى بها الغَيضة وقال: اللهم إني أَستودِعُكَها لابني حتى يكبرَ، وكان برًّا بوالديه، فشبَّت وكانت وحيدةً بالصفات المطلوبة، فساوَمُوها اليتيمَ وأمَّه، حتى اشتروها بملءِ مَسْكها ذهباً، وكانت [البقرة] إذ ذاك بثلاثة دنانير(١).

﴿فَذَبَحُوهَا﴾؛ أي: فحصَّلوا البقرة الجامعةَ لهذه الصِّفات(٢) كلِّها فذبحوها، وإنما حُذف ما حُذف اختصاراً لدلالة المذكور عليه، والفاء ليست فصيحة لأن شرطها أن يكون المحذوف سبباً للمذكور، والتحصيل ليس سبباً للذبح وإنما سببُه الأمر به، بل للتعقيب وللدلالة على أنهم كما حصَّلوها ذبحوها(٣).

﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ يعني: شيئاً من الذَّبح ومقدماتِهِ؛ من تحصيل المأمور بذبحه، وتهيئةِ أسبابه وبهذا الاعتبارِ(٤) كان المذكورُ أبلغَ من: يذبحون.

و(كاد) من أفعال المقارَبة، وُضع لدنوِّ الخبر حصولاً، فالفعلُ المقرون به مقيَّد، والنفي الداخلُ عليه قد يُعتبر سابقاً على القيد، فيفيدُ معنى الإثبات بالتكلُّف كما في هذه الآية، وقد يعتبر مسبوقاً به(٥) فيفيد البعد عن الإثبات والوقوع؛ كما في قوله تعالى: ﴿لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾ [الكهف: ٩٣].

---

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ١٥٢)، وما بين معكوفتين منه.

(٢) في (م) و(ك): «الأوصاف».

(٣) في هامش «د»: (فلا وجه لما قيل إنهم طلبوها أربعين سنة. رد سعد الدين).

(٤) في «ح» و«د» و«ف»: (لإفادة هذا التعميم) بدل: (وبهذا الاعتبار).

(٥) كلمة: (به) ليست في «ح» و«ف».

ومَن غفل عن هذا توهَّم التدافُعَ بينه وبين قوله: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾ فتكلف[١] في التوفيق.

واعلم أنه لا خلاف في أن ظاهر اللفظ في أول الأمر بقرةٌ مطلقةٌ مبهمةٌ، ولا في أن الامتثال في آخِرِ الأمر إنما وقع بذبح بقرةٍ موصوفة معيَّنة، حتى لو ذبحوا غيرها لم يكن مطابقاً، لكن اختلفوا في أن المراد به في أول الأمر هو البقرةُ المعيَّنة وأُخر البيان عن وقت الخطاب، أو المبهمة ولحقها التغييرُ إلى المعيَّنة[٢] بسبب تثاقلهم في امتثالهم وكثرةِ سؤالهم واستكشافهم.

والحقُّ هو الثاني؛ لقوله عليه السلام: «لو اعترضوا أدنى بقرةٍ فذبحوها لكفَتْهم، ولكن شدَّدوا فشدَّد الله تعالى عليهم» والاستقصاءُ شؤمٌ[٣]. ورُوي مثلُه عن ابن عباس[٤]، وهو رئيس المفسِّرين.

ولأن اللازم على الأول تأخيرُ البيان عن وقتِ الحاجة؛ لدلالة قوله: ﴿فَٱفْعَلُوا۟ مَا تُؤْمَرُونَ﴾ [البقرة: ٦٨] على أنهم أُمروا بإيقاع ذبح البقرة قبل بيان اللون وكونِها مسلَّمة غيرَ مذلَّلةٍ، وهذا اللازم محذورٌ عند المخالِف أيضاً.

ومَن ذهب إلى الأول تمسَّك أولاً: بأن الضمائر في الأجوبة ـ أعني: (إنها بقرة

---

(١) في «ف»: (وتكلف).

(٢) في «م»: (إلى المعينة الماهية).

(٣) انظر: «الكشاف» (١/ ١٥١). ورواه الطبري في «تفسيره» (٢/ ١٠٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً، وله شاهد رواه البزار (٢١٨٨ ـ كشف) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، وفي سنده عباد بن منصور، وفيه ضعف، وقال ابن كثير: حديث غريب من هذا الوجه، وأحسن أحواله أن يكون من كلام ابي هريرة. قلت: وقوله: (والاستقصاء شؤم) من كلام الزمخشري.

(٤) انظر التعليق السابق.

كذا وكذا) ـ للمعيَّنة قطعاً، فكذا في السؤال للتطابقُ، والسؤالُ إنما هو عن البقرة المأمورِ بذبحها فتكون هي المعيَّنةَ.

وجوابه: أنهم لـمَّا تعجَّبوا من بقرةٍ ميتةٍ يُضربُ ببعضها ميتٌ فيَحْيَى، ظنُّوها معيَّنةً خارجةً عما هو عليه صفةُ الجنس، فسألوا عن حالها وصفتِها، فوقعت الضمائر لمعيَّنةٍ بزعمهم واعتقادهم، فعيَّنها الله تشديداً عليهم، وإن لم يكن المراد من الأمر هي المعيَّنةَ.

وثانياً: بأنه قد دلَّ السياقُ ووقع الاتِّفاقُ على أنه لم يَرِدْ أمرٌ متجدِّد غيرُ الأول، فالامتثالُ ليس إلا بالأمر الأول، فلزم أن لا يكون منسوخاً، وأن يكون أمراً بذبح المعيَّنة؛ لظهور أن الامتثال لم يقع إلا بذبح المعيَّنة.

وجوابه: أن انتقال الحكم إلى المخصوصة لا يلزمُه ارتفاعُ حكم الأمرِ الأول حتى يحتاجَ إيجاب المخصوصة إلى أمرٍ متجدِّد، بل على أنه[1] كان متناولاً لها ولغيرها، بمعنى حصولِ الامتثال بأيِّ فردٍ كان، فارتفع حكمه في حقِّ ما عداها وبقي الامتثالُ بذبحها خاصةً، فكان ذبحها امتثالاً للأمر الأول، ولم يكن هذا منافياً لنسخ الأمر الأول في الجملة، ولا موجباً لكون المراد به أولاً ذبحَ المعيَّنة.

* * *

(٧٢) ـ ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾.

﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا﴾ خطابُ الجمع لأن القتل صدر عن جماعةٍ، وهم بنو عمِّ المقتول.

---

(١) قوله: (بل على أنه...) لا يظهر تعلقه بما قبله، وحق العبارة حتى يظهر ذلك التعلق أن تكون: (وجوابه: أن انتقال الحكم إلى المخصوصة ليس مبنيا على ارتفاع حكم الأمرِ الأول... بل على أنه..). انظر: «حاشية الشهاب على البيضاوي» (٢/ ١٧٨).

﴿فَادَّارَءْتُمْ﴾؛ أي: تخاصمتُم؛ لأن المتخاصمينَ يدرأُ بعضُهم بعضاً، أو: تدافعتُم؛ لأن كلًّا منهم يدفعُ التهمة عن نفسه إلى الآخَرِ، والبراءةَ عن الآخرِ إلى نفسه.

وأصله: فتدارأتُم، فأُدغمت التاء في الدال لأنها من مخرجها، فسكِّنت وأدخلت ألفُ الوصل لتعذُّر الابتداء بالساكن.

و(في) في ﴿فِيهَا﴾ للتعليل؛ كما في قوله تعالى: ﴿لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢].

﴿وَاللَّهُ مُخْرِجٌ﴾ مظهِرٌ لا محالةَ، حُكي ما كان مستقبلاً وقت التدارُؤ، فأُعمل، فنُصب به ﴿مَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ على المفعولية، كما حُكي ما كان حاضراً وقت التقليب في قوله: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف: ١٨].

* * *

(٧٣) ـ ﴿فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِ اللَّهُ الْمَوْتَى وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾.

﴿فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ﴾ عطفٌ على ﴿فَادَّارَءْتُمْ﴾، وما بينهما اعتراضٌ مشعِرٌ بأنَّ التَّدارؤ لا يُجدي إذ اللهُ مخرجٌ ومظهِرٌ ما كتموه، والضميرُ البارز للقتيل، وفي تذكيره تنبيهٌ على زوال حكم النفس عن الجسد بعد القتل.

﴿بِبَعْضِهَا﴾ أيِّ بعضٍ كان، دلَّ على ذلك الإبهام.

﴿كَذَلِكَ يُحْيِ اللَّهُ الْمَوْتَى﴾ خطاب لمنكري البعثِ من مشركي مكَّة، أو للَّذين حضروا القتيل على تقدير: فقلنا لهم، والكاف[1] في محل النصب على المصدر؛ أي: مثلَ ذلك الإحياءِ العجيب الشأنِ، و(ذلك) إشارةٌ إلى ما دلَّ عليه المحذوف المدلولُ عليه بهذا الكلام وما قبله وهو قوله: فأُحيي.

---

(١) في هامش «د» و«م»: (فيه رد لمن قصر الدلالة على الأول لأن الدلالة على الفاء إنما هي بالثاني. منه).

رُوي أنه لما ضُرب قام بإذن الله تعالى وأوداجُه تَشخَبُ دماً فقال: قتلني ابنا عمي فلانٌ وفلانٌ، وسقط ميتاً، فأُخذا وقُتلا ولم يورَّث قاتل بعد ذلك.

﴿وَيُرِيكُمْ ءَايَتِهِۦ﴾ دلائلِه؛ لأن مَن قدر على إحياءِ نفسٍ واحدةٍ قدر على إحياء الكل؛ لعَدَم الفرق عند العقل.

﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ تستدلُّون به، أو: تعملون على قضية عقولكم، وقد مرَّ معنى (لعل) غيرَ مرةٍ، وإنما جَعل إحياءَه مسبَّباً عن ذبح البقرة وضربِه ببعضها وهو قادر على إحيائه ابتداءً ليُعلم أن في الأسباب والشرائط حِكَماً وفوائدَ؛ كالتقرُّب بالقربان، والتنبُّه[1] على حُسن تقديم القُربة في الطلب، وتَحرِّي الأحسن والغالي في الثمن، وعلى وجوب المسارعة في امتثال الأمر ولو كان للإرشاد، وأن التشديد موجِبٌ لتشديد الله تعالى على مَن شدَّد، وأن الاستهزاء مِن فِعْلِ الجُهَّال، وأن بِرَّ الوالدين له بركةٌ، وكذا التوكُّل، والشفقةُ على الأبناء.

* * *

(٧٤) - ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ۚ وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَٰرُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ ٱلْمَآءُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾

﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ﴾؛ أي: بعد أحياءِ القتيل، وهو أمر عظيم خارقٌ للعادة، موجِبٌ للاعتبار.

قيل: ﴿ثُمَّ﴾ للاستبعاد. وفيه: أن معناها الحقيقيَّ غيرُ متعذِّرٍ.

---

(١) في «ك» و«م»: (والتنبيه).

قال الواحدي: يقال قسا قلبُه يَقسو قَسْوةً وقَساوةً، وهي الشدةُ والصلابةُ واليبس[١].

و﴿قَسَتْ قُلُوبُكُم﴾ استعارةٌ تبعيةٌ واقعةٌ على سبيلِ التمثيلِ، شُبهت حالةُ قلوبهم وهي نُبوُّها عن الاعتبار بحالة قسوة الحجارة في أنها لا يجدي فيها لطفُ العمل وحُسنُ الحيَل، ولاعتبارِ هذه الاستعارة حَسُنَ التفريعُ والتعقيب بقوله:

﴿فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ تشبيهٌ في القساوة بالحجارة ثم رجوعٌ عنه بتفضيلها في القساوة على الحجارة[٢]، وبيانه وتقريرُه:

﴿وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ﴾ لدلالته على أنها في شدة القسوة مفضَّلةٌ على الحجارة؛ لمطاوَعةِ الحجارة لأمر الله تعالى دونها.

وعلى هذا قولُه: ﴿أَوْ أَشَدُّ﴾ معطوفٌ على قوله: ﴿كَٱلْحِجَارَةِ﴾ من قبيل عطف المفرد على المفرد؛ كما تقول: زيد على سفر أو مقيم.

وقرئ: (أشدَّ) بالفتح[٣] عطفاً على (الحجارة): أو مثلَ شيءٍ أشدَّ من الحجارة.

قال الواحدي: قال المفسرون: إنما شبَّه قلوبهم بالحجارة في الغِلظة والشدة، ولم يُشبِّه بالحديد وإن كان الحديد أصلبَ من الحجارة؛ لأن الحديد يليَّن بالنار ولا تليَّن الحجارة بمعالجةٍ ابداً[٤].

---

(١) انظر: «الوسيط» للواحدي (١/ ١٥٨).

(٢) في هامش «د» و«م»: (من قال هنا: لإرادة الله تعالى، وفي القلوب: لأمر الله، فقد أخرج الكلام عن سنن الانتظام. منه).

(٣) تنسب لأبي حيوة كما في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧)، وللأعمش كما في «الكشاف» (١/ ١٥٥).

(٤) انظر: «الوسيط» للواحدي (١/ ١٥٨).

وانتصب ﴿قَسْوَةً﴾ على التمييز، ويقتضيه ﴿أَشَدُّ﴾ وكافُ التشبيه(١)، وهذا التمييز الذي بعد أفعل التفضيل منقول من المبتدأ وهو نقلٌ غريب.

وإنما لم يقل: أقسى؛ لِمَا في (أشدّ) من المبالغة؛ لدلالته عليها بجوهر اللفظ الموضوع لها مع هيئةٍ موضوعة للشدة فيها، وفي ذلك من الإيماء إلى الاعتناء ببيان الزيادة ما لا يخفى، والدلالةِ على اشتداد القسوتين، واشتمالِ المفضَّل على زيادةِ (أو) بمعنى: بل(٢)؛ كما في قول الشاعر:

بدَتْ مثلَ قَرْنِ الشمس في رَوْنَقِ الضُّحَى ... وصورتِها أو أنتِ في العينِ أملحُ(٣)

أي: بل أنتِ.

أو للإبهام على المخاطب، قال أبو الأسود الدُّؤليُّ:

أحبُّ محمداً حبًّا شديداً ... وعباساً وحمزةَ أو عليّا

فإنْ يكُ حبُّهم رَشَداً أُصِبْهُ ... ولستُ بمخطئٍ إن كان غَيّا(٤)

---

(١) لأن كلاً منهما ينتصب عنه التمييز، تقول: زيد أشدُّ حلما من عمرو، و: زيد كعمرو حلماً. انظر: «البحر المحيط» (٢/ ٢٠٧).

(٢) في «د» و«م»: (على زيادة واو بمعنى بل)، والمثبت من باقي النسخ، ولعل في الكلام سقطاً على كليهما، وحق العبارة أن تكون هكذا: (على زيادة (أو) بمعنى الواو، أو بمعنى بل). انظر: «تفسير القرطبي» (٢/ ٢٠٥)، وعنه نقل المؤلف، وهذا لفظه: (أو) قيل: هي بمعنى الواو كما قال: ﴿ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤]، ﴿عُذْرًا أَوْ نُذْرًا﴾ [المرسلات: ٦]، وقال الشاعر:

نال الخلافة أو كانت له قدراً

أي: وكانت، وقيل: هي بمعنى: بل... إلخ.

(٣) نسبه ابن جني في «المحتسب» (١/ ٩٩) لذي الرمة، وهو في ملحقات ديوانه (٣/ ١٨٥٧)، وأورده الفراء في «معاني القرآن» (١/ ٧٢) دون نسبة.

(٤) انظر: «النكت والعيون» للماوردي (١/ ١٤٥)، و«المحرر الوجيز» (١/ ١٦٦). والبيتان في =

ولم يَشكَّ أبو الأسود أنَّ حبَّهم رَشَدٌ ظاهرٌ وإنما قصَد الإبهام، وقد قيل له حين قال ذلك: شكَكْتَ؟! قال: لا، ثم استشهد بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤] قال: أوَكان شاكاً مَن أَخبر بهذا[1].

﴿[وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ] لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ التفجُّر: التفتُّح بسَعةٍ وكثرةٍ، وقرئ: (وإنْ) مخفَّفةً من المثقَّلة[2]، لوجود اللام في ﴿لَمَا﴾.

﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ ٱلْمَآءُ﴾ أصله: يتشقَّق، وقُرئ به[3].

والتشقُّق: التصدُّع بطولٍ أو عرضٍ، فينبع منه الماء بقلةٍ، هذا على التَّتميم دون الترقِّي، وإلا لقُدِّم المؤخَّر.

﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ الهبوط: التردِّي من عُلوٍ إلى سُفلٍ[4]، والخشية: الخوف عن علم، وهي هنا مجازٌ عن الانقياد؛ إطلاقاً لاسم الملزوم على اللازم.

وقوله: ﴿مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ متعلقٌ بالأفعال السابقة كلِّها.

ولما كانت قساوة القلب تنشأ عنها الأعمال القبيحة قال تعالى على سبيل التهديد:

= ديوان أبي الأسود (ص: ١١٩ ـ ١٢٠)، و«تفسير الطبري» (٢/ ١٣١)، لكن بلفظ: (وعباساً وحمزة والوصيّا).

(١) انظر: «تفسير الطبري» (٢/ ١٣١)، و«النكت والعيون» للماوردي (١/ ١٤٥)، و«المحرر الوجيز» (١/ ١٦٦)، و«تفسير القرطبي» (٢/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ١٥٥) عن الأعمش.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧) عن قتادة. ووقع في «ك» و«م»: (من مثقلة).

(٤) في «ك»: (أسفل).

﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ وقرئ بالياء للغيبة[1]؛ ضمًّا إلى ما بعده من الضمائر العائدة إلى اليهود.

(٧٥) ـ ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا۟ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾.

﴿أَفَتَطْمَعُونَ﴾ الطمع: نزوعُ النفس إلى شيءٍ مّا بشهوةٍ، والخطابُ لرسول الله ﷺ وللمؤمنين.

﴿أَن يُؤْمِنُوا۟﴾ في محل الجر؛ أي: في إيمانهم، والضمير لليهود الذين في زمن محمد عليه السلام؛ لأنهم الذين يصحُّ منهم الطمع.

واللام في ﴿لَكُمْ﴾ للتعليل، أو لاعتبار معنى الاستجابة؛ أي: إن يُحْدِثوا الإيمان لأَجْل دعوتكم أو يستجيبوا لكم؛ كما في قوله تعالى: ﴿فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌ﴾ [العنكبوت: ٢٦] لا للصلة كما في ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ [يوسف: ١٧]؛ أي: مصدِّقٍ[2]؛ لأن مثله لا يوجد في الفعل.

وانتظامُه بما قبلَه: أن النبيَّ عليه السلام والصحابةَ رضي الله عنهم لـمَّا سمعوا هذه الآيات ـ وهي في مخاطبةِ اليهود ـ طمعوا أن يؤثِّر ذلك في قلوبهم فيؤمنوا، فقال الله عز وجل: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ﴾ مبالغةً في إنكار الطمع مع كونه كالمستحيل عادةً بإيراد الفاء بعد الهمزة؛ أي: بعد ما تشاهدون منهم ما يوجب اليأس من إيمانهم من قسوة القلب تطمعون في إيمانهم، وهم قوم بأعيانهم كما في قوله تعالى: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦].

﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ﴾ الفريق: اسمُ جمعٍ لا واحدَ له من لفظِهِ كالحزب، والواو للحال؛ أي: في حال عِلمكم بطريقتهم[3] وعادتهم.

---

(١) هي قراءة ابن كثير من السبعة. انظر: «التيسير» للداني (ص: ٧٤).

(٢) في «ك» و«م»: (بمصدق).

(٣) في (م) و(ك): «طريقهم».

﴿مِّنْهُمْ﴾ الظاهرُ رجوع الضمير إلى ما يرجع الضمير في ﴿يُؤْمِنُواْ﴾، وعناد[١] البعض إنما كان منافياً لإقرار الباقين لأنهم كانوا مقلِّدين لهم.

﴿يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ ما يتلونه من التوراة.

السماع كنايةٌ عن القبول، ففي ذكره زيادةُ تقبيحٍ لحالهم؛ لأنَّ التحريف بعد القبول أشدُّ قباحةً، ولو كان على حقيقته لَـمَا احتيج إلى ذكره؛ لأن التحريف لا يكون إلا بعد السماع.

﴿ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ﴾ تحريف الشيء: إمالتُه عن حالٍ إلى حالٍ، ومنه: قلم محرَّف؛ أي: أحد شقَّيه مائلٌ، فينتظِم التغييرَ والتبديلَ والتأويلَ، وما حرَّفوه نعتُ رسول الله[٢] ﷺ، وشريعتُهم كآية الرجم.

ويجوز أن يكون المراد من الفريق مَن كان في زمن موسى عليه السلام وهم أهل الميقات، والكلامُ المسموع كلامَه تعالى بالطور، وقد نُقل تحريفُهم ما سمعوه، وعلى هذا أيضاً الضمير في ﴿مِّنْهُمْ﴾ على ظاهره ولا حاجة إلى أن يكون المعنى من أسلافهم فإن أسلاف طائفة يعدون منهم[٣]، وعلى هذا يكون المعنى: الإصرارُ على البطلان موروثٌ لهم شِنْشِنةً أعرفُها مِن أَخْزمِ[٤].

---

(١) في «ح»: (إذ عناد)، وفي «ف»: (أو عناد).

(٢) في «م»: (نعت الرسول)، وفي (ك): (من نعت الرسول).

(٣) في هامش «د» و«م»: (يعني أن الحاجة إلى الصرف عن الظاهر إنما يتوهم على هذا التقدير دون الأول ففيه ردٌّ للقاضي. منه).

(٤) الشنشنة: السجية والطبيعة، وهذا مثل أصله: أنَّ ابنَ أَخْزَمَ الطائيَّ كان عاقًّا أباهُ، ثمَّ جاءَهُ بَنُونَ فعقُّوه، واجْتَمَعوا عليه فضَرَبُوه وأَدْمَوْه، فقال:

إنَّ بَنـيَّ زمَّلُـوني بـالـدَّمِ ... شِنْشِنةٌ أَعْرِفُهـا مِـن أَخْـزَمِ

﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا عَقَلُوهُ﴾؛ أي: فهموه بعقولهم ولم يبق لهم فيه ريبة.

﴿وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ﴾ أنهم مفترون؛ أي: لم يفعلوا ذلك عن خطأ ونسيان بل فعلوا عن قصد وتعمد حسداً وبغياً.

* * *

(٧٦) ـ ﴿وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَا بَعۡضُهُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٖ قَالُوٓا۟ أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ ٱللَّهُ عَلَيۡكُمۡ لِيُحَآجُّوكُم بِهِۦ عِندَ رَبِّكُمۡۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ﴾.

﴿وَإِذَا لَقُوا۟﴾ يعني: المنافقين.

﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ المخلِصين من أصحاب الرسول عليه السلام.

﴿قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا﴾؛ أي: بأنكم على الحق ورسولكم هو المبشَّر في التوراة، وإنما لم ينطقوا بالمتعلَّق لعدم المساعدة من باطنهم، وهذه آيةُ غايةِ خبثهم.

﴿وَإِذَا خَلَا بَعۡضُهُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٖ﴾؛ أي: إذا انفردوا عن المخلصين منضمِّين، بعضُهم الساكتون وقت الملاقاة إلى الناطقين بكلمات النفاق.

﴿قَالُوٓا۟﴾؛ أي: الذين سكتوا حينئذٍ عاتبين على الذين نطقوا:

﴿أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ ٱللَّهُ عَلَيۡكُمۡ﴾؛ أي: بما بيِّن لكم في التوراة من نعت محمد عليه السلام، فالاستفهام للتقريع والتشنيع.

واللام في ﴿لِيُحَآجُّوكُم بِهِۦ﴾ متعلق بـ﴿أَتُحَدِّثُونَهُم﴾، وهي لام (كي) على تجوُّزٍ؛ لأن الناشئ عن شيء وإن لم يُقصد كالغاية، والمعنى: ليحتجُّوا عليكم بما أَنزل ربكم في كتابه من الحجة، وأصله مِن حجَّ: إذا قصَد مغالبةَ خصمه.

= انظر: «مجمع الغرائب» للفارسي (مادة: شنن).

﴿عِندَ رَبِّكُمْ﴾ جعَلوا محاجَّتهم بكتاب الله تعالى وحُكمه محاجةً عنده؛ كما يقال: عند الله كذا، ويراد أنه في كتابه وحكمه كذا، وعلى هذا يكون ﴿عِندَ رَبِّكُمْ﴾ بدلاً عن قوله: ﴿بِهِۦ﴾ أو ظرفاً مستقرًّا بمعنى: ليحاجوكم بما قلتم حال كونه في كتابكم.

وقيل: المعنى: عند ربكم يوم القيامة. لا يقال: إن اليهود يعلمون أنهم يوم القيامة محجوجون حدَّثوا أو لم يحدِّثوا؛ لأن ذلك العلم لعلمائهم لا لكلِّهم، فلا ينافي تحذيرَهم الجهَّالَ منهم بذلك القول إبقاءً لهم على اليهودية، ولأنَّ [محجوجيَّتهم يومَ القيامة من الله لا تنافي] (١) احترازَهم عن كونهم محجوجين من جهة الخصم، فإن ذلك لازم إن حدَّثوا ومندفعٌ إن لم يحدِّثوا في زعمهم.

﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ أفليس لكم عقلٌ حتى تدركوا فسادَ ما فعلتُم، وهذا من تمام كلام اللائمين.

* * *

(٧٧) - ﴿أَوَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾.

﴿أَوَلَا يَعْلَمُونَ﴾ مقابَلةٌ لهم بذلك التجهيل والتوبيخ والتعجيب مع التقرير؛ أي: أتنكرون عليهم ولا تعلمون أن الفساد في قولكم مضاعَف.

﴿أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾؛ أي: يعلمهما على السَّواء، وللقصد إلى معنى التسوية ذكر قوله: ﴿وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ مع أن قوله: ﴿مَا يُسِرُّونَ﴾ يغني عنه، ونظيرُ هذا قوله: ﴿وَيُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِى ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا﴾ [آل عمران: ٤٦] في القصد إلى المعنى المذكور.

---

(١) ما بين معكوفتين من «حاشية الشهاب على البيضاوي» (٢/ ١٨٩).

وتقديم ﴿مَا يُسِرُّونَ﴾ مع أن حقَّه في أسلوب الترقِّي التأخيرُ؛ للتسوية بينهما في الاهتمام، فإن في الجمع بين العبارة والدلالة اهتماماً بالثاني، وفي التقديم مع أن حقه التأخير اهتماماً بالأول.

***

(٧٨) - ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِىَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾.

﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ﴾ عامِّيون. الأمِّيُّ مَن لا يكتب ولا يقرأ، سمي به لأنه على الخلقة التي ولدته الأمُّ عليها.

﴿لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾؛ أي: التوراة.

﴿إِلَّآ أَمَانِىَّ﴾ الاستثناء منقطع. والأمانيُّ: جمع أمنيَّةٍ، أُفعولةٌ من التمنِّي وهو التقديرُ، ولها معانٍ ثلاثةٌ:

المتمنَّيات: لأن المتمنِّيَ يقدِّر في نفسه ما يشتهيه ويتخيَّله.

أو الأكاذيب: إذ الكاذب يقدِّر في نفسه ويتخيَّل شيئاً لا وجود له.

أو المقروءات: لأن القارئ يقدِّر عند قراءته في نفسه أن كلمة كذا بعد كذا، ومنه قوله:

تمنَّى كتابَ الله أولَ ليلةٍ[1]

فالمعنى: ولكن يعتقدون أكاذيب من المحرِّفين، أو مواعيد فارغة سمعوها منهم: أن أباءهم الأنبياءَ يشفعون لهم، وأن النار لم تمسهم إلا أياماً معدودة، أو ما

(١) صدر بيت مذكور في «النكت والعيون» (١/ ١٥٠)، و«المحرر الوجيز» (١/ ١٦٩)، و«الفائق» (٢/ ٣٩٢)، ونسب لكعب بن مالك، وهو في ملحق ديوانه (ص: ٢٢٤)، وعجزه:

وآخِرَه لاقى حِمَامَ المقادِرِ

يقرؤون قراءة عارية عن معرفة المعنى وتدبره، والأمي ربما يقدر على قراءةٍ مّا بالأخذ من أفواه الرجال.

﴿وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ ما هم إلا قوم يظنون، والظن هنا على بابه من ترجيح أحد الطرفين، ولا يلزم من الترجيح عندهم أن يكون راجحاً في نفس الأمر.

ويجوز أن يجعل الضمير للفريقين، فنفي العلم عن العلماء في قوله: ﴿أَوَلَا يَعْلَمُونَ﴾ على سبيل الإنكار حيث لم يعملوا بموجبه، وعن المقلدين بقوله: ﴿لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ﴾ ثم حكم أنهم في الظن المؤدي إلى الضلال سواءٌ، فعلى هذا يكون في الآيات جمعٌ وتقسيمٌ؛ جمع الفريقين في قوله: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ﴾، ثم قسمهم إلى فريقين: علماء معاندين وجهلاء مقلدين، ثم جمعهم في ﴿يَظُنُّونَ﴾.

***

(٧٩) - ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾.

﴿فَوَيْلٌ﴾؛ أي: تحسُّرٌ أو هُلْكٌ، روى عثمان عن النبي ﷺ: «الويل جبل في النار»[١]، وفي رواية أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: «واد في جهنم»[٢].

وهو في الأصل مصدر لا فعلَ له؛ لأن فاءه وعينه معتلان، وتنكيره للتعظيم، فلم تكن نكرةً محضة، على أن الغرض من الكلام الإفادةُ، فإذا حصلت جاز الحكم سواءٌ تَخصَّص المحكوم عليه بشيء أو لا، وأمَّا أن النكرة إذا كانت دعاء

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ١٦٤)، وقال ابن كثير عند تفسير هذه الآية: غريب جدًّا.

(٢) رواه الترمذي (٢٥٧٦) من طريق دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد به، وقال: حديث غريب. قلت: إسناده ضعيف لضعف دراج في روايته عن أبي الهيثم.

تقع مبتدأ وإن لم يتخصص، فما قيل في بيانه لا يجري في (ويل) صرح به الرضي.

﴿لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ يعني: ما كتبوه من التأويلات الزائغة، ولذلك احتاجوا في ترويجه إلى بيان نسبته إلى الله تعالى، ولو كان المراد الكتابَ المحرَّف لَمَا احتاجوا إليه؛ لأن كون التوراة من عند الله مسلَّمٌ وما أحدثوه من التحريف غير معلوم لغيرهم.

﴿بِأَيْدِيهِمْ﴾ نفيٌ للمجاز؛ أي: يتولَّونه بأنفسهم، فقد يقول الإنسان: كتب إليَّ فلان، إذا أمر غيره بأن يكتب عنه، وإذا قال: كتبتُ بيدي، فقد أخبر بأنه باشَر بنفسه، فهو من حيث إنه كنايةٌ عن أنه من تلقاء أنفسهم دون أن ينزَّل عليهم ناظرٌ إلى ما في قولهم: ﴿هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ من دعوى النزول هكذا مكتوباً من السماء كما هو الشأن في التوراة. ويجوز أن يكون لدفع احتمال الإنشاء، فإن الكتابة شائعةٌ فيه.

وفائدة التنصيص بمعنى الإملاء التغليظُ في الجناية، حيث انضم إلى القول العملُ.

﴿ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ كلمة ﴿ثُمَّ﴾ للاستبعادِ، وعدمُ الفائدة في الإخبار عن تراخي القول المذكور عن العمل المزبور كفى قرينتُه صارفةً عن المعنى الحقيقيِّ لها في الكلام البليغ.

(﴿لِيَشْتَرُوا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾) متعلق بـ ﴿يَقُولُونَ﴾ وقد مر بيانُ استعارة الاشتراء للاستبدال، ونكتةُ التعبير عن البيع بالثمن، فتذكَّرْ.

وما حصَّلوا به وإنْ جَلَّ قليلٌ بالنسبة إلى ما فات عنهم من حظوظ الآخرة.

﴿فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ جعلُ (ما) هاهنا وفي قوله: ﴿وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا

﴿يَكْسِبُونَ﴾ مصدريةً أولى مِن جعلها موصولةً؛ لعدم الحذف، ولكون الويل على الفعل أولى وأنسب من كونه على المفعول.

وأصل الكسب: الفعلُ لجرِّ نفع أو دفع ضرٍّ، ولهذا لا يوصف به الله تعالى.

وقيل: هو اجتلاب الحظ بما هُيِّئ له من الأسباب.

وكرِّر الويل حتى يَتحقَّق أن الخسار والهلكة يترتَّب على كل واحد من المكتوب والمكسوب على حدة.

***

(٨٠) - ﴿وَقَالُوا لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾.

﴿وَقَالُوا لَن تَمَسَّنَا النَّارُ﴾ المسُّ أقل تمكُّناً من الإصابة، وهو أقلُّ درجاتها، ولذلك أوثر عليها في قوله تعالى: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨] وفي قولِهِ تعالى: ﴿وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾ [آل عمران: ٤٧]، وقولُه تعالى: ﴿إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا﴾ [آل عمران: ١٢٠] كالنص فيه.

﴿إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾؛ أي: قلائل، وهذا لأنهم يَكنُون بالعدِّ عن القِلَّة بناءً على أنهم كانوا يَزِنون ما بلغ الأوقيَّةَ ويَعدُّون ما دونها.

روي أنهم قالوا: سبعة أيام. وعنهم: أربعون يوماً، عددَ عبادتهم العجل، ولا وجه له لأنهم قد تابوا عنها توبة مقبولة[1].

---

(١) في هامش «د» «م»: (ولأن أربعون لا ينتظمه الكناية المذكورة. منه). وفي هامش «م» مثله، لكن فيه: (لا ينتظم).

﴿قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا﴾ الألف المجتلَبة ذهبت بالإدراج، وهذه الألف المقطوعة ألف الاستفهام للتوبيخ، يعني: إن مثل هذا الجزمِ لا يكون إلا ممن وعده الله تعالى به، وإنما عبر عن الوعد بالعهد إيماء إلى أن في الجزم المذكور لا بد من وعد قوي، وإنما قال: ﴿عِندَ ٱللَّهِ﴾ دون: من الله؛ تعليماً للسلوك مسلك الكناية في أمثال هذا، فإن التصريح باتخاذ العهد من الله تعالى لا يخلو عن سوء أدب.

﴿فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ﴾ جوابُ شرطٍ مقدَّر؛ أي: إن كنتم اتخذتم عند الله عهداً فلن يخلف الله عهده، فالفاء فصيحة والجملة معترضة.

وإنما قلنا: إنَّ المقدَّر: إن كنتم اتخذتم؛ لأن المعنى ليس على الاستقبال.

ثم إنَّ هذا من جملة المواعيد، فلا وجه للاستدلال به على عدم الخُلف في وعده، وعلى تقدير صحته إنما يدلُّ على عدم وقوع الخُلف في وعده لا على استحالته.

﴿أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (أم) إمَّا معادِلةٌ للهمزة، بمعنى: أيُّ الأمرين كائنٌ[1]، على سبيل التقرير لوقوع العلم بكون أحدهما، أو منقطعةٌ بمعنى (بل) والهمزةِ التقريرية.

***

(٨١) ـ ﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾.

---

(١) أي: أيُّ هذين واقع: اتخاذكم العهد، أم قولكم على الله ما لا تعلمون؟ انظر: «روح المعاني» (٢/ ٢٧١).

﴿بَلَىٰ﴾ إثباتٌ لِـمَا بعد النفي في ﴿لَن تَمَسَّنَا﴾؛ أي: بلى تمسُّكم أبداً، وتختص بجواب النفي.

﴿مَن كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ السيئة: تأنيثُ السيِّئ، وهو فَعيلٌ من السوء، وهو العمل الفاسد ولذلك ذكر في مقابلته(١) العملُ الصالح، والمكسوبُ لا يلزم أن يكون نافعاً في نفس الأمر، بل يكفي أن يكون ملائماً لطبع الكاسب، مُؤْثَراً عنده، نافعاً في زعمه.

﴿وَأَحَٰطَتۡ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾ قال القفَّال: كلُّ ذنب خطأٌ وخطيئةٌ؛ لأنه ليس بصوابٍ.

وفي «الأساس»: أخطأ في المسألة وفي الرأي، وخَطِئَ خطأً [عظيماً]: إذا تعمَّد الذنب(٢).

وُضع قوله: ﴿مَن كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ إلخ مكان: تمسُّكم النار أبداً؛ للإثبات على الطريق البرهاني؛ لأنه أثبتَ السيئةَ العامة؛ أي: سيئةً من السيئات، ثم خصَّصها بالكبيرة بقوله: ﴿وَأَحَٰطَتۡ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾؛ أي: استولت عليه ولم يَتفَصَّ(٣) عنها بالتوبة.

وقرئ: (خطاياه)(٤)، و: ﴿خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾(٥)، تعريضاً بكثرة خطاياهم؛ من الشرك والنفاق والتحريف، والافتراءِ على الله تعالى، وشبَّهها بالعدوِّ المحيط به من جميع الجهات لذلك، ولغلبتها على طاعته.

وأشار بقوله: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ﴾ إلى أن سبب استحقاق الخلود في النار هو ذلك الكسبُ المعلوم.

---

(١) في «ك» و«م»: (مقابلة).

(٢) انظر: «أساس البلاغة» (مادة: خطأ)، وما بين معكوفتين منه.

(٣) أي: ينفصل.

(٤) انظر: «الكشاف» (١/ ١٥٨).

(٥) هي قراءة نافع من السبعة. انظر: «التيسير» (ص: ٧٤).

﴿أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ﴾ ملازموها في الآخرة؛ لأنهم ملازمو أسبابها في الدنيا، وذلك لأن الصاحب مشتقٌّ من الصحبة، وهي وإن كانت تعمُّ القليلَ والكثير لكن العرف خصَّصها لـمَّا طالت.

﴿هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ أوقع ﴿هُمۡ﴾ للتأكيد، كأنه قال: أيُّ كبيرةٍ من الكبائر استولت ورسخت بالغلبة على الطاعة استحقَّ صاحبها الخلودَ في النار.

وقد تقرَّر أن الشرك كبيرةٌ؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ﴾ [النساء: ٤٨] وكذا التحريفُ والافتراء على الله؛ تعالى لقوله تعالى: ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوۡ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓۚ إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الأنعام: ٢١] فثبت بالبرهان أنه تمسُّكم النار أبداً.

ومعنى الخلود في الأصل: الثباتُ المديد، دام أو لم يَدُمْ، لكن المراد به هاهنا الدوامُ؛ لِـمَا يشهد له من الآيات والسنن.

ولك أن تقول: الإحاطة في الأصل: الإحداقُ بالشيء من كلِّ جانب، وجوانبُ المكلف المكلف من حيث إنه مكلَّف ثلاثةٌ: اللسان كلِّف من جهته بالإقرار، والأركان كلِّف من جهتها بالطاعات، والجَنان كلِّف من جهته بالتصديق، وهم لـمَّا افتروا بألسنتهم، وحرَّفوا كتاب الله تعالى بأيديهم، وأصروا على النفاق معتقدين بالباطن خلافَ ما أظهروه، فقد تحقق إحاطةُ الخطيئات بهم، وثبت استيلاؤها عليهم، فالآية كما ترى لا حجةَ فيها على خلود صاحب الكبيرة في النار.

***

(٨٢) ـ ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾.

﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ جرت عادته تعالى على أن يَستتْبع وعده

بوعيده؛ تبشيراً للمطيع وإنذاراً للعاصي، والإيمانُ على معناه اللغويِّ، فلا دلالة في عطف العمل عليه على الخلافيَّة المشهورة المذكورة في كتب الكلام.

نعم يفهم منه اشتراطُ العمل الصالح في دخول الجنة، فلِمَن شَرَط في الإيمان المقبول الإقرارَ باللسان أنْ يحمل العملَ الصالح عليه.

وللمخالف أن يقول: إن لفظة (هم) للتأكيد لا للحصر، بدلالة النصوص القاطعة على عدم اشتراط العمل في النجاة عن النار، وعلى أنه لا دارَ ثالثَ للقرار[1].

﴿أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ ذُكر الفاءُ فيما تقدَّم وتُرك هاهنا للدلالة على أن الملازَمة والخلودَ ثَمة بالاستحقاق مِن قبلهم بسبب ما بهم من إحاطة الخطيئات، وهاهنا بمحض فضل الله تعالى، على ما دل عليه قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِيٓ أَحَلَّنَا دَارَ ٱلۡمُقَامَةِ مِن فَضۡلِهِۦ﴾ [فاطر: ٣٥].

***

(٨٣) - ﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ لَا تَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَانٗا وَذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسۡنٗا وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ تَوَلَّيۡتُمۡ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنكُمۡ وَأَنتُم مُّعۡرِضُونَ﴾.

﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ لَا تَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ إخبار في معنى النهي؛ كما في ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وفي: «لا تُنكح المرأة على عمَّتها»[2]، وهو بابٌ من أبواب البلاغة في الأمر والنهي، يُظهِر البليغُ به شدة اعتنائه بالامتثال والانتهاء،

---

(١) من قوله: (نعم يفهم منه اشتراط العمل الصالح..) إلى هنا وقع في «ك» و«م» بعد ما سيأتي من قوله: ﴿ٱلَّذِيٓ أَحَلَّنَا دَارَ ٱلۡمُقَامَةِ مِن فَضۡلِهِۦ﴾.

(٢) رواه البخاري (٥١٠٩)، ومسلم (١٤٠٨/ ٣٧) واللفظ له، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وتحريض المخاطَب على المسارعة والمبادرة فيهما كأنه سارع إلى الامتثال والانتهاء، فيخبِرُ عنه الآمر والناهي، ويؤيده قراءة: (لا تعبدوا)(١) ويدلُّ عليه قوله: ﴿وَقُولُواْ﴾ فيكون على إرادة القول، وأمَّا إيهامُ أن المنهيَّ مسارعٌ(٢) إلى الانتهاء فهو يخبر عنه، فلا يناسب هذا المقام؛ لأن حال المنهيِّ هنا على خلاف ذلك.

وقيل: تقديره: أن لا تعبدوا، فلما سقط (أنْ) رُفع الفعل لزوال الناصب؛ كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ﴾ [الزمر: ٦٤] وقال طرفة:

ألا أيُّهــذا الزاجــري أحضــرُ الوغــى

يروى: (أحضرُ) بالرفع؛ أي: أنْ أحضرَ الوغى، ولذلك عُطف عليه:

وأنْ أشـهَدَ اللَّـذَّات هـل أنـت مُخْلِـدي(٣)

ويدل عليه قراءة: (أن لا تعبدوا)(٤) فيحتمل أن تكون (أنْ) مفسِّرةً بمعنى (أي)، وأن يكون (أنْ) مع الفعل بدلاً عن الميثاق؛ أي: أخذنا توحيدهم، أو معمولاً له بحذف الجارّ.

وقيل: إنه جواب قسم دلَّ عليه المعنى، كأنه قال: وخلقناهم لا يعبدون.

وقيـل: إنـه وقع في موضـع الحال في صيغـة الفعل، وموضعُه نصبٌ في الاسم،

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٧). ووقع في «م» و«ك»: (لا يعبدون)، والصواب المثبت. انظر: «الكشاف» (١/ ١٥٩)، و«تفسير البيضاوي» (١/ ٩١)، و«روح المعاني» (٢/ ٢٧٧). وقراءة: (لا يعبدون) قراءة سبعية كما سيأتي لكنها ليست المرادة هنا.

(٢) في «ح» و«ف»: (المنهي سَارع)، وفي «د»: (المنتهي سارع).

(٣) انظر: «ديوان طرفة بن العبد» (ص: ٣٢)، و«الكتاب» (٣/ ٩٩). و(أحضر) يروى بالرفع والنصب كما قال السمين في «الدر المصون» (١/ ٤٦٠).

(٤) انظر: «الكشاف» (١/ ١٥٩).

تقول: دخل عليه يتبسم؛ أي: متبسماً، والتقدير هنا: أخذنا ميثاقهم غيرَ عابدين.

وقرئ بالتاء حكايةً لما خُوطبوا به، وبالياء لأنهم غُيَّب[١].

﴿إِلَّا ٱللَّهَ﴾ استثناء مفرَّغ، وفيه التفات من التكلُّم إلى الغيبة؛ لِمَا في الاسم الظاهر من الفخامة.

﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ مصدر في معنى الأمر؛ أي: وأَحْسِنوا بالوالدين، وتقديم المعمول للاهتمام، وأَحْسَنَ كما يتعدَّى بـ (إلى) يتعدَّى بالباء؛ قال الله تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِىٓ﴾ [يوسف: ١٠٠].

﴿وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ عطف على (الوالدين) أراد به الجنس، ولذلك أُفرد (ذو)، وإضافته إلى المصدر تغني عن صيغة الجمع.

﴿وَٱلْيَتَٰمَىٰ﴾: جمع يتيم؛ كنديم ونَدَامَى، واليتيم: الذي مات أبوه فانفرَد عنه واليُتْمُ: الانفراد، ومنه: الدُّرَّة اليتيمة، وحقُّ هذا الاسم أن لا يزول عن الكبار؛ لبقاء معنى الانفراد عن الآباء، إلا أنه قد غلَب أن يسمَّوا به قبل أن يبلغوا مبلغ الرجال، وعلى وَفْقِ هذا ورد قوله عليه السلام: «لا يُتْمَ بَعْدَ الحُلم» وإن كان المراد تعليم شريعةٍ[٢].

﴿وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾: جمع مسكين، وهو مِفْعيلٌ من السُّكون، كأنَّ الفقر أسكنه عن التصرُّف.

﴿وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾: قولاً حسناً، وسماه: ﴿حُسْنًا﴾ للمبالغة، لـمَّا أَتْبعَ

---

(١) قرأ: ﴿تَعْبُدُونَ﴾ بالتاء من السبعة نافع وابن عامر وأبو عمرو وعاصم، والباقون بالياء. انظر: «التيسير» (ص: ٧٤).

(٢) في «ح» و«ف»: (شريعته)، وفي «م»: (الشريعة).

عبادةَ الله تعالى بالإحسان لـمَن ذُكر وهو فِعْلٌ، أَتبَعَ ذلك بالقول ليكون الإحسان بالفعل والقول، ولـمَّا كان الإحسانُ القوليُّ أمراً هيناً على ما أفصح عنه مَن قال: البرَّ شيءٌ هينٌ، وجهٌ طليقٌ ولسانٌ لينٌ[1]، كان متعلَّقه الناس عموماً.

وقرئ: ﴿حَسَناً﴾ بفتحتين[2] على أنه صفةُ مصدرٍ محذوفٍ، و: (حُسُناً) بضمتين وهو لغة أهل الحجاز، و: (حُسْنَى) على المصدر كبُشرى[3]، والمراد به: ما فيه تخلُّقٌ وإرشاد.

﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ يريد بهما: ما فُرض عليهم في شريعتهم، ومن هنا ظهر أنهما منقولان إلى القَدْر المشترَك بين صلاتنا وصلاتهم، والقَدْر المشترك بين زكاتنا وزكاتهم.

﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ﴾ على طريقة الالتفات للتعنيف في التوبيخ[4]، فإنه عند الاستحضار[5] أشدُّ، ويجوز أن يكون الخطاب مع الموجودين منهم في عهد رسول الله ﷺ ومَن قبلَهم على التغليب؛ إشعاراً بأن التولِّيَ الذي حصل منهم في عهده عليه السلام ليس ببِدْعٍ منهم؛ لأنه دأبهم ودأبُ أسلافهم.

﴿إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ﴾؛ أي: أشخاصاً قليلين، وهم الذين أقاموا اليهودية على

---

(١) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٨٠٥٩) من قول ابن عمر، وأورده البكري في «اللآلي في شرح أمالي القالي» (١/ ٧٢) رجزاً من حكَم العرب بلفظ:

بنـيَّ إن البـرَّ شـيء.......إلى آخره.

(٢) هي قراءة حمزة والكسائي من السبعة. انظر: «التيسير» للداني (ص: ٧٤).

(٣) هذه والتي قبلها في «المختصر في شواذ القراءات» لابن خالويه (ص: ٧).

(٤) في «ك» و«م»: (للتعنيف والتوبيخ).

(٥) في «ك»: (الاستحقاق).

وجهها قبل النَّسخ، وأمَّا الذين أسلموا من الذين ما أقاموها[١] فقد وُجد منهم التَّولِّي والإعراضُ، فلا وجه لاستثنائهم.

﴿وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ﴾ التَّولِّي قد يكون لحاجةٍ تدعو إلى الانصراف مع ثبوت القصد، والإعراض: هو الانصراف عن الشيء بالقلب، فالجملة حال وليست من قَبيل ﴿وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥].

وفي اسميَّة هذه الجملة الدالَّةِ على أنهم قومٌ عادتُهم الإعراضُ عن الطاعة والوفاء ترشيحٌ لِـمَا تقدَّم من نكتةِ التغليب.

***

(٨٤) ـ ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَارِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ﴾.

﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَارِكُمْ﴾ على نحوِ ما سبق في ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾، والمعنى: لا تفعلون ما يؤدي إلى هذين المحذورَين، أو: لا يفعلُ ذلك بعضكم ببعض[٢] جُعل غيرُ الرجل نفسَه لاتِّصاله به نسباً[٣] أو ديناً، ثم نُسب إلى نفسه ما كان منسوباً إلى الغير على التجوز[٤] لأدنى ملابَسةٍ.

والديار: مباني الإقامة، وقال الخليل: محلَّةُ القوم دارُهم[٥].

---

(١) في «ك»: (من الذين أقاموها).

(٢) في «ك» و«م»: (لبعض).

(٣) في «ف»: (سبباً).

(٤) في «ك»: (إلى الغير يجوز).

(٥) انظر: «العين» (٨/ ٥٨).

﴿ثُمَّ أَقۡرَرۡتُمۡ﴾ أي: خلفاً بعد سَلَفٍ أنَّ هذا الميثاق أُخذ عليكم والتزمْتُموه، ويحتمِلُ هذا أنْ يكون من الإقرار الذي هو ضدُّ الجحدِ ويتعدَّى بالباء، وأن يكون من الإقرار الذي هو إبقاءُ الأمر على حاله؛ أي: أقررتُم هذا الميثاقَ ملتزَماً، فقوله:

﴿وَأَنتُمۡ تَشۡهَدُونَ﴾ تأسيسٌ على هذا، وتأكيدٌ على الأول؛ لقطعِ احتمالِ أن يكون أَقرَّ بمعنى: تكلَّمَ بما يلزمُ منه الإقرار.

***

(٨٥) ـ ﴿ثُمَّ أَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ تَقۡتُلُونَ أَنفُسَكُمۡ وَتُخۡرِجُونَ فَرِيقٗا مِّنكُم مِّن دِيَٰرِهِمۡ تَظَٰهَرُونَ عَلَيۡهِم بِٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ وَإِن يَأۡتُوكُمۡ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمۡ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيۡكُمۡ إِخۡرَاجُهُمۡۚ أَفَتُؤۡمِنُونَ بِبَعۡضِ ٱلۡكِتَٰبِ وَتَكۡفُرُونَ بِبَعۡضٖۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفۡعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمۡ إِلَّا خِزۡيٞ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلۡعَذَابِۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾.

﴿ثُمَّ أَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ استبعاد قويٌّ لِـمَا نُسب إليهم بعد أداء الميثاق على الانتهاء منه، وإقرارِهم وشهادتهم، وفي ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ توبيخٌ وتعييرٌ بليغٌ وتحقير؛ أي: أنتم المشاهَدون المشارُ إليهم بنقض العهد، الذين لا يمكن ذمُّهم بما يزيد على ما يشاهَدُ منهم ويشارُ به إليهم؛ كقولهم في التحقير: يا هذا. أو: أنتم المشاهَدون؛ أي: [إنكم][1] قومٌ آخرون غيرُ أولئك المقرِّين؛ تنزيلاً لتغيُّر[2] الصفة منزلة تغيُّر الذات، كقولك: خرجتَ بغير الوجه الذي دخلتَ به، وعدَّهم باعتبارِ ما أُسند إليهم حضوراً وباعتبارِ ما سيُحكى عنهم غيَّباً، ثم فصَّل ما أُبهم في اسم الإشارة؛ للتسجيل عليهم وتشهيرهم بنقضِ العهد ومخالفةِ الإقرار والشهادة، والإفراطِ في ذلك بالتظاهُر بالإثم والعدوان، فقال:

---

(١) ما بين معكوفتين من «الكشاف» (١/ ١٦٠).

(٢) في «ك» و«م»: (لتغيير)، والمثبت من باقي النسخ وهو الموافق لما في المصدر السابق.

﴿تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَٰرِهِمْ﴾ ويجوزُ أن يكون خبراً لـ ﴿أَنتُمْ﴾ و﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ منادى، أو منصوبٌ على الاختصاص للذَّمِّ؛ [أي] [١]: أعني هؤلاء الحاضرين[٢]، أو تأكيدٌ والخبرُ هو الجملة، أو بمعنى (الذين) والجملةُ صلتُه والمجموعُ هو الخبر.

ويجوز أن يكون[٣] حالاً والعامل فيها معنى الإشارة.

﴿تَظَٰهَرُونَ عَلَيْهِم بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾ حال من فاعل (تُخرجون)، أو مفعولِه، أو كليهما .

والتظاهر: التعاونُ، وأصله: الظَّهْر، وبه يقع الاستناد والاعتماد.

﴿وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمْ﴾ رُوي أن قريظة كانوا حلفاء الأوس، والنضيرَ حلفاءَ الخزرج، فإذا اقتتلا عاوَن كلُّ فريق حلفاءه في القتل، وتخريب الديار، وإجلاءِ أهلها، وإذا أُسر أحد من الفريقين جمعوا له حتى يَفدوه.

وقرئ: ﴿أَسْرَىٰ﴾[٤] وهو جمعُ أسيرٍ؛ كجرحى وجريح، و(أُسارى) جمعه؛ كسَكْرى وسُكَارى، وقيل: هو أيضاً جمع أسير؛ كما قالوا: شيخ قديم، وشيوخ قُدامى، وهو قليل.

---

(١) في «ك» و«م»: (لتغيير)، والمثبت من باقي النسخ وهو الموافق لما في المصدر السابق.

(٢) وفيه: أن النحاة نصوا على أن التخصيص لا يكون بأسماء الإشارة ولا بالنكرة، والمستقرُّ من لسان العرب أنه يكون بـ(أيَّتُها) كـ: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة، وبالمعرَّف باللام كـ: نحن العرب أقرى الناس للضيف، أو الإضافة كـ: نحن معاشر الأنبياء لا نورث، وقد يكون بالعَلَم كـ: بنا تميماً يُكشف الضباب. انظر: «البحر المحيط» (٢/ ٢٨٠)، و«روح المعاني» (٢/ ٢٨٧).

(٣) أي: قوله تعالى: ﴿تَقْتُلُونَ...﴾.

(٤) هي قراءة حمزة من السبعة. انظر: «التيسير» للداني (ص: ٧٤).

وقال الواحدي نقلاً عن سيبويه: قالوا: كَسْلَى، شبَّهوه بأَسْرى، كما قالوا: أُسارى، شبَّهوه بكُسالى(١).

والأسير: هو المأخوذ قهراً، وأصل الأسر: الشدُّ، ومَن أُخذ قهراً شُدَّ غالباً، فسمِّي المأخوذُ قهراً أسيراً وإن لم يُشد.

وقال أبو عمرو(٢): الأُسارى: الذين هم في الوَثاق، والأَسرى: الذين هم في اليد وإن لم يكن في الوثاق.

وقرئ: ﴿تَفْدوهم﴾(٣)؛ أي: تُطْلقونهم بعد أن تأخذوا منهم شيئاً. قاله أبو علي(٤).

وفاديتُ نفسي؛ أي: أطلقتُها بعد أن دفعتُ شيئاً.

وقد يَجيء فاديتُ بمعنى: فديتُ؛ أي: دفعتُ فيه مِن مالِ نفسي، ومنه قولُ العباس للنبي عليه السلام: فاديتُ نفسي وفاديتُ عَقيلاً(٥).

وهما فعلان يتعدَّيان إلى مفعولين، الثاني منهما بحرف جر؛ تقول: فديتُ زيداً بمال، وفاديتُه بمال.

---

(١) انظر: «الكتاب» (٣/ ٦٥٠)، و«الوسيط» للواحدي (١/ ١٦٩).

(٢) هو ابن العلاء أحد القراء السبعة، وكلامه في «النكت والعيون» (١/ ١٥٥).

(٣) هي قراءة حمزة وابن كثير وابن عامر وأبي عمرو من السبعة. انظر: «التيسير» للداني (ص: ٧٤).

(٤) انظر: «الحجة» لأبي علي الفارسي (٢/ ١٤٦)، ولفظه: (فادى الأسير: إذا أطلقه وأخذ عنه شيئاً). فكلامه في (فادى) لا في (فدى) كما يوهم سياق المؤلف، وكذا نقله ابن عطية في «المحرر الوجيز» (١/ ١٧٥)، وأبو حيان في «البحر» (٢/ ٢٨٣ ـ ٢٨٤)، والآلوسي في «روح المعاني» (٢/ ٢٨٩)، عن أبي علي في معنى: (فادى). وقد وقع في «ك»: (قال أبو علي) على أن كلامه هو اللاحق لا السابق، لكن سياقه كما ذكرناه هو إلى السابق أقرب.

(٥) قطعة من خبر طويل في قسمة مال البحرين رواه البخاري (٤٢١) من حديث أنس رضي الله عنه.

قال أبو عليٍّ: كل واحدٍ من الفريقين فَعَلَ: الآسِرُ دَفَعَ الأسير، والمأسورُ منه دفعٌ أيضاً، إمَّا أسيراً وإما غيره، والمفعول الثاني محذوف(١).

﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾ متعلِّق بقوله: ﴿وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَـٰرِهِمْ﴾ وما بينهما اعتراض.

والضمير للشأن، و(محرَّمٌ) خبر، و(إخراجُهم) مرفوع بـ (محرَّمٌ). ويجوز أن يكون (إخراجُهم) مبتدأً و(محرَّمٌ) خبر مقدم، والجملةُ خبرُ (هو).

أو مبهمٌ وتفسيرُه (إخراجهم) (٢).

أو راجعٌ إلى مصدرٍ دلَّ عليه (تُخرجون)، ويكون (محرَّمٌ) الخبرَ، و(إخراجُهم) بدل من الضمير في (محرَّمٌ) أو من (هو).

أو تأكيدٌ وبيانٌ؛ كيلا يذهب الوهم إلى أن يرجع ذلك إلى فداء الأسرى.

وإنما أكد الإخراج بالنص على تحريمه ـ وإن كان ما سبق أيضاً محرَّماً ـ لِـمَا فيه من الجلاء والنفي الذي لا ينقطع شرُّه، بخلاف القتل، فإنَّ شرَّه ينقطع في الحال، والمحرَّم الممنوع منه.

﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَـٰبِ﴾ يعني: الفدية.

---

(١) انظر: «الحجة» لأبي علي الفارسي (٢/ ١٤٧)، ولفظه: (من قرأ: ﴿تُفَادُوهُمْ﴾ فلأن من كلّ واحد من الفريقين فِعْلًا، فمن الآسر دفع الأسير، ومن المأسور منهم دفع فدائه، فإذا كان كذلك فوجه ﴿تفادوهم﴾ ظاهر، والمفعول الثاني الذي يصل إليه الفعل بالحرف محذوف؛ لأن معناه: تفادونهم بالمال).

(٢) وهو في هذا الوجه مبتدأ أيضاً، و(مُحَرَّمٌ) خبره و(إِخْرَاجُهُمْ) بدل منه مفسر له، وهذا بناء على جواز إبدال الظاهر من الضمير الذي لم يسبق ما يعود إليه، ومنهم من منعه. انظر: «روح المعاني» (٢/ ٢٩١).

﴿وَتَكۡفُرُونَ بِبَعۡضٖ﴾ يعني: حرمةَ المقاتلة والإجلاء، والاستفهامُ بمعنى الإنكارِ والتوبيخِ والتهديد، وذلك على التفريق بين أحكام الله تعالى، فكأنَّ مرجع الإنكار إلى القيد المستفادِ من لفظ البعض.

﴿فَمَا جَزَآءُ مَن يَفۡعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمۡ إِلَّا خِزۡيٞ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾ فإذا فعلتم ذلك تسبَّب أن لا يكون جزاؤكم في الدنيا إلا خزيٌ، وفي قوله: ﴿مِنكُمۡ﴾ دلالةٌ على أن التفريق المذكورَ فعلُ بعضهم، والتوبيخ للكلِّ لعدم منع الباقين عنه.

والخزيُ: الذلُّ[1] من الفضيحة، وقد خَزِيَ خِزْياً فهو خَزٍ.

والخَزَاية: الاستحياء، وقد خَزِيَ خَزَايةً فهو خَزْيان[2].

قال المرزوقي: و(أَخْزى) يجوز أن يكون من الخزي: الهوان، ويجوز أن يكون من الخزاية: الاستحياء[3].

والمراد: قتلُ قُريظة، فإنَّ قتل مقاتِلَتِهم سببٌ لذلِّ ذراريهم، وإجلاءُ النضير، وضرب الجزية على غيرهم.

و(الدنيا) مأخوذة من دنا يدنو، وأصل الياء فيه واوٌ، لكن أُبدلت فرقاً بين الأسماء والصفات، وإنما قُدم ذكر الجزاء هنا للإشارة إلى بقائهم أحياءً على تلك الحال مدةً مديدةً، وأُخر الجزاء في الآخرة لأنه عند انتهاء يوم القيامة[4].

﴿وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ﴾ معنى الردِّ: الإرجاع، ففيه إشارةٌ إلى أنهم كانوا قبل ذلك

---

(١) في «ك»: (الذي).

(٢) في هامش «د» و«م»: (فيه رد لمن قال الخزي يستعمل فيهما. منه).

(٣) انظر: «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (ص: ١٧١).

(٤) في هامش «د» و«م»: (مبنى هذا على ما تقدم أن المراد من القتل ما يترتب عليه من الذل. منه).

مرةً[1] أخرى في أشد العذاب، وهو ما في القبر، ثم إن فيه بيانَ أنَّ ما كان في الحياة الدنيا من الخزي غيرُ مكفَّرٍ لذنوبهم.

﴿إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ﴾؛ أي: إلى عذابٍ لا رَوْحَ فيه لاتِّصال أجزائه، وذلك لأن عصيانهم أشد.

﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ تأكيد للوعيد.

وقرئ: ﴿يُرَدُّونَ﴾ بالياء اعتباراً بقوله: ﴿مَن يَفْعَلُ﴾، وبالتاء اعتباراً بقوله: ﴿مِنكُمْ﴾[2].

وقرئ: ﴿يَعْمَلُونَ﴾ أيضاً بالياء والتاء على الاعتبارين[3].

***

(٨٦) ـ ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْءَاخِرَةِ ۖ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾.

﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْءَاخِرَةِ﴾؛ أي: بحظوظها، لا بحياتها، إذ هي لا تفوت عنهم، والاشتراء مستعارٌ لإيثار العاجل الفاني على الآجل الباقي.

﴿فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ﴾؛ أي: يبقى على شدته، معطوفٌ على الصلة من قَبيل عطفِ الجمل، فلا يُشترط اتحاد الزمان.

﴿وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ بدفعه عنهم.

---

(١) في «ف»: (مدة).

(٢) القراءة بالياء هي قراءة الجمهور، والقراءة بالتاء تنسب للحسن وابن هرمز وغيرهما. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩)، و«إعراب القرآن» للنحاس (١/ ٢٤٥)، و«المحرر الوجيز» (١/ ١٧٧)، و«البحر المحيط» (٢/ ٢٨٩).

(٣) قرأ بالياء نافع وابن كثير وأبو بكر، والباقون بالتاء. انظر: «التيسير» للداني (ص: ٧٤).

(٨٧) ـ ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَقَفَّيْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ بِٱلرُّسُلِ ۖ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ ۗ أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾.

﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾: التوراة.

﴿وَقَفَّيْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ بِٱلرُّسُلِ﴾؛ أي: جئنا مِن بعدِه بالرسل مُقْتَفِين أثرَه، متَّبعين شريعتَه، يقال: قَفَاه: إذا اتَّبعه من القفا، نحو: ذَنَبه، من الذَّنَب، وقفَّاه به: أَتْبعه إياه، ولولا اعتبارُ معنى (جئنا) على التضمين لضاع قوله: ﴿مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾.

﴿وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾ لـمَّا لم يكن عيسى عليه السلام من جملةِ المقتَفين أثرَ موسى عليه السلام، المتَّبعين شريعتَه، أفردَه بالذكر، وأضافه إلى أمِّه تحقيقاً لعدم نسبته إلى الأب، وفيه رد لقول اليهود حيث نسبوه إلى الأب.

وعيسى بالعبرية: إيشوع.

ومريم بالسُّريانية: الخادم، وقد جعلتْها أمُّها محرَّرةً لخدمة المسجد، وبالعبرية كالزير من الرجال[(١)].

وقال أبو البقاء: (مريمُ) علَمٌ عجَمي، ولو كان مشتقًّا مِن رامَ يَريم كان مَرِيماً بفتح الميم وسكون الياء، وقد جاء في الأعلام بفتحِ الياء نحو: مَزْيَد، وهو خلاف القياس[(٢)].

---

(١) قوله: (بالعبرية...) كذا في النسخ، والذي عند البيضاوي والآلوسي: (بالعربية)، وهو الظاهر من «القاموس»، حيث قال في (مادة: ريم): المريم كمقعد: التي تحب حديث الرجال ولا تفجر. قال الآلوسي: قيل: ولا يناسب مريم أن يكون عربياً؛ لأنها كانت برية عن محبة محادثة الرجال، ثم قال: والأولى عندي أن التسمية وقعت بالعبري لا بالعربي، بل يكاد يتعين ذلك كما لا يخفى على المنصف.

(٢) انظر: «التبيان» للعكبري (١/ ٨٨).

﴿ٱلْبَيِّنَٰتِ﴾: الآياتِ الظاهرات[١]، من قولك: بان؛ أي: ظهر، وما ثبت به الدَّعوى من حيث إفادتُه البيان يسمَّى بيِّنة، ومن حيث الغلبة به على الخصم حجة.

والمراد بالبينات[٢]: المعجزات الواضحات؛ كإحياء الموتى، وإبراء الأكمه والأبرص، والإخبار بالمغيبات، أو الإنجيل.

﴿وَأَيَّدْنَٰهُ﴾؛ أي: قوَّيناه[٣].

﴿بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ﴾ جبريل عليه السلام، وذلك أنه تَوَلَّد بنَفْخِهِ، وأنه عصَمه مِن أول حالهِ إلى آخره، فلم يَدْنُ منه الشيطان عند الولادة، ورفَعه إلى السماء حين قصد اليهود قتلَه.

والقُدُس: الطَّهارة، وكان الأصل: الرَّوح المقدَّسة، لكن أُضيف الروحُ إلى القُدُس تنبيهاً على زيادةِ اختصاص الروح به؛ لأن مِن شأن الصفة أن تكون منسوبةً[٤] إلى الموصوف فإذا عكس بإضافته إليها يزيد معنى الاختصاص.

﴿أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ﴾ بما لا تحبُّه، يقال: هَوِيَ ـ بالكسر ـ هوًى: إذا أَحبَّ، وهَوَى ـ بالفتح ـ هُوِيًّا بالضم: سقط، وإنما أُسند الهوى إلى الأنفس لا إلى ضمير الخطاب إشعاراً بأن حق السيئات أن تُسند إليها.

وقوله: (كلما جاءكم) مسبَّب عن قوله: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ ولهذا دخلت الفاعلية على تقدير: نحن أنعمنا عليكم ببعثة موسى عليه السلام، وإيتائه

---

(١) في «ك» و«م»: (الظاهرة).

(٢) قوله: (بالبينات) من «م» و«ك».

(٣) في (م): «فقويناه».

(٤) بعدها في «م»: (إليه أي).

الكتاب، ثم أتبعناه الرسلَ، وبإيتاء عيسى عليه السلام [البينات]؛ لتشكروا تلك النعم بالتلقِّي بالقبول، فعكستُم بأن كذَّبتم فريقاً وقصدتُم قتلَ آخرين، ثم أَدخل بين السبب والمسبَّب همزةَ التوبيخ والتعجيب لتعكيسهم فيما يجب عليهم.

ويجوز أن يكون استئنافاً والفاءُ للعطف على مقدَّر، فعلى هذا ما عقبوا الإيتاء محذوف، وهو قوله: ففعلتم ما فعلتم، وهو كناية عن التكذيب والقتل، وغير ذلك من قبائحهم وعنادهم، ثم استأنف الكلام موبخاً لهم مصدِّراً الجملة بهمزةِ الإنكار، على تقدير: أكفرتم وخالفتم فكلما جاءكم رسول، ويرجح هذا أنه حينئذ بين التقريع والتوبيخ إجمالاً وتفصيلاً[١].

﴿ٱسْتَكْبَرْتُمْ﴾؛ أي: عن قبول ما أتى به مما لا تحبُّه أنفسكم ـ على تضمين الاستكبار معنى الإباء ـ لا عن الإيمان به؛ لأنهم كانوا مصدِّقين بعضَ مَن[٢] جاء من بعد موسى عليه السلام من الرسل؛ كيوشع وداود وسليمان عليهم السلام[٣].

﴿فَفَرِيقًا﴾؛ أي: فريقاً منهم ﴿كَذَّبْتُمْ﴾ يريد به التكذيبَ من غير قتلٍ، بقرينةِ تفريق هذا عن قرينهِ، وإلا فمطلَقُ التكذيب ينتظمُها[٤]، والفاء للسببية أو التعقيب.

﴿وَفَرِيقًا﴾؛ أي: فريقاً آخر.

﴿تَقْتُلُونَ﴾ حالٌ ماضيةٌ أُريد استحضارها وتصويرُها لشدة فظاعتها ونُكْرها، فأخرجها مُخرج الحال المشاهَدة، أو قُصد الدلالةُ على أنهم بعدُ فيه؛ لأنهم كانوا

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٢/ ٥٦٨)، وما سلف بين معكوفتين منه.

(٢) في (م) و(ك): «ما».

(٣) في هامش «د» و«م»: (الظاهر من السياق أن المراد من جاء من بعده، فلا يدخل هو في المكذَّبين. منه).

(٤) في «ف»: (ينتظمهما).

حولَ قتل محمد عليه السلام لو لا العصمةُ من الله تعالى، ولهذا سحروه وسَمُّوا الشاة له، ثم إن فيه محافظةً على الفاصلة، وإنما لم يذكر تكذيبهم هذا الفريقَ استغناءً بذكر أقبح الفعلين عن الآخَر.

* * *

(٨٨) ـ ﴿وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾.

﴿وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ﴾: جمع أغلفَ، وهو الذي لم يُختن، مستعارٌ للقلوب المغشَّاة بالأغطية خلقةً وجِبِلَّةً؛ أي: مجبولةٌ على صفةٍ لا يَتوصَّل إليها ما جاء به محمد عليه السلام، وقد أفصحَ عن هذا في موضعٍ آخر بقوله: ﴿قُلُوبُنَا فِيٓ أَكِنَّةٖ مِّمَّا تَدْعُونَآ إِلَيْهِ﴾ [فصلت: ٥] والقرآن يفسِّر بعضُه بعضاً[١].

وفي القراءة الشاذة: (غُلُفٌ) بضم اللام[٢]: جمعُ غلافٍ، وهو الغشاءُ والوعاءُ؛ كالشهاب والشُّهب، معناه: قلوبنا أوعيةُ العلم تفهم وتعي ما يقال وتخاطَبُ به، ولكن لا تفهم ما تقول ولا تفقه ما تحدِّث، فلو كان حقًّا وصدقاً لفهمت وفقهت[٣]، يدَّعون به إبطالَ ما يقول، أو نحن مستغنون بما فيها عن غيره، ويأبى عن حمل القراءة المتواترة على هذا التصريح بالمعنى الأول في موضع آخر[٤].

---

(١) في هامش «د»: (ض: ﴿وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ مغشاة بأغطية خَلقية لا يصل إليها ما جئت به ولا تفقهه، مستعار من الأغلف الذي لم يختن، وقيل: أصله: غُلُف، جمع غلاف فخفف، والمعنى: أنها أوعية للعلم لا تسمع علماً إلا وعته، ولا تعي ما تقول. أو نحن مستغنون بما فيها عن غيره ﴿بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ﴾). وهو منقول من البيضاوي.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨).

(٣) في «ك» و«م»: (وتفهمت).

(٤) في هامش «د» و«م»: (والتوفيق بين المتواترتين مقدم على التوفيق بين المتواترة والشاذة. منه).

﴿بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ﴾ ردٌّ لِـمَا قالوا؛ أي: ليست قلوبهم كذلك خلقةً؛ لأنها خُلقت على الفطرة، بل طردهم الله وأبعدهم عن قبول ذلك بسبب كفرهم واحتجابهم بالعقائد الفاسدة، فهم الذين غلَّفوا قلوبهم بما أسقطها عن الفطرة، أَثبت اللعنَ من نفسه والكفر منهم، وهو مذهب أهل السنَّة والجماعة.

والمعنى على القراءة الشاذة: بل أنتم مبعَدون عن حيِّز العلم بشؤم كفركم، لستُم بعلماء، ولو كنتم كذلك لقَبِلْتم هذا وعمِلْتم به.

﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾؛ أي: فإيماناً قليلاً تؤمنون، وهو إيمانهم ببعض الكتاب، و(ما) مزيدةٌ للتأكيد لا نافيةٌ لأنَّ ما في حيِّزها لا يتقدَّمها، وجوِّز أن تكون مصدريةً على أن (قليلاً) منصوب بنزع الخافض، ويجوز أن تكون المبالغةُ في القلة كنايةً عن العدم، بناء على أن التقليل[1] إذا بولغَ فيه يستتبعُه العدم[2]، وحينئذ يجوز أن يكون انتصاب (قليلاً) على الظرفية.

* * *

(٨٩) ـ ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا۟ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟ كَفَرُوا۟ بِهِۦ فَلَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾.

﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ﴾؛ أي: القرآن.

﴿مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ زيادة ﴿عِندِ﴾ لتعيين معنى النزول، فإن كلَّ شيء من الله تعالى.

﴿مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾ من كتابهم، وفي مصحف أبيٍّ رضي الله عنه: (مصدقاً)

---

(١) في «م»: (القليل).

(٢) في هامش «د» و«ف» و«م»: (وقيل: القلة بمعنى العدم للتهكم والسخرية، كقولك لمن يدعي القدرة على المحال: قلما يجمع الله بين الليل والنهار، تريد ظهور استحالته. منه).

بالنصب[1] على الحال من ﴿كِتَٰبٌ﴾ تخصَّص[2] بالوصف، وحُذف جواب (لـمَّا) لدلالة جواب (لـمَّا) الثانيةِ عليه.

وقيل: (لمَّا) الثانيةُ تكرار للأولى، والفاءُ للإشعار بأن مجيئه كان عقيبَ استفتاحهم به، ولا بُعْدَ فيه؛ لأن ما عرفوا[3] حاصل الكتاب.

﴿وَكَانُواْ مِن قَبْلُ﴾؛ أي: من قبلِ مجيء الكتاب.

﴿يَسْتَفْتِحُونَ﴾؛ أي: يستنصرون.

﴿عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ وهم المشركون الذين يقاتلونهم ويقولون: اللهمَّ انصرنا بنبيِّ آخِرِ الزمان المنعوت في التوراة.

أو: يفتحون عليهم ويعرِّفونهم أن نبيًّا يبعث منهم وقد قرب زمانه، والسينُ للمبالغة كأنهم يطلبون الفتح من أنفسهم كما في ﴿فَٱسْتَعْصَمَ﴾ [يوسف: ٣٢] ونحوِه[4]، وذلك لأن الفعل مع الداعي والطلب يكون أقوى فجرد لها، أو لأنه لما كان الفعل حاصلاً يكون الطلب للزيادة.

﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ﴾ من الكتاب والنبي ﴿كَفَرُواْ بِهِۦ﴾ حسداً وخوفاً على الرئاسة.

﴿فَلَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾؛ أي: عليهم، على أن التعريف للعهد كما هو

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨)، و«المحرر الوجيز» (١/ ٣٠٣)، وهي عند ابن خالويه عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) في «ك» و«م»: (تخصيص).

(٣) في «ك» و«م»: (عرفوه).

(٤) في هامش «د» و«ف» و«م»: (القاضي لم يصب في قوله: والإشعار. منه).

الأصل، فلا يُعدل عنه إلى الجنس إلا عند التعذُّر، على أن الفاء تأبى عن الحمل على الجنس، والإظهارُ في موضع الإضمار للدلالة على أن استحقاقهم اللعنةَ لثباتهم على الكفر، وكلمةُ (على) أوقعُ من اللام؛ لـمَا فيها من الدلالة على أنه تعالى جعل اللعنة متعلِّيةً(١) عليهم جلَّلهم بها.

***

(٩٠) ـ ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ بَغْيًا أَن يُنَزِّلَ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ فَبَاءُوا بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾.

﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ﴾ (ما) نكرة موصوفة مفسِّرة لفاعلِ (بئس) المستكن؛ أي: بئس شيئاً اشتروا به أنفسَهم؛ أي: باعوها، أو اشتروا بحسب زعمهم، فإنهم زعموا أنهم خلَّصوا أنفسهم من العقاب بما فعلوا، والمراد كفرُهم في الماضي، إلا أنه عبر عنه بصيغة المضارع استحضاراً لذلك الأمر القبيح.

﴿أَن يَكْفُرُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ هو المخصوص بالذم.

﴿بَغْيًا﴾؛ أي: حسداً.

قال اللِّحياني(٢): بغَيتَ على أخيك بغياً؛ أي: حسدتَه، فالبغيُ أصله الحسد، والباغي هو الظالم الذي يفعل ذلك عن حسد، وأما بَغَى بمعنى طلب فمصدرُه بُغاءٌ بضم الباء، وبغَتْ بمعنى فَجَرتْ مصدره بِغاءٌ بالكسر.

---

(١) في «ك»: (منقلبة)، وفي «م»: (متغلبة).

(٢) عليّ بن المُبَارك ـ وقيل: ابن حازِم ـ أبو الحسن اللحياني، أخذ عن الكسَائي وأبي زيد وأبي عَمْرو الشَّيْبَانيّ والأصمعي وأبي عُبَيْدَة، وعمدته على الكسَائي. وأخذ عنهُ القاسم بن سلام، وله «النَّوَادِر» المشهورَة. انظر: «بغية الوعاة» (٢/ ١٨٥).

وهو علة ﴿ٱشْتَرَوْا۟﴾ لا ﴿أَن يَكْفُرُوا۟﴾، إذ المعنى على ذمِّ الكفر الذي أُوثر على الإيمان بغياً، لا على ذمِّ الكفر المعلَّل بالبغي، وأما الفصلُ فليس بما هو أجنبيٌّ؛ لأن الموصوف والصفة[1] في حكم الاتحاد، وكذا التميز والمميَّز فما لا يكون أجنبياً بالنسبة إلى فاعل فعل الذم لا يكون أجنبياً بالنسبة إلى الفعل الذي وصف به تمييزُ ذلك الفاعل.

ثم إنه لا ريبةَ في أن إيثار الكفر على أنفسهم بغياً وعناداً أدخل في الذم من إيثارهم الكفرَ الناشئ عن البغي على أنفسهم؛ إذ لا يتعيَّن حينئذ كونُ الإيثار عناداً وبغياً[2]، فيحتمل أن يكون لوجه يخفُّ به استحقاق الذم، فالفرق[3] واضح.

﴿أَن يُنَزِّلَ ٱللَّهُ﴾ لِأَنْ ينزِّل، أو: حسدوه على أن ينزِّل الله.

﴿مِن فَضْلِهِۦ﴾؛ أي: بعضَ فضله الذي هو الوحيُ، أو الشيءَ الذي هو فضله.

﴿عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾: على من اختاره للرسالة.

﴿فَبَآءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ﴾؛ أي: صاروا أحقَّاء بغضبٍ مترادفٍ متراكمٍ بعضُه على بعضٍ لكفرهم بنبيِّ الحق وبغيهم عليه، أو كفرهم بمحمد عليه السلام بعد كفرهم بعيسى عليه السلام، وغيرِ ذلك من أنواع كفرهم، والاستحقاق معتبرٌ في مفهوم باء على ما تقدَّم بيانه، ودلالة الفاء على سببية الاشتراء المذكور لذلك الاستحقاق لا على الاستحقاق[4].

---

(١) في (م) و(ك): «الصلة والموصول».

(٢) في «ح» و«ف»: (عناداً بغياً).

(٣) في «ك» و«م»: (والفرق).

(٤) في هامش «د»: (رد لشراح الكشاف. منه)، ومثله في هامش «ف» و«م»، لكن وقع في الأولى: (لشارح) وفي الثانية: (لصاحب).

وقوله: ﴿بِغَضَبٍ﴾ حالٌ، و﴿عَلَىٰ غَضَبٍ﴾ صفة له.

﴿وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ يراد[1] به إذلالهم، وتقديم الجارِّ والمجرور للتخصيص، فإن عذاب العاصي من المؤمنين طُهرةٌ لذنوبه.

***

(٩١) - ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ۗ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾.

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾؛ أي: بجميع الكتب الإلهية.

﴿قَالُوا۟ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا﴾ خصَّصوا إيمانهم بالتوراة.

﴿وَيَكْفُرُونَ﴾ حال عن[2] الضمير في ﴿قَالُوا۟﴾ على حذف المبتدأ، وتقديره: وهم يكفرون، أو تجويزِ الواو في المضارع المثبت.

﴿بِمَا وَرَآءَهُۥ﴾ قال الأزهري: إن (وراء) يصلح لِـمَا قبله ولِـمَا بعده[3]، لا لأنه وضع لكلٍّ منهما على حِدَةٍ، بل لأن معناه: ما توارى عنك؛ أي: استتر[4]، وهو موجود فيهما، وهو في الأصل مصدر جعل ظرفاً يضاف إلى الفاعل والمفعول.

قيل: فيراد على الأول الخَلف، وعلى الثاني القدَّام، وفيه نظر[5].

---

(١) في «ك» و«م»: (يريد).

(٢) في «ك» و«م»: (من).

(٣) في هامش «ح» و«ف»: (وعلى وفق هذا قال صاحب الكشاف في تفسير سورة الجاثية. منه).

(٤) ذكره بنحوه عن الأزهري تلميذه الهروي في «الغريبين» (مادة: ورا). وجاء في هامش «د» و«ف» و«م»: (رد للجوهري ولمن تبعه في قولهم: إنه [من] الأضداد. منه).

(٥) في هامش «ح» و«ف»: (ستقف على وجهه في تفسير قوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ﴾. منه).

﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ﴾ الضمير لـ (ما وراءه) الشاملِ للإنجيل والقرآن، وإنما وحِّد لتوحُّد[1] اللفظ.

﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ حال مؤكِّدة تتضمن[2] الردَّ لإيمانهم بالتوراة؛ لأنهم لـمَّا كفروا بما يصدِّقها حيث نزل[3] على حسب ما نُعت فيها فقد كفروا فيها.

والجملةُ حال من (ما وراءه)، وتعريفُ الخبر[4] لزيادة التوبيخ والتجهيل، بمعنى: أنه خاصةً هو الحق الذي يقارن تصديق كتابهم، ولولا الحال ـ أعني: ﴿مُصَدِّقًا﴾ ـ لم يستقم الحصر؛ لأنه في مقابلةِ كتابهم وهو أيضاً حقٌّ.

﴿قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ الفاء جواب شرطٍ مقدَّرٍ دل عليه المعنى؛ أي: قل لهم: إن كنتم آمنتم بما أنزل عليكم فلمَ تقتلون أنبياء الله، فإن ذلك المنزَل ينهى عنه، وإنما قال: ﴿تَقْتُلُونَ﴾ حكايةً للحال الماضية[5]؛ كأنه قيل: فلمَ كنتم تقتلون.

وإنما أسنده إليهم لأنه فعل آبائهم، وهم راضون به، عازمون عليه.

ويجوز أن يكون المعنى على التضمين: فلمَ ترضَون قتل الأنبياء وتعزمون عليه، وحيئنذ يتضح وجه الاعتراض.

و(لم) أصله: لِمَا، وسقطت الألف، وهذا السقوط خُص بالاستفهامية؛ لأنها

---

(١) في «ك» و«م»: (بتوحيد).

(٢) في «ح» و«ف»: (تقتضي).

(٣) في «ح» و«ف»: (تنزل).

(٤) في «م»: (الحق).

(٥) في «ح» و«ف»: (لحال ماضية).

تامةٌ فألفها طرفٌ والأطراف محلٌّ للحذف وغيره من التغيير، بخلاف الموصولة فإنها ناقصةٌ تحتاج إلى ما تُوصَل به، وهي وما تُوصَل به كاسمٍ واحد، فألفها في حكم المتوسط.

***

(٩٢) - ﴿وَلَقَدْ جَآءَكُم مُّوسَىٰ بِٱلْبَيِّنَٰتِ ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ﴾.

﴿وَلَقَدْ جَآءَكُم مُّوسَىٰ بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ بالمعجزات الواضحة، ويدخل فيها فَلْقُ البحر، وهو خارج عن الآيات التسع المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ ءَايَٰتٍ﴾ [الإسراء: ١٠١] لأن المراد منها[١] ما جاء به موسى عليه السلام إلى فرعون، على ما تقف عليه في موضعه بإذن الله تعالى، فلا وجه[٢] لحمل البينات المذكورة على الآيات التسع.

﴿ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ﴾؛ أي: إلهاً، ولفظة (ثم) أبلغ من الواو في التقريع؛ لأنها تدل على أنهم فعلوا ذلك بعد مهلةٍ من النظر في الآيات، وذلك أعظم ذنباً.

﴿مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾؛ أي: من بعدِ مجيء موسى عليه السلام لكم بالبينات، لا من[٣] بعد مجيئه أو ذهابه إلى الطور؛ لعدم انْفِهامه من سياق الكلام.

﴿وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ حال؛ أي: واضعون العبادةَ غيرَ موضعها، أو: ظالمون بالإخلال بآيات الله تعالى، ويجوز أن يكون من قبيل: اتَّخذ خاتماً، بمعنى: صنَعه

---

(١) في «ك» و«م»: (بها).

(٢) في «ك» و«م»: (فلا حاجة).

(٣) (من): ليست في «ك» و«م».

وعَمِله، ففائدةُ الحال ظاهرةٌ؛ لأن الاتخاذ بهذا المعنى لا يكون ظلماً إلا حالَ كونه مقروناً بالعبادة، وعلى الأول فائدتُه زيادةُ التوبيخ والتقبيح.

أو اعتراض بمعنى: أنتم قوم عادتكم الظلم، ومساقُ هذا أيضاً لإبطال قولهم: ﴿نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا﴾ والتنبيهِ على أن طريقتهم مع الرسول عليه السلام طريقةُ أسلافهم مع موسى عليه السلام، لا لتأكيد القصة بالتكرير، وكذا ما بعده:

* * *

(٩٣) - ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَـٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَـٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱسْمَعُوا۟ۖ قَالُوا۟ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْۚ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَـٰنُكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾.

﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَـٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَـٰكُم بِقُوَّةٍ﴾ ويجوز أن يكون تكرير هذا لما نيطَ به من زيادة ليست مع الأول.

﴿وَٱسْمَعُوا۟﴾؛ أي: أطيعوا، فإن الأمر بالسماع في العُرف يفيد الإجابةَ والقبول، ومنه: سمع الله لمن حمده[1]؛ أي: قَبِلَ وأجاب[2]، قال:

دعـوتُ اللهَ حتـى خفـتُ أن لا ... يكـونَ اللهُ يَسـمعُ مـا أقـول[3]

أي: يقبل.

وهم حملوه على المفهوم اللُّغوي تجاهُلاً وتعامِياً عناداً منهم.

---

(١) في هامش «ح» و«د» و«ف»: (فلم يصب من اعترض ههنا وأجاب. منه).

(٢) بعدها في «ك» و«م»: (لمن).

(٣) البيت لشمير بن الحارث الضبي، وهو في «النوادر» لأبي زيد (ص: ١٢٤)، و«تفسير الطبري» (٥/ ٥١٦)، و«الزاهر» لابن الأنباري (١/ ٦٠)، و«تفسير القرطبي» (٢/ ٢٥٥).

﴿قَالُوا۟ سَمِعْنَا﴾؛ أي: القولَ ﴿وَعَصَيْنَا﴾؛ أي: الأمرَ.

قال الإمام القرطبي: اختلف: هل صدَر منهم هذا القولُ، أو فعلوا فعلاً قام مقامه فيكونَ مجازاً[١]؟

وقال الإمام أبو منصور: قولهم: ﴿وَعَصَيْنَا﴾ لم يكن على أثر قولهم: ﴿سَمِعْنَا﴾، لكن بعده بأوقات، فإنهم لـمَّا أبوا قبول التوراة لِـمَا فيها من الشدائد رفع الله تعالى الجبل فوقهم، فقبِلوها خوفاً وقالوا: سمعنا وأطعنا، فلما زايل الجبل وآمنوا قالوا: عصينا، وهو ما ذكر في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُم﴾ وكان التولِّي بعد ذلك بأوقات[٢].

﴿وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ﴾؛ أي: تَداخَلَهم حبُّه، ورسخ في قلوبهم صورتُه؛ لفَرْط شغفهم به، وهذا كما يقال: أُشرب الثوبُ الصبغَ: إذا تداخَل الصبغُ أجزاءه تداخُلَ الماء أعضاءَ الشارب، كأنه جُعل شارباً إياه[٣].

وفي العدول عن الظاهر ـ وهو: أشرب قلوبُهم حبَّ العجل ـ إلى ما عليه المنزل ما لا يخفى من الفخامة والإبهامِ، والتفسيرِ من وجه، والمبالغةِ في الإسناد إلى الكل، والدلالة على التمكن المستفاد من الظرفية، وأن العجل نفسَه هو المشرَب مبالغةً في إشراب الحب، إلى غير ذلك.

﴿بِكُفْرِهِمْ﴾ بسبب كفرهم؛ لِـمَا مرَّ[٤] أنهم كانوا مجسِّمةً وحلوليَّةً[٥].

---

(١) انظر: «تفسير القرطبي» (٢/ ٢٥٥).

(٢) انظر: «تأويلات أهل السنة» للماتريدي (١/ ٥١٢).

(٣) في هامش «ح» و«ف» و«م»: (وعلى هذا عدم اتجاه ما في الكشاف من السؤال والجواب واضح. منه).

(٤) كلمة: (مر) ليست في «ك».

(٥) في هامش «ح» و«د» و«ف» و«م»: (القول بالتجسم لا يكون بدون القول بالحلول، إذ لا شبهة في حدوث العجل. منه).

﴿قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ﴾؛ أي: بالتوراة، إذ ليس فيها عبادةُ العجاجيل، وإضافةُ الأمر إلى إيمانهم[١] تهكُّم، وكذلك إضافة الإيمان.

أمَّا الثاني: فظاهر؛ كما في قوله: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ [الشعراء: ٢٧]، تحقيراً واسترذالاً، ودلالةً على أن مثل هذا لا يليق أن يسمى إيماناً إلا بالإضافة إليكم، وليس المراد أنه استعارةٌ تهكمية.

وأمَّا الأول: فلأنَّ الإيمان إنما يأمر ويدعو إلى عبادةِ مَن هو غايةٌ في العلم والحكمة، فالإخبارُ بأن إيمانهم يأمر بعبادةِ مَن هو غايةٌ في البَلادة غايةُ التهكُّم والاستهزاء[٢]، سواءٌ جعل (يأمر به) بمعنى: يدعو إليه، أو لا، وسواءٌ قصد الإسناد إلى السبب الباعثِ مجازاً كما قد يتوهم، أو لا كما هو الحق.

والمخصوصُ بالذم محذوف نحو: هذا الأمرُ، أو ما يعمُّه وغيرَه من قبائحهم المعدودة في الآيات الثلاث إلزاماً عليهم.

﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ ليس للشك من المتكلِّم، لا لاستحالته لأن المأمور[٣] بهذا القول مما يصح منه الشك، بل لعدم مطابقته للواقع[٤]. ولا للتشكيك إذ لم يعهد استعمال (إن) لتشكيك السامعين[٥]، بل لتقرير القدح في دعواهم الإيمانَ بالتوراة،

---

(١) في «ك» و«م»: (إيمانكم).

(٢) في هامش «ح» و«د» و«ف» و«م»: (التهكم كما يكون بطريق الاستعارة كذلك يكون بطريق آخر مفسر. منه).

(٣) في «ح» و«ف»: (الأمر).

(٤) في هامش «ح» و«د» و«ف»: (رد لسعد الدين).

(٥) في هامش «ح» و«د» و«ف»: (رد لصاحب الكشاف).

وذلك أن[1] القائل قد يأتي بالشرط وهو جازمٌ بعدم وقوعه إقامةً للحجة بقياسٍ بيِّنٍ؛ كما في قوله: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ [المائدة: ١١٦].

وتقديره: إن كنتم مؤمنين بها فبئسما يأمركم به أيمانكم بها؛ لأن المؤمن ينبغي أن لا يتعاطى إلا ما يقتضيه إيمانه، لكن الإيمان بها لا يأمر به، فإذاً لستم بمؤمنين.

***

(٩٤) ـ ﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ عِندَ ٱللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾.

﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ المراد من الدار الآخرة: الجنةُ، وإنما قال: ﴿عِندَ ٱللَّهِ﴾ تشريفاً لها، وتنبيهاً على أنها في عالَم الغيب.

﴿خَالِصَةً﴾ صافيةً عن شوب[2] خطر التخلُّف؛ لعدم احتمال الزوال لِـمَا هو سبب الاستحقاق، وهو كونهم أبناءَ الله وأحباءَه في زعمهم.

أصل الخلوص: الصفوة، والإخلاص: تصفيةُ السرِّ والقولِ والعملِ، إلا أنه ضمِّن معنى الاختصاص على ما ستقف عليه.

وهو نصب على الحال من ﴿ٱلدَّارُ﴾ عند مَن جوَّز مجيء الحال من اسم (كان)، وأما عند مَن لم يجوِّزه فهو حال من الضمير المستتر في الخبر العائد إلى ﴿ٱلدَّارُ﴾، ومرجع الخلاف إلى أن اسم (كان) هل هو فاعل أو لا؟

﴿مِّن دُونِ ٱلنَّاسِ﴾ متعلق بـ ﴿خَالِصَةً﴾ باعتبارِ تضمُّنه معنى الاختصاص، و(دونَ) لفظٌ يُستعمل للاختصاص وقطعِ الشركة، تقول: هذا لي دون لك، أو: مِن

---

(١) في «ك» و«م»: (لأن).

(٢) في «ح» و«ف»: (شؤم).

دونك؛ أي: لا حق لك فيه ولا نصيب، وفي غير هذا الاستعمال يأتي بمعنى الانتقاص في المنزلة أو في(١) المكان أو المقدار(٢).

فإن قلتَ: أليس قد استُفيد معنى الاختصاصِ من تقديم الظرف؟.

قلتُ: نعم، إلا أنه يَحتمِلُ أن يراد به الاختصاصُ بجنسِ المخاطَبين، فلا قطعَ فيه بالمعنى المقصود.

فإنْ قلتَ: لا وجه لدعوى الاختصاص مطلقاً؛ لأنهم لا ينكرون أن من مات قبل حدوث اليهودية على شريعة إبراهيم عليه السلام يدخل الجنة.

قلتُ: ذلك إذا كان معنى الخلوص الاختصاصَ، وأمَّا إذا كان معناه الصفاءَ عن شوب(٣) خطرِ التخلُّف، فلا بُعدَ في أن يدَّعوا اختصاصَ دخول الجنة مقيَّداً بتلك الحال لأنفسهم مطلقاً(٤).

وأيضاً تفرُّع الأمر بالتمني الآتي ذكرُه إنما يصح على اعتبارِ الخلوص بالمعنى المذكور.

والظاهر أن المراد من ﴿ٱلنَّاسِ﴾ سائرُ الأمم، لا سائرُهم مطلقاً حتى يَنتظِم الأنبياءَ عليهم السلام، إذ هم لا ينكرون الأنبياء المتقدمين كنوح وإبراهيم وإسحاق ويعقوب عليهم السلام، ولا دلالة في قولهم: ﴿لَن يَدۡخُلَ ٱلۡجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١١١] على ما ذكر؛ لأن المفهوم منه اختصاصُ الجنة بهم لا

---

(١) (في): ليست في «ك» و«م».

(٢) في «ك»: (أو القدر)، وليست في «م».

(٣) في «ح» و«ف»: (شؤم).

(٤) في هامش «ح» و«د» و«ف» و«م»: (من هنا ظهر ما في الكشاف ومن حذا حذوه من الخلل فتأمل).

اختصاصُهم بالجنة، وما يصلح منشأً للتمني المذكور إنما هو الثاني دون الأول على ما نبَّهت عليه آنفاً.

﴿فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ لأن مَن أيقن أنه من أهل الجنة اشتاقَها وأحبَّ التخلُّص إليها من الدار ذات النوائب(١)، ولا يذهبْ عليك أن هذا الإيقانَ على تقدير أنْ يكون معنى الخلوصِ ما ذكرناه، لا ما ذكره القوم.

***

(٩٥) ـ ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًۢا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًۢا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ بما أسلفوا من الكبائر الموجِبة لدخول النار، وإنما أُسند التقديم إلى اليد لأنها أعظمُ الأعضاء في التصرُّف.

وعن النبيِّ عليه السلام: «لو تمنَّوا الموتَ لغَصَّ كلُّ إنسانٍ برِيقِه فمات مكانَه، وما بقيَ على وجهِ الأرضِ يهوديٌّ»(٢).

والمراد بالتمنِّي قول القائل: ليتني متُّ، لا معناه في القلب، دل عليه قوله عليه السلام: «غص بريقه»، وأن التحدِّيَ لا يمكن بالأعمال القلبية لخفائها، ولو كان المراد المعنى القلبيَّ لكان يمكنهم(٣) أن يقولوا: (تمنَّينا) كاذبين، ولو ادَّعوا مع ذلك لنُقل إلينا؛ لتَوفُّر دواعيهم على النقل مع كثرتهم، ولو نُقل لاشتَهر.

---

(١) في «د» و«ك» و«م»: (الشوائب).

(٢) رواه البيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٢٧٤) عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً بنحوه. ورواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٢٢٥)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٩٩٥) عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ: «.. وإن اليهود لو تمنوا الموت لماتوا ورأوا مقاعدهم من النار..». وذكر الحافظ في «الفتح» (٨/ ٧٢٤) أن الخبر عند البخاري من رواية الإسماعيلي موقوف على ابن عباس.

(٣) في «ك»: (تمنيهم).

وكـذا قـول أحدهـم: ليتنـي مـتُّ، لـم ينقـل مـع كثـرة اليهـود وغيرهـم مـن الطاعنيـن فـي الإسـلام كمـا نقـل سـائر المطاعـن، فهـذه الجملـة إخبـارٌ بالغيـب صادقـاً كقولـه: ﴿وَلَن تَفْعَلُواْ﴾.

﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾ تهديد لهم.

***

(٩٦) ـ ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ ۚ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾.

﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ مِـن وَجَـدَ بمعنـى عَلِـمَ المتعـدِّي إلـى المفعوليـن، وهمـا: (هـم) و(أحـرصَ).

وتنكيرُ (حياةٍ)[1] للدلالة على نوعٍ من الحياة متطاوِلةٍ، ولذلك كانت القراءة بها أوقعَ من قراءة: (على الحياة)[2].

﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ﴾ إمَّـا أن يكـون معطوفـاً علـى ﴿ٱلنَّاسِ﴾ محمـولاً علـى المعنـى؛ لأن المعنـى: أحـرصَ مـن باقـي النـاس، وإمَّـا يـراد: وأحـرص مـن الذيـن أشـركوا، فحـذف لدلالـة ﴿أَحْرَصَ﴾ عليـه.

وعلى الوجه الأول الأولى: إنما خُصَّ المشركون بالذكر لاختصاصهم من بينِ الناس بزيادة الحرص على الحياة الدنيا؛ لعدم إقرارهم بالبعث، فكأنهم نوعٌ آخرُ غيرُ الناس، ففي إفرادهم بالذكر زيادةُ توبيخ وتقريع لأهل الكتاب؛ لأنه لـمَّا زاد حرصهم

---

(١) في «م»: (الحياة).

(٢) تنسب إلى أبي رضي الله عنه. انظر: «الكشاف» (١/ ١٦٨)، و«البحر المحيط» (٢/ ٣٣٦).

ـ وهم مقرُّون بالجزاء ـ على حرص المنكرين دلَّ ذلك على علمهم بأنهم صائرون إلى النار.

وقيل: (من الذين أشركوا) كلام مبتدأٌ على حذف الموصوف؛ أي: ومن الذين أشركوا أناسٌ ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ﴾، على أن المراد بـ (الذين أشركوا) المجوس؛ لأنهم كانوا يقولون لملوكهم: هزار سال بزي؛ أي: عِشْ ألف سنة، فالجملةُ[1] على هذا صفةُ محذوفٍ، وعلى الأوَّلينِ استئنافٌ لبيانِ زيادة حرصهم.

﴿لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ حكايةٌ لوِدَادتهم على طريق الالتفات؛ لأن (لو) للتمنِّي، وكان القياس: لو أُعمَّرُ، لتطابق الحكايةُ المحكيَّ، إلا أنه جرى على لفظِ ﴿يَوَدُّ﴾ بالغيبة؛ كقولهم: حلف بالله ليفعلن.

ومفعول ﴿يَوَدُّ﴾ محذوف كالمنسي[2]، إجراءً للفعل المتعدِّي[3] مُجرى اللازم؛ أي: يصدر من أحدهم الوِدادة المطلَقة، فيكون ﴿لَوْ يُعَمَّرُ﴾ توضيحاً بعد الإبهام؛ للإيقاع في النفس.

ويجوز أن تكون ﴿لَوْ﴾ هذه مصدريةً بمنزلةِ (أنْ) لتأكيد معنى الوِدادة، فيكون مفعولاً لـ ﴿يَوَدُّ﴾، والضمير في: ﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ لـ ﴿أَحَدُهُمْ﴾، و﴿أَن يُعَمَّرَ﴾ فاعل بـ﴿مزحزحه﴾؛ أي: وما أحدهم بمن يزحزحُه[4] من النار تعميرُه.

وقيل: الضمير لِمَا دلَّ عليه ﴿يُعَمَّرَ﴾ من مصدره، و﴿أَن يُعَمَّرَ﴾ بدلٌ منه.

ويجوز أن يكون ﴿هُوَ﴾ مبهماً، و﴿أَن يُعَمَّرَ﴾ موضِّحه.

---

(١) أي: جملة ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ﴾.

(٢) في «ك»: (كالعيش)، وفي «م»: (كأعيش).

(٣) (المتعدي) من «ح» و«ف».

(٤) في (م): «أحدهم بمزحزحه».

والزحزحة: التبعيدُ والإنحاء.

﴿وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِمَا يَعۡمَلُونَ﴾ قرئ بالياء جرياً على الغَيبة، وبالتاء على سبيل الالتفات[١]، وكني بالبصير عن العليم[٢] مبالغةً في إدراكِ الخفيَّات، وفيه تهديدٌ ووعيد.

***

(٩٧) ـ ﴿قُلۡ مَن كَانَ عَدُوّٗا لِّجِبۡرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلۡبِكَ بِإِذۡنِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ وَهُدٗى وَبُشۡرَىٰ لِلۡمُؤۡمِنِينَ﴾.

﴿قُلۡ مَن كَانَ عَدُوّٗا لِّجِبۡرِيلَ﴾ نزل في عبد الله بن صوريا من أحبار فدك، حاجَّ رسول الله عليه السلام وسأله عمَّن ينزِّل عليه، فقال: «جبريل»، فقال: ذاك عدوُّنا، عادانا مراراً وأشدُّها أنه أَنزل على نبيِّنا أن بيت المقدس سيخرِّبه بختنصَّر، فبعثْنا مَن يقتلُه، فرآه ببابل، فدفع عنه جبريل وقال: إن كان ربُّكم أمره بهلاككم[٣] فلا يسلِّطكم عليه، وإلا فبِمَ تقتلونه[٤].

---

(١) قرأ بالتاء يعقوب من العشرة، والباقون بالياء. انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢/ ٢١٩).

(٢) في «ح» و«ف»: (بالبصر من العلم).

(٣) في «ك» و«م»: (أمره بهذا الحكم).

(٤) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١/ ٢٣٨)، وتلميذه الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٣٠)، وتلميذه البغوي في «تفسيره» (١/ ١٢٤)، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وعندهم زيادة حسنة، حيث قالوا: (.. فلما كان وقته بعثنا رجلاً من أقوياء بني إسرائيل في طلب بختنصّر ليقتله، فانطلق يطلبه حتّى لقيه ببابل غلاماً مسكيناً ليست له قوة. فأخذه صاحبنا ليقتله فدفع عنه جبريل..). وذكره أيضاً الزمخشري في «الكشاف» (١/ ١٦٩)، والبيضاوي في «تفسيره» (١/ ٩٦) وعنه نقل المؤلف. قال ابن حجر في «الكافي الشاف» (ص: ٩): هكذا ذكره الثعلبي والواحدي والبغوي، فقالوا: روى ابن عباس: أن حبراً...، ولم أقف له على سند، ولعله من تفسير الكلبي عن أبي صالح عنه.

وقيل: دخل عمرُ رضي الله عنه مدارس اليهود يوماً فسألهم عن جبريل، فقالوا: ذاك عدونا يُطْلع محمداً عليه السلام على أسرارنا، وإنه صاحب كل خسفٍ وعذاب، وميكائيل صاحب الخصب والسلام، فقال: وما منزلتهما من الله تعالى؟ قالوا: جبريل عن يمينه، وميكائيل عن يساره وبينهما عداوة، فقال: لئن كانا كما تقولون فليسا بعدوين، ولأنتم أكفرُ من الحمير، ومَن كان عدوَّ أحدهما فهو عدو الله تعالى، ثم رجع فوجد جبريل قد سبقه بالوحي، فقال عليه السلام: «لقد وافقك ربُّك يا عمر»(١).

وفي (جبريل) ثمانُ لغات قرئ بهن:

أربع في المشهورات: (جَبْرَئيل) كسلسبيل، و(جَبْرَئِل) بحذف الياء و(جَبْريل) و(جِبْريل) بفتح الفاء وكسرها وحذف الهمزة(٢).

وأربع في الشَّواذِّ: (جَبْرَائيل) و(جَبْرائِل) بالمد فيهما وحذفِ الياء في الثانية، و(جبرائلّ) بحذف الياء وتشديد اللام، و(جِبْرين)(٣).

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٢/ ٢٨٧ ـ ٢٩١)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ١٨١)، من طريق الشعبي عن عمر رضي الله عنه به. وذكره الزمخشري في «الكشاف» (١/ ١٦٩)، والبيضاوي في «تفسيره» (١/ ٩٦) وعنه نقل المؤلف. قال السيوطي في «الدر المنثور» (١/ ٢٣٣): صحيح الإسناد، ولكن الشعبي لم يدرك عمر. قوله: (المدارس) قال الشهاب في «حاشيته على البيضاوي» (٢/ ٢١١): بيت اليهود الذي يدرسون به كتبهم، جمع مدراس.

(٢) انظر هذه القراءات في «السبعة في القراءات» لابن مجاهد (ص: ١٦٦)، و«التيسير في القراءات السبع» للداني (ص: ٧٥)، و«النشر» (٢/ ٢١٩).

(٣) انظر هذه القراءات في «المختصر في شواذ القراءات» لابن خالويه (ص: ٨)، و«المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات» لابن جني (١/ ٩٧)، و«الكشاف» (١/ ١٦٩)، و«المحرر الوجيز» (١/ ١٨٣)، و«تفسير القرطبي» (٢/ ٢٦٢)، و«البحر المحيط» (٢/ ٣٤٥)، و«روح المعاني» (٢/ ٣٣١). وفي الكلمة لغات أخر، فقد عد لها القرطبي عشراً، وأبو حيان والآلوسي ثلاثة عشر.

قال ابن جِنِّي: العرب إذا نطقت بالأعجمي خلَّطت فيه[1].

ومُنع صرفُه للعُجمة والتعريف، ومعناه: عبد الله.

و﴿مَن﴾ للشرط، وقوله: ﴿فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ﴾ تعليل للجزاء قام مقامه، والبارز الأول لـ (جبريل) عليه السلام؛ أي: فلا وجه لعداوته.

﴿فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ﴾؛ أي: القرآن، وإضمارُه غيرَ مذكور يدلُّ على فخامةِ شأنه؛ كأنه لتعيُّنه وفَرْطِ شُهرته يدلُّ على نفسه، ويُستغنى بذكر شيء من صفاته عن التصريح باسمه.

﴿عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ لأنه القابل الأول للوحي، ومحلُّ الفهم والحفظ، وحرفُ الاستعلاء للدلالة على أن المنزَل يأخذ بمجامع قلبه، وكان الظاهر أن يقول: على قلبي، لكنه جاء على حكاية كلام الله تعالى؛ كأنه قال: قلْ ما تكلَّمتُ به.

﴿بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ بتيسيره، حالٌ من فاعل (نزَّل).

﴿مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ حال من ضمير القرآن.

وكذا: ﴿وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾؛ أي: فحقُّه أن يحبوه ويشكروا له صنيعَه؛ لإنزاله ما يصدِّق كتابهم، أو جميعَ الكتب المنزلة قبله، ويهديهم ويبشِّرهم؛ أي: إن كانوا مؤمنين به[2].

ويجوز أن يكون المعنى: مَن عادى جبريل فالسببُ في عداوته أنه نزَّل القرآن على قلبك مصدِّقاً لِـمَا بين يديه موافقاً إياه، وهم يكرهون القرآن خوفاً من فوات رئاستهم، ولهذا يحرِّفون كتابهم وينكرون موافقتَه إياه؛ كقولك: إن عاداك فلان فقد

---

(١) انظر: «المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات» لابن جني (١/ ٩٧).

(٢) في «ك» و«م»: (له).

آذيتَه، أو خوفَ افتضاحهم؛ لأنه يكشف عن أسرارهم من تحريف التوراة وكتمان نعتِ الرسول عليه السلام وعداوة المؤمنين.

***

(٩٨) ـ ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلۡكَٰفِرِينَ﴾

﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ﴾ أراد بعداوةِ الله تعالى: مخالفةَ أمره[1] عناداً، أو معاداةَ المقرَّبين من عباده، وصدَّر الكلام بذكره على طريقة التمهيد تفخيماً لشأنهم؛ كما في قوله: ﴿والله ورسوله أحق أن يرضوه﴾.

﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ من بني آدم والملائكة، ولو لم يكن المراد من الرسل ما يعم الرسول من جنس الملائكة لَـمَا حَسُنَ الفصل بها بينهم وبين ما خُصَّ منهم بالذكر.

﴿وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ خصَّهما بالذكر مع اندراجهما تحت عموم الملائكة والرسل لفضلهما وكرامتهما؛ كأنَّ كلَّ واحد منهما جنسٌ برأسه؛ تنزيلاً لتَغايُر الوصف منزلةَ تَغايُر الذات[2]، وتنبيهاً على أن معاداة الواحد والكلِّ سواءٌ في الكفر، واستجلابِ العداوة من الله تعالى.

وفي (ميكائيل) خمس لغاتٍ: (ميكائيل)، و(ميكائل) بحذف الياء، و(ميكئيل) و(ميكئل) بحذف المد عنهما، والياءِ عن الثانية، و(ميكال) بحذف الهمزة والياء[3].

---

(١) في «ك»: (أوامره).

(٢) في «ك» و«م»: (منزلة تغاير الموصوف).

(٣) وفيه لغات أخر، وقد قرئ ببعضها في المتواتر وبالبعض الآخر في الشاذ، وخرجناها مفصلة في تحقيقنا لـ«البحر المحيط» (٢/ ٣٤٨)، و«روح المعاني» (٢/ ٣٣٧).

وإنما ذكر ميكائل مع أنهم كانوا يقولون: لو كان ميكائل صاحبَ محمد لاتَّبعناه لأنه يأتي بالخصب والسلام؛ تنبيهاً على أن مَن أبغض جبريل فقد أبغض ميكائيل؛ لأنهما قريبان بغضُ أحدهما يستلزمُ بغضَ الآخر.

﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ مجردُ المعاداة ظاهرٌ معلوم، فلا بد من الحمل على الكناية تربيةً للفائدة؛ أي: مَن عاداهم عاقَبه الله تعالى أشدَّ العقاب، ولـمَّا كان فيه تنزيلُ المقدَّر منزلةَ المحقَّق استَحقَّ التأكيدَ بالجملة الاسمية و(إنَّ)، والشدةُ المذكورةُ معتبَرةٌ في المكنيِّ عنه، ولا تأثير فيها لتأكيد الخبر[1].

وكان الظاهرُ أن يقال: فإنه عدوٌّ لهم، والعدولُ عن الظاهر أولاً للتهويل، ولأنَّ فيه احتمالَ أن[2] يذهب الوهمُ إلى رجوع الضمير إلى مجموع ما تقدم.

وثانيـاً للدلالـة على أن عـداوة المذكوريـن كفرٌ، وأن الكفر سـببٌ لعـداوة الله تعالـى إياهم.

***

(٩٩) ـ ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ ۖ وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلْفَٰسِقُونَ﴾.

﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ﴾؛ أي: واضحةَ الدلالة لا إلباسَ فيها، فعدمُ الإيمان بها ليس شبهةً.

﴿وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ﴾ عطف على مقدَّر؛ أي: فلا تَشتبِهُ على أحدٍ ولا[3] يكفر بها[4].

---

(١) في هامش «د» و«م»: (رد آخر لسعد الدين في قوله: واستفيدت الشدة من تأكيد الجملة الاسمية. منه).

(٢) في «ك» و«م»: (احتمالًا لأن).

(٣) في «ك»: (وما).

(٤) في هامش «ح» و«د» و«ف» و«م»: (فالواو فصيحة، ولولا ذلك لكان الظاهر التصدير بالفاء. منه).

﴿إِلَّا ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ المتمردون من الكفرة.

وعن الحسن: إذا استعمل الفسق في نوعٍ من المعاصي وقع على أعظم ذلك النوع مِن كفرٍ وغيره[١].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما: قال ابن صُوريا لرسول الله ﷺ: ما جئتنا بشيء نعرفه، وما أُنزل عليك من آيةٍ فنتبعَك لها، فنزلت[٢].

واللامُ للجنس، والمراد: أهلُ الكتاب الخارجين[٣] عن دينهم؛ لأن الآية نزلت فيهم، وطرفُها كلام في شأنهم، والوصفُ بالتمرد أَلْيَقُ بحالهم، ففيه دلالةٌ على أنَّ ذلك الخروجَ سببٌ لكفرهم، فيكون فيه مبالغةٌ، وهي أن يكون[٤] كفرُ غيرهم كالعدم، ومن لم يتنبه لهذا زعم أن الأحسن أن تكون للعهد[٥].

***

(١٠٠) - ﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُم ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهْدًا﴾ الواو للعطف على محذوف؛ إذ لا مجالَ للعطف على الكلام السابق، معناه: أَكَفَروا بالآيات البينات وكلما عاهدوا، فالهمزة إنكارٌ للجمع بين الكفر ونقض العهد.

---

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ١٧١).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ١٧١)، رواه الطبري في «تفسيره» (٢/ ٣٠٥). وجاء في «م»: (بها)، وهو الموافق لما في «تفسير الطبري»، والمثبت من باقي النسخ و«الكشاف».

(٣) كذا في النسخ، والجادة: (الخارجون).

(٤) (يكون) من «ح» و«ف».

(٥) في هامش «ح» و«د» و«ف»: (فيه رد لسعد الدين في زعمه أن هذا على أحسنية العهد. منه).

وقرئ بسكون الواو[١]، على أنَّ الفاسقين بمعنى: الذين فسَقوا، فكأنه قيل: إلا الذين فسقوا أو نقضوا[٢] عهدَ الله مراراً كثيرة، لا على أن الواو العاطفة أُسكنت إسكانَ الهاء في (وَهْوَ) لأنه لم يثبت مثلُ ذلك في الواو العاطفة[٣].

و(أو) في مثل هذه المواضع تفيد تساويَ الأمرين في الوقوع[٤]، مع أن الثانيَ أبعدُ وأليقُ بأن لا يقع، فيُحمل على أنها بمعنى (بل) وقد أثبتها الثقات وشهد بها الاستعمال، ودلت عليها هاهنا القرينةُ، وهي قوله: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ترقِّياً إلى الأغلظ فالأغلظ.

﴿نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُم﴾ النبذ: الرميُ بالذِّمام ورفضُه، ولم يغلب فيما يُنسى فلذلك احتيج إلى زيادة قوله: ﴿وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ﴾ عند إرادةِ معنى النسيان، وإنما قال: ﴿فَرِيقٌ مِّنْهُم﴾؛ لأنَّ بعضهم لم ينقُض.

﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ردٌّ لِمَا يُتوهم أنَّ الفريق هم[٥] الأقلُّون، وهذا على تقديرِ أن يكونَ مَن لم ينبذ جهاراً مُؤمناً حقًّا.

***

(١٠١) ـ ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

---

(١) تنسب لأبي السمال العدوي. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨)، و«المحتسب» (١/ ٩٩).

(٢) في «م»: (فسقوا ونقضوا).

(٣) في هامش «ح» و«ف» و«م»: (الواو في أو ليست مسكنة لأن الواو العاطفة لا يتسكن. منه).

(٤) في «ك» و«م»: (الواقع).

(٥) في «م»: (هو).

﴿وَلَمَّا جَآءَهُمۡ رَسُولٌ﴾ تنكير الرسول للتعظيم، وفي قوله: ﴿مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ﴾ إشارة إلى[١] استحقاقه التعظيم من جهة أخرى.

﴿مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمۡ﴾ من الكتاب، وتصديقُه: كونه على الوصف الذي ذكر فيه، فالمراد من الرسول محمد عليه السلام[٢].

﴿نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾ يعني: التوراةَ، حيث لم يعملوا بموجَبِ ما فيها، وهو الإيمان بالرسول المصدِّقِ لها.

﴿وَرَآءَ ظُهُورِهِمۡ﴾ النبذ وراء الظهر مَثَلٌ لتركِ الشيء والإعراضِ عنه بالكليَّة، مثلَ ما[٣] يرمى به وراء الظهر استغناءً عنه، وقد يكون كنايةً عن نسيانه، فإنَّ نبذ الشيء وراء الظهر يستتبع نسيانه[٤] غالباً.

ويجوز أن يستعار النسيان للإعراض رأساً، ثم يكون النبذُ وراء الظهر كنايةً عنه على أنه نسيانٌ، فيكون كنايةً متفرِّعة على الاستعارة الـمَنْوية، ولْنُسَمِّه كنايةً بالاستعارة، وهذا أبلغ من الكناية ابتداء والاستعارةِ التمثيلية.

﴿كَأَنَّهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ أنه كتابُ الله تعالى، جملةٌ حاليَّةٌ، وكأنَّ فيه إيماءً إلى ما ذكر من الاستعارة المنوية.

* * *

---

(١) في «م»: (إلى أن).

(٢) هامش «ح» و«د» و«ف» و«م»: (رد للقاضي في قوله كعيسى ومحمد. منه).

(٣) في «ح» و«ف»: (مثل لما)، وفي «د»: (مثل بما).

(٤) في «ك» و«م»: (مستتبع نسيانه).

(١٠٢) ـ ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَـٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَـٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَـٰنُ وَلَـٰكِنَّ ٱلشَّيَـٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَـٰرُوتَ وَمَـٰرُوتَ ۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ ۚ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ۚ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَـٰقٍ ۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾.

﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَـٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَـٰنَ﴾ عطفٌ على ﴿نَبَذَ﴾؛ أي: نبذوا كتابَ الله تعالى، واتَّبعوا كتب السحر والشعوذة التي كانت الشياطينُ ـ وهم المتمرِّدون من الجن ـ يقرؤونها على عهد مُلكِ سليمانَ عليه السلام.

وليست ﴿عَلَىٰ﴾ صلةَ التلاوة، بل من قولهم: كان هذا على عهد فلانٍ؛ أي: في وقته وزمانه، و﴿تَتْلُواْ﴾ حكايةُ حالٍ ماضية.

﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَـٰنُ﴾ تكذيب لمن زعم أن سليمان عليه السلام سخَّر الإنس والجن والريح بالسحر، وأن مُلكه تمَّ بهذا العلم، والكنايةُ عن السحر بالكفرِ للدلالة على أنه كفرٌ، والإشارةِ إلى ما يوجب تنزُّهه عليه السلام عنه؛ كأنه قال: وما سَحَر سليمان؛ لأنَّ السحر كفرٌ، والنبيُّ معصومٌ عن الكفر.

﴿وَلَـٰكِنَّ ٱلشَّيَـٰطِينَ كَفَرُواْ﴾ لمَّا نفى الكفر عن سليمان عليه السلام، وكان الشياطينُ قد سخِّرت لسليمان عليه السلام يستعملُهم(١) فيما يشاء، فقد يُتوهم أنهم لا يكفرون أيضاً، إذ هم في خدمة نبيٍّ، فاستدرك أنهم كفروا باستعمالهم السحر.

---

(١) في «م»: (ليستعملهم).

وقرأ الحسن: (الشياطون)[١].

وقال السَّجاونديُّ: خطَّأه الخارْزَنجيُّ[٢]، ولو سلِّم صحتُه فلا خفاءَ في عدم فصاحته.

﴿يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ﴾ إغواءً وإضلالاً، والجملةُ حال عن الضمير، والسحرُ: مزاولةُ النفوس الخبيثة لأفعالٍ وأقوالٍ يترتَّب عليها أمورٌ خارقةٌ للعادة، ولا يروى خلافٌ في كون العمل به كفراً، وعدُّه نوعاً من الكبائر مغايراً للإشراك لا ينافي ذلك؛ لأن الكفر أعمُّ، والإشراكُ نوعٌ منه.

وهو في أصل اللغة: الصَّرف، حكاه الأزهري عن الفرَّاء ويونسَ[٣]، فإطلاقُه على ما يفعله أصحابُ الحيَل بمعونة الآلات والأدوية، وما يُريك صاحبُ خفَّة اليد باعتبارِ ما فيه من صرف الشيء عن جهته حقيقةٌ لُغويَّة.

﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ﴾ عطفٌ على ﴿ٱلسِّحْرَ﴾، والمراد بهما واحدٌ، والعطف لأنه نوع أقوى منه كأنه من جنسٍ آخر.

وهما ملكان أُنزلا لتعليم السحر ابتلاءً من الله تعالى للناس.

وقيل: رجلان سمِّيا ملكين باعتبارِ صلاحهما، ويؤيِّده قراءةُ: (المَلِكَين) بالكسر[٤].

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨).

(٢) هو أبو حامد أحمد بن محمد البستي، إمام الأدب بخراسان في عصره، له: «تكملة كتاب العين»، و«شرح أبيات أدب الكاتب»، توفي (٣٤٨هـ). انظر: «الأنساب» للسمعاني (٥/ ١٢)، و«بغية الوعاة» (١/ ٣٨٨).

(٣) انظر: «تهذيب اللغة» (٤/ ١٧٠).

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨). ووقع في النسخ: (ملكين) دون (ال) والصواب المثبت.

وقيل: (ما أُنزل) نفيٌ معطوفٌ على (ما كفر) تكذيبٌ لليهود في هذه القصة، وهذا يكذِّبه قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ﴾ فإنه إذا لم يكن هناك شيءٌ منزل فالتعليم والتعلُّم في أيِّ شيء يكون؟

﴿بِبَابِلَ﴾ ظرفٌ، أو حال من ﴿ٱلْمَلَكَيْنِ﴾ أو الضميرِ في ﴿أُنزِلَ﴾، قال ابن مسعود رضي الله عنه: هي في سواد الكوفة. ومُنِعَ صرفُها للعَلَميَّة والتأنيث.

﴿هَـٰرُوتَ وَمَـٰرُوتَ﴾ عطفُ بيانٍ أو بدلٌ لـ﴿ٱلْمَلَكَيْنِ﴾، ومُنع صرفُهما للعلَمية والعُجمة، ولو كانا من الهرت والمرت وهو الكسر ـ كما زعم بعضهم ـ لانصرفا.

وقرئ: (هاروتُ وماروتُ) بالرفع(1) على: هما هاروتُ وماروتُ.

وإبدالُهما من ﴿ٱلشَّيَـٰطِينُ﴾ بدلَ البعض من الكلِّ ـ تصحيحاً لِمَا قيل: إنَّ (ما أُنزل) نفيٌ ـ يردُّه تعلُّق قوله: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَـٰنُ﴾ الآيةَ بما(2) قبله تعلُّقاً خاصاً بحيث لا ينتظم بدونه، فإن المبدَل منه في حكم الساقط بحيث لو أُقيم البدل مقامه لانْتَظَم الكلام معه.

﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ﴾ تصريحٌ بما قدَّمناه من أنَّ إنزال السحر عليهما للابتلاء؛ أي: ما يعلمان أحداً حتى ينصحاه وينبهاه على أنه سحرٌ، والعمل به كفرٌ.

والفتنة: ما يَتبيَّن بها حال الإنسان من الخير والشر، يقال: فتنتُ الذهب بالنار: إذا جرَّبته بها لتعلم أنه خالصٌ أو مشوبٌ، ومنه: الفتَّانة، وهي الحجرُ الذي يجرَّب به الذهب والفضة.

---

(1) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٨).

(2) في النسخ عدا «ك»: (لما)، والمثبت من «ك».

﴿فَلَا تَكْفُرْ﴾ بالعمل به، أو باعتقاد جوازه، إنما نحن ابتلاءٌ من الله تعالى واختبار.

قال عليٌّ رضي الله عنه: كانا يعلمان تعليم إنذارٍ لا تعليم دعاءٍ إليه(١)، كأنهما يقولان: لا تفعل كذا وكذا.

والصحيح من مذهب أصحابنا أن تعلُّمه حرام مطلقاً؛ لأنه توسُّلٌ إلى محظورٍ عنه غنًى وتَوَقِّيه بالتجنُّب أصلحُ وأحوطُ.

﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا﴾ عطفٌ على يعلِّمان المقدَّر؛ أي: يعلِّمان فيتعلَّمون الناس، على أن الضمير لِـمَا دل عليه ﴿مِنْ أَحَدٍ﴾.

﴿مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ﴾؛ أي: ما يُحْدِث الله عنده من التفرقة بينهما.

﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ﴾؛ أي: بما يفرِّقون.

﴿مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ استثناء مفرَّغٌ من أعمِّ الأحوال، فهو حالٌ من فاعلِ ﴿بِضَآرِّينَ﴾، و﴿مِنْ أَحَدٍ﴾ في محلِّ النصب بالمفعولية في الموضعين، وفي زيادةِ ﴿مِنْ﴾ تأكيدٌ بليغٌ فيهما.

وقرئ: (بضارِّي) على حذفِ النون من اسم الفاعل(٢)، وإن لم يكن فيه (أل).

قال أبو حيان: وله نظير في نثرِ العرب ونظمِها، وأما حذفُها على الإضافة إلى ﴿أحدٍ﴾ وجعلُ الجارِّ جزءاً منه فمردودٌ بأن الجارَّ مؤثِّر فيه، وجزءُ الشيء لا يؤثِّر في الشيء(٣).

﴿وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ﴾ لِـمَا عرفتَ أنه أفعالٌ وأقوالٌ تُزاوِلها النفوسُ الخبيثة،

---

(١) انظر: «تفسير القرطبي» (٢/ ٢٨٨).

(٢) انظر: «المحتسب» (١/ ١٠٣)، و«البحر المحيط» (٢/ ٣٨٦).

(٣) انظر: «البحر المحيط» (٢/ ٣٨٧ ـ ٣٨٨).

فحصوله[١] لا يخلو عن نوعٍ تأثيرٍ في نفس المتعلِّم، وأمَّا ما قيل: لأنهم يقصدون به العمل، أو لأن العلم يجر إلى العمل غالباً، فإنما يصح وجهاً لضرر العلم لا لضرر المعلوم.

﴿وَلَا يَنفَعُهُمْ﴾ نفيٌ لاحتمالِ أن يكون ضرره مَشوباً بنفعٍ في الجملة، وهذا كالردِّ على مَن توهَّم أنَّ في تعلُّمه ليتوقاه، ولئلا يغترَّ به نفعٌ ما، واستَشهد بقول أبي نواسٍ:

عـرفـتُ الشرَّ لا للـشرِّ لـكـنْ لتَـوَقِّـيـهِ ... ومَن لم يَعرفِ الشَّرَّ مِن الخيرِ وقعَ فيه[٢]

﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا۟﴾؛ أي: اليهود.

﴿لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ﴾؛ أي: استبدله بكتاب الله تعالى، والضميرُ لـ﴿مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾، واللام الأولى للتأكيد القسَمي، والثانيةُ لام الابتداء لتعليق فعلِ العلم.

﴿مَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾: نصيب.

﴿وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾ عطفٌ على جملة القسم والجواب، أو على الجواب، وعطفُ الإنشاءِ على الإخبار كثير، وقد تقدَّم الكلام فيه.

﴿لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ جوابُ (لو) محذوفٌ؛ أي: لارْتَدَعوا عن تعلُّم السحر وإيثارِ كتبه، أو: لكان خيراً لهم، والمعنى: لو اعتادوا العمل بموجَبِ العلم، كنى عن عَدَم العمل بموجَبِ العلم بعدم العلم؛ تنبيهاً على قوة الملازمة بين العلم والعمل بموجَبه، وأن عدم العمل لعدم الصحة فيما يُوجبه من العلم.

***

---

(١) في «ك» و«م»: (فحصولها).

(٢) في «ك»: (يقع فيه).

(١٠٣) - ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾.

﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟﴾ برسول الله عليه السلام والقرآن، أو التوراةِ[1]؛ لأن إيمانهم بها كلَا إيمانٍ.

﴿وَٱتَّقَوْا۟﴾ اجتنَبوا ما هم عليه من اتِّباع السحر واستبدالِهِ بكتاب الله تعالى.

﴿لَمَثُوبَةٌ﴾ لشيءٌ مّا من الثواب.

﴿مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ فيه تعظيمٌ للثواب، وتنبيهٌ على بقائه، بناءً على أن ما عند الله عبارةٌ عما في عالَم الغيب، أعني: عالمَ الآخرة، ودفعٌ لِـمَا عسى أن يُتوهَّمَ أن التنكير التقليليَّ في (مثوبة) للتحقير.

﴿خَيْرٌ﴾ جواب (لو)، وأصله: لأُثيبوا مثوبةً من عند الله خيراً[2] مما شَرَوا به أنفسهم، فحُذف الفعل وركِّب الباقي جملةً اسمية ليدل على ثبات المثوبة والجزمِ بخيريَّتها، وحُذف المفضَّل عليه إجلالاً للمفضَّل من أن ينسب إليه.

ويجوز أن يكون: ولو أنهم آمنوا تمنِّياً على سبيل المجاز؛ كأنه قيل: وليتهم آمنوا واتَّقوا، وتركُ الجواب في (لو) هذه كاللازم؛ لكونه في معنى (ليت)، وتقديره: لو آمنوا واتقوا لكان حسناً، وإيراد الجملة الابتدائية بعده كالتعليل للتمني.

﴿لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾؛ أنَّ[3] ثوابَ الله تعالى خيرٌ لهم مما هم فيه، جهَّلهم لتركهم العملَ بعلمهم.

* * *

(١) في «ك» و«م»: (والتوراة).

(٢) في النسخ: (خير)، والمثبت من «تفسير البيضاوي» (١/ ٩٨).

(٣) في النسخ: (أي)، والمثبت من «تفسير البيضاوي» (١/ ٩٨).

(١٠٤) ـ ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرْنَا وَٱسْمَعُواْۗ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرْنَا ﴾ (راعِنا) أمرٌ من المراعاة يقتضي المشاركةَ غالباً؛ أي: ليكن منك رَعيٌ لنا، ومنا رَعيٌ لك، والرعي: حفظُ الغير لمصلحته، نُهوا أن ينطقوا بلفظٍ يقتضي المشاركة مع مَن يعظَّم، وتضمَّن هذا النهيَ عن كلِّ ما يكون فيه استواءٌ مع النبيِّ عليه السلام.

ورُوي أنَّ المسلمين كانوا يقولون للرسول عليه السلام: راعنا؛ أي: راقبنا وتأنَّ بنا فيما بلَّغتنا حتى نفهمه، وسمع اليهود فافترَصوا[1] وخاطَبوه به مريدين نسبتَه إلى الرَّعن، أو سبَّه بالكلمة العبرانية التي كانوا يتسابُّون بها وهي: راعينا، فنُهي المؤمنون عنها وأُمروا بما يفيد تلك الفائدة ولا يحتمل التلبيس، وهو: ﴿ٱنظُرْنَا ﴾ من نظَره: إذا انتظره[2].

وقرئ: (أنظِرْنا) من النَّظِرة[3]؛ أي: أَمْهِلْنا حتى نَحفظ[4].

وقرئ: (راعُونا) على لفظِ الجمع للتوقير، و: (راعناً) بالتنوين[5]؛ أي: قولاً

---

(١) أي: انتهزوا. انظر: «النهاية» (مادة: فرص).

(٢) في هامش «ح» و«د» و«ف» و«م»: (وأما معنى انظر إلينا فلا يناسب المقام لأن الكلام فيما يفيد فائدة راعنا. منه).

(٣) انظر: «تفسير البيضاوي» (١/ ٩٨)، و«البحر المحيط» (٢/ ٤٠٤)، و«روح المعاني» (٢/ ٣٧٠)، وعزاها أبو حيان والآلوسي لأبي رضي الله عنه والأعمش، وعندهم جميعاً أنها من الإنظار بمعنى: أمهلنا، أما النظِرة فذكرها أبو حيان في معنى القراءة الأولى قراءة الجمهور، ويفهم من كلامه أن المعنى واحد، لكن ما ذكروه هو الأوفق بقانون الصرف مما قاله المؤلف.

(٤) في (م): «نحفظه».

(٥) القراءتان في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩).

ذا رعنٍ، نسبة إلى الرَّعنِ وهو الهوج، لـمَّا شابه قولَهم: راعينا، فتسبَّب للسب(١).

﴿وَاسْمَعُوا﴾ ما يكلِّمكم به رسول الله ﷺ سماعَ تيقُّظٍ حتى لا تحتاجوا إلى المراجَعة وطلب المراعاة(٢).

أو: واسمعوا ما أُمرتم به بجِدٍّ حتى لا ترجعوا إلى ما نُهيتم عنه، تأكيداً عليهم في تركها(٣).

﴿وَلِلْكَافِرِينَ﴾؛ أي: الذين تهاوَنوا الرسولَ عليه السلام وسبُّوه.

﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ بسبب كفرهم.

* * *

(١٠٥)- ﴿مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾.

﴿مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ﴾ المودة: محبة الشيء مع تمنِّيه، ولذلك يستعمل في كلٍّ منهما، و(مِن) للبيان؛ لأن (الذين كفروا) جنسٌ تحته نوعان: أهلُ الكتاب والمشركون. و(لا) مزيدةٌ للتأكيد.

نزلت تكذيباً لجمعٍ من اليهود يُظهرون مودة المؤمنين ويدعون أنهم يودون لهم الخير.

﴿أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ مفعولُ ﴿يَوَدُّ﴾، و(مِن) الأولى

---

(١) أي: لما أشبه قولهم: راعينا، وكان سبباً في السب اتصف بالرعن. انظر: «الكشاف» (١/ ١٧٤).
والهوج: الحماقة. انظر: «نواهد الأبكار» (٢/ ٢٩٣).

(٢) في (م): «المراجعة والمراعاة».

(٣) في هامش «ح» و«ف»: (أي: في ترك كلمة راعنا. منه).

مزيدةٌ للاستغراق بعد النفي، والثانيةُ للابتداء، وفسِّر الخير بالوحي، والمعنى: أنهم يحسدونكم به، وما يحبون أن ينزَّل عليكم شيءٌ منه، وبالعلم وبالنصرة[١]، والوجهُ تعميمُه للكلِّ؛ لأنه نكرة في سياق النفي بالواسطة.

﴿وَٱللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ على مقتضى حكمته، وتقديمُ اسم الله تعالى على الفعل للتأكيد والتخصيص، ثم وُضع المظهَر موضع المضمَر للتعظيم، وتربيةِ معنى الإضافة بالانفراد.

﴿وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ إشعارٌ بأن النبوة هي الفضل العظيم، والله تعالى صاحبُه دون غيره.

***

(١٠٦) - ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ۗ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾.

﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾ وقرئ: ﴿ما نُنْسِخْ﴾ من أَنْسَخَ[٢]، و: (ننسِّيها) بالتشديد من التَّنسية[٣]، و: ﴿ننسأها﴾ بالهمزة[٤]، و: (تَنسها) و: (تُنسها)، من نَسِي وأَنْسَى على خطاب الرسول عليه السلام[٥].

---

(١) قوله: (يحسدونكم به)؛ أي: بسببه، وقوله: (وبالعلم وبالنصرة) معطوف على قوله: (بالوحي). انظر: «حاشية الشهاب» (٢/ ٢١٨).

(٢) هي قراءة ابن عامر من السبعة. انظر: «التيسير» (ص: ٧٦).

(٣) انظر: «المحتسب» (١/ ١٠٣)، و«المحرر الوجيز» (١/ ١٩٢)، و«البحر» (٢/ ٤١٣).

(٤) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو من السبعة. انظر: «التيسير» (ص: ٧٦).

(٥) انظر القراءتين في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩)، و«المحتسب» (١/ ١٠٣)، و«المحرر الوجيز» (١/ ١٩٢)، و«البحر» (٢/ ٤١٢ - ٤١٣).

وقرئ: (ما نُنْسِكَ من آيةٍ أو نَنْسَخْها) و: (ما نَنْسَخْ من آية أو نُنْسِكَها) [١].

والنسخ في اللغة: هو النقل والتحويل، ومنه انتساخُ الكتاب: هو نقلٌ من نسخةٍ إلى أخرى.

ونسخ الآية: بيانُ انتهاء التعبُّد بقراءتها، أو حُكمِها، أو بهما جميعاً.

وإنساخُها: الأمر بنسخها.

ونَسْؤُها: تأخيرها وإذهابُها لا إلى بدلٍ.

وإنساؤها وتنسيتُها: أن يذهب بحفظها عن القلوب.

و﴿مَا﴾ شرطيَّةٌ جازمةٌ لـ ﴿نَنسَخْ﴾ منصوبةٌ به على المفعولية، ﴿أَوْ نُنسِهَا﴾ مجزومٌ أيضاً للعطف على المجزوم، وجزمُه بحذف الياء منه.

و(الآية) على المعنى اللغوي وهو جماعةٌ من الكلام، يقال: خرج القوم بآيتهم؛ أي: بجماعتهم؛ إذ لا اختصاص للنسخ بتمامِ الآية المصطلَحة.

﴿نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ﴾ بما هو أنفعُ لكم في الدنيا أو في الآخرة ﴿أَوْ مِثْلِهَآ﴾ في النفع في واحدةٍ منهما.

نزلت لمَّا قال المشركون أو اليهود: ألَا ترون إلى محمدٍ ـ عليه السلام ـ يأمر أصحابه بأمرٍ، ثم ينهاهم عنه ويأمر بخلافه. ففي[٢] الآية دلالةٌ على جواز النسخ، بل على وقوعه.

---

(١) انظر القراءتين في «الكشاف» (١/ ١٧٦).

(٢) في «ل» و«م»: (وفي)، وجاء في هامش «ح» و«د» و«ف» و«م»: (في تفريع الدلالة على سبب النزول رد للقاضي في زعمه أن الدلالة المذكورة باعتبار أنَّ (إنْ) وما يتضمنها يختص بالأمور المحتملة؛ لأن الاحتمال العقلي لا حاجة إلى الاستدلال في إثباته).

قيل: وذلك لأن الأحكام شُرعت والآياتِ نزلت لمصالح العباد وتكميلِ نفوسهم فضلاً من الله تعالى ورحمةً، وذلك يَختلِف باختلافِ الأعصار والأشخاص؛ كأسباب المعاش، فإنَّ النافع في عصرٍ قد يَضُرُّ في غيره.

وكأنَّ هذا القائلَ غافلٌ عن قوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٠]، أو عن دلالته على أنَّ النسخ قد يكون غضباً على قوم.

ثم إنَّ قوله: وذلك يختلف باختلاف الأعصار... إلخ، مَبناه الغفولُ عن أن النسخ قد يكون قبل العمل بالمنسوخ.

﴿أَلَمْ تَعْلَمْ﴾ الخطاب لكلِّ أحدٍ؛ لأن الأمر عظيمٌ شامل، والتيقُّظ له ضروريٌّ للكلِّ، فيصلح أن يخاطَب به كلَّ أحد.

﴿أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ فهو يَقدر على الخير وما هو خيرٌ منه، وعلى مثله في الخير.

ويجوز أن يكون الخطابُ لمحمد عليه السلام تعريضاً للمشركين أو اليهود، كما أن قوله تعالى: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى﴾ [المائدة: ١١٦] خطابٌ لعيسى عليه السلام يومَ القيامة تعريضاً للنصارى.

***

(١٠٧) - ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾.

﴿أَلَمْ تَعْلَمْ﴾ تأكيد لِما مرَّ، وجعلُه استفهاماً محضاً ومعادِلَه: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ﴾ قولُ مَن لم يَذُقْ فصاحةَ كلام العرب(١).

---

(١) في «ك» و«م»: (القرآن)، وجاء في هامش «م»: (في نسخة: العرب).

﴿أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ فهو يملك أمورَكم ويليها ويُدبِّرها، فيتعبَّدُكم بما يشاء مما يَرى فيه مصلحتكم.

﴿وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيّٖ﴾ مَن يَلي أمورَكم ﴿وَلَا نَصِيرٍ﴾ مَن ينصركم عليه.

وفي إظهار اسم الله في ﴿مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ ما مرَّ آنفاً.

ثم لـمَّا قرَّر عليهم أنه مالكُ أمورهم ومدبِّرُها بحسب مصالحهم، وأنه لا يُنزِل عليهم إلا ما هو خيرٌ لهم، أراد أن يوصيهم بالثقة به فيما يُنزلُ[١] عليهم ويدبِّر به أمرهم ويتعبَّدهم به، وأن لا يكونوا كقوم موسى عليه السلام في السؤال عن أمورٍ عادت عليهم وبالاً، فيسألوا[٢] رسولهم ما يضرُّهم ولا ينفعهم، فقال:

***

(١٠٨) ـ ﴿أَمۡ تُرِيدُونَ أَن تَسۡـَٔلُواْ رَسُولَكُمۡ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبۡلُۗ وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلۡكُفۡرَ بِٱلۡإِيمَٰنِ فَقَدۡ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾.

﴿أَمۡ تُرِيدُونَ أَن تَسۡـَٔلُواْ رَسُولَكُمۡ﴾ ﴿أَمۡ﴾ هي المنقطِعة بمعنى (بل) والهمزةِ، فمعنى (بل) إعراضٌ عن اعتراضهم على القرآن بالنسخ، وطعنِهم وغفلتِهم عن حكمةِ الله تعالى، ومعنى الهمزةِ إنكارٌ لِـمَا يناسبه من اقتراحهم على النبيِّ ﷺ كاقتراحهم على موسى عليه السلام، وفيه مبالغةٌ في النهي حتى كأنهم كانوا بصددِ الإرادة، فنهوا عن الإرادة فضلاً عن السؤال، يعني: من شأن العاقل أن لا يتصدَّى لإرادةِ ذلك.

---

(١) في «ح» و«ف»: (ينزله).

(٢) في «ك»: (فسألوا).

ويجوز أن تكون متصلة بهمزةٍ محذوفة؛ أي: أتعترِضون عليه بالنسخ وتطعنون فيه أم تريدون أن تسألوا، وقوله:

﴿كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ﴾ بلفظِ المبنيِّ للمفعول ترشيحٌ لهذا المعنى، بمعنى: أنَّ مَن يَسأل[1] مثلَ هذا السؤالِ حقيقٌ بأنْ يُصان عن ذكره المقالُ، وإلا فالمناسبُ أن يشبَّه سؤالهم بسؤال قومه أو سؤالُ نبيِّنا بسؤالِ موسى عليهما السلام على المصدر المبنيِّ للفاعل.

ثم ذيَّل الكلام بقوله:

﴿وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾؛ أي: مَن[2] ترك الثقة بالآيات المنزلة وشكَّ فيها واقترح غيرَها.

﴿فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾: الطريقَ المستقيمَ، أضاف الوصفَ إلى الموصوف ليُفيد بُعدَ الانحراف، ويكونَ أول ما يَطرقُ سمعهم بعد الضلال هو الاستواءُ، فينتبهوا على أنهم أخطؤوا الاستقامةَ في طريقهم فيرجعوا، وهو أبلغ من قولك: فقد ضلَّ الطريق المستوي.

* * *

(١٠٩) ـ ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْحَقُّ ۖ فَٱعْفُوا۟ وَٱصْفَحُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾.

﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾ يعني: أحبارَهم.

---

(١) في «ك» و«م»: (سأل).

(٢) في «م»: (ومن).

﴿لَوۡ يَرُدُّونَكُم﴾ تمنَّوا أن يردُّوكم، فإنَّ (لو) تنوب عن (أنْ) في المعنى دون العمل.

﴿مِّنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِكُمۡ كُفَّارًا﴾ حال، أو مفعولٌ ثانٍ على أن يضمَّن (يَرُدُّ) معنى: يَجعل.

﴿حَسَدًا﴾ مفعولٌ له، أو حالٌ أُريد به نعتُ الجمع؛ أي: حاسِدِينَ لكم، والحسدُ: الأسف على مَن له خير بخيره، والتمنِّي أن يزول عنه إليه.

﴿مِّنۡ عِندِ أَنفُسِهِم﴾ متعلِّقٌ بـ ﴿حَسَدًا﴾؛ أي: حسداً ناشئاً من عند أنفسهم، بمعنى: حسداً مُتبالِغاً ذاتيًّا لا يمكنُ إزالتُه، لا عَرَضيًّا[1] جائزَ الزَّوال، وإلا فحسدُهم لا يكون إلا مِن عندِ أنفسهم.

ويجوز أن يتعلَّق بـ ﴿وَدَّ﴾؛ أي: تمنَّوا ارتدادَكم من قِبَلِ أنفسهم وشهوتها، لا من جهة التديُّن والميل إلى الحق[2]؛ لأنهم تمنَّوا ذلك من بعدِ ما تحقَّقوا أنكم على الحق.

﴿مِّنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلۡحَقُّ﴾ بالمعجزات والنعوت المذكورة في التوراة.

ومعنى الفاءِ في ﴿فَٱعۡفُواْ وَٱصۡفَحُواْ﴾ السَّببيةُ، يعني: إذا علمتُم أنَّ وِدادتهم المؤكَّدةَ إنما هي لحسدهم[3] لا للدِّين، فليس يمكنُكم إزالتُها، فلا سبيل لكم إلا العفوُ وهو التَّركُ، والصفحُ وهو الإعراض.

﴿حَتَّىٰ يَأۡتِيَ ٱللَّهُ بِأَمۡرِهِۦٓ﴾ من قتل بني قريظةَ، وإجلاءِ بني النَّضير، وإذلالهم

---

(١) في «ح» و«ف»: (عرضاً).

(٢) في «م»: (التحقق).

(٣) في «م»: (بحسدهم).

بالجزيـة، ولا يَخفـى ما في نسـبة الإتيـان إليه تعالى مـن التعظيـم والتهويل، ولذلك عـدل عـن الأصـل وهو: حتـى يأتي أمـر الله.

ولمَّا كان مَظِنَّة أن يَسبِقَ إلى الوهم أنَّ ذلك التوقُّفَ لعدم القدرة على الانتقام على الفور تُدُورِكَ(١) دفعُه بقوله:

﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ فيقدِر على الانتقام منهم أيَّ وقتٍ شاء.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما: أنه منسوخ بآية السيف(٢).

والغايةُ التي يتعلَّق بها الأمر إذا كانت لا تُعلم إلا شرعاً لم يخرج ذلك الواردُ من أن يكون ناسخاً، دل على ذلك انتساخُ(٣) حكم التوراة والإنجيل بظهور نبينا عليه السلام، مع ما فيها من بيانِ انتهاء حكمِها بظهور النبيِّ الأمي.

***

(١١٠) - ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَمَا تُقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾.

﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ﴾ عطفٌ على ﴿فَٱعْفُوا۟﴾، كأنه أمرهم بالصبر واللَّجأ إلى الله تعالى بالعبادة والبِرّ.

﴿وَمَا تُقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ﴾؛ أي: شيئاً قليلاً من جنس الخير.

---

(١) في «م»: (تدارك).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٢/ ٤٢٤) عن ابن عباس بلفظ: ونَسخ ذلك قولُه: ﴿فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥].

(٣) في «م»: (انتساخ ما في).

﴿تَجِدُوهُ﴾ جاء في الأحاديث الصِّحاح: أنَّ الأعمال نفسَها تتجسَّد يومَ الجزاء وتوجِد نفسَها.

﴿عِندَ ٱللَّهِ﴾ قد مرَّ تفسيرُه.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ﴾ وعدٌ يَتضمَّن الوعيدَ على عدمِ الإخلاصِ في العمل، وقرئ بالياء[1] فتمحَّض وعيداً.

***

(١١١) ـ ﴿وَقَالُواْ لَن يَدۡخُلَ ٱلۡجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰۗ تِلۡكَ أَمَانِيُّهُمۡۗ قُلۡ هَاتُواْ بُرۡهَٰنَكُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾.

﴿وَقَالُواْ﴾ عطفٌ على ﴿وَدَّ﴾، والضميرُ لأهل الكتاب من الفريقين.

﴿لَن يَدۡخُلَ ٱلۡجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا﴾ جمع هائد؛ كعائذٍ وعُوذٍ، وهو جمعٌ لا يَنقاس في فاعِلٍ، وتوحيدُ الاسم المضمَر وجمعُ الخبر باعتبارِ اللفظ والمعنى.

﴿أَوۡ نَصَٰرَىٰ﴾ لفٌّ بين قولي الفريقين؛ كما في قوله: ﴿كُونُواْ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١٣٥] إيجازاً؛ اعتماداً على فهم السامع، وأمناً من الإلباس؛ لشهرتها[2] بين الناس بالتَّعادي.

﴿تِلۡكَ أَمَانِيُّهُمۡ﴾ إشارةٌ إلى الأمانيِّ المذكورة، وهي أن لا ينزلَ على المؤمنين خيرٌ من ربهم، وأن يردُّوهم كفاراً، وأن لا يدخلَ الجنة غيرُهم، أو إلى ما في الآية على حذف المضاف؛ أي: أمثالُ تلك الأمنيَّةِ أمانيُّهم، والجملةُ اعتراض.

---

(١) انظر: «تفسير البيضاوي» (١/ ١٠٠).

(٢) كذا في النسخ، ولعل الصواب: (لشهرتهما).

وقد مرَّ أن الأمنيَّة أفعولةٌ من التمنِّي مثلَ الأضحوكة والأعجوبة، والتمنِّي: تقدير الشيء في النفس وتصويرُه فيها، ولـمَّا كان أكثرُه عن تخمينٍ صار البطلانُ له أملكَ.

﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَـٰنَكُمْ﴾؛ أي: أحضِروا حُجَّتكم على اختصاصكم بدخول الجنة، والبرهانُ مشتقٌّ من البَرْه، وهو القطعُ، أو من البَرْهنة وهي البيان.

﴿إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾ في دعواكم.

فإنْ قلتَ: هلَّا يجوز أن يكون واحداً منَّا صادقاً في دعواه، ومع ذلك يكون عاجزاً عن إثباته؟

قلت: يجوز ذلك في العقليات، وأمَّا الذي مدارُه على السمع فلا يجوز(١).

***

(١١٢) - ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾.

﴿بَلَىٰ﴾ إثباتٌ لِـمَا نفَوْه من دخول غيرهم الجنة.

﴿مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ﴾ أَخلصَ نفسَه ﴿لِلَّهِ﴾ لا يشركُ به غيرَه، عبَّر بالوجه عن الجملة، إذ هو أشرفُ الأعضاء وفيه الحواسُّ، ولأنَّ أثر الانقياد والخضوع يظهر فيه.

﴿وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ في عمله، حالٌ.

﴿فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ﴾ الذي وُعد على عمله ﴿عِندَ رَبِّهِۦ﴾ لا يَضيع ولا يَنقص.

ويجوزُ أن يكون ﴿بَلَىٰ﴾ وحدَه ردًّا لقولهم، ثم يقع ﴿مَنْ أَسْلَمَ﴾ كلاماً مبتدأ،

---

(١) في هامش «ح» و«د» و«ف» و«م»: (قيل: فإن كل قول لا دليل عليه غير ثابت، ويتجه عليه أن الكلام في الصدق لا في الثبوت، والثاني وراء الأول وكثيراً ما يتخلف عنه. منه).

والجملةُ(١) جوابُ ﴿مَنْ﴾ إن كانت شرطيةً، وخبرُها إن كانت موصولةً، والفاءُ فيها لتضمُّنها معنى الشرط.

وأن تكون ﴿مَنْ﴾ موصولةً فاعلَ فعلٍ محذوفٍ دلَّ عليه ﴿بَلَىٰ﴾؛ أي: يدخلها مَن أسلم وجهه لله، ويكون قوله: ﴿فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ﴾ معطوفةً على: يدخلُها مَن أسلم.

ولا يخفى ما في الشرطيَّة العامة من التعريض بأنهم لا يدخلون الجنة لانتفاءِ الأوصاف الموجِبة للأجر بحكم الوعد الصادق، والترغيبِ في سلوك طريق الدخول، ولم يجزم بأن غيرهم موصوف بذلك لأنه على أسلوب الكلام الـمُنْصف(٢).

وأَوْجهُ الوجوه أن يقدَّر: بلى يدخلُها غيرهم، فقيل: مَن هو؟ قيل: مَن أسلم، ويكون قوله: ﴿فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ﴾ من التَّتميم على أنه زيادةٌ على دخول الجنة.

﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ قد مرَّ تفسيره.

* * *

(١١٣) ـ ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَـٰرَىٰ عَلَىٰ شَىْءٍ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَىٰ لَيْسَتِ ٱلْيَهُودُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ ٱلْكِتَـٰبَ ۗ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ ۚ فَٱللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾.

﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَـٰرَىٰ عَلَىٰ شَىْءٍ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَىٰ لَيْسَتِ ٱلْيَهُودُ عَلَىٰ شَىْءٍ﴾ هو في غاية المبالغة؛ لأنَّ الشيء يتناول المعدومَ والممكِنَ والمحال، فإذا سُلب(٣)

---

(١) يعني جملة: ﴿فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ﴾.

(٢) في «ح» و«ف»: (كلام المنصف)، وفي «ك»: (الكلام المفيد).

(٣) في «ح» و«ف»: (سلبه).

الشيئيَّةَ لم يبق من المبالغةِ حدٌّ وراءه، ومَن قيَّده[1] بقوله: يعتدُّ به، فقد أخلَّ بها.

نزلت لـمَّا قَدِمَ وفد نجرانَ على رسول الله عليه السلام، وأتاهم أحبار اليهود، فتناظَروا حتى ارتفعت أصواتهم، فقالت اليهود: ما أنتم على شيء من الدِّين، وكفروا بعيسى عليه السلام والإنجيلِ، وقالت النصارى لهم نحوَه، وكفروا بموسى عليه السلام والتوراةِ.

﴿وَهُمْ يَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ الواو للحال واللامُ للجنس؛ أي: قالوا ذلك وحالُهم أنهم من أهل العلم والتلاوةِ للكتب[2]، وحقُّ مَن يتلو بعضَ كتب الله الإيمانُ بالباقي؛ لأنَّ بعضها مصدِّقٌ للبعض.

﴿كَذَٰلِكَ﴾؛ أي: مثلَ ذلك القولِ البعيدِ عن الصواب.

﴿قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أي: الجهَّال من المعطِّلة والدَّهريَّة، والمشركين الذين لا كتاب لهم.

﴿مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ لم يقل: مثلَ قولهما؛ لأن المنظور هاهنا جهةُ اتِّحادهم، وهي كونُهم أهل الكتاب، وهو بيانٌ لقوله: ﴿كَذَٰلِكَ﴾ لِـمَا فيه من الإبهام، أو بدلٌ منه.

ويجوز أن يكون ﴿كَذَٰلِكَ﴾ مفعولاً به؛ أي: كلاماً مثلَ ذلك الكلامِ الشنيعِ الذي سمعت به قال الجهلة قولاً مثلَ قولهم صادراً عن عنادٍ وجهلٍ بلا حجةٍ، فيكون ﴿مِثْلَ﴾ نصباً على المصدر، وهذا توبيخٌ عظيمٌ لهم حيث نظَموا أنفسهم مع علمهم في سلكِ مَن لا يَعلم.

---

(١) في «ك» و«م»: (قيد).

(٢) في «ك» و«م»: (والكتب).

﴿فَٱللَّهُ يَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ﴾؛ أي: بين أهل الكتاب، لا بين الفريقين، وإلا لقيل: بينهما، أو بينهم وبين الجهلة أيضاً.

﴿يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾؛ أي: يُريهم مَن يدخل الجنةَ عِياناً، ومَن يدخل النارَ عِياناً، فيظهر الـمُحقُّ من الـمُبْطل، والفاء فصيحةٌ، كأنه قيل: إذا لم يرضَوا بحكم الكتاب في الدنيا ﴿فَٱللَّهُ يَحۡكُمُ﴾ الآيةَ.

﴿فِيمَا كَانُواْ فِيهِ يَخۡتَلِفُونَ﴾ من الدِّين والكتابِ والنبيِّ.

***

(١١٤) ـ ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذۡكَرَ فِيهَا ٱسۡمُهُۥ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَآۚ أُوْلَٰٓئِكَ مَا كَانَ لَهُمۡ أَن يَدۡخُلُوهَآ إِلَّا خَآئِفِينَۚ لَهُمۡ فِي ٱلدُّنۡيَا خِزۡيٞ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾

﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ﴾؛ أي: لا أظـلمُ مـنه، دلَّـت عـلى ذلك صيغة التفضيل في سياق الاستفهام الإنكاري، وهذا لا ينافي لكون المشرك أظلم؛ لأن فضله في الظلم لنفسه، وفضلُ هذا في الظلم للغير.

وسببُ نزولها: أن النصارى كانوا يطرَحون في بيت المقدس الأذى، ويمنعون الناس أن يصلوا فيه.

وقيل: منع المشركون رسول الله ﷺ أن يدخل المسجد الحرام عام الحديبية[1].

وكيف كان فالاعتبارُ بعموم اللفظ لا بخصوصِ السبب، ولذلك ـ أي: لقصدِ

---

(١) في هامش «ح» و«د» و«ف»: (موضع على طريق مكة وصل إليه رسول الله عليه السلام فمنعه المشركون عن الدخول في المسجد الحرام. منه). والخبر رواه الطبري في «تفسيره» (٢/ ٤٤٤) من قول عبد الرحمن بن زيد بن أسلم.

تعميم الحكم - قيل: ﴿مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ﴾ مع أن المنع والتخريب إنما وقع على مسجدٍ واحدٍ، وهو مسجدُ بيت المقدس أو المسجدُ الحرام.

﴿أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ﴾ مفعولٌ ثانٍ لـ ﴿مَّنَعَ﴾، ويجوز أن يكون على تقدير (مِن) أي: مِن أن يُذكر، وحذفُ حرفِ الجرِّ مع (أنْ) قياسٌ.

ويمكن أن يُنصب مفعولاً له؛ أي: كراهةَ أنْ يُذكر.

﴿وَسَعَىٰ فِى خَرَابِهَآ﴾ بالهدم أو التعطيل، و(سعى) كلمةٌ تختلف معانيها باختلافِ مصادرها، يقال: سَعَى يَسْعَى سَعْياً: إذا عمل، وإذا كَسَب، وإذا عَدَا، وسَعَى مَسْعاةً: إذا جاد وتكرَّم، وجمعُ المسعاة: المساعي وسَعَى سِعايةً: إذا أخذ الصدَقات وهو عاملُها، وكذا: سعَى به إلى السلطان سِعايةً: إذا وشَى به، وكذا سعَى المكاتَبُ ومعتَق البعضِ في أداءِ ما عليه سعايةً، وساعَى الرجل الأمَةَ؛ أي: فَجَر بها مساعاة، ولا يقال ذلك في الحُرة.

وفائدةُ زيادة (سعى) هاهنا: قطعُ احتمال التسبُّب.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ المانعون ﴿مَا كَانَ لَهُمْ﴾ ما كان ينبغي لهم.

﴿أَن يَدْخُلُوهَآ إِلَّا خَآئِفِينَ﴾؛ أي: وجِلينَ من عقابه تعالى، فكيف لهم الجرأة على تخريبها؟

قيل: ما كان لهم في علم الله تعالى وقضائه، فيكون وعداً للمؤمنين بالنصرة، واستخلاصِ المساجد منهم.

وفيه نظرٌ؛ لأن تخريبهم ومنعَهم دلَّ[1] على أنه قد كان في علم الله تعالى وقضائه أن يدخلوها غيرَ خائفين.

---

(١) في «ك» و«م»: (يدل).

وقيل: معناه النهيُ عن تمكينهم من الدخول في المسجد.

وفيه أيضاً نظر[١]؛ لأن النهي عن تمكينهم من الدخول مطلَقاً لا عن تمكينهم منه غيرَ خائفين.

﴿لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ﴾ أي: قتلٌ وسبي، أو ذلةٌ[٢] بضرب الجزية.

﴿وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ بسبب ظلمهم العظيم، وإنما أُعيد لهم تنصيصاً على أن المعذَّبين في الآخرة هم المعذَّبون في الدنيا، وليس عذابُهم في الدنيا[٣] مكفِّراً لذنبهم[٤] حتى يكون أحدُ العذابينِ لبعضهم والآخرُ للباقي.

***

(١١٥) ـ ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾.

﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾ هما عبارتان عن ناحيتي المعمورة، والمرادُ كلُّها.

﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا﴾ ففي أيِّ مكانٍ فعلتُم التَّوليَةَ، يعني: توليةَ وجوهكم شطرَ القِبلة، بدليلِ قوله تعالى: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٥٠].

﴿فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾؛ أي: جهتُه التي أَمر بها، الوجهُ والجهةُ كالوزنِ والزِّنة مصدران نُقلا إلى الاسم، والمعنى: إنكم إذا مُنعتم أن تُصلُّوا في المسجد الحرام أو في بيت المقدس فقد جعلْتُ لكم الأرضَ مسجداً، فصلُّوا في أيِّ بُقعةٍ شئتُم من بقاعها،

---

(١) في «ك» و«م»: (نظر أيضاً).

(٢) في «ك» و«م»: (وذلة).

(٣) في «ح» و«ف»: (في الآخرة).

(٤) في «ك» و«م»: (لذنوبهم).

وافعلوا التوليةَ فيها، فإنَّ التولية ممكِنةٌ في كلِّ مكانٍ لا يختصُّ إمكانها بمسجدٍ دون مسجدٍ، ولا بمكانٍ دون مكانٍ.

﴿إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ﴾ بالرحمةِ، يريد التَّوسعة على عباده.

﴿عَلِيمٌ﴾ بمصالحهم وأعمالهم في الأماكنِ كلِّها.

وعن ابن عمر رضي الله عنه: أنها نزلت في صلاة المسافر على الراحلة[1].

وعن عطاءٍ: عميت القبلةُ على قومٍ فصلَّوا إلى أنحاءٍ مختلفة، فلما أصبحوا تبيَّنوا خطأهم فعُذروا[2]؛ أي: في الفعل.

وأمَّا وجوبُ القضاء وعدمُه فأمرٌ آخَرُ، والظاهر أنه مستطرَدٌ عند ذكر المساجد، وتمهيدٌ لذكر نفي الولد؛ لأن مَن له الجهاتُ كلُّها يتعالى عنها، فيستحيل أن يماثله ذو جهةٍ، والولدُ جنسُ الوالد لا محالة.

***

(١١٦) ـ ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَل لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلٌّ لَّهُ قَانِتُونَ﴾

﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾؛ أي: الذين قالوا: ﴿عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]، والذين قالوا: ﴿الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]، والذين قالوا: الملائكةُ بناتُ الله، قالوا: ﴿اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾، فالضميرُ لمن سبق ذكرُهم من اليهود والنصارى والمشركين الذين لا يعلَمون.

---

(١) رواه مسلم (٧٠٠/ ٣٣).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ١٨٠)، ورواه سعيد بن منصور في «سننه» (٢١٠ ـ تفسير).

وقرئ بغيرِ واوٍ على الاستئناف(١)؛ كأنه سُئل: هل انقطع حبل أقوالهم على الله تعالى، أو امتدَّ ولم ينقطع؟ فقيل: بل قالوا أعظمَ من ذلك وأفظع.

﴿سُبْحَٰنَهُۥ﴾ تنزيه له عن ذلك، اعتراضٌ.

﴿بَل لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ ردٌّ لِـمَا قالوه، وتنبيهٌ على فساده، والمعنى: إنه خالقُ ما في العالَم كلِّه، ومن جملتهِ عزيرٌ والمسيحُ والملائكة.

﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ منقادُون لا يمتنِعون على مشيئته وتكوينه، وكلُّ ما كان بهذه الصِّفة لم يجانس مكوِّنَه الواجبَ لذاته، فلا يكون له ولدٌ؛ لِـمَا مرَّ أنَّ حقَّ الولد أن يُجانسَ والده.

وإنما جاء بـ﴿مَا﴾ للعموم، و﴿قَٰنِتُونَ﴾ لتغليب العقلاء، وهذا التغليبُ يأبى عن قصد التحقير بإيرادِ ﴿مَا﴾، وتنوينُ ﴿كُلٌّ﴾ عوضٌ من المضاف إليه؛ أي: كلُّ ما في السماوات والأرض.

والآيةُ تدلُّ على فسادِ ما قالوه بوجهين(٢)، ومَبْنَى تضمُّنه الاحتجاجَ بالوجه الأول على ثبوت التنافي بين وَلَديَّة أحد للآخر ومملوكيته له؛ إذ لا تصريح بهذا فيما ذُكر فالاحتجاج به على أن مَن مَلَكَ ولدَه عَتَقَ عليه بناءً على ذلك المبنَى لا يخلو عن نوعِ مصادرةٍ.

* * *

(١١٧) ـ ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾.

﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ يقال: بَدُعَ الشيءُ فهو بديعٌ، كقولهم: ظَرُفَ فهو

(١) هي قراءة ابن عامر من السبعة. انظر: «التيسير» (ص: ٧٦).

(٢) في «ك» و«م»: (بثلاثة أوجه).

ظريفٌ، و﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ من إضافةِ الصفةِ المشبَّهةِ إلى فاعلها؛ أي: بديعٌ سماواتُه وأرضُه؛ أو: بديعٌ في السماوات والأرض؛ كقولك: فلان ثبتُ الغدر؛ أي: ثابتٌ فيه، والمعنى: أنه تعالى عَديم النَّظير والمِثْلِ فيهما.

وقيل: البديع بمعنى المُبْدِع، فيكون مضافاً إلى المفعول.

وقال ابن مِقْسمٍ[1]: يجوز أن تكون العينُ بدلاً عن[2] الهمزة، والبديعُ والمبدِع كالبديء والمبدئ، فإنه جاء على فَعَلَ وأَفْعَلَ جميعاً.

والإبداع: اختراعُ الشيءِ لا عن شيءٍ دفعةً، وعلى هذا المعنى لا تكون الأشياء كلُّها مبدَعاً، وهذا ردٌّ على الذين قالوا: ﴿ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾ بوجهٍ آخر تقديرُه: أن مَن قدر على خلق السماوات والأرض من غيرِ شيءٍ كيف لا يقدر على خلق مِثْلِ عيسى عليه السلام من غيرِ أبٍ.

وقرئ: (بديعِ) مجروراً على البدل من الضمير في ﴿لَّهُۥ﴾، ومنصوباً على المدح[3].

﴿وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا﴾؛ أي: أراد شيئاً؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢] وأصل القضاء: إتمام الشيء قولاً كقوله: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ﴾ [الإسراء: ٢٣] أو فعلاً كقوله: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ﴾ [فصلت: ١٢]، وأُطلق على تعلُّق الإرادة الإلهية لوجود الشيء من حيث إنه يوجبه.

---

(١) محمد بن الحسن بن مقسم، أبو بكر البغدادي، صنف في التفسير والمعاني، وأُنكر عليه إقراؤه بحروف تخالف الإجماع، ثم استتيب بحضرة الفقهاء والقراء فتاب، من كتبه: «الأنوار في علم القرآن»، وكتاب اختياره في القراءات، توفي سنة (٣٥٤هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٦/ ١٠٥).

(٢) في «ك»: (من).

(٣) القراءتان في «الكشاف» (١/ ١٨٢).

﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ من (كان) التامَّةِ؛ أي: احْدُثْ فيَحْدُث؛ أي: لا يَدخله تأخير[١] عن وقته، ولا يمتنعُ عليه شيءٌ، ولا يَلحقه به تعبٌ، ولا يحتاج إلى استعمال آلةٍ ومزاولةِ عملٍ، استعارةٌ تمثيليةٌ شبِّهت الحالةُ[٢] التي تتصوَّر من تعلُّق إرادته تعالى بشيء من المكوَّنات وسهولةِ إيجاده إياه من غيرِ امتناعٍ ولا توقُّفٍ بحالةِ أمْرِ الآمِرِ النافذ تصرُّفُه في المأمور المطيع الذي لا يتوقَّف في الامتثال، فأُطلق على هذه الحالة ما كان يستعمل في تلك من غيرِ أن يكون هنا[٣] قولٌ وأمر.

وهذا أقربُ ما يتراءى لنا به المعنى المقصودُ، فلا تتَّجه المناقشةُ بأنَّ وجه الشَّبهِ في المشبَّه أقوى، وحقُّ التشبيه عكسُ هذا.

وذهب بعضهم إلى أنه حقيقةٌ، وقد جرت السنَّة الإلهية بأنه يكوِّن الأشياءَ بكلمة (كن)، فيكونُ المأمور هو الحاضرَ في العلم، والمأمورُ به الدخول في الوجود.

وقرئ برفع ﴿فَيَكُونُ﴾؛ أي: فهو يكون، وبالنصب على جواب الأمر[٤]، وفيه تقريرٌ لمعنى الإبداعِ، وتأكيدٌ لاستبعاد الولادة المدلول عليه بقوله: ﴿سُبۡحَٰنَهُۥ﴾.

وأما ما قيل: إنه حجة أخرى، وهو أن اتخاذ الولد مما يكون بأطوارٍ ومُهلةٍ، وفعلُه تعالى يستغني[٥] عن ذلك.

فيَرِدُ عليه أن ما يكون بأطوارٍ ومهلةٍ هو تكوُّن الولد على جَرْي العادة، فللمخالِف أن يقول: اتخاذه الولدَ على سبيل خرق العادة، ثم إنَّ فعله تعالى قد يقارن المهلة

(١) في «ك» و«م»: (تأخر).

(٢) في «ك» و«م»: (الحال).

(٣) في «ك»: (هاهنا).

(٤) قرأ بالنصب ابن عامر من السبعة، والباقون بالرفع. انظر: «التيسير» (ص: ٧٦).

(٥) في «ك»: (مستغن).

لحكمة وإن كان مستغنياً عنه، كيف وقد كان خلقُه السماوات والأرض في ستة أيام، ومن هنا ظهر أن مَن اعتبَر في التمثيل المذكور الحصولَ بلا مُهلةٍ لم يُصِب.

***

(١١٨) ـ ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ لَوۡلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوۡ تَأۡتِينَآ ءَايَةٞۗ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِم مِّثۡلَ قَوۡلِهِمۡۘ تَشَٰبَهَتۡ قُلُوبُهُمۡۘ قَدۡ بَيَّنَّا ٱلۡأٓيَٰتِ لِقَوۡمٖ يُوقِنُونَ﴾.

﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ﴾؛ أي: الجهلةُ من المشركين، وقيل: من أهل الكتاب، ونفى عنهم العلم؛ لأنهم لم يعملوا به، سواءٌ تجاهَلوا أو لا بأن أظهروا علمهم[1].

﴿لَوۡلَا﴾ هلا ﴿يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ﴾ كما يكلِّم الملائكةَ وموسى عليه السلام، ويأمرنا وينهانا بالذات، وهذا استكبارٌ منهم عن اتِّباع بشر مثلِهم.

﴿أَوۡ تَأۡتِينَآ ءَايَةٞۗ﴾ من الله نعلم بها أنك رسول الله، وهذا استهانةٌ منهم بالمعجزات الباهرة، وإنكارٌ بالآيات[2] الظاهرة.

﴿كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِم﴾ يعني: اليهودَ، حيث قالوا: ﴿أَرِنَا ٱللَّهَ جَهۡرَةٗ﴾ [النساء: ١٥٣] وأمَّا قول الحواريين: ﴿هَلۡ يَسۡتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيۡنَا مَآئِدَةٗ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [المائدة: ١١٢] فليس من هذا القبيل على ما تقف عليه في موضعه.

﴿مِّثۡلَ قَوۡلِهِمۡۘ﴾ قد مرَّ تفسيرُه، والمماثلةُ بين القولين في كونهما تحكُّماً وعناداً.

﴿تَشَٰبَهَتۡ قُلُوبُهُمۡۘ﴾؛ أي: قلوب هؤلاء ومَن قبلهم في العَمَى والعناد[3]، اعتراضٌ.

---

(١) في «ك»: (جهلهم).

(٢) في «ح» و«ف»: (الآيات).

(٣) في «م»: (أو العناد).

وقُرئ بتشديد الشين(١)، وخطَّأه الفرَّاء قائلاً: ذلك إنما يجوزُ في المضارع بمعنى: تتشَابهُ، فتُدغَم إحدى التاءين في الشين(٢).

﴿قَدْ بَيَّنَّا ٱلْآيَـٰتِ لِقَوْمٍ﴾ ذوي بصائرَ.

﴿يُوقِنُونَ﴾ أنها آياتٌ يجب الاكتفاءُ بها عن غيرها، وأصلُ البيان الذي يقع به الإلزامُ يعمُّ الكلَّ، لكن يخصُّ الموقنين في حقِّ النفع، واليقينُ أبلغ علم وأوكدُه لا يكون معه مجالُ عنادٍ واحتمالُ زوالٍ(٣)، ولذلك قال في حق إبراهيم عليه السلام: ﴿وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ﴾ [الأنعام: ٧٥] ولو صح أن يتخلَّف عنه الإذعان لكان درجتُه فوق الإيقان، فكان: من المذعنين، أبلغَ [من](٤): ﴿مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ﴾.

واللامُ في ﴿ٱلْآيَـٰتِ﴾ للاستغراق؛ أي: كلَّ الآيات، أو الماهيةِ؛ أي: ما يعرفه العقلاء أنها آياتٌ.

وتنكير (قومٍ) للتعظيم؛ أي: قومٍ صفتُهم الإيقانُ، وفيه تعريضٌ بأنهم أرذالُ أهلِ الظنِّ والتقليد، وإيذانٌ بأن الإيمان له شأنٌ.

* * *

(١١٩) ـ ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَـٰكَ بِٱلْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ۖ وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَـٰبِ ٱلْجَحِيمِ﴾.

﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَـٰكَ بِٱلْحَقِّ﴾ مصحوباً به لا يفارقُك.

﴿بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ للمطيع والعاصي، فلا عليك إلا البلاغُ المبين.

---

(١) انظر: «المحرر الوجيز» (١/ ٢٠٣)، و«البحر» (٢/ ٤٧٠).

(٢) انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٧٥).

(٣) في «ح» و«د» و«ف»: (زوال).

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

﴿وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَٰبِ ٱلْجَحِيمِ﴾ ما بالُهم لم يؤمنوا؟ إذا بلَّغت وبلَغت في دعوتهم جهدك.

وقرئ: ﴿ولا تَسْأَلْ﴾ على النهي[1]؛ تعظيماً لِـمَا فيه الكفرةُ من العذاب؛ كما تَسأَلُ عمَّن وقع في بليَّةٍ فيقال لك: لا تسأَلْ عنه؛ أي: هو في حالةٍ لا يُحتمل سماعُها لفظاعتها وإيحاشها السامعَ، أو أرقُّ أو أجزعُ أن أتكلَّم بها، فلا تكلِّفني، أو أعظمُ أن يَكتَنِهَها[2] أو يعبِّرَ عنها عبارة.

قيل: لمَّا أُمر بتبشير المؤمنين وإنذارِ الكفار كان يَذكر عقوبات الكفار، فقام رجل وقال: يا رسول الله، أين والدي؟ فقال: «في النار»، فحزن الرجل، فقال عليه السلام: «إنَّ والدَكَ ووالدي ووالدَ إبراهيم في النار»، فنزل القول المذكور فلم يسألوه[3] شيئاً بعد ذلك[4].

والجحيم: النار الشديدةُ الالتهاب، والجاحم: المكانُ الشديد الحرِّ.

***

(١٢٠) - ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۗ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾.

---

(١) هي قراءة نافع من السبعة. انظر: «التيسير» (ص: ٧٦).

(٢) في هامش «ح» و«د» و«ف»: (وقولهم لا يكتنهه الوصف بمعنى لا يبلغ كنهه كلام مولد. جوهري. منه).

(٣) في (م) و(ك): «يسأل».

(٤) رواه بنحوه مسلم (٢٠٣) من حديث أنس رضي الله عنه دون ذكر نزول الآية، ورواه بنحوه أيضاً الطبري في «تفسيره» (٩/ ١٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، لكن في نزول قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١]. ولم أجده في نزول هذه الآية.

﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾ لفٌّ بعد النشر، على عكس ما في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١١١].

حكى الله تعالى كلامَهم، ولا بدَّ من الحمل على هذا ليطابِقَ قوله: ﴿قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ﴾ فإنه يقتضي سابقةَ قولٍ ممَّن[١] نُدب عليه السلام إلى حجاجهم مبنيٍّ عن تمادي لجاجهم[٢].

والملَّة من أَمْلَلتُ الكتابَ، وهي اسمٌ لِـمَا شرَعه الله تعالى لعباده على لسان نبيِّه، ليَتوصَّلوا به إلى أجلِّ ثوابه، والدِّينُ مثلُها، لكن الملة تقال باعتبارِ الدعاء إليه، والدِّينَ باعتبار الطاعة والانقياد له.

ثم يقال الملة والدِّين لما لم يكن من قِبَلِ الله تعالى على التقييد؛ كقولك: ملة مزدك ودينه.

قيل: كان عليه السلام يجتهدُ في طلب ما يرضيهم ليُقبلوا إلى الإسلام، فقال له: دع طلب ما يرضيهم إلى ما أمرتُك به من مجاهَدتهم، فليس فيه إقناطٌ عن إسلامهم.

﴿قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ﴾ بالغ في تعظيم دين الإسلام بتسميته[٣] الهدى، وإضافتِه إلى نفسه، وحَصْرِ الهدى فيه بـ(إنَّ) والضميرِ واللام؛ أي: إن دين الإسلام الذي هو نفسُ الهدى المخصوصِ بالله هو الذي يَستأهِل أن يسمَّى هدًى، وهو الهدى كلُّه لا غير، فيَلزم أن ما عداه ليس بهدًى بل هوًى؛ إذ[٤] كلُّ قول لا حُجةَ معه ولا عن علمٍ فهو هوًى، فلهذا قال على سبيل الفَرْض:

---

(١) في «ح» و«ف»: (لمن).

(٢) في «ح» و«ف»: (تمام لجاجهم).

(٣) في «م»: (بتسمية).

(٤) في «د» و«ك» و«م»: (أول).

﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم﴾ آراءَهم الزائغةَ، فإن الهوى رأيٌ عن الشهوة[1] داعٍ إلى الضلال، وإنما يسمَّى بذلك لأنه يَهْوِي بصاحبه في الدنيا إلى كلِّ داهية، وفي الآخرة إلى الهاوية.

﴿بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ﴾ أبهمه ثم بيَّنه للتعظيم؛ أي: من الدِّين المعلوم صحتُه بالبرهان.

﴿مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ﴾ جوابٌ للقسم قد سدَّ مسدَّ جوابِ الشرط.

﴿مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ يدفع عنك عقابَه.

***

(١٢١) ـ ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ۗ وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾.

﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾ هم مؤمنو أهل الكتاب.

﴿يَتْلُونَهُۥ﴾ حالٌ مقدَّرةٌ من (هم)، أو من ﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾؛ لأنهم لم يكونوا وقت إتيانه تالِينَ له، أو خبرٌ.

﴿حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ﴾ نصبٌ على المصدر؛ أي: تلاوةً كما يجب أن يُتلى، لا يحرِّفونه ولا يكتمون شيئاً منه كنعت الرسول عليه السلام وغيرِه.

﴿أُو۟لَٰٓئِكَ﴾ أي: التالُون على ما يجب.

﴿يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ بكتابهم دون غيرهم من المحرِّفين.

﴿وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ﴾ بالتحريف والكفر بما يصدِّقه.

﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ المنحصِرون في الخسران[2] باشترائهم الضلالةَ بالهدى.

---

(١) في «ك» و«م»: (شهوة).

(٢) في «ك» و«م»: (بالخسران).

(١٢٢ - ١٢٣) - ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَنِّي فَضَّلۡتُكُمۡ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾.

﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَنِّي فَضَّلۡتُكُمۡ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿١٢٢﴾ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا عَدۡلٞ وَلَا تَنفَعُهَا شَفَٰعَةٞ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ﴾:

لـمَّا ذكَّرهم النعمةَ أولاً، وخصَّهم بالخطاب من بينِ بني آدم، وحضَّهم على اتِّباعِ مَن هو رحمةٌ للعالمين، فانقسموا إلى مَن قَبِلَ ومَن أَبى، فصَّلهم آخِراً، ثم خاطبهم على سبيل الالتفات بمثلِ الأول خطاباً شاملاً للفريقين عَوداً على بدءٍ تحسُّراً لمن سَبَا، وتحسيراً لمن كَبَا.

وعُلم من ذلك أن التكرير ليس لمجرَّد[1] التقرير، وفيه حسنُ التخلُّص إلى حديث جدِّهم إبراهيمَ عليه السلام على وجهٍ يؤكِّد ما يدنو إليه.

***

(١٢٤) - ﴿وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٖ فَأَتَمَّهُنَّۖ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامٗاۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِيۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهۡدِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

﴿وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٖ﴾ بأوامرَ ونواهٍ.

واعلم أن الابتلاء والبلاء يتضمَّن أمرين: تعرُّفُ ما يُجهل من حاله، وظهورُ جودته ورداءته بعده، فربما قُصد الأمران معاً، وربما قُصد أحدها، فإذا نسب إلى الله تعالى فهو الأمر الثاني[2]، وليس هذا من ابتلاه الله بكذا: إذا أصابه بما يكره ويَشُقُّ عليه؛ لأن حمل الأوامر والنواهي على المكاره وعدَّها من البلايا ليس بمناسب.

---

(١) في «ك» و«م»: (بمجرد).

(٢) في هامش «ح» و«ف»: (أي: أنه عار باعتبار إطلاق الفعل على إرادة ما هو الغاية منه، وهذا ما قاله الراغب. منه).

وإبراهيم تفسيرُه بالسُّريانية: أب راحمٌ، وذلك لرحمته بالأطفال.

قيل: جُعل هو وزوجتُه سارة كافلين لأولاد المؤمنين الذين يموتون صغاراً إلى يوم القيامة.

﴿فَأَتَمَّهُنَّ﴾؛ أي: قام بهنَّ حقَّ[(١)] القيام، وأطاعه فيهنَّ أحسنَ الطاعة؛ كقوله[(٢)]: ﴿وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّىٰ﴾ [النجم: ٣٧].

(إذ... قال) استئنافٌ، فالعامل في ﴿إِذِ﴾ محذوف، أو هو العامل في ﴿إِذِ﴾، والواو داخلةٌ عليه عطفاً على ما قبله عطفَ القصةِ على القصة المشارِ إليها إجمالاً بقوله: ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾[(٣)].

﴿إِنِّي جَاعِلُكَ﴾ من الجعل بمعنى التصيير، فيَتعدَّى إلى اثنين.

﴿لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ الإمام: اسمٌ لمن يُؤْتمُّ به؛ كالإزار لِـمَا يُؤتَزر[(٤)] به، وإمامتُه عليه السلام مؤبَّدةٌ؛ إذ لم يُبعث بعده نبيٌّ إلا كان مأموراً باتِّباعه[(٥)]، وأمَّا عمومُها فينافي قوله عليه السلام: «أُعطيت خمساً...» الحديث[(٦)].

﴿قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾؛ أي: واجعل بعضَ ذريتي، واستعمالُ صيغة الأمر في

---

(١) في «ك»: (أحسن).

(٢) في «م»: (لقوله).

(٣) في «ك» و«م» زيادة: (اذكروا).

(٤) في «م»: (يتزر).

(٥) في هامش «ح» و«د» و«ف» و«م»: (لم يقل كما قال القاضي: إلا كان من ذريته.. إلخ؛ لأنه مع استدراكه في مقام التعليل محل مناقشة. منه).

(٦) رواه البخاري (٣٣٥)، ومسلم (٥٢١)، من حديث جابر رضي الله عنه.

موضع الالتباس سائغ شائع، وهذا أولى من المصير إلى عطف التلقين[١]؛ لأنه لا يخلو عن سوءِ أدبٍ[٢].

وذريةُ الشخص: نَسْلُه.

﴿قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾؛ أي: مَن كان ظالماً من ذريتك لا ينال[٣] عهدي إليه بالإمامة، وإنما ينال مَن كان عادلاً. والنَّيل: اللُّحوق.

واختُلف في المراد بالعهد، والأظهر أنه النبوَّةُ، فلا دلالةَ في الآية على أن الفاسق لا يَصلُح للإمامة.

* * *

(١٢٥) ـ ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَٱتَّخِذُوا۟ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾.

﴿وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ﴾ البيت: اسمٌ غالبٌ للكعبة كالنجم للثريَّا.

﴿مَثَابَةً لِّلنَّاسِ﴾ المثابة كالمباءة صيغةً ومعنًى؛ أي: مَرجعاً يثوبون إليه بعد التفرُّق عنه[٤].

---

(١) عطف التلقين: هو كما يقال: سأكرمك، فتقول: وزيداً؛ أي: وتكرم زيداً، وتريد تلقينه ذلك. انظر: «حاشية الشهاب على البيضاوي» (٢/ ٢٣٣).

(٢) في هامش «ح» و«د» و«ف» و«م»: (من قال: في العطف احتراز عن صورة الأمر، فكأنه زعم أن فيها شيئاً، وغفل عن قوله: رب اجعل لي وزيراً. منه).

(٣) في «ك» و«م»: (يناله).

(٤) في هامش «ح» و«د» و«ف» و«م»: (فيه إشارة إلى أنه من قبيل: رجل عدلٌ، لا على حذف المضاف كما تُوُهِّم، والتعليل يناسب ما ذكرنا. منه).

﴿وَأَمْنًا﴾؛ أي: موضعاً في غايةِ الأمن لا يُتعرَّض لأهله؛ لقوله: ﴿حَرَمًا ءَامِنًا وَيُتَخَطَّفُ ٱلنَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ﴾ [العنكبوت: ٦٧].

قيل: يأمَن حاجُّه من عذاب الآخرة. وفيه نظر؛ لأن الحج لا يجبُّ ما قبله من المظالم.

وقيل: لا يؤاخَذ[١] الجاني الملتجئُ إليه حتى يَخرج. وفيه نظر أيضاً؛ لأنه يُلجأ إلى الخروج فلا يبقى آمناً.

﴿وَٱتَّخِذُوا۟﴾ على إرادة القول، أو عطفٌ على المقدَّر عاملاً لـ ﴿إذ﴾، أو اعتراض تقديره: ثوبوا إليه واتخذوا[٢]، وعلى هذا الواوُ فصيحةٌ.

﴿مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾: موضعَ صلاةٍ تصلُّون فيه، وهو على وجه الاستحباب دون الإيجاب، وهو الحجر الذي فيه أثر قدميه، أو الموضعُ الذي كان فيه حين قام عليه ودعا[٣] الناس إلى الحج، أو رَفَعَ بناءَ البيت وهو موضعُه اليوم.

روي: أنه عليه السلام أخذ بيد عمر رضي الله عنه فقال[٤]: «هذا مقام إبراهيم»، فقال عمر: أَفَلا نتخذه مصلًّى؟ فقال عليه السلام: «لم أُؤمر بذلك»، فلم تَغِبِ الشمس حتى نزلت[٥].

---

(١) في «ك»: (يؤخذ).

(٢) في هامش «ح» و«د» و«ف» و«م»: (عبر القاضي عن الأول بالمقدر وعن الثاني بالمضمر ولا وجه للفرق. منه).

(٣) في «ك» و«م»: (ودعا به).

(٤) في (م) و(ك): «وقال».

(٥) رواه أبو نعيم «الحلية» (٣/ ٣٠٢)، ورواه ابن ماجه (١٠٠٩)، والطبري في «تفسيره» (٢/ ٥٢٢)، إلى قوله: (أفلا نتخذه مصلى).

وقيل: المراد به الأمرُ بركعتي الطَّواف؛ لِـمَا رَوَى جابر رضي الله عنه: أنه عليه السلام لمَّا فرغ من طوافه عَمَدَ إلى مقام إبراهيم فصلَّى خلفه ركعتين، وقرأ: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾[1].

وقُرِئ: ﴿واتَّخَذوا﴾ بلفظ الماضي[2] عطفاً على ﴿جَعَلْنَا﴾؛ أي: اتَّخَذ الناس مقامه الموسومَ به ـ يعني: الكعبة ـ قبلةً يصلُّون إليها، ويحتمِل أن يكون أمراً على صيغة الخبر للتأكيد فتتوافَقُ القراءتان، وعلى هذا يتعيَّن كونُ الأمر للإيجاب.

﴿وَعَهِدْنَآ﴾ أَمَرْنا ﴿إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا﴾؛ أي: بأنْ طهِّرا ﴿بَيْتِيَ﴾ من الأوثان والأنجاس.

ويجوز أن تكون ﴿أَن﴾ مفسِّرةً؛ لتضمُّن العهدِ معنى القول، والمعنى: دُومَا على تطهيره، فهو أمرٌ أن يُبقياه على الطهارة، لا أن يكون فيه نجاسةٌ فيزيلاها، وهو كقوله تعالى: ﴿لهم فيها أزواج مطهرة﴾ [البقرة: ٢٥] أي: مُبقاةٌ على الطهارة الأصلية.

﴿لِلطَّآئِفِينَ﴾؛ أي: للدائرين حولَه.

﴿وَٱلْعَٰكِفِينَ﴾ العاكف: مَن لزم الشيءَ وأقام[3] عليه.

﴿وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾: جمعُ الراكع والساجد؛ أي: المصلِّين، والصلاة تشتمل على أفعالٍ أقربُها إلى الخشوع هذان، وتُرك العاطف بينهما لكمال الاتصال.

* * *

(١) رواه مسلم (١٢١٨).

(٢) هي قراءة نافع وابن عامر من السبعة. انظر: «التيسير» (ص: ٧٦).

(٣) في «م»: (أو قام).

(١٢٦) - ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَـٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ۖ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾.

﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَـٰذَا﴾؛ أي: هذا البلد، أو هذا المكان.

﴿بَلَدًا ءَامِنًا﴾: ذا أمن؛ كقوله: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١] أو: آمنا مَن فيه غريباً كان أو من أهله؛ كقولك: ليلٌ نائمٌ.

والبلد: الأثر في الجلد، وإنما سُمي(١) البلد بلداً لِـمَا فيه من الآثار.

﴿وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ الثمرة: هي جميع ما يخرج من الأرض والأشجار، فهو سواءٌ في الطعام والفواكه، وذلك لأنه أَسكن أهله بِوادٍ غيرِ ذي زرعٍ ولا ضَرْع، وإنما قال: ﴿أَهْلَهُۥ﴾ دون: أهلي؛ تعليماً للدعاء؛ كما هو اللائق بشأن الأنبياء.

﴿مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ﴾ بدل من ﴿أَهْلَهُۥ﴾؛ أي: وارزقِ المؤمنين من أهله خاصةً، قالوا: قاس إبراهيم عليه السلام الرزقَ على الإمامة، فخصَّ الرزق المطلوبَ بالمؤمنين.

وهذا القياسُ لا يليق بشأنه عليه السلام؛ لظهور الفرق بينهما عند مَن له أدنى تمييزٍ، فالوجهُ أنْ يقال: إنه عليه السلام أبى عن تعميمِ الدعاء للكفار؛ لأنَّ الكافر لا يُدْعَى له بل يُدْعى عليه، قال عليه السلام: «اللهمَّ اشدُدْ وَطْأَتَكَ على مُضَرَ»(٢)، وقال موسى عليه السلام: ﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ [يونس: ٨٨]، وخشي

---

(١) في «م»: (وإنما يسمى).

(٢) رواه البخاري (٨٠٤)، ومسلم (٦٧٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

أن يخرج ذلك مخرجَ المعونة لهم على العصيان، أو أراد أن يجعل ذلك آيةَ ترغِّبُ الكفار في الإسلام[١].

﴿قَالَ وَمَن كَفَرَ﴾ مبتدأ تضمَّن[٢] معنى الشرط، وجوابه وخبره مقدَّر تقديرُه: فلا أهلكه، والفاء في قوله:

﴿فَأُمَتِّعُهُۥ﴾ فصيحةٌ، وجعلُه جواباً وخبراً يأباه الفاء، فإن الكفر لا يصلح سبباً للتمتُّع لا كثيراً ولا قليلاً، نعم يصلُح لتقليله لكن صرف النظم إليه لا يخلو عن تعسُّف.

وأمَّا عطف (مَن كَفَر) على ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ ففيه أنَّ العطف يقتضي التشريكَ في العامل، فيصير التقدير: قال إبراهيم: وارزق مَن كفر، ولا يناسبه السبَاق واللحاق.

ومن هنا ظهر ما في قراءةِ الخبَرين على لفظ الأمر[٣] ـ على أنه من دعاء إبراهيم عليه السلام ـ من القصور، كيف والمناسبُ له عليه السلام طلبُ الهداية إلى الإسلام لمن كَفَر، لا طلبُ خَتْمهم على الضلالة؟

﴿قَلِيلًا﴾ نصبٌ على المصدر؛ أي: تمتيعاً قليلاً، أو على الظرف؛ أي: زماناً قليلاً.

﴿ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ﴾؛ أي: ألزُّه إليه لزَّ المضطرِّ؛ لكفره.

---

(١) في «ح» و«ف»: (آية ترغيب للكفار في الإسلام)، وفي «م»: (آية الكفار للإسلام)، وفي «ك»: (آية ترغب الكفار للإسلام).

(٢) في «ك» و«م»: (مبتدأ فيه).

(٣) أي: (فأَمْتِعْه قليلًا ثم اِضْطَرَّه) وتنسب لابن عباس ومجاهد. انظر: «المحتسب» (١/ ١٠٤)، و«البحر المحيط» (٢/ ٥١٣).

وقرئ: (فأطَّرُّه) بإدغام الضاد في الطاء[١]؛ كما قالوا: اطَّجَعَ، نقل سيبويه عن بعض العرب: مطَّجعاً، في مُضْطَجِعٍ، وقال: ومضطجعٌ أكثر[٢].

فدلَّ على أن (مطَّجعاً) كثير، فلا يكون لغةً مرذولةً.

﴿وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ مصيرُهم، فحُذف المخصوصُ بالذمِّ.

***

(١٢٧) - ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَـٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾.

﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ﴾ ﴿يَرْفَعُ﴾ حكايةُ حالٍ ماضيةٍ، أوردها مع (إذ) استحضاراً لها ليَعْظُمَ وقعُها في النفوس، ولهذا أُبْهِم.

﴿ٱلْقَوَاعِدَ﴾ بالإطلاق، ثم بيَّنها بالتقييد بقوله: ﴿مِنَ ٱلْبَيْتِ﴾ تفخيماً لشأن المبيَّن.

والقاعدة: هي الأساس والأصلُ لِـمَا فوقَه، وهي من الصفات الغالبة من القعود بمعنى الثابتة.

ورفعُ القواعد: هو البناء عليها؛ لأنها بالبناء عليها نُقلت من هيئة الانخفاض إلى هيئة الارتفاع.

﴿وَإِسْمَـٰعِيلُ﴾ عطف على ﴿إِبْرَٰهِـۧمُ﴾ فهما مشترِكان في الرفع.

﴿رَبَّنَا﴾ أي: يقولان: ربَّنا، والجملة حالٌ منهما.

﴿تَقَبَّلْ مِنَّآ﴾؛ أي: هذا العملَ الذي قصدْنا به رضاك.

﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ﴾ لدعائنا[٣] ﴿ٱلْعَلِيمُ﴾ بنيَّاتنا.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩).

(٢) انظر: «الكتاب» (٤/ ٤٧٠)، و«البحر» (٢/ ٥١٨).

(٣) في «م»: (بدعائنا).

(١٢٨) ـ ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾.

﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا﴾ عطفٌ على الدعوة السابقة، وتكرارُ ﴿رَبَّنَا﴾ للاستلذاذ بذكره والخضوعِ بالمربوبية(١).

﴿مُسْلِمَيْنِ لَكَ﴾ مخلصَينِ لك، مِن أَسْلَم وجهَه، أو مُنقادِينَ مِن أَسْلَم بمعنى: استسلم، والمراد طلبُ الزيادة على ما كان أو الثباتُ عليه.

وقرئ: (مسلِمِينَ)(٢) على أنَّ التثنية من مراتب الجمع، وقيل: أرادا أنفسَهما وهاجرَ.

﴿وَمِن ذُرِّيَّتِنَا﴾ خَصَّا الذرِّيَةَ بالدعاء؛ لأنهم أحقُّ بالشفقة، وأتَيا بأداة التبعيض لأنه تعالى كان أعلمَهما أن في ذريتهما مَن لا ينال العهد لكونه ظالماً.

وأما ما قيل: إن الحكمة الإلهية لا تقتضي الاتِّفاق على الإخلاص والإقبالَ الكلي على الله تعالى، فإنه مما يشوِّش المعاش، فلا يَصلح وجهاً لِـمَا ذُكر كما لا يخفى(٣).

﴿أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ﴾ الإسلامُ هو الانقيادُ بالخضوع.

﴿وَأَرِنَا﴾ من الرؤية بمعنى الإبصار أو المعرفة؛ دلَّ على ذلك الاقتصارُ على مفعولين.

---

(١) في «م»: (للربوبية). وفي «ك»: (بالربوبية).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩) عن الحسن وعوف الأعرابي.

(٣) في هامش «ح» و«د» و«ف» و«م»: (لأن الإسلام لا يقتضي الإقبال الكلي على الله تعالى، ثم إن عدم الاقتضاء لا يلزم اقتضاء العدم فافهم. منه).

والاختيارُ أن يُقرأ بكسر الراء، وهي قراءةُ الجمهور؛ لأنها كسرةُ الهمزة نُقلت[١] إلى الراء وسقطت الهمزة، فلا ينبغي أن يُسكَّن قياساً على فَخْذٍ في فَخِذٍ، كما فعله ابنُ كثير[٢]؛ لئلا يُجحَف بالكلمة وتَبطل الدلالةُ على الهمزة.

﴿مَنَاسِكَنَا﴾ متعبَّداتِنا في الحج؛ قال الزجَّاج: كلُّ متعبَّد مَنسَكٌ [ومَنسِكٌ][٣]، والنُّسك في الأصل: غايةُ العبادة، وشاع في الحج لِـمَا فيه من الكُلفة والبُعد عن العادة.

أو: مذابحَنا، فإن النُّسك خُصَّ بالذبيحة، وتُعورِفَ فيه حتى قيل: نَسَكَ فلانٌ: إذا ذَبَح.

﴿وَتُبْ عَلَيْنَآ﴾ التوبة هنا: رجوع إلى الطاعة عن العصيان، ومن الله تعالى: رَجْعٌ بالإحسان، ولهذا يتعدَّى بـ(على)، وذلك أنَّ تاب بمعنى: رجع، فكما أنَّ رَجَعَ لازمٌ ومتعدٍّ كذلك تاب لازمٌ ومتعدٍّ[٤].

وإنما قالا ذلك هضماً لأنفسهما، واستتابةً عما فَرَط منهما سهواً، أو إرشاداً لذريتهما.

﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ لمن تاب.

***

(١) في «ح» و«د» و«م»: (جعلت).

(٢) قرأ ابن كثير من السبعة: (أرْنا) بسكون الراء. انظر: «التيسير» (ص: ٧٦).

(٣) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (١/ ٢٠٩)، وما بين معكوفتين منه.

(٤) في هامش «ح» و«د» و«ف» و«م»: (وقد أشار الجوهري إلى هذا حيث قال: التوبة الرجوع من الذنب، ثم قال: وقد تاب الله عليه وفقه لها. منه).

(١٢٩) ـ ﴿رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ ۚ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾.

﴿رَبَّنَا﴾ تكريرٌ لِـمَا مرَّ ﴿وَابْعَثْ فِيهِمْ﴾؛ أي: في ذريتهما، لا في الأمة المسلمة لعدم الدلالة حينئذ على أنهم أمةُ ذلك الرسول.

﴿رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ البعث فيهم لا يستلزم أن يكون منهم كالعكس، ولهذا جمع بينهما.

﴿يَتْلُوا﴾ يقرأ ﴿عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ﴾ المراد بالآية: المعجزةُ الواضحة الدلالةِ، وفي عبارة التلاوة إشارةٌ إلى أنه أراد أن يكون للرسول المسؤولِ معجزاتٌ من جنس الكلام.

﴿وَيُعَلِّمُهُمُ﴾؛ أي: يَلطُفهم في التفهيم[1] شيئاً فشيئاً.

﴿الْكِتَابَ﴾: كلامَ الله تعالى المنزلَ[2] عليه ـ عليه السلام ـ، وهو أعمُّ من القرآن[3]؛ لاشتماله على منسوخِ التلاوة الخارجِ عن القرآن.

﴿وَالْحِكْمَةَ﴾ السنَّة، ذكره قتادةُ[4]، ووجهُ المناسبة بينهما: أن الحكمة تنتظِم العلمَ والعمل كما أن السنة تنتظِم القولَ والفعل.

﴿وَيُزَكِّيهِمْ﴾: ويطهِّرهم؛ أي: يحلِّيهم بالفضائل ويخلِّيهم عن الرذائل، وإنما قدِّم الأول لأن عِلْمَ القبائح يكون سبباً لتركها.

---

(١) في «د»: (التفهم)، وفي «م»: (الفهم).

(٢) في «ك»: (أي المنزل).

(٣) في «ك» و«م»: (القراءة).

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (٢/ ٥٧٦).

والجامع لِـمَا ذكر إنما هو محمدٌ عليه السلام، وقد روي أنه عليه السلام قال: «أنا دعوة أبي إبراهيم، وبشارةُ أخي عيسى، ورُؤيا أمِّي آمنةَ» (١).

﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ﴾: الغالبُ الذي يَقهر ولا يُقهر.

﴿ٱلۡحَكِيمُ﴾ المحكِمُ لأوامره(٢).

***

(١٣٠) ـ ﴿وَمَن يَرۡغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبۡرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفۡسَهُۥۚ وَلَقَدِ ٱصۡطَفَيۡنَٰهُ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ وَإِنَّهُۥ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾.

﴿وَمَن يَرۡغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبۡرَٰهِـۧمَ﴾ الرغبةُ: سعةُ الإرادة، ومنه: بطن رغيب؛ أي: نهِمٌ، ومتى عُدِّي بـ(عن) اقتضى صَرْفَ الإرادة عن ذلك الشيء، وذلك بالتزهُّد فيه.

و(مَن) للاستفهام على وجهِ الاستبعاد، والمراد الجحدُ على وجهٍ أبلغَ؛ أي: لا يزهدُ في ملَّة إبراهيم ﴿إِلَّا مَن﴾ إلا الذي ﴿سَفِهَ نَفۡسَهُۥ﴾: أذلَّها واستَخفَّ بها.

قال المبرِّد وثعلبٌ: إن سَفِه ـ بكسر الفاء ـ يتعدَّى كسفَّه المشدَّدِ، ويشهد له ما جاء في الحديث: «الكبرُ أن تَسْفَهَ الحقَّ وتَغْمِصَ الناسَ»(٣).

---

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٧١٦٣)، وفيه: (.. ورُؤْيا أُمِّي التي رَأَتْ أَنَّهُ خَرَجَ منها نُورٌ أَضَاءَتْ له قُصُورُ الشَّام).

(٢) في «ح» و«د» و«ف»: (المحكم له).

(٣) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (٢٠٥٢٠)، والإمام أحمد في «المسند» (٦٥٨٣)، والبزار في «مسنده» (٢٤٣٣)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما. ولفظ المسند: «.. سَفَه الحقِّ وغمصُ الناس». وروى مسلم (٩١) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه نحوه، ولفظه: «الكبر بطر الحق وغمط الناس». والغمص كالغمط: وهو الاستهانة والاستحقار.

والمستثنى في محلِّ الرفع بدلاً[١] من الضمير الذي في ﴿يَرْغَبُ﴾، وهو أجودُ من النصب على الاستثناء.

﴿وَلَقَدِ ٱصْطَفَيْنَٰهُ فِى ٱلدُّنْيَا﴾؛ أي: جعلناه صافياً من جميع ما لا يليقُ خلَّةَ الحق، والاصطفاء في الأصل: تناوُلُ صفوةِ الشيء؛ كما أن الاختيار تناوُلُ خيره، والاجتباءَ تناوُلُ جابَتِه؛ أي: وسطِه، وهو المختار.

﴿وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾؛ أي: من الباقين على الصَّلاح في الدنيا حتى يكون كذلك في العُقبى، فكم مِن صالحٍ في أولِ حاله ذهب صلاحُه في مآله! فهو في مقام التعليل لاصطفائه في الدنيا؛ كما أنه في مقام التعليل لِـمَا سبق من أنه حقيقٌ بالاتِّباع لا يَرغب عنه إلا سفيهٌ أو متسفِّه أذلَّ[٢] نفسه بالجهل والإعراض عن النظر.

***

(١٣١) ـ ﴿إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ ۖ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

﴿إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ ۖ قَالَ أَسْلَمْتُ﴾ العامل في ﴿إِذْ قَالَ﴾: ﴿أَسْلَمْتُ﴾؛ أي: حين أمره الله تعالى بالإسلام قال: أسلمتُ، استئنافٌ تعليليٌّ لِـمَا تقدم من الفلاح في الدارين.

وإنما زاد قوله: ﴿لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ لبيانِ أن المراد من الإسلام هو الانقيادُ عن عرفانٍ بما يوجب الإذعان، لا مجردُ الإقرار باللسان.

***

---

(١) في «ك» و«م»: (بدل).

(٢) في «ك» و«م»: (أخل).

(١٣٢) ـ ﴿ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَـٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾.

﴿ وَوَصَّىٰ بِهَآ ﴾؛ أي: بملَّة الإسلام المذكورة.

﴿إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ﴾ والتوصية: التقدُّم بفعلٍ فيه صلاحٌ دينيٌّ أو دنيويٌّ، وقرئ: ﴿وأوصى﴾[1]، والأول أبلغ. واشتقاقُها من وصَّاه؛ أي: وصَله، ويضادُّه فصَّاه؛ أي: فصَله.

﴿وَيَعْقُوبُ﴾ عطفٌ على قوله: ﴿إِبْرَٰهِـۧمُ﴾؛ أي: وصَّى هو أيضاً بها بنيهِ، وقرئ بالنصب[2] على أنه ممن وصَّاه إبراهيم، وإنما مُنع عن الصرفَ للعلَمية والعُجمة.

﴿يَـٰبَنِىَّ﴾ على إضمار القول، أو متعلِّق بـ(وصَّى)؛ لأنه نوعٌ منه، وباعتباري القول والفعل يجوز إثباتُ (أنْ) وحذفُها؛ كما في الرسالة والإبلاغ والإنذار والوعد.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ﴾ دينَ الإسلام الذي هو صفوةُ الأديان؛ لقوله:

﴿فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ كنايةٌ عن الثبات على الإسلام، وفي العبارة المذكورة إشارةٌ إلى أنَّ العبرة للخاتمة.

* * *

(١٣٣) ـ ﴿ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَـٰهَكَ وَإِلَـٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِسْحَـٰقَ إِلَـٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴾.

---

(١) هي قراءة نافع وابن عامر من السبعة. انظر: «التيسير» (ص: ٧٧).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩).

﴿أَمۡ كُنتُمۡ شُهَدَآءَ﴾ ﴿أَمۡ﴾ منقطعةٌ، ومعنى الهمزةِ فيها الإنكارُ؛ أي: ما كنتم حاضرين.

﴿إِذۡ حَضَرَ يَعۡقُوبَ﴾ وقال لبَنيه ما قال، فلِمَ تدَّعون اليهوديةَ عليه.

رُوي[1] أن اليهود قالوا لرسول ﷺ: ألستَ تعلمُ أن يعقوب أوصى بنيهِ باليهودية يومَ مات؟ فنزلت.

والشُّهود: حضورٌ بالذات، أو بالعناية، أو بالمقال، والحضورُ أكثرُ ما يقال بالذات، كذا قال الراغب[2].

وتقديمُ المفعول ـ وهو ﴿يَعۡقُوبَ﴾ ـ لشدةِ الاهتمام به؛ لأنهم يدَّعون عليه اليهودية.

﴿إِذۡ قَالَ لِبَنِيهِ﴾ بدلٌ من ﴿إِذۡ حَضَرَ﴾.

﴿مَا تَعۡبُدُونَ مِنۢ بَعۡدِي﴾ لم يَعْنِ به العبادةَ المشروعةَ فقط، بل عنَى جميع الأعمال، فكأنه دعاهم أنْ لا يتخيَّروا في أعمالهم غيرَ وجه الله تعالى، ولم يَخَفْ عليهم الاشتغالَ بعبادة الأصنام، وإنما خاف أن تشغَلهم دنياهم، ولهذا زادوا في الجواب قولهم: ﴿وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾؛ أي: منقادون له في جميع الأفعال والأحوال.

﴿قَالُواْ نَعۡبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ﴾؛ أي: نقتدي بك كما اقتديتَ بآبائك، وللإشعارِ بهذا الاعتبارِ المناسب للمقام زادوا في الكلام على قَدْر الحاجة في الجواب.

---

(١) في «ك» و«م»: (وروي).

(٢) انظر: «تفسير الراغب» (١/ ٣٢٠).

وقُرِئ: (وإلهَ أبيك)(١) على أنه جمعُ أبٍ على السلامة، أو مفردٌ و﴿إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ عطفُ بيانٍ.

﴿إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ﴾ بدلٌ عن قوله: ﴿ءَابَآئِكَ﴾، وإبراهيمُ عليه السلام كان جدًّا له والجدُّ أبٌ؛ قال الله تعالى ﴿كَمَآ أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٢٧].

وإسماعيلُ عليه السلام كان عمًّا له، والعمُّ عند العرب يسمَّى أباً، قال النبيُّ عليه السلام في حقِّ العباس رضي الله عنه: «ردُّوا عليَّ أبي»(٢)، وإنما قدَّمه على أبيه إسحاق لأنه كان أكبرَ سناً منه(٣).

﴿إِلَٰهًا وَٰحِدًا﴾ بدلٌ من ﴿وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ﴾، ويجوز أن يكون ﴿وَٰحِدًا﴾ حالاً و﴿إِلَٰهًا﴾ توطئةً، والفائدة: التنصيصُ على أن معبودهم واحدٌ، ونفيُ التوهُّم الناشئ(٤) من تكرير المضاف، وأمَّا النصبُ على الاختصاص فيردُّه نصُّ النُّحاة على أن المنصوب على الاختصاص لا يكون نكرةً ولا مبهماً.

﴿وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ حال من فاعل ﴿نَعْبُدُ﴾ أو مفعولِه، أو منهما، ويجوز أن يكون جملةً معطوفةً على ﴿نَعْبُدُ﴾ أو اعتراضيةً.

***

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٩).

(٢) قطعة من خبر طويل رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٦٩٠٢)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣/ ٣١٢ ـ ٣١٥)، عن عكرمة مرسلاً.

(٣) في هامش «ح» و«د» و«ف» و«م»: (قال القاضي: وعدّ إسماعيل من آبائه تغليباً للأب والجد، ولم يصب في قوله: والجد؛ لأنه غير مذكور لفظاً، ثم قال: أو لأنه كالأب؛ لقوله عليه السلام: «عم الرجل صنو أبيه»، وكأنه ظن أنه حينئذ لا حاجة إلى التغليب، وليس كذلك. منه).

(٤) (قيل: لتعذر العطف على المجرور، وكأن هذا القائل غافل عن عطف ﴿وَٱلْأَرْحَامَ﴾ في قوله تعالى: (تساءلون به والأرحامِ) على قراءة حمزة. منه).

(١٣٤) ـ ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾.

﴿تِلْكَ أُمَّةٌ﴾ الإشارة إلى إبراهيم ويعقوب وبَنِيهما، والأمَّة: أهلُ المِلَّة الواحدة، وهي في الأصل: المقصودُ، من أمَّه؛ كالعُمْدة مِن عَمَده، ويسمَّى بها الجماعةُ؛ لأن الفِرَق تؤمُّها.

﴿قَدْ خَلَتْ﴾؛ أي: مضتْ وصارت إلى الخلاء، وهي الأرض التي لا أنيسَ بها، ويَلزمُه الانفرادُ، ومنه: خلا الرجل بنفسه: انْفَرَد[1]، وخلا المكانُ من أهله؛ أي: انْفَردَ منهم.

﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ﴾ الكسب: اجتلابُ النفع بعلاجٍ ومراس[2]، ولذلك لا يجوز في صفة الله تعالى، وإذا قيل في المضرَّة فعلى طريقِ الاستعارة، وتقديمُ (لها) و(لكم) للتخصيص، والجملةُ استئنافٌ لبيان أن الانتفاع بالاكتساب لا بالانتساب.

﴿وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ تتميمٌ لِـمَا تقدَّم؛ أي: لا يثاب ولا يعاقَبُ أحد بما كان من الآخر، على أن المراد سؤالُ المؤاخذة.

* * *

(١٣٥) ـ ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾.

﴿وَقَالُوا﴾؛ أي: رؤساء اليهود ونصارى نجران.

﴿كُونُوا﴾ المأمورون مَن آمَن برسول الله عليه السلام.

﴿هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ﴾ كان الظاهر إيرادَ أداة الجمع؛ لأن كلام المجموع مجموعُ

---

(١) في «م»: (إذا انفرد).

(٢) في «د»: (ومراس الممارسة).

الكلامين، إلا أنه أراد أن يضمِّن الكلام بيانَ انقسام المقال على الانفصال الحقيقيِّ فأتى بأداة المنع.

﴿تَهْتَدُواْ﴾ جوابُ الأمر.

﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾؛ أي: قل يا محمدُ جواباً عن قيلهم: بل نكونُ أهلَ ملة إبراهيم، على حذف المضاف.

وقرئ: (مِلَّةُ) بالرفع[1]، على معنى: بل المهتدون ملةُ إبراهيم.

﴿حَنِيفًا﴾ حالٌ من المضاف أو من المضاف إليه، والحنيف: المائل، والمراد: الميلُ عن الأديان كلِّها إلى دِينِ الحقِّ؛ كان يقال في الجاهلية لمن كان على دين إبراهيم عليه السلام: حنيفٌ، لميلهم عن طريقتهم إلى طريقةٍ غيرها.

﴿وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ تعريضٌ إلى أن كلتا الطائفتين قد أشركت.

***

(١٣٦) ـ ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾.

﴿قُولُوٓاْ﴾ خطاب للمؤمنين، ويجوز أن يكون خطاباً للكافرين على أن المراد بقوله: ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾: بل كونوا أهلَ ملَّتِه لتكونوا مهتدين، فيكون ﴿قُولُوٓاْ﴾ بياناً له.

﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾؛ أي: بأُلوهيَّته ووحدانيَّته وسائرِ صفاته، ومِن جملتها كلامُه فكان

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠).

الإيمان به مشتملاً للإيمان[١] بجميع ما أُنزل من عنده، فلهذا لم يفْصل بينهما بأداة التعدية الدالةِ على الاستقلال.

﴿وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا﴾: القرآن، قدَّمه لأن التصديق به أهمُّ وأتمُّ.

﴿وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ﴾ من الصُّحف.

﴿وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ﴾ عُطفوا على ﴿إِبۡرَٰهِـۧمَ﴾ لأنهم لـمَّا كلِّفوا العمل بشريعته صارت الصحف المنزلةُ عليه كأنها منزلةٌ إليهم.

﴿وَٱلۡأَسۡبَاطِ﴾: أولاد يعقوب، جمع سِبطٍ: وهو في الأصل كالطائفة والفرقة، والأسباطُ في أولاد إسحاق عليه السلام كالقبائل في أولاد إسماعيل عليه السلام، وهم جماعةٌ من أبٍ وأمٍّ مأخوذٌ من السَّبَط[٢]، وهو شجرةٌ واحدةٌ لها أغصانٌ كثيرةٌ.

﴿وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ﴾: التوراة والإنجيل والآيات البيِّنات، ولهذا أتى هنا بعبارة ﴿أُوتِيَ﴾ ولم يكرِّر ﴿وَمَآ أُوتِيَ﴾ لأن شريعة عيسى عليه السلام هي شريعةُ موسى عليه السلام إلا في النَّزْر، وأفردهما بالذكر لوقوعِ النزاع فيهما.

﴿وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ﴾ تعميمٌ بعد التخصيص.

﴿مِن رَّبِّهِمۡ﴾؛ أي: منزلٌ من ربهم.

﴿لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ﴾؛ أي: لا نكون كالذين آمَنوا ببعضٍ وكفروا ببعضٍ من اليهود والنصارى، و(أحد) عامٌّ فساغ أن يضاف إليه (بين)، وعمومُه ليس من جهةِ كونه نكرةً في سياق النفي كما هو السابقُ إلى الوهم، بل لأنه موضوعٌ له في النفي

---

(١) في «ك»: (يشمل الإيمان).

(٢) بالتحريك: جمع سَبَطة. انظر: «الدر المصون» (٢/ ١٣٨).

المستوي(١) فيه المذكَّرُ والمؤنَّثُ، والواحدُ وما وراءه، ولو قال: بينهم، لكان أوجَزَ، إلا أنه لـمَّا كان القصد إلى أن يبيِّن أن لا نفرِّق بين واحدٍ وواحدٍ ذكر لفظ أحد(٢).

﴿وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾: مذعِنون مخلِصون.

***

(١٣٧) ـ ﴿فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ ۖ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾.

﴿فَإِنْ﴾ الفاءُ لترتيب الكلام على ما تقدَّم.

﴿ءَامَنُواْ﴾؛ أي: اليهودُ والنصارى.

﴿بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾؛ أي: بمثلِ إيمانكم، فـ ﴿مَآ﴾ مصدريةٌ، و﴿بِهِۦ﴾ بدلٌ من ﴿بِمِثْلِ﴾ يفيد التأكيد، وكذا الباءُ المزيدة. ويجوز أن يكون للآلة، والمعنى: إنْ تحرَّوا بطريقٍ يهدي إلى الحق مثلِ طريقكم، فإنَّ وحدة المقصِد لا تأبى تعدُّد الطرق، أو الـمِثْلُ مقحَمٌ كما في قوله تعالى: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ﴾ [الأحقاف: ١٠]؛ أي: عليه، ويشهد له قراءةُ: (بما آمنتم به)، و: (بالذي آمنتم به)(٣).

﴿فَقَدِ ٱهْتَدَواْ﴾؛ أي: أصابوا الصراطَ السَّوِيَّ.

﴿وَّإِن تَوَلَّوْاْ﴾ يقال: تولَّاه؛ أي: اتَّخذه وليًّا، قال تعالى: ﴿لَا تَتَوَلَّوْاْ قَوْمًا غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [الممتحنة: ١٣] وإذا وُصل بـ (إلى) يكون بمعنى الإقبال عليه، قال تعالى:

---

(١) في «د»: (مستو).

(٢) في هامش «ح» و«د» و«ف» و«م»: (صرح به صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِىِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾. منه).

(٣) القراءتان في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠)، و«المحتسب» (٢/ ١١٣).

﴿ثُمَّ تَوَلَّىٰٓ إِلَى ٱلظِّلِّ﴾ [القصص: ٢٤] وإذا وُصل بـ (عن) يكون بمعنى الإعراض وهو المراد هاهنا؛ أي: إن أعرضوا عن الإيمان بما آمنتم به، أو عمَّا تقولون لهم.

﴿فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ﴾؛ أي: فما هم إلا في شقاقٍ عظيمٍ، وهو المناوأةُ والمخالَفة لأهل الحق، فإنَّ كلَّ أحدٍ من المتخالِفَينِ في شقٍّ غيرِ شقِّ الآخر.

﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ تسليةٌ وتسكينٌ للمؤمنين، ووعدٌ لهم بالحفظ والنصر، والسِّينُ إشارةٌ إلى كون الوعد محقَّقَ الوقوع قريبَه(١).

﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ حُذف المفعول للتعميم، أو تُرك تنزيلاً للمتعدِّي منزلةَ اللازم لإيهام المبالغة، وعدٌ للمؤمنين ووعيدٌ للكفار.

* * *

(١٣٨) - ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ ۖ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً ۖ وَنَحْنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ﴾.

﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾ انتصب انتصابَ المصدر المؤكِّد لمضمون الجملة من قوله: ﴿قولوا آمنا بالله﴾؛ أي: صَبَغَنا الله تعالى بالإيمان الفطريِّ صبغتَه، وهي فطرةُ الله التي فَطر الناسَ عليها، فإنها حِلْيةُ الإنسان كما أن الصبغةَ حِليةُ المصبوغ، أو: هدانا الله تعالى هدايتَه وأرشدَنا حُجَّتَه، أو: طهَّر قلوبَنا بالإيمان تطهيرَه، وسماه صبغةً؛ لأنه ظهر أثرُه عليهم ظهورَ الصبغ على المصبوغ، وتداخَلَ في قلوبهم تداخُلَه الثوب.

وقيل: إنه كلامٌ واردٌ على طريقِ المشاكَلة(٢)، وذلك أنه كان للنصارى صبغٌ

---

(١) في (د): «قويه»، وفي (ح) و(ف) و(م): «قرينه».

(٢) والمشاكلة واقعة بين فعل الفارس وقول القائل أعرس فإن المراد بقوله أعرس عرس الكريم، فلولا فعل الفارس لم يحسن منه كما يعرس فلان، كما أن قوله ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾ مشاكلة بفعل النصارى وإن لم يوجد منهم قول، وقال الزجاج: يجوز أن يكون صبغة الله بمعنى خلق الله الخلق أي الله تعالى ابتدأ الخلق الإسلام لقوله: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾ فإنها حلية الإنسان كما أن الصبغة حلية المصبوغ. طيبي.

يسمُّونه: المعمودية، وهو ماء أصفر كانوا يغمسون أولادهم فيه يزعمون أنه تطهيرٌ لهم، ويقولون للمغموس: الآن صار نصرانيًّا حقًّا.

﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً﴾؛ أي: لا أحد أحسن من الله صبغة.

﴿وَنَحْنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ﴾ عطف على ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾، أو على قوله: ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾، وهو حال من ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾، وفيه تعريضٌ بهم؛ أي: لا نُشرك به كشركِكُم.

***

(١٣٩) - ﴿قُلْ أَتُحَآجُّونَنَا فِى ٱللَّهِ وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ وَلَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُخْلِصُونَ﴾.

﴿قُلْ أَتُحَآجُّونَنَا﴾ المحاجَّة: المقاومة في إظهار الحجة المبيِّنة للمَحَجَّة؛ أي: للمَقْصِد.

﴿فِى ٱللَّهِ﴾ في شأنه واصطفائه نبيًّا من قريش، روي: أن أهل الكتاب قالوا: الأنبياء كلُّهم منا، فلو كنتَ نبيًّا لكنتَ منَّا، فنزلت.

﴿وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ﴾ لا اختصاصَ لربوبيته بقومٍ دون قومٍ، يُصيب برحمته مَن يشاء من عباده.

﴿وَلَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ﴾ فكما أن لكم أعمالاً ربما يعتبرها الله تعالى، فكذلك لنا أعمال.

﴿وَنَحْنُ لَهُۥ مُخْلِصُونَ﴾؛ أي: في الاعتقاد والعمل لا أنتم، فكيف تكونون أفضل منا وأولى؟ كأنهم ألزمهم على كلِّ مذهب ينتحلونه إفحاماً وتبكيتاً، فإن كرامة النبوة إما بفضلٍ من الله تعالى على مَن يشاء والكلُّ فيه سواءٌ، وإما إفاضةُ حق على المستعدِّين لها بالمواظَبة على الطاعة والتحلِّي بالإخلاص.

***

(١٤٠) ـ ﴿ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِسْحَـٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطَ كَانُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ ۗ قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ ۗ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَـٰدَةً عِندَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَـٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾.

﴿ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِسْحَـٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطَ كَانُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ ﴾:

على القراءة بالتاء الفَوقانيَّة[1]: يحتمل أن تكون ﴿ أَمْ ﴾ متصلةً معادِلةً للهمزة في ﴿أَتُحَآجُّونَنَا ﴾، يعني: أيَّ الأمرين تأتون: المحاجَّةَ في الله، أم ادِّعاءَ اليهودية والنصرانية على الأنبياء عليهم السلام؟ وأن تكون منقطعةً.

وعلى القراءة بالياء التحتانية لا تكون إلا منقطعةً؛ لأن المتصلة تقتضي المساواة بين ما يلي الهمزة و(أم)، ولا مساواة حينئذ.

ومعنى الاستفهام: الإنكار، وعلى تقدير اتصال (أم) إنكارُ الأمرين جميعاً، وكذا على تقدير انقطاعها، وفي القراءة الثانية إعراضٌ عن الخطاب لهم استجهالاً لهم بما كان منهم.

وفي: ﴿قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾ إنكارٌ للقِسم الأول وتقريرٌ للثاني؛ أي: إن الله تعالى شهد لهم بملة الإسلام في قوله: ﴿ مَا كَانَ إِبْرَٰهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَـٰكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا ﴾ [آل عمران: ٦٧] وهؤلاء المعطوفون عليه أتباعُه في الدِّين اتِّفاقاً.

﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَـٰدَةً ﴾ ثابتة ﴿عِندَهُۥ﴾ كائنة ﴿مِنَ ٱللَّهِ﴾؛ أي: شهادةَ الله تعالى في حق إبراهيم التي ثبتت عنده في كتابه الذي يتلوه.

والمعنى: لا أحد أظلمُ من أهل الكتاب؛ لأنهم كتموا الشهادة، أو منَّا لو كتمنا

---

(١) هي قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي وحفص، والباقون بالياء. انظر: «التيسير» (ص: ٧٧).

هذه الشهادة، وفيه تعريضٌ لهم بكتمانهم شهادة الله تعالى لمحمدٍ عليه السلام بالنبوة في كتبهم وغيرِها، وقد مرَّ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٤] ما يتعلَّق بهذا المقام من بيانِ وجهِ هذه الطريقة من الكلام.

﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ وعيد لهم.

* * *

(١٤١) - ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ ۖ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ ۖ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾.

﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ ۖ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ ۖ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ تكرير للمبالغة في التحذير والزَّجر عما استحكم في الطباع من الافتخار بالآباء والاتِّكال عليهم.

* * *

(١٤٢) - ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا ۚ قُل لِّلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾.

﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ قد مرَّ معنى السَّفَه، والمراد: المنكِرون لتغيير القِبلة من المنافقين والمشركين واليهود، وفائدةُ تقديم الإخبار به مع أنه نوعٌ من الإعجاز: توطينُ النفس وإعداد الجواب.

﴿مَا وَلَّىٰهُمْ﴾ ما صرفَهم.

﴿عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا﴾ يعني: بيتَ المقدس[1]، والقبلةُ وإن كانت في الأصل

(١) في (م) و(ك) زيادة: «والقبلة».

اسماً للحال التي عليها الإنسانُ من الاستقبال كالجِلْسة والقِعْدة، فقد صارت في التعارُف للمكان المتوجَّهِ نحوه للصلاة إليها.

﴿قُل لِّلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ﴾ كنى بهما عن الجهات كلِّها؛ أي: نسبةُ[1] جميع الجهات إليه تعالى على السَّواء، فلا يختصُّ بأمره مكانٌ دون مكانٍ لخاصِّيَّةٍ ذاتيةٍ يمتنع إقامةُ غيره مُقامه، وإنما العبرةُ بارتسامِ أمره لا بخصوصِ المكان.

﴿يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ هو ما عَلم الله تعالى صلاحَهم واستقامةَ أمرهم فيه من توجيههم[2] إلى بيت المقدس تارةً وإلى الكعبة أخرى.

* * *

(١٤٣) ـ ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ۗ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ۚ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾.

﴿وَكَذَٰلِكَ﴾؛ أي: مثلَ ذلك الجعلِ العجيبِ، والإشارةُ إلى الجعل المدلول عليه بـ ﴿جَعَلْنَٰكُمْ﴾ لا إلى الجعل المفهوم من الآية المتقدِّمة، وإنما جيء بما يدلُّ على البعد تفخيماً، والكافُ مقحَمٌ للمبالغة.

﴿جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ إخبارٌ بكونهم عدولاً مزكَّين بالعلم والعمل، وهو في الأصل اسمٌ للمكان الذي تستوي إليه المساحةُ من الجوانب في المدوَّر، ومن الطرفين في المطوَّل؛ كالنقطةِ من الدائرة، ولسانِ الميزان من العمود، فجُعل عبارة

---

(١) في (م): (كلها إشارة إلى أن نسبة).

(٢) في «ك»: (توجههم).

عن العدل، وشُبِّه به كلُّ ما وقع بين طرفي[١] إفراطٍ وتفريطٍ؛ كالجود بين السَّرَف والبخل، والشجاعةِ بين التهوُّر والجبن، ثم جُعل عبارةً عن المختار من كلِّ شيء، حتى قيل: فلان من أوسطهم نسباً، فاستوى فيه الواحد والجمع، والمذكَّر والمؤنَّث، كسائر الأسماء التي يوصَف بها.

﴿لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ﴾ يعني: الأنبياءَ عليهم السلام يومَ القيامة.

﴿عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ على الكفار.

﴿وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ﴾ هو محمد عليه السلام ﴿عَلَيْكُمْ﴾ خاصة ﴿شَهِيدًا﴾ معدِّلاً مزكِّياً لهم، والشهيدُ كالرقيب والمهَيمِن، فجيء بـ(على) لاستعلائه المشهودِ له.

روي أنَّ الأمم يوم القيامة يجحدون تبليغَ الأنبياء عليهم السلام، فيطالِبُ الله تعالى الأنبياء عليهم السلام بالبيِّنة على أنهم بلَّغوا وهو أعلَمُ، فيأتون محمداً عليه السلام يلتمِس كلُّ رسول منه طائفةً من أمته تَشهد له، فيَشهدون، فتقول الأمم: من أين عرفتُم؟! فيقولون: علِمنا ذلك بإخبارِ الله تعالى في كتابه الناطق على لسان نبيِّه الصادق، فيؤتَى بمحمد عليه السلام فيُسأَلُ عن أمته، فيزكِّيهم ويشهدُ بعدالتهم، وذلك قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤١][٢].

واستدل بالآية المذكورة على أن الإجماع حجة، إذ لو كان فيما اتَّفقوا عليه باطل لانثَلمت[٣] به عدالتُهم، ولا يخفى ضعفُه؛ إذ غاية ما لزم حينئذ خطؤهم في الاجتهاد

---

(١) في «ك» و«م»: (طرفين).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ١٩٩). وانظر حديث أبي سعيد رضي الله عنه في «صحيح البخاري» (٤٤٨٧)، و«مسند أحمد» (١١٥٥٨)، و«السنن الكبرى» للنسائي (١٠٩٤٠)، و«سنن ابن ماجه» (٤٢٨٤).

(٣) في «ك»: (لاتهمت).

ولا تنثلم به العدالة، كيف والخطأ في الاجتهاد مما يثاب عليه؟ وما يثاب عليه لا يكون قادحاً في العدالة.

﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيْهَآ﴾؛ أي: الجهةَ التي كنت عليها وهي الكعبة، كان عليه السلام يصلي إليها بمكة، ثم أُمر بعد الهجرة بالصلاة إلى صخرة بيت المقدس، لا تألُّفاً لليهود لأنه مردودٌ بالحصر المستفاد من تمام الكلام الآتي ذكرُه، فإنه صريحٌ في أنَّ جَعْل الكعبة قبلةً ليس تألُّفاً لقريشٍ على هذا الوجه، وأنَّ جَعْل الصخرة قبلةً ليس تألُّفاً لليهود على الوجه الآخَر، ثم حوِّل إلى الكعبة، فالمعنى: ما ردَدْناك إلى الكعبة، وذلك لا يقتضي أن تكون ﴿ٱلْقِبْلَةَ﴾ المفعولَ الأول، و﴿ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيْهَآ﴾ المفعولَ الثانيَ كما تُوهِّم، بل يجوز أن يكون على العكس؛ أي: صيَّرنا الجهةَ التي كنتَ عليها أولاً ثم صُرِفْتَ عنها إلى بيت المقدس قبلتَك أو الصخرة، فالمخبَرُ به على الأول[٤] الجعلُ الناسخ، وعلى الثاني المنسوخُ، والمعنى: إنَّ أصل أمرِك أن تَستقبل الكعبة، وما جعلنا قبلتَك بيتَ المقدس إلا امتحاناً وابتلاءً للناس.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما: كانت قبلتُه عليه السلام بمكةَ بيتَ المقدس، إلا أنه كان يجعل الكعبةَ بينه وبينه[٥].

ولا دلالةَ في هذا على أحد المعنيين المذكورين بخصوصه كما لا يخفى[٦].

﴿إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ﴾ ليَظْهَرَ علمُنا على مظاهر الرسول عليه السلام والمؤمنين، ويتميَّزَ عندهم الثابتُ على الإسلام الصادقُ فيه، وإنما عبَّر عن الظهور

---

(٤) في «ك» و«م»: (على الوجه الأول).

(٥) انظر: «الكشاف» (١/ ٢٠٠). ورواه بنحوه الإمام أحمد في «المسند» (٢٩٩١).

(٦) في هامش «ح» و«د» و«ف»: (رد للقاضي).

المذكور بالعلم المسنَد إلى ذاته لأنهم خواصُّه وأهل الزلفى عنده تعظيماً لهم، وبهذا اندفع ما قيل: كيف يكون علمه تعالى غاية الجعل وهو لم يزل عالماً؟

وأما التأويلُ بأنه باعتبار التعلُّق الحالي الذي هو مناطُ الجزاء، والمعنى: ليَتعلَّق به علمنا موجوداً، فليس بشيء؛ لأن علمه تعالى به موجوداً في وقتٍ وجوده لم يزل أيضاً، فإنه تعالى كان عالماً في الأزل بهم وبكلِّ حالٍ من أحوالهم التي تقع في زمانٍ من أزمنةٍ وجودهم مقارِنةٍ للزمان الذي تقع فيه تلك الحالة(١).

﴿مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ﴾ مِن المتردِّد الذي يرتدُّ بأدنى سببٍ لقلقه(٢)، تصويرٌ لسوء حالهم في الارتدادِ بأقبحِ الوجوه، فإن الانقلاب على العَقِب أسوأُ أحوال الراجع في مشيه، وتثنيةُ العقب تقويةٌ لمساءته.

والعَقِبُ على ما قاله الأصمعيُّ: ما أصاب الأرض من مؤخَّر الرِّجل إلى موضع الشِّراك، الذي ذكر من جنس الحِكَم والغايات التي تترتَّب عليها المصالح لا من قبيل الأغراض.

وقرئ: (إلا ليُعلم) على البناء للمفعول(٣).

ومعنى العلم: المعرفةُ، ويجوز أن تكون ﴿مَن﴾ متضمِّنةً لمعنى الاستفهام معلَّقاً عنها العلمُ؛ كقولك: علمتُ أزيدٌ في الدار أم عمرو.

---

(١) في هامش «ح» و«د» و«ف» و«م»: (أي: كان أن علمه المطلق لم يزل كذلك علمه المقيد لم يزل فتأمل. منه).

(٢) قوله: (لقلقه) تحرف في «ح» و«ف» و«ك» و«م» إلى: (لقلة)، والتصويب من «الكشاف» (١/ ٢٠٠)، و«تفسير البيضاوي» (١/ ١١١)، وفي «د» تحتمله.

(٣) تنسب للزهري. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠).

﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ شاقَّةً؛ لأنَّ مَن أَلِفَ شيئاً ثم فارَقه شَقَّ عليه، (إنْ) هي المخفَّفة من الثقيلة[1]، واللامُ هي الفاصلة.

وقيل: (إنْ) هي النافيةُ، واللام بمعنى: إلا، والضميرُ لِـمَا دلَّ عليه قولُه: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ﴾ أي: الجَعلةُ أو التحويلةُ أو الرَّدَّة، ويجوز أن يكون لـ ﴿ٱلْقِبْلَةَ﴾.

وقرئ: (لكبيرةٌ) بالرفع[2]، فتكون (كان) زائدةً كما في قوله:

وجيـــرانٍ لنـــا كانـــوا كـــرامٍ[3]

﴿إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ﴾ استثناءٌ من محذوفٍ؛ أي: لكبيرةً على الناس إلا على الذين.

﴿هَدَى ٱللَّهُ﴾ إلى حكمةِ الأحكام، الثابتين على الإسلام والاتِّباع.

﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾: ثباتَكم على الإيمان في الاتِّباع، بل شَكَر صنيعَكم وأَعدَّ لكم الأجرَ العظيم، وقيدُ الاستمرار المستفادِ من لفظِ ﴿كَانَ﴾ مقدَّمٌ في الاعتبار على النفي.

أو: صلاتكـم إلـى بيت المقـدس؛ أي: إيمانكم بسـبب الصلاة إليـه، فإنها قبل التحويـل مـا صحَّـت إلا باسـتقباله، قـال ابـن عبـاس رضـي الله عنهمـا: لـمَّا وجِّه رسـول الله ﷺ إلـى الكعبـة قالـوا: كيـف بمن مات يـا رسـول الله قبـل التحويل من إخوانـنا؟ فنزلت[4].

---

(١) في «م»: (المثقلة).

(٢) تنسب لليزيدي. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠).

(٣) عجز بيت للفرزدق، وهو في ديوانه (٢/ ٢٩٠)، وصدره: (فكيف إذا رأيت ديار قوم). وجاء في هامش «م»: (أوله: فكيف إذا مررت بدار قوم).

(٤) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٦٩١)، وأبو داود (٤٦٨٠)، والترمذي (٢٩٦٤). وبنحوه في «البخاري» (٤٤٨٦) من حديث البراء رضي الله عنه.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ﴾ فيه معنى التعليلِ، والإظهارُ في مقام الإضمار للتَّفخيم.

﴿بِٱلنَّاسِ﴾ على الإطلاق، فكيف بالمؤمنين منهم؟

﴿لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ فلا يُضيع أعمالَهم، ولا يُخلُّ بما يُصلح أحوالَهم، وإنما قدِّم الرؤوف على الرحيم؛ لأن الرأفة إنما تكون باعتبارِ الحفظ والصِّيانة عن الآفات والنقائص التي يُستحَق بها العقاب، والرحمةَ باعتبارِ إفاضة الكمالات والسعادات التي بها يُستحَق الثواب، فالأُولى من باب التزكية، والثانيةُ من باب التخليَة، ولا تكون التخلية إلا بعد التزكية.

***

(١٤٤) ـ ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ ۖ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا ۚ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ ۗ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾.

﴿قَدْ نَرَىٰ﴾ ﴿قَدْ﴾ للتقليل، وقد استُعمل هاهنا في مقام التكثير؛ كما في قوله:

قـد أتـركُ القِـرْنَ مصفَـرًّا أناملُـه[1]

---

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ٢٠٢). وهذا صدر بيت، عجزه:

كأن أثوابــه مجَّــت بفرصــاد

وهو من قصيدة لعبيد بن الأبرص الأسدي أوردها الأصمعي في «الأصمعيات». قوله: (قد أترك القرن)، هو بكسر القاف: المثل في الشجاعة، والأنامل: رؤوس الأصابع، والمعنى: أقتله فينزف دمه فتصفرّ أنامله. وقال الأعلم: خصّ الأنامل لأن الصفرة إليها أسرع وفيها أظهر. وقال غيره: يريد أن يقتل القرن فتصفرّ أنامله. ويقال: إنه إذا مات الميّت اصفرّت أنامله. ومجّت: دَمِيت، والمراد: صُبغت. والفرصاد بكسر الفاء قال الأعلم: هو التّوت، شبَّه الدم بحمرة عصارته. انظر: «خزانة الأدب» للبغدادي (١١/ ٢٧٥).

يعني: إنك تفعل كثيراً ـ على ما دل عليه عبارةُ ﴿تَقَلُّبَ﴾ ـ وهو قليل بالنسبة إلى ما تهمُّ به وتريد، وفي البيت يدَّعي قلَّةَ الترك بالنسبة إلى ما في نفسه وما يريد، وهو كثيرٌ في حدِّ ذاته.

﴿تَقَلُّبَ وَجْهِكَ﴾ تقلُّب الوجه أبلغُ من تقلُّب العين، على أن الوجه يريد به التوجُّه؛ كقولك: وجهي إلى فلان.

﴿فِي ٱلسَّمَآءِ﴾؛ أي: في جهتها تطلُّعاً للوحي.

كان رسول الله عليه السلام يتوقَّع من ربه أن يحوِّله إلى الكعبة؛ لأنها قبلةُ أبيه إبراهيم عليه السلام، وأقدمُ القبلتين، وأَدْعَى للعرب إلى الإيمان؛ لأنها مفخرتُهم ومَزارُهم ومطافُهم، ولمخالفة اليهود، وذلك يدلُّ على كمال أدبه عليه السلام، حيث انتظر ولم يسأل كما فَعل أبوه إبراهيمُ عليه السلام، حيث قال: (حسبي من سؤالي علمُه بحالي)[١].

﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ﴾ فلنجعلنَّك والياً ﴿قِبْلَةً﴾ من ولَّيتُه كذا: إذا جعلته والياً له، أو: لنجعلنَّك تلي سَمْتَها، من الوَلْي.

﴿تَرْضَىٰهَا﴾ تحبُّها وتميلُ إليها لمصلحةٍ دينيةٍ، هذا القيدُ للدلالة على أنَّ التوليةَ كانت رعايةً لرضاه عليه السلام، فلا دلالةَ فيه على كراهة القبلة الأخرى.

﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ﴾ فاجعل وجهك يلي.

---

(١) ذكره ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (١/ ٢٥٠) بلفظ: (علمه بحالي يغني عن سؤالي) وقال: قال ابن تيمية: موضوع. قلت: وجاء في «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١/ ١٨٣): ليس له إسناد معروف، وهو باطل، بل الذي ثبت في الصحيح [البخاري (٤٥٦٣)] عن ابن عباس أنه قال: (حسبي الله ونعم الوكيل). قلت: وكلاهما ـ الموضوع والصحيح ـ لا دليل فيهما لما قاله المؤلف.

﴿شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ﴾ نحوَه وجانبَه، الشطرُ في الأصل لِـمَا انفصل عن الشيء، من شَطر: إذا انفصل عن الشيء، ثم استُعمل لجانبه وإن لم ينفصِل، وزيادتُه ليست لأنه عليه السلام كان بالمدينة والبعيدُ يكفيه رعايةُ الجهة؛ لأن التعميم المستفادَ من قوله: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾ [البقرة: ١٤٤] يأباه، بل للدلالة على أنَّ القبلة هي الهواء، ولا دخل فيها للبناء(١).

﴿ٱلْحَرَامِ﴾؛ أي: المحرَّم فيه القتالُ، أو ممنوع عن الظَّلَمة أن يتعرَّضوه، وهذا الوصف هو الباعث لإيثار ﴿ٱلْمَسْجِدِ﴾ على: الكعبة، فإن الحكم المذكور لا اختصاصَ له بها، لا لأن في استقبال عينها حرجاً؛ لأنه قد اندفع بزيادة عبارة الشطر.

رُوي أنه عليه السلام قدِم المدينةَ فصلى نحو بيت المقدس ستةَ عَشَرَ شهراً، ثم وجِّه إلى الكعبة(٢).

﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾ خُصَّ رسول الله ﷺ بالخطاب تعظيماً له، وإيجاباً لرغبته، ثم عمَّم تصريحاً بعموم الحكم، وتأكيداً لأمر القبلة، وتحضيضاً للأمة على المتابعة.

﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ﴾ إجمالاً؛ لعلمهم بأن عادته تعالى تخصيصَ أهل كل شريعة بقبلةٍ، وتفصيلاً لتضمُّن كتبهم أنه عليه السلام يصلي إلى القبلتين، والضميرُ للتحويل أو التوجُّه.

﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ وعدٌ ووعيدٌ للفريقين، وفي قوله:

***

---

(١) في «م»: (للبناء فيها).

(٢) رواه البخاري (٧٢٥٢)، ومسلم (٥٢٥)، من حديث البراء رضي الله عنه.

(١٤٥) - ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ وَمَا بَعْضُهُمْ بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾.

﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ اللام موطِّئةٌ للقسم.

﴿بِكُلِّ آيَةٍ﴾؛ أي: برهانٍ قاطعٍ على أن التوجُّه إلى الكعبة هو الحقُّ، بعد قوله: ﴿لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ دلالةً على أن امتناعهم عن التوجُّه إليها ليس عن شبهةٍ، بل عن عنادٍ ومكابرةٍ، فلا ينجع البرهان قطعاً.

﴿مَا تَبِعُوا﴾؛ أي: كلُّهم، فلا ينافي اتِّباعَ بعضهم ﴿قِبْلَتَكَ﴾ جوابُ القسم المضمَر، وهو مع جوابه سادٌّ مسدَّ جواب الشرط.

﴿وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ﴾ قطعٌ لأطماعهم، فإنهم قالوا تغريراً له عليه السلام وإطماعاً: لو ثبتَّ على قبلتنا[1] لكنا نرجوا أن تكون صاحبنا.

وقبلةُ المخالفين وإن تعدَّدت لكنها متَّحدةٌ من جهة البُطلان ومخالفةِ الحق.

﴿وَمَا بَعْضُهُمْ بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ﴾ لأن اليهود تستقبلُ الصخرة، والنصارى مطلعَ الشمس، فلا يرجى توافُقُهم، فلا وجه للتوجُّه إلى إحدى تينك القبلتين إرضاءً لأحد الفريقين مع ما فيه من سَخَط الآخر.

﴿وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ﴾؛ أي: ولئن اتَّبعتهم في موافقته الهوى فرضاً، وفي العدول عن الظاهر التنبيهُ على أن قبلتهم لمَّا انتسخَتْ لم يبق فيها إلا جهةُ الهوى والميلِ إلى مقتضى النفس؛ لبطلان وجه الحق.

﴿مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾؛ أي: سببِه وهو الوحي.

---

(١) في (م) و(ك): «قبلتك».

﴿إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ في اللاماتِ الثلاث المجيبة والموطِّئين للقسم في الجمل الثلاث، والتكرارِ في قوله: ﴿فَوَلِّ﴾ و﴿فَوَلُّوا۟﴾، مع التعميم في (حيثما)، والتأكيدِ بـ(إنَّ) واللامِ، والوعيدِ في قوله: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾، وإيرادِ الجملتين المنفيَّتين وهما: ﴿وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٍ﴾ و﴿وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعٍ﴾ اسميَّتين، وتأكيدِ النفي بالباء فيهما، وإيرادِ كلمة الشك في قوله: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ﴾ بعد القطع في قوله: ﴿وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٍ﴾ ليدل على الفَرْض والتقدير كالمحالات، وتقويةِ ذلك المعنى بقوله: ﴿مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ﴾، وذكرِ الأهواء، والتأكيداتِ الأربعة في جوابه = مبالغةٌ عظيمةٌ في أن كلَّ واحد من المحقِّ والمبطِلِ في غايةِ التصلُّب والتشدُّد في دينه، وامتناعِ رجوعه عنه ـ أمَّا المحقُّ: فلِقوةِ يقينه، ووضوحِ برهانه، وكونه على بيِّنةٍ من ربِّه، وأما المبطلُ: فلشدة شكيمته في عناده ومكابرته ـ وتعظيمٌ للحق المعلوم، وتحريضٌ على اقتفائه، وتحذيرٌ عن متابعة الهوى، واستفظاعٌ لصدور الذنب عن الأنبياء عليهم السلام.

***

(١٤٦) ـ ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾.

﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾ إيتاءَ فهمٍ ودراسةٍ، وهم الأحبار.

﴿يَعْرِفُونَهُۥ﴾ الضمير للرسول عليه السلام، وقد سبق ذكره في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، وهذا الكلام غيرُ منقطعٍ عنه، إلا أنه[1] الْتَفَتَ من الخطاب إلى الغيبة، ثم منها إلى الخطاب في قوله: ﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ ﴿ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾.

---

(١) في «م»: (لأنه).

﴿كَمَا يَعۡرِفُونَ أَبۡنَآءَهُمۡ﴾: أي: يَعْرفونه عليه السلام معرفةً لا شبهةَ فيه بالوصف الذي يعيِّنه كما يعرفون البنين على التعيين، لا اشتباه في معرفتهم إياهم بغيرهم، وإنما خُصَّ الأبناء بالذكر لأن اختلاطهم بالآباء أكثر، فعدمُ الاشتباه فيهم أظهر، رُوي عن عمر رضي الله عنه أنه سأل عبد الله بن سلَام عن رسول الله عليه وسلم فقال: أنا أعلمُ به منِّي بابْني[1]، قال: ولمَ؟ قال: لأني لست أشكُّ في محمد أنه نبيٌّ، فأما ولدي فلعل والدته خانت، فقبَّل عمرُ رضي الله عنه رأسه[2].

﴿وَإِنَّ فَرِيقٗا مِّنۡهُمۡ﴾ التنوين للتحقير، والإشارةِ[3] إلى قلَّة قَدْرهم بالنسبة إلى المظهِرين منهم.

﴿لَيَكۡتُمُونَ ٱلۡحَقَّ﴾؛ أي: كونَه النبيَّ الموعود، كان الظاهر أن يقال: لَيكتُمونه، والعدولُ عنه للتنبيه على أن المراد معرفتُه عليه السلام بذلك الوجهِ لا معرفةُ ذاته.

﴿وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ﴾ تخصيصٌ لمن عانَدَ، واستثناءٌ لمن آمَن.

***

(١٤٧) ـ ﴿ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَۖ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡمُمۡتَرِينَ﴾.

﴿ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ كلام مستأنف، و﴿ٱلۡحَقُّ﴾ خبرُ مبتدأ محذوفٍ؛ أي: هو الحق، و﴿مِن رَّبِّكَ﴾ خبرٌ بعد خبر، أو حالٌ. أو ﴿ٱلۡحَقُّ﴾ مبتدأ خبرُه ﴿مِن رَّبِّكَ﴾.

واللامُ إمَّا للعهد والإشارةِ إلى ما يكتمونه؛ أي: الحقُّ الذي يكتمونه هو الحقُّ

---

(١) في «ك» و«م»: (به من ابني).

(٢) انظر: «الوسيط» للواحدي (١/ ٢٣١)، و«الكشاف» (١/ ٢٠٤).

(٣) في «م»: (وللإشارة).

من ربك، أو إلى[1] الحقِّ الذي عليه رسول الله ﷺ، وإما للجنس؛ أي: الحقُّ من ربك لا من غيره؛ أي: ماهيةُ الحق ما ثبت أنه من ربك، يعني: الذي أنت عليه، وما لم يَثبت أنه من ربك كالذي عليه أهلُ الكتاب فهو الباطل؛ كما تقول: الرجل زيد؛ أي: ما عدَاه ليس بالرجل.

وقرئ بالنصب[2] على أنه بدلٌ من الأول[3]، أو مفعولُ ﴿يَعْلَمُونَ﴾.

﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ النهيُ عن الكون على صفةٍ أبلغُ من النهي عن تلك الصفة، ولذلك كثر في القرآن النهيُ عن الكون على الصفة التي يُطلب اجتنابها.

والامتراءُ من مَرَيْتُ الناقة: إذا مسحتَ ضرعَها، واستُعير للتردُّد في الأمر، وهو لا يكون بقصدٍ واختيارٍ، فالنهيُ المذكور للحثِّ على محافظةِ الأسباب الـمُزيلةِ له، والتحذيرِ عن الغفلة عنها، والرسولُ عليه السلام أحقُّ بهما من أمته، ولقد أحسنَ مَن قال: إن الله يحذِّر نبيَّه من اتِّباع الهوى أكثرَ مما يحذِّر غيره؛ لأن ذا المنزلة الرفيعة إلى تحذير الإنذار أحوجُ؛ حفظاً لمنزلته وصيانةً لمكانته.

وقد قيل: حقُّ المرآة المجلوَّة أن يكون تعهُّدُها أكثرَ، إذ كان القليل من الصداء عليها أظهر.

ومَن ذهب عليه هذا قال: ليس المراد به نهيَ الرسول عليه السلام عن الشك فيه؛ لأنه غير متوقَّع منه، وليس بقصدٍ واختيار، وكأنه[4] غافلٌ عن أنه لا

---

(١) كلمة: (إلى) من «د» و«م».

(٢) تنسب لعلي رضي الله عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠).

(٣) في هامش «م»: (أي من الحق الأول الذي سبق ذكره آنفاً في قوله تعالى: ﴿لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ﴾ الآية).

(٤) في «م»: (فكأنه).

صحة للكلام على ظاهره[1]، وبعد الصرف عنه لا مانع عن كون الخطاب له عليه السلام

ثم إنه لا اختصاص للنهي بالمتوقَّع، ألا يرى أن الجهل غيرُ متوقَّع من نوح عليه السلام، وقد وقع التحذير عنه في حقه في قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [هود: ٤٦].

وفائدة نهيه عليه السلام مع أن النهي غيرُ متوقَّعٍ منه: المبالغةُ في حق مَن يُتوقَّع منه ذلك.

***

(١٤٨) - ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَٱسْتَبِقُوا ٱلْخَيْرَٰتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾.

﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ﴾؛ أي: ولكلٍّ قوم من المسلمين جهةٌ وجانبٌ من الكعبة.

وقيل: المعنى: ولكلِّ أمةٍ من أهل الأديان المختلفة جهةٌ وقبلةٌ، ولا ينتظِمه وجه التفريع الآتي ذكرُه، وفي قراءة أبيٍّ: (قبلةٌ)[2]. والتنوينُ عوضٌ عن الإضافة.

﴿هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ ﴿هُوَ﴾ إما راجعٌ إلى (كلٍّ) أي: هو موليها وَجهَهُ، فحُذف أحد المفعولين، أو إلى الله تعالى؛ أي: هو مولِّيها إياه[3].

---

(١) في هامش «ح» و«د» و«ف» و«م»: (يعني: لا صحة للكلام قبل صرف النهي عن ظاهره، سواء كان الخطاب له عليه السلام أو لأمته، وبعد صرفه عنه إلى ما ذكر لا مانع عن كونه له عليه السلام أيضاً. منه).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ٢٠٥).

(٣) في النسخ: (وجهه)، والصواب المثبت. انظر: «الكشاف» (١/ ٢٠٥)، و«تفسير البيضاوي» (١/ ١١٣)، و«البحر» (٣/ ١٠٥)، و«روح المعاني» (٣/ ٣٠).

وقرئ: (ولكلِّ وجهةٍ) بالإضافة[١]؛ أي: وكلُّ وجهةٍ اللهُ تعالى [مولِّيها][٢] أهلَها، واللامُ مزيدةٌ للتأكيد جبراً لضعف العامل.

وقرئ: ﴿مولَّاها﴾[٣]؛ أي: مولَّى تلك الجهةِ.

ولمَّا كان في التوسعة المستفادة من الكلام السابق إزاحةُ العذر في التوقُّف والتأخُّر، رتَّب عليه الأمرَ بالمبادرة بقوله:

﴿فَٱسۡتَبِقُواْ ٱلۡخَيۡرَٰتِ﴾؛ أي: تَسارعوا إلى أداء الصلاة في أوائل أوقاتها، والسَّبقُ: التقدُّم، والاستباق من الاثنين، ومن الجمع: التسابُق، وكذا التبادُر والابتدار[٤]، والتقاتُل والاقتتال.

وفي التعبير بالخير عن الصلاة دلالةٌ على تفوُّقها في الخيرية على سائر الأعمال الصالحة، فإن النوع الخاص إذا عُبر عنه باسم الجنس يدلُّ على فضله على سائر الأنواع.

﴿أَيۡنَ مَا تَكُونُواْ يَأۡتِ بِكُمُ ٱللَّهُ﴾؛ أي: في أيِّ موضعٍ كنتُم أحضركم الله المحشرَ للثواب والعقاب، استئنافٌ تعليليٌّ للأمر المذكور.

وإنما قال: ﴿جَمِيعًا﴾ لأن نكال العاصي على رؤوس الأشهاد يكون أشدَّ فظاعةً، والإحسانَ للمطيع في تلك الحال يكون أقوى تأثيراً في تحسير[٥] العاصي، ففيه تأكيد التحذير.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠)، و«تفسير الطبري» (٢/ ٦٧٨).

(٢) ما بين معكوفتين من «الكشاف» (١/ ٢٠٥)، و«تفسير البيضاوي» (١/ ١١٣).

(٣) هي قراءة ابن عامر من السبعة. انظر: «التيسير» (ص: ٧٧).

(٤) في «ف»: (التبادر في الابتدار).

(٥) في «ك»: (تخسير).

وقيل: المعنى: أينما تكونوا من الجهات المتقابلةِ يأت بكم الله جميعاً، ويجعلْ صلواتكم كأنها إلى جهةٍ واحدة، ويأباه قوله:

﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ إذ لا دخلَ لشمول القدرة وكمالها في المعنى المذكور، فإن مبناه على الرخصة والوسعة في أمر التكليف، لا على القدرة في أمر التكوين.

* * *

(١٤٩) ـ ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِنَّهُۥ لَلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾.

﴿وَمِنْ حَيْثُ﴾ ومن[١] أيِّ مكانٍ.

﴿خَرَجْتَ﴾ سواءٌ كان للسفر أو لأمرٍ آخَر.

﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ إذا صليت.

﴿وَإِنَّهُۥ﴾ وإن هذا المأمورَ به[٢].

﴿لَلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ تأكيدٌ على أبلغ الوجوه.

﴿ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ وقرئ بالياء[٣].

* * *

(١٥٠) ـ ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِى وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِى عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾.

---

(١) في «م»: (أي ومن).

(٢) في «ك» و«م»: (وإن هذا الأمر)، وفي «ح» و«م»: (وإن هذه الأمور).

(٣) هي قراءة أبي عمرو من السبعة. انظر: «التيسير» (ص: ٧٧).

﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ كرَّر هذا الحكم لتعدُّد حكمته، فإنه تعالى ذَكر لتحويل القبلة ثلاثَ فوائد: تعظيمَ الرسول عليه السلام بابتغاءِ مرضاته، وجَرْيَ العادة الإلهية على أن يولِّي أهلَ كلِّ ملةٍ وصاحب دعوةٍ جهةً يستقبلها ويتميز بها، ودفعَ حُجج المخالفين على ما سيأتي بيانه.

وقرن بكل حُكمٍ حِكمته تقريباً وتقريراً على أن القبلة لها شأنٌ.

والنَّسخُ من مظانِّ الشُّبهِ والفتن، ومحالِّ تسويل الشيطان، فيحتاج إلى التأكيد والتشديد؛ ليتحقَّقوا أنه ليس بالبَداء.

﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾ تعليلٌ لقوله: ﴿فَوَلُّوا﴾، يعني: إنَّ في التولية عن الصخرة إلى الكعبة دفعَ احتجاجِ اليهود بأن المنعوت في التوراة قبلتُه[1] الكعبةُ، وأن محمداً عليه السلام يجحد ديننا ويتَّبعنا في قبلتنا، واحتجاجِ المشركين بأنه يدَّعي ملة إبراهيم عليه السلام ويخالفُ قبلته.

﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ الظالمون المستثنَون من الناس هم المعاندون من اليهود، القائلون: ما ترك قبلتنا إلى الكعبة إلا ميلاً إلى دين قومه وحبًّا لبلده، ولو كان على الحق للَزِمَ قبلة الأنبياء عليهم السلام، وأهلُ مكة من العرب الذين قالوا: بدا له فرجع إلى قبلة آبائه، ويوشك أن يرجع إلى دينهم.

﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ﴾ ولا تبالِ بهم، فإن قولهم عنادٌ وطعنٌ ليس بحجةٍ، فلا يضرُّكم وإن ساقوه مساق الحجة، ولذلك استثناه من الحجة بناءً على زعمهم.

---

(١) في «د» و«ك» و«م»: (قبلة)، وفي «ف»: (قبلية)، والمثبت من «ح»، وهو الموافق لما في «تفسير البيضاوي» (١/ ١١٣)، و«روح المعاني» (٣/ ٣٦).

وقراءةُ زيد بن علي رضي الله عنه: (ألَا الذين ظلموا)[1] واقفاً على ﴿حُجَّةٌ﴾ مستأنِفاً للجملة مصدَّرةً بـ(ألَا) للتنبيه = دلت على كونه ليس بحجة.

﴿وَٱخْشَوْنِي﴾ ولا تخالفوا أمري، ولكون الموصول متضمِّناً لمعنى الشرط وكونِ الخبر جملةً إنشائيةً دخل الفاء في الخبر؛ أي: فلا يَسوغُ أن تخشوهم ويجب أن تخشَوني؛ لأن الجملة الإنشائية لا تقع خبراً إلا على تأويل الخبرية.

﴿وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ﴾ معطوف على علةٍ محذوفة؛ أي: واخشوني لأعصمكم منهم في الدنيا، ولأُتم نعمتي عليكم في الآخرة بأنْ أُدخلَكم الجنة.

﴿وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ إلى الله.

وفي الحديث: «إتمام النعمة دخول الجنة»[2].

وعن علي رضي الله عنه: إتمام النعمة: الموتُ على الإسلام[3].

أو على[4] ﴿لِئَلَّا يَكُونَ﴾، أو معلَّله محذوف؛ أي: ولأتم نعمتي عليكم وإرادتي اهتداءَكم أمرتُكم بذلك.

* * *

(١٥١) - ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا۟ تَعْلَمُونَ﴾.

﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ﴾ متعلِّق بما قبله مصدراً؛ أي: ولأتمَّ نعمتي

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠).

(٢) رواه الترمذي (٣٥٢٧) من حديث معاذ رضي الله عنه وقال: حديث حسن.

(٣) انظر: «الكشاف» (١/ ٢٠٦).

(٤) معطوف على قوله: (معطوف على علة محذوفة..).

عليكم في الآخرة بالثواب كما أتممتُها عليكم في الدنيا بإرسال الرسول، أو بما بعده؛ أي: كما ذكرتُكم بإرسال الرسول فاذكروني بالطاعة، وإنما جمع بين ﴿فِيكُمْ﴾ و﴿مِّنكُمْ﴾ لأن كلًّا منهما واقعٌ نافعٌ، ولا يغني أحدهما عن الآخر.

﴿يَتْلُواْ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ﴾ يحملكم على ما تصيرون به أزكياءَ، قدَّمه هنا باعتبار القصد، وأخَّره في قصة إبراهيم عليه السلام باعتبار الفعل.

﴿وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ قد مر تفسيرهما.

﴿وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ﴾ بالفكر والنظر؛ إذ لا طريق إلى معرفته سوى الوحي، وتكريرُ الفعل للدلالة على أنه جنسٌ آخر.

* * *

(١٥٢) - ﴿فَٱذْكُرُونِىٓ أَذْكُرْكُمْ وَٱشْكُرُواْ لِى وَلَا تَكْفُرُونِ﴾.

﴿فَٱذْكُرُونِىٓ﴾ الذكر: حضور الشيء للقلب، كُني به عما يتلوه من الطاعة، وفيه تنبيهٌ على أن العصيان للنسيان حقيقةً أو حكماً.

﴿أَذْكُرْكُمْ﴾ كُني به عن الإحسان[1]، وذلك مشهورٌ في كلِّ لسان.

﴿وَٱشْكُرُواْ لِى﴾ يقال: شكرتُه، وشكرتُ له، والثاني أفصح.

﴿وَلَا تَكْفُرُونِ﴾ حُذف الياء من آخره لتستويَ الفواصلُ.

والشكر: إظهار النعمة بالاعتراف بها، أو بما هو كالاعتراف من القيام بحقها، والكُفران: ستر نعمة المنعِم بالجحود أو بما هو في حُكمِه من العمل.

* * *

(١٥٣) ـ ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ۚ ﴾ قد مر الكلام فيهما، حثَّ الله تعالى على الصبر لأنه ذريعةٌ إلى كلِّ خير، وأوَّلُ كلِّ فضل، وعلى الصلاة التي هي أمُّ العبادات القلبية والقالبية.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ يعني: إن النصر مع الصبر، فمَن لازَمَه فقد فاز بالنصر[1].

***

(١٥٤) ـ ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَن يُقْتَلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتٌۢ ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ وَلَٰكِن لَّا تَشْعُرُونَ ﴾.

﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَن يُقْتَلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾؛ أي: في الجهاد؛ لأنه طريق إلى ثواب الله تعالى ورحمته.

﴿أَمْوَٰتٌۢ ۚ ﴾ أي: هم أمواتٌ.

﴿بَلْ أَحْيَآءٌ﴾ أي: بل هم أحياءٌ.

﴿وَلَٰكِن لَّا تَشْعُرُونَ ﴾ كيف حياتُهم، وكيف حالُهم في حياتهم؛ أي: ليس ذلك مما يدرك بالمشاعر؛ أي: الحواسِّ.

وعن الحسن: أن الشهداء أحياءٌ عند الله تعالى تُعْرض أرزاقهم على أرواحهم فيصل إليهم الرَّوح والفرح، كما تعرض النار على أرواح آل فرعون غدوًّا وعشيًّا فيصل إليهم الوجع[2].

والآية نزلت في شهداء بدر، وفيها وفيما[3] رُوي عنه عليه السلام: أنه لـمَّا قُتل

---

(١) في (م): «بالنصرة».

(٢) انظر: «تفسير الثعلبي» (٢/ ٢٢)، و«الكشاف» (١/ ٢٠٦). والرَّوح: الراحة والرحمة.

(٣) في «د» و«ك» و«م»: (وفيها وما).

مِن صناديد قريش يوم بدرٍ مَن قُتل، جمَعَهم في قَليب، ثم أقبل يخاطبُهم بقوله: «هل وجدتُم ما وعد ربُّكم حقاً، فإني وجدتُ ما وعدني ربِّي حقًّا؟» فقيل له عليه السلام: أتخاطبُ جيَفاً؟! فقال: «ما أنتم بأسمع منهم، ولكنهم لا يقدرون على الجواب»(١) = دلالةٌ على أن الأرواح مطلقاً جواهرُ قائمةٌ بأنفسها درَّاكةٌ مغايرةٌ لـمَا يحسُّ من البدن، تبقى بعد الموت درَّاكةً، وعليه جمهورُ الصحابة رضي الله عنهم والتابعين، وبه نطقتِ الآيات والآثار، وعلى هذا فتخصيصُ الشهداء بالذكر لاختصاصهم بمزيد الزُّلفى(٢).

* * *

(١٥٥) ـ ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ ٱلْخَوْفِ وَٱلْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَنفُسِ وَٱلثَّمَرَٰتِ وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾.

﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُم ﴾ مجازٌ؛ إذ البلاءُ معيارٌ كالمحكِّ يظهر به جوهرُ النفس: هل تصبر وتثبت؟ أي: نصيبنكم(٣) بمكروهٍ إصابةً تشبه فعلَ المختبِر.

﴿بِشَيْءٍ﴾ إيراد (شيء) وتنكيرُه(٤) تعليلٌ لـمَا ابتلانا به؛ ليُؤذِنَ أنَّ كلَّ بلاءٍ أصاب الإنسان وإنْ جلَّ ففوقَه ما يَقِلُّ هو بالنسبة إليه، وليخفِّف(٥) عليهم ويريَهم أن رحمته معهم في كلِّ حالٍ لا تزايلهم حتى في حال البلاء، فلو عرفوا ذلك

---

(١) رواه البخاري (١٣٧٠) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، ومسلم (٢٨٧٤) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) في هامش «ح» و«د» و«ف»: (أي: خصهم بالحياة لأن من ليس كذلك لم تكن حياته معتدًّا بها، فكأنه ليس بحي. منه).

(٣) في «ك»: (نصيبكم).

(٤) في «ك»: (مع تنكيره).

(٥) في «م»: (ليخفف).

لشكروا في موضع الصبر، ولهذا شكر العرفاء وحمدوا الله تعالى على البلاء كما شكر غيرهم على النعماء.

وقد مرَّ في تفسير الفاتحة أن نعمة الدفع تنتظِمُ الفريقين في الدار الآخرة كما انتظمتهُما نعمةُ النفع في هذه الدار، وإنما وعدهم ذلك ليعلموا ثواب الصبر ويوطِّنوا عليه نفوسهم.

﴿مِّنَ ٱلْخَوْفِ وَٱلْجُوعِ﴾؛ أي: خوفِ الأعداء والقحطِ.

﴿وَنَقْصٍ﴾ تحقيرٌ وتقليلٌ.

﴿مِّنَ ٱلْأَمْوَٰلِ﴾ بالهلاك والخسران.

﴿وَٱلْأَنفُسِ﴾ بالقتل والموت.

﴿وَٱلثَّمَرَٰتِ﴾ بالجوائح، وقلة النبات، وانقطاع البركات.

﴿وَبَشِّرِ﴾ من الخطاب المتوجِّه إلى كلِّ واحد ممن يتأتَّى منه البشارةُ عند البلغاء؛ لتعظيم الصبر وتفخيمه؛ لأنه فضيلةٌ عظيمةُ الثواب، يستحقُّ صاحبه أن يبشِّره كلُّ أحد.

﴿ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ الحابسين لأنفسهم(١) على مكروهٍ.

* * *

(١٥٦) ـ ﴿ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾.

﴿ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌ﴾ المصيبة: ما يصيب الإنسان من مكروهٍ، روي أنه طَفِئَ سراج رسول الله ﷺ، فقال: «إنا لله وإنا إليه راجعون»، فقيل: أمصيبةٌ هي؟ قال: «نعم، كلُّ شيء يؤذي المؤمنَ فهو له مصيبةٌ»(٢).

---

(١) في «ك»: (أنفسهم).

(٢) رواه أبو داود في «المراسيل» (٤١٢) عن عمران القصير.

﴿قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ﴾ إقرار على أنفسنا بالملك.

﴿وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ﴾ إقرار على أنفسنا بالهلك[1]، وليس الصبر بالاسترجاع باللسان فقط، بل لا بد معه من الإذعان بالجَنان.

* * *

(١٥٧) - ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ صَلَوَٰتٞ مِّن رَّبِّهِمۡ وَرَحۡمَةٞۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُهۡتَدُونَ﴾.

والمبشَّر به محذوفٌ دلَّ عليه قولُه تعالى:

﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ صَلَوَٰتٞ مِّن رَّبِّهِمۡ وَرَحۡمَةٞۖ﴾ الصلاة في الأصل: الدعاء، ومن الله: إفاضةُ الكمالات والسعادات، فهي من باب التَّحلية، كما أن السلام وهو التطهيرُ والتجريد من باب التزكية والتَّخلية، وجمعُها للتنبيهِ على كثرتها وتنوُّعها، والمرادُ بالرحمة: اللُّطفُ والإحسان.

﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُهۡتَدُونَ﴾ للحقِّ والصواب، حيث استرجَعوا واستسلَموا لقضاء الله تعالى.

عظَّم الله تعالى الصبرَ بوجوه: بالبشارة العامة، وبقوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ بعد وَصْفهم بما وَصَفهم؛ إشعاراً بأن ذلك الوصفَ يوجب هذه الكرامةَ المذكورة بعده، وبتكريرِ (أولئك)، وبتقديم ﴿عَلَيۡهِمۡ﴾؛ أي: عليهم خاصةً، وبتنكير ﴿صَلَوَٰتٞ﴾ وجمعِه؛ أي: إمداد رأفاتٍ متصلةٍ متتالية، وتنويراتٍ لا يُعْرَف كُنْهُها ولا يُقْدَر قَدْرُها، وبتقييدها بقوله: ﴿مِّن رَّبِّهِمۡ وَرَحۡمَةٞۖ﴾ أيةُ رحمةٍ، وبتوسيط (هم)، وتعريفِ المهتدين بلامِ الماهية.

* * *

---

(١) في «ك» و«م»: (بالهلاك).

(١٥٨) ـ ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾.

﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ﴾ الصفا: الحجرُ الصلب الأملس الذي لا يخالطه طينٌ ولا ترابٌ ولا رَمْلٌ، مأخوذٌ من الصَّفوة وهي الخُلوصُ، والمروة: هي الحجر اللّيِّن، وقيل: الحجر الأبيض الذي يَبرُق، ثم جُعلا علَمين للجبلين بمكة.

﴿مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾ الشعائر: جمع شَعيرة، وهي العلامة؛ أي: من أعلام مناسكه ومتعبَّداته؛ من موقفٍ ومسعًى ومنحرٍ، لـمَّا أراد إزالةَ الكراهة عن أنفس الساعين بين الصفا والمروة ـ على ما سيأتي بيانه ـ مهد لذلك كونهما من شعائر الله تعالى مؤكِّداً بـ(إنَّ) لنفي التردُّد الذي فيهم؛ أي: من أعلام دينه تعالى ومعالم تعبُّده، فنسبَّب عنه رفع الجناح عن الساعين بينهما، فلذلك أورد فاء السبب[1] في قوله:

﴿فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ﴾ الحجُّ: القصد، والاعتمار: الزيارة، فغلَبا على قصدِ البيت وزيارتِه للنُّسكين[2] المعروفَين، وهما في المعاني كالنجم والبيت في الأعيان.

﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ﴾ الجُناح: الميل إلى الإثم، أصله من الجَناح، ونفيه أبلغُ من نفي الإثم.

﴿أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ الطوف: الدور، والتطوُّف: تكلُّفه، وأصل (يطَّوف): يَتطوَّف، فأدغم.

وقرئ: (أن يَطُوفَ) مِن طاف، رُوي أنَّ إسافاً كان على الصفا ونائلةَ على المروة، وهما صنمان، وكان أهل الجاهلية إذا سَعَوا مسحوهما، فلما جاء

---

(١) في «ك» و«م»: (السببية).

(٢) في النسخ عدا «د»: (للمنسكين)، والمثبت من «د».

الإسلام وكُسرت الأصنام تحرَّج المسلمون أن يطوفوا بينهما لذلك، فنزلت(١).

واحتمالُ الجناح لا يندفع بالوجوب، فإن اليمين على المعصية يجب نقضُه، وفيه جُناحٌ، ولهذا تَلزمه الكفَّارة، ومن هنا اتَّضح وجهُ الحاجة إلى الإخبار عن عدم الجناح في الطواف المذكور بعدما بيِّن أنه من معالم الدين(٢).

واعلم أنه لا خلاف في أنه مشروعٌ في الحج والعمرة، وإنما الخلافُ في وجه مشروعيته؛ فعن أحمد: أنه سنَّةٌ، وبه قال أنسٌ وابنُ عباس رضي الله عنهم؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ﴾، فإنَّ الظاهر المتبادِر منه التخييرُ المنافي للوجوب، وقد مرَّ وجه دفعه(٣)، ولا نصرةَ في قراءة ابن مسعود: (فلا جُناحَ عليه أنْ لا يطَّوَّفَ بهما) (٤) لِـمَا ذُكر؛ لأن موجِبَ تفريعه على ما تقدم أن تكون (لا) زائدةً؛ لعدم تسبُّب انتفاءِ الجُناح عن عدم الطواف بهما عمَّا تقدم من كونهما من شعائر الله.

وعند أبي حنيفةَ وأصحابه أنه واجبٌ يُجبر بالدم، وبه قال سفيانُ الثوريُّ وعامَّةُ أهل العلم، وعند مالكٍ والشافعيِّ: هو ركنٌ؛ لقوله عليه السلام: «اسْعَوا، فإنَّ الله تعالى قد كتب عليكم السَّعي» (٥)، ويَرِدُ عليه أن دلالته على الوجوب دون الرُّكنية.

---

(١) رواه سعيد بن منصور في «سننه» (٢٣٤ ـ تفسير)، والفاكهي في «أخبار مكة» (١٤٣٨)، والطبري في «تفسيره» (٢/ ٧١٤)، عن الشعبي، وصحح الحافظ في «الفتح» (٣/ ٥٠٠) سنده إلى الشعبي.

(٢) في هامش «ح» و«د» و«ف»: (وهذا هو الذي يندفع به ما في الكشاف وأما الذي ذكر فيه فلا يشفي. منه)، ومثله في هامش «م» لكن في آخره: (فلا يندفع).

(٣) في هامش «ح» و«د» و«ف» و«م»: (من أنه لدفع احتمال الجناح لا للتخيير).

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١).

(٥) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٧٣٦٧) من حديث حبيبة بنت أبي تجراة رضي الله عنها.

﴿وَمَن تَطَوَّعَ﴾؛ أي: فَعَل طاعةً، فرضاً كان أو واجباً أو نفلاً، أو زاد على ما فُرض عليه من حجٍّ أو عمرةٍ أو طوافٍ.

﴿خَيْرًا﴾ نصبٌ على أنه صفةُ مصدرٍ محذوف، أو بتعدية الفعل لتضمُّنه معنى: أتى أو فَعَل، لا بحذف الجارِّ وإيصالِ الفعل إليه؛ لأنه ليس بقياس(١) فلا يصار إليه بلا ضرورةٍ.

وقرئ: ﴿يَطَّوَّعْ﴾(٢)، وأصلُه: يتطوَّع، فأُدغم مثلَ (يطَّوَّف).

﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ﴾ مثيبٌ على الطاعة ﴿عَلِيمٌ﴾ لا يخفى عليه شيء.

* * *

(١٥٩) ـ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ﴾.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ﴾ من أحبار اليهود ﴿مَآ أَنزَلْنَا﴾ في التوراة

﴿مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ البينات(٣) على أمر محمد ﷺ.

﴿وَٱلْهُدَىٰ﴾ إلى اتِّباعه والإيمان به.

﴿مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ﴾ وشرَحْناه ﴿لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ﴾: في التوراة، من نعته عليه السلام ووصفِه بما لا إيهام(٤)..........................

---

(١) في «د» و«ك»: (بقياسي).

(٢) هي قراءة حمزة والكسائي. انظر: «التيسير» (ص: ٧٧).

(٣) في «ف»: (المبنيات)، والمثبت من باقي النسخ، والذي في «الكشاف» (١/ ٢٠٩): ﴿مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ﴾: من الآيات الشاهدة على أمر محمد ﷺ، ومثله في «تفسير البيضاوي» (١/ ١١٦).

(٤) في «ك»: (إبهام).

فيه ولا إشكالَ ولا اشْتِباهَ[١] على أحد، فكتَموه ولبَّسوا على الناس، ففي قوله: ﴿مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ﴾ توبيخٌ لهم وإلزامٌ ببيان استحقاقهم للَّعن[٢] مفخِّماً لـمَا عندهم من السبب بالإبهام والتبيين؛ لأنهم اعتقدوا أنها آياتٌ بيناتٌ وهدًى ثم كتموها، ولذلك يلعنهم الله تعالى ويلعنهم اللاعنون أحياءً، وإذا ماتوا على الكفر والكتمان ولم يتوبوا خصَّ بهم اللعنة بسبب ذلك أبداً سرمداً.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ﴾ اللعن: الإبعاد على وجهِ الطَّرد، وصار في التَّعارُف دعاءً.

﴿وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ﴾ الذين يتأتَّى منهم اللعنُ، ويُعتدُّ بلعنهم؛ من الملائكة والمؤمنين من الثقلين.

***

(١٦٠) ـ ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصْلَحُواْ وَبَيَّنُواْ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾.

﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ﴾ عن الكتمان وسائرِ ما يجب أن يتاب عنه.

﴿وَأَصْلَحُواْ﴾ ما أفسَدوه من أحوالهم.

﴿وَبَيَّنُواْ﴾ ما كتموا من نعته عليه السلام كما بيَّن عبد الله بن سلَامٍ وأضرابه.

﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ بالقبول والمغفرة.

﴿وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ المبالِغ في قبول التوبة وإفاضةِ الرحمة.

***

---

(١) في «م»: (استشباه).

(٢) في «ك» و«م»: (اللعن).

(١٦١) ـ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ ٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ أي: الذين ماتوا على الكفر من هؤلاء الكاتمين.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ الموصوفون بالكفر الثابتون عليه حتى الموت.

﴿عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ ٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ هم المخصوصون باللعنة الأبدية أحياءً وأمواتاً.

أَورَدَ في الأولى الجملةَ الفعلية الدالةَ على الحدوث المسبَّب من(١) الكتمان لإمكان التوبة، والفعلَ المضارعَ الدالَّ على التجدُّد المترتِّبِ عليه وقتاً بعد وقتٍ متتابعاً في الأزمنة المتتالية، وفي الثانية الجملةَ الاسميةَ مع تقديم الخبر المفيدةَ للاختصاص على الدوام.

واللامُ في: ﴿وَٱلنَّاسِ﴾ إمَّا للماهيةِ والتأكيدُ بقوله: ﴿أَجْمَعِينَ﴾ لله والملائكة والناس، وإما للاستغراقِ والتأكيدُ لهم أو للكل.

ثم إنه يحتمِلُ العمومَ؛ لأن الكفار يوم القيامة يلعنُ بعضُهم بعضاً، والخصوصَ بمن يُعتدُّ بلعنه وهم المؤمنون كأنَّ مَن عَدَاهم ليسوا بالناس؛ إذ لا اعتداد بهم عند الله تعالى.

وقرئ: (والملائكةُ والناسُ أجمعون) بالرفع(٢) عطفاً على محلِّ اسمِ الله تعالى؛ لأنه فاعل في المعنى المذكور؛ كقولك: عجبتُ من ضربِ زيدٍ وعمرٌو؛ أي: من أنْ ضربَ زيدٌ وعمرٌو(٣)، أو فاعلاً لفعلٍ مقدَّر؛ نحو: ويلعنهم الملائكةُ.

---

(١) في «ك» و«م»: (عن).

(٢) تنسب للحسن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١)، و«المحتسب» (١/ ١١٦).

(٣) أجاز هذا الوجه أكثر المفسرين، ولم يجوزه أبو حيان في «البحر» (٣/ ١٦٣)، حيث قال: وخرَّج هذه =

(١٦٢) ـ ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنۡهُمُ ٱلۡعَذَابُ وَلَا هُمۡ يُنظَرُونَ﴾.

﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾؛ أي: في اللعنة، أو: في النار، وإنما أُضمرت بلا ذكرٍ تفخيماً لشأنها وتهويلاً.

= القراءة جميع مَن وقفنا على كلامه من المعربين والمفسرين على أنه معطوف على موضع اسم الله؛ لأنه عندهم في موضع رفع على المصدر، وقدروه: أنْ لعنهم الله، أو: أن يلعنهم الله.

قال: وهذا الذي جوَّزوه ليس بجائز على ما تقرر في العطف على الموضع، من أنَّ شرطه أنْ يكون ثَمَّ طالبٌ ومحرِز للموضع لا يتغير، هذا إذا سلمنا أن ﴿لَعۡنَةَ﴾ هنا من المصادر التي تعمل، وأنه ينحل لـ (أنْ) والفعل، والذي يظهر أن هذا المصدر لا ينحل لـ(أن) والفعل، لأنه لا يراد به العلاج، وكأن المعنى: أن عليهم اللعنة المستقرة من الله على الكفار، فأضيفت إلى الله على سبيل التخصيص لا على سبيل الحدوث، ونظير ذلك: ﴿أَلَا لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ ليس المعنى: ألا أن يلعن الله على الظالمين...

ولئن سلمنا أنه يتقدَّر هذا المصدر ـ أعني: ﴿لَعۡنَةُ ٱللَّهِ﴾ ـ بـ (أنْ) والفعل، فهو كما ذكرناه لا محرز للموضع؛ لأنه لا طالب له، ألا ترى أنك لو رفعت الفاعل بعد ذكر المصدر لم يجز حتى تنوِّن المصدر؟ فقد تغير المصدر بتنوينه، ولذلك حمل سيبويه قولهم: هذا ضاربُ زيدٍ غداً وعمراً، على إضمار فعل؛ أي: ويضرب عمراً، ولم يُجز حمله على موضع زيد؛ لأنه لا محرز للموضع، ألا ترى أنك لو نصبت زيداً لقلت: هذا ضاربٌ زيداً، وتنون؟ وهذا أيضاً على تسليم مجيء الفاعل مرفوعاً بعد المصدر المنون، فهي مسألة خلاف: البصريون يجيزون ذلك فيقولون: عجبت من ضربٍ زيدٌ عمراً، والفراء يقول: لا يجوز ذلك، بل إذا نون المصدر لم يجيء بعده فاعل مرفوع.

والصحيح مذهب الفراء، وليس للبصريين حجة على إثبات دعواهم من السماع، بل أثبتوا ذلك بالقياس على (أن) والفعل، فمنعُ هذا التوجيه الذي ذكروه ظاهر، لأنَّا نقول: لا نسلم أنه مصدر ينحل لـ (أنْ) والفعل، فيكون عاملاً، سلمنا، لكن لا نسلِّم أن للمجرور بعده موضعاً، سلمنا، لكن لا نسلِّم أنه يجوز العطف عليه.

﴿لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ﴾ من الإنظار؛ أي: لا يُمهلون ولا يؤجَّلون، أو: لا ينتظرون ليعتذروا، أو: لا يُنظر إليهم نظر[1] رحمة.

***

(١٦٣) ـ ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾.

﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾؛ أي: المستحِقُّ للعبادة منكم واحدٌ لا شريك له، يصح أن يعبد أو يسمى إلهاً، والخطاب عامٌّ.

﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ تقريرٌ للوحدانية، ودفعٌ لتوهُّمِ أنْ يكون إلهٌ ولكنْ لا يستحقُّ العبادة منهم.

﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾؛ أي: المنعِمُ على خلقه بإدرارِ رزقه وإسباغِ فضله، فهو مَفْزَعُ كلِّ مضطرّ، وغياثُ كلِّ قانعٍ ومعترّ، ولا دلالةَ فيه على أنَّ ما سواه إمَّا نعمةٌ أو منعَمٌ عليه، حتى يكون كالحجة على الوحدانية وهما خبران آخران لقوله: (إلهكُم)، أو لمبتدأ محذوفٍ، أو صفةٌ لقوله: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ﴾، وفصِل بالخبر، و﴿لَّآ إِلَٰهَ﴾ خبرٌ ثانٍ أو اعتراضٌ.

***

(١٦٤) ـ ﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾.

﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ إنما جمع السماوات وأفردَ الأرض لأنها طبقاتٌ متفاصلةٌ بالذات، بخلاف الأرض.

---

(١) في «م»: (نظرة).

﴿وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ بإقبالِ أحدهما وإدبارِ الآخَر، وبالنور والظُّلمة، والطول والقِصَر والتساوي، وقدِّم الليل لسَبْقه في الخَلْق.

﴿وَٱلۡفُلۡكِ﴾: السفينةِ المدوَّرةِ، يقال للواحد والجمع، وقرئ بضمتين على الأصل[1].

﴿وَٱلۡفُلۡكِ ٱلَّتِي تَجۡرِي فِي ٱلۡبَحۡرِ﴾ وهو ثقيلٌ كثيف والماء خفيفٌ لطيف، يُقبل ويُدبر بريحٍ واحدة.

﴿بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ﴾ (ما) موصولة؛ أي: بالذي ينفعُ الناس مما يحمل فيها، أو مصدرية؛ أي: بنفع الناس.

﴿وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ﴾ بيان للموصول، و﴿ٱلسَّمَآءِ﴾ يحتمل الفلكَ والسحاب وجهةَ العلوِّ.

﴿فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَا﴾ الإحياء والموت استعارتان لطيفتان لتزيين الأرض بالنبات واخضرارها ونموها، وكونها صعيداً جرزاً، وإنما قال: ﴿بَعۡدَ مَوۡتِهَا﴾ دون: إماتتها، تنبيهاً على أنه مقتضى طبعها.

﴿وَبَثَّ فِيهَا﴾ البثُّ: إظهارُ ما كان خَفِيًّا عن الحاسةِ، حديثاً كان، أو همًّا، أو غيرَهما.

﴿مِن كُلِّ دَآبَّةٍ﴾ الدَّبيب أصله: حكايةُ صوتِ حركةِ المشي، ثم قيل: دبَّ، إذا مشى، ويقال لكلِّ ما يمشي: دابةٌ، وإنما عُطف بثُّها على إحياء الأرض لأنه لا يكون إلا بإحيائها بالنبات.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١).

﴿وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ﴾؛ أي: صرَّفها الله تعالى، أو صرَّفها السحاب من جهة إلى أخرى.

﴿وَٱلسَّحَابِ﴾ السَّحْب: جرُّ الثوب، والسحاب: ما يجرُّه الريح.

﴿ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ يعني: الرياحُ تقلِّبه في الجو بمشيئةِ الله تعالى يُمطر حيث يشاء، يرشدك إلى هذا ذكرُه عَقيب تصريف الرياح، ولولا ذلك لكان حقَّه أنْ يُذكر قبل قوله: ﴿وَمَآ أَنزَلَ﴾.

وأما ما قيل: لا ينزل ولا ينقشع، مع أن الطبع يقتضي أحدهما، منظورٌ فيه؛ لأن بعض المركَّبات لا يرسب في الماء، ولا يخرج منه، ولا يتغير حاله، فلمَ لا يجوز أن يكون بعضُ كائنات الجوِّ شأنُه كذلك.

والتسخير: القهرُ على الفعل، وهو أبلغُ من الإكراه، فإنه حمل الغير على الفعل بلا إرادةٍ منه؛ كحمل الرَّحى على الطَّحن.

﴿لَأَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ يَنظرون بعيون عقولهم ويعتبرون، وفيه تعريضٌ لجهل المشركين الذين اقترحوا(١) على الرسول عليه السلام آيةً في صدق قوله: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ إلخ؛ إذ لو عقلوا لكفاهم بهذه التصاريف آيةً.

***

(١٦٥) - ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعَذَابِ﴾.

﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ لا يخفى على الخبير ما في هذا التعبير من التحقير.

---

(١) في «ف»: (افترضوا).

﴿مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ ﴿مِن﴾ لابتداء الغاية متعلِّق بـ ﴿يَتَّخِذُ﴾، أو حال من ﴿أَندَادًا﴾، أو ثاني مفعولي ﴿يَتَّخِذُ﴾.

﴿أَندَادًا﴾ أمثالاً من الرؤساء الذين يتَّبعونهم ويطيعونهم في أوامرهم ونواهيهم.

وقيل: من الأصنام، ولا يلائمُه قوله: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُواْ﴾... إلخ.

﴿يُحِبُّونَهُمْ﴾ حال من فاعل ﴿يَتَّخِذُ﴾ أو من مفعوله.

﴿كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ في محل النصب على المصدر من الفعل المبنيِّ للمفعول؛ أي: محبةً كما يحبُّ الله، أو المبنيِّ للفاعل؛ أي: كمحبَّتهم الله؛ أي: يسوُّون بينهم وبين الله تعالى في الحبِّ؛ لأنهم كانوا يُقرُّون بالله ويتقرَّبون إليه.

﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ في موضع الحال، وإنما قيل: حبُّهم أشدُّ؛ لأنهم لا يَعدلون عنه تعالى إلى غيره، بخلاف المشركين فإنهم يَعدلون عن رؤسائهم إلى الله تعالى عند الشدائد، وكذا يَعدلون عنهم إلى غيرهم.

والمحبة: ميلُ القلب من الحَبِّ[1]، استُعير لحبَّة القلب، ثم اشتُقَّ منه الحُبُّ؛ لأنه أصابها ورسخ فيها، ومحبةُ العبد لله تعالى: إرادةُ طاعته، والاعتناءُ بتحصيل مَراضيه، ومحبة الله تعالى للعبد: إرادة إكرامه، واستعمالُه في الطاعة، وصونُه عن المعاصي.

﴿وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ﴾ ولو يعلم هؤلاء الذين ظلموا باتِّخاذ الأنداد.

﴿إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ﴾ إذ عاينوه عند الموت أو بعد الحشر، و(لو) و(إذ) في المستقبل استعارتان لتحقُّق الوقوع؛ كأنه قد وقع وأُخبر عنه؛ كقوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٤٤].

---

(١) بفتح الحاء كحب الحنطة ونحوها وواحده حبة. انظر: «حاشية الشهاب على البيضاوي» (٢/ ٢٦٣).

وحُذف جواب (لو) إيماءً إلى أنه لا يمكنُ التعبير عنه، إمَّا لكونه أربَى على العبارة، أو كونه ممتنعَ الاكتناه[١] أو لا يحتملُ المعبَّر لغاية الضجر والجزع والتفجُّع عليه أو المستمع.

وقُرئ: ﴿ولو ترى﴾ بالتاء[٢] على خطاب الرسول عليه السلام، أو كلِّ مخاطَبٍ على ما ذُكر من التفخيم، ومعناه: لرأيتَ أمراً عظيماً لا يمكن وصفُه.

وقُرئ: ﴿إِذۡ يُرَوۡنَ﴾ على البناء للمفعول[٣].

﴿أَنَّ ٱلۡقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعٗا﴾ سادٌّ مسدَّ مفعولي ﴿يَرَى﴾؛ أي: ولو يعلمون حين معايَنتهم العذابَ يوم القيامة أنَّ القدرة المطلَقة على كلِّ شيء من الثواب والعقاب كلَّها لله تعالى دون مَن سواه من الأنداد وغيرِهم.

﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعَذَابِ﴾ للظالمين، لكان ما لا يدخل تحت الوصف من الحسرة والندامة على ظلمهم وضلالهم، فحُذف الجواب كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [الأنعام: ٢٧].

وقُرئ: ﴿إنَّ﴾ في الموضعين بالكسر[٤] على الاستئناف، أو على إضمار القول.

* * *

(١٦٦) ـ ﴿إِذۡ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ وَرَأَوُاْ ٱلۡعَذَابَ وَتَقَطَّعَتۡ بِهِمُ ٱلۡأَسۡبَابُ﴾.

---

(١) في «ك» و«م»: (الاكتفاء).

(٢) هي قراءة ابن عامر ونافع. انظر: «التيسير» (ص: ٧٨).

(٣) هي قراءة ابن عامر. انظر: «التيسير» (ص: ٧٨).

(٤) هي قراءة يعقوب وأبي جعفر من العشرة. انظر: «النشر» (٢/ ٢٢٤).

﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا﴾ بدل من ﴿إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ﴾؛ أي: إذ تبرأ المتبوعون من الأتْباع، وقُرئ بالعكس[1]؛ أي: تبرأ الأَتْباع من الرؤساء.

والواو في ﴿وَرَأَوُا الْعَذَابَ﴾ للحال، و(قد) مضمَرة؛ أي: تبرَّأوا في حال رؤيتهم العذاب، وقيل: عطفٌ على ﴿تَبَرَّأَ﴾.

﴿وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ﴾ عطف على ﴿تَبَرَّأَ﴾.

﴿الْأَسْبَابُ﴾ الوُصَلُ التي كانت بينهم من الاتِّفاق على دينٍ واحدٍ، والأنساب، والمحابُّ، وسائر أنواع الاتِّباع والاستتباع. وأصل السبب: الحبل الذي يُرتقى به الشجر.

* * *

(١٦٧) ـ ﴿وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾.

﴿وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا﴾ على مَن قرأ فيما سبق بالعكس أن يقرأ هنا على البناء للمفعول.

﴿لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾) الكرُّ: الرجوعُ عن الشيء.

﴿فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا﴾ نصبٌ بفاء الجواب؛ لِمَا في (لو) من معنى التمنِّي؛ أي: ليت لنا كرةً فنتبرأ منهم، واستُعيرت لامتناعِ المتمنَّى.

والتبرُّؤ: الانفصالُ، ومنه: برأ[2] من مرضه: إذا انفصل منه بالعافية.

﴿كَذَلِكَ﴾ نصبٌ على المصدر من ﴿يُرِيهِمُ﴾؛ أي: مثلَ ذلك الإراءِ الفظيع ﴿يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾ يقال: حَسَرَ يَحْسِرُ حَسْرةً وحَسَراً: إذا كَمِدَ على

---

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ٢١٢) عن مجاهد.

(٢) في «ف»: (تبرأ).

الشيء الفائت وتلهَّفَ عليه، وهي غيرُ الندم وأشدُّ منه حالاً؛ لأن رؤية الأعمال تكونُ بالبصر، على ما نطق به الخبر عن خير البشر، وبه فسَّر ابن عباس رضي الله عنهما حيث قال: أراد به الأعمال التي عملوها من الحسنات بزعمهم، يرونها حسراتٍ عليهم حيث أحبطوها.

و﴿هُم﴾ في: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ لجعلِ الجملةِ اسميةً تفيد الدوامَ بحسب العُرف كما مرَّ في قوله: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]؛ أي: وما هم بخارجين من النار دائماً ما داموا هم[١] هم، ولتخصيص السَّلْب[٢] بهم - أي: بالمشركين - من بين المكلَّفين؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨]؛ أي: هم خاصةً ليسوا بخارجين من النار؛ كقوله:

هـم القـومُ كل القـوم يـا أمَّ خالـدِ[٣]

لا لسَلْب التخصيص؛ فإن أداة السلب متأخرةٌ عن أداة التخصيص معنًى وإن تقدَّمت عليها لفظاً، والباء في الخبر لتأكيد النفي.

***

(١٦٨) - ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُوا۟ مِمَّا فِى ٱلْأَرْضِ حَلَٰلًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُوا۟﴾ الأكل هو البلعُ عن مضغٍ.

---

(١) في «ح» و«ف»: (لهم)، وسقطت من «د».

(٢) في «ك» و«م»: (السبب).

(٣) عجز بيت للأشهب بن رميلة، وهو في «الكتاب» (١/ ١٨٧)، و«خزانة الأدب» (٦/ ٢٥)، وصدره:

وإن الـذي حانـت بفلـجٍ دماؤهـم

و(مِـن) فـي قولـه: ﴿مِمَّا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ إن كانت لابتـداء الغايـة فقوله: ﴿حَلَٰلًا﴾ مفعـول، وإن كانـت للتبعيـض فـ (مـا) مفعـول، وهـو[1] حـالٌ أو صفـةُ مصـدرٍ محـذوف، وهـذا أوجَـهُ الأوجُـهِ؛ لأن حِلَّ الأكل يسـتلزم حِـلَّ المأكـول بـدون العكـس، فـإن الحـلال قد يـؤكل على وجـهٍ يحـرمُ أو يُكـره؛ كأكله فوق الشـبع، أو صائمـاً، أو فـي مجلـس الفسـق.

﴿طَيِّبًا﴾ طاهراً عن كلِّ شبهة، وإلى هذا أشار مَن قال: الحلال ما ليس بمحظورٍ، والطيِّب ما ليس بمحذور.

والآية نزلت في قوم حرَّموا على أنفسهم رفيعَ الأطعمة والملابس، والأمرُ في المأكول أمرٌ في الملبوس دلالةً.

﴿وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾؛ أي: لا تقتفوا آثارَه اعتقاداً وقولاً وعملاً، وقد اجتمع هذه الثلاثةُ في سبب النزول، ومَن فسَّره بالنهي عن مطلَق الاتِّباع فقد ضيَّع ما في عبارة الجمع من الإشارة اللطيفة. يقال: اتَّبع خطواته ووَطِئَ على عَقِبه: إذا اقتدى به واستنَّ بسُنَّته.

وقـرئ: ﴿خُطُوَٰتِ﴾ بضمتيـن، وضمةٍ وسـكونِ الطاء[2]، وبفتحتيـن[3]، وفتحةٍ وسكونها[4].

---

(١) أي: ﴿حَلَٰلًا﴾.

(٢) هاتان قراءتان سبعيتان، فقد قرأ قنبلٌ وحَفْصٌ وابن عامر والكسَائيُّ: ﴿خُطُوَٰتِ﴾ بضم الطَّاء حيثُ وَقع، والباقُونَ بإسكانها. انظر: «التيسير» (ص: ٧٨).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١) عن أبي حرام الأعرابي، و«المحتسب» (١/ ١١٧) عن أبي السمال العدوي.

(٤) انظر: «الكشاف» (١/ ٢١٣).

والخَطْوةُ بالفتح: المرةُ من الخَطْو، وهو نقلُ قدم الماشي، والخُطْوة بالضم: اسم ما بين قدمي الخاطي، وهما كالقَبْضة والقُبْضة.

﴿إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٌ﴾ ظاهرُ العداوة، عداوتُه لهم لا تُنافي ولا يتهم إياه المفهومةَ من قوله تعالى: ﴿أَوۡلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ﴾ [البقرة: ٢٥٧] حتى يُحتاج إلى التكلُّف في التوفيق بأنْ يقال: سُمِّي[١] ولياً لإظهاره الموالاةَ لـمَن يُغوِيهِ.

***

(١٦٩) ـ ﴿إِنَّمَا يَأۡمُرُكُم بِٱلسُّوٓءِ وَٱلۡفَحۡشَآءِ وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾.

﴿إِنَّمَا يَأۡمُرُكُم﴾ استئنافٌ لبيان وجوبِ الانتهاء عن اتِّباعه، وظهورِ عداوته؛ أي: ما يأمر إلا بالشرِّ، استُعير الأمر لوسوسة الشيطان وتزيينه، شُبِّه في تسلُّطه عليهم بآمرٍ مُطاع، وشبِّهوا في قبولهم لها وطاعتِهم له بالطبع بمأمور مُطيع؛ ليأنفوا فيَرْتدِعوا.

﴿بِٱلسُّوٓءِ وَٱلۡفَحۡشَآءِ﴾ ما أنكره العقل واستقبحه الشرع، والعطف لاختلاف الوصفين[٢]؛ فإنه سوءٌ لاغتمام العاقل، وفحشاءٌ باستقباحِ الشرع إياه.

وقيل: الفحشاء ما يَظهر قبحُه من المعاصي، أو ما بتجاوز الحدَّ في القبح من العظائم، ويَردُّه قوله تعالى: ﴿كَبَٰٓئِرَ ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَ﴾ [النجم: ٣٢].

وقيل: السوء ما لا حدَّ فيه، والفحشاء ما يجب فيه الحدُّ.

﴿وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ﴾ القول إذا تعدَّى بـ(على) يكون بمعنى الافتراء؛ أي: وأن يفتروا عليه تعالى، فلا تَعرُّض في الآية لاتِّباع الظن.

---

(١) في «ك» و«م»: (يسمى).

(٢) في «د»: «الوضعين»، وفي «ك»: (الموضعين).

﴿مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ كاتِّخاذ الولد، وتحليلِ المحرَّمات، وتحريمِ الطيبات، والافتراءُ عن جهلٍ محضٍ أقبحُ من الافتراء عن ظنٍّ فاسد.

* * *

(١٧٠) - ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾.

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ﴾ الضمير للناس على طريقةِ الالتفات، والسرُّ فيه أنهم وقعوا في حدِّ البعد والغيبة في طاعة الشيطان، وأنهم في غايةِ الحُمق والضلال إلى حدٍّ لا يتسأهلون للخطاب؛ إذ لا ضلالَ أضلُّ من المقلِّد للباطل؛ كأنه يقول للعقلاء: انظروا إلى هؤلاء الحمقَى ماذا يجيبون الداعيَ.

﴿اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ في عبارة: ﴿مَا أَنزَلَ﴾ إشارة إلى وجه وجوب الاتِّباع.

﴿قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا﴾ ما وجدنا ﴿عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾ لأنهم كانوا خيراً منَّا.

نزلت في المشركين؛ أُمروا باتِّباع القرآن وسائرِ ما أنزل الله تعالى من الحُجج والآيات، فجَنَحوا إلى التقليد.

والهمزة في: ﴿أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ﴾ للردِّ والتعجيب، والواوُ للحال؛ أي: أيتَّبعونهم ولو كان آباؤهم ﴿لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا﴾ جهلةً لا يتفكرون في أمر الدِّين ﴿وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ إلى الحق.

(لو) في مثل هذا التركيبِ يجيءُ تنبيهاً على أنَّ ما بعدها غيرُ مناسبٍ لِـمَا قبلها؛ كما في قوله: «أعطوا السائل ولو جاء على فرس»(١)، والمعنى: على كلِّ

---

(١) رواه الإمام مالك في «الموطأ» (٢/ ٩٩٦) عن زيد بن أسلم عن النبي ﷺ مرسلًا. ورواه أبو داود (١٦٦٥) و(١٦٦٦) من حديث الحسين بن علي رضي الله عنهما ومن حديث علي رضي الله عنه، =

حال، وذلك أنها تجيءُ لاستقصاءِ الأحوال التي يقع عليها الفعل، وتَدلُّ على أن المراد بذلك وجودُ الفعل في كلِّ حال حتى في هذه الحال التي لا تناسب الفعل، وإذا قُصد التوبيخ والتعجيب ـ كما في هذه الآية ـ لا يكون إيرادها لاستقصاء الأحوال.

ولما كانت الواوُ للحال لم يحتج لو إلى جواب لأن الشرط إنما يقع حالاً إذا انسلخ عنه معنى الشرط ولا دلالة في الآية على المنع من التقليد لمن قدر على النظير[1] بل الظاهر منها أنه إنما ينكر إذا كان المقلد ضالاً.

***

(١٧١) ـ ﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً ۚ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾.

﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ قد مرَّ معنى المثَل، وفيه إضمارٌ تقديرُه: ومَثَلُ داعي الذين كفروا ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى﴾، أو: مَثَلُهم كمَثَلِ البهائم الذي، والإضمارُ في الكلام من الإيجازات المعتبرة في البلاغة؛ لتنبيه[2] الذَّكيِّ عند الخلل المعنوي في الحمل على الظاهر على المضمَر، ثم على خصوصيته بالقرائن اللفظية أو المعنوية، فيتثبَّت[3] في التدبُّر ويتفهَّم في التفكُّر، فيتحقَّق المعنى.

= بلفظ: «لِلسَّائِلِ حَقٌّ وَإِنْ جاء على فَرَسٍ». قال العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (٢/ ١٠٩٥): وفي الأول يعلى بن أبي يحيى جهله أبو حاتم ووثقه ابن حبان، وفي الثاني شيخ لم يسم، وسكت عليهما أبو داود.

(١) في «ك»: (النظر).

(٢) في «د»: (لتنبه).

(٣) في النسخ عدا «د»: (فيثبت)، والمثبت من «د».

هذا ما بحسَبِ جليل النظر، والذي بحسَبِ دقيق النظر ما مرَّ في تفسير ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ [البقرة: ١٩] من أن التشبيه التمثيليَّ لا يَلزمُه أن يكون ما يلي أداة التشبيه هو المشبَّهَ به، فلا حاجة إلى تقديرِ شيء.

﴿يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ ﴾ قال صاحب «العين»: نعق الراعي بالغنم: إذا صاح بها زجراً.

﴿إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً ﴾ الدعاء للقريب، والنداء للبعيد، ولذلك قال الأعرابي: أقريبٌ ربُّنا فنناجيَه، أم بعيدٌ فنناديَه؟

﴿صُمٌّۢ ﴾: هم صمٌّ، رفعٌ على الذم.

﴿بُكْمٌ عُمْىٌ ﴾؛ أي: ومَثَلُ [1] داعيهم إلى الإيمان كمَثَل الناعق بالبهائم في أنهم لا يسمعون إلا دعاءَ الداعي وتصويتَه من غيرِ فهمِ المعنى [2] وتعقُّله، أو بالأصمِّ الذي لا يَسمع مِن دعاء الرَّافعِ صوتَه بكلامه إلا التصويتَ والنداء من غير تمييز الحروف وإدراكها.

وقيل: مَثَلُهم في تقليدهم آباءَهم واتِّباعهم كمَثَل البهائم التي لا تسمع إلَّا ظاهر الصوت، ولا تفهم معناه، فكذلك يتبَّعونهم على ظاهر حالهم ولا يفقهون ما هم عليه أحقٌّ هو أم باطل؟

﴿فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾؛ أي: بالفعل؛ للإخلال بالنظر.

***

(١٧٢) - ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ وَٱشْكُرُوا۟ لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾.

---

(١) في النسخ عدا «د»: (ومثل هذا)، والمثبت من «د».

(٢) في «ف»: (للمعنى).

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ﴾ لمَّا وسَّع الأمرَ على الناس كافةً، وأباح لهم ما في الأرض سوى ما حرَّم عليهم، أَمر المؤمنين منهم أن يتحرَّوا طيبات ما رُزقوا، وقد مرَّ أن الطيِّب أخصُّ من الحلال، وأنْ يقيموا بحقوقها، فقال:

﴿وَٱشۡكُرُواْ لِلَّهِ﴾ على ما رزقكم وأحلَّ لكم.

ولمَّا تضمَّن الأمرُ الأول الامتنانَ ناسبه الخطاب، وما في الأمر الثاني من التنبيه على أنَّ استحقاقه تعالى للشُّكر ليس لكونه رازقاً لهم ومبيحاً لطيِّبات الرزق فقط، بل لكونه خالقاً للعالَم، ويَندرج[1] فيه جميع[2] ما يَستوجب الشكر، اقتضى العُدولَ عن الخطاب إلى الغيبة[3]، وعن التفريع بالفاء إلى العطف بالواو.

﴿إِن كُنتُمۡ إِيَّاهُ تَعۡبُدُونَ﴾ فإن عبادته لا تَتمُّ إلا بالشكر، وتقديمُ المفعول لمحافظة الفاصلة كما في قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمۡ لِلرُّءۡيَا تَعۡبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣] إذ لا دخل لمعنى التخصيص في التعليل.

ولك أن تقول: كان الظاهرُ أن يقول: إن كنتم تعرفون أنه مولى النِّعمِ كلِّها، إلا أنه كُني عنه بلازمه، وهو تخصيصُ العبادة إياه تعالى.

* * *

(١٧٣) - ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحۡمَ ٱلۡخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيۡرِ ٱللَّهِۖ فَمَنِ ٱضۡطُرَّ غَيۡرَ بَاغٖ وَلَا عَادٖ فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٌ﴾.

---

(١) في النسخ عدا «د»: (ولم يندرج)، والمثبت من «د».

(٢) كلمة: (جميع) ليست في «ك» و«م».

(٣) في هامش «ح» و«د» «ف» و«م»: (لأن مدار ذلك على التعبير باسم الله. منه).

﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ قرئ: ﴿حَرَّمَ﴾ و(حُرِّمَ) و(حَرُمَ)[١] بالتخفيف والتشديد و﴿الميتةَ﴾ بالتخفيف وبالتشديد[٢]، وكلمة (إنما) قد لا تكون للقَصْر كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ﴾ الآية [الأعراف: ٣٣]، فلا حاجةَ إلى أنْ يُقال: إنَّ ما أُبين من حيٍّ في حُكم الميتة بالحديث، وإنَّ المراد قَصْرُ الحرمة على ما ذُكر مما استحَلُّوه لا مطلَقاً[٣]، وإنما لم يُستَثنَ السمكُ والجرادُ من الميتة، والكبدُ والطِّحال من قوله:

﴿وَالدَّمَ﴾ وإنْ أُحلَّتْ على ما قال رسولُ الله ﷺ: «أُحلَّتْ لنا[٤] مَيْتَتانِ ودَمانِ، أمَّا المَيْتَتانِ: فالسَّمَكُ والجرادُ، وأمَّا الدَّمانِ: فالكَبِدُ والطِّحالُ»[٥] بناء على ما يتعارَفُه الناس ويتفاهمُه في العادة.

ولمَّا كان المتبادِرُ من الحرمة المضافةِ إلى العين حرمةَ التصرُّف فيه مطلَقاً زاد عبارة اللحم في قوله:

---

(١) القراءة الأولى هي المشهورة، والثانية والثالثة من الشواذ. انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ١٠٢)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١١)، و«الكشاف» (١/ ٢١٥)، و«البحر المحيط» (٣/ ٢٢٢).

(٢) قرأ بالتشديد أبو جعفر، وباقي العشرة بالتخفيف. انظر: «النشر» (٢/ ٢٢٤).

(٣) في هامش «ح» و«د» و«ف» و«م»: (وأما قصر حرمته على حال الاختيار فلا يجدي نفعاً في دفع المحذور المذكور كما لا يخفى على ذوي الاختيار. منه).

(٤) في «د» و«ك» و«م»: (لي)، والمثبت من «ح» و«ف»، وهو الموافق للمصادر.

(٥) حديث حسن، رواه الإمام أحمد في «المسند» (٥٧٢٣)، وابن ماجه (٣٣١٤)، والدارقطني في «سننه» (٤٧٣٢)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما. وصحح الدارقطني وقفه، إلا أن له حكم الرفع كما قال البيهقي. انظر: «العلل» للدارقطني (١١/ ٦٧)، و«السنن الكبرى» للبيهقي (١/ ٢٥٤).

﴿وَلَحۡمَ ٱلۡخِنزِيرِ﴾ قرينةً صارفةً عنه دالةً على أنَّ المحرَّم أكلُ العين المذكور لا الانتفاعُ به مطلَقاً حتى يلزمَ انتساخُ النص بالحديث في جلدِ الميتة، وإنما خصَّ اللحم بالذكر لأنه معظَمُ ما يؤكل من الحيوان، وسائرُ أجزائه كالتابع له، وهذا الوجهُ أيضاً لا يساعد[1] تقديرَ الانتفاع العامِّ للأكل وغيره.

﴿وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ﴾؛ أي: رفع به الصوت عند ذبحه لغير الله تعالى، صنماً كان أو ناراً أو غيرَ ذلك، وما ذُكر معناه الأصليُّ[2]، على ما نصَّ عليه الجوهري[3].

والهلال: غرَّةُ القمر، إنما سمِّي به لرفعِ الناس أصواتَهم عند رؤيته بالتكبير.

﴿فَمَنِ ٱضۡطُرَّ غَيۡرَ بَاغٖ﴾ على مضطرٍّ آخرَ بالاستئثار عليه.

﴿وَلَا عَادٖ﴾: سدَّ الجوعة.

﴿فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِ﴾ في تناوُله، دَلَّ بمفهومه على ثبوت الإثم في تناوله غيرَ مضطرٍّ، وبهذا الاعتبارِ صحَّ تفريعُه على ما تقدَّم، ففيه دلالةٌ على اعتبار المفهوم كما هو مذهب الإمام الشافعي، فإنه لولا اعتبارُه لَمَا صح تصدير الكلام المذكورِ بأداة التفريع.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ﴾؛ أي: يغفر المعاصيَ، فأَوْلَى أنْ لا يؤاخِذ بما رخَّص فيه، أو: غفورٌ لمَا عسى أن يفرَّط عند العمل بالرُّخصة[4].

﴿رَّحِيمٌ﴾ بالرُّخصة فيه، فهو مقرِّرٌ للأول.

* * *

(١) في «ك»: (يساعده).

(٢) في هامش «د» و«ف» و«م»: (ومن وهم أن الإهلال مأخوذ من الهلال فقد وهم).

(٣) انظر: «الصحاح» (مادة: هلل).

(٤) بعدها في «ك» و«م»: (فيه).